



در نوی خط عجب الفیض خطید

ص

هوسی
در دایع الدهر لدی العصر
الی محمد کمال
ولا سلامه و سلامه
۱۱۱۱

۸۷۹

ابتناء الكلام في المنطق ٣	مدار علم المنطق على تسع مقالا المقالة الاولى في مدخل علم المنطق والمسمى بابا بوجوه ومنها اربعة فصول	الفن الاول في الالفاظ وسبعة فصول ٤
الفصل الاول في كيفية دلالة الالفاظ على المعاني ٤	الفصل الثاني في نسبة الالفاظ الى المعاني ٤	الفصل الثالث في قسمة الالفاظ ٦
الفصل الثاني في مباحث الكلي والجبرتي وفيه اربعة فصول ٧	الفصل الاول في تعريف الكلي والجبرتي ٧	الفصل الثاني في الحمل والوضع ٧
الفصل الثالث في الفرق بين الكلي والكلي والجزء والجبرتي ٨	الفصل الرابع في سائر معاني لفظ الكلي ٨	الفصل الثالث في مباحث الذات والغير وفيه اربعة فصول ٨
الفصل الاول في معرفة الذات والغير ٨	الفصل الثاني في اقسام الذات ٩	الفصل الثالث في اقسام الغير ٩
الفصل الرابع في اقسام المقول جواب ما هو ٩	الفن الرابع في حيث الكليات الخمس وهي خمس فصول ١٠	الفصل الاول في تعريف الكليات الخمس ١٠
الفصل الثاني في مراتب الاجناس و الانواع ١١	الفصل الثالث في احوال الفصول ١١	الفصل الرابع بيان حال الخاصة و الغرض ١١
الفصل الخامس في احوال الكليات الخمس ١٢	المقالة الثانية في المقولات العشر وتسمى فاطيفوزايس وفيه تسعة فصول ١٢	الفصل الاول في ابتناء الكلام في المقولات ١٢

الفصل الثاني في معرفة الموضوع ١٣	الفصل الثالث في تعريف الجور وبيان انواعها ١٣	الفصل الرابع في تعريف الكمية وبيان انواعها واقسامها ١٣
الفصل الخامس في معرفة الكيفية وبيان انواعها ١٥	الفصل السادس في معرفة مقولة المضاد وانواعها ١٦	الفصل السابع في المقولات البت ١٧
الفصل الثامن في معرفة اقسام التقابل ١٩	الفصل التاسع في اقسام التقدم و التأخر والمعينة ٢١	المقالة الثالثة في مباحث الصدق والصدق منها الاقوال المجازية وهي تسمى باري منياس وفيها فصلين ٢١
الفن الاول في عشر فصول ٢١	الفصل الاول في اصناف الدلالة ٢١	الفصل الثاني في تعيين الكارم وكيفية التألف من الالفاظ المفردة ٢٢
الفصل الثالث في ذكر الاثبات والنفي والاجاب والتلب ٢٣	الفصل الرابع في اقسام القضايا ٢٤	الفصل الخامس في اقسام الشرطيات ٢٥
الفصل السادس في وحدة القضايا وكثرتها ٢٥	الفصل السابع في سبعة احوال القضية ٢٦	الفصل الثامن في كيفية صدق الكذب بالقضايا الشرطية و اخرها ٢٨
الفصل التاسع في خصوص القضايا وحصرها واجمالها ٢٩	الفصل العاشر في تحصيل مفهوم القضايا وتلخيص جزائها ٣١	الفصل الحادي عشر في بيان تقابل القضايا وتضادها وادخلها و تناقضها ٣٢
الفصل الثاني عشر في القضايا المحصلة و المعدوية والعدمية ٣٥	الفصل الثالث عشر في تلازم الشرطيات ٤٠	الفصل الرابع عشر في بيان تلازم القضايا وتباينها ٤٣

الفصل الحادي عشر في القضايا المخوفة والخوفه ٤٤	الفصل السادس عشر في رد بعض القضايا الى البعض ٤٥	الفصل الثاني في جهات القضايا وفيه احدى عشر فصولا ٤٦
الفصل الاول في معنى الحقنة ٤٦	الفصل الثاني في معنى الضرورة والامكان والاعتبار في الذين والحاج ٤٦	الفصل الثالث في صفات الضرورية والدائمة ٤٧
الفصل الرابع في اصناف المحكمات ٤٨	الفصل الخامس في اصناف المطلقات ٤٩	الفصل السادس عشر اعتبار اقسام العرفه و المشروطه بحسب اعتبار الجهات الدائمة ٥٠
الفصل السابع في بيان خصوص القضايا المطلقة والموجهة و عمومها ٥٢	الفصل الثامن في تناقض الموجبات ٥٥	الفصل التاسع عشر تعريف العكس وبيان العكس المستوي في الموجبات ٥٦
الفصل العاشر عكس التقيض ٦٥	الفصل الحادي عشر في اعتبار الحقنة والتقيض والعكس في القضايا الشرطية ٦٣	المقالة الرابعة في علم وسوفتان الاولى في القياس والثانية في اوجهه وفيه الاول في القياس الاول في تعريف القياس وفي عشرة فصول ٦٦
الفصل الاول في تعريف القياس ٦٦	الفصل الثاني في انواع القياسات ٦٧	الفصل الثالث في اجراء القياسات ٦٨
الفصل الرابع في بيان اشكال الحيلات ٦٩	الفصل الخامس محددات الشكل الاول ٧٦	الفصل السادس في محدطات الشكل الثاني ٨٠
الفصل السابع في محدطات الشكل الثاني ٨٦	الفصل الثامن في محدطات الشكل الرابع ٨٦	الفصل التاسع عشر اختلال بعض في اعتبار الحقنة والمحددات من جملة اعتبارها دائمة الضرورية والكيفية ٩٣

الفصل العاشر في اعتبار الجهات و المحددات ٩٥	الفصل الثاني في العلم من علم القياس في القياسات الشرطية الاقرانية والاشكال وسوكرانية فصول ٩٦	الفصل الاول في القياسات الاقرانية من الحيلات ٩٦
الفصل الثاني في الاقرانية المنفصلة ٩٨	الفصل الثالث في الاقرانية المنفصلة والمفصلة جميعا ٩٩	الفصل الرابع في الاقرانية من الحيلات والمفصلة ١٠٣
الفصل الخامس في من الحيلات والمنفصلة ١٠٧	الفصل السادس في انواع القياسات ١٠٨	الفصل السابع في القياسات الاستثنائية ١٠٩
الفصل الثامن في بيان وجه احتياج كل من القياسات الاقرانية والاستثنائية الآخر ١١٠	الفصل التاسع القياس في الواجب القياس وعوارضه وذكرنا القياس القياس وهو اثنا عشر فصلا ١١٠	الفصل الاول في بيان القياس ١١٠
الفصل الثاني في القياسات المركبة ١١١	الفصل الثالث في ذكر احكام يلزم القياس بتبعية المطلوك ١١٢	الفصل الرابع في بيان لزوم التبعية الصادقة من القياسات ١١٢
الفصل الخامس طلب القياس على كل مطلوب ١١٣	الفصل السادس في تحليل القياس ١١٤	الفصل السابع في قياس الدور و العكس ١١٤
الفصل الثامن في قياس الخلف ٢٢٣	الفصل التاسع في تألف القياس من المقدمات ١٢٥	الفصل العاشر في بيان كيفية لغرض العلم والجهل والعلم والظن في رأى شخص ١٢٦
الفصل الحادي عشر التأليف الشبيهة بالقياس كالاستقراء والتبديل ١٢٧	الفصل الثاني عشر في اصناف القياسات المختصة بحسب الصور والمواد بالقاب منها ١٢٩	المقالة الخامسة في البرهان وسوكرانية الاول طبقا وفيه فئتين ١٣٠

الفصل الأول في كيفية اكتساب التصديقات البيقية بالبرهان وهو ثمانية عشر فصلا ١٣٠	الفصل الأول في الاشارة الى ما هو المطلوب من علم البرهان ١٣٠	الفصل الثاني في احوال الاضطراب الخمس ومبادئ اصناف القياسات ١٣٢
الفصل الثالث في اصناف المطالب ١٣٤	الفصل الرابع في ذكر اوصاف العلل ومبادئ يتعلق بها على وجه كلي ١٣٥	الفصل الخامس عشر في كيفية وقوع اصناف العلل في الحدود والوسطية للبراهين ١٤٠
الفصل السادس في كيفية وقوع اصناف العلل في الحدود والوسطية للبراهين ١٤٠	الفصل السابع في حال مطالب الكتب وحال الاستقراء والتجربة وسائر مبادئ البرهان ١٤٢	الفصل الثامن في كيفية الانتفاع بالبحث في الكتب العلوم ١٤٣
الفصل التاسع في ترميز مقدمات البرهان ١٤٤	الفصل العاشر في الذاتي بحسب هذه الصناعة ١٤٥	الفصل الحادي عشر في الاول في بحسب هذا الموضوع ١٤٦
الفصل الثاني عشر في الكلي بحسب هذه الصناعة ١٤٧	الفصل الثالث عشر في الضموري بحسب هذه الصناعة ١٤٨	الفصل الرابع عشر في كيفية وقوع المقدمات الغير كائنية والضرورية ١٤٩
الفصل الخامس عشر في موضوعات العلوم البرهانية ومبادئها ومسائلها ١٥٠	الفصل السادس عشر في اختلاف العلوم و استشراكها بسبب اختلاف الانفهوم ١٥٢	الفصل السابع عشر في بيان ان العلوم الغير المناسية لا يقع في مقدمات البرهان و نتائجها ١٥٥
الفصل الثامن عشر في نسبة كل من العلم والظن الى الآخر ١٥٦	الفصل التاسع عشر في انما علمه فضلا ١٥٦	الفصل الاول في بيان امكان اكتساب التصورات ١٥٦
الفصل التاسع في ذكر تصور امكنة وغیر مكنة ١٥٧	الفصل الثاني عشر في ابتداء الكلام والحكمة مناسبة البرهان والحدود مبانيهما ١٥٨	الفصل الثالث عشر في الحد لاكتساب الشيء من البرهان والقصة والاستقراء ١٦١

الفصل الخامس في طريق اكتساب الحد التوكيدي ١٦١	الفصل السادس في بيان وجه الانتفاع بالتحليل والقصة في انتفاع الحدود ١٦٢	الفصل السابع في بيان حال الفصول ١٦٣
الفصل الثامن في كيفية وقوع العلل في بيان مشاركة البرهان الحكم ١٦٥	الفصل التاسع في بيان مشاركة البرهان ١٦٦	الفصل العاشر في كيفية وقوع الاعراض الذاتية في التعرفات ١٦٦
الفصل الحادي عشر في تمام الكلام في الحد ١٦٧	الفصل الثاني عشر ان الاشخاص الخمسة لا ولا يقام البرهان عليها ١٦٨	المقالة السادسة في الجدل وسمى طوييفا وسوتلنة فنون المقدمات وهي المواضع ٢ وفي القضايا ١٦٩
الفصل الاول في المقدمات وهي خمسة فصول ١٦٩	الفصل الاول في بيان ماهية الحد ومنفعة وذكر احوال السائل المجيب ١٦٩	الفصل الثاني في في ذكر موضع جدلية وكيفية اشتغال لمقدمات منها ١٧١
الفصل الثاني عشر في الكلي بحسب هذه الصناعة ١٤٧	الفصل الثالث عشر في الضموري بحسب هذه الصناعة ١٤٨	الفصل الخامس عشر في موضوعات العلوم البرهانية ومبادئها ومسائلها ١٥٠
الفصل السادس عشر في اختلاف العلوم و استشراكها بسبب اختلاف الانفهوم ١٥٢	الفصل السابع عشر في بيان ان العلوم الغير المناسية لا يقع في مقدمات البرهان و نتائجها ١٥٥	الفصل التاسع عشر في انما علمه فضلا ١٥٦
الفصل التاسع عشر في انما علمه فضلا ١٥٦	الفصل الاول في بيان امكان اكتساب التصورات ١٥٦	الفصل الثالث عشر في الحد لاكتساب الشيء من البرهان والقصة والاستقراء ١٦١
الفصل الثاني عشر في ابتداء الكلام والحكمة مناسبة البرهان والحدود مبانيهما ١٥٨	الفصل الثالث عشر في الحد لاكتساب الشيء من البرهان والقصة والاستقراء ١٦١	الفصل الرابع عشر في كيفية وقوع المقدمات الغير كائنية والضرورية ١٤٩
الفصل الخامس عشر في موضوعات العلوم البرهانية ومبادئها ومسائلها ١٥٠	الفصل السادس عشر في اختلاف العلوم و استشراكها بسبب اختلاف الانفهوم ١٥٢	الفصل السابع عشر في بيان ان العلوم الغير المناسية لا يقع في مقدمات البرهان و نتائجها ١٥٥
الفصل الثامن عشر في نسبة كل من العلم والظن الى الآخر ١٥٦	الفصل التاسع عشر في انما علمه فضلا ١٥٦	الفصل الاول في بيان امكان اكتساب التصورات ١٥٦
الفصل التاسع في ذكر تصور امكنة وغیر مكنة ١٥٧	الفصل الثاني عشر في ابتداء الكلام والحكمة مناسبة البرهان والحدود مبانيهما ١٥٨	الفصل الثالث عشر في الحد لاكتساب الشيء من البرهان والقصة والاستقراء ١٦١

الفصل الثاني في وصايا المجيب ١٩٢	الفصل الثالث في الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب ٢٩٤	المقالة السابعة في المغالطة ويسمى سوطيقا وهي ثلثة فصول ١٩٥
الفصل الاول في بيان سبب المغالطة ١٩٦	الفصل الثاني في بيان سبب المغالطة ١٩٩	الفصل الثالث في بيان سبب المغالطة ١٩٩
المقالة الثامنة في الخطابة وهي ثلثة فنون ٢٠٠	الفصل الاول في اصول الخطابة وقواعدها وسواربعة فصول ٢٠٠	الفصل الاول في اصول الخطابة وهي ثلثة فنون ٢٠٠
الفصل الثاني في اجزاء الخطابة ٢٠١	الفصل الثالث في القياس الخطابي ٢٠٢	الفصل الرابع في اصناف المحاطبات ٢٠٤
الفصل الثاني في عدد الانواع وهي ثمانية فصول ٢١٧	الفصل الاول في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢١٧	الفصل الثاني في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢١٧
الفصل الثالث في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢٠٩	الفصل الرابع في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢٠٩	الفصل الخامس في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢٠٩
الفصل السادس في ذكر الالفاظ والافعال ٢١٢	الفصل السابع في المشترك وحتم الكلام في الانواع ٢١٤	الفصل الثامن في المشترك وحتم الكلام في الانواع ٢١٤
الفصل الثالث في التواضع وما يتبعها وهو فصول اربعة ٢١٧	الفصل الاول في حال الالفاظ ما يتبع الخطابة ٢١٧	الفصل الثاني في حال الالفاظ ما يتبع الخطابة ٢١٧

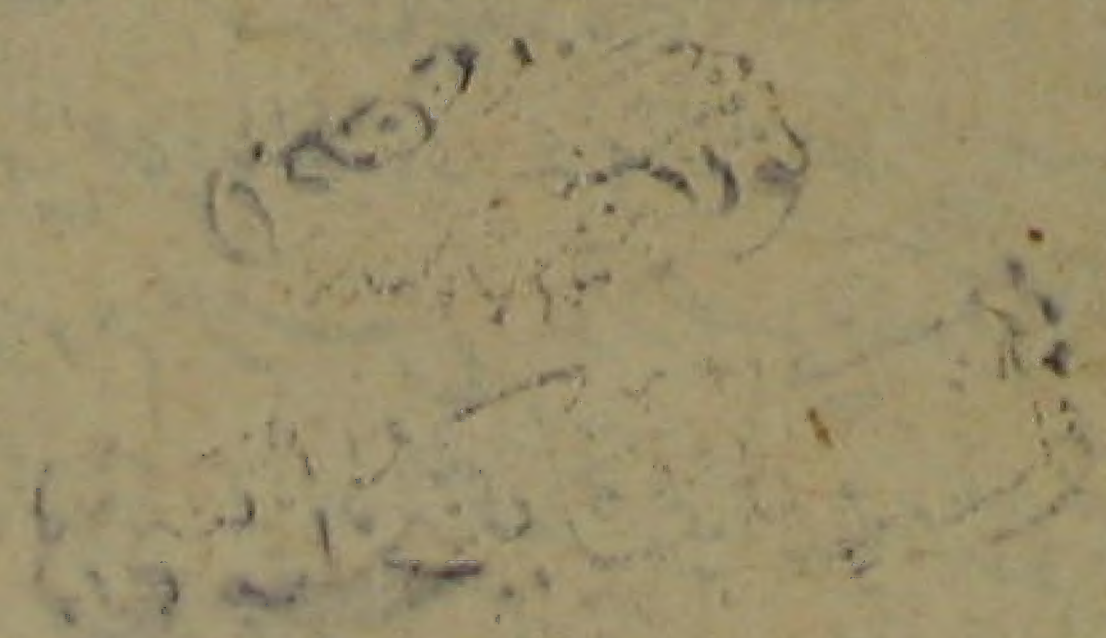
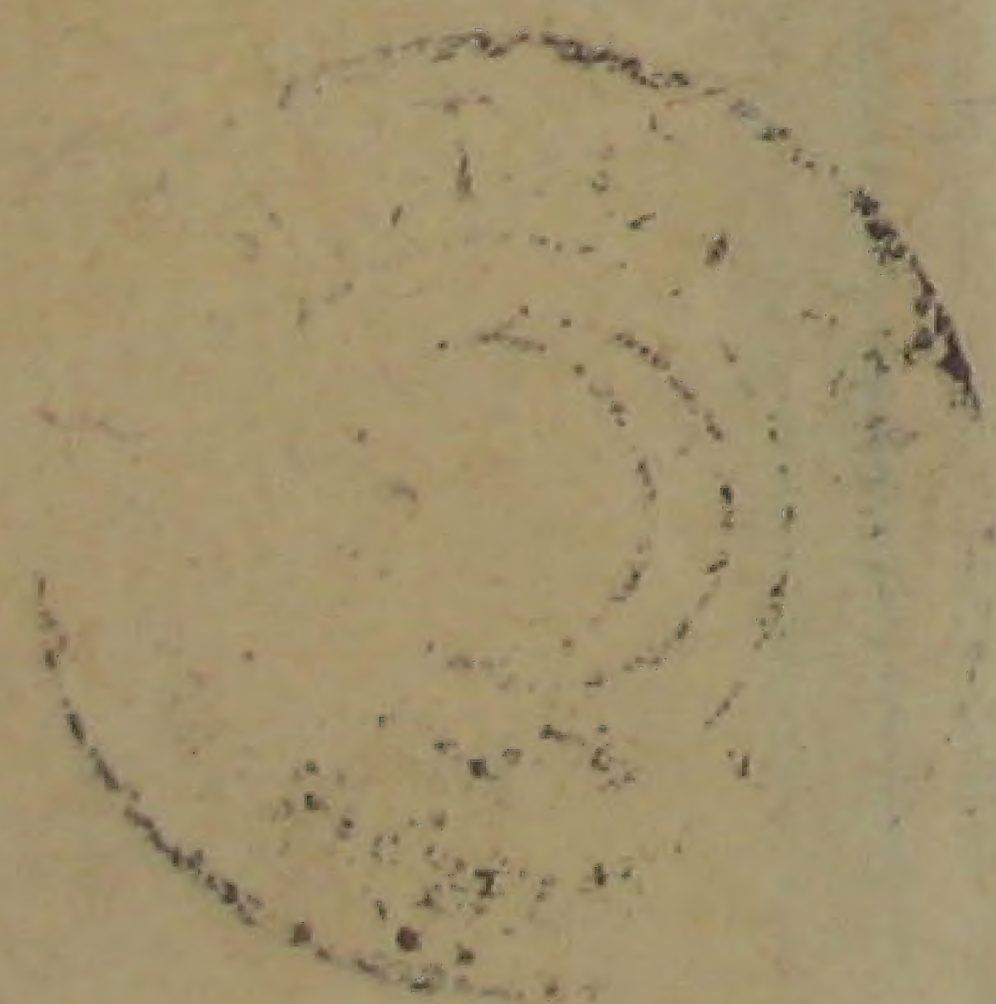
الفصل الثالث في الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب ٢٩٤	الفصل الرابع في الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب ٢٩٤	المقالة السابعة في المغالطة ويسمى سوطيقا وهي ثلثة فصول ٢٩٤
الفصل الاول في بيان سبب المغالطة ١٩٦	الفصل الثاني في بيان سبب المغالطة ١٩٩	الفصل الثالث في بيان سبب المغالطة ١٩٩
المقالة الثامنة في الخطابة وهي ثلثة فنون ٢٠٠	الفصل الاول في اصول الخطابة وقواعدها وسواربعة فصول ٢٠٠	الفصل الثاني في اصول الخطابة وهي ثلثة فنون ٢٠٠
الفصل الثاني في اجزاء الخطابة ٢٠١	الفصل الثالث في القياس الخطابي ٢٠٢	الفصل الرابع في اصناف المحاطبات ٢٠٤
الفصل الثاني في عدد الانواع وهي ثمانية فصول ٢١٧	الفصل الاول في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢١٧	الفصل الثاني في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢١٧
الفصل الثالث في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢٠٩	الفصل الرابع في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢٠٩	الفصل الخامس في عدد الانواع المتعلقة بالمناورات ٢٠٩
الفصل السادس في ذكر الالفاظ والافعال ٢١٢	الفصل السابع في المشترك وحتم الكلام في الانواع ٢١٤	الفصل الثامن في المشترك وحتم الكلام في الانواع ٢١٤
الفصل الثالث في التواضع وما يتبعها وهو فصول اربعة ٢١٧	الفصل الاول في حال الالفاظ ما يتبع الخطابة ٢١٧	الفصل الثاني في حال الالفاظ ما يتبع الخطابة ٢١٧

T. C.
 RAĞIP P. K. N. N. N. N. N.
 733



٨٧٩ ط
 ٢٥

RAĞIP P.
 Ka. N.
 868



٨٧١
 ٢٥



الحمد لله الذي كرم نبي آدم بالمنطق الفصيح • وصورهم بأحسن الأشكال وجسمهم
بالنظر الصحيح • حتى احتاروا المكملات • من الكلمات والجملات • فاستأثروا
عن مخدعات الأنواع بأصناف الطرق الموجهات • والصدوة والسلام
على سيدنا محمد المعجل لنيران الحكمة بحكم الكتاب • والمكمل لعامة العباد
وخاصة العباد بأجناس الفضائل بفصل الخطاب • وعلى آله واصحابه
الذين احاطوا قصبات السبق في مضمار التبليغ والبيان • فاما طوا
عكوس الحق ونقاضة الحجج والبرهان **اما بعد** فان من القضايا المقررة
عند اولى الابصار • والمقدمات المحررة لدى ذوي الاستبصار •
ان شرف الانسان • انما هو بالعلم والعرفان • والمقبر منها ما حصل
بالنظر والاكساب • الرافعين عن البصائر حجاب الارتياب • المتكفل
ببيان ما في النظر من الصحة والفساد • وهداية العقل الى سبيل الرشاد •
انما هو بالمنطق الميسوم بالرئس • اذ به يحصل للعلوم الاحكام والتمسك
وقد صنفوا فيه كتباً كثيرة • والقوا صحفاً غزيرة • ولم يقع فيها شئ منها
بين الناس • شبيه بكتاب اساس الاقتباس • الذي صنفته الحكيم المحقق
والفيلسوف المدقق • خاتم الحكماء المتقدمين • ومرجع الفضلاء المتأخرين •
حاجه نصير الدين • حامله الله تعالى يوم الدين • فانه كتاب فاخر • وبحر

وبحر موج زاخر • حال كجوار فكر المتقدمين المتأخرين وحاو • وحال عن شبه
المشغبين وشكوك المبطلين وحاو • وقد انطوى على درر الشفاء والبابية
بحيث لم يسبق فيه الا الاصداف والقشور • ولذلك كان حسناً فائقاً في حده
وان اكتسى لباساً ما كان لا يطاق بعده • حيث عبر عن حقايقه الفاتحة •
ودقايقه الزائقة • بلسان عجمي مهين • دون لسان عربي مبين • ومن ثم امكن
من امره مطاع • وخلافه لا يستطاع • ان ترجمه بالفاظ عربية • لان خطه
منها اكثر من خطه من العجمية • مع كمال رسوخه فيها • وصنع اليد في الكشف عن
دقايقها • والسيوطي اعظم • والكاظمي الاختم • مولى ملوك العرب والعجم •
والي لواء الحكم على اهل النعم • باسط سراق العز والجلال • ناشر سحاب
الانعام والافضال • ما كمل لك العالم في الآفاق • صاحب سر الحكمة والافاضة
خليفة طابت الدنيا بطلعة • اذ شاهدت نظمها في شرافة
نار الزمان بنور من عنفانية • بار العباد بلطفي من نار سطوته
كل الملوك لشئ للبحر جتمعوا • تفرقوا فرقا من هول صولته
يريد ان لا يرمى فقر برافته • ولا يرمى ملك غير بغيرته
حاز الممالك في الآفاق قاطبة • وفاز بالمطلب الاعلى بهيمته
حصان يزيد ومارون لقد طلبا • كلا سمات محزوننا بحسرة
تدبير مملكة الاسلام صحبته • حوز المعارف من آثار خلوته
اجبار يونان بالتحقيق ما شتهروا • لو شاع بينهم خبى رطنته
وكل ما اوتيت يونان من حكم • فانها قطرة من بحر حكمت
من كان في عيشته ضحك من الزين • نال الترفه في أيام دولته
لو شتم رايحة من جودة العطر • برعلا البحر في الجودوى شيمته
اهل الهدى غرقوا في بحر نعمته • وقد احاطهم تيار لجنت
اهل الضلال احيطوا من جوانبهم • بكل وايته منه ونعمته
الوسم شيمته بالشمس مشرقة • اذ قد راى تشرق الدنيا بهيمته
وخطى العقل آياه وغيره • فقال معتزاً من فرط هموته

بل لا يشبهه شمس ولا قمر
 له خصائص في كل الامور
 يفنى المداد ولا يبقى له قلم
 صان الآله عن الافات سده
 اوليس فيه وفيها من لطافة
 اضحي عطار و مشغولا بكتبته
 وكان مزبوره من بعض قصته
 وشان شانه في شان شوكة
 السلطان محمد خان بن السلطان مراد خان بن السلطان محمد خان
 خلد الله تعالى في خلافة الارض ملكه وسلطانه وفاض على العالمين بمره
 وحسنه فلا جرم اتمت امره الشريف وانتلت حكمه المنيف
 فموت تلك الفوائد الشريفة حلل الالفاظ والعبارات اللطيفة وخلعت
 خلعا على ملك احراريد وطرزتها بنفائس احواهر والفراريد من اسبق لا يلبس
 مرور الزمان ولا يدنس كدور الخدنان لتجديها في نظره النقادونها
 فجات بحمد الله تعالى كالشجرة المورقة تنفتح منها الانوار بل كالشمس المضيئة
 يتلا منها الانوار فجعلتها تحفة لجناب المنيف بل خدمة لبابه الشريف
 داعيا الى الله تعالى ان يجعل امره مطاعا الى يوم الحشر والتناد تجو نبية محمد
 وآله الامجاد واصحابه الاطواد اللهم ايد معلمي الحكمة بالهام الحق واليقين
 الصدق وتوفيق الخير واصرف همهم الى طلب الكمال وتحري الصواب
 واقساء الفضيلة ليكونوا واثقين بالاسقانة ومحترزين عن الاعوجاج
 ومطمينين باليقين ومنصرفين عن الشك ومثابسين بالعلم ومستوحشين عن
 الجمل ومقربين بالنقصان ومنكفين عن الترائي بالكمال ومنصرفين
 عن التعت والتعصب والاعجاب والتصلف والبغي والسفه والعدا والتغيب
 والميل والمداهنة والتبليس والمغالطة والشكراكح والاعراض عنه والاصرار
 على الباطل والاعراض عليه وطلب العلم بجهة التفاهة والتشوق والترفع
 والتفوق والمرأ والافتراء والاستفواء والاستمواء ومبرزين عن عجة
 وساوس التقليد وشبهة موجب التوسيل وتبجح بالاعني وسلوك سيرة
 غير مرضي ومنكفين بمعرفه حقوق ارباب الفضيلة من الماضين والمعاصرين
 بلا غوائل الحمد والمدافعة ومثمرين لاداء شكر نعمة الحكمة بذيال ما كتبوا الى

الى سائر انباء النوع بلا شوايب نخل ومنافسة وطل ومضايقه ومجتنبيين عن
 الكمال والبطالة ولعطيل العمر وتضييع الوقت وثابتي القدم على ملازمة
 الدين القويم ومتابعة الصراط المستقيم لتلا يكون نهاية مقاصدكم الاحكام
 في جوار الحضرة الاحدية والوصول الى جناب الغرة السعدية وذلك فضل الله
 يؤتيه من يشاء يقول محرز هذه الكلمات ومقرر هذه المقالات ان نعمة الحكمة
 التي هي عبارة عن ثلثة اشياء الاعتقاد الحق والقول الصدق والعمل
 الخير نعمة عظيمة ومصدقة قوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا
 وجب في مقابلة كل نعمة شكر مناسب لها قال الله تعالى واشكروا لي ولا تكفروا
 ولما جعل الله تعالى المحبة الباعثة على طلب مثل هذه النعمة راسخة في قلب هذا
 الضعيف علم واجبا على نفسه ان يؤدي بآثارها شكرا مقدورا له وشكرا نعمة
 التي لا يتصور مشركه الغير فيها بذلها لاهلها فعلى هذا الموجب اراد ان
 يثبت لاجل متعللي الحكمة ما تضمنه من علوم الحكمة والاولى بالتقدم من اثارها
 علم المنطق لانه ميزان يميز الحق عن الباطل فيبعد عنه جل حلاله وشكوه
 على نعمة واياديه التي وصوفا الى كل عبده من عبادته متواتر ومستوال والفضلوا
 والتحيات على عبادته الكمل من الانبياء والاولياء خصوصا على محمد وآله عليه
 وعليهم الصلوة والسلام شرع في تحرير هذا المجموع على غرض ان يورد طرفا
 صالحا مما استفاد من اسفل فن المنطق او استنبط بحسب قواعد واصول هذه
 الصناعة على الوجه الذي اقتضاه واستبان ويحترز بقدر الامكان عن الباطل
 نداسب باطلا في كل باب يؤدي الى الاطمان ويقتصر على اشارة موجزة ان
 جئنا في بعض المواضع الى ذكر مذنب فاسد وينقل بالاجمال للتصرف فيه على الوجه
 المذكور في كتب الصناعة كيلا يكون الكتاب ناقصا ولما كان هذا العلم المنبته
 الى سائر العلوم خصوصا اقسام الحكمة بمثابة القاعدة والاساس جعل هذا
 المجموع موسوما باساس الاقتباس والمتوقع من كرم اولى الالباء الناظرين في هذا
 الكتاب ان يقصدوا الخير والصلاح ولا يقصروا في صلاح خلد القابل
 للصلاح والله الموفق والمعين **سدا الكلام المنطق** كل علم وادراك اذا

سكنا ومع في اهل وسو
لمدة خمسة

اذا اعتبر لا يجوز عن حاله ان يجد وده مجردا عن الحكم لا بالانبات ولا بالنفي وسمونه
نصورا او مجردا معارضا للحكم بالاثبات او بالنفي وسمونه لصدا مثال المصور
الحوان الناطق ومثال التصديق هذا الحوان ناطق او هذا الحوان ليس بناطق
وكل من هذين القسمين اما ان لا يحصل بواسطة كتاب او يحصل بواسطة مثال
المصور الغير المكتسب فمما لا يسهل الانسان ومثال التصديق الغير المكتسب العلم بان
الانسان موجود ومثال المصور المكتسب فهم حصه الملك ومثال التصديق
المكتسب العلم بان الملك موجود وكما ان في كتاب الشئ العر حال لا بد من مادة
مخصوصة تصرف فيها على وجه مخصوص لمحصل المطلوب الذي يراد تحصيله
كصالح النجار في نجارة السرير الى حشب يلقى بذلك الفعل لمحصل السرير
سرف في ذلك الحشب من القطع والنحت وغيرهما على وجه يعرفه كذلك يحتاج
الانسان في حصول صور وتصديق مكتسبين الى معان معلومة تقرر في حيزه
قبل اكتسابه والى التصرف في تلك المعان على وجه معلوم لمحصل من تلك المعان
بذلك التصرف لصور مطلوبا او لصدق مطلوبا وكما ان تصرف النجار في
الحشب على وجه يودي الى المطا اذا كان ملكه تعالى له صناعة النجارة كذلك
هذا التصرف الذي يفعله الانسان في المعان على وجه يودي الى المطا اذا كان ملكه
تعالى له صناعة المنطق وكما ان النجار اذا ذاق هو الذي يعرف ان اي شئ يصنع
من كل حشب وان اي شئ يصلح للسرير واي حشب يصلح له ويكون واقفا و
قادرا على انواع تصرفات يودي الى المطا على وجه اتم او انقص او لا يودي اليه
اصلا كذلك المنطق اذا ذاق هو الذي يعرف ان كل معنى متمثل في ذهن
الى اي مطلوب يتوصل منه ويكون واقفا وقادرا على انواع تصرفات يودي الى
لصور او لصدق على وجه اتم او انقص او لا يودي اليها اصلا وكما ان النجار
كل شخص ليعلم النجارة كذلك لا يصلح كل شخص لمحصل صناعة المنطق وكما يقع
قادرا شخص لم يتعلم النجارة ولا يقدّر على صنع سرير حسن كذلك يقع مائة
شخص لم يتعلم المنطق ولا يقدّر على اكمال كتاب العلم على وجه كامل بل كما ان كثير من
رجال الجاهلين للنجان قادرين على نحت الحشب لكنهم لا يتقنون بان ذلك

ولك الحشب بذلك النحت من صلح للعمل والابل ربما يكون ضايعا كذلك كثير من
الجاهلين بالمنطق قادرين على التصرف في المعان لكنهم لا يتقنون بان ذلك التصرف
من حصول منه علم والابل ربما يورثهم التجار ويوقعهم في الضلال وليس كل من
فعله يعرفه او يعرف بالحق بل كثير من الأشخاص يشعرون في الافعال على
سبيل الحجب فكذا الحكم رجال يطلبون العلوم ولا يقفون على صناعة المنطق فيعلم
المنطق فهم معان يمكن ان يتوصل بها الى انواع العلوم المكتسبة وان اي معنى
الى اي علم يوصل ومعرفة كيفية التصرف في كل معنى على وجه يودي الى المطا
وعلى وجه لا يودي اليه اذ ان ادى لا يودي على وجه يبيّن وصناعة المنطق
ان يكون مع فهم المعان ومعرفة كيفية التصرف ملكة لها تين الفضيلتين بحيث
يفهم بلا روية وفكر اضاف المعان ويمكن من انواع التصرفات ليقدر على
اكتساب انواع العلوم وبما من الضلالة والخيرة ويقف على مثال اقدم اهل
الضلالة وهذا المقدر اشارة الى لصور ما يتيم علم المنطق وتنبه على
فائدة بحسب الامكان في هذا المقام لان الاحاطة بكنهه انما يحصل بتفصيله
بالتمام ولما منعت معرفة المتوفات بلا معرفة المفردات وتعد الوصول
الى المعان بلا وقوف على احوال الالفاظ وجب ان يبينه بمعرفة احوال المفردات
وكيفية دلالة الالفاظ على المعان ثم شرع في بيان المقاصد وباجلها مدار
هذا العلم على تسع مقالا **المقالة الاولى** في مدخل هذا العلم وهو على تسعة
وسوار بعد فنون الاول في الالفاظ والثاني في الكلي والجزئي والثالث
في الدالي والعرضي والرابع في الكلمات الخمس **الفن الاول** في معرفة مقاصد
الفصل الاول في كيفية دلالة الالفاظ على المعان واضعوا اللغة وضعوا
الالفاظ بازاء المعان ليدل العقلاء بتوسطها على المعان وهذه الدلالة تسمى
دلالة التواطى لتعلقها بالوضع واختصاصها بالانسان فان سائر الحيوانا
تشارك الانسان في الدلالة الطبيعية التي لا يطرق التواطى كدلالة اصوات
الطيور على احوالها ولما كان بعض المعان داخل في بعضها وبعضها لا يدخل فيها
اما الداخل فكل معنى ايجازا داخل في مفهوم البيت لانه جزء منه واما الخارج فكل معنى

اجزاء لازم للسقف لان السقف لا يحصل بلا جدار كان تصور بعض المعاني مقتضيا
 لتصور معان اخرى داخله فيه او لازمه له على سبيل التبعية واذا كان كذلك كان دلالة
 الالفاظ على المعاني على ثلثة انواع الاول دلالة اللفظ على وضع بارائه كما يقال
 الانسان ويراد به الحيوان الناطق وتسمى دلالة المطابقة والثاني دلالة اللفظ
 على ما دخل فيها وضع بارائه للفظ كان يراد بالانسان الحيوان وبعض اخر الاسماء
 وتسمى دلالة التضمن والثالث دلالة اللفظ على ما هو لازم لما وضع بارائه اللفظ كدلالة
 الانسان على الضاحك وطويل الاذن على الحمار وتسمى دلالة الاتزام ودلالة
 المطابقة من هذه الاضاف الثلثة وضعية فقط والباقيتان تكونان
 بمشاركة الوضع والعقل والتضمن منهما محدد ويكون اجزاء المعنى محصورة في
 غير محدد ودكون التوازي غير محصورة وانما تختلف التوازي في الشرة فالاول
 بالدلالة الاشهر منها كما يراد بالاسد الشبيه ودون البحر وقد يكون اللفظ موضوعا
 باراء معنى وبازاء جزء ذلك المعنى فيدل على كل منهما بالمطابقة كما يمكن الدال على
 الخاص والعام الذي هو جزؤه وكذلك اللفظ الواحد قد يكون موضوعا
 باراء معنى وبازاء لازم ذلك المعنى ايضا فيدل على كل منهما بالمطابقة كما يمكن ذلك
 على القرص والنور وسبب ان هذه الدلالة مطابقة للتضمن ولا الاتزام بها
 بجزء الوضع لا بمشاركة العقل **الفصل الثاني** في نسبة الالفاظ الى المعاني اللفظ
 الواحد تارة يدل على معنى واحد فقط واخرى على معاني كثيرة وكذا الالفاظ
 الكثيرة تارة تدل على معنى واحد واخرى على معان كثيرة متقاربة او غير متقاربة
 واذا حصرنا هذه الوجوه لا يكون حالها عن اقسام اربعة اما اعتبار الالفاظ
 كثيرة بالنسبة الى معنى واحد او معان كثيرة واما باعتبار لفظ واحد بالنسبة الى
 معنى واحد او معان كثيرة **اما القسم الاول** وهو الالفاظ الكثيرة الدالة على معنى واحد
 فتسمى اسماء مترادفة كالانسان والبشر **واما القسم الثاني** وهو الالفاظ الكثيرة
 الدالة على المعاني الكثيرة بلا اشتراك فتسمى اسماء متباينة كالانسان والفرس وقد
 يقع بين الالفاظ متاكدة وهو لا يخلو عن نوعين اما ان يكون متاكدة اللفظ
 بما بعدت كلفظ المعنى او لا والاول يسمى اسماء مشتقة كناصر ونصير وتصور فلجزم

فلا جزم يكون اول اللفظ موضوع ليستفوا منه سائر الالفاظ كالنصير في هذا التصور
 ولما استحقاق اربعة شرائط المناسبة اللفظية والمعنوية بين الموضوع والمشتق
 والمغايرة اللفظية والمعنوية بينهما والاسماء المنسوبة كالعربي والعجمي هذا
 القبيل والثاني يسمى اسماء متباينة كنبير وبسر والتجانس التام كونه في الاسماء
 المشتركة كما سيأتي ويمكن وقوع الاشتباه بين المترادفة والمتباينة مثلا يكون
 لفظ واحد على معنى ولفظ آخر يدل على ذلك المعنى مع وصف مقارن لفظي بينهما مترادف
 وليس كذلك بل متباينان كالسيف الحسام فان الحسام سيف قاطع او يكون
 كلا اللفظين والاعلى معنى مقارن للمعنى الآخر مع كالحسام والخصام فان الاول
 سيف قاطع والثاني سيف باض في وقت الجرح **واما القسم الثالث** وهو اللفظ الواحد
 الدال على معان كثيرة فتسمى الالفاظ منفعة وهو لا يخلو عن نوعين اما ان يكون
 اللفظ موضوعا او لا بازاء بعض المعاني ويطلق على غيره لمناسبة او مشابهة
 بينهما كما يطلق لفظ الانسان على الحيوان الناطق وعلى الصورة المنقوشة
 او لا يكون كذلك بل تساوي الكل في الوضع بلا اولوية بينهما كما يطلق العين على
 الباصرة وكفة الميزان وقرص الشمس والنوع الاول يسمى متباينة وتسمى
 مشتركة ويجعلون المشتركة اعم ويقسمونها متفقة وباجملة قد يكون وجه التشابه
 في المتباينة مناسبة غير معنوية كاطلاق الراس على رأس السيف ورأس الشجرة
 وقد يكون مناسبة معنوية كاطلاق الجسم على الجسم الطبيعي والجسم التعليمي وايضا
 قد يكون مناسبة تامة كاطلاق الانسان على الشخص وعلى صورة في المرأة وقد
 يكون غير تامة كاطلاق الكلب على الحيوان المخصوص وعلى الكوكب التابع للصورة
 كالكوكب المجار وقد يكون التشابه من جهة الاشتراك في امر متماثل في السبب
 الفاعل كاطلاق الطب على الكتاب والادوية او الصورة كاطلاق الفلك
 على فلكة المغزل وعلى السماء او المادي كاطلاق اللبن على الشيراز والجبن والفاشي
 كاطلاق الصخرة على الغذاء والدواء والاسماء المتباينة قسمان الاول
 يكون استعمال اللفظ في المعنى الاسمي ممتدا وفي المعنى السببي بسبب خطئه
 معنى نوعا التشابه فاللفظ اذا استعمل في المعنى الاسمي سمي حقيقة وفي المعنى

الى متباينة

التشبيه مجازا كإطلاق النور على نور الشمس ونور الباصرة ونور البصيرة وفي هذا الموضع قد يكون الغرض من إطلاق اللفظ على المعنى التشبيهية طلب بلاغة في الكلام أو بلاغة في المعنى فإذا كان كذلك فلا يحلو أن يظهر والمثابته بالمثل في إطلاق اللفظ على التشبيه أو لا بل يرون أن دلالة اللفظ على التشبيهية دلالة على مثل الاتصال والاول يسمى تشبيها وتبسيما مثل إطلاق القمر على الكوكب بالوضع والوجه الحسن بالتشبيه والتبثيل وكذا إطلاق الأسد على الضئيف وعلى الرجل الشجاع والثاني يسمى استعارة كإطلاق ذنب الشجاع على الصبح الأول وما قيل إن المجاز أن يطلق اللفظ في الظاهر على شيء والمراد غيره بحسب العقل أو بقرائن لفظية نحو واسل القرية والحقيقة بخلاف ذلك في خاص بالاول المؤلف القسم الثاني أن يكون استعمال اللفظ في الامل مبهما واستعموده في التشبيه كمن لا باعتبار ملاحظة الامل بل باعتباره وقت الإطلاق على التشبيه المناسبة والمثابته المعبرتين بين الامل والفرع وهذا القسم على قسمين أحدهما أن يكون التشبيه مساويا للمثل في الإطلاق ويسمونه منقولا كإطلاق العدل على الصفة وعلى الموصوف بهما وثانيهما أن يكون التشبيه راجعا على الامل وهذا أيضا نوعان أحدهما أن يكون الإطلاق بحسب الجمهور ويسمونه المتعارف كإطلاق الغائط على المكان المظلم بالوضع وعلى حدث الانسان بالعرف وثانيهما أن يكون الإطلاق بحسب اهل الصناعة ويسمونه المصطلح كإطلاق لفظ القديم على الحق بالوضع وعلى لا اول لوجوده بحسب اصطلاح فالاسماء والمثابته على كثرة اقسام احدها أن يكون التزجيم فيه لامل ومقسم المجاز والاستعارة والثاني أن يكون التزجيم للفرع ومقسم العرف والاصطلاح والثالث أن يتساوى الفرع والامل ومقسم النقل المجز **والقسم الرابع** وهو اللفظ الواحد الدال على المعنى الواحد فسمان أحدهما أن يكون المعنى خاصا بشخص واحد فان كان بحسب الوضع كان من قبيل الاسماء الاعلام كإطلاق زيد على شخص محصور وان كان بحسب الارادة كان من قبيل المضمرات واسماء الاشارة نحو سو وانت وذلك وهذا وثانيهما أن يكون المعنى خاصا بشخص بل يكون وجوده في أشخاص كثيرة وسواء أكلوا عن

عن نوعين اما أن يوجد في الكل على السوية بلا أولوية وتزجيم كإطلاق لفظ الله على معنى يوجد في أشخاص كثيرة وسوسى بالاسماء المتواطئة أو يكون البعض ادا ولواحد ولا يكون في البعض الآخر كذلك كإطلاق لفظ الموجود على القديم والمحدث أو على الجواهر والعرض لفظ الواحد على واحد لا يقبل القسمة أو واحد يقبها ولفظ الأبيض على النج والعاج وسوسى الاسماء المسككة وربما يقع بين المشتركة والمثابته اشتباه يجوز زوال باختلاف الاعتبار فان اختلف الالفاظ ان جفت بحسب اختلاف الاعتبار كانت من الاحوال المشتركة والامن قبيل المتواطئة ومن جملة الاعتبارات الرط في اللغات كما أن لفظ العرب في لغة لا عرب حيث يقال للاول حريف ولثاني حاذ فيعلم انه من المشتركة لا المتواطئة وكذلك منظر في القرين كالقوة اذا استعملت في موضعين فاذا اطروا في القرنية كونه القرنته لاحدهما الضعف ولآخر الفعل واليك النظر في الضميمة وعددها اذ قد يكون في موضع اضافيا وفي موضع آخر غير اضافي كالمرادة مع الزوج ومع الرجل وكذلك النظر في التضاد اذ قد يكون لاصدا ضد دونه الآخر كالطاق في العدد يكون ضد الزوج وفي البناء لا يكون ضد وقد يكون لكل منهما ضد لكنه مختلف كلفظ تيز في لغة العرب يستعمل في الاصوات وفي الاجسام الصلبة ضد الثقيل وضد الثاني في الكل أو يكون لكل منهما ضد غير مختلف ولكن يكون لاحدهما من الضد من متوسط وليس للآخر ذلك كزوجة ضد ثامنفرة ولكن بينهما في الخط من مستقيمين واسطة وهي القائمة وفيما اذا كان احدهما ضلعين مستقيما والآخر مستديرا لا يوجد واسطة بينهما وعلى هذا القياس والمراد بالضد في هذا الموضع المقابل ومقسم من الضد الحقيقي وقسيع لفظ على شخص بالتواطؤ بالنسبة الى شخص آخر بالاشتراك بالنسبة الى شخص ثالث كالعين يقع على الفؤارة بالتواطؤ وكفة الميزان بالاشتراك وايضا قد يكون اللفظ بهاتين النسبتين من شخصين ولكن يكون في احداهما مجتمعا كالأود اذا اطلق على شخص اسود واسمه اسود وعلى الغير قد يطلق اللفظ بالاشتراك

شخص واحد ولكن من جهتين كما اذا اطلق الاسود على شخص اسود اسمه اسود ووقع
 من هذا الجنس اعتبارا اكثر من هذا القدر كفي المثال وبعض سياج هذا الفصل
 خارج عن علم المنطق ولكن لما كان هذا الجنس الكلام مناسباً او رد على هذا الوجه
الفصل الثاني في قسم الالفاظ اللفظ اما مفرد او مؤلف والمفرد ما لا يدل على جزؤه
 على جزء معناه كالانسان فان جزؤه لا يدل على جزء معناه بل في هذه الحالة لا يدل
 جزؤه على شيء أصلاً والمؤلف ما يدل على جزؤه على جزء معناه كقوله الانسان
 فانه هذا يدل على الاشارة والانسان على الحيوان المنطق ويسمى هذا قولاً
 ايضاً وقد يكون لفظ مفردا باعتبار مؤلفا باعتبار آخر كعبادة مفردا اذا كان
 على شخص ومؤلفا اذا اراد معناه الاصطلاح وهذا الجنس من المفرد يسمى بعضهم
 مركبا والمركب في المنطق غير المركب في النحو فان خمسة عشر مثالا مركب في النحو
 مؤلف في المنطق ومثل عباد الله مؤلف في النحو مركب في المنطق وقد كان
 حرف لفظا فيزداد في معناه جزء عند النحويين وهو مؤلف عند المنطقيين كما في قول
 فان اصل اللام يقضي التعريف وبالتنوين يقضي التكبير واللفظ المفرد اما
 ان يدل على معنى في نفسه بالاستقلال لا يدل على معنى في غيره بالبتة الاول
 رجل والثاني مثل لام التعريف في الرجل الثالث بلا شيء يكون معناه لا يصبو
 بجلد رجل حيث يتصور نفسه الاول ان دل على معنى لاسن جهة وقوعه في
 زمان محصل يسمى اسما كالرجل والضارب انه دل عليه من جهة وقوعه في زمان
 محصل كالماضي والحال والمستقبل يسمى فعلا كضرب يضرب والقسم الثاني يسمى
 حرفا والمنطقيون يسمي الفعل كلمة والحرف اداة فاللفظ المفرد اما اسم او فعل
 او حرف والاسم اما ان يدل على ذوات الاشياء كالانسان والاصطلاح
 كالنطق او على مجموعها كالناطق وكذا اما ان يدل على نفس الزمان كاليوم والسنة
 او على مجموع زمان ومعنى آخر كالنقد والاصطلاح او على معنى يقع لا محالة في زمان
 غير محصل كالمضي والضارب والفرق بين هذا الاسم والفعل ان زمان الاسم غير محصل
 كما قلنا وزمان الفعل محصل كضرب وكذا الاسم اما جامدا او سائلا والجامد لا يصبو
 الاستفان منه كجزءون ويصيرها وان لم يتصور الاستفان منه كالضرب وايضا

وايضا الاسم اما موضوع كالضرب او مشتق كالضارب والمفرد والفعل كضرب
 يكون متفقا كما في لغة العرب مشتق من الاسم المسمى بالمصدر والفعل مشتق من الاسم
 لاربعة اشياء المعنى ومحدوده ووث ذلك المعنى في ذلك المحل وزمان حدوثه
 كما في ضرب فان فيه معنى هو الضرب واما علا فان الفعل يقتضي فاعلا وان كان
 معينا في اللفظ وحدوث ضرب في الضارب وهو المعنى الذي يفهم من ضرب
 الحدوث وهو الزمان اما في هذه الصنوع والواحد من هذه الاربعة قد
 يتعلق بلفظ آخر يسمى فاعلا ويكون خارجا عن حقيقة الفعل كما في ضرب زيد
 فلفظ ضرب دال على ملته اشياء المعنى وحدوثه وزمان حدوثه وقد يكون
 المعنى ايضا متعلقا بلفظ آخر وخارجا عن لفظ الفعل ولفظ الفعل يدل على شيئين
 فقط حدوث المعنى وزمان حدوثه كما في كان زيد ضاربا مقام ضرب زيد
 ومثل هذا الفعل يسمى ناقصا والمنطقيون يسمونه كلمة وجودية وفي لغة
 اليونانيين يكون اللفظ الدال على المحل والمستقبل مغايرا للفظ الفعل والفعل
 بلا مقارنته يدل على وقوعه في الحال ويسمونه فعلا قائما وبمقارنته يخص بالماضي
 والمستقبل ويسمونه فعلا مضمرنا وقد يجمع في الاسم هذه الامور الاربعة
 الدلالة على الزمان المحصل كما ذكرنا وقد توهم بعضهم ان التواطوء والاشتراك
 والترادف وسائر الاقسام المذكورة مختصة بالاسم وسوخط لان افعال الحوادث
 بل المركبات يعرضها هذه العوارض وكل من الاسماء والافعال اما محصل نحو
 ضارب وضرب وغير محصل نحو لا يضرب وما ضرب هذا الذي ذكرنا اقسام
 المفرد واما اقسام اللفظ المؤلف فكثيرة وليست عمل في العلوم صفان منها
 احدهما يسمى قوليا شارحا ويقع في قسم التصور والآخر قوليا جازما ويقع في قسم التصديق
 كما يعلم بعد هذا ان شاء الله تعالى **الفصل الثالث** في مباحث الكلي والجزئي وفي اربعة
 فصول **الفصل الاول** في تعريف الكلي والجزئي اللفظ اذا دل على معنى فاما ان يفتني
 مفهومه امتناع الاشتراك فيه فيسمى جزئيا كزيد فانه علم شخصي وكذا الرجل فانه
 بسبب الاشارة بمتنوع انه يوجد فيه اشتراك الغير او بالقبض مفهومه امتناع الاشتراك
 فيه كالانسان والشمس والعقلاء فان هذه الثلاثة معان للاول افراد كثيرة وثانيا

فروا واحدا ولا فرد لثالث في الوجود لا تقتضي منع التكرار فيها ولهذا يمكن توهم اللفظ
لكل منها بل معنى اللفظ الثالث والثالث لا يقع في الوجود على استصحاب كثيرة وفيه منع
ليس من جهة مفهوم اللفظ بل بسبب الخارج والجزئي يطلق على معينين احدهما ما ذكر
والثاني كل لفظ معناه اخص من معنى لفظ آخر وهو وان كان كلياً في نفسه يقال
الجزئي بالنظر الى ذلك كالانسان بالاضافة الى الحيوان فان الحيوان بالاضافة اليه
كلي ووقع لفظ الجزئي على هذين المعينين بالاشتراك فان احدهما بالاضافة
الى الغير دون الآخر فالكل ايضا يطلق على ذينك المعينين بالاشتراك
اذ مقابل كل منهما مختلف في المعنى وان كانا متساويين في الكلي محمولاً بالطبع
على الجزئي فليست معنى الكل والوضع لينفرد هذا الحكم **الفصل الثاني** في احوال الوضع
اذا تصور معينان وجعل احدهما وضعاً للآخر لا بطريق ان حقيقة واحدة
بل بطريق ان ما يطلق عليه احدهما هو الذي يطلق عليه الآخر سمي هذا المعينان
موضوعاً ومحمولاً اذا قيل الانسان حيوان لا يراد ان مفهوميهما واحد بل المراد
ان ما يطلق عليه الانسان يطلق عليه الحيوان يعني ان الحيوان مقول على الانسان
فالانسان في هذه الصورة موضوع والحيوان محمول والموضوع في هذه
الصورة يجوز ان يكون بعينه موضوعاً في صورة قضية اخرى كقولنا
ضاحك وان يكون محمولاً في اخرى كقولنا الضاحك انسان وان يكون امراً
ثالثاً في الحقيقة كقولنا الناطق ضاحك فان ما يطلق عليه الناطق والضاحك
هو الانسان وهو امر ثالث وهذا النوع من احوال الذي بطريق هو ويسمى حمل
وحمل المواطة يقتضي ان يكون للموضوع والمحمول اتحاد بوجه وتغير بوجه وقد
يقال الضحك محمول على الانسان ولا يراد به ان ما يقال له الانسان يقال
الضحك بل يراد ان ما يقال له الانسان يحصل له الضحك يعني انه ذو ضحك وهذا
النوع من احوال الذي بطريق هو ذو موضوعي حمل استفاق لا استفاق من الضحك
مثلاً ما يحمل على الانسان بالمواطة واطلاق الحمل على هذين المعينين بالاشتراك
والمحمول حيث ان محمول يجوز ان يكون اسماً من الموضوع كما في الانسان والحيوان
وكثيراً ما يقع مساوياً نحو الانسان ناطق وهذه المساواة بسبب الخارج عن

عن مقتضى طبيعة المحمول ولا يجوز ان يكون اخص من الموضوع بلا سورا ولا يجوز ان يقال
الحيوان انسان الا ان يراد به بعض احواله فيكون اخص فاذا اقتضى طبيعة المحمول
العموم وطبيعة الموضوع اخص فالكل الذي هو عام اولي بالمحمولية والجزئي الذي
هو خاص اولي بالموضوعية فكل كلي محمول بالطبع على الجزئي الذي تحته وفيه جزئي
موضوع بالطبع للكل الذي فوقه والجزئان بالمعنى الاول اعني غير الاصل لكل
احدهما على الآخر فلا يقال زيد عمر والا ان يكونا علمين لشخص واحد فيكون
معناهما واحداً فلا يتصور احوال الوضع **الفصل الثالث** في الفرق بين الكل والكل
والجزء والجزئي كل ما يحصل من اجتماع اشياء متكررة يسمى من تلك الجهة كل واحد
واحد من تلك الاشياء جزءاً والفرق بين الكل والكل من وجوه كثيرة
ولنورد منها بعضاً ظاهراً منها وهو سبعة الاول ان الكل يكون من اجتماع
الاجزاء والكل لا يكون من اجتماع الجزئيات فان الكل مجموع الاجزاء
والكل ليس مجموع الجزئيات الثاني ان الكل لا يحمل المواطة على الاجزاء
بالاسم والكل لا يحمل المواطة على الجزئيات بالاسم والكل الثالث
ان وجود الكل لا وجود الجزئ محال ويلزم من عدم الجزئ عدم الكل
والكل مع الجزئ ليس كذلك الرابع ان الكل يوجد في الخارج والكل لا يوجد
فيه فان الشخص الواحد لا يكون كلياً الخامس ان اجزاء الكل محصورة
وجزئيات الكل غير محصورة السادس ان الكل لا يمكن ان يكون جزءاً للجزئ
والكل يجوز ان يكون جزءاً للجزئ كما يجوز ان يكون جزءاً للانسان السابع ان الكل
لا يقع في حد الجزئ والكل يقع في حد الجزئ وهذا قريب الى السادس وهذا
المعنى يمكن ان يعبر عنه بعبارة اخرى وهي ان تصور ما يمتد الكل لا يجب ان
يسبق تصور ما يمتد الجزئ وتصور ما يمتد الكل يجب ان يسبق تصور ما يمتد
الجزئ وهذا القدر نحتاج في هذا الموضوع وان لم يحجج اليه من يعرف الكل والكل
والجزئ **الفصل الرابع** في سائر معاني لفظ الكل يطلق بالاشتراك على معاني
ثلاثة الاول ما يقبل وقوع الاشتراك فيه كما ذكرنا ويسمونه كلياً منطقياً
والثاني ما يكون موضوعاً لهذه الصفات من الموجودات كالانسان والتمواد

وغيرها فان لما بينات الانسان والسود وجميعهما صلاحية ان تقارن قبول
الشركة حتى يكون الانسان والسود كليتا وصلاحية ان تقارن منع الشركة
كهذا الانسان وهذا السود حتى يكون الانسان والسود جزئيا فليس هذه الماهية
التي هي محل لهذا التقابل تسمى كليتا طبيعيا والمحمول بحسب انه يكون كليتا يمكن
حملة على الجبرسي وعلى الكل والثلث المركب منها اعني اعيان الموجودات من جهة
كونها قابلة للشركة ومقولة على كثيرين وسوسى كليتا عقليا وهذا البحث
لا يتعلق بالمنطق واما ايراده منها فلزالة الاشتباه **الفصل الثالث**
في مباحث الذاتى والعرضى وفيه اربعة فصول **الفصل الاول** في معرفة الذات
والعرضى للكل كما ذكرنا صلاحية ان يحل على الموضوع فاذا نظر لم يكن حاله بالنسبة
الى ذلك الموضوع خالية عن ثلثة اوجه اما ان يكون تمام ماهية الموضوع له
كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو بل الضاحك بالنسبة الى هذا الضاحك
وذاك اذ ليس لمفهوم هذا الضاحك وذاك حقيقة وماهية وراى معنى الضحك
والاختلاف بين هذا وذاك ليس اختلافا يقع بسببه التفاوت في تصور الحقيقة
واما ان يكون داخل في حقيقة الموضوع له كاللون بالنسبة الى السود
فان ماهية السود ليست مجرد اللون بل هو مع خصوصية خارجة عن معنى اللون
المشترك بينه وبين سائر الالوان بهما يمتاز عن سائرهما والسودا انما يكون
سودا بهذين المتعارفين فكل منهما داخل في ماهية السود وهذا القسم يعقل
الا في الموضوعات التي في مفهومها تركيب عقلي واما ان يكون خارجا عن ماهية
الموضوع له كالاسود بالنسبة الى الضاحك فانك اذا قلت هذا الضاحك
اسود فالمفهوم من الاسود ليس تمام ماهية الضاحك ولا جزئيا بل هو خارج
عنها ولقسم الاول والثاني مشتركان في ان ماهية الموضوع يتقوم بهما وبهذا
الاعتبار يسمى ذاتيا والذاتى في هذا الاصطلاح ليس منسوبا الى الذات لانه
عين الذات من وجه وعين الذات لا ينسب الى نفسه ولقسم الثالث الخارج
عن ماهية الموضوع يسمى عرضيا وهذا العرضى ايضا ليس منسوبا الى العرض لانه مقابل
للذاتى ومقابل العرضى المنسوب الى العرض هو الجبرسي فالكلى اما ذاتى او عرضى

لاعلى الاطلاق بل بالاضافة الى موضوع يفرض والكلى يمكن ان يكون بالاضافة الى
موضوع ذاتيا وبالاضافة الى موضوع آخر عرضيا كالضاحك فانه بالاضافة
الى الانسان عرضى وبالاضافة الى هذا الضاحك ذاتى **الفصل الثاني** في ان الذات
الذاتى كما قلنا اما تمام الماهية او جزئيا وجزئيا اما خاص بماهية موضوع يكون
الذاتى بالاضافة اليه ذاتيا او لاسل ذلك الجزئى يكون جزئيا بماهية موضوع آخر
مثلا اللون ذاتى للسود ومعه لغيره اشتراك في اللون فان البياض ايضا
لون وايضا للسود سوى اللون خصوصية داخلية في مفهومه ليست لغيره
حتى انه امتياز بها عن سائر الالوان وهذا الجزئى خاص به ومعلوم من حال
اللغات ان من لم يفهم شيئا وطلب لتصور حقيقة لشيء عنه بلفظ ما يؤول اليه
اخذوا الماهية منه واذا كان اصل الحقيقة متصورا ولم يحصل الامتياز بين
الاشياء يقال عنه بآى شى او اتى ما هو فظهر ان حقيقة السود لا تتصور بلا تصور
اللونى وامتيازها عن سائر الالوان بلا تصور ذلك الخاص الذى ذكرنا
لا تتصور فجزء الماهية اما مقول في جواب ما هو ومقول في جواب اى شى
هو واما تمام الماهية فهو نفس جواب ما هو فالذاتى بهذا الاحتساب قسمان
مقول في جواب ما هو ومقول في جواب اى شى هو **الفصل الثالث** في اقسام
العرضى العرضى اما لازم او مفارق واللازم اما لازم الماهية او لازم
الوجود والماهية في العقل غير الوجود في الخارج فان تصور الماهية مع تلك
في وجودها الخارجى ممكن وايضا قد يكون موجودات في الخارج يتعذر تصور
ما هيها مثال لازم الماهية الزوجية للثنين ومثال لازم الوجود السود
الهندي وكل لازم الماهية لازم الوجود بلا حكمة ولازم الماهية اثنين
او غيريين والبين يلزم الماهية بلا واسطة كالزوايا المثلث للمثلث
وغير البين ما يلزم الماهية بتوسط لوازم اخرى او مقومات الماهية
كشواوى زوايا المثلث للقائمتين وشل هذه القوازم يحتاج الى بيان
لزومها وسو تعبارة عن استحصاء المتوسطات في الذين فان ما يلزم بلا
توسط فهو بين بنفسه وما يلزم بتوسط اذا كان لازما بينا للمتوسط يكون

للماهية المفروضة ايضا وقد يقع بين اللازم وبين الذاتي المقوم الذي هو خبر
الماهية اشتباه بسبب امتناع انفكاك تصور كل منهما عن تصور الماهية كمن اذا
توكل ظهرا تصور الذاتي مقدم على تصور الماهية في الرتبة لان الذاتي علته
لتصور الماهية وتصور ما مقدم على تصور اللازم في الرتبة لان تصور الماهية
علته لتصور اللازم مثلا وجود الاشياء الثلاثة للثلاث ذاتي ووجود الزوايا
الثلاث له عرضي لازم ولما لم يمكن تصور الثلاث بلا تصور ما وقع اشتباه
بين هذا الذاتي وبين هذا العرضي فانها في النظر الاول متشابهان كمن
اذا توكل علم انه اذا لم يتصور ولا شكل له ثلثة ضلوع لم يتصور المثلث
واذا لم يتصور المثلث في الذهن لم يحصل الزوايا الثلاث في الذهن فبالنظر
الثاني يزول الاشتباه واما العرضي المفارق فاما بطي الزوايا كالاشياء
والسجوة او سرع الزوال كالاشياء لان **الفصل الرابع** في اقسام المقول
في جواب ما هو السؤال ما هو اما ان يكون عن شئ واحد او اشياء كثيرة
والشئ الواحد اما كلي او جزئي والاشياء الكثيرة اما متجانسة بالماهية و
الحقيقة كالانسان والفرس ونحوهما او متوافقة فيها والاختلاف في التقدير
فقط كزيد وعمرو بل كهذا الانسان وذاك الانسان فاصناف المقول عنه بهذا
الاعتبار اربعة الشئ الكلي والشئ الجزئي والاشياء الكثيرة المختلفة
والاشياء الكثيرة المتفقة احقايق فالمسؤول عنه ما هو اذا كان جزئيا
كزيد فالجواب يكون بذاتي هو تمام ماهيته وسوال الانسان في هذه الصورة
والمسؤول عنه ما هو اذا كان شئيا كليا كالانسان فالجواب يكون بتمام
اجزاء ماهيته وسواحيوانه الناطق الذي هو حقيقة الانسان كما سيعلم بعد
ان شاء الله تعالى والناطق وان كان مقولا في جواب اتي شئ سو باعتبار كما ذكرنا
لكنه واقع ههنا في طريق ما هو لكونه من الذاتيات ولا بد من ذكر جميعها واذا
كان المسؤول عنه اشياء مختلفة احقايق كالانسان والفرس فالجواب بتمام
الذاتيات المشتركة بينهما وسواحيوانه في هذه الصورة اذ لو اقتصر على بعض
تملك الذاتيات كالجسم النامي مثلا ولم يذكر بعض الذاتيات كالحس المتحرك

والمتحرك بالارادة لم يكن تمام الجواب عن السؤال نذكور لان المسؤل عنه كالحقيقة
ولسنا نعام احققه بل بعض منه فهذا الجواب ليس نفس جواب ما هو بل دخل
فيه وان زيد على مجموع الذاتيات المشتركة كالناطق الذي هو ذاتي خاص
للانسان والصامل الذي هو ذاتي خاص للفرس لا يصف الى الجواب كما فهم
غير الجواب لانا فرضنا السؤال عن ذلك المجموع سوالا واحدا وجواب السؤال
الواحد لا يكون الا واحدا ولو كان سوالا بل ان الانسان ما هو وسوال
ما هو حتى يكون السؤال اثنين وجب ح ايراد ذاتي خاص للمسؤل عنه في جواب
كل منهما لكن يكون هذا القسم بعينه القسم الثاني الذي يكون السؤال عن كل
منهما بالانفراد كما ذكرنا واذا كان المسؤل عنه اشياء متفقة الحقيقة
بالعدد كهذا الانسان وذاك الانسان وزيد وعمرو وبكر فالجواب يكون
بالذاتي الذي هو تمام ماهية كل من تلك الاشياء وسوال الانسان وهذا الجواب
بعينه هو الجواب المذكور في الصنف الاول الذي يكون المسؤل عنه فيه جزئيا
واحدا فالمقول في جواب ما هو ثلثة اصناف الاول المقول في حال الخصوصية
وحال الشراكة وسوال الجواب عن الجزئي الواحد والجزئيات المتفقة الحقيقة
فان الجواب في الحالين بالماهية التي يشترك فيها الواحد والكثير والثاني
المقول في حال الخصوصية فقط وسوال الجواب عن الكلي الواحد حتى لو شاركه
آخر في السؤال يكون الجواب اما آخر والثالث المقول في حال الشراكة فقط
وسوال الجواب عن الاشياء المختلفة الحقيقة فان لكل منها في حال الخصوصية
جوابا آخر هذه هي اقسام المقول في جواب ما هو وقد علم بهذا البيان الفرق
بين المقول في جواب ما هو والداخل في جواب ما هو والواقع في طريق ما هو
الفصل الرابع في مباحث الكليات الخمس وحسب فصول **الفصل الثاني** في تعريف
الكليات الخمس قد علم من الفصل السابق ان الكلي الذاتي المقول في جواب ما هو
على اشياء كثيرة في حال الشراكة قسمان احدهما المقول على اشياء مختلفة
احقايق كالحیوان المقول على الانسان والفرس وغيرهما والآخر المقول على
اشياء مختلفة بالعدد ووزنه كحقيقة كالانسان المقول على زيد وعمرو وبكر

نقول الاول من هذين الكلمتين الذاتيتين يسمى جنسا والثاني نوعا والنوع بالانكسار
اللفظي يطبق على معينين احدهما ما ذكره يعني الكل المقول على اشياء منفقة
الحقيقة وهذا يسمى نوعا حقيقيا والثاني كل واحد من الكلمات المختلفة الحقيقية
التي يكون الجنس كمال الذاتى المشترك بينهما وبين المحمول عينا كالانسان والفرس
وهذا يسمى نوعا اضافيا والفرق بينهما ان النوع الحقيقي يعتبر بالاضافة الى
الاشخاص التي تحته والنوع الاضافى بالاضافة الى الجنس الذي فوقه وايضا
النوع الحقيقي يمكن ان لا يكون تحت جنس والنوع الاضافى يكون تحت جنس
دائما وايضا النوع الحقيقي يقع على اشياء لا يختلف الابل بعدد والنوع
الاضافى قد يقع على اشياء مختلفة كالحق كالحق فانه بالاضافة الى الثاني
نوع ويقال على الانسان والثور المختلفين بالحقيقة واما الكل الذي المقول
في جواب اى شئ هو هو الذي الخاص الذي به يحصل الاستيلاء كالتالى المقول
فالكل الذي اما جنس او نوع او فصل فانه ان كان تمام الماهية فنوع وان كان
جزءا المشترك فجنس وان كان جزءا المتميز ففصل والنوع مركب من الجنس
والفصل والجنس بمنزلة المادة والفصل بمنزلة الصوغة وليس الجنس و
الفصل مادة وصورة حقيقة لانها يحل على المركب منها بالمواطاة والمادة
والصورة لا تحلان عليه وينبغي ان يعلم ان المراد بالناطق الذي نقول انه
فصل الانسان ليس الناطق بالفعل لان المراد به عدم لهذا النطق مع
انه انسان بل المراد به قوة تميزه به يتمكن من الدلالة بطريق وضع
الالفاظ او غير ذلك كالحركات والاشارات على المعنى وهذه القوة
خاصة بنوع الانسان واما الكل العرضى فاما خاص بنوع كالفصل و
الكاتب لانك او شامل لاكثر من نوع كالمحرك لانك والاولى هي
والثاني عرضا عاما وبعض احصاه يسمى عرضا خاصا وبعضها يسمى فصلا
عرضيا فالكلية خمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
ويسمى ايضا خمسة مفردة والكلية بمنزلة الجنس لهذه الخمسة وكل منها بمنزلة
النوع له ويمكن ان يكون شئ واحد بالاضافة الى خمسة اشياء كذا من

من الكلمات الخمس كالمثلون فانه جنس لاسود والامض ونوع من المكيفات
للكيف واصله جسم وعرض عام للجوهر **الفصل الثاني** في مراتب الاجناس
والانواع يجوز ان يكون للجنس جنس فوقه يكون النسبة الى ذلك الجنس نوعا وكذلك
يجوز ان يكون تحت نوع يكون بالنسبة الى مرتبة اخرى تحته جنسا وايضا قد ذكرنا
قبل هذا ان الكلمات من حيث هي لا يوجد الا في العقل والدم واذا وجدت
في الخارج لا توجد الا في ضمن الاشخاص الجزئية ففي حمة تحت ينسب الى الاشخاص
والنوع الذي حمة اشخاص يكون نوعا سافلا وفي حمة الفوق لا يجوز ان يكون
فوق كل جنس جنس الى لا يتناسى حتى نعلم ان يكون المعنى واحدا جزاء غير
متناهية تحت لا تصور ذلك المعنى لا تصورا وسوطا ولا شئ فانتها
الارتقاء الى جنس لا يكون فوقه جنس وليس جنس عاليا وجنس اجناس
ايضا والنوع السافل يسمى نوع الانواع وهو باعتبار ان تحت اشياء صا يكون نوعا
حقيقيا كما ذكرنا وما من جنس الاجناس ونوع الانواع من مراتب كل منهما
فبالاضافة الى ما تحته جنس والى ما فوقه نوع والنوع الذي تحت جنس
الاجناس نوع عال او لانوع فوقه والجنس الذي فوق نوع الانواع جنس سافل
او لا جنس تحته والمواد في النوع واجناس متوسطة مثال ذلك ان الانسان
نوع الانواع او تحت الاشخاص وحيثه الحيوان وحيثه النامي وحيثه الجسم وحيثه
الجوهر والجنس فوق الجوهر فيكون جنس الاجناس والجنس العالى و
الانسان نوع الانواع والنوع السافل وكل من الجسم والنامي والحيوان
بالاضافة الى ما تحته جنس والى ما فوقه نوع ولهذا كان الجسم نوعا عاليا والحيوان
جنسا سافلا والجسم النامي جنسا متوسطا وكل منهما مركب الا الجوهر فانه
بسيط لا جزاء له ولهذا لم يكن له جنس ولا يقع تحت نوع الانواع من الاحكام
بين الاشخاص من كونهم ارمية او هندية رجالا او نساء فبالعوارض لا بالذات
ويسمى في الاصطلاح الاصناف لئلا تشبه بالاجناس والانواع **الفصل الثالث**
في احوال الفصول الفصل بالاضافة الى النوع مقوم لانه ذاتي له وداخل في
ماهية كالتالى الانسان وبالاضافة الى الجنس مقوم لانه مقوم لجنس الانسان

في جزأ النوع والى غير ما من خصص سائر الانواع كالناطق فان الحيوان ينقسم باعتبارها
الى الانسان وغيره فلا جرم يكون لكل جنس فصل مقسم يحصل تحته نوع كالناطق والحيوان
الثلاثة للجور وذي النفس الفاذية والنامية والمولدة للجسم والحساس والمحرك
بالارادة للنمى والناطق للحيوان وكل من هذه الفصول مقوم لنوع تحت
ذلك الجنس وكل فصل مقسم لجنس فهو مقسم لاجناس فو قد كالتا طوق فانه كما انه
مقسم للحيوان مقسم للجور وجسم لكن لا يلزم ان يكون مقسم الى قسمين للناطق
فان قابل الابعاد الثلاثة مقسم للجور دون الحيوان بل لا يبعد ان يكون مقوما
له وكل فصل مقوم لنوع فهو مقوم لانواع تحته ولا يلزم ان يكون مقوما لانواع
فوقه بل ربما يكون مقسما لها وقد يقال ان الفصل مقوم للجنس ويراد به مقوم
لخصته من الجنس تكون هي النوع كما ان الناطق مقوم للحيوان الذي هو الانسان
ووجه ذلك القول ان الناطق اذا لم يكن لم يكن الحيوان الذي هو الانسان
فالقوم منها بمعنى علة الوجود واما قولنا الفصل مقوم للنوع فنحنه انه
جزء ذاتي له فالقوم في الموضوعين مشترك لفظي **الفصل الرابع** في بيان حال
الخاصة والعرض العام لا يجب ان يكون الخاصة شاملة لجميع اشخاص النوع
بل ان وجدت في بعضها دون بعض او في بعض لازمة دون بعض
تسمى ايضا خاصة كالكتاب بالاضافة الى الانسان واعلم انه المراد بالكتاب
والضاحك ان كان الكتاب والضاحك بالفعل كما موجودين في بعض
الافراد وفي بعض الاوقات وان اريد بهما الكتاب والضاحك بالقوة
شكلا الاشخاص والافوقات وهكذا حال سائر الخواص وكذا العرض العام قد
يكون شاملا لجميع الاشخاص في جميع الاوقات كالوجود لاشخاص الحيوان وقد يكون
شاملا لجميع الاشخاص لكن في جميع الاوقات كالحركة وقد يكون غير شامل لجميع
الاشخاص لكن يوجد في جميع الاوقات كالبياض وقد يكون غير شامل لجميع الاشخاص
ولا موجود في جميع الاوقات كالصوت وخاصة النوع خاصة لانواع فو
كالكتاب فانه خاصة للحيوان والجسم الناري والجب ان يكون خاصة لانواع
تحت بل يجوز ان يكون عرضا عاما كما للملون فانه خاصة للجسم وعرض عام للنمى

لما تحته فالخاصة نوعان احدهما ملحق النوع لذاته لا امر يخص منه كالصحيح والمرضى
للحيوان والثاني ما يلحق بسبب امر يخص منه كالكتاب للحيوان حيث يلحق بالنوع
واما اللاحق بسبب امر عام فمن قبيل العرض العام وبعضهم يسمى الخاصة الحقيقية
لذاته بالسبب امر عام ولا يخص عرضا ذاتيا ولفظ العرض في العرض العام بمعنى
العرض المستعمل في مقابلة الذات لا بمعنى المقابل للجور اذ قد يكون هذا العرض جوهرا
كالمتحرك وان كان **الفصل الخامس** في احوال الكلية كما ان للنوع جنسا وفصلا
ولجنس ايضا يمكن ان يكون جنس وفصل كذلك يمكن ان يكون لسائر الكلية
جنس وفصل مثلا الفصل الذي هو الناطق يكون له جنس كالمذكر وفصل
كالمنية وكذا الخاصة والعرض العام فان الابيض له جنس كالملون وفصل كالمز
للبصر وعلى هذا القياس يمكن تركيبات كثيرة وفيها بالاسم والحد محمولات بالمواظاة على الموضوع
التي هي مضافة اليها كالأبيض الذي هو عرض للانسان يحمل عليه بالاسم حيث يقال
الانسان ابيض وبالحديث يقال الانسان ملون مفرق للبصر وعلى هذا
القياس والجنس والفصل والخاصة والعرض العام مشترك في انها تقع في التعريفات
الحدية والرتبية كما يعلم بعد هذا والجنس والنوع والفصل مشترك في انها ذاتيات
والخاصة والعرض العام مشتركان في انها عرضيات والجنس والنوع يشتركان
في انها مقولان في جواب ما هو والجنس والفصل يشتركان في انها جزءان منية
والنوع والفصل يشتركان في انها متساويان في الحمل على موضوعهما والجنس والخاصة
يشتركان في انها جزءان من الرسم التام والفصل والخاصة يشتركان في انها يفيضان تميزا
في التعريفات والجنس والعرض العام يشتركان في انها يحملان على انواع مختلفة
الحقيقة ولكل من هذه الخمسة خاصية بها ينفرد فالجنس مقول على اشياء مختلفة
الحقيقة في جواب ما هو والنوع الحقيقي مقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد وفي
جواب ما هو والنوع الاصطلاحي يحمل على جنس عليه وعلى غيره حملا ذاتيا اوليا او اخيرا
من الكلين المقولين في جواب ما هو والفصل كل يحمل على الشيء في جواب اتي شيء هو
في جوهره والخاصة عرضي لا يكون مقولا على اكثر من نوع والعرض العام عرضي مقول

على أنواع كثيرة **المقالة الثانية** في المقولات العشر وتسمى فاطموزناس وهي تسعة فصول
الفصل الأول في ابتداء الكلام في المقولات وضع المنطق جعل افتتاح هذا العلم
ذكر الاجناس العالية وهي المقولات العشر وراعي المتأخرين ان يقيين طبائع الكلمات
عالية كانت او سافرة والاشارة الى اعيان الموجودات جواهر كانت او اعراضا
لا يتعلق بصناعة المنطق وليس على المنطق تحقيق مسائل يتعلق بذلك النوع
والاستغناء بتلك الكلمات في المنطق محض تعسف وتكلف لكن لا شبهة ان صناعة
التحديد والتعريف واكتساب مقدمات القياس بلا تصور المقولات التي هي
اجناس عالية وتميز كل مقالة من مقالة اخرى غير ممكن الحصول وايضا الوقوف على
هذا الفن يفيد الاقتران على ايراد الأمثلة والنظائر الذي هو سهل طرق الاصلاح
فمن هذه الجهة اور وكنت هذا الفن وقواعده على سبيل النقل والحكاية لا شأنا
المبتدئ واصل تحقيقها الى كتب اهل الصنائع فنقول قبل الشروع في المقصود
اتفق جمهور الحكماء على ان معظم الماهيات التي يحيطها العقول والاذنان
تتخصر في هذه المقولات العشر ويخرج منها امور معقولة تكون عندهم منها وازم
اكثر الماهيات كالوجود والوجوب والامكان وشبهها من مباديها وبنائيات
لبعض الانواع كالوحدة والنقطة واما الاسماء والتركيبات انواعا حقيقية و
لكنها لم تدرج تحت الجنس المنطقي والاشياء من اعيان الموجودات التي لا تنتم
في الاذنان بالذلال اللفظية فغير خارجة عن هذه المقولات والاعتماد على
هذه المقولات في الاجناس العشرة وان كان فيه كلام كثير على الاستفراء
وبيان ان الوجود ليس جنسا لهذه المقولات وان تصور ما مع التاكيد وجودا
ممكن وتصور الماهية بكنهها بلا تصور تمام ذاتياتها غير ممكن فلو كان الوجود
جنسا لهذه المقولات لما كان تصور ما مع التاكيد في وجودها وايضا العقل
لا يطلب علته وسببها في كون السواد لونا والمثلث شكلا وطلب علته وسببها
لكون كل من السواد والمثلث موجودا فالموجود لو كان جنسا لكان حكمه في عدم
الاجتناب الى العدة كرا اجناس وايضا الجنس يحمل على الانواع والاشياء التي
تحتها بالتواطؤ والموجود يحمل على الموجودات بالتشكيك لان الموجود بنفسه والقائم

والقائم بذاته والموجود القار ادلى بالوجود من الموجود بغيره والقائم بغيره والقائم
الغير القار فالوجود ليس بجنس لهذه المقولات بل من التوارم **الفصل الثاني**
في معرفة الموضوع الذي لا تصور رسم الجواهر والعرض بدون بعض الموجودات
يوجد بحيث يلاقي بعضها اخر ملاقة تامة لا على سبيل المماسه والمجاورة بل
على ان لا يتصور بينهما ماسا بنة في الوضع ويحصل للموجود الثاني من الموجود
الاول صنفه كالسواد والجسم فان الملاقة اذا وقعت بينهما لا يكون على
سبيل المماسه والمجاورة بل على ملاقة تامة يحصل بها للجسم صنفه من الوجود
فهذا النوع من الملاقة يسمى حلولا بكم المصطلح والموجود الذي به يحصل
هذه الصنفه كالسواد يسمى حالاً والموجود والموصوف كالجسم يسمى محلاً
والحال نوعان احدهما ما يكون سبباً لقوام المحل حتى ان المحل لا يكون
مستقوماً بدون وجوده بالفعل كالاستداد الجسماني للشيء القابل له فان قبل
الاستداد لا يوجد بدون مثل هذا الحال يسمى صورة ومحلته مادة والشيء
الحال الذي يوجد المحل ويقوم بدون بالفعل كالسواد فان الجسم جسم وبه
وموجود بالفعل ومثل هذا الحال يسمى عرضاً ومحلته موضوعاً فالحال اما صورة
او عرض والمحل اما مادة او موضوع وكل موجود يكون في الموضوع فهو عرض
وكل موجود لا في الموضوع فهو جوهر فالموضوع في هذا المقام محل الاجتناب
في القوام والوجود بالفعل الى ما يحل فيه ولا شك ان وقوع الموضوع
على هذا المعنى وعلى ما سوبازاء المحل بالاشتراك المحض فان ذلك الموضوع
امر جزئي او كلي يحل عليه امر كلي على سبيل المواطة وهذا الموضوع ماهية
يوجد فيها ماهية اخرى ولا يحل عليها الا بطريق الاستتاف وكل الموضوعين
يشتركان في الموصوفية احدهما ما هو موجود فيه والاخر ما هو مقول عليه
وبعضهم اراد ببيان الموضوعين برسم واحد فقال الموضوع كل موصوف
بصنفه لا يكون مقومة لموصوف وخارجة عن ماهية يعني ان كانت مقومة
لموصوف لا يكون خارجة عن ماهية وان كانت خارجة عنها لا يكون
مقومة له كالانسان الحيوان او الاسود وبعد هذا يقال الاشياء لا تكون

اربعة انواع اما ان يكون موجود في موضوع ومقوله على موضوع فهي الكلية
 الكلية اولاً تكون موجودة في موضوع ولا مقولة على موضوع فهي اجزاء اجزائه
 او يكون موجود في موضوع لا مقولة على موضوع فهي الاعراض اجزائه اولاً يكون
 موجود في موضوع ويكون مقولة على موضوع فهي اجزاء اجزائه وبطريق
 المزاوجة من هذين الحكمين يقال المقول على الشيء المقول على الموضوع المقول
 على الموضوع وليس بموجود في الموضوع كالجسم المقول على الحيوان المقول
 على الانسان فاجسم مقول على الانسان وليس بموجود فيه والموجود في
 الشيء المقول على الموضوع موجود في الموضوع وليس بمقوله عليه كالسواد
 الموجود في الاسود والمقول على الجسم فالسواد موجود في الجسم ليس بمقوله
 عليه والمقول على الشيء الموجود في الموضوع حكمه هذا كالتون المقول
 على السواد الموجود في الجسم والموجود في الشيء الموجود في الموضوع موجود
 في الموضوع وليس بمقوله عليه كالحط الموجود في السطح الموجود في الجسم فالحط
 موجود في الجسم ليس بمقوله عليه **الفصل الثالث** في تعريف الجواهر وبيان
 انواعها والفرق بين الجواهر والعرض قالوا في تعريف الجواهر انه موجود لا في موضوع
 ومعنى الموضوع معلوم مما قرأ وليس المراد بهذه العبارة ان الوجود داخل في
 مفهوم الجواهر اذ لا جزاء له والآن لم يكن جنباً عاليها ولا ان الوجود لازم للجواهر
 حتى يكون كل جهر موجوداً بل المراد ان الجواهر اذا وجدت لا يكون وجوده من
 قبيل الاشياء التي تكون في موضوع وهذا المعنى من لوازم الجواهر وللجواهر
 آخر يجوز للعرض ان يشاركه في بعضها مثل ان لا يكون للجهر ضد وان من
 شأنه ان يكون محلاً للضد اذ ان الضدين عرضان من جنس واحد
 بينهما غاية اختلاف وكلان في موضوع واحد على سبيل التعاقب والجواهر
 لا يقبل الشدية والضعفية فان انساناً لا يكون اكثر انسانية من انسان
 آخر بخلاف السواد فان سواد جسم قد يكون اشد واقوى من سواد جسم آخر
 ثم نقول الجهر اما بسيط او مركب البسيط اما جزء المركب او لا جزء المركب
 اما محل وسو الجهر الذي يكون المركب معه بالقوة ويسمى مادة او حال وسو الجهر

الجهر الذي يكون المركب معه بالفعل ويسمى صفة والمركب من هذين الامرين
 يسمى جنساً وهذه الانواع الثلاثة تسمى جواهر مادية واما الباطن التي لا يكون
 جزءاً من المركب فتسمى جواهر مفارقة وهي نوعان اما متصرفه في الماديات غير
 سبيل التدبير فتسمى نفوساً او لا تسمى عقولاً فالجواهر بهذه القسمة ثمة النوع
 المادة والصورة والجسم والنفس والعقل وهذه الخمسة اما جزئيات تسمى
 جواهر اولى او كلييات انواع او اجناس فتسمى جواهر ثمانية وثلاثة فمادة هي
 التام للجواهر وينبغي ان يعلم ان الجواهر ذاتي للجواهر بخلاف العرض فانه سرياً
 لاجناس الاعراض ولها عدد واما اجناساً عالية واجناساً اجزائية فتسمى
 عال مواجهر لان المفهوم من الجواهر حقيقة وذاته وما ذكر من الموجود
 لا في موضوع لازم حقيقة والمفهوم من العرض هو العارض بالنسبة
 الى الموضوع ولازمه ما لو وجد كان في موضوع وكون الشيء عارضاً لشيء
 يكون بعد تحقق ماهيته ولا يدل على الحقيقة العارضة على الغير لفظ العرض
 ولا معنى رسمه ايضا فكل من الاجناس التي يكون العرض لازماً لها جنس عال
 لدلائلها على الحقيقة والذات ولا ذاتي مشترك بينهما يكون جنساً لها
الفصل الرابع في تعريف الكمية وبيان انواعها وافهامها الكمية و
 المقدار في اللغة مترادفان يدلان على ما يقبل لذاته المساواة والتلاوة
 بالتطبيق الواسع او الوجودي واللامساواة سوا التفاوت وبيان
 هذا الرسم ان من الموجودات ما يقبل المساواة واللامساواة كالسطح
 والخط او يمكن ان يقال بعضها مساو لبعضها وبعضها ليس بمساو
 بل اكبر او اصغر ومنها ما لا يقبل كالجواهر المفارقة اذ لا يقال النفس مساوية
 للنفس او اكبر او اصغر وما يقبل المساواة واللامساواة نوعان احدهما ما
 يقبل لذاته والآخر ما يقبل لغيره مثلاً اذا قيل هذه الارض مساوية
 لتلك فان سئل عن سبب المساواة يقال لان هذه عشرة اذرع وتلك
 ايضا كذلك واذا قيل هذا الثوب اطول من ذلك الثوب فان سئل عن
 سببه يقال لان هذا عشرة اذرع وذلك ثمانية اذرع فبسبب مساواة

الارضين مساواة عشرة اذرع عشرة اذرع وسبب تفاوت الثوبين
تفاوت العشرة والثمانية فالارض والثوب يقبلان التفاوت لا
لذا تتماثل بسبب انها مسووحان يذرعان معدودة وانه قالوا لم كانت
العشرة مساوية للعشرة واكثر من الثمانية يقال لان هناك عشرين منها
عشرة وثمانية وبالفرض عشرة العشرة ثمان والعشرة والثمانية
متفاوتتان فالاعداد قابلة للقسمة والاربعة بالذات لا بشئ اخر
وعلى هذا قياس الكميات ومن خواص الكمية انها قابلة لذاتها للتقدير
بحيث لا يحتاج الى غير ثمانية التقدير واما الاجسام المترتبة فاما تقدر بواسطة
الكميات فالكلم قابل للتقدير لذاته وغيره بواسطة ومن لوازمها انها تقبل
التجزئة لذاتها كلها اريد ومنها انها لا تقبل التضاد ولا السمة والضعف
وبنده لوازم خمسة بعضها مختص بالكم وبعضها مشترك بينه وبين بعض
المقولات الاخر وقسموا الكم على وجوهين الاول ان الكم متصل منفصل
المتصل ما يكون لاجزائه عند فرض التجزئة مشترك يكون بداية قسم نهاية
قسم آخر والاتصال في هذا المقام غير الاتصال بمعنى كون الشئ متصلا بشئ
اخر بحيث يكونان متتابعين متمايزين كال اتصال السواد بالبياض في البلق
والمتصل في هذا المقام فصل لكم وكذا المنفصل وهو الذي ليس لاجزائه
حد مشترك كالسبعة فانها اذا قسمت الى الثلثة والاربعة لم يوجد حد يكون
بداية قسم ونهاية قسم آخر والمقدار في اصطلاح الحكماء يقال على الكم متصل
وهو قسمان اما قارات ذات اول والاخر لا يكون لما فرض من اجزائه اجتماع
في الوجود والثاني ما لا يكون كذلك الاول ثلثة انواع احط وسوطان سر
معه عرض وعمق والسطح وسواء طول وعرض وليس معه عمق والحجم وسواء
طول وعرض وعمق وهذا الجسم يقال له الجسم التعلمي والجسم الذي يتوغل
من اجزائه هو الجسم الطبيعي والاطلاق الجسم على هذين بالاشتراك اللفظي وبعضهم
يسمي هذا الجسم شئنا او عفا او سمكا واما الكم المتصل الغير القار ذات فهو نوع
واحد سواء زمان والكم المنفصل ايضا نوع واحد سواء لعددها فالتام خمسة وهي

وهي احط والسطح والحجم التعلمي والزمان والعدد واما النقطة التي هي نهاية الخط
والتي هي نهاية الزمان والواحد الذي هو جزاء العدد ومبدأه وان كانت
متعلقة بهذه الانواع فغير داخل في جنس الكم لانها غير قابلة للتجزئة والوجه الثاني
ان الكم اما ذو وضع او غيره والوضع يستعمل في ثلثة معان احدها قابلية الشئ
للمكان فكل ما يقبل الاشارة الحسية فهو ذو وضع وبهذا المعنى يقال النقطة
وضع وليس للوحدة وضع فان النقطة قابلة للاشارة والوحدة حيث
هي لا يقبلها وثانيها ان الشئ قد يكون ذا وجود قار بالفعل واتصالا
وترتيب فاذا اعتبر نسبة بعض اجزائه الى بعض لشيء ذلك وضع مثلا يقال
للمربع وضع بمعنى ان ضلعه مع الزاوية على اى نسبة يكون والزاوية مع ضلعه
على اى نسبة تكون وهذا الوضع هو الحقيقة من مقولة الاضافة وثالثها ان
الشئ قد يكون له اجزاء ولها باعتبار بعضها مع بعض وباعتبار جهات
العالم نسبة وللجسم بسبب هذه النسبة ثلثة لازمة فهذه النسبة لشيء وضع
وهذا الوضع مقوله بافرادها كما شئت والغرض من هذا الوضع هو الوضع
بالمعنى الثاني العارض لبعض الكميات فالكلم ذو الوضع اما خط او سطح او حجم
وغير ذى الوضع اما قارات ذات اول الاول العدد والثاني الزمان فالعدد
ليس له وضع اذ لا اتصال له وكذا الزمان اذ لا قرار له واعلم ان بعض
المقولات يعرض لبعض كما عرض الاضافة ههنا لكم لما عرفت ان الوضع
بذلك المعنى من مقولة الاضافة وقد يعرض كل واحد من النوعين من مقولة
واحدة للاخر كما لكم المتصل والمنفصل حيث يعرض احدهما للاخر اما عرض
الاتصال لكم المنفصل فيكون سبب تجزئة الواحد الى اجزاء غير متناهية
كما لكميات المتصلة واما عرض الاتصال لكم المتصل فيكون سبب تقاؤه
بالايجاد كما لدرجات السما والدرجات الهيكلية وغيرها وبعضهم عدل كما
نوعا مستقلا من الكم المتصل والمقول نوعا مستقلا من الكم المنفصل غير القار
الذات وهو الحقيقة كما ان من قبيل السطح والقول من قبيل الصوت والحرف
المعدودين من قبيل الكيفيات الا ان العدد قد عرض للحروف وبعضهم عد

النقل من الكم وسمن باب كيف **الفصل الثاني** في معرفة الكيفية وبيان أنواعها
الكيفية كل شئ لا يلزم بسببها للموضوع تقدير ولا يحتاج في تصورنا إلى تصويرة
غير تلك الهيئة وهذا الرسم دال على امتياز الكيفية عن غير المقولات فان الجهر
ليس بهيئة ويلزم بسبب الكم للموضوع تقدير وفي تصور المقولات السبع
يحتاج إلى تصويرة غير الهيئة كما يعلم بعد هذا ان شاء الله تعالى والكيفية
اربعة انواع الاول الكيفيات المحسوسة بالحواس الخمس ويقال لها انفعاليات وانفعالات
وهذا النوع لم يسموه باسم مفرد ولما كانت الحواس خمس كانت هذه الكيفية
خمس انواع الاول الكيفيات المحسوسة بحاسة البصر وهي الالوان كالسواد
والبياض والحمرة والصفرة والخرقة والزرق وما يحصل من تركيباتها والاشياء
كضوء الشمس والقمر والكواكب والنار ونحوها النوع الثاني المحسوس بحاسة
السمع وهو الاصوات وكيفياتها التي تحدث بسببها اصناف الحروف و
كيفياتها الموجبة للنقل والحفة والارتفاع والانخفاض والانداد والتفرق
فر الحروف النوع الثالث المحسوس بحاسة الشم وهو الروائح الطيبة والكرهية
وانواعها الرابع المحسوس بحاسة الذوق وهو الطعوم السعة اعني الحلاوة
والحموضة والملوحة والحدة والمرارة والدسوسة والعفوصة والقبض والنفاس
وما تتركب منها الحواس الخمس بالشمس وهو الكيفيات الاربعة اعني الحرارة
والبرودة والرطوبة والبسوسة وتوابعها كالخشونة والملاسة والنقل والحفة
ونحو ذلك وبعضهم عد الخشونة والملاسة من مقولة الوضع وقال بعضهم
كيفية ملموسة تامة لا تتواءم الوضع او عدم استوائه وهذه الكيفيات اما
راسخة كصفرة الذهب وحمرة الدم او غير راسخة كصفرة الوجع وحمرة
الجل والاول يسمى انفعاليات والثاني انفعالات والامتيار بينهما بالاول
العارضة لا الذاتية اذ الرسوخ وعوده من عوارض الماهية لا من مقوماتها
والنوع الثالث الكيفيات النفسانية وبعضها يسمى حالاً وبعضها ملكة
السمات الحادثة في اجسام ذوى نفوس بسبب النفس اذ في نفوس سببها
الابدان كالعلوم والاعتقادات والظنون والعادات والعقائد والنجاعة و

والنجاعة وسائر الفضائل النفسانية واضدادا من الزوايل وسائر العوارض
النفسانية كالخوف والغم والغصة والحكمة والحما والسرور والصدقة
والعداوة والغضب والحقد والحسد والصحة والمرض وشماتها وكل ما يكون من
الزوال من هذه الجملة كالظنون والاعتقادات الغير الراسخة وغضب الجليم وصحة
المرضى وغم منبسط الطبع وغصته وحجته والحما يسمى حالاً وكل ما يكون
بطي الزوال كالعلوم والفضائل والزوايل الراسخة يسمى ملكة والملكة هيئة
نفسانية توجب صدور الفعل او الانفعال بالارادية والمباشرة من الحال
والملكة تكون بالعوارض والحال هيئة عارضة غير راسخة فنسبة الحال إلى الملكة
كنسبة الطفل إلى الرجل والنوع الثالث استعدادات الافعال و
الانفعالات وليسمى القوة واللاقوة وذلك كما يكون الشئ في الموضوع
بالقوة بلا رجحان لطرفي الحصول والعدم حصول وبعده يحصل لاحد الطرفين
استعدادا يقتضي رجحان ذلك الطرف ولا محالة كونه ذلك الاستعداد
هيئة في الموضوع فان كان موجبا لترجيح طرف صدور الفعل عن ذلك الموضوع
كهيئة المصراع في الرجل المقضية بسهولة القاء فترتبه في المصارعة على الارض
او موجبا لترجيح طرف عدم قبول الموضوع للانفعالات كهيئة المصاحبة في
الرجل المقضية لعدم انخاف فترتبه بسهولة عن الصلابة وكهيئة الصلابة في
الجسم المقضية لعدم قبول الحرق والتفريق بسهولة لسمى ذلك الاستعداد قوة
وان كان موجبا لترجيح طرف قبول الانفعال كهيئة الانصراف والمراضة و
اللين لسمى في ذلك الاستعداد لاقوة وينبغي ان يعلم ان المصراعية ليست ملكة
نفسانية بها يحصل لقوة ادراك المصراع حيز معرفة صناعة المصارعة
والقدرة عليها ولا ملكة قوة التحريك الراسخة في الاعضاء بسبب الاداء بها
سهولة تحريكها على وجه يؤدي إلى المط فان تلك الملكات من النوع الثاني
الكيفيات بل هيئة في الاعضاء بها يكون غير قابلة للانعطاف والانعقاد
وكذا المصاحبة ليست هيئة صريحة من القسم الثاني بل هيئة بها لا يعرض
الانادرا او يزول بسهولة النوع الرابع الكيفيات العارضة للكميات كالاستعداد

والاحتواء في الخط والاستدارة والاستواء في السطح والتعقير والتعقيب في الجسم
 كالشكل السائل للترجيع والتثنية والتكعيب والمخروطية في السطح والجسم
 وكذا الزاوية في هذين النوعين وكالحقبة وهي الهيئة الجامعة بعد اجتماع الشكل
 واللون في سطوح الأجسام الطبيعية وكالزوجة والفردية والاولوية
 التركيب وسائر عوارض الكم المنفصل في الاعداد ولم يذكر وان في وجه الاختصار
 في هذه الاربعة الاستقراء وبعضهم قال كيفية اما ان تعرض الكمية او لا
 الثاني اما ان يكون من عوارض النفوس او لا الثاني اما ان يكون هيئة صالحة
 بالفعل او لا بل لما استعدا والحصول وهذه هي الانواع الاربعة المذكورة
 ومن خواص الكيف وقوع الاضداد فيه وقبول الاشدية والضعفة وذلك مخصوص
 بالانواع الثلاثة الاولى ولا يقع في الرابع كما لا يقع في الكميات وقبل كيفية
 هي التي يكون سببها هيئة واللات هيئة في الجسم وليس له معنى محصل
 لو وقع ذلك في الوضع والشكل ونحوهما **الفصل السادس** في معرفة مقولة المضاف
 وانواعها المضاف من المقولات العظيمة العارضة لكثر الموجودات وقالوا في
 رسمه ان المضاف امر يكون تعقل ما بهته بالقياس الى تعقل غيرنا وهذا رسم بحسب
 الشهرة لارسم حقيقي فان الالب الذي يعد مضافا امر يكون تعقل ما بهته بالقياس
 الى الابن فيلزم ان يكون مضافا لكن الالب من حيث انه ذات من مقولة
 الجواهر والشي الواحد بحسب الماهية لا يجوز ان يكون من مقولتين فالمضاف
 في الحقيقة هو الهيئة التي بها يكون الالب ابا وهي الابوة فان الالب بدونها
 رجل ومن مقولة الجواهر والابوة هيئة لاسن مقولة الجواهر والاسن من المقولات
 سوى مقولة المضاف والالب مجموع معينين احدهما من الجواهر والاخر من المضاف
 وبحسب هذا التحقيق يعلم ان في رسم المضاف الحقيقي بحسب ان يعتبر قيدتين
 المضاف المشهور بان يقال المضاف امر يكون تعقل ما بهته بالقياس الى تعقل
 غيرنا ولا يكون له وجود سوى ذلك فان الابوة مثلا بهذه الصفة ليس لها وجود
 سوى هذا المعنى اما الالب فان له وجودا سوى هذا المعنى وسكونه جوهرا في قوله
 ان المضافات متكررة وبيان ان لسفقا لبيت نسبة الى جداره وهي كونه

كونه مستقرا على الجدار وبهذا الوجه لا يكون السقف مضافا الى الجدار بل بحسب
 يعتبر في الجدار مع هذه النسبة كونه مستقرا عليه للسقف وتعطى السقف نسبة
 الى الجدار ويقال مستقر على المستقر عليه فمن هذا الوجه يكون مضافا فظهر
 ان المضافات متكررة وخاصية المضاف ان موضوعه والماهية التي تعقل
 المضاف بالقياس اليها يكونان معا اما في الخارج كالأب والابن او في الدن
 كالعلم والمعلوم والمتقدم والمتأخر وفي كل من هذين المتضايفين اضافة
 الى الآخر اما من نوع واحد كما لاخوة حيث يقال لكل من الاخوين اخ للآخر
 وكذا الصداقة والمساواة والموازاة والمثابته والتضاد وغير ذلك
 ويسمى اضافة متكررة او يكون اضافة في كل واحد من نوع آخر كما لاخوة
 والنبوة والعلو والمعلول والعالم والمعلوم والقوى والمقوى عليه ونحو
 ذلك ويسمى اضافة غير متكررة وفصول المضاف المقولة لانواعه من المضاف
 ايضا ولكنه صار عارضا لما بهته من الماهية مثل ان فصل المساواة الموافقة
 في الكمية لا الموافقة المطلقة وفصل الموازنة المثابته المطلقة وتسمى عليه
 البواقي والخاصية الاخرى للمضاف انعكاس البعض على البعض بنوع انعكاس
 خاص بهذه المقولة مثل ان الاب اب الابن واذا عكس قيل الابن ابن الاب
 والعالم عالم بالمعلوم والمعلوم معلوم العالم والمقدم مقدم على المتأخر والمتأخر متأخر عن المقدم
 وفرض هذه الامثلة يكون لبعض الانعكاسات بلا حرف
 كما في الاب والابن وبعضها بحرف في طرف واحد كما في العالم والمعلوم وبعضها
 بحرف في الطرفين كما في المتقدم والمتأخر فانه من طرف بحرف ومن آخر بحرف
 اخرى ومن خواص المضاف انه يعرض لجميع المقولات اما للجواهر فكلاهما والابن واما
 للكمية فكلا الطويل والقصير في الخط والموازاة في الخط والسطح والخط والخط الصغير
 فراجع الجسم والقياس والكثير في العدد بل المساواة واللامساواة والضعف
 والنصف في جميع الكميات واما للكيفيات فكلا لاخرية والابدية والاشدية
 والابيضية في النوع الاول والعالم والمعلوم والقادر والمقدور والملك
 وصاحب الملكة فمما في النوع الثاني والابن في النوع الثالث والاولوية

الواسعة والضيقة والخط الأكثر انحناء والخط الأقل انحناء في النوع الرابع واما
 المتضات فكما اكثر صدقة والاقل صدقة واما اللين فكما اقل والافضل واما المتى
 فكما المتقدم والمتأخر واما للوضع فكما لا شدة انضبا والاشد استلقاء واما
 للملك فكما لاكثر اكتى والاقل اكتى واما للفعل فكما لاكثر قطعا والاقل
 قطعا واما للانفعال فكما لاكثر انقطاعا والاقل انقطاعا وقد يكون لهامعا
 كالعدة والمعلول والمحرك والمتحرك وامثال ذلك وعلاوة ما يكون من سائر
 المقولات وعرض له الاضافه ان نوعا من ذلك اذا اخذ مع شخص وجداليا
 عن الاضافه والذي ما يهتبه من مقولة الاضافه لا يكون كذلك بل لا يتصور
 انواعه واشخاصه بدون حقيقة الاضافه ومثال ما يكون الجسم مضافا و
 النوع خاليا عن الاضافه كالعلم فانه علم بمعلوم والطب الذي نوع منه كونه
 طبيا شئ من موطنه بنفسه بلا اضافه الى غيره ومثال ما يكون النوع مضافا
 والشخص خاليا عن الاضافه كالرأس الذي يكون بلا اضافه الى ذى الرأس وذا
 اعتبر شخصا وقيل رأس زيد لا يكون مضافا الى شئ آخر ودخول الضدية
 والاشدة والضعف في المضاف يتبع المقولات التي يقال عليها المضاف
الفصل السابع في المقولات الست البوافي وبعضهم قالوا بهذه المقولات مع
 مقولة المضاف او بدونها انواع الجسم واحد عال النسبة وضعيف للنسبة
 ليست ما يهتبه لهذه المقولات كما يعلم بالتأمل منها الوضع وسوهمه تعرض للركب
 باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى جهات العالم كالقيام والقعود
 والاستلقاء والانطباع وغيره والاختلاف بين الاوضاع اما ان يكون
 بالعدد كما بين اوضاع للمكعب لازمة له بسبب انقلاب سطوحه او اوضاع
 لازمة للتدوير في وقت استدارته بالنسبة الى شئ خارج عنه او داخل فيه
 واما ان يكون بالنوع كما وضع لازمة للشخص بسبب القيام والاستسكان فان
 انضباب الفاتة حاصل في الحالين لكن نسبة الاجزاء بالجهات مختلفة ويجب
 ان يعلم ان المراد بالقيام ليس الحالة المحالة في انشاء النهوض الغير المستقرة
 بل هي مستقرة لازمة بعد الانضباب والقيام في اللغة يطبق على العنين

العنين بالاشراك وتجري فيه التضاد كالقيام والاستسكان والاستلقاء و
 الانطباع وكذا الشدة والضعف كالاشد والاسفل والانهض
 ومنها الاسن وسكون الجسم في مكانه والمكان هو السطح الباطن للجسم المحوى
 المشتمل على المحوى وبهذا المعنى لا يكون لكل مكان وانواع الابين يكون
 انواع المكان ككون الجسم في جهة الفوق وجهة التحت وفي الهواء وفي الماء
 وفي البيت وفي السوق وسوهمه غير ذات الممكن وغير الممكن يلزم من
 نسبة امر الى آخر وبعضه حقيقي كالمكان الخاص بالممكن بحيث لا يمكن ان يحصل
 فيه مع غيره كالكون الملائك بالما وبعضه غير حقيقي كالبيت للشخص وكذا البعض
 طبيعي او ذاتي كالنار لبعضه قسري او عارض كالنار في الحجر المرص في بعض
 قار مكان الارض وبعضه غير قار كمكان الطير وقت طيرانه ودخول الضدية
 والاشدة والضعف في هذه المقولة يكون بسبب نسبة الى امكنة بينهما
 البعد كالمحيط والمركز ومنها متى وسكون الجسم في الزمان او في طرفه الذي
 هو الآن والزمان نوع من الكم المتصل وسوقه الحركة ونسبة المتر من الى
 الزمان كما ان الابين نسبة الممكن الى المكان والزمان حقيقي وسواء الزمان الذي
 طرفاه مطابقان لحال حدوث المتر من وفناءه كمدة عمر الانسان وغيره
 وسوزمان اكثر من ذلك كما يكون الانسان في مدارة فلان او دور فلان
 ونسبة الزمان العام والاشياء الكثيرة تشترك في زمان واحد حقيقة دون
 مكان واحد وما يكون في طرف زمان كما يكون والفساد الكائنين في آن واحد
 وانما وضعوا الفظ الابين ومتى على ما بين المقولتين لانها لا تفهم عن مكان
 الممكن وزمان المتر من غير الابين على حقيقة المكان والزمان والاعلى
 حقيقة الممكن والمتر من فمذاته اللفظ اكثر طباقا في لغة العرب بهذين
 المعنيين ومنهاله والجمدة والملك وهذه الثلاثة اسامي هذه المقولة هو
 عند القدماء كون شئ شئ يكون لعدم الشئ والصحى والجمال والمال
 والولد والمكان وامثال ذلك لزيد وعند المتأخرين هي تحصل للجسم بسبب
 نسبة الى ما هو محيط او شامل له منتقل بانقاله كالتبصر في الشئ والانتفض

والنزن والتعل الى غير ذلك وبعضه ذاتي ككون الحيوان في ايامه وبعضه عرضي ككون
الانسان في ثيابه وبعضه كلي كلبس اللباس وبعضه جزئي كلبس الحذاء ومنها
ان يفعل وان يفعل وما قولتان الاولى هتة يكون المؤد في الفعل من جهة انه
مؤثر وقت التأثير والثانية هتة يكون لقابل الفعل من جهة انه متأثر وقت
التأثر ولا محالة يكون وجود ذلك على سبيل التجرد والاضمار فيكون غير
الذات مثال الفعل القطع والاحراق ومثال الانفعال التقطع والحرق
ثم ان لسندل الحال الواقع في الموضوع من المؤثر بنفسه اعتبارا وبالنسبة
الى الفاعل اعتبارا آخر وبالنسبة الى المنفعل ايضا اعتبارا آخر والاعتبار
الذي له بنفسه من جهة انه متجدد وتصرم يسمى حركة والاعتبار الذي له بالنسبة الى
الفاعل من جهة ان الفاعل موجود لتلك الحال تصرفا والاعتبار الذي
له بالنسبة الى المنفعل من جهة انه قابل لتلك الحال يسمى انفعالا وكل تجدد
وتصرم يقع دفعة لا يسمى حركة واذا اعتبر الفعل والانفعال بحسب الاستيفان
من الحركة يسمى تحريكا وتحركا والحركة يقع في اربع مقولات فقط الاولى
الكم كالتمحل والتكاثف والنمو والذبول والسم والهبول والثانية
الكيف كالنسخ والتبرد والاسوداد والابيضاض وهذه تسمى استجابة
والثالثة الابن كالكون من مكان في مكان وتسمى نقل والرابعة التوجع
كحركة جسم مستدير على حوالى مركز وليس دورانا وان اعتبر والتغير المطلق
فمن جهة انه شامل للدفع وغيره يقع في احوال اربعة وما يقع في احوال يكون
دفعيا ويسمى ذلك كونا وفسادا وانما وضعوا لفظ ان يفعل وان يفعل
على ثابتن المقولتين لان الفعل والانفعال يقالان بالاشتراك على غيبتين
الاول حالة التوجه الى هتة كما ذكرنا والثاني حالة استقرار هتة كان التوجه
اليها بعد حصولها كالسحابة في السحابة والسود في السود وسوفى الحقيقة من
المقولة الترقيق فيها الحركة ولفظ ان يفعل وان يفعل خاص بالمعنى الاول
الذي كانت المقولة عبارة عنه ووقع التضاد والشدّة والضعف
في ثابتن المقولتين من جهة ان اختلاف جهات التحرك والسرعة والبطء فيها

فيما ظاهرا في آخر الكلام في المقولات العشرة وقد جرت عادة اهل الصناعة
فاطبوا ناس لشرح اصناف التقابل والتقدم والتأخر فنسكتنا مسكتهم **الفصل**
الثامن في معرفة اقسام التقابل المتقابلان هما شيان لا يجتمعان في زمان واحد
في موضوع واحد بالفعل وان جاز اجتماعهما فيه بالقوة وسوابعه اقسام الاولى
المتقابلان بالسبب واليجاب وسوابعه ان مفرد كالفرس والتاخر من مركب
كزيد فرس وزيد لافرس فان اجتماعهما في موضوع واحد في زمان واحد محال
والثاني المتقابلان بالتضاد كالبوة والنبوة وسائر انواع المضاد
فان اجتماعهما في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد محال والثالث
المتقابلان بالتضاد كالسود والبياض والحرارة والبرودة والبرودة والحرارة
فان اجتماعهما في موضوع واحد وانتقال الموضوع من واحد الى آخر لا
محال ولا محالة يكون الهتة عارضة للتضاد واذا تضاد يكون بالاضافة الهتة
آخر والرابع المتقابلان بالملكة والعدم والملكة تسمى قنية ايضا كتقابل البصر
والعمى والمراد بالبصر ههنا ليس قوة الابصار التي بمعنى الامكان والموجودة
في الجنين حال حصوله في بطن امه ولا فعل الابصار الحاصل حال ثبوتها المبصرة
بل القوة الحائلة للحيوان المبصر في جميع احواله سواء فتح العين او ضمها وبوجود
تلك القوة يكون قادرا على فعل الابصار متى شاء وعدم الملكة ليس عدا
مطلقا بل عدم بصر في موضوع من شأنه الابصار كما في الحيوان الاعمي الذي
من شأنه الابصار لا الحيوان الحالى في خلقته عن العين كما في الغرير في نظره
عدم الذكورة في الاناث ومن عده من عدم الملكة جعل في الصورة
الاولى موضوع العدم والملكة جنب الحيوان وفي الصورتين الثانية نوعه
وبهذه المعاني بحسب الاعتبار المذكور ليست من باب عدم الملكة وكذا عدم
الابصار للحيوان الذي لم يبلغ او ان ابصاره كجر والكلب ونحوه فانه
ليس عده الملكة اذ ليس من شأنه الابصار في ذلك الوقت وقالوا في هذا
الموضع ان شرط الملكة ان يمكن انتقال الموضوع منها الى العدم ولا يمكن انتقاله
من العدم اليها كما لا يصير يمكن ان يكون اعمي والاعمى لا يمكن ان يكون بصيرا

وهذا لا يختص باللا يكون الذكورة والانوثة ملكية وعدمها ولا النور والظلمة
ولا الحركة والسكون واما اذا لم يعتبر هذا الشرط فتدخل في الملكة
والعدم وهذه هي قسم التقابل ومن المعلوم ان امتناع اجتماع المتقابلين
بالسبب والابجاب لا يكون الا في موضوع يفرض مقولته ذنبك المتقابلين
بالمواطاة وهو هو وامتناع اجتماع المتقابلين بالتضاد والتضاد هو
الملكية والعدم لا يكون الا في موضوع يفرض وجود المتقابلين فيه والابجاب
عليه الا بالاشتقاق وهو ذو وهو فان المتقابلين بالسبب والابجاب
يكون وجودهما في موضوع واحد بالوجه الثاني كالجسم المتحرك الاسود فان
الحركة واللا حركة توحدان منه اذا السواد لا حركة فاذا وجد فيه السواد فقد
وجد فيه اللا حركة اذ المقول على الموجود في الموضوع موجود في الموضوع
كما نقرر فالكسبة التي لا يجوز وجودها في الموضوع على سبيل الاجتماع
لا يجوز ان يكون مقولة ايضا على الموضوع والتي يجوز مقولتها بجوز
وجودها بل بالعكس وفي هذا الموضوع يشكون للتضادين بالزوج والفرد
موضوعهما العدد الذي هو جنس لجميع الازواج والافراد وكذا النطق
والابحار في الحيوان وقد يطلق الحرك والشر على شيئين قريبين من العدم والملكية
كالنور والظلمة والعدم والجهل والعدل والجور وقد يكون بين الضدين
متوسط كالفاتر والاولكن وموضوع الضدين يكون تارة بسبب المتوسط
موجود وتارة بسبب ارتفاع الضدين والمتوسط جميعا فبقى الموضوع
غريبا كالجسم الشفاف كالحلوان او بان لا يكون الموضوع موجودا
كزبد الميت الحالى عن العدل والجور والموضوع في الملكية والعدم قد يكون
اما بسبب انه يكون غريبا او معدوما لعدم المتوسط هناك وفي المتضاد
لا يعقل انتقال الموضوع من احدهما الى الآخر ويجب ان يعلم ان الاشياء التي
اوردوها في باب التضاد وباب الملكية والعدم لا تكون عن اشتباه بسبب
ذلك ان غرض وضع المنطق من ارادتها في هذا الموضوع مرد هذه المعاني
على ما مع المبتدئين بعدم المنطق بحسب اشهرها في متعارف عوام اهل الصناعة

الصناعة مع احواله تحقيق كل منها بنظر دقيق الى موضعها من الفلسفة الا وفاد
اريد استقصاء ما اورد في هذا الموضوع وما هو مصطلح احوال فليعلم ان التضاد
بحسب هذا الموضوع اعم من التضاد الحقيقي والملكية والعدم بالعكس لان
التضاد في هذا الموضوع يكون بين معينين لا يوجدان معا بالفعل في موضوع واحد
والموضوع يجوز ان يتصف بالقوة بكل منها ولا يتحمل انتقاله من احدهما الى
الآخر فيجوز ان يكون المعنيان وجودين كالسواد والبياض وان يكون
احدهما وجوديا والآخر عدديا كالحركة والسكون وان يكون بينهما وسائط
كما لا وكن بين الابيض والاسود وان لا يكون كالحركة والسكون وان يكون
الموضوع طبيعة جنسية كالعد والزوج والفرد او نوعية كالانس للذكر و
الانثى او اعم مطلقا كالشيء للخير والشر وان يكون الطرفان في الموضوع على
سبيل البدل كالسواد والبياض او على سبيل القسام كالاعجم والابحار
وان يكون الموضوع محلا لها في وقت كالعدل والجور او وقتين كالار
والملهي وان يكون انتقال الموضوع من احدهما الى الآخر جازيا كالحركة و
السكون او لا كما اذا كان على سبيل القسام وان يكون لشيء واحد
كالسكون للحركة وان يكون اكثر كالجبن فانه ضد للشجاعة باعتبار التهور
باعتمادها واما بحسب التحقيق فافض من ذلك لان الاضداد بالحقيقة
امور وجودية بينهما غاية الخلاف ولا يجتمع في موضوع واحد بالفعل بل
تحل فيه على سبيل التعاقب فاذا كان كذلك لا يحصل الابين موجودين
ولا يكون لشيء واحد الا ضد واحد وان وجد وسائط ويمكن ان يكون مع
الموضوع انخاص مقارن يقتضي ضدا واحدا بالطبع ولا يجوز له الانتقال
اما الموضوع من حيث انه موضوع فيجوز له الانتقال فان موضوع السواد
والبياض هو الجسم والملكية بحسب السهولة موجود في موضوع من شأنه
الاتصاف بذلك الموجود كوجود البصر وشعر الرأس والاسنان فموضوعها و
عدم تلك الوجودات فموضوعها فموضوعها فموضوعها فموضوعها فموضوعها
الملكية الى العدم بل بالعكس كالعمر والصدع والدردر لا بان يحصل الاول نزول

الماهية الثانية في بدء الغلب والثالث بعد الانتقال من سن الطفولية ويكمل بعد ذلك وحسب التحقيق الملكة ثم من هذا هو كل موجود بالنسبة الى موضوع ما يكون طبيعة من طبيعة قابلة لذلك الموجود سواء كانت تلك الطبيعة جنسية او نوعية او غسمة منها والعدم عنه من ذلك الموضوع سواء كان في وقت لنوع او شخص يمكن ان يوجد فيه الملكة لها اولاً وسواء جاز انتقاله من امر الى آخر اولاً فالزوجية والفردية وكذا النطق والعجبة اللذان موضوعهما معنى جنسي وانقسم الانواع بالتعاقب وتنازع والذكورة والانوثة اللذان اقتسمتا الاشخاص كذلك والحركة والتكون وكذا النور والظلمة اللذان تعاقبا وتنازعا في الاشخاص والعدل والجور اللذان تحت جنسيتين كالفضيلة والرذيلة والصحة والمرض الغير الخطين تحت المختلفين من باب التضاد بحسب الشهرة ومن باب الملكة والعدم بحسب التحقيق لان واحد منهما وجودي والآخر عدمي وكذا الاعداد الغير المشروطة بالشروط المذكورة مثلاً في الموضوع الذي لا يمكن وجود الملكة فيه بحسب الجنس القريب والنوع كعدم البصر للحيات او العقب او بحسب الشخص كعدم الذكورة للنساء او امكن ولكن كان قبل وقت امكان وجود الملكة كالامرء او كان في وقت امكانه ولكن بلا انتقال من الملكة اليه كالزوج او به ولكن يمكن الانتقال من العدم كما حصل ببدء الغلب من باب التضاد بحسب الشهرة ومن باب الملكة والعدم بحسب التحقيق ووجه حصر التعاقب في هذه الاقسام الاربعة ان المتقابلين اما وجوديان او لا بل احدهما وجودي والآخر عدمي والاول ان كان تعقل ما بهيه كل منهما بالقياس الى الآخر فالتضاد اولاً فالتضاد الحقيقي والثاني اما ان يعتبر بحسب العلول على الموضوع او بحسب الوجود في الموضوع والاول تعاقب الالجاب والسلب فان لم يقبل الصدق والكذب بنسبته والافركب والتناقض الملكة والعدم الحقيقي وسواك لكان ان يكون باعتبار وقت يمكن فيه وجود الطرف الوجودي في الموضوع وجازعه بعد بشرط ان لا يمكن انتقاله من العدم الى الوجود او لا يكون

يكون بهذا الاعتبار والاول الملكة والعدم المشهور وانما اذا اخذ مع النفا الحقيقي كان التضاد المشهور وحمل التعاقب على هذه الاشياء ليس كالحسن على الانواع لجواز تعقل ما بهيه بعض منها بلا تعقل التعاقب بل بحمل التوازن **الفصل التاسع** في اقسام التقدم والتأخر والمعينة بطبق التقدم والتأخر على معنى الاول بالزمان كتقدم الاسر على اليوم والاب على الابن والقديم على الجاهل وتأخر اليوم عن الاسر والابن عن الاب والحدث عن القديم وهذا اما لذاته كتقدم الاسر على اليوم او لغيره كما في الآلة والتأخر بالتتابع كتقدم الواحد على الاثنين والجوهر على العرض وتأخر الاثنين عن الواحد والعرض عن الجوهر ومعنى هذا التقدم ان المتأخر انما يوجد بوجوده المتقدم ولا يلزم من وجود المتقدم وجود المتأخر ومن هذا القبيل تقدم الشوط على المشروط والتأخر ما بالرتبة كتقدم جنس الاجناس على الجنس المتوسط وتقدم الجنس المتوسط على الجنس الفل وتقدم الجنس الفل على نوع الانواع وتأخر الامور المتأخرة عن المتقدمة اذا اعتبرت من الطرف الآخر وهذا التقدم بحسب اعتبار النسبة الى المبدأ فان المبدأ اذا اختلف كان المتقدم متأخراً والمتأخر متقدماً والتقدم المتكافئ من هذا القسم كتقدم الامام على المقتدى اذا اعتبر المبدأ طرف القبلة وهذا التقدم اما بالطبع كتقدم مكان النار على مكان الهواء اذا اعتبر المبدأ الفوق واما بالوضع كتقدم الصف الاول على الثاني وفرا العلوم تقدم المقدمات على النتائج والحروف على الالفاظ والافاظ على الاقوال من هذا القسم باعتبار ما بهيه التقدم بالطبع باعتبار آخر والرابع اما بالتأخر كتقدم المعلم على المتعلم والفاضل على المفضول وتأخر المتعلم والمفضول منهما والحاسر بالذات كتقدم العلة على المعلول وتأخر المعلول عن العلة وان كانا متقارنين في الزمان كحركة اليد والحاتم فان حركة اليد متقدمة على حركة الحاتم بالذات وان كانت معها بالزمان والمتأخر تعاقباً للمقدم تعاقباً بالتضاد وكل واحد من المتقدم مع المتأخر الذي بآثاره مشترك في المعنى الذي اخذوا التقدم والتأخر باعتبار

وللمقدم على المتأخر منية اختصاص او قرينة بالمبدء المفروض منها الاب والابن
 متشاركين في الزمان والاب اقرب الى الله والعلو والمعلول متشاركين في الوجود
 والعلو منازة باعتبار ان وجود المعلول منها وعلى هذا القياس ومع تقابل
 الشئ ليس بينهما تقدم وتأخر باعتبار كل واحد فذكر بعد اشتراكهما في معنى
 يقتضي واحدا من الاقسام المذكورة مثل شئين زمانين ليس بينهما تقدم و
 وتأخر او شئين موجودين معهما معلولا على واحدة وعلى هذا القياس واقسم
 المعية ايضا خمسة هذا ما اردنا ايراده في هذه المقالة واكثر مطالبها تنبيه
 بالمصداق وقد برهن عليها في سائر العلوم **المقالة الثانية** في مساحت النسخة
 والغرض منها الاقوال الجازمة وهي التي يبري الرباس وهذه المقالة مشتملة
 على فنيين الاول في معرفة الاقوال الجازمة واحوال النواع القضايا وضماها
 والثاني في جهات القضايا **الفصل الاول** ستة عشر فصلا **الفصل الثاني**
 في اصناف الدلالة واحوال المدلولات لما اوردك الانسب بواسطة احوال الظواهر
 اعيان الموجودات اصارت صور المدركات متمثلة فزمنه بالطبع ثم ان تلك
 الصور بمعاونة الحفظ والذكر دلت على اعيان الموجودات ايضا بالطبع
 واذا اراد ان يعلم غيره بتلك المدركات بحسب مقاصد غفلت ارادته بها
 جعل افعالها وحركاته الارادية وليلا عليها بالوضع والانسب في هذا الباب
 من افعاله ايجاد الصوت الذي يرتفعه وانخفاضه يمكن اعلام حاضرو
 الغائب الذي في حكم الحاضر بحسب الابعاد المختلفة باختلاف كيفية وطول
 التابع لاختلاف ههنا مخرج الصوت والمقتضي لحدوث الحروف والتركيبات
 الحاصلة بعده من الحروف يمكن الدلالة على المعنى المتضمنة وبانواع النماثل
 المقرونة بها بيشه محركات الحالات المختلفة وتلك الاصوات بعد حصول التفاعل
 بها بلا مقاسات النعيب بمقدم وزحمة البقاء بلا منفعة تنقطع وسائر
 الافعال والحركات كالاشارة وعقد الاصبع ونحوهما وان صلت للدلالة على
 المعاني لكنها ليست كاللغة ثم لما كان الانتفاع بالنطق مختصا بزمان الحال
 وبالاتصال بالحاضرين ومن حكمهم وبما يقع الحاجة الى اعلام الغائبين الموجودين

والموجودين في الازمنة الآتية من قد يحتاج التحصيل الى ان يذكر المعنى
 في وقت آخر والنطق لا يفي بذلك لاجرم اخرج الى الكتابة لانها اعم فائدة
 واعلم عائدة وكما ان دلالة اللفظ على المعنى وضعية كذلك دلالة الكتابة
 وضعية والاستدلال على المعنى المتمثلة في الذهن بالكتابة ابتداء بلانوط
 اللفظ وان لم يكن لكن حصول الكتابة وتعليمها موقوف على اللفظ لا متناع
 الوضع بلانوط اهل وتعليم كل ما في ضميره للآخر ولهذا كانت دلالة الكتابة
 في اعم الاحوال على اللفظ وبواسطة تدل على المعنى ومن هنا يعلم ان تلك
 وجودا في الاعيان ووجودا في الازمان وبما بالطبع ولا يدخل فيها تغير
 والاختلاف ووجودا في العباد ووجودا في الكتابة وبما بالوضع مختلفان
 باختلاف اغراض الوضعين ومن هذه الاربعة ثلثة دالة وهي العباد
 والكتابة والمعنى وثلثة مدلوله وهي العبارة والمعنى والعين والوجود في
 الكتابة دال وليس بمدلول وفي العين مدلول وليس بدال وفي العبارة
 والذهن دال ومدلول واصناف الدلالة بحسب الانحال ثلثة الاول دلالة
 الصور الذهنية على الاعيان الخارجية وهي بالطبع والثاني دلالة الالفاظ
 والعبارات على الصور الذهنية وبواسطة على الاعيان الخارجية وهي الوضع
 والثالث دلالة رفوم الكتابة على الالفاظ وبواسطة على الصور الذهنية
 وبها على الاعيان الخارجية وهي ايضا بالوضع وبما بحسب الضرورة فنصفان
 فقط احدهما بالطبع والآخر بالوضع والمتوسط اثان احدهما حاضرو وفي الآخر
 غير ضروري وترتيب الاختقال للمعلم كما قلنا من الانحيا الى المعنى ومنها
 الى العبادات ثم منها الى الكتابة ان ارادوا لتعلم بالعكس عنى من الكتابة
 الى العبارة ومنها الى المعاني ومنها الى الاعيان والدليل على ان وضع
 الالفاظ اول ابازاء الصور الذهنية دون الاعيان الخارجية ان الشخص اذا
 كان بحيث اذا سمع لفظا فهم معناه ولم يعلم العين الذي دل عليه المعنى فربما
 يخضر العين عنده ويسمع ذلك اللفظ ويفهم معناه لكنه لا يعرف ان ذلك
 الحاضر عنده مع انه يعد عالما بالوضع ودلالة العبارة والكتابة التي هي وضعية

يختلف باختلاف اللام والازمان فان في الاوكل من الدال والمدلول وضعت وفي
 الثانية الدال وضعت وان لم يكن المدلول وضعت والدلالة المتعالي الاعيان
 التي هي بالطبع لا تختلف ولا تتغير بحال لان كلامنا من الدال والمدلول بالطبع الوضع
 والغرض من ايراد هذا البحث في فاتحة هذه المقالة ان يعلم ان دلالة العبارة
 التي بعد هذا نظر فرحها على المعنى الذنب والاعيان الخارجية على ابي
 كيفية هي فان موضوع نظرنا بالذات ليس الاعيان الخارجية ولا العبارات
 اللفظية بل المعاني التي توسطت بينهما واجل الضرورة يقع الحاجة الى النظر في
 احوال العبارات **الفصل الثاني** في تعيين القول الجازم وكيفية التأليف
 من الالفاظ المفردة قد قسمنا اللفظ قبل هذا الى مفرد ومركب ونشرح حال
 المفرد والآن نقول ان اللفظ المؤلف يقال له القول وله اصناف كثيرة
 كما لمؤلف بالتأليف التقيدي والمؤلف بالتأليف الخبري وكذا الاستفهام
 والتعجب والنداء والقسم والتمني والامر والنهي والثناء وغيرهما من الاقوال
 المستعملة في المحاورات والمجادلات وبعض المصنفين اشتغلوا في هذا
 الموضوع بعد هذه الاصناف وحصرها مع انه لا يفيد منها ولا يتم بل لا ينبغي ان يؤخر
 الى المباحث التي نذكر بعد مباحث البرهان والجدل مثل الخطابة والسرعة
 من جملة هذه التأليفات ضلنا الاول تقيدي بعد منه الاقوال الشارحة
 والثاني خبري بعد منه الاقوال الجازمة والاقوال الشارحة تخص بكتاب
 التصورات والاقوال الجازمة بكتاب التصديقات وهذه المقاييس عن
 احوال الاقوال الجازمة ان شاء الله تعالى فنقول القول الجازم يكون مستملا على
 الاخبار عن امر بالاثبات او بالنفي وحاصيته الخبر ان يكون قابلا للتصديق
 والتكذيب بالذات فان سائر الاقوال كالاقتراح والنداء وغيرها لا يقبل
 التصديق والتكذيب الا ان يغبرها عن مقتضى الصيغة الى مفهوم الاخبار
 فان التركيب التقيدي بمنابة المفرد حيث يقام مقامه وما ذكر بعض المتأخرين
 ان تعريف الخبر بالتصديق والتكذيب الموقوفين على معرفة الصدق والكذب
 المستلزمين على معنى الخبر تعريف دوري غير وارد فان في التعريف اللفظي قد

قد يعرفون اللفظ المستنبه والمتنازع فيه او الغريب بلفظ حال عن التنبه
 والمتنازع والغريبة وابنه قد يحدث بالنسبة الى تخصيص حاشية شبه دور
 ولادور في الحقيقة مثلا العين المراد به البصر اذا وقع فيه شبهه بالفؤارة
 يعرف بالبصر والبصر اذا استنبه بالبصيرة يعرف بالعين وكذا العين المراد به
 اذا اريد تعريفه لمن لا يعرف الا للفتحة يعرف بلفظ جسم ولفظ جسمه اذا
 اريد تعريفه لمن لا يعرف الا الغري يعرف بالعين الى غير ذلك وامثال هذه
 التعريفات لا تعد دورية بل الدور انما يلزم اذا توقف الاول على الثاني
 والثاني على الاول مع اتحاد جهة التوقف ولما كان المراد من هذا الموضوع خبر
 الخبر عما يجري مجراه من سائر اصناف الاقوال ولم يكن شبهه في معنى الصدق
 والكذب صح تعريف الخبر بما يحتمل التصديق والتكذيب لذاته فان الصدق
 والكذب من الاعراض الذاتية للخبر واذا انضح هذا المعنى فنقول كل قول
 مستعمل على الاخبار بالاثبات او بالنفي يسمى قضية لاجمالة تأليف اول
 ما يمكن من التأليف الخبري ما يكون بين اللفظتين ويجب ان يكونا متعلقين
 بالدلالة فيكونان اسمين او احدهما اسما والآخر فعلا والآخر ان يكون
 احدهما أداة لعدم استقلالها بالدلالة ولا بد ان يكون احدهما خبرا عنه
 او محكوما عليه والآخر محجرا به او محكوما به فينجم تأليف مغاير لهما وتخلق
 لهذا التأليف بالمواضعة والتواطؤ ولهذا لا يختلف لفظ باختلاف
 اللغات وانما يختلف هيأة مثلا في اللغة العربية يقدم الكلمة على الاسم
 فيقال قال زيد وفر العجينة يعكس فيقال زيد كفت وقد يوضع بآراء
 ذلك التأليف لفظ دال عليه ويسمى الرابطة وقد يجعل في بعض اللغات
 محض الجرد عن الادوات وليد على بعض التأليفات مثال الاول لفظ
 است في لغة العجم اذا قيل زيد دبير است او حركة الراي فرقولهم زيد
 دبير ومثال الثاني جرد زيد بصير فر لغة العرب عن العوامل اللفظية وهذا
 سواله بقول النحاة ان العامل في المبتداء والخبر معنوي لا لفظي وذلك
 المعنى هو الاسناد والرابطة قد يكون في صيغة الاسم نحو زيد هو بصير او

وفي كل قضية

النقص المسكوت وجودية نحو زيد كان بصيرا او وجب بصيرا واما الدال على الرابطة
فلا يكون الا بمعنى الاداة لان دلالة في اجزاء القضية لا على سبيل الاستقلال
واذا كان المحكوم بكلمة تنزج فيها الرابطة لان الكلمة بذاتها متعلقة بالاعم
كما ذكرنا ولهذا لم يجر ان يكون الكلمة محكوما عليها واما المحكوم به فيجوز ان يكون
من الصنفين وكل قضية الفت من لفظين مفردين ولم يميز فيها الرابطة لفظا
تسمى ثنائية وما ذكر الرابطة فيها لفظا يسمى ثنائية ومكان الرابطة فيها قريب
بالطبع للمحكوم به سواء تقدم كما في المثال العربي او تأخر كما في المثال الفارسي
وممكن قد اوردنا في هذا الفصل الفاظا تقارب معانيها كالقول الجازم
والاجراء والخبر والحكم والقضية فان المراد بها واحد لكنها تطلق على اعتبار
مختلفة فان القول من جهة استعماله على تصديق متعلق باحد طرفي التقضي
على سبيل البت والقطع يسمى قولاً جازماً ومن جهة انه يصلح لاعلام الغير
اجراء ومن حيث انه مستند للصدق والكذب لذاته خبرا ومن حيث انه
مستعمل على ربط احد المعنيين بالآخر ازالة توهم الرابطة حكما ومن جهة انه
يقضي الجزم بالاثبات او النفي بحيث اتم وقضى به قضية وجب ان يعبر
ان موضع تعلق الصدق والكذب في كل قضية لا يكون الا واحدا فان
كل خبر اما صادق او كاذب ولا يجوز ان يكون صادقا وكاذبا والا
لاجتمع المتقابلان ولان لا يكون صادقا ولا كاذبا والا لا يكون خبرا ولان
يكون بعضه صادقا وبعضه كاذبا والا لا يكون خبرا واحدا وذلك الموضع
هو موضع الربط والربط كما ذكرنا يكون بين المحكوم به والمحكوم عليه ثم ان
كانت اجزاء القضية ازيد من هذا ولا يكون كل منها متعلقا بالآخر على
وجه يكون الجملة في موضع هذين الركنين ويكون الربط ايضا ازيد من القضية
في الحقيقة قضايا متعددة كما سيبين بعد هذا ان شاء الله تعالى فنعلم من هذا
البحث انه الاجزاء الاولى في كل قضية لا تكون ازيد من اثنين وبما يكون
مع التركيب ثلثة اشياء لا ثلثة اجزاء فان التاليف ليس جزءا بل هو ربط
بين الجزئين والا لا يجمع الى ربط متانف وان اعتبره جزءا فلا بد ان يعتبره

يعتبره جزءا صوريا ليكون الاجزاء الباقية اجزاء مادية ورغاية هذه
الذيفة من المهمات فان قلنا الالتفات الى امثال هذه الدقائق تورث
جسدا كبيرا **الفصل الثالث** في ذكر الاثبات والنفي واليجاب والتسبب
بحسب هذا الموضع تصور الثبوت مقدم على تصور النفي الذي هو الثبوت
لان تصور النفي ليس الا رفع تصور الثبوت وفي اللغات بحسب الغلب
يضعون الالفاظ بازاء المعاني المحصلة ويضعون المرفوع والنفي ادوات
فاذا ارادوا الاخبار عن ثبوت تلك المعاني لعرونها بتلك الالفاظ فاذا
ارادوا التعبير عن نفيها يجعلون تلك الادوات مرفوعة بتلك الالفاظ
موازنة للمعاني تلك المعاني ان كانت مفردات يسمى الفاظها محصلة بسيطة
واذا ركبت بحرف السلب دلت على رفع تلك المعاني يسمى معدولة او قد
عدل بها عن مفهوماتها مثل الواحد والواحد والواحد ولا زال والبطير والواحد
بصير وذهب وما ذهب وهذه الالفاظ وان كانت مركبة في العبارة
كمنها بمعنى المفردات فان الواحد بمعنى الكثير ولا زال بمعنى ثبت والواحد
بمعنى الاعشى وما ذهب بمعنى توقف وان كان تلك المعاني قضايا فالحكم
بثبوت ربط القضية يسمى ايجابا ويرفع ربطها سلبا واجزاء القضية
بعينها اجزاء القضية الايجابية بزيادة حرف السلب وموضع حرف السلب
بالطبع قريب الى الرابطة فان فائدة حرف السلب رفع الربط كما دلت
بالفارسية زبد بينا نيت فان نيت مركب من الذي هو ادوات التسبب
ومن است الذي هو رابطة وكما ان الرابطة وحدها يقضي في المعنى ثبوت الربط
كذلك حرف النفي بعد التركيب يقضي رفع الربط وسي مع تركبها في حكم شيء واحد
ولهذا لا يكون القضية بسببها رباعية والقضية الايجابية تسمى موجبة
والسلبية سالبة والتاليف في الموجبة تام معنوي ولفظي وفي السلبية
ناقص لفظي لامعنوي وكل من الموجبة والسلبية نوعا احدهما يقضي وجود
المحكوم عليه او عدمه كزيد موجود زيد ليس موجودا وليس السبب والثنائي
ما يقضي وجود شيء للمحكوم عليه او عدمه نحو زيد بصيرا وليس بصيرا وسي

لكون الالفاظ

متفصلين كحال جسم اما محركا او ساكنا فالانسان اما متحرك او ساكن
الرابع المركب من حكمة مقدم ومتصلة تال نخوان كان الانسان حيوانا فكلما
وجد الانسان وجد الحيوان العاشر بالعكس نحو متى لم تطلع الشمس لم يوجد النهار
فوجود الشمس مستلزم لوجود النهار السادس المركب من حكمة مقدم ومنفصلة
تال نخوان كانت هذه الحرارة حارة المحي فاعلمنا ان الروح او الخلط او العضو
السابع بالعكس كحال كان علة هذه الحرارة التهاب الروح او عفوته
الخلط او تلبه الحرارة الغريبة المنغلقة بالاعضاء السلبية فحي حرارة المحي
الثامن المركب من متصلة مقدم ومنفصلة تال نخوان كان كلما كان
وتر الزاوية بالقوة اكبر من ضلعها كانت الزاوية منفرجة فلهذه الزاوية
اما قائمة او حادة التاسع بالعكس نحو ان كانت هذه الزاوية اما حادة
او منفرجة فيكون اذاساوي الوتر بالقوة للضلعين فالزاوية قائمة
واما السطوية المنفصلة فستة انواع فقط فان المقدم والساكن المنفصلة
لما لم يتميزا بالطبع كان عكس المقدم والساكن غير مضيد الاول المركب من
الحكمتين كما ذكرنا الثاني المركب من المتصلتين نحو اما ان يكون كلما طلعت
الشمس وجد النهار او يكون اذا طلعت الشمس قد لا يوجد النهار الثالث
المركب من المنفصلتين نحو اما ان يكون هذا المحي ومثوبه او صفراوية
واما ان يكون بلغمية او سوداوية وهذه المنفصلة قريبة الى المنفصلة الكثيرة
الاخرى الا ان منفصلة ذات جزئين على هذا الشكل يكون كثيرة الاجزاء
بالترتيب الرابع المركب من حكمة ومنفصلة نحو اما الشمس علة لوجود النهار
او قد يكون اذا كانت الشمس طالعت لم يوجد النهار الخامس المركب من حكمة
ومنفصلة نحو اما ان يكون لهذا الشخص مزاج معتدل اما ان يكون له سوء
مزاج ساذج او مادي السادس المركب من المتصلة والمنفصلة نحو اما ان
يكون اذا طلعت الشمس وجد النهار او يكون اما الشمس طالعت والنهار
موجود هذه هي اقسام القضايا السطوية وبعد ذلك اذا زيد على هذه القضايا
تأليف السطويات زبدت الاسام بالضرورة **الفصل السادس** في وحدة

وحدة القضايا ما كثرتها بحسب اعتبار اجزاها قد زاد لفظ واحد في جمل
موضوع الحكم او مجموعها وبسببه تكثر القضية نحو زيد وعمر وكانا فان
فرا حقيقة قضيتان لان معناه زيد كاتب وعمر وكاتب ونحو زيد كاتب
وشاعر فانه ايضا قضيتان لان معناه زيد كاتب وزيد شاعر واما اذا
قلت زيد وعمر وكاتب وشاعر فكل واحد من اللفظتين في كل من الجانين
يقضي ثبوت قضية والضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة فهي
الحقيقة اربع قضايا تقديرنا زيد كاتب زيد شاعر وعمر كاتب وعمر
شاعر وهذا الحكم مشروط بان يكون الالفاظ الواقعة في الطرفين صالحين
يكون محكوما عليهما او بهما ولم تكن مؤلفة بتأليف تقيدى اذ لو تألفت
تأليف تقيدى كانت بمثابة قضية واحدة نحو الجسم ذو النفس الحساس
المتحرك بالارادة مستقل ينقل قدسيه على وجه يضع احدهما ويرفع الاخر
فانها في حكم قضية واحدة وهي الحيوان ماش واما في المتصلا فان وقعت
القضايا الكثيرة في جانب المقدم فالجدة مع التالي قضية واحدة نحو ان
كان لزيد حمى لازمة وسعال يابس ووجع حار وضيق نفس ونهضة
مستشركة فلهذا ذات جنب واذا وقعت في جانب التالي تكثر القضايا
نحو ان كان لزيد ذات جنب فله حمى لازمة وسعال يابس ونهضة مستشركة
وله ضيق نفس ووجع حار فان هذه خمس قضايا ياكل واحد منها قابل
للتصديق والتكذيب وفر هذه الصورة لابن ابي ابيد القضايا
بجملتها على مفهوم واحد اذ لو دلت عليه لم تكثر القضية مثال ذلك ان
كانت المادة غير متفوتة بلا امتداد جسمي فالتداحال في المحل ومقوم
فان حصل التماسك الامتداد صورة وموقرب الى التركيب التقيدى
وفي المنفصلات يعتبر ايضا على هذا النمط مثلا اذا قلنا اما الشمس طالعت
ووجه الارض مضئ او الليل موجود والكواكب ظاهرة كان في المعنى اربع
قضايا منفصلة واذا قلنا جزء الجسم اما حال في محل ومقوم له او محل في محل
ومستقوم بذلك الحال ويجب ان يعلم ان ما ذكرنا ان جزء السطوية قضية

لا ينقض ان لا يكون القضية جزأً للغير الشرطية اذ قد يكون جزأً محتملة ايضا قضية
لكن وقوعها لم يكن موقع المفرد كما اذا قلت زيد هو الذي ابوه بصير فان ابوه
بصير قضية لكنه لما اتصل بقولك هو الذي وقع موقع المفرد كما اذا قلت
علمت ان زيدا عالم فانه في التقدير علمت علم زيد **الفصل الرابع** في نسبة
القضية بعضها الى بعض لا بد من احتمالات من التفار بين الموضوع والمجول
لا متناع حمل شئ على نفسه والمجول كما ذكرنا اعم بالطبع من الموضوع وقد يكون
مساويا للموضوع بل خص منه كالاغراض الذاتية والخواص الغير الذاتية ولا علم
من اطلاق الحمل المساواة بل لا بد من دليل منفصل لفظا تاما في لغة العرب
بفعل المساواة نحو انما زيد كاتب وكذا اذا قلت زيد هو الكاتب بل علم و
واذا دخل فيها السلب لم يسل المساواة واذا قلت ليس الانسان
الاحيوان الناطق يفيد مع المساواة الدلالة على ان ماهية الانسان كما
احيوان الناطق ثم نسبة المجول الى الموضوع في نفس الامر لا تكون ان يكون
بالوجوب او الامكان او الامتناع والوجوب ان لا يتصور انفكاك المجول
عن الموضوع كاحيوان للانسان والامتناع ان لا يتصور ثبوت المجول للموضوع
والامكان احتمال ان يثبت وان لا يثبت كما كتب للانسان وهذه النسب
تسمى مواد القضايا ونسبة المجول الى الموضوع تفار نسبة الموضوع الى المجول
فان نسبة الكاتب الى الانسان بالامكان ونسبة الانسان الى الكاتب
بالوجوب وكذا حال جميع الاعراض الذاتية بالنسبة الى موضوعاتها وسبب
تختص هذه البحث في الفن الثاني من هذه المقالة على سبيل الاستقصاء ان
شاء الله تعالى وكذا في المنفصلات لا يجوز ان يكون المقدم واللاحق بمعنى واحد
ونسبة الثاني الى المقدم في العموم والخصوص المساواة بعينها نسبة المجول
الى الموضوع والاطلاق بدل على جواز عموم الثاني ولا بد للمساواة والخصوص
دليل ولفظا تاما ايضا في هذا المحصر نحو انما يكون اذا كانت الشرطية
كان النهار موجودا ونسبة الثاني الى المقدم اما بالضرورة او بالاتفاق والبرهان
ان يكون للمصاحبة سبب مقتض في لزوم المصاحبة بل ان يكون المقدم متلاعة

علة لتالي او معلولا مساويا له او معلولا لعلة بل انفكاك بينهما او متروكا يكون الثاني
شرطا له او يكون بينهما علاقة التضاييف الاول نحو طلوع الشمس لوجود النهار و
الثاني نحو الاحترق بالهامة النار والثالث نحو الاحترق لوجود النار والرابع نحو
حصول العلم لوجود الحيوة والخامس نحو وجود الابوة لوجود النبوة وما شبه
ذلك وبالمجمل يجب ان يكون وضع المقدم على وجه يستلزم وضع الثاني
وعلة اللزوم قد يكون معلومة وقد لا تكون والمعلوم اما بالبداهة او بالبرهان
والمستقلة اللزومية لا يكون عن احد هذين القسمين وما لا يعلم لا يعد لزومية
وان كان فيه لزوم في الواقع بل يعنى من الاتفاقيات والاتفاق في محيل
المصاحبة ولا يعلم علمها وكل من اللزومية والاتفاقية اما دائمة او لا للزومية
الدائمة كوجود النهار لطلوع الشمس والاتفاقية الدائمة كوجود الفرس لوجود
الانسان واللزومية الغير الدائمة كوجود الحروف لمقابله العرو والشعر
لاختصاص هذا اللزوم ببعض المقابلات والاتفاقيات الغير الدائمة كمنسجج
الطلوع لشمس لاختصاص هذا الاتفاق ببعض الاوقات وقد يكون القضية
بحسب الماهية اتفاقية وبحسب الوجود الخارجي لا كما اذا قلت ان كان
الانسان ضاحكا فالغراب ناعوم فان هذين الحكمين متقاربان بحسب الماهية
دون الوجود فعلم ان المنصلة اما لزومية او اتفاقية وكل منهما اما دائمة
او في بعض الاوقات وكما بينا في المحتملة تفار نسبة الطرفين فكذا بينهما
نسبة التالي الى المقدم متفار نسبة المقدم الى التالي اذ قد يكونا احداهما لازما
لآخر وانما يلا عكس كما كتبت وحركة اليد فان الثاني لازم للاول وانما يلا
واذا حصل اللزوم من الطرفين بسبب بعضهم لزوما تاما وسوفى بحقيقة لزوم واحد
وان حصل من طرف واحد بسببه لزوما ناقصا وفي المنفصلات ايضا الغنى
اتام او ناقص والتام ما يمنع اجتماع المقدم والثاني وارتفاعهما وتوضي
في الحقيقة عند ان احدهما في الاجتماع والاخر في الارتفاع نحو العدد اما زوج
او فرد ويسمى مانعة الجمع واحكموا والناقص ما يكون مانعة الجمع فقط واحكموا
ومنتا والشعاب هذه اقسام ان القسمين اذا ترد بين النفي والاثبات

فكل منفصلة حيث من تلك الاقسام او ما بها يكون مانعة اجمع اكلوا في التقي
الاثبات لا اجتماع ولا يرتفع مثله العدد انما تقسم الى المتين والاول
مسألة الزوج وانما للفرد فاذا قلنا العدد اما زوج او فرد كانت منفصلة مانعة
اجمع اكلوا والعدا تام وبسبب منفصلة حقيقية وقد يكون كل قسم منها متقسما
الى اقسام اخرى وبسبب تكثر اجزاء الانفصال مثل ان الفرد في هذه الصورة
اما اول او مركب والزواج اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج الزوج
والفرد فالمنفصلة بهذا الاعتبار مركبة من خمس قضايا ومنفصلة حقيقية
وان وضع موضع واحد من الاقسام المترتبة بين التقي والاثبات امر مساو له
فلا اكلوا اما ان يكون اخص من ذلك القسم او اعم الاول منفصلة مانعة اجمع فقط
والثاني منفصلة مانعة اكلوا فقط فالعدا ناقص فان اقسام الاكلوا يجمع على
الكذب والثانية على الصدق مثله هذا الشخص اما حيوان او ليس بحيوان
اخص من الدواحيوان فاذا وضع موضع وقبل هذا الشخص اما حيوان او حمار وكذا
الانسان اخص من الحيوان فاذا وضع موضع وقبل هذا الشخص اما انسان او لا
حيوان كانت منفصلة مانعة اجمع فقط وكذا الدواحيوان اخص من الحيوان فاذا
وضع موضع وقبل هذا الشخص اما لا حيوان وكذا الانسان اخص من
الدواحيوان فاذا وضع موضع وقبل هذا الشخص اما حيوان او ليس بالانسان
كانت منفصلة مانعة اكلوا فقط وبعلم من هذه الامثلة ان مانعة اجمع تتحصل
من موجبات فقط ومنها من السوالب محسطة ومانعة اجمع تتحصل من السوالب
فقط ومنها من الموجبات محسطة واما مانعة اجمع اكلوا في المعنى اخص
الامن الموجبات والسوالب كما ذكرنا ولكن في اللفظ تتحصل من موجبات فقط
وسوالب فقط نحو العدد اما زوج او فرد والعدا ليس بزوج او ليس بفرد
ويمكن ان يكون للمنفصلة المانعة اجمع اجزاء غير متناهية كما اذا قلنا الاشكال
المتساوية الاشكال اما مثلث او مربع واما كذا او كذا الى الابد لانها لا نهاية له بالمنفصلة
المانعة اكلوا فلا يجوز ان يكون له اجزاء غير متناهية اذا جاز الانفصال اعم
بالتمام لم يكن وضع الاسم من اجزى موضع اجزاء فلا يحصل التكرار المقضي للجمع ووقع

ووقع المنفصلة المانعة اجمع اكلوا في العلوم قليل ويستعمل في المحاورات
في موضع سلم القائل منع اكلوا وان ثبت اجمع بان قال مثله هذا الشخص
وحجرتان هذا الكلام يقتضي انه لا يخلو عن الوصفين وبما صادفان عليه ففي
اجواب يرد منع اجمع ليكون منع اجمع منضمما الى منع اكلوا المضمرة في كلامه وفي
عن ذكره فيحصل المنفصلة الحقيقية ومنع اجمع اما بنفي الصدق او بالاثبات
الكذب في واحد من القسمين فان كان منع اجمع بترديد الصدق فيقال
هذا الشخص اما حيوان او حمار يعني يصدق واحد منهما لا كلاهما فيكون منفصلة
مانعة اجمع فقط وان كان بترديد الكذب فيقال لا ليس بحيوان او ليس بحمار
يعني ان واحد منهما كاذب فيكون منفصلة مانعة اكلوا فقط من ثابتن
المنفصلتين في هذا الموضع بعض من الكلام وباقي الكلام مضمرة في التقدير
هذا الشخص لا يخلو عن ثابتن الصفتين وبما لا يجتمع فيه فاعلم ان اسم العدا في
الحقيقة لا مانعة اجمع وانما يطلق بالمجاز او الاشتراك على هذين القسمين
وعلم ان مفهوم العدا ليس ان القضيتين لا يمكن اجتماعهما فقط بل مع
قد ان لا يمكن ارتفاعهما وقد يستعمل صيغة العدا في موضع لا عدا فيه
مثلا يقال زيد اما يتخذ شعثا او يحاف منه والمراد منع اكلوا لا منع
اجمع وايضا يقال لست زيدا او عمرا والمراد روية واحد منهما بالانفراد على
سبيل التاكيد لا منع اكلوا وامثال ذلك من التوسعة اللغوية وان اردنا
ان نعبر في الشرطيات المواد قلنا كل قضيتين نسبت احدهما الى الاخرى
اما ان يجب متابعة احدهما الاخرى او يمتنع او يمكن والاول يسمى زوما
الثاني ان قيد بامتناع ارتفاعهما يسمى عدا ولا يكون ايضا لزوما اما اللزوم
الاول فيكون بالاجاب وانما بالسلب الثالث لا يخلو من ان يكون المتبع
دائما الوجود او دائم العدم او تارة موجود او تارة معدوما والدائم الوجود
يسمى انفاقا والموجود الدائم اتفقا لا دائما ومجموع اللزوم والانفاق
مصاحبة وهذه الاعتبارات ليست بمنعارة في جانب العدا وان ارد
احدا من غير ما تسمى عدم المتابعة مثلا مبانة وتسم الى العدا والانفاق الدائم

والله دأب لم يكون جميع الاسم العقلية معتبرة والمصاحبة والمبانيه مقبضين
لجميع الاسم كما يلزم من سلب كل واحد وجود قسم واما المنطقيون فلم
يعتبروا هذا ولم يتناولوا في اللغة ايضا واخرا القضية الشرطية يمكن ان يكون
مشتركة وان يكون متباينة والمشاركة اما ان يكون تام الاجزاء المشتركة او
بعضها مثال المشترك التام ان كان الانسان حيوانا فبعض الحيوان انسان وان
كان كل انسان حيوانا فبعض الانسان ايضا حيوان واما ان يكون الانسان حيوانا
او لا يكون حيوانا ومثال المشترك في بعض الاجزاء ان كان الانسان حيوانا
كان الانسان ناطقا وان كان الانسان حيوانا كان الكاتب حيوانا وان كان
الانسان حيوانا كان الحيوان ناطقا وان كان الانسان حيوانا كان الضاحك
انسانا وقس على المنفصلة وفر المنفصلة اذا كان موضوع القضايا
مشتركا نارة تقدم على حرف العناد واخرى يقدم حرف العناد عليه نحو
اما زوج او فرد واما ان يكون العدد فردا او العدد زوجا وان عین جميع الأفراد
ففي المعنى يكون بين الوصفين تفاوت فان الاول مانعة اجمع والحكمو
الثاني مانعة اجمع فقط وفر اللفظ يكون الاول فرقة اجمدة دون الثاني
مثال الاول جميع الاعداد اما زوج او فرد ومثال الثاني اما ان يكون جميع
الاعداد فردا او يكون جميعها زوجا ففي هذه الصورة حذف قسم واحد
وسواء بعضها فرد وبعضها زوج وبه يكون القضية منفصلة مانعة اجمع
والحكمو واذا حذف يكون مانعة اجمع فقط والله اعلم **الفصل الثاني** في كيفية
تعلق الصدق والكذب بالقضايا الشرطية واخراها كل قضية جعلت
خبرة قضية شرطية كما ذكرنا ارفع عنها اهم القضية وخاصة الاخبار اعني
تعلق الصدق والكذب بهما تزل عنها وتحصل لربط بينهما وبين سائر
اجزاء الشرطية مثلا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة اتفق عنه
امكان التصديق والتكذيب وبهذا الاعتبار لا يكون قضية بل خبر قضية وكذا
الخبر انكنا اعني فالتباين موجودا وقع في موقع جواب الشرط حدث فيه ايضا هذا
العارض وبالعكس ان رفع عن المتصلة اداة الشرط وجواب عن المنفصلة

المنفصلة اداة الانفصال حيث يحصل قضبان مستقبان للصدق والكذب
وقابلتان للتصديق والتكذيب اذا تمهدت هذه القاعدة علم انه يجب ان
يعتبر صدق الشرطية وكذبها من حال رابطتها بالامن حال قضايها في اجزاء
الشرطية وروابطها فان كان اجزاء الشرطية كلها او بعضها كاذبة على
الأفراد ويكون ربط بعضها ببعض صادقا حكم بصدق الشرطية والآخر
فكذبها وقد لا يكون لزوم من القضية حقيقيا بل يجب وضع اللفظ لانه
واجب في نفس الامر نحو ان كانت الخمر زوجا فهي عدد فان لزوم التمسك
ليس لهذه العلة في نفس الامر وهذه القضية صادقة في اللفظ وكاذبة
في المعنى لاشتمالها على وضع محال فاللزوم اما حقيقي او لفظي واذا اعتبرنا ملازم
صدق القضية واخراها على الأفراد قلنا او لا فر المتصلة اما ان يكون خبرا
صادقيا او كاذبين او محتملين للصدق والكذب او المقدم صادق والتالي
كاذب او بالعكس او المقدم صادق والتالي محتمل او بالعكس او المقدم
كاذب والتالي محتمل او بالعكس فلهذه السعة اقسام بحسب القضية العقلية
والمتصلة الصادقة والشرطية يمكن ان يؤولف من ستة اقسام منها يستلزم
فيها المقدم ما يساويه من الصدق والكذب والاحتمال او ما يؤولف منه و
الثلاثة الباقية غير ممكن الوقوع مثال الخبرين الصادقين ان كان زيد انسانا
كان حيوانا ومثال الكاذبين ان كان زيدا حمارا فهو مائل ومثال المقدم محتمل
والتالي الصادق ان كان زيدا كاتبا فهو ناطق ومثال المقدم الكاذب والتالي
المحتمل ان كان زيدا فلكا فهو متحرك واما امتناع تأليف النشئة الباقية فمن
جهة امتناع استلزام الصادق الكاذب او المحتمل الذي على تقدير كذبها يلزم
استلزام الصادق الكاذب واما ان كانت القضية متصلة كاذبة ولو
كانت لزومية فوجود هذه الاسماء تمامها فيها ممكن اما الصادق ان فتحون
كانت الشمس طالعة فالحكم ناهق فان المقدم لما لم يستلزم التمسك كذبت
القضية لزومية واه صدق العالمه وعلى هذا قياس سائر النشئة وعلم
هذا ان اللزومية اخص من الصدق من الاتفاقية ومثال الكاذب على التوسن

ان كان الانسان ناطقا فالغراب صهال والقصة الاعاقد في الصدق والكذب
تتبع احسن اخراهما في ذلك يعني يحصل من الصادق صدق ولا يمكن حصول الكذب
ومن الكاذب كاذب ولا يمكن حصول الصادق ومن الكاذب والصادق
كاذب ومن المحتمل والكاذب كاذب وقدر على هذا البهوت واذا تمكنت
هذه الاصول علم ان من ظن ان وضع المقدم في الشرطية على سبيل التشكك
سهو منه لان الشك واليقين والصدق والكذب لا يتحقق بالمقدم من حيث
انه جزء القضية وفي القصة الصادقة البقية يمكن ان يكون المقدم كاذبا
فضلا عن المشكوك فيه اذ اصدق لزوم التكاله واما في المنفصلة فبعض
اخراتها كاذب على كل حال وفي المنفصلة المانعة اجمع يمكن ان يكون جميع اخراها
كاذبه وفي المانعة المحلوا والممانعة اجمع والمحلول لا محالة يكون بعض الاخرى صادقا
فان القسمة المترددة بين النفي والاثبات لا يحلوعن الصادق والكاذب
وهذه المنفصلة شتلة على تلك القسمة **الفصل التاسع** في حصول القضايا
وحصرها واهمالها موضوع القصة المحتملة اما خبرتي شخصي وكل على الاول يسمى
القضية مخصوصة وشخصية وهي اما موجبة تخوز مدكات او ساله كوز يدسر
بكتاب وعلى الثاني اما ان يكون كمنية المحكوم عليه مذكورة او لا فان لم يكن مذكورة
سعى القصة محله موجبة نحو الانسان كاتب او سالته نحو الانسان ليس بكاتب
فان في ما من الفظ من لم يبين ان الحكم على البعض او الكل وان كان
مذكورة يسمى القضية مخصوصة فان كان على الكل سمي كمنية وان كان على البعض
سعى جزئية الكلمة الموجبة نحو كل الناس كاتب او كل ان كاتب وكمنية
ال لينة نحو لا شيء من الانسان بكاتب واخرية الموجبة نحو بعض الانسان
كاتب واخرية ال لينة نحو ليس بعض الانسان بكاتب وبعض الانسان ليس
بكاتب وليس كل انسان بكاتب ولفظ الكل والبعض المعنيين لفظ
الحكم يسمى سورا وقد يسمى المحصورة سورة والسور فر الاجاب الحكمي كل وفي سلب
الحكمي لا شيء ولا واحد وفر الاجاب الجزئي بعض وفي سلب الجزئي ليس بعض
وبعض ليس ليس كل وهذه الشئ في لزوم واحدة وان جئت في

في الدلالة فان ليس بعض سلب جزئي وكذا البعض ليس وان كان فيه اعم
وليس كل ليد سلب العموم و فرق بينه وبين عموم سلب فانه يقتضي صبغة
السلب الحكمي واما سلب العموم فيدل على ان اجاب الكاتب ليس بعام فجميع
الانسان فيمكن ان يكون سلبه عاما لهم وان يكون مخصصا ببعضهم وعلى التقييد
ليصدق سلب البعض على سبيل القطع فالتكاتب به سلوبة عن البعض يقينا
وفي البتة شك ومفهوم القضية للمعلوم يقينا لا المشكوك والمظنون
وكذا اذا قل بعض الانسان ناطق يمكن ان يكون البعض الاخر ايضا ناطقا
وان لا يكون وتخصيص البعض بالذكر وان افا ظن الاختصاص به في الواقع
لكنه غير معتبر بل الحكم على القدر المفهوم من اللفظ على سبيل القطع فالتجربة
اعم من الكمية على كل حال اذ كلما صدقت الثانية صدقت الاولى بلا
عكس وفي الكذب بالعكس مكان السور بالطبع قس الى الموضوع كما ان
مكان الرابطة قريب بالطبع الى المحول فان السور يفيد يقين مقدرا المحل
عليه من الموضوع ولما لم يزد السور في المعنى شئ على المحول والموضوع
اكتفي والرابطة لم يسموا القضية بسببها رابعة و فرق بين الحكمي وبين كل
واحد فان الحكمي مفهوم يقبل الشركة ويحل على كل واحد من الاشخاص التي تحت
وكل واحد جزئيات ذلك المفهوم على وجه لا يخرج عنها تخص والنجفي ما بينهما
الفرق والمراد بموضوع القضية الكمية في المحصور اكل واحد وكذا المراد
في الجزئية بعض من تلك الاشخاص لا من المفهوم الحكمي ولهذا لم يجز ان يقال
كل انسان نوع و جاز ان يقال كل انسان شخص واما المهلة فالموضوع
فيها كل من جهة انه يصلح للعموم والتخصص لامن جهة انه عام او خاص فالحكم
فيها لا يدل على حصر الحكمي بالمطابقة ولا الجزئي ايضا كمن يعلم بالدلالة العقلية
ان الحكم اذا كان على هذا الوصف احتمل ان يكون على جميع الاشخاص وعلى البعض
ولا يحتمل ان لا يكون على شخص اصلا لانه بنا في صل الحكم والوقوف على الكل
يستلزم الوقوع على البعض بلا عكس فالوقوف على البعض معلوم قطعاً
وعلى الكل مشكوك فيه فالمهلة في قوة الجزئية والمحصورة لا تقدر في العلوم كما

سبط في صناعة البرما وينبغي ان يحترز عن المصطلح لتأثير العطف وان كانت
 كانت دلالة التماسا وانه لدلالة القضايا بالخرقة فدار القضايا على الاربعة
 المحصورة والالف واللام في لغة العرب يفيد العموم والتجريد عنهما يفيد
 الخصوص كل انسان وانسان فقد ظن بعضهم ان احدهما لازم وانما يفيد
 ان لا يكون محلة في لغة العرب واحتمل ان الالف واللام في تلك اللغة لان
 بالاشراك على الكلي المجرد من العموم والخصوص وعلى الكل من جهة عمومته حتى
 يكون بمعنى كل واحد وعلى تخصيصه يخص مذكور والاول ليس لام تعيين
 الطبيعة والثاني لام استغراق الجنس والثالث لام العهد مثال
 الاول الانسان مقول على زيد والثاني الانسان والد ومولود والثالث
 راث انسانا وقرساقلت الانسان كذا ونهاجت نحو لا تظني قالان
 في الصورة الاولى موضوع القضية المحل وفي الثانية موضوع القضية
 المحصورة الكلية وفي الثانية موضوع الشخصية واما القضايا الشرطية
 فان كان الاتصال والافتصال فيها في وقت او حال معين فالقضية
 مخصوصة بخوان كان اليوم **ا** كان **د** واليوم اما ان يكون **ا**
او د وان شمل جميع الاحوال فالقضية كلية نحو كل كان **ا** كان **د**
 ودائما اما ان يكون **ا** او يكون **د** وان كانا خاصين ببعض احوال
 غير معينة فالقضية جزئية نحو قد يكون اذا كان **ا** كان **د** وقد يكون اما
ا **او د** والالبته في كل باب على هذا القياس مثلا يقال في المخصوصة
 اليوم ليس ان كان وفي الكلية ليس البتة ان كان وفي الجزئية قد لا يكون
 اذا كان وفي الململة ليس ان كان ويوضع في المنفصلات اما مكان
 ان وسور القضايا في لغة العرب كلما كان ليس البتة اذا كان وقد
 يكون اذا كان وقد لا يكون اذا كان وليس كلما كان وحال عموم هذه
 القضايا التي وخصوصها في الصدق يعلم من هذا اللوح فان الحكم
 في القضايا اما كلي اجابى او سلبى واما جزئى كذلك والململة موجبة كانت
 او سلبية تصدق على جميع النفاذير فيكون في قوة الجزئية ولهذا سقطت

سقطت عن درجته الثابت بار

لوح المصطلحات والمحصورات وعمومها وخصوصها			
حكم كل كلي	حكم جزئى اجابى	حكم كل سلبى	
	محملة موجبة		
	محملة سالبة		
	موجبة كلية	سالبة جزئية	
	موجبة جزئية	سالبة كلية	

الفصل الثاني في تحصيل مفهوم القضايا وتحديد اجزائها اللفظي الكلي كالان
 مستلزام مفهوم محصل قابل للترك واللاشركة وموافقا لاجزائه عن العوارض لا عام
 ولا خاص كما ذكرنا قبل وتقال له الكلي الطبيعي واذا تحق بعض لواحق يقتضي العموم
 او ان خصوصه كجمله عاما او خاصا وتصور العموم بلا حظ من الاشخاص غير
 ممكن واللاحق الذي يحل مفهوم الانسان عاما اما اعتبار معنى الانسان من
 جهة انه مقول على كل واحد من الاشخاص او اعتبار كل واحد مناه من جهة
 ان الانسان مقول عليه واللاحق الاول هو الذي سميناه كلما منطوقا وهو
 الكلية والعموم والانسان باعتبار باره يكون انسانا عاما وسواك في
 واللاحق الثاني هو معنى السور والانسان باعتبار يكون موضوع القضية
 المحصورة فهذا الاعتبار اما متناول جميع الاشخاص او لبعض غير معين الاول
 سور الكلي والثاني سور الجزئى كما سبق بيانه واللاحق ان اقتضى تعيين
 الاشخاص كالبشارة بهذا او ذاك فيكون مفهوم الانسان مع ذلك اللاحق
 خاصا وموضوعا للقضية الشخصية والان المجرد من اللواحق موضوعا
 للقضية الململة وقد يوجد الموصوف مع صفة لازمة او مفارقة وتعمل
 معها كلفظ مفرد كما للتحرك فان مفهومه ذو الحركة او شئ له الحركة او هو
 الموصوف مع الصفة تاليفا تفقيدا ويجعل مجموع موضوعا كالان
 المتحرك فتلك الصفة اما لازمة لموصوفها او عارضة له والعارضة اما
 مفارقة او غير مفارقة فان كانت مفارقة فاعتبار الموضوع اما في زمان
 المفارقة او زمان المفارقة فهذه اربعة اقسام والموصوفات بهذه

الاعتبارات اربع **1** موصوف صفة لازمة الذات كالحياة للحركة التي هي جزء
من فصله **2** موصوف صفة عارضة غير مفارقة كالفلك للحركة **3**
موصوف صفة مفارقة في حال مفارقة الصفة كالجسم للحركة حال حركته
4 موصوف صفة مفارقة في حال مفارقة الصفة كالجسم للحركة
حال سكونه ونفط المتحرك على الاطلاق شامل لهذه الاربعة الا
ان يقيد بقيد فان فيه بادام متحرك كما شمل التمسك الاول وخرج عنه
الرابع وبهذا الاعتبار يكون ذلك اللفظ مشروطا بشرط وصفان
فاذا كان موضوع القضية اللفظية من هذا الجنس ولم يقيد بالشروط
المذكورة شمل مفهوم المعنى الاربعة وينبغي ان يعلم انه فرق بين مفهوم
اللفظ من جهة انه حامل بالفعل وبينه من جهة انه حامل بالقوة كالمحرك
بمعنى الموصوف بها بالفعل والمتحرك بمعنى الموصوف بها بالقوة قال
بعض المنطقيين يجب ان يكون مفهوم الموضوع شاملا للمعنيين معا قال
به ابو نصر الفارابي الملقب بالمعلم الثاني وهذا الاصطلاح خلاف المتعارف
والمتداول بين اهل اللغة والاصطلاح الاستدراكية بين اولي الانسان
للنطقة والعلاقة اللتين حصل فيهما الصورة الالفائية وكذا تناول
لقطع الحب المتفرقة وهو خلاف المتعارف بل المتعارف انهم اذا
السرير او دوابه ما هو سرير بالفعل الا ان يكون في موضع يطلق اللفظ
بالاشتراك على المفهوم تارة من جهة انه بالفعل واخرى من جهة انه بالقوة
كالكتاب حيث يطبق على من يكتب بالفعل وعلى من يعرف صفة
الكتابة ولا يكتب وفر هذا الموضع لا بد ان يعلم انه باي معنى يطلق
كما سبق بعد هذا ان شاء الله تعالى ويجب ان يعلم ان الايجاب يستلزم
وجود الموضوع بخلاف السلب وبيان ان الحكم في الامل لا يكون الا على
ثابت مقرر في الذهن سواء كان بالايجاب او بالسلب فموضوع القضاء
لا بد ان يتصور ويمثل في الذهن وكذا المحل واما الموجبة فمن جهة
ان الايجاب يقتضي وجود شئ لشيء لم كيف هذا القدر من الثبوت الذي

الذي في موضوعه لا بد ان يوجد بوجه من الوجود فان وجود شئ لشيء وجود
الشيء الثاني في نفسه فالحال يوجد في نفسه لا يوجد له شئ سلا كزيد المعدوم حيث
لا يقال انه حي او بصير او له صفة كذا وكذا والسلب لا يقتضي هذا المعنى فان زيد
المعدوم يضحى له ان يقال انه ليس بحي ولا بصير ونحو ذلك واذا نقرر هذا المعنى
فنقول الوجود اما في العقل او في الخارج واما دائم او في بعض الاوقات واما
الاقسام داخلية في الوجود والطلق فان كل قيد من هذه القيود يجعل الوجود
خاصا بقسم ويكون زائدا على مفهوم الوجود ومرادنا بوجود موضوع الموجبة
ليس وجوده في الخارج فقط لانا نحكم في العلوم على الموضوعات المعقولة بالحكم
الايجابي مع اننا لا نعرف انها موجودة في الخارج اولها نقول الكثرة المحيطة بـ
عشرين قاعدة مثلثات كذا وكذا ولا وجوده في العقل فقط لانا نحكم على الموجودات
الخارجية الضال بها وجوده عسم من خارجي والعقل قد يحكم بالايجاب
على الموضوعات الغير الموجودة كالحلأ والجوهر الفرد فتلك الاحكام اما بمعنى
نحو احكامه منسوخ الوجود او بفرض الوجود وقت الحكم على وجه ان الفاعل بوجوده
يقولون ان احكامه بعد غير مادي والجوهر الفرد ذو وضع ونحو ذلك فاعلم من
المباحث اننا اذا قلنا في الموجبة الكلية سلا كل **2** يفهم من هذا اللفظ مع هذا
السور ان الحكم على كل شخص من الاشخاص المقول عليهم **2** بالفعل سواء كان في العقل
او في الخارج وان لم يكن الكل في اكثر من وقت واحد سواء كان في وقت حصل
صفة ايجابية له او في وقت آخر على وجه لا يكون شخص من الاشخاص الكائنة
حيثما بواحد من هذه الاعتبارات المذكورة خارجا عنه واذا قلنا بعض **3**
اردنا بعضا من هؤلاء الاشخاص بجميع الاعتبارات المذكورة واذا قلنا لشي
من **2** وجد منه جميع تلك الاعتبارات والحكم على جميع الاشخاص وعلى هذا القياس
الابنة الخريثة واذا علم مفهوم الموضوع في المحصورة فنقول الداعي الذي
هو مقتضى مفهوم التور اذا زعمناه من لفظ الموضوع صارت القضية معلومة
اللفظ بـ كالمضمر والاعتبارات المذكورة يصلح ان يكون محولا لافعال المحمودة
تلك الاعتبارات على سبيل المثال المذكورة الا ان معنى السور لا يعرض وبوجه

متعلق بنسب الحكم وعدمه ولا تفاوت معنى في باقي الاحوال بين الموضوع والمحمول
مثلا اذا قلنا الكاتب ضاحك او الضاحك كاتب لا يكون بين الكاتب والضحك
في القضية الاولى والثانية تفاوت الابطال جنة العموم في جانب المحمول لكونه
منقضي الحمل فانه عارض للمحمول من حيث انه محمول والتشوين في لغة العرب
اداة لهذا المعنى واذا لم يكن محمولا لزال عنه هذا العارض فها هو المصالح في هذا
الموضع والبعض وان وقع مكررا لكن الغرض تأكيد التخصيص اذ قد وقع من
احمال هذا التفصيل حظ كثير لاهل التحصيل وبعد تخصيص مفهوم اجزاء القضية
يجب في كل قضية من عشر اجنابا ست منها ترجع الى كل من المحمول
والموضوع واربع ترجع اليهما جميعا ان لفظ الموضوع والمحمول اذا وقع
فيه اشتراك او اشتباه يجب ان يعلم انه في اي معنى يستعمل ان الحمل على
جميع المعاني اذا امكن وادنا استعماله فيها فلا بد ان يعلم ان تلك القضية
في الحقيقة ليست بقضية واحدة بل قضايا متعددة وموضع متعلق الصدق
والكذب فيها كثيرا اذا قلنا العين مدورة وارونا به قرص الشمس والدينا
معانيون قضيتين واذا قلنا الانسان متحرك واحركة يكون ارادية وطبيعية
وقسرية وكل منها بالقوة وبالفعل وارونا بجميع يكون ست قضايا
في صفة قضية واحدة 2 انه اذا حمل القوة والفعل كما ذكرنا ينبغي ان يعلم
ان المراد انهما مثلا اذا قلنا كل كاتب ينبغي ان يعلم ان المراد الكاتب بالقوة
البعيدة كالطفل او المتوسطة كالامى او القريبة كمن يعرف صنعة الكتابة
ولا يكتب او بالفعل ككاتب في حالة الكتابة وكذا المحمول كما فرقة كل انحرسك
بالقوة اذا كانت في الدن او بالفعل اذا اثرت في الثارب 3 انه ان يكن
لحق شرط او قيد وختلف المعنى بحسب الحقوق والتجرد ينبغي ان لا تغفل عن
ذلك اعتبارا مثلا الانسان باعتبار انه انسان امر دبل هذا الاعتبار امر اخر
وصلى الاول الحكم بانه حيوان متمتع وعلى الثاني واجب 4 ان واحدا منهما ان
كان مضافا ينبغي ان يعلم المضاف اليه اذ باختلاف المضاف اليه يختلف معنى
المضاف كما ذكرنا في ان فصول المضافات ايضا مثلا اذا قلنا كل غلام ينبغي ان

ان يعلم انه غلام من واذا قلنا العدد مساو لمساوي ان يعلم انه لما اذا يساوي 5
ان واحدا منهما اذا كان له جزا وكل او مقدار قابل للقسمة والقدرة لا بد ان
عن تعيينه بحسب الحاجة مثلا اذا قلنا الزنجي اسود لا بد ان يعلم ان المراد ظاهر
بشرية لا جميع بدنه وكذا اذا قلنا مكان كل فطرة من الماء مكان طبيعي للماء
ان يعلم ان المراد باجزاء المكان الطبيعي من غير تعيين لأكمله وكذا اذا قلنا
الحجر مسكر لا بد ان يعلم ان المراد اتي مقدار هو القليل او الكثير هذا هو موضع
الاجتناب الرجعة الى كل من الموضوع والمحمول واما الاربعه الرجعة اليهما
فهي هذه 1 ان هو المحمول للموضوع ان كان بشرط محمول كاتبة متحرك
الاصابع لا بد ان يعلم ان هذا الحكم على اطلاقه ليس بصحيح واما يصح بشرط
وجود الكتابة وهذا الشرط غير مذكورنا في القسم الرابع من الاقسام السابقة
فانه عائد الى المفردات وهذا عائد الى الحكم اعتبارا بالزمان اذ فرقنا
الانسان متحرك دائما وفي بعض الاوقات او في هذا اليوم نقا وكثير 2
اعتبارا للمكان في بعض القضايا كما اذا قيل السهموناس سهل ان لم يعلم
انه في اي موضع حمل ان لا يصح الحكم او يقال انه لا يعمل هذا العمل في ديار الترك
واما ما قيل انا اذا قلنا زيد جالس ينبغي ان يعلم انه على السدرا وعلى الارض
فن قيل لا محقق للمحمول المجرد وعائد الى اقسام السابقة 3 ان كان الدخلى
ممكن الحقوق للمحمول والموضوع متفاوتا في المعنى ينبغي ان لا تغفل عن الحاق
ما هو المراد مثلا اذا قلنا المتحرك لا دائما جسم فان كان لا دائما لاحقا للموضوع
فصادق والا فكاذب فلا بد ان يتبين المحمول والموضوع ليلا يقع الاشتباه
فلم يقدم هذه الاعتبارات فالقضية لا يكون صادقة او كاذبة بفعل
واما في الشرطيات فنقول البجارت المتصلة للزومية انما يصدق
اذا كان وضع المقدم مستلزما لوضع التالي في جميع الاوقات والاحوال
التي يمكن عرضها ولحقها للمقدم اما الاوقات فظاهرة واما الاحوال كما
اذا حمل على موضوع المقدم محولات آخرها او باطلا او وضع مع المقدم
قضايا آخر صادقة او كاذبة بشرط ان يمكن وضع المقدم مقارنا للملك

الاحوال في نفس الامر وحسب تصور تصور ويحصل استدلال في جميع الاحوال
 مثلا في قولنا ان كان الانسان كاتباً فانه كاتباً ايضا بقول ان كان الانسان
 كاتباً وقائماً ان كان الانسان كاتباً وقائماً ان كان الانسان كاتباً وقائماً
 ان كان الانسان كاتباً وقائماً فانه كاتباً ايضا بقول ان كان الانسان كاتباً وقائماً
 مع المقدم بقول ان كان الانسان كاتباً وقائماً ايضا بقول ان كان الانسان
 كاتباً والكواكب ظاهرة فانه كاتباً ايضا بقول ان كان الانسان كاتباً وقائماً
 اللزوم كذلك لا يجب صدق هذه الاحوال فانا اذا قلنا ان كانت
 الخمرة روجا كانت منقسمة الى الميت وبين كذب الحال وصدق اللزوم
 بحسب عروض هذه الحال ولحوقها ولحوق الحال الممتنع للمقدم بما يمنع
 من استدلاله لازمه كما منع هذه الصور الخمسة من عدم الانقسام وعموم الاحوال
 والاوليات الغير الممتنع بقتضي كلية القضية ولا يزيد بالعموم منها كثر
 وفتح المقدم لجواز ان لا يقع المقدم الامر ويكون الحكم كلياً كما اذا قلنا
 كلما كان زيد ميتاً لم يكن منتفياً فان هذه القضية مع ان مقدمها و
 تاليها شخصيان ووقوع المقدم لا يكون الامر كلية من جهة لزوم التاكيد
 في عموم الاحوال المقارنة لهذا المقدم بالعرض واذا انفتح هذا المعنى
 فنقول لفظ كلما في لغة العرب ولفظ هر كاه كه في لغة الفرس دال على
 هذا الحصر واما في الاتفاقية فدوام صدق التالى في جميع الاوقات مع
 المقدم يكفي في الموافقة واما الجزئية اللزومية فبان يكون اللزوم صاملاً
 في بعض الاحوال والاوليات ويحتمل ان يقع بين الاتفاقية وبين
 الجزئية اللزومية استنباه فالفرق ان اللزومية الجزئية هي التي يكون المقدم
 في بعض الاوقات والاحوال استدلالاً للتالى والاتفاقية ما يخلو عن هذا النوع
 ولفظ هذا الحصر في العربية قد يكون وفي الفارسية كاه بود واما الاتفاقية
 فهذه تستعمل فيها ايضاً واذا علم مفهوم حصر الحكم والجزئية فاستلزام المقدم
 للتالى ببيان انه عام في جميع الاوقات والاحوال وليس بعام اعمال
 وان في العربية واكر في الفارسية اذ اذ لهذا المعنى ومتى واذا في العربية

العربية وجون في الفارسية اداة الاستصحاب لا يختص بالزوم والاتفاق
 ولا في العربية بغير تسليم المقدم فان المقدم من جهة وقوعه في الشرطية لا يعتبر
 تسليم وضعه وصدقه وكذبه واما التاكيد الكلية المتصلة فاما ان يسلب
 اللزوم او المصاحبة والاولى علم لانه سلب الخص فاذ قلنا ليس كاتباً
 الانسان موجوداً فالحال ممتنع وادنا سلب اللزوم صدق وان اردنا سلب
 المصاحبة كذب ووفق بين سلب اللزوم ولزوم سلب وبين سلب الاتفاق
 واتفاق السلب كما سبقين بعد هذا مستوفى ان سادسها والشرطية في سلب
 اللزوم ان في كل حال ووقت فرضنا فيه المقدم مغزى عن مقارنته كل ما هو
 ملزوم التاكيد لا يلزم التالى من مجرد ذلك لان لا يلزم التالى في كل وقت حال
 فرضنا فيه المقدم كيف ما اتفق فان بعض الاحوال المفروضة يمكن ان يكون
 مقارنته ملزومات التاكيد مثلاً اذا قلنا ان كانت الخمرة منقسمة الى الميت
 كانت روجا فحال الانقسام التي فرضنا مقارنته للخمرة سبب كونها
 ملزومة للتالى انقضت لزوم الزوجية فكل موضع فيه لزوم علة مساوية
 او علة محصورة وكان وضع المقدم مجرداً عن وجود هذه العلة تحقق
 الالبته الكلية بمعنى سلب اللزوم واما الالبته الكلية بمعنى لزوم سلب
 ففيها اذا كان وضع المقدم مقارناً لعلة عدم التالى فوضع المقدم في
 امتنع صحة التالى في جميع الاحوال والاوليات وسلب الاتفاق واتفاق
 السلب ظاهر والجزئية مقبولة بالكلية في كل باب وفي المنفصلة قد ذكر
 مفهوم احباب العناد واما سلب العناد فيتصور في واحد من الاحوال
 الثلاث 1 فيما اذا صدقت القضية في سلب العناد بالضرورة كحجر
 ان الخمرة فردا ومنقسم الى الميت وبين 2 فيما اذا كذبت القضية في سلب
 العناد بالضرورة نحو ان الانسان حجر وشجر 3 فيما اذا صدقت القضية
 وكذبت الاخرى كقوله لا يقضي العناد نحو ليس الانسان اماطق
 او حجر والكلية في الانفصال تقاس بالكلية في اللزوم وكذا الجزئية والاول
الفصل الحادي عشر في بيان تقابل القضايا وتضادها وتداخلها وفيها

تقابل القضايا اتفاق القضيتين في الموضوع والمحل ولو جتمعا من الاضافة و
الشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان وتختلفان في الكيف
يعني الاجاب والسبب وذلك بان يكون موضوع احدهما موضوع الاخرى بعينه
وكذا المحل والتوافق وبعد ذلك يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة و
التضاد ان يكون مع وجود التقابل امتناع اجتماعهما في الصدق مع إمكان
كذبهما فان الضدين لا يجتمعان ولكن يرتفعان والتداخل اتفاق القضيتين
في الموضوع والمحل والعوارض والتوافق والكيفية مع اختلافهما في الكمية
بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية ولا شك ان الجزئية داخل في الكلية
وان وضع الكل لازم لوضع الجزئية ولكن لا يتعكس هذا الدخول للضرورة
والتناقض اختلاف القضيتين في الكيف على وجه يقتضي لذاته ان يكون احدهما
بعينه او لا بعينه صادقة والاخرى كاذبة واختلاف الكيفية يقتضي
اقتسام الصدق والكذب نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب وقد
يقتضي لا اقتسامهما لكن لا يكون ذلك الاقتضاء لذاته بل بسبب امر آخر بخير
ناطق زيليس بانسان فان هذا الاقتسام انما هو من جهة المادة بين ال
والناطق للاختلاف السبب والاجاب لذاته وهذا هو المراد باختلاف
الواقع في التناقض واما التعيين والتدقيق لطرف الصدق والكذب
فباعتبار المواد اذ في مادة الوجوب والامتناع يكون الصدق دائما في جانب
الاجاب بعينه والسبب بعينه مثاله زيدان زيليس بانسان وهذا مادة
الوجوب ودائما يكون الموجبة صادقة والسبب كاذبة وكذا زيد حجر وزيد
ليس بحجر وهذا مادة الامتناع وعبر العكس الاول وفي مادة الممكن ان اعتبر
زمان كان واحد من طرفي السبب والاجاب حاصلا فيه فالصدق دائما يكون
في الطرف المحل نحو زيد كاتب امس زيد لم يكتب امس واما الزمان المستقبل الذي
لم يحصل فيه واحد من الطرفين بعد وكل منهما ممكن فالصدق واحد منهما للغيرين
والآخر كاذب هذا الذي ذكرنا هو معاني هذه القضايا بحسب اصطلاح الحكماء
من المجموع معرفة التناقض المعبر في العلوم والمجاش فنقول اذا اعتبر في

في القضايا الشخصية شرط التقابل حصل التناقض فاذا قيل في الزمان المعين
زيد كاتب امس زيد ليس كاتب امس حصل التناقض ولم يخرج الى شرط آخر وفي المعاني
لا يقع التناقض لانها في قوة الجزئية والجزئيتان المختلفتان في الكيفية
لا يتناقضان كما اذا قيل بعض الناس كاتب بعض الناس ليس بكاتب
واما في المحصورات فان اخذوا الكليتين الموجبة والسالبة وعبروهما
في المواد فالموجبة كلية صادقة في مادة الوجوب وكاذبة في مادة
الامتناع والسالبة كلية كاذبة في مادة الوجوب واما في مادة الامتناع فكلاهما كاذبة
نحو كل انسان حيوان لانه من الانسان فيكون كل انسان كاتب لانه من
الانسان بكاتب كل انسان حجر لانه من الانسان بحجر وان اخذوا
جزئيتين من هذه الاسئلة ايضا فالجزئية الموجبة صادقة في مادة الوجوب وكاذبة
في مادة الامتناع والجزئية السالبة كاذبة في مادة الوجوب والامتناع فكلاهما
صادقتان كما ذكرنا فليس الكليتان متناقضتين ولا الجزئيتان لكن اذا كانت
احدهما كلية والاخرى جزئية فتقتسمان في جميع المواد الصدق والكذب
فشرط التناقض شرط التقابل بعينه مع زيادة شرط وهو اختلاف في
الكمية فعلم من هذا ان الموجبة الكلية تفيض السالبة الجزئية والسالبة الكلية
تفيض الموجبة الجزئية ومن هذا اللوح يعلم احوال القضايا المحصورة التي
شرحتها وفي الشرحيات اذ اردت اتفاق المقدم والتالي واختلاف
السبب والاجاب على هذه القاعدة بعينها علم حال التقابل والتداخل
والتضاد والتناقض بل تفاوت بشرط ان الموجبة في المتصلة ان كانت
اتفاقية فالتسوية تكون بسبب الاتفاق وان كانت لزومية فالسبب
يكون بسبب اللزوم وفي العادة
بسبب كل عناد اثبتة الموجبة وايراد
الاسئلة تطويل بلا فائدة



الفصل العاشر في القضايا المحصلة والمعدولية والعينية العصبية
 اذا كان جزء من لفظها معد ولا يسميت معدولة وان لم يكن معد ولا يسميت محصلة
 وبسطة والمعدولية قد يكون موضوعها معد ولا وقد يكون محمولها معد ولا
 مثال الاول التامتناهي معقول ومثال الثاني الحوادث لا متناهية وقد يكون محمولها
 معد ولا نحو التامتناهي لا متوهم والموجبة المعدولية التي محمولها معد ولا
 قريبة في المعنى للالبة البسطة نحو زيد لا عالم وزيد ليس بعالم ولهذا كان
 البحث من هذا النوع من المعدولية اكثر واذا اطلقت المعدولية بتأديتها
 النوع والمعدولية الموضوع تقيده بالموضوع وقد يوضع اللفظ المحصل بآراء
 المعدول كالجاسل بآراء العالم والاعمى بآراء البصير ويسمى ذلك عدولاً
 والقضية التي فيها ذلك اللفظ عدلية وقال بعضهم العدول في حلت المتقابلين
 فيما اذا كانا موجودين كالنخل والجنين والحد والنشرة وقد يطلق العدول
 على عدم شئ في موضع من شأنه ان يوجد فيه كالعمى والتكون والظلمة بمعنى
 عدم الملكة وقال بعض المنطقيين ان دلالة المعدولية ايضا كدلالة العينية
 على عدم الملكة او على حسن المتقابلين وقال بعضهم ان دلالتها اعم
 من البصير يطبق على الان الذي من شأنه ان يحصى الابصار كالاعمى
 وعلى من من شأنه نوعه كالكلمة او جنسه كالعقر ولا يطبق البصير على
 الجدار الذي ليس من شأنه ان يكون نوعه او جنسه الابصار وهذه الالفاظ
 لغوية لا منطقية والبحث المنطقي منها يفرق بين الموجبة المعدولية
 والالبة البسطة من جهة اللفظ وسوان حرف السبب في المعدولية
 جزء من المحمول والرابطة دخل على المحمول الذي جعل حرف السبب جزءاً منه ولهذا
 كانت القضية موجبة بخلاف الالبة فان حرف السبب ليست جزءاً من المحمول
 ودخلت على الرابطة فان فادت رفع الربط كما ذكرنا ومن جهة المعنى ويكون
 الموضوع في الموجبة المعدولية يجب ان يكون وجوداً كما ذكرنا بخلاف الالبة
 ولهذا كانت الالبة البسطة اعم من الموجبة المعدولية فزيد الموجود يمكن
 ان يقال له انه ليس ببصير وانه لا بصير بخلاف زيد المعدوم حيث لا يجوز ان

ان يقال انه لا بصير بل انه ليس ببصير وفرا القضايا التي وجد فيها الموضوع في
 بين العدول والسبب في الدلالة الا بان احدهما شاملة على الحكم الايجابي والاخرى
 على السببي فاذا اشتبه في اللفظ ينبغي ان ينظر ان حرف السبب ان دخلت
 على الرابطة نحو زيد ليس ببصير فالمعدولية سالبة وان دخل الرابطة عليها
 نحو زيد ليس ببصير فالمعدولية سالبة وفي القضية الثانية لا وقع حرف
 السبب بين الموضوع والمحمول لم يتميز العدول عن السبب في اللفظ بل
 باستطلاح اللغة او قرأين آخر وليس زيادة اختصاص السبب في لغة
 العرب وبغيره ولا بالعدول ولينسب السبب في لغة العجم ولنه وناولي
 بالعدول مثاله زيد نه نيك است وناينا است وبني كاست ولما قلت
 الثانية في الفارسية لم يقع فيها زيادة اشتباه وفي الالبة المعدولية
 يتكرر السبب احدهما منقضي العدول والاخر منقضي السبب المتكرر
 يفيد الايجاب فهو كزيد ليس ببصير في قوة ذلك زيد بصير وان كان الاول
 اعم كما سبق وحروف السبب اذا كثرت في موضع فالافراد دليل السبب
 والازواج دليل الايجاب والموجبة من العينية قريبة الى الموجبة
 المعدولية والالبة منها قريبة الى الالبة المعدولية وعادة المنطقيين
 انهم يعتبرون حال عموم هذه القضايا وخصوصها وتلازمها في القضايا
 الشخصية والمهملة والمحصورة ويبتدون بالشخصيات فنقول المحمول
 لا يخلو من ان يكون له مقابل من ضد او عدم ملكة او ما شبه ذلك او لا فعلى
 الاول ما ان يكون بين الطرفين متوسط كالفاتر بين الحار والبار ومختلط
 العدل والجور بين العادل والجائر والمحمول من الصادق والكاذب
 او لا يكون متوسط هذا حال المحمول واما الموضوع فاما وجودي او عدلي
 فعلى الاول اما موصوف بواحد من المتقابلين والمتوسط الذي اعتبرنا
 حملها او غير موصوف به فان لم يوصف فاما ان يكون وجودي منها في القوة
 اولاً فلهذا انما يجب الحظر العقلي ستة على هذا الترتيب ١ ما يكون الموضوع
 موصوفاً باسرف المتقابلين نحو زيد عادل - ما يكون موصوفاً باسرف المتقابلين

محمود زيد جابر **ح** ما يكون موصوفاً بالمتوسط نحو الماء فاطر **د** ما لا يكون موصوفاً بشئ منها
 لكنها جميعاً فيه بالقوة كالطفل الصغير الحي عن عدالة وأجور واختلاط الكائن
 كلها فيه بالقوة وكجرو الكلب الذي لم يفتح بعد والبصار وعدمه فيه بالقوة **هـ**
 ما لا يكون بشئ منها موصوفاً وبالقوة كالجور والعدل للعريس والبصار وعدمه
 للجدار **و** ما لا يكون موجوداً ولا في حكم الموجود ولا يمكن الإيجاب عليه فنضع
 لوجاهته على هذه القضايا المذكورة في الشخصيات على هذا النوع

عيناها

لوح الشخصيات

الموجبة المحصلة	
زيد بلعالم	ليس زيد بلعالم
صدق في الصورة الأولى وصف فيها المجموع	كذب في الصورة الأولى وصف فيها المجموع
بأنه المتقابلين ويكذب في الصور الباقية	المساكن ويصدق في الصور الباقية
السالبة المعدولية	
ليس زيد بلعالم	زيد بلعالم
صدق في الصورة الأولى والسالبة	كذب في الصورة الأولى والسالبة
وكذب في الأربع الباقية	ويصدق في الأربع الباقية
السالبة العدمية	
ليس زيد بجاهل	زيد بجاهل
كذب في الصورة الثانية فقط وسي وصف	يصدق في الصورة الثانية فقط وسي وصف
فيها الموضوع جاهل المتقابلين يصدق في	فيها الموضوع جاهل المتقابلين ويكذب
الجاهل الباقية	في الجاهل الباقية
واذا اعتبرنا الموجبة المحصلة والسالبة المعدولية التي وضعناها	
في الطول ومتقاربة في المعنى وقد صدقت الموجبة المحصلة في صورة	
والسالبة المعدولية فيها وفي الصورة السادسة والسالبة العدمية	
فيها وفي ثلاث صور أخرى علم من ذلك أن الموجبة المحصلة احصت من السالبة	
المعدولية وأن وضع العام لازم لوضع الخاص وكل عام لازم للخاص بلا	

وهي من السالبة العدمية

بلا عكس فالعدمية لازمة للسالبة المعدولية وسالبة للموجبة المحصلة وفي
 مقابلات هذه القضايا يتبعك الخصوص العموم والتلازم بمعنى أن الموجبة العدمية
 اخص من المعدولية وسالبة السالبة المحصلة والسالبة المحصلة لازمة للموجبة
 المعدولية وسالبة لازمة للموجبة العدمية بلا عكس وفي العرض كل قضيتين من
 متناقضتين وأما في الفطر فالموجبة المحصلة يجتمع مع الموجبة الباقيتين على
 الكذب وهو فاما إذا كان زيد معدوماً وعلى الصدق لا وفي السالبة يجتمع
 على الصدق في تلك الصورة ايضاً وعلى الكذب لا والموجبة المحصلة يجتمع
 مع الموجبة العدمية على الكذب في أربع صور ومقابل كل منها يجتمع على الصدق
 في تلك الصور الأربع ايضاً والموجبة المعدولية كجميع مع السالبة العدمية
 على الصدق في ثلث صور وعلى الكذب لا ومقابل كل منها كجميع على الكذب
 في تلك الصور ايضاً وعلى الصدق لا هذا الذي ذكرنا حال القضايا إذا كانت
 موصوفاً بشئ شخصي وأما إذا كانت كلية فالصور يجب أن يحيط العقل بثلاث
 وثلاثون والسبب منها بسائط والعشر ثنائيات وعشر آخر ثنائيات الجبر
 رباعيات والواحدة خماسية والمعدوم لا يمكن تركه مع غيره فليجعله
 من البسائط في آخر المجموع وحده الصور بالتفصيل هذه البسائط **أ** كل فرد من
 الانسان فرضاه في المثال موضوع القصص عالم **ب** كل جاهل بجبل موضوع
 العلم لا عدم العلم فقط **ج** كل متوسط او متوسط العلم والجبل **د** كل بالقوة
 في العلم والجبل كل لا طفال **هـ** كل غير قابل للعلم والجبل كالأغبياء والمجانين **و**
الثنائيات بعضه عالم وبعضه جاهل **ز** بعضه عالم وبعضه متوسط **ح** بعضه
 عالم وبعضه بالقوة **ط** بعضه عالم وبعضه مستعد **ي** بعضه جاهل وبعضه
 متوسط **ا** بعضه جاهل وبعضه بالقوة **ب** بعضه جاهل وبعضه مستعد
ج بعضه متوسط وبعضه بالقوة **د** بعضه متوسط وبعضه غير مستعد
 بعضه بالقوة وبعضه غير مستعد **الثنائيات** بعضه عالم وبعضه جاهل
 وبعضه متوسط **ز** بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه بالقوة **ح** بعضه
 عالم وبعضه جاهل وبعضه غير مستعد **ط** بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه

بالقوة ك بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه غير مستعد ك بعضه عالم وبعضه
 بالقوة وبعضه غير مستعد ك بعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة
 ك بعضه حاصل وبعضه متوسط وبعضه غير مستعد ك بعضه جاهل وبعضه
 بالقوة وبعضه غير مستعد ك بعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير
 مستعد ك بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه
 متوسط وبعضه بالقوة ك بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه
 مستعد ك بعضه عالم وبعضه جاهل وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد ك
 بعضه عالم وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد ك بعضه
 جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد ك بعضه
 عالم وبعضه جاهل وبعضه متوسط وبعضه بالقوة وبعضه غير مستعد
 هذا تمام الاتم على تقدير وجود اشخاص الموضوع ك كما معدوم وهذه
 الشان والنشون تمام اتهم المحط العقلي ولنغير بعد هذا المال القضايا و
 حصرا الكل او البعض عالم في ست عشرة صورة وهي هذه **او زح ط بوز**
ب ب ك كا كو كز كط لا الكل او البعض جاهل في ست عشرة صورة
 وهي هذه **ب ب ك كا كو كز كط لا** الكل او البعض جاهل في ست عشرة صورة
 هذه **و لو ب ب ك كا كو كز كط لا** الكل او البعض جاهل في ست عشرة صورة
 وهي هذه **ب ب ك كا كو كز كط لا** الكل او البعض جاهل في ست عشرة صورة
 هذه **او زح ط ب ك كا كو كز كط لا** الكل او البعض جاهل في ست عشرة صورة
 وهي هذه **ب ب ك كا كو كز كط لا** الكل او البعض جاهل في ست عشرة صورة

لوح المصطلحات **موجبة محصلة معلية** **سالبة محصلة معلية**
 الاتم عالم ليس الاتم جاهل
 يصدق في ست عشرة صورة هي ان الكل يصدق في جميع الصور الا واحدة هي ان الكل
 او البعض عالم ويكذب في الباقيات عالم ويكذب فيها فقط
سالبة معدولية معلية **موجبة معدولية معلية**
 الاتم ليس عالم الاتم لا عالم

يصدق في سبع عشرة صورة الست عشرة
 هي المذكورات الا الواحدة المعدوم
 الكل عالم او معدوم ويكذب فيها
 ويكذب في الباقيات

سالبة معدولية معلية **موجبة معدولية معلية**
 ليس الاتم جاهل الاتم جاهل
 يصدق في جميع الصور الا واحدة هي ان يصدق في ست عشرة صورة هي ان الكل
 الكل جاهل ويكذب فيها فقط او البعض جاهل ويكذب في الباقيات
اعتبار الطرح الموجهة المحصلة تخص من السالبة المعدولية كما مر فان الاول يصدق
 في ست عشرة صورة والثانية في سبع عشرة صورة الست عشرة هي الصور
 السابقة والواحدة غير ثمانية السالبة المعدولية تخص من السالبة المعدولية فان الاول
 يصدق في سبع عشرة صورة والثانية فيها وفي اربع عشرة غير ثمانية
 لازمة للثانية والثانية للاول ولا يتعكس وفي مقابلات هذه القضايا يكون
 الحال هكذا ايضا لكن على خلاف الترتيب الاول يعني ان السالبة المحصلة لازمة
 المعدولية وهي لازمة للموجبة العدمية من غير عكس **اعتبار الغرض** المحصلتان
 مجتمعان على الصدق في خمس عشرة صورة هي صور بعضه عالم والمعدولتين
 ايضا مجتمعان على الصدق في خمس عشرة صورة كذلك والعديتان في خمس عشرة
 صورة هي صور بعضه جاهل ونشئ منها لا يجمع مع المقابل في الكذب **اعتبار**
 الموجبان المحصلة والمعدولية مجتمعان من الصدق في خمس عشرة صورة
 هي صور بعضه عالم وعلى الكذب في صورة واحدة هي انهم معدومون و
 مقابلاتها يجمع في الصدق لا الكذب وهي في ست عشرة صورة ذكرت
 والموجبتان المحصلة والعدمية مجتمعان على الصدق في صورتان هي بعضه
 عالم وبعضه جاهل وعلى الكذب في صورتان لم يذكر فيها العالم والجاهل
 مقابلاتها يجمع على الصدق في جميع الصور الا في صورتين هما كون الكل عالم
 والكل جاهلا ولا يجمع على الكذب والسالبة المعدولية والموجبة العدمية
 مجتمعان على الصدق في صورتان هي بعضه عالم وبعضه جاهل وفي الصور

في صورتان هي التي ذكر فيها العالم دون الجاهل وعلى الكذب في صورتان هي التي
ذكر فيها الجاهل دون العالم ومع الموجبة يجتمعان على الصدق في صورتان
هي التي ذكر فيها العالم والجاهل جميعا وعلى الكذب في صورتان هي التي لم يذكر فيها
شي منهما ونفاض كلهما بالصدق واذا اعتبرنا المعدولية مع العدلية فان كانت
الموجبة المعدولية من اللوح الاول يجتمع مع البلية على الصدق
في جميع الصور الا في ثلث منها هي كون الكل جاسلا او معدوما او عالما
ولا يجتمع على الكذب ومع الموجبة على الصدق في صورة هي كون الكل
جاهلا وعلى الكذب في صورتين هي كونهم عالمين او معدومين وان كانت
الموجبة المعدولية من اللوح الثاني فهي مع البلية كجتماع على الصدق
في سبع صور هي التي لم يذكر فيها العالم ولا الجاهل ولا المعدوم وعلى الكذب
في ثمان صور هي التي ذكر فيها العالم والجاهل ومع الموجبة يجتمعان على الصدق
في ثمان صور هي التي ذكر فيها الجاهل لا العالم وعلى الكذب في تسع صور هي التي
ذكر فيها العالم لا الجاهل والموضوع معدوم ونفاض كل بالصدق في الكذب
والصدق وان اعتبرنا لوح المتكامل مع واحد من تلك اللوح كان الحكم كما ذكر
ان كل مهلة في قوة الجزئية وكذا اذا وضعنا بازاء لوح المتكامل لو اخبر
من الكميات فاعتبار بعضها مع بعض ومع اللوح اخرى يعلم من الجملة
واذا تمت هذه المقدمات تقرر ان وجود الموضوع اذا اعتبر في
الشخصية قال بلة المحصلة مع الموجبة المعدولية والموجبة المحصلة
مع البلية المعدولية متلازمات واحديهما في القوة مكان الاخرى وفي
المحسورات اذا اختلفت الكيفية والعدول والتحصيل وانفقت الكمية
المتلازم مثلا اذا قلنا كل انسان عالم لزم ان يكون واحدا منهم جاهلا فان هذا
الكلام اذا كذب صدق نقيضه وسو بعض الانسان ليس بعالم ولكن قلنا
كل انسان عالم وعلى هذا القياس نفى الشخصية ان قلنا بمقابلة زيد بصيرة
البلية واخرى المعدولية لم يتفاوتا واما في المحسورات فان اخذنا مقابل
كل انسان عالم بالعدول فلا بد ان ياخذ جزئية كما في السلب اذ لو اخذناه

اخذناه كلية كان في قوة المصاد وكذا في الجزئيات هذه احوال العدول في
المحمول واما اذا كانت الفصية معدولة للموضوع وكلية محمول **ج** فهو
مع كل مادة يساوي فيها المحمول للموضوع فنقسم **ج** و **ب** وجود الاسماء والنفي
محمول واحد هو كثر مع مثل هذه المادة المعدولة للموضوع والمعدولة للمحمول
متلازمان فان كل واحد منهما لا كثير مسا للمعدولة المذكورة وكل واحد
مع البلية التي في قوة المعدولية المحمول متلازمان فباعتبار العكس يكون
القضايا المتلازمة في كل مادة متساوان كان المحمول اعم فلا محالة يكون
ج او **ب** ايضا وادراكنا هذه المعدولية اول بليتين او جزئيتين
لم يكن بينهما مناسبة كحسب الصورة في الخصوص والعوم اذ كوزان يقال
كل لا انسان منصور ولا كوزان يقال لا شيء من الانسان منصور وكوزان يقال
لا شيء من الانسان فخرس ولا كوزان يقال كل لا انسان فخرس وكذا الجوزان
يقال بعض الا انسان حيوان ولا كوزان يقال ليس بعض الانسان حيوان
وكوزان يقال ليس بعض الحيوان باسان ولا كوزان يقال بعض الا
حيوان انسان اما ان كانت البلية كلية والمعدولة جزئية فالمعدولة
يلزم البلية على تقدير وجود الموضوع في مادة الامتناع اذ كلما صدق
لا شيء من الحيوان كحجر صدق بعض الا حيوان كحجر ولا كذلك في مادة الالكان
لجوزان يقال لا شيء من الحيوان مريض بالامساك ولا كوزان يقال بعض
الحيوان مريض وان كانت البلية جزئية والمعدولة كلية لم يكن
بينهما مناسبة اذ كوزان يقال ليس بعض الحيوان باسان ولا كوزان
يقال كل لا حيوان انسان وكوزان يقال كل لا انسان منصور ولا كوزان
ان يقال ليس بعض الانسان منصور لكن يجب في هذه الصورة ان يشمل
المحمول الانسان والحيوان اذ لو لم يشمل كان البلية لازمة للمعدولة
ونسبة حر والسلب في المعدولية للموضوع الى السور كسبتهما في المعدولية
المحمول الى الرابطة اذ كما ان تقدم السلب على الرابطة ينعضي التحصيل
وعكس العدول كذلك منها تقدم السلب على السور فينعضي التحصيل

اذا كان كل **ا** يلزم ان لا يكون كل **ب** وكنتما اعم من الاولى وشاملة للاتفاقية لظن
 ايضا وهذه القضية مع قولنا كلما **ا** **ب** لا يلزم ان لا يكون كل **ب** **د** يعني
 يحتمل ان يكون كل **د** متلازمة وظاهر ان يحتمل ان يكون كل **د** اعم من كل
د مطلقا فلا بد من حفظ هذه الدققة وسيأتي في مقابل الى اللزومية ان يقال
 ليس يلزم لان يقال يلزم ليس لتحصيل التلازم والاتفاقية على قياس التلازم
 واذا حصل بين القضيتين يلزم ولازم كل منهما لازم للآخر كمن لا ينكس نقضي
 المصاحبة المطلقة لما كان لازم للزومية والاتفاقية فلازم كل منهما يكون من
 متلازم ثابتن القضيتين ايضا اعم من الاتفاقية واللزومية وحال عموم هذه
 القضايا وخصوصها ونسبة كل منهما الى الاخرى ستقرر في باب الجملات ان
 شاء الله تعالى واما اذا اعتبر المنفصل وحده فان كانت المنفصلة موجبة فكل
 متصلة سالبة موافقة في الكم مركبة من نقبض جزء وعن جزء آخر يكون لازمة لها
 لكن هذا اللازم لا يعكس مثاله اذا قلنا دائما كل عدد ازوج واما فرد ويلزم ليس
 البتة كل عدد اليس زوج واما فرد اوا ليس بفرد واما زوج وان كانت
 المنفصلة سالبة لا يحتمل ان يكون منفصلة موجبة لازمة لها فان البتة المنفصلة
 شاملة لاحتمالات اخرى خالية عن احتمال العناد كما ذكرنا مسلكا محوزا ان يقال
 اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الانسان زوجا والحوزان يقال
 دائما اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الانسان زوجا والمنفصلة
 الحقيقية وعندها كصفة في ذلك ستان وان كاسب المنفصلة موجبة حقيقية
 من جزئين فالمنفصلة الموجبة الحقيقية التي من نقبض ذلك الجزئين
 لازمة لها وهذا اللازم يعكس وان اريد وضع في هذا الموضع ايضا لا
 يستعمل على اصناف المنفصلات الالجابية ولوازم كل منها بارائها واما اذا
 اعتبرت المنفصل والمنفصل فان كانت المتصلة لزومية تامة واجابية
 يعني ان تاليها مساو لمقدمها واللازم من الطرفين فالمنفصلة الحقيقية الالجابية
 المركبة من نقبض احد الجزئين وعن الآخر لازمة مساوية لها كما يقول ان كان
 الشمس طالعة فالنهار موجود فيلزم اما الشمس طالعة او النهار غير موجود

موجود وكذا اما الشمس غير طالعة او النهار موجود واما ان منفصلنا وعلى
 العكس والمتصلة الموجبة للزومية التي لزومها تام ومقدمها عين جزئ وتاليها
 نقبض جزء واما على العكس **ا** **ب** **د** مساوية ايضا للمنفصلة الموجبة الحقيقية
 كقولنا العدد ازوج او فرد ويلزم قولنا ان كان العدد زوجا لم يكن فردا
 وان لم يكن زوجا فردا وان كان فردا لم يكن زوجا وان لم يكن فردا زوجا
 وهذه اربع متصلات اما ان كان لزوم المتصلة غير تام وموان يكون لك
 اعلم كقولنا ان كتب زيد يحرك يده فلازمها منفصلة غير حقيقية اما مانعة
 اجمع فقط من عين المقدم ونقبض التالي نحو اما زيد يكتب او لا يحرك يده او
 مانعة الحلو فقط من نقبض المقدم وعن التالي نحو اما زيد لا يكتب او يدحرك
 وبهذا ان لم يكن المنفصلة حصصه فلزوم المتصلة اللازمة لها ليس
 تاما فالمنفصلة ان كانت مانعة اجمع فمقدم المتصلة يكون عين جزئ وتاليها
 نقبض جزء آخر نحو هذا الشخص انا حيوان او حجر ويلزم ان كان حيوانا ليس
 بحجر وان كان حجرا فليس بحيوان وان كانت مانعة الحلو فمقدم المتصلة يكون
 نقبض جزء وتاليها عين جزء آخر نحو هذا الشخص انا لا حيوان ولا حجر ويلزم
 ان كان حيوانا فليس بحجر وان كان حجرا فليس بحيوان وجملة هذه اللوازم
 ينكسر وكل متصلة لزومية يلزمها متصلة مقبضة للمصاحبة غير متصلة
 ومتصلة موافقة في الكم ومخالفة في الكيف متناصفة في التالي وتنعكس
 وكل متصلة موجبة يلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم متناقضة في جزئ
 واحد ولازم اللازم لازم لكن وجود الانعكاس شرط وجوبه في اللزوم
 واما المتصلات فالموجبة المطلقة التي لا تعبر فيها اللزوم لا يلزمها المنفصلة
 الموجبة اذا الاتصال لا يحصل بلا عناد ويجوز ان يلزمها المنفصلة سالبة
 مثلا اذا قلنا كلما **ا** **ب** **د** فكل **د** يلزم ليس البتة اما ان يكون كل
ا واما ان يكون كل **د** وهذا اللازم لا يعكس لان الجواب الاتصال
 اخص من سلب الاتصال كما ذكرنا وكذا في المنفصلة اذا قلنا دائما اما ان يكون
 كل **ا** واما ان يكون كل **د** فلازمه على اي نوع اتفق ليس البتة كلما **ا**

فكل **2** ولا يتعكس لأن الجواب الانفصال يخص من سلب الاتصال وفي جواب
السلب يلزم المتصلة البتة منفصلة سالبة موافقة في الكم ومناقضة في جز
واحد لتأتي متصلة مثال ذلك ان قولنا ليس البتة اذا كان كل **1** فكل
2 متصلة ويلزمها منفصلة وهي قولنا ليس البتة اما كل **1** والما كل
2 فان تلك المتصلة المزوجة بل لازم هذه المتصلة وهي كلما كان كل **1**
فليس كل **2** وهذه المتصلة مزوجة للمنفصلة المذكورة ولازم اللازم
لازم لكن هذا اللازم لا يعكس وان كانت المتصلة سالبة لزومية يعني ان
وضع المقدم بعضي متناع وضع التالي يلزمها منفصلة سالبة موافقة في
الكم ومناقضة في جز واحد لمقدم المتصلة مثال ذلك ان قولنا ليس البتة
اذا كان كل **1** فكل **2** متصلة فاذا كانت بذلك المعنى يلزمها قولنا
ليس البتة اما ليس كل **1** واما كل **2** اذ كلما كان اوضاع المقدم
يقضي امتناع وجود التالي فوجود التالي يستلزم امتناع وجود المقدم
فكلما كان كل **1** فليس كل **2** حقا كان لازم ليس البتة اما كل **1**
واما ليس كل **2** حقا وهذا اللازم لا يعكس واما البتة المتصلة فان
لم يكن بذلك المعنى لم يلزمها هذه القضية والبتة المنفصلة يلزمها سالبة
متصلة بمعنى سلب اللزوم مركبة من عين جزء ونقيض جزء آخر اذ في السالبة
المنفصلة لو استلزم عين جزء نقيض جزء آخر لكان بين العينين عناد مانع
الجمع وان كان نقيض جزء مستلزما لعين جزء آخر لكان بين العينين
عناد مانع اكلوا كما ذكرنا فاذا كنا سلبنا العناد المطلق كان سلب هذه
اللزومات حقا فكانت البتة المتصلة بهذا المعنى حقة هذا ما اردنا بيان
من تلازم الشرطيات بحسب هذا الموضع ووضع الالواح فكل صنف على
قياس ما وضعنا في المتصلة سهل ايراد ما يقضي التطويل فلا حاجة اليه لما
ذكر تضاد القضايا وتداخلها وتقابلا وكان متلازم الضد ضد الثبوت
ومتلازم النقيض بعض الثبوت بشرط الانعكاس والاك ان لازم الضد
اولا لم النصص علم اصناف التضاد والتناقض والتداخل والتقابل وكذا

وكذا لازم كل منها واذا صارت هذه المباحث ملكة حصلت قدرة فائقة على النظر
في المعاني وظهر سائر اصناف التلازم **الفصل الرابع عشر** في بيان تلازم
القضايا وتباينها باعتبار استواء الاجزاء والانعكاسها ومتابلاتها كل معك
مفرد صالح لان يكون جزء من الفصصة المحملة محصلة كاس او معدوليه اذا
اعتبرناه مع معنى آخر نظيره لا محذور اما ان يمكن حمل احد على الآخر بالاجاب
الكلية او لا فان لم يكن فاما ان يعكس في حمل الاجاب الكلية او لا فان يعكس
فالمعنيان متساويان في الدلالة والا كان احدهما يخص والآخر اعم
وان لم يمكن حمل احد على الآخر بالاجاب فالمعنيان متباينان فكل
اما ان يمكن جمعها واكلوها او يمكن اجمع وتبين اكلوها او بالنعكس او يمنع
كلما ساء اذا جعل واحد من ذلك المعنيين موضوعا والآخر محمولا بالواحد
من هذه الاعبارات لا يكون تفاوت في صحة الاجاب والسبب ايضا
اذا كان احدهما اخص والآخر اعم اذ من ما يكون الموضوع خاصا والمحمول
عاما او بالنعكس تفاوت فهذا الاختلاف منحصر في سبعة اقسام
ان يكون الموضوع والمحمول متساويين كالانسان والناطق **1** ان يكون
الموضوع اخص من المحمول كالانسان والحيوان **2** بالنعكس كالحيوان
والانسان **3** ان يمكن اجمع واكلوا كالحيوان والاسود **4** ان يمكن
الجمع فقط كالحيوان والذات انسان **5** ان يمكن اكلوا فقط كالانسان
والفرد ان يمنع كل ما كالانسان والذات انسان وكل قصته
موضوعها ومحمولها اذا جعلنا محمولها موضوعها وموضوعها محمولها
يسمى كذلك واذا جعلنا مقابل الموضوع بالعدول موضوعا ومقابل المحمول
بالعدول محمولا يسمى مقابلها واذا جعلنا المقابلات منعكسة سمى
المقابل ولا بد من الاحتياط في العكس لئلا يمتز كل من المحمول والموضوع بجميع
الاجزاء عن الآخر وعن لواحق الربط والسبب وسائر الجهات ومحصل
الانعكاس بالتمام مثلا اذا قلنا لا رجل في الدار لا يقال في عكسه لا وارجل
الرجل لان كلمة في لم يبق على قرارها وكذا الحال في عكس المقابل فنقول في

النوع الاول يحصل في عين الموضوع والمجول ومن مقابلهما بالعدول موجبة كلية
 الاستواء والانعكاس وجملة متلازمة اذ يجوز ان يقال كل انسان ناطق وكل
 ناطق انسان وكل انسان لانا طق وكل لانا طق لا انسان وفي النوع الرابع
 ايضا يحصل من عينها ومن مقابلهما موجبة وسالبة على الاستواء والانعكاس
 وجملة متلازمة اذ يقال بعض الحيوان اسود وبعضه لا وبعض الاسود حيوان و
 بعضه لا وكذا في المقابلات وفي النوع السابع يحصل من عين كليهما ومقابل
 كليهما سالبة كلية على الاستواء والانعكاس والحكمة متلازمة على ذلك القياس
 وفي النوع الثاني يحصل من العينين موجبة كلية على الاستواء وموجبة جزئية
 او سالبة جزئية على الانعكاس وكذا من المقابلين لكنه على خلاف هذا
 كما نقول كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان وبعضه لا وكل حيوان انسان
 وبعض الانسان لا حيوان وبعضه لا وفي النوع الثالث كذلك لكنه على خلاف
 هذا الترتيب بل العتبات من هذا النوع نظير المقابلات من النوع الثاني
 والمقابلان نظير العين وحال التلازم كما ذكرنا وفي النوع الخامس يحصل
 من العينين الحجاب وسلب جزئيات على الاستواء والانعكاس فمن
 المقابلين سلب كلي كذلك والنوع السادس خلاف ذلك حيث يحصل
 العينين السلب الكلي ومن المقابلين الحجاب وسلب جزئيات على الاستواء
 والانعكاس والحكمة متلازمة ولا حل ان يدخل فيه المتعدي في النظر وضعفا
 هذه الانواع في الجدول ووضعفا بازاء كل نوع ما يتبعين من المحصورات
 وما يصدق بحسب اللزوم لدخول في النظر ما هو لازم غير منعك وما هو لازم
 منعك لكل نوع او جمع من الانواع بتارة الحكمة ويظهر من هذا الجدول ان
 كل واحد من المحصورات بحسب صورتها بلا اعتبار ما تدنا في اتي مقدار من الانواع
 يصدق مثلا الموجبة الكلية في النوعين الاولين والموجبة الجزئية في الانواع
 الخمسة الاولى والسالبة الكلية في النوعين الآخرين والسالبة الجزئية في النوعين
 الخمسة الاخرى وان لكل بحسب الصورة من العكس والمقابل وعكس المقابل
 اتي شئ لازم واتي شئ مباحين وهذا البحث نافع غاية النفع في باب الحكمة

المستوى وعكس النقيض لاتي اذ يعلم ان العكس المستوي للموجبة الكلية هو الموجبة الجزئية
 وعكس نقيضها موجبة كلية والعكس المستوي للموجبة الجزئية موجبة جزئية
 وعكس نقيضها لالحب ان يكون موجبة بل قد يكون سالبة ايضا والعكس
 المستوي للسالبة الكلية وعكس نقيضها سالبة جزئية والعكس المستوي
 للسالبة الجزئية لا يجب ان يكون سالبة بل قد يكون موجبة ايضا وعكس
 نقيضها سالبة جزئية وهذا هو الجدول

جدول انواع القضايا الحكيمة باعتبار ما هي اجزاها وبنائها والتلازم على استواء اجزاها وانعكاسها

عدد الانواع	النوع الاول	النوع الثاني	النوع الثالث	النوع الرابع	النوع الخامس	النوع السادس	النوع السابع
مادة كل نوع	المتساويان	الموضوع الخاص والمجول الخاص	الموضوع العام والمجول الخاص	الموضوع العام والمجول العام	الموضوع الخاص والمجول العام	الموضوع العام والمجول العام	الموضوع الخاص والمجول الخاص
مسائل الموضوع	الانسان	الحيوان	الحيوان	الحيوان	الحيوان	الحيوان	الحيوان
مسائل المجول	ناطق	حيوان	انسان	اسود	لا انسان	فرس	لا انسان
ما يصدق من المحصورات على الاستواء مع هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
ما يصدق من المحصورات على انعكاس هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
ما يصدق من المحصورات على استواء هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
ما يصدق من المحصورات على انعكاس هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
ما يصدق من المحصورات على استواء هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
ما يصدق من المحصورات على انعكاس هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
ما يصدق من المحصورات على استواء هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية
ما يصدق من المحصورات على انعكاس هذه الانواع	موجبة كلية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية

واما اذا اردنا ان نعتبر ذلك في الشئيات اطرد هذه الاحكام بعينها في المنصبة
 اللزومية بلا تفاوت الا انه يجب ان يوجد موضع مقابل للاخر ونقيضه
 وفي الاتفاقيات لا يصح هذه التفتيات في بعض الصور كما يعلم وان

واما المحرفات الشريفة فلها وجوه كثيرة والاشهر منها ان يقال للكون السطر طاعة
 ويكون الكواكب ظاهرة وهذه العبارة في قوة المتصلة من عين الاول
 ونقيض الثاني او منفصلة من عينها وان يقال العدد لا يكون زوجا او يكون
 منقسما الى المتين وبينه فلو ان قوة المتصلة من عينها ونقيضها
 او المتصلة من عينها والاول بسبب المضاجعة او اللزوم واشتراك المباشرة
 او المعاندة وان كان حرف العنا ويعني حرف الاستثناء افا واللزوم مثلا
 يكون او يكون بمعنى الا ان يكون وان لم يكن كذلك لم يصح هذه المحرفة على المتصلة
 الاولى حتى يتغير صيغتها وتولنا لا يكتب زيدا لا تحركت يده في قوة المتصلة
 وبني كلما كتب تحركت يده وايضا اذا كانت السطر طاعة فالحجاز ابق
 في قوة المتصلة الجزئية وهكذا قياس البؤا **الفصل العشر** في رد بعض القضايا
 الى البعض امار والموجبة الى الالبته واللبته الى الموجبة فبالعدول كما ذكر
 امار والكل الى الجزئية وبالعكس فبالافتراض وهو ان القضية اذا كانت
 جزئية وار دنا ان نجعلها كلية جعلنا ذلك البعض المحكوم عليه نقبض من
 فيكون خاصا تحت عام هو موضوع ووضعنا موضوعه لفظا مفردا محصلا او
 معدولا مثلا اذا قلنا بعض الانسان ليس بكاتب وار دنا نجعله كلية قلنا
 لا امي بكاتب واذا قلنا بعض الانسان كاتب وار دنا ان نجعله كلية قلنا
 كل من ليس بامي كاتب واذا كانت كلية وار دنا ان نجعله جزئية وضعنا
 موضوع الموضوع افر اسم منه مثلا اذا قلنا كل انسان ناطق وار دنا ان
 نجعله جزئيا قلنا بعض الحيوان ناطق واما اذا اردنا ان نجعل الكلية متصلة
 فلا بد من جعل كل مفرد قضية بالاجاب او السلب بسيط مثلا اذا اردنا ان
 نجعل قولنا الانسان حيوان متصلة قلنا ان كان الانسان موجودا كان الحيوان
 موجودا واذا اردنا ان نجعل قولنا الانسان ليس بغير متصل قلنا ليس الالبته اذا كان
 الانسان موجودا كان الحيوان موجودا ودر الكلية الموجبة الى المتصلة الالبته يكون
 بان يقال ليس ان الانسان موجودا او الحيوان موجود ودر الكلية الالبته الى المتصلة
 الموجبة بان يقال اما ان يكون الانسان موجودا او كجركه لا يكون منفصلة

منفصلة حقيقية ودر المتصلة الى الكلية بان يقال طلوع الشمس مستلزم طلوع
 النهار ودر المنفصلة اليها بان يقال زوجية العدد معاندة لفردية
 وعلى قياس هذا يقال في الالبته طلوع الشمس يستلزم ظهور الكواكب
 والزوجية لا تعاند الاقسام الى المتين وبينه وعلى هذا قياس البؤا في
 فان معرفة الاصول السابقة تسهل مثال هذه المصنفات **الفن الثاني**
 في جهات القضايا واعتبارها في ابواب الشاقص والعكس يتعلق
 بهما وسوم عشرة فصلا **الفصل الاول** في معنى الحكم والفرق بينها وبين المادة
 ونفس موضع الحكم في القضايا قد ذكرنا قبل هذا ان المادة هي نسبة
 المحول الى الموضوع بالوجود او الامكان او الاستناع فالان نقول
 قد لا نعلم الانسان تلك النسبة على ما هي عليه في نفس الامر بل بصور اعم
 او اخص منها او محالها على الاطلاق ويخبر عنها بحسب التصور مثلا
 لا نعرف ان السواد للرخي بالوجود او الامكان يخبر عن وجوده
 على وجه يشهدا والمستمع نفهم من تلك العبارة ما يقتضيه ظاهرها
 فنسبة المحول الى الموضوع مغايرة لنسبة يحصل بحسب تصور المتصور
 واجبارهم ولما كان تحت المطلق عن حال القضايا ما يجب التفاهم
 كان نجته عن النسب من جهة دلالة العبارة عليها فتلك النسبة يجب
 نفس الامر بسمي مادة ويجب كونها مدلولة للعبارة جهة ومدلول العبارة
 قد يكون المادة بعضها وقد يكون اعم او اخص منها او محالها والعصمة
 اما ان يستعمل على لفظ بني عن الحكم اولا والاو الى تسمي موجبة وانما المطلقة
 ونسبة الاطلاق الى الموجبة نسبة العدم الى الملكة وكما ان الالبته
 مع الموجبة تسمي عملية فكذلك المطلقة مع الموجبة بعد من الموجبات
 واذا كانت الحكم والرابطة مذكورين كاسب العصمة رابعة وفي لغة
 العرب موضع الحكم تقدم بالطبع على موضع الرابطة مثلا يقال زيد
 بالامكان هو كاتب ادلوتا فخرت كانت جزء من المحول وكما العصمة
 في الحصة مطلقه كما ذكرنا في العدول والتحصيل وفي لغة الفرس اذا

اذا قل زيد باسكان كانت است موجهه وادخل في مكانه ما كان
 كأنه مطلقه وموضع الجرح لعدم بالطبع على موضع حرف السد اذ دخل
 السد على الجرح سلبها فبطل حكم الجرح بحوزة السد بالامكان موافقا
 سلب امكان الكلام لا امكان سلبها وفي الفارسية يقال تارة زيد
 ممكن است كه كاتب باشد واخرى زيد ممكن است كه كاتب باشد ويكون
 الرابطة في ثامن القضيتين مكررة فان باشد رابطة اصاوان اردت
 ان لا يقع التكرار قلب زيد ما كان كاتب نيت زائدة باسكان
 كاتب است **الفصل الثاني** في معنى الضرورة والامكان واعتبارهما
 في الدين والحارج والعرف من الضرورة والدوام تعريف الوجوب
 والامكان والامتناع من التعريفات التي نطقت بها دورية والحق ان
 تصور هذه المتكافؤ في بداية العقول وحال الدور في تعريفها
 بعضها ببعض على سوال ما ذكر في تعريف الجرح ولعل هذا الاسهل
 بقول الوجوب عبارة عن ضرورة الشئ والامتناع عن ضرورة
 الانتفاء والتعبير عن المتكافؤ كما ذكرنا مستعمل على العبارات
 الشبوتية مع مقارنته الرفع والسلب فيدخل مفهوم الوجوب في
 مفهوم الامتناع مع زيادة معنى النفي يعني ان معنى الامتناع هو واجب الرفع
 فان قل معنى هذا يلزم ان يكون مفهوم الامتناع الضاد اخطا في مفهوم
 الوجوب او الواجب الضم من الرفع قلنا دلالة امتناع الرفع على التوافق
 لا على سبيل مطابقة اللفظ والمعنى بل من جهة دلالة تكرار معنى المستلزم
 للشئ كحلاو الشبوت فان تكراره لا يستلزم النفي بل هو كنه نفسه
 مع اصل مفهوم الضروري والواحد صفاران لكن الضروري في
 اصطلاح يستعمل في الطرفين على الساوي والوجوب في الشبوت ثانيا
 والقضية لما تناولت الموحدة البتة تناولت القضية الضرورية
 الواجب والامتناع ويفرقان بالامكان والسلب ولهذا كانت الضرورة
 والامكان متقابلين فالعصاة مطلقه او موجهه والموجهة اما ضرورية او

او ممكنة والضرورة الدائمة احص من الضرورة الخارجة فان علم يقين ضرورية فهو
 في الخارج بالعكس والامكان الدائم الذي هو عبارة عن عدم العلم بالضرورة الخارجة
 اعم من الامكان الحارجي لان محال الاختصاص اعم من مقابل الاعم لبعض الممكنات
 الذهنية ضرورية في الخارج وبعض الضرورية الحارجية ممكنة في الزمن وبهذا
 التباين يشمل الممكن الذهني الممكنات الحقيقية وبعض الضرورية وكل حكم ضروري
 فهو دائم والضرورة ان كانت على الاطلاق كان الدوام كذلك وان كانت
 بحسب شرط كان الدوام في هذه وجوب ذلك الشرط الا ان يكون الضرورة
 بحسب وقت خاص لا يوجد في غير ذلك الوقت فهذه الضرورة لا يعم بحسب
 العرف دائمة اذ الدوام عبارة عن شمول الاوقات وكل ما يكون دائما يكون
 ضروريا بحسب الحارج لان الاتفاقيات مستندة الى العلة وجود المعلولات
 دال على وجود العلة ووجود المعلولات دال على وجود العلة وجود
 المعلولات مع وجود العلة ضروري وهذا البحث سيعمل بالعلم الالهي ثم
 كل دائم لا يكون ضروريا بحسب الزمن والضروري الذي هو اجتناب
 الضروري الحارجي فبا اعتبار المواد يكون الضروري والدائم متساويين
 في الدلالة وباعتبار الجهات يكون الضروري احص من الدائم بوجه دائم
 بوجه والغافلون عن اعتبار هذه الدقة لظنون ان في كل شئ حكما
 في هذا الباب تناقضا اذ تارة يحلون الممكن على الضروري وتارة يحلون
 متساويين وتارة يستعملونها على التاوي وتارة يجعلون الدائم اعم
 والكل صادق بحسب هذه الاعتبارات **الفصل الثالث** في اصناف
 الضرورة والدائمة ان كانت المحول للموضوع او انتفاؤه عنه ضروريا
 فلا محلا ما ان يكون مقتضى تلك الضرورية ذات الموضوع وحقيقته
 بلا اعتبار امر آخر واما آخر والاول سمي ضرورية ذاتية وضرورية مطلقة
 مثل كل انسان حيوان وبعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان يفسد
 وليس كل حيوان انسان والاشياء لا يكون ذلك الامر المغاير
 لذات الموضوع متعلقا بواحد من الموضوع والمحول والا والاول لا يكون اما

ان يكون متعلقا بالموضوع او بالمحمول اما ما يتعلق بالموضوع فلا محالة يكون صفة
له والصفة تسمى مشروطة بشرط وصف الموضوع مثل كل اسود قابض للبصر دأب
اسود ولا شيء من الاسود بابيض كذلك والصفة المتغايرة للذات اما ان يكون
بحيث يفارق عنها الذات او لا فعلى الثاني يكون القضية صرورية لا نقاش
في الدلالة بينها وبين الضرورية الذاتية بل في الاعتبار فقط وعلى الاول لا يفتي
ضرورة الحمل لفقد مقتضى كونه ابيض مفارق للبصر مادام ابيض لا دأب
موجودة اذ حمل يفارق البصر على ذات الموضوع في حال زوال البصر
ليس بضروري وهذا ان القسم داخل تحت المشروطة بشرط وصف
الموضوع فباعتبار شمولها للقسمين يكون مشروطة عامة والقسم الثاني
مشروطة خاصة ولا يعتبرون القسم الاول الا قليلا من جهة انها تساوي
الضرورية الذاتية في الدلالة واما ما يتعلق بالمحمول فلا يجوز ان يكون ذات
المحمول اذ ليس له ذات تغاير ذات الموضوع ولا صفة المحمول لان موت تلك
الصفة المحمولة نفس الحمل وليس الحمل لا يقتضي ضرورة الحمل لان الماد بالضرورة
منها ما سبق الحمل بالعبية واما الضرورية بمعنى اللاحق للحمل بعد حصوله كما
حال الانسان بالضرورة ما من دأب ما يتبعه معنى مع فرض وجود الشيء عند محال
فضرورة يلحق جميع اصناف الحمل لا يجازي وليس في لافائدة في اعتباره
على سبيل الانفراد الا ان يعلم ان الحمل محتمل بالفعل وحال عن ضرورات
آخر وبهذا الاعتبار يسمى تلك ضرورة بشرط المحمول واما اذا لم يكن ذلك
الامر المقص للضرورة متعلقا بالموضوع ولا بالمحمول فان كان حصوله متعلقا
بوقت معين بضرورة وفسه كقولهم يخسف بالضرورة وقت حيولة الاثر
بينه وبين الشمس وان لم يكن حاصل وقت معين بضرورة منتشرة نحو
الانسان تنفس بالضرورة في بعض الاوقات واما ان الضروريات
لا دأب ثمان فاقسام الضرورية بهذا الاعتبار ستة الضرورة الذاتية والمشرطة
العامة والمشرطة الخاصة والوقفية والمنتشرة وبشرط المحمول واما الدأب
فيعتبرونه على وجهين الاول انهم لا يعمرون العموم والخصوص من الضرورة

الضرورة والدأب بل لا يخطون الدأب فقط وبهذا الاعتبار اما ان يدوم المحمول الموضوع
بدأب ذات الموضوع او بدأب وصفه والاول اما دأب مطلق من الازل الى الابد
وسواء يكون فيها اذا كان ذات الموضوع دأب الوجود كقوله تعالى عالم دائما غير دائم
كذلك نحو الانسان حاس دائما وهذا الدأب ليس كل دأب الاول وكلها تسمى
دأب الذات او في جميع اوقات وجود الذات يحصل الحمل في الصورتين والدأب
بدأب وصف الموضوع يسمى عرفية لمساكني وسواء ان يدوم بدأب وصف
مطلقا بلا اعتبار مفارقة الذات ولا مفارقتها او يدوم بدأب وصف
الذي يفارق الذات في بعض الاوقات فلا يكون الحمل دائما بدأب الذات
والاول يسمى عرفية عامة والثاني عرفية خاصة والاول مشتمل على الثاني وعلى
ما يدوم بدأب وصف بحيث لا يفارق الذات كما ذكر في الضرورية وحكم
الدأب بحسب شرط عائد الى المحمول حكم ما ذكر في الضرورية بعينه واما ما يكون
بحسب امر خارج عن الموضوع والمحمول فلا يقدر من اصناف الدائمة او الدأب
والكون في بعض الاوقات متعلقا بحسب وضع اللغة فغير هذا التقدير
العصا ما الدائمة ثلثة اصناف الدائمة الذاتية والعرفية العامة والعرفية
الخاصة والقدامة لم يعتبروا الفرق بين الدائمة والضرورية وقال المتأخرون
بحسب على المنطقي بيان احوال كل على حدة وان احتمل ان يتساويا في الدلالة
في نفس الامر ومن يفرق عد الضرورية الذاتية والدائمة الذاتية امرا واحدا
وقسم الدأب الى دأب مستمر الوجود وازلا وابدأب الى دأب مشروط بشرط وجود
ذات الموضوع والضرر عدم المشروطة والعرفية امرا واحدا سواء كانتا باعتبار
العموم والخصوص واما اذا اعتبرتا مستقيمتين فالدائمة على الاطلاق اعم من الضرورية
على الاطلاق فبشتمل على الضرورية والدأب الصفة وفي المشروطة اي فرق
بين وصف ضروري للذات وبين وصف دائم لها وسياز زيادة تفصيل
في فصل على حدة ان الله تعالى وينبغي ان يعلم ان الضرورة والدائمة في الحقيقة
ضرورية ودائمة ذاتية والاصناف الساقية لضرورة ودائمة بالمجاز اذ يمكن
الضرورة والدأب في تلك الصورة راجع الى سببه الربط وفي الصورة الآخرة

يكون ارجا الى حال الربط كما ذكرنا وما يكون جزء المحل او متعلقا برابط بعض اجزاء
 المحل ببعضها نحو كل محرك متغير بالضرورة ما دام متحركا والقضية على هذا التقدير
 مطلقة كما سيذكر وقال بعضهم لا يكون في المحصورات الكلمة قضية غير ضرورية بل هي
 انتم ان ارادوا بهذه الضرورية الضرورة الذاتية فقط فهذا الحكم خطأ لئلا يقال
 كل انسان منفس وكل كوكب طالع وان ارادوا ما يشمل غير ذلك انفسه فحق اذا
 لم يكن الحق ضروريا للمحل لم يشمل الا في الوجود والوجود وغير الوجود وكذا الكلي
 اذا كان دائما كان شتملا على ضرورة نقصي دوام الحكم والافعال الحكم بالضرورة
 على الاتخاص الغير الموجود من ذلك الموضوع غير معقول واما اخرى الشخصي
 موصوف بالافعال لصفة غير ضرورة دائمة او في بعض الاوقات وهذه
 المباحث لا تتعلق بالمنطق فان المنطق انما يبين مقتضى كل اعتبار واما بيان
 ان اي اعتبار مطابق للوجود واي غير مطابق لا متعلق بعدم آخر هذا الكلام
 في الضرورية والدائمة **الفصل الرابع** في اصناف الممكنات الضرورية والامكان
 متقابلان كما ذكرنا فكل ما هو لا ضروري فهو ممكن ولما كان للضرورة رتب اقسام كثيرة
 جاز استعمال الممكن على وجه منها ما سبب الضرورة الذاتية في جانب وجه
 منه سلبا كان او اجبا بالامكان ان يكون للعالم صانع يعني ليس يمتنع ويمكن ان
 لا يكون زيدا كما يتبايعي ليس لواجب ان يكون كائنا فاذا قيل ممكن ان يكون
 رضى منه الواجب وخرج الممتنع واذا قيل ممكن ان لا يكون رضى منه الممتنع
 وخرج الواجب وبسبب استعمال العوام الممكن بهذا المعنى يسمى الممكن العائى
 وبسبب انه اعم وجوده استعمال هذا اللفظ يسمى ممكننا عاما واعم وهذا الممكن يسمى
 صرف ومنها ما سبب الضرورة الذاتية من جانبها معا معنى ليس لواجب و
 لا يمتنع ويسمى ممكننا ومن خواصه انه لا يلزم من فرض وجوده او عدمه محال وما
 يكون بهذا الامكان ممكننا ان يكون فهو بهذا الاحتمال ممكننا ان لا يكون واجبا
 وسلبه متلازمان بخلاف الامكان وجوده احتمال يجب اعتبار هذا الامكان
 نفسه واجب وممتنع ويمكن كما انها يجب اعتبار الامكان العام اثنا تسمي
 هذا ممكننا خاصا وممكننا حاصيا والامكان المحقق المذكور في المادة هو هذا الامكان

الامكان في المفهوم ومختلف باعتبار المادة والجهة ووجه اخر ان ما ليس فيه ضرورة
 لا يجب الذات ولا يجب شرط الوصف ولا يجب وقت معين او غير معين
 ممكننا كما حال الانسان ممكن ان يكون كائنا بالفعل ويسمى هذا ممكننا اخص واجبا به
 سلبه ايضا متلازمان ولعصم عدم الامكان المحذور فقال كل حكم اعترفي المنفي
 والحال اما ان حصل جانب اجبا به بالفعل وسلبه بالفعل وسلب ضرورة على
 وجوب الحكم وامتناعه فذلك الحكم بذلك الاعتبار لا يكون من قبيل الممكنات
 فامكن على هذه القواعد كل حكم سبب ضرورة الطرفين يعني يكون حصول
 كل من الطرفين متوقفا حال الحكم ويسمى هذا الممكن استقباليا وهذا الكلام يؤتم
 ان الممكن حال الحكم يجب ان لا يكون موجودا وهذا الوجود خطأ فان الوجود الكالي
 ان كان مضافا وحسب ان يكون عدم الكالي ايضا فنا لا نسبة الممكن الى
 الجائين على السواء والصواب في شرط هذا الامكان ان لا يزداد على اعتبار ان
 حصول احد الطرفين لم يكن معلوما بعد ولا يلاحظ الكالي ومن جهة اعتبار هذا
 الشرط يخص هذا الامكان بقدر الاستقبال وربما يسمى التنبؤ والاستعداد
 امكانا كما قال النطقة ممكن ان يكون انسانا وفي هذه الصورة شرط النطقة
 عدم لاثباته وايضا يكون بالنظر الى الاستقبال وهذا المعنى اخص من
 معنى الامكان فان في هذا الموضع يشترط وجود استعداد مخصوص واعتبار
 مجرد القابل يكون وجوده وعدمه سواء واما باعتبار الفاعل فيجب ان احد
 طرفيه فان الاحتراق واللا احتراق بالسبب الى الفاعل سواء والى النار لا
 والبحث عن هذه المسئلة بالعلوم الاخرى انب والامكان بهذا المعنى يكون
 جزء المحل **الفصل الخامس** في اصناف المطلقة القضية المطلقة
 ما لم يذكر فيها جهة اصلا الى الضرورة ولا الدوام ولا الامكان ولا مقابلا
 ولا الله وطولا القيود وما اشبهها واذا حكم بالايجاب المطلق فقبل مثلا
ح كان معناه مطلق عليه **ح** بالفعل مطلق عليه **ح** بالفعل اما
 بالضرورة نحو الانسان حيوان او بالدوام بلا ضرورة نحو الزنجي سوداوي
 وقت دون وقت نحو الانسان منفس او في وقت ان يكون جبا نحو المتحرك

متغير او في غير ذلك الوقت نحو الكائن فاسد والمتنفس بافح او اعم منها نحو الضحك
 كاتب بشرط ان يكون الماء مقولا عليه بالفعل فحجة القضايا بالفعل الضرورية
 وغير الضرورية والدائمة وغير الدائمة واحده في المطلق وهذه المطلقه تسمى
 عامة لكن اذا كان المحول بالقوة والامكان مقولا على الموضوع لا يكون واحدا
 في مطلق الموجبة اذ لا يصح ان يقال كاتب سر بالاطلاق وينبغي ان يعلم
 المراد بقولنا **ح** بالفعل لسان **ح** مقول على **ح** في الوجود والحي
 فقط او الدني فقط بل ان هذا المحل حاصل له بالفعل على وجه اعم منها كما ذكرنا في
 موضع الموجبة اذ في العلوم كثر ما يستعمل قضايا كلية عمر ضرورية ولا دائمة
 مجموع الموضوعات بالامكان الصنف بل تنوع من انواع الضرورة مثلا نقول
 كل دائرتين متقاطعتين تحرك كل منهما على محور رص في سطح القطع على حدة
 حصة الاخرى سطوح كل منهما على الاخرى وتفرق عنها لا محالة وهذا الحكم ليس
 بالامكان الصنف بل ضروري في وقت ولادائمه فيكون من المطلق
 ولا يراد به موجود في الخارج او في الذهن فقط وفي جانب السبب ان
 روعيت هذه القاعدة اقتضى الاطلاق انا اذا قلنا لاشي من **ح** ان يكون
ح سلبا عن **ح** بالفعل في جميع الاوقات او بعضها لكن الفرق لخصي سلب
ح عن **ح** في اوقات انصاف ذات الموضوع بالجبته ولهذا يصح ان يقال
 لاشي من الكائن بفاسد ولا شئ تمام بقضاء دون ان يقال لاشي من الضاحك
 بكاتب ولا شئ من الالف بمنفس فاذا اريد ايراد المطلق العامة الى
 قياس الموجبة ينبغي ان يقال **ح** لسر **ح** والحكمة لا بد عن العدول عن صنفه
 الاطلاق قال له المطلق بحسب الاطلاق امر وجب العرف امر آخر ولهذا
 يسمى فضة دام مجموع الموضوعات بدوام وصف الموضوع وان كان احياء عرفة
 كما ذكرنا وهذا الاسم يسمى ايضا مطلقه عنه وان لم يكن الموضع المطلق
 دالة في العرف على الوحدة الذي يدل عليه الالف كما ذكرنا قال وضع المنطق
 في كتابه المسمى بالتعليم الاول القضايا ثلاث ضرورية وحكمة ومطلقه وفي
 تفسير المطلق لشارح كلامه مذاهب مذاهب مستطوس ونا وفرط القضاية

الفصل المطلق في المطلقة العامة الثالثة للقضايا الفعلية وقوم من الحكماء بعدتم
 مثل اسكندر افروديسي وغيره قالوا الضرورية الذاتية لا يدخل تحت المطلقه
 باقى القضايا الفعلية المستمدة على حدة اقسم من الضرورية داخله تحتها لقضايا
 ينقسم الى ما يكون الحكم فيها بالقوة وهي الممكنة والى ما يكون الحكم فيها بالفعل
 وهي اما ضرورية او مطلقة وهذه المطلقة يسميها بعضهم مطلقة خاصة وبعضهم
 وجودية يعني ان الحكم بوجودها لا كمال او سلب لا بالامكان الصنف وانما
 فرقوا بين الدائمة والضرورية كاس هذه الدائمة صنفين احدهما ما قيد
 بالضرورة وليس وجودية لضرورة وثانها ما قيد بالادوام وليس
 وجودية لا دائمة وموجود من الاول اذ رفع الالف اعم من رفع الاعم
 والمطلق بهذا الاسم باربعة اصناف مطلقة عامة ومطلقه عرفة مطلقة
 خاصة لضرورية ومطلقه انحصار لادائمة وهذا ان وجوديان والفرق بين
 العرف العامة ومطلق العرفية ان الموضوع في مطلق العرفية بشرط وصف
 مقارن للموضع مثلا اذا قيل المتحرك اريد به ذات موضوعه بالتحرك في زمان
 موقوتة فالحكم على هذا الموضوع في اللفظ بالاطلاق وفي المعنى مقيد باوقات حصول
 الوصف وفي العرف العامة بوضع الموضوع على الاطلاق ويجعل المحول عليه بشرط الوصف
 والاولى مطلقة في اللفظ والثانية موجبة وان لنا في الدلالة ولهذا ينبغي
 احكامها والتفاوت بينهما ان الشرط في احدهما جزء الموضوع وفي الاخرى تعلق
 بالربط والاطلاق في احدهما لفظي وفي الاخرى معنوي وان شرط في المحول ايضا
 مقارنة الوصف ففصل مثلا تحرك واريد بالتحرك ما انصف بهما زمان
 انصافه لا قبل ولا بعد كانت مطلقة بشرط المحول وهذا الاعتبار لا يخلو في
 القياس عن فائدة في بعض المواضع كما سيذكر وهاهنا الدائمة والمطلقة
 فعال الضرورية والممكن اذ كما ان الممكنة العامة تشمل الضرورية كذلك المطلقة
 العامة تشمل الدائمة وكما ان الممكنة الخاصة تشمل للضرورة كذلك المطلقة
 الدائمة تشمل الدائمة وكما ان موجبة الممكنة الخاصة وسابقتها مستلزامان
 وكما انهم يفترون الامكان بشرط وصف الموضوع في مقابلة الشرط العامة

والله اعلم بالصواب

ينبغي ان يعرفوا الاطلاق بشرط الوصف في مقابلة العرفية العامة وكل قضية
 موضوعها مفارن بشرط الوصف وحكم عليه على الاطلاق في مطلقه وصعوبة وقوم
 من المطلقين الذين لم يفرقوا بين الضرورة والدوام واخذوا الممكن باعتبار
 الاستقبال قالوا الضرورة ما حكم فيها باعتبار جميع المآزمنة والمصطفى حكم
 فيها باعتبار احوالها او الاحوال والممكن ما حكم فيها باعتبار الاستقبال فقال
 قوم بناء على هذا المذهب موضوع العنصر المطلق الخاص الموهودة
 في الخارج فقط فعلى هذا ان لم يوجد في بعض الاوقات لون سوى السواد
 صح ان يقال كل الالوان سواد فكون مطلقه وفي غير ذلك الوقت صح ان
 يقال ممكن ان يكون كل الالوان سوادا المعنى في الاستقبال وهذا هو المصطلح
 رككب ومخالف للعرف ونقصي ان يعلق الحكم بالسور ويلزم على تسمية
 مناقضات كثره في ارادتها بطول بلا فائدة هذا هو الكلام في اقسام
 المطلق **الفصل السادس** في اعتبار اقسام العرفية والمسروطة بحسب
 اعتبار الجهات الدالة لما كان المحل على الموضوع او سلبه عنه
 بحسب وصف الموضوع لم يحل من ان يعتبر ضرورة المحل او دونه بحسب
 الوصف او لعدمه فانه هذه الجهات هي الامكان والاطلاق والاول
 ليس بمصطلح ولا متداول الا انهم اعتبروه في بعض المواضع ولهذا اعمد
 في اقسام الجهات واعرضوا عن احوال الصنف الثاني واذا اعتبروا ضرورة
 المحل ودوامه بحسب الوصف فليح انا ان يعرفوا الضرورة فقط والدوام
 الاعم من الضرورة والدوام اعلى من الضرورة والاول مسروطة والثاني
 عرفية لا مسروطة فان انصرفوا على هذا الاعتبار ولم يعتبروا احوال
 بنسب المحل الى الموضوع كما سب هذه الجهات جهات الوصفية بشرط
 واما ان قارن هذا الاعتبار باعتبار الجهات الذاتية فقد حصلت جهات
 مركبة من الاعتبارين واعتبار حال المحل بالنسبة الى ذات الموضوع
 لايح انا ان يكون ما لدوام او بالضرورة او بالدوام او بالضرورة
 او بالدوام اعلى من الضرورة وهذه هي اقسامها واذا ضربت في الثلثة

والثلاثة

الثلثة يبلغ خمسة عشر لكن بعض هذه اقسامها ساقطة لاعتبارية وبعضها يد
 الى الصنف السابقة كما سيذكر بالتفصيل وينبغي ان يعلم ان ذات الموضوع وضع
 اذا انفار والمحل بحسب النسبة الى كل منهما جهة فلا محالة يكون من وصف الموضوع
 وذاته نسبة واذا اعتبر تلك الحال كان ذلك الاعتبار ضرورة ولذلك الاعتبار
 في باب القياس في ائدة تامة كما سيذكر في امثال هذه القضايا بحسب اعتبار
 لث جهات احدها من المحل وذات الموضوع وثانها من المحل وصف
 الموضوع وثالثها من وصف الموضوع وذاته واذا تعدت هذه المقادير
 فليورد كلا من الجهات واحكامها بالتفصيل **اقسام العرفية المطلقة خمسة**
١ عرفية ضرورية بحسب الذات مثل كل **٢** مادام **٣** وبالضرورة مادام **٤**
٥ وهذا الاعتبار ساقط لان كل ضروري ذاتي فهو بحسب كل وصف يقارنه
 بعد ضروري فان الحيوان ضروري للانسان فان وضع مع الانسان او صاف
 بعضها لازم وبعضها مفارق وقيل لان المستقيم القارة الانسان
 الضاحك الانسان لاسود الانسان الكاتب وحمل الحيوان على هذا المركب
 التقيدي بعد ضروري مطلقا فعلم ان لهذا القسم بحسب العقل اعتبارا
 خاصا واما بحسب الاستعمال فاعتبار الضرورة الذاتية لما طر على سائر
 الاعتبارات لم تعد فيها خاصا وعلى هذا قياس اقسام الائمة **١** العرفية
 الدائمة بعض المحل كونه دائما بحسب الذات وبحسب الوصف وهذا الاعتبار
 عائد الى صنف الدائمة المطلقة **٢** العرفية الدائمة اللا ضرورية بمعنى ان
 المحل بحسب الوصف الدائم مطلق شامل للضرورة واللا ضرورية وبحسب الذات
 دائم لا ضروري والقسم الثاني شتمل على هذا القسم والقسم الاول وهذا
 الصنف ايضا لا يعتبر **٣** العرفية اللا ضرورية الدائمة بحسب الوصف واللا
 ضرورية بحسب الذات ويحتمل ان يعتبر هذا القسم **٤** العرفية الدائمة
 دائمة الدائمة بحسب الوصف واللا دائمة بحسب الذات وهذا القسم معتبر
 يسمى عرفية خاصة وان اعتبر القسم الرابع يسمى في ذلك خاصة وهذا اختصار
 وصف الموضوع الى ذاته في هذا القسم باللا دوام او لو كانت باللا دوام

اذا كان واجب الوصف والوصف بحسب الذات وانما فالمجمل بحسب الذات
 انما يكون دائما ولكنه لا دائم فالوصف للذات لا دائم وكما ان القسم الثاني
 مشتمل على الاول والثاني كذلك الرابع مشتمل على الثالث والخامس **واقسام**
المشروطة المطلقة الصاحبة **المشروطة** الضرورية بمعنى الضرورية بحسب
 الوصف والذات وهذا الوصف عائد الى الضرورية المطلقة **المشروطة**
 الدائمة بمعنى الضرورية بحسب الوصف والدائمة بحسب الذات المحمودة للضرورة والذات
 ضرورة **ح** المشروطة الدائمة للضرورة الى بحسب الوصف ضرورة
 وبحسب الذات لانه لا ضرورة **د** المشروطة للضرورة الى بحسب الوصف
 ضرورة وبحسب الذات لانه لا ضرورة **هـ** المشروطة الدائمة التي بحسب الوصف
 ضرورة وبحسب الذات لا دائمة والقسم الثاني مشتمل على الاول والثاني
 والقسم الرابع مشتمل على الثالث والخامس **المشروطة المطلقة** بحسب
 الاقسام الخمسة كما ذكرنا تسمى مشروطة عامة والقسم الرابع مع الخمس
 مشروطة خاصة ولم يفرقوا بينهما فان اردنا لفرق تسمى الرابع مشروطة
 خاصة والخامس احصى والوصف في الاسم التامة بالضرورة
 للذات اذ لو كان ضروريا لما كان المجمل ضروريا لما وفي الحكم من
 لا دائم لما بهذه العلة وفي الاول والثاني مطلقة عامة كما ذكرنا **واقسام**
العرفية المشروطة الضاحية والمنطقية لما لم يعمدوا الفرق في
 كثير من المواضع من الضرورية والدوام لم يوردوا هذه التسمية العرفية للذات
 مشروطة الضرورية بحسب الذات وهذا ساقط كما ذكرنا **العرفية المشروطة**
 الدائمة بحسب الذات وهذا اما ساقط او عائد الى الثالث **ح** العرفية للذات
 مشروطة الدائمة للضرورة التي هي دائمة للضرورة بحسب الذات وبحسب
 الوصف وهذا عائد الى وصف الدائمة للضرورة **د** العرفية المشروطة
 للضرورة بحسب الذات **هـ** العرفية المشروطة الدائمة بحسب الذات
 وهذا الصانع على ما سطر سبق بيانه العرفية المشروطة الخاصة
 والاحصاء القسم الثاني مشتمل على الاول والثاني والقسم الرابع على

الثالث والخامس والوصف في الخامس لا دائم للذات وفي سائر الاقسام
 عام والخمسة عشر من هذه التسميات تسبع اعتبارات الاثنان من العرفية
 والتمسك من المشروطات والاثنان الاخران من هذا الوصف الآخر
 اذ في هذه التسميات السبعة بحسب الجملات بالدوام واللازم والضرورة
 واللازم ضرورة واللازم الى المشروطة والعرفية الخاصة والاحصاء والعرفية
 العامة تشمل التسميات الخمسة العشرة والمشروطة العامة تشمل التسميات
 من المشروطة هذه هي الجملات الوصفية البسيطة والمركبة وان ارادوا اعتبار
 الجملات بحسب الوصف وبحسب الوقف فالوقفية بحسب اعتبار الوصف مثل ما
 يقال كل متحرك على ما فيه فهو زار على منصفها بالضرورة في وقت محدد
 من اوقات المتحركة وكل مريض حاد المرض يحترق في وقت محدد
 اوقات المرض فان هذه الاحكام ضرورية في وقت معين من اوقات
 الوصف والمنشئة بحسب اعتبار الوصف مثل ان يقال كل مريض
 له سعال فان هذا الحكم ضروري في بعض غير معين من اوقات الوصف
 وهذه الحكم داخل في المطلقة الوصفية كما ان الوقفيات الذاتية داخله
 في المطلقة الذاتية **الفصل التاسع** في بيان خصوص القضايا المطلقة
 والموجبة وعموما كل مجمل يحمل عليها على الموضوع اما بالضرورة او كائنا
 او الاطلاق فاقول في الباب ان لا يكون ذلك الحمل محال لا محال فيكون
 محتملا عاونا فاعلم الجملات سواء كان العام وسواء من الاطلاق العام لانه
 مشتمل على الجملات العقلية والدائم للضرورة الى المحالف خارج عنه
 ودخل في الامكان العام والامكان والاطلاق العام ان يشتمل
 الضرورة بخلاف الامكان والاطلاق الحصري والامكان الحاصل علم
 من الاطلاق الخاص على ما ذكرنا في العامتين والاطلاق العام والامكان
 الخاص مختلفا العموم فعموم الاطلاق باعتمد بما يشمله الضرورية وعموما
 باعتمد بما يشمله الدائم للضرورة الى المحالف والمطلق للضرورة علم من
 المطلق الدائم موافقا للدائم للضرورة اذا عمت الدائم من الضرورية

هذا القدر وجميع الجہات الفعلية واحدة في المطلق العامة واما الوقتية
 والمنشئة والعرفية الاخص المشروطة الاخص واحدة في المطلقة الدائمة
 وجميع الجہات الوصفية في العرفية العامة والوقتية الاخص في الخاصة
 وكذا الحال في المشروطات والمشروطة الخاصة في العرفية الخاصة وليكن بينها
 ومن العرفية الاخص اختلاف عموم او مشروطة الخاصة تشمل الدائمة الدائمة
 صورية بخلاف العرفية والعرفية العامة المشروطة بخلاف المشروطة
 والمشروطة الاخص يدخل في العرفية الاخص والدائمة في العرفية العامة
 والضرورية في المشروطة العامة ومن المشروطة الدائمة اختلاف
 في العموم او بعض الدائمة مشروطة دائمة وبعض الدائمة مشروطة
 واما القضا بالغير الفعلية فالممكنة المستقبلية داخل في الاخص
 لانها اخص ولكن بعد الاستقبال وقال بعض المتأخرين ممكن
 باعتبار الاستقبال وسواء هل اذا الوقتية والعرفية الخاصة و
 المشروطة الاخص وامثالها باعتبار الاستقبال تدخل في الممكن
 الخاص بهذا الاعتبار لان الممكن المستقبل لان طرف الحكم في تلك
 الجہات متعين من جهة الضروف المقتضية للحكم والممكن الاخص
 يدخل في الممكن العام وينبغي ان يعلم ان مبانيه الاتمام المطلقة
 الاخص بل مبانيها ومبانيه الممكنة الاخص مبانيه اعتبارية لازمية
 في نفس الامر لجواز ان يكون محمول لموضوع وقتيا مثلاً باعتبار مشروط
 بالمحمول باعتبار آخر وممكن اخص باعتبار غيرهما كما يحسب للقرآن
 وقتي باعتبار وجوده في وقت مقاطعة الارض وليس مشروط
 بالمحمول باعتبار وجوده فقط بلا ملاحظة الوقت وممكن اخص باعتبار
 ما به بلا ملاحظة الوجود وليس مبانيه الضرورية واللا ضرورية
 والدائمة والدائمة بحيث لا يحصل محمول لموضوع يتك الجہتين
 ونحن قد وضعنا الجہات في ثلثة الواجه الاول للدائمة البسيطة
 والثاني للوصفية البسيطة والثالث للمركب ليكون العموم والخصوص

والخصوص والاشتمال المبانيه من العظام
 ظاهرة وسهل ضبطها وهذه هي الالواح

لوح القضاء الموجهة بحسب اعتبار الذات فقط

[illegible]

لوح القضاء الموجهة بحسب اعتبار الوصف فقط

[illegible]

روح القضايا الموجهة بحسب التركيب من اعتبار الذات والوصف معا

[illegible]

وحكم هذه القضايا المطلقة الموجبة المذكورة في هذه الفصول ستة
 اصناف الاول باعتبار الذات فقط والثاني باعتبار الوصف فقط
 والثالث باعتبارهما الاول اربعة عشر قضية اما المطلقة العامة والمطلقة
 الخاصة والمطلقة الاخص والمطلقة الوقتية والضرورية والدائمة واللازمة
 الضرورية والوقتية والمنشئة والمنسوبة بالمجمل والممكنة العامة و
 الممكنة الخاصة والممكنة الاخص والممكنة الاستقبالية كمن الواحدة من هذه
 القضايا وهي المطلقة العرفية لما ساءت العرفية العامة في الدلالة كما
 الالقي اعتبارا بما يجب الوصف فيبقى القضايا ما حسب اعتبار الذات
 فقط ستة عشر والقضايا ما حسب اعتبار الوصف ايضا هذه مقيدة بالوقت
 والمستعمل من تلك الجدة العرفية العامة والمشرطة العامة وليس للوقت
 القاب خاصة ويمكن ان يوجد مركب من اعتبار الذات والوصف بحسب
 ضرب عدد ويزن الضفين بعضها في البعض لكن يحصل باعتبار ضرورة
 الوصف مع دواها حيث عرفت فبما بعضهما مستعمل وبعضها ساقط كما
 ذكرنا والاكثر استعمالا العرفية والمشرطة الخاصة او الاخص وحكمة
 هذه الجملات مع المطلقة العرفية اثنا واربعون والمركب من
 الذاتات والوصفات فقط لبعضها اعتبارا بالبيط كالضرورة
 او الدوام وبعضها اعتبارا بالمركب كالعدم اللازم والضرورة والقضايا
 الفعلية بسبب الحمل الا الممكنات بحسب الذات او الوصف والقضايا
 المعترفة فيها الدوام بحسب الذات فقط ثلث ضرورية ودائمة واثمة
 لازمة واثمة وبحسب الوصف ثلث وتام الاتمام الخمسة عشر المذكورة
 للمركبات والمطلقة العرفية من هذا القبيل وباقي الموجبات مستعملة
 في الدوام وبعد تمهيد القواعد بقول اذا قلنا كل **ج** لوج ذات وصف
 بها يكون موضوعا فان اعتبرنا انصاف ذات **ج** بوصفه بالاطلاق
 العام فقد استعملناه على الوجه المتداول وان اعتبرناه بالامكان العام فقد
 استعملناه على الوجه الذي اختاره بعض المنطقيين كما مر وان اعتبرناه

اعتبرناه مشروطا بوجود الوصف كان موضوعا للقضايا الوصفية وحكم
 عموم تلك الموضوعات وخصوصها حال عموم تلك الجملات وخصوصها ثم اذا
 حملنا المحمول على هذا الموضوع كانت جهة القضية مثبتة عن كنهه انما
 ذات الموضوع على الاطلاق او باعتبار توصيفه بوصف مجبول ان
 كانت القضية موجبة او كنهه سلبية عنهما ان كانت سالبة وحكم تقديم
 الجهة على اداة السلب وتأخرها عنها كما ذكرنا في الرابطة مختلف لان
 يعدم الجهة على السلب يقتضي ان يكون جهة القضية الجهة المذكورة وتقدم
 السلب على الجهة يقتضي ان يكون جهةها جهة اخرى كذا تقدم الجهة على الرابطة
 يقتضي ثبوت الجهة في القضية وتأخرها عنها يقتضي كون الجهة في الجمل
 والقضية الحقيقية اما مطلقة او ضرورية او ما يقتضي اعتبارات اخرى
 هذا هو الكلام في الجملات بحسب هذا الموضوع وما ذكرنا يعلم حال تلازم اصناف
 الموجبات وتعاينها وقدما المنطقيين وضعوا اليها بلازم الموجبات
 بالجملة الثلاث بمعنى الوجوب والامكان والاشاع ثلثة الراجح على هذه

طبعة الواجب	مقابل هذه الطبقة	طبعة الممكن
واحد يكون	ليس يمكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممنوع ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون
ممكن ان يكون	ممكن ان يكون	ممكن ان يكون

مقابل هذه الطبقة
 والممكن في هذه الطبقات بمعنى الممكن العام واذا وقع الامكان في طبقة واحدة
 تلازم مع طبقة بقاها اقسام الاحتمالات باسرها ومقابل كل طبقة اعم من
 طبقتين اخريين والعام لازم للنقض وانما بلا عكس ويراو هذه المسألة متناهية
 مع ضبط القواعد السابقة سهل وعن الفضل تغني **الفصل الثاني** في تناقض

الموجبات قد ينشأ في الفن الأول من هذه المقالة معنى التناقض وتحققه في المحصور
والشخصا وقد جرى ذكر الزمان في سرائط التناقض والآن يقول في الصفا
الكلمية خصوصاً غير الضرورية يعين زمان الحكم في الأشخاص متغير لجواز ان
يكون الحكم على كل شخص في زمان آخر وبهذا السبب الكليتان المتضادتان
في المطلقات قد يجتمعان على الصدق نحو كل انسان متنفس ولا شيء من الان
متنفس والصدق يقع لبعض الأشخاص في الزمان المستقبل ولا يكون اذ كان
حصول الحكم بل يعين حصوله لذلك الاعتبار معينا فكما ان في الشخص اذا كان
الحكم مقيدا بزمان معين سلب في نقيضه وجود الحكم في ذلك الزمان فكذا
في سائر الموجبات لغير رفع جهة القضية مكان اعتبار الزمان في المحصول
الساقص بعد هذه القاعدة بعض الضرورة لسبب الضرورة وبعض الامكان
لسبب بالامكان وبعض بالاطلاق لسبب بالاطلاق وعلى سائر النواحي
وبهذا القدر كاف في سائر الموجبات لكن ينبغي ان يعلم ان رفع الجهة قد يكون
مساويا لجهة اخرى وسواء اذا قسمت الجهتين جمع الجهتين بل انما حصل الضرورة
والممكنة العامة اذا اختلفتا في الكيفية وقد يكون الحكم بعد رفع الجهة مترددا
بين جهات اخرى لم يوضع بارادتها اسم خاص فيجب على المنطقي ان يعرف بعد
رفع كل جهة ان اي جهة بقيت لتقف على حال تناقض الموجبات وواحد من الطرفين
التي لا يمكن اعتبار الشرط في طرفي النقيض بشرط وصف المصنوع بشرط فاذا
اعسر في القضية ذلك الشرط وجب رعابته في بعضها لئلا تضاد الذات واذا
علمت هذه المقدمات علمت حال ساقص كل قضية موجبة بالتفصيل بل حاجة الى
مردسان ونحن نبين على طريق المثال احكام ما هو المتيقن وقد جرت العادة
ان سدا بالمطلقات فنقول طل بعض القديس ان المطلقات المحققين في
الكشف متناقضتان اوردته الرسل ان سنا ثم ان كانت المطلقات عينية
ومختلفتين بالسلب واليجاب متناقضتان والحق انها لا يتناقضتا مطلقا فيقضي
الاطلاق رفع الاطلاق بالرفع وببانه بالتفصيل ان المطلقات العينية
سببان احدها ان كان المطلقة الاخص يعني الوجودي الدائم فالمطلقات

المطلقات العائتان المختلفتان بالاحكام والسبب مجتمعتان على الصدق في تلك النواحي
لا يتناقضان وكذا المطلقات الخاصة فطرا ان المطلقتين احصين لزمان
واما المطلقات العرفية فنسبب انها مجتمعتان على الكذب في المطلقة الاخص سبب
الوصف يعني الوجودية الدائمة باعتبار الوصف لا يكونان متناقضين وان طر
احدا من الطرفين القصص اذا حدثا على الاطلاق وتختلفا بالاحكام السبب كانتا
متناقضتين سببان مفهوم المطلقة في الاجاب اطلاق عام وفي السد اطلاق
عري فلنا هذا الظن خطأ اذ ثبات المطلقات في العرف الاخص يعني العرف الدائم
الواقعة في جانب المطلقة العرفية مجتمعتان في الصدق فظهر ان المطلقتين لا يتناقضتا
بوجه من الوجوه فعلم ان المطلقة العامة والدائمة المحتملة للضرورة والضرورة
ينشأ عنها شرط الاختلاف في الكيف كالممكنة العامة والضرورة المطلقة
وكذا المطلقة العرفية الدائمة بدوام الوصف مع المطلقة العامة المقبلة فيها
الوصف وقد علم ان المطلقة العرفية اعم من الدائمة فقد رخصت وبهذا
القدر يكون المطلقة العامة باعتبار الوصف احص من المطلقة العامة
باعتبار الذات ومع نقص المطلقة الخاصة يكون الحكم مترددا من الضرورة المتوهم
والدوام الى الف اذا تفاوتت منها ومن المطلقة العامة بالضرورة الموافقة
فقط ومع نقص المطلقة الاخص يكون الحكم مترددا من الدائم الطرفين وهذا الحكم
وان لم يكن مترددا في التعلق بالدوام كونه مترددا في التعلق بالاجاب سبب
وكذا مع نقص الممكنة الخاصة الحكم مترددا من ضرورة الطرفين يعني الوجوب
والامتناع ومع نقص الدائمة الضرورية الحكم مترددا من المطلقة العامة المحققة
والضرورة الموافقة ومع نقص الوقتية الحكم مترددا من دوام موافق و
المتكافؤ حكم في ذلك الوقت بالامكان العام ومع نقص المستمرة مترددا من
دوام موافق وامكان رفع حكم في جميع الاوقات وقال قوم من المناظرين
نقص الوقتية رفع الحكم في وقت معين ونقص المستمرة رفعه في جميع الاوقات
وسواء كان اراد ان نقص جهة الوقتية رفع تلك الجهة ونقص جهة
جهة المستمرة رفع تلك الجهة فقط فلا وجه له لعدم اختصاص هذا الحكم بهاتين

الجنتين وان اراد ان رفع الحكم في ذلك الوقت بعينه فهو باطل لانها كذبان على تقدير
 دوام الحكم في الجملة الواقعة وعلى صد التقدير الآخر والسبب ان الوقتية ليست
 ما يشمل على وجود الحكم في زمان معين فقط بل ما يشمل على ضرورة وجود الحكم الحاضر
 في زمان معين وانتقاله في سائر الازمنة فكون رفع الضرورة بالاحكام العام
 ورفع انتفاء الوجود في سائر الازمنة بدوام وجود الحكم وكذا في المنتشرة
 ومع بعض الشرطية بالمجمل الحكم متردد بين حصوله بسبب ضرورة من الضرورة
 المحررات عنه ولا حصوله على سبيل الدوام لاطلاق الجملة التي هي سبب جميع
 الضرورات عنه فنقضها اما وضع الضرورات او رفع الاطلاق ومع بعض
 الممكن الاخص الحكم متعلق بضرورة من الضرورات الست ومتردد بين الوجود
 والسلب ومع نقض الممكن الاستقبال في ذلك الحكم متعلق بالضرورة ومتردد
 في الكيفية مع زيادة اعتبار استقبال بشرط في حاس واحد فنجب ان يحصل
 ذلك الشرط في جانب آخر واما نقض الجهات الوصفية فكما ذكرنا كون باعتبار
 الوصف في الجانبين يعني ان بعض العرفية العامة مطلقة عامة مخالفة
 بشرط الوصف ونقص الشرطية العامة الممكنة العامة بشرط الوصف
 وعلى هذا القياس واما الجهات المركبة من عسائر الذات والصفات فنجب اخذنا
 في نقص جهات يبقى بعد رفع الحكيم فان الحكم مع نقض العرفية الخاصة اما
 ضروري ذاتي موافق او مطلق عام وصفي مخالف ومع بعض العرفية الوصف
 اما دائم ذاتي موافق او مطلق عام وصفي مخالف ومع نقض الشرطية
 الخاصة اما ضروري ذاتي موافق او ممكن عام وصفي مخالف ومع نقض الشرطية
 الاخص اما دائم ذاتي موافق او ممكن عام وصفي مخالف ومع نقض العرفية
 التامة بشرطية العامة اما مشروط عام موافق او مطلق عام وصفي مخالف
 ومع نقض العرفية التامة بشرطية الدائمة اما دائم ذاتي موافق او مشروط
 اخض موافق او مطلق عام وصفي مخالف وعليه القياس في باقي الجهات
الفصل التاسع في تعريف العكس وبيان العكس المستوي في الجهات قد سبق
 بيان العكس على وجه الاجمال فالا ان يقول العكس في عرف اهل هذه الصناعة

الصناعة جعل محمول القضية موضوعا وموضوعها محمولا او جعل مقابل المحمول موضوعا
 ومقابل الموضوع محمولا بشرط ان سعى الكيفية والصدق على حالها ولا يشرط بقا
 الكمية والجملة على حالها وان اردنا نعيم هذا التعريف للقضايا الشرطية وضعنا
 المحكوم عليه موضع الموضوع والمحكوم به موضع المحمول والعكس نوعا واحدا
 جعل عن الموضوع والمجمل منعكسين وبسبب عكسهما متويا وتامتهما جعل مقابلتهما
 منعكسين وبسبب عكس النقص وارادوا بالمقابل في الحقائق مقابل التحصيل و
 العدول والواجب والسلب للمفرد لا مقابل القضا او نوعا آخر وفي الشرطية
 النقص والقدرة ارادوا العكس في باب القياس نظر الى ان العكس المستوي
 من مقدمات نقص القياس كما سيعلم والمتأخرون بسبب عكس هذا الوجه بالقضايا
 المفردة اورده في هذا الباب وابندوا بالعكس المستوي من بين عكس الوجوه
 باللبنة الكلية لان بقا الكمية على حالها لا يتصور الا فيها ولو صرح انعكاسها
 فنقول السالبة الكلية يعكس في بعض الوجوه وعكسها سالبة كلية ايضا وفي بعضها
 لا تنعكس يعني ان صدق عكسها بحسب صورة القضية مع قطع النظر عن المادة
 ليس بواجب وان قصد في بعض المواد والاضابط ان كل قضية سلب فيها
 المحمول عن جميع افراد الموضوع سلبا دائما بحسب الذات او الوصف فهي تنعكس
 والا فلا فقه دعوان الاول ان دوام سلب شيء عن شيء سلبا سلبا **ع**
 بعض كذب اجتماعهما ونوطا من كان دوام سلب المحمول بحسب ذات الموضوع
 لم يكن المحمول مقولا على الموضوع اصلا بل يكونان متباينين بالذات كالاضابط
 والاضابط وان كان دوام سلب المحمول بحسب وصف الموضوع او وصف المحمول
 امكن كون ذاتهما واحدا لكن كذب اجتماع الوصفين كالمفرد والكن سلب
 احدهما عن الآخر مشروطا بالوصف الثانية ان لا دوام السلب لا يقتضي انعكاس
 السلب اذ على تقدير ان يكون **ح** حاصه مغايرة **ج** كالناس لان الانسان المتحرك
 لا يحسم جاز سلبها عنه على سبيل الدوام واذا قلنا هذا ان اهلان فنقول
 منعكسات الوجوه بتميزها لا يقبل العكس في السوالب الكلية فالضرورة
 والمشرطات والعرفيات منعكس والباقيات لا تنعكس ومن المطلق لا يعكس

الا المطلقة العرفية وهي تسمى مطلقة منعكسة واما تعين جهة العكس فلا يضابط آخر وهو
انه ان اعتبر الضرورة فقط او الدوام فقط بحسب الذات فقط او الوصف فقط
بقيت الكمية واجبة على حالها واما اذا تركبت الكمية من اعتبارين كالدائمة الدائمة
ضرورية او اعتبرت بالذات والوصف معا فواحدة منهما يعني الكمية واجبة على
على حالها بل ان كانت الكمية محفوظة فالكمية تكون اعم وان كانت الكمية محفوظة
فالكمية تكون احص وبيان ان الكمية واجبة معكس في صنف البسيط كالاهل
ان سلب **ع** ان كان ضروريا لم يجز ان يكون سلب **ع** عن الاضربا
اذ لو كان ممكنا لزم من امكان الجاب **ع** اجماع امرين متناقضين كحكم
الاهل وان كان دائما فالعكس لا يكون الا دائما اذ لو كان مطلقا لزم اجتماع
وقال الامام الرازي سلب الكاتب عن الكمية مثلا لما كان ممكنا في حاله
عن شخص واحد كان سلبه ممكنا عن جميع الأشخاص فصدق السالبة الدائمة وكذب
العكس فلا منعكس ومنشأ الغلط عدم الفرق بين المحال والكاذب فان فرض
دوام سلب الخاصة عن الموضوع ليس محال في هذه الصورة كما ذكره لكنه كاذب
وسواء شرط صحة العكس صدق اهل ففد والعكس لا يقتضي صحة
ولما تقرر هذا المعنى علم ان الضرورية والدائمة والعرفية والشرطية
ينعكس بابقا الكمية واجبة على حالها واما اذا تركبت الكمية من اعتبارين
فان كانا راجعين الى الذات كما في الدائمة الضرورية دخلت تلك القضا
تحت الممكنة او المطلقة الاجابية وان كان احدهما ذاتيا والآخر ظرفيا
كما في الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة او الخص كالبصا حلة تحت
الممكنة او المطلقة الاجابية والاكساب بصيرة عموم المحمول فالحكم على بعض
المحمول حكم اهل وعلى البعض الاخر الذي لا يحمل على الموضوع بالاجاب حكم
العكس يمكن ان يكون محالقا لاهل بمعنى كون سلب ضروريا مستلزما اذ قلنا
لا شيء من الزنجي باس في انا بلا ضرورة علم ان الزنجي يمكن ان يكون اسف
نسب الزنجي عن الابيض الذي يمكن ان يكون زنجيا وان لم يوجد دائم
لا ضروري وسلبه عن سائر الابيض كالتبج والعاج ضروري وذلك لان

الابيض بعض من الاسف المطلق فان كان الحكم بالسب الكلي وحسب ان يكون الدائمة
محملة للضرورة ولكن ينبغي ان يعلم ان بعضا منه نظر اهل وان عتبر محالقة الكمية
صح الحكم بالسب الجزئي وكذا اذا قلنا لا شيء من الكاتب ساكن بالضرورة او الدوام
ما دام كاتبنا لا دامنا لزم ان يكون الكاتب بالاطلاق اخص بحسب الذات اذ هذه
الكمية بعضي ان يكون الكمية والسكون وصفين متقارنين لذات اجتماعهما فيها
محال او كاذب لكنها صنف بواحد منهما في داس في محتمل ان يكون اعم
من الكاتب لوجوده في المحل فان كان الحكم بالسب الكلي فالكمية مشروطة
بالعرفية العامة المحتملة للضرورة والدوام وبعض هذه المشروطة والعرفية
العامة نظر اهل كما ذكرنا في الدائمة وان قلنا بالسب الجزئي كانت الكمية
بعضها نظر اهل والحاصل ان الكمية بقية على حالها كانت اجماعا اعم وان
الكمية على حالها كانت الكمية اخص وهذا الاختلاف فيه من جهة ترك الاعتبار
فانه باحد الاعتبارين فرفقة الموجبة التي عكسها جزئي كالمسائي وبقا
الاخر سلب كلي صادق وعلى هذا القياس عكس العرفية الدائمة مشروطة وعرفية
كلمية مطلقة محتملة للضرورة والدائمة مشروطة او نظر لاهل وجزئي وسواء باعتبار
الوصف او باعتبار الذات على قياس سبق وكذا الحال في سائر الجهات
المركبة وبحسب ان تعلم ان الدائمة الكلية لصدق مع اعتبارات ثلاث
للدائمة ا ما يكون الحكم على جميع الأشخاص دائما بحسب الذات - ما يكون
الحكم على بعض الأشخاص دائما وعلى البعض الآخر ضروريا - ما يكون الحكم على
الجميع ضروريا وعكسها السالبة الدائمة لصدق مع القسمين الاولين وكذب
مع الثالث وكذا العرفية العامة الكلية لصدق مع اعتبارات سبع
للوصلية ا ما يكون الحكم على جميع الأشخاص بحسب الوصف ضروريا - ما يكون
على الجميع دائما محتملا - ما يكون على الجميع دائما ضروريا - ما يكون على بعض
ضروريا وعلى البعض الآخر دائما محتملا - ما يكون على بعض ضروريا وعلى البعض
دائما ضروريا - ما يكون على بعض دائما محتملا وعلى بعض دائما ضروريا - ما يكون
على بعض ضروريا وعلى بعض دائما محتملا وعلى بعض دائما ضروريا واعتبار

الذات هنا خمسة **الفوري** - **الذات المحتمل** - **الذات التي** - **الذات الضرورية** - **الذات الدائمة** واذا احصرنا هذه الاعتبارات في جمع الاحصاء وبعضها حصل **الفوري** فصار خمسة مفردات وعشرة ثنائيات وعشرة ثلاثيات وجمعة رباعيات وواحد خماسي كما ذكرنا في باب المعدول له فالعرفه العامة بحسب الذات مع هذه الاشياء واذا ركبنا اعتبار الذات والوصف معا صارت الاعتبارات المركبة التي يصدق معها العرفية العامة الكلية مائتين وسبعين اعتبارا حاصلها من ضرب السبعة في احدى اثنين وما وقع فيله للضرورة بحسب الذات من هذه الجملة مائة واثنا عشر اعتبارا كما حصل من ضرب سبعة عشر في السبعة وكذا ما وقع فيه الدائم وما يحتمل الفوري من البوادر ثمانية وتسعون اعتبارا غير حال عن الضرورية الكلية وما يحتمل الدوام سنة وتسعون اعتبارا غير حال عن الدائمة الكلية فاذا علمنا العرفية الخاصة كان عرفه عامة كلية صادقة مع مائة واثني عشر اعتبارا من الاعتبارات المذكورة وكذا في مع البواني واذا علمنا العرفية الخاصة كان الضاعفة عامة كلية الا ان اعتبارا الخاصة بحسب الضرورية واعتبارات الانحص بحسب الدوام وقس عليه سائر الاعتبارات المركبة وان لم يبلغ شئ منها الى هذا العدد وهذا هو الكلام في عكس الالبته الكلية واما الموجبات الكلية فكلها تنعكس ولا يبقى الكمية على حالها بل جميع عكسها جزئية والجمعة المطلقة العامة والممكنة العامة الذاتية او الوصفية معي على حالها وفي البواني لا يبقى عليها بل كونها من مائتين الفصيتين والضابط ان عكس الجماعات الفعلية المطلقة العامة وغير الفعلية الممكنة العامة وعكس ما يسترط الوصف المطلقة العامة او الممكنة العامة بسترط الوصف وما تركب من اعتبار الذات والوصف فجمعة عكس ايضا مركب فالتركيب ان اقتضى ان يكون جهة وصف الموضوع بالنسبة الى ذاته لا ضروريا اولادنا كما ذكرنا كانت جهة العكس بحسب الذات لثلاثة لجهة هي لوصف الموضوع بالنسبة الى ذاته اذ وصف الموضوع يكون محمولا في العكس مثله في العرفه الا حص التي جهة وصف الموضوع بالنسبة الى ذاته

ذاته الدوام وان كانت جهة القضية باعتبار الوصف الدوام فحق العكس بحسب ان يكون جهة القضية بحسب ذات الموضوع الدوام وقس عليه سائر المركبات واما اذا لم يقتض التركيب واحدا من مائتين الفصيتين فكانت جهة العكس بحسب الذات عامة محتملة للطرفين هذه الاحكام عكس الموجبة وهي احكام متعددة اما بيان اصل الانعكاس فنتجته مقارنة الموضوع والمحمول في انهما مقولا على ذات واحدة وهذا مصحح مفهوم الايجاب واما علمه ان عكسها جزئية يجوز ان يكون المحمول عام من الموضوع كما ذكرنا فمقارنة الموضوع مع بعض المحمول مقطوع بها والمساواة مشكوك فيها فالحكم الجزئي بحسب صحت القضية بلا اعتبار المادة يقيني واما ما ان صحة الانعكاس في المطلقة والممكنة العائتين انا اذا قلنا كل **ج** بالاطلاق فقد قلنا **ج** لشيء يقال له وسوفي ذلك الوقت **ج** ايضا فشيء يقال له **ج** قيل له **ج** فكون بعض **ج** ايضا بالاطلاق واذا قلنا كل **ج** بالمكان كان بعض **ج** ايضا بالمكان اذ على تقدير خروج الكل من القوة الى الفعل كان العكس لازما وما وجب على تقدير غير محال يكون ممكنا وايضا لو كان عكس مائتين الفصيتين كما ذبا كان نقيضها حقا وكلتا تمانعكس كالحاصل وعكسها ضد الكل فكون الاصل كما ذبا لان الضدين لا يجمعان في الصدق وقد فرضناه صادقا ههنا لازم من فرض كذب العكس فيصدق العكس في بيان انعكاس مائتين الفصيتين على رأي الجمهور ويحجب النظر في عكس الممكنة فان عكس ممكنة يصدق مع السالبة الدائمة الضرورية الكلية لا يجب ان تنعكس مثلا اذا قلنا **ج** بالامكان **ج** وصدق ان لاشئ من **ج** دائما **ب** فيصح في العكس ان يقال كل ما هو **ب** بالفعل مبين لما هو **ب** بالامكان ولا يحصل بالفعل في وقت فيكون مبينا لجسم بالذات ولا يمكن الحكم بالمكان **ج** عليه الا ان يكون الحكم على ما يمكن ان يكون **ج** على وجه يسترط الفعلي وغير الفعلي كما سوري قوم وسوطا المتعار كما ذكرنا ومع يلزم ان يكون عكس الممكنة المطلقة اذ بعض ما يمكن ان يكون **ج** فيلزم من هذه الصورة جعل الامكان جزءا القضية في الحقيقة وكون القضية مطلقة والكلام في عكس قضية جهةها الامكان فان قيل عكس هذه

البتة ساله دائمة صفة جنة كما ذكر وسيكون المكنة العامة الجنية التي
 هي عكس هذه المكنة المفروضة فكون هذا العكس حقا قلنا الامر كذلك حكم
 ملازم الحجاب لكن لما لم يكن **الذي هو بالامكان ج** موجودا لم يصح الحكم عليه
 بالاحكام فلا يلزم حقه هذا العكس واما كل مكنة لا يتصل مع البتة المكنة
 كما يمكن الاخص فعكس بالسان المذكور وعكسها ايضا لا يتصل صدق دوام السبب
 الكلي اذ البتة المكنة الدائمة معكس وعكسها تفضي ان يكون اهل
 الصداقة واما سبب الكفر فوما ذكرنا وان كان حقيقة الحال
 لكن في هذا الموضع حكنا بانعكاس المكنات كما ذكره جمهور المنطقيين في بيان
 تمام البيان ان تارة سببها واما سان ان عكس سائر القضايا فان
 القضيان يعني المطلقة والمكنة العامة فهوان الكلمات التي هي محولات
 بالطبع اما ذاتات الموضوعات او عرضيات لها والعرضيات اما
 خواص او اعراض عامة كما ذكرنا في باب غوبي وحمل الذاتيات على الموضوعات
 وعكسها يعني حمل الموضوعات على الذاتات الضرورية في نحو الانسان
 ناطق بالضرورة والناطق لان كذلك وحمل الخواص على الموضوعات
 يجوز ان يكون ضروريا او دائما كالزوايا الثلاثة للمثلث ويجوز ان يكون
 ضروريا ولادائما بل بالامكان او بالاطلاق كما كتب او ايضا كالانسان
 واما عكسها فضروري قطعا اذ لا وجود للخاصة فيها سوى الموضوع والعكس
 العامة يجوز ان يكون ضروريا للموضوع كالتزوجة للانثى او دائمة كالسواد
 للزنجي او لا ضرورية ولادائمه كالمشي للانسان وعكس كل منها محتمل الصواب
 والناظر ضرورة انعكاس القضية الضرورية يجوز ان يكون ضروريا وعكسها
 وكذا عكس غير الضرورية محتمل الامر من ضرورة القضية بلا اعتبار المادة
 بقضي الانعكاس كجته لشمها ولا يقطع يقين واحد من الين واما بيان
 جته العقلية مطلقة وجهه ما هو بالقوة مكنة فنون الاجاب العقلي
 بقضي وجود الموضوع وجود المحمول ووجود مقارنه كل منهما بالفعل
 هذه الوجودات الثلاث يلزم انعكس على الاطلاق والاجاب بالقوة تقضي

وجود الموضوع وامكان وجود المحمول وامكان المعارض والعكس بعض المحمول
 لوجود السكون القصص الجارية واما الحكم بالمعارضة فبالامكان فقط او لا يعلم
 وجوده بالفعل فمكن عكسها وما ذكر الامام الرازي ان عكس القضايا بالفعلي
 مكنة عامة وشك يجوز ان يقال كل كاتب بالضرورة انسان مع امكان
 ان يقال لاسي من الانسان كاتب دائما بالضرورة رد بما علم ما قررنا اذا
 قلنا كل كاتب انسان كما فرضنا الكاتب موجودا او لا فوجود الانسان
 على سبيل رغبة في نفسه محال ووجود الكاتب لغير الانسان غير ممكن فيلزم
 الانسان كاتب بالاطلاق واذا ثبت هذه الدعوى ثبت ان عكس جميع
 المكنة مكنة عامة وعكس الفعلي مطلق عامة واعتبار شرط الوصف ايضا
 على القرار السابق مثلا اذا قلنا كل نائم بالضرورة ساكن مادام نائما كان
 نائما على الوجه المذكور بعض البك نائم مطلقا وكمن بحسب الوصف ايضا
 اذ النائية لذات بعض الساكنين بلا عمت سائر السكون بالامكان لا بالاطلاق
 واما باعتبار السكون فبالاطلاق ويجوز ان يكون نائما بالضرورة ساكن مادام نائما
 لازم للنوم والناظر يجوز ان يكون نائما بالضرورة ساكن مادام نائما
 النوم ولا يجب حصول النوم في جميع اوقات السكون والمطلقة الوصفية
 اخص من المطلقة الذاتية وكذا المكنة كما ذكرنا واما سان انه اذا كان
 جهة وصف الموضوع بالنسبة الى ذاته لا ضروريا او لادائما كانت
 جهة العكس باعتبار الذات موافقة لجهة الوصف في اهل فموان في مثال
 هذه القضية يالم باخذوا الذات مع صفتين متغابرتين احدهما يستلزم
 الاخرى كالنوم والسكون في القضية المذكورة فاذا كان الذات مع
 النوم موضوعا كان الساكن محمولا باعتبار الوصف وفي العكس اذا كان الذات
 مع السكون موضوعا كان النائم محمولا ونسبة النوم الى الذات في اهل
 كسب النائم الى ذات الساكن في العكس يعني ان كان النوم لذات
 النائم لادائما كان الساكن الذي ذاته والنائم في جميع الاحوال لادائما
 ايضا ولذا في الناظر وري انعكس العرفه والمشرطة والعرفه اللائمة

التي كل منها اخص مطلقة عامة وصفه واثمة ذاتية وعكس المشروطة الائمة اللا
 ضرورية والمشرطة الخاصة المطلقة العامة الوصفية واللا ضرورية الذاتية
 ولها في المركبات المطلقة العامة بالاعتبارين وهذا البناء يجوز ان يختلف في
 الموجبة الكلية لانا اذا قلنا كل **ج** - ما دام **ج** لا دائما الذي هو العرفي الاخص
 لا يصح ان يكون عكس بعض **ج** دائما اذ يلزم ان يكون بعض **ج** دائما **ج** وقد
 اقتضى اهل اهل ان يكون كل ما هو **ج** لا دائما **ج** صف فلا يكون العكس دائمة ذاتية وتر
 عليه التبرؤ واما حكم الموجبة الجزئية في العكس فما ذكر في الموجبة الكلية وهذا العكس
 حافظ للكمية في جميع الاحوال دون الجهة الا فيما ذكر من القضيتين الثابنتين
 واما الالب لجزئية فلا تنعكس اذ سلب الخاص من بعض من العام الشاكلة
 وغيرها صحيح كسلب الانسان عن بعض الحيوان وسلب العام عن بعض من ذلك
 الخاص غير صحيح وان لم يشترطوا بقية الكيفية على حالها كان الممكن الخاص والخاص
 الخاص والخاص للجهة الجزئية في الجهة التي يترتبها الاحجاب عكسا بحيث
 يبقى الكمية على حالها والجهة اما الامكان العام او الاطلاق العام و
 القضايا على السالبة الكلية والموجبتين ايضا عكس من هذا النوع الا ان يكون
 القضية ضرورية واما اصطلاح المنطقيين فهو ان لا يكون حافظا للكيفية
 لا يعد عكسا فالقضايا التي يلزم اهل وصدق ويبقى بعض كيتها وجنتها
 على حالها لا تعد عكسا للكل وهذا القدر كثير في العكس المستوي **الفصل الثاني**
 في عكس النقيض قد مر معناه مرارا فلا حاجة الى الاعداد الموجبة الكلية
 الموجبات صفان الاول كل قضية اعتبر فيها الدوام والضرورة بحسب
 الذات او بشرط الوصف وجميعا ينعكس بعكس النقيض ومن تلك الجهة كل ما فيه
 اعتبار بالضرورة او الدوام فقط بحسب الذات او الوصف فقط بل
 فرعها الكمية والجهة على قرار اهل اما اذا تركت من الاعتبارين فيبقى واحد
 منهما لا بعينه ويكون الآخر اعم او اخص كما ذكر في العكس المستوي للسوالب
 مثله كل انسان حيوان بالضرورة عكس كل ما ليس بحيوان ليس بانسان
 بالضرورة وهذا العكس يلزمه سالبية كلية معدولية الموضوع وسي لاسي ما يبر

ليس يكون باسان بالضرورة والصنف الثاني في الموجبات الذاتية وهو
 ولا ينعكس بعكس النقيض اما لزوم عكس النقيض للصنف الاول فمن جهة ان الحكم
 على موضوع كلي والمحمول مساو له او اعم منه فيشمل جميع النحاص في جميع الاحوال
 فكون رفع المحمول مستلزما لرفع الموضوع اذ رفع العام مستلزم لرفع الخاص
 ولما كان رفع العام اخص من رفع الخاص العام مقولا على الخاص جاز
 ان يكونه مقابل الموضوع اعم من معادل المحمول ومقولا دائما على جميعها
 مقابل المحمول كما ذكر في الانسان والحيوان واما على حفظ الجهة
 فهي ان ملاقة الموضوع والمحمول لما كانت ضرورية استحالة بينهما المبانية
 فلا فاة مقابلها ايضا بالاحباب ضرورية او حال المقابل بعينه حال الال
 وان دام ملاقة الموضوع والمحمول كحكل زنجي اسود كان عكسه دائما و
 كلما اذ وجود الال اسود الزنجي لخصي وجود الزنجي الال اسود كما ذكرنا
 في العكس المستوي للموجبة الجزئية وكذا ان كانت هذه الضرورة الدوام
 بحسب الوصف كان العكس بحسب ايضا مثلا اذا قلنا كل كاتب متحرك فذلك
 الكاتب والمتحرك اذا كانت مغايرة لهذين الوصفين والكاتبية متحركة
 للمتحركة كان رفع المتحركة مقتضيا لرفع الكاتبية وان جاز كون ذلك
 موصوفة برفع المتحركة في حال حركة الكاتب فيجب ان يقال كل ما هو لا
 متحرك ولا كاتب ما دام لا متحركا وفي الحكم المركبة ان اعتبر بالضرورة
 مع اعتبار الدوام امكن ان يكون الال اسود مثلا اعم من الزنجي فحصوله
 كون الال اسود بالامكان زنجيا يكون كونه زنجيا لا ضروريا وفي غير
 تلك الصورة كالتنج ونحوه يمكن ان يكون ضروريا فيجب ان يكون الحكم
 على حكمة الال اسود بالضرورة بالضرورة بالضرورة المطلق ليحمل الضرورة او على
 بالدوام بالضرورة وكذا اذا اعتبر الذات مع اعتبار الوصف اذا كان
 كون الال متحرك مثلا اعم من الكاتب فحصوله كونه كاتبا يكون الحكم عليه
 بالال كاتب بالادائم وفر غير تلك الصورة يمكن ان يكون دائما بدوام
 الذات الال متحرك كما في الجمل فلا يقال مطلقا كل ما هو لا متحرك لا كاتب دائما

بل في البعض الذي يكون الكاتب محمولا في الأصل لا يكون اللادوام ونفاه خارج
عن ذلك البعض لا علم انه الدائم او اللادوام فان سمي جهة الأصل في العكس
جزئية او الكلية كلية كالأصل والجهة يحتمل الضرورة والدوام وعلى هذا ما سنرى
المركبات واما ما ان سائر الموجهات الموجهة لا يعكس فمما لا يحول
لما لم يدم بدوام الموضوع صدق الحمل بالاجاب وبالسبب كحل الضحك
على الانسان فلما لم يرفع المحول رفع الموضوع اذ لا يصح ان يقال كل
لا ضاحك لان الانسان بعض اللا ضاحك اسان بالضرورة وكذا
من سائر الجهات وقال بعض المتأخرين اذا قيد اللا ضاحك شيئا بقيد الدوام
وقيل ما سودا لاضاحك لان الانسان كان صادقا وكذا في سائر
الموجهات فمذه القضايا الضعيف يعنى بان يأخذوا مقابل المحولات
مقيدة بالادوام ومنشأ هذه الجهة انهم يجعلون حرف السبب جزء
المحمول لتكون الفصحة الجارية في جعل الجهة جزء المحول لتكون الفصحة
ضرورية مثلا فنقولنا الانسان ضاحك مطلقا اذا جعلنا الضاحك
محمولا كان الضاحك المقيد بالطلاق محمولا على الانسان بالضرورة
ومقابل هذا المحول ايضا الانسان بالضرورة ومقابل المحول ما يكون
لنفس الجهة او الاخص من بعض الجهة وكما مع الضاحك مثلا بان يقال
الضاحك دائما او اللا ضاحك دائما فيقال كل ما كان لا ضاحكا دائما فهو
لان الانسان بالضرورة وبما عدا الى سائر انعكاس الضرورى اذا علم
هذا الأصل فنقول هذا العكس على هذا الوجه ليس بعكس النقض المطر في هذا
الموضع اما اول فلاننا فرضنا محمول الفصحة الضاحك المفرد وسوف نرى في الضرورة
مركب مع الدوام وان اخذنا المحول في الأصل مركبا وقلنا الانسان ضاحك
دائم الضحك كانت الفصحة متمتعة لا مطلقة فاذا حلت المحول لم يكن
العكس عكس صدق واما ما نبينا فلان هذا العكس ليس مخصوصا بمقابل المحول
بالتقابل السبق اذ لو قلنا في المثال المذكور كل ما كان ضاحكا دائما فهو
انسان كان حقا واما ما نبينا فلاننا ذكر قيدا لدوام ولا يجب ان يكون القيد

٦٢
القد الدوام ولو كان جهة الأصل يمكننا نقولنا الانسان بالامكان كاتب
مقابل الكاتب بالامكان الكاتب بالضرورة او اللا كاتب فاذا قلنا
كل ما كان كاتبا دائما لان الانسان كان كاذبا اذا لم يكن لا كاتب دائما كاذبا بالضرورة
مع انه انسان بالضرورة واما ما نبينا فلاننا لو قلنا ان هذا العكس عكس النقض
ولكنه ليس بمقيد في هذا الموضع اذ المطلوب عكس القضايا اللادائمة وهذه
القضية بعد الجهة المذكورة ضرورية ولا نزاع ولا اشتباه في عكس الضرورية
فمذه الوجهه علم ان ملك الجهة غير مقيد وان الموجهات المذكورة لا يعكس
بعكس النقض واما الموجهة الجزئية في بعض مواد يكون فيه بعض من العام موضوعا
ومقابل خاص محمولا نحو بعض الحيوان لان الانسان فلا يعكس اذ عكسه لا يكون
لاننا حيوان فيلزم ان يكون بعض الانسان لاحصاها وسوكاذا ويمكن
ان يكون هذه المادة للفظ دون الصنفه عدولا نحو بعض ما سوا بقا محدث
وعكس نقضه بعض ما سوا محدث لا باق يعنى ان بعض القديم لا باق او سائر
هذا العكس كاذب فالوجهه الجزئية على الاطلاق بحسب الصورة عكس
والمعكس في بعض المواضع بحسب المادة انما هو في موضع لم يدخل مقابل
المحمول تحت الموضوع فحكمه حكم الموجهة الكلية في الجهات واما الالبته
الكلية فنعكس في جميع الجهات وعكس نقضها لا يكون حافظا للكلية بل
يكون حرا فلفظ والجهة في المطلقة العامة والممكنة العامة الذاتية او الوصفية
لا يبقى على حالها بل عكس نقض الجهات الفعلية المطلقة العامة وعكس نقض
ما عداها الممكنة العامة وفي اعسار الذات الوصف يتبع الأصل وعكس
الجهات المركبة الضارة اذا انتفى التركيب بالضرورة جهة الوصف اولادها
بالنسبة الى الذات كان جهة العكس بحسب الذات موافقة لجهة الوصف
بالنسبة الى الذات واذا لم بعض كانت الجهة مطلقة عامة كما ذكرنا في
العكس المستوي للموجهة اما سبب اصل الانعكاس فهو انه اذا كان بين الموضوع
والمحمول مبانة على وجه من وجوه السبب كان مقابل كل منهما بحسب ذلك
السبب مبانيا للآخر فيكون بين عكس كل منهما ومقابل الآخر ملاقة بالجهة

مثلا اذ قلنا لشي من الناس حجر كان من الاجر والاداء مسانته ما اذ لو كان
 كل حجر لاني ان كان الانسان حجرا فلا يكون كل حجر لاني انما واما على ان
 العكس جرتي فهو ان مقابل كل من المحمول والموضوع يجوز ان يكون علم من العلم
 ومساوياه مثال الاسم الاجر والاداء ان او اللانسان والحجر ومثيل
 المادوي اللواحد والكثير والناحية والوجه فالحكم رفع المبانيه الكلمه
 بحسب الصوق من المسائل او اثبات المسانته الجريئة المستلزمه للملا
 الجريئة من مقابل احدهما وعين الآخر مقطوع به والرفع الحكم للمبانيه
 المستلزمه للملا الكلمه مشكوك فيه فصدق الحكم الجريئة وانما يقال
 في المثال المذكور ليس بعض الاجر لاني انما وسوف قوة بعض الاجر لاني
 اذ المعدوله قوة الاله وسلب السلب في قوة الاجاب واذا حكم كل
 بحسب ان يقال لاني من الاجر لاني ان لاني كل لاني لاني وسوكان
 واما ان بيان ان عكس النقيض للحجرات الفعلية هو المطلقة وغير
 الفعلية ممكنه فهو ان مبانيه المحمول والموضوع اذا كانت بالفعل
 كان ملاقة مقابل المحمول مع الموضوع انما بالفعل واذا كانت بالقوة
 كانت بالقوة لكون هذه الملاقة تابعة لتلك المبانيه مثلا في
 المطلقة اذ لم يكن شيء من الضاحك منفك كان بعض التامس في لاني
 ايضا ضاحكا في الكثرة اذ لم يكن شيء من الكاتب شاعرا بالامكان كان بعض
 التامس كاتباً بالامكان ايضا وهذه القضايا في قوة عكس النقيض لتلك
 الاصول كما مر وما ذكرنا في العكس المستوي لبعض الممكنات الالجابيه
 التي ماله للادائمه الكلمه الاله وادونها في عكس نقيض الممكنات
 السلبيه المحتمله للادائمه الكلمه الالجابيه اذ يصح ان يقال لاني من الزنجي بود
 بالامكان وان صدق كل زنجي اسود دائما ولا يصح ان يقال بعض ما هو
 لا اسود بالفعل زنجي بالامكان اذ كل ما هو اسود بالفعل لا يكون زنجيا بالضرورة
 واما بيان ان عكس نقيض الضرورة يحتمل الضرورة وعكس نقيض الضرورة
 يحتمل الضرورة فهو ان مادة قولنا لاني من الاجر لاني حجر بالضرورة عكس

عكس النقيض الذي هو بعض الاجر لاني ضروري انما في مادة قولنا لاني من الاجر
 بل ان بالضرورة عكس النقيض الذي هو بعض الاجر لاني ضروري
 عكس نقيض كل بعض من بين الضيقين يحتمل الضرورة والضرورة
 ولنا قنا مطلقه عامة وممكنه واما بيان ان عكس نقيض الوصفية
 وصفي ايضا فهو انما اذ قلنا لاني من الكاتب نباثم ما دام كاتباً في عكس
 الذي هو بعض التامس كانت حصول الكتابة في حال التامس ممكن لان
 حال النوم ولا باعث بالحيين واما بيان ان هذا الحكم مطلق لا دائم
 كما قيل فهو ان سلب التامس عن الكاتب وان كان دائما بدوام وصف
 الكاتبية لكن الاجاب الكاتبية على التامس ليس بدوام وصف التامس
 نائمة او التامس في جميع اوقات التامس لانه لا يكون كاتباً في بعض
 الاوقات وان كان مكان الكاتب المستيقظ كان الحكم بخلافه اذ
 التامس في جميع الاوقات مستيقظ فالحكم مطلق محتمل لدوام وصف التامس
 دوام واما بيان ان الضرورة جهة الوصف ولادوامها بالنسبة الى
 الذات فيقتضي موافقه جهة عكس جهة الذات وجهة الوصف بالنسبة
 الى الذات فهو ان ذات الكاتب في حال الكاتبية ليس نائم لادائما في
 مثال العرفي الاخص ذات الكاتب ليس كاتباً في بعض الاوقات وهو ذات
 التامس بعينه فلا يصح ان يكون كاتباً دائما وبكذا فاما يقتضي الضرورة
 وهذا البيان للتحالف في الاله الكلمه مثل ما ذكرنا في العكس المستوي وليس
 كذلك عكس نقيضه المطلقة العامة بحسب الذات بالبيان المذكور لانه
 الجريئة فيعكس عكس النقيض في جميع الجهات وعكسها حافظ للكلمه وحكمه
 في الجهة ما ذكر في الكلمه مثله اذ قلنا ليس بعض الحيوان انسانا بل لانه لا يكون
 بعض الانسان لاجوانا يعكس كونه حيوانا والبيان ما ذكر في جميع الارب
 الكلمه هذا تمام الكلام في عكس النقيض وما يجب ان يعلم انه اذا كان عكس نقيض
 الموجبة في قوة الاله وعكس نقيض الاله في قوة الموجبة اذ كانتا
 معدولتي الموضوع فاحكام العكس المستوي وعكس النقيض في الاجاب والسبب

مكافئة بمعنى ان حكم الجواب في كل باب حكم السبب في اخر ولا يفيد التمام
على الخلف في نفس جهة العكس المستورا وعكس النقيض كما هو عادة بعض
المنطقيين اذ على تقدير صدق الجملة المعنية يكون كل جملة اعم منها صادقة
ايضا وما يجب ان يعلم انه ان كل قضية تنعكس بالعكس فنعكسها لازما
فيتبعها في الصدق دون الكذب لان الكاذب قد يستلزم الصدق
كما ذكرنا في الشرطية ومثاله من ان كان الابل كل حيوان انسان اولي
من الحيوان بانسان كان كاذبا وعكسه صادق وهو بعض الانسان حيوان
اولى بعض ليس بانسان ليس حيوان هذا تمام الكلام في عكس احتمالات
الفصل الحادي عشر في اعتبار الجملة والنقيض والعكس في القضايا
الشرطية اكثر المنطقيين ثم يعتبروا الجملة في الشرطيات ومن اعتبرها في حق
الاعتبار بالمصدا لان اتصال التالي بالمقدم في المتصلة يشبه حمل المحمول
على الموضوع في احتمالية واما المنفصلة فليس لها زيادة مدخل في هذا الباب
لان اجزاء الانفصال لا يمتزج ولا يجب حصرها في عدد معين والاعتقاد
في الحقيقة دلالة حارجه عن منع اجمع واحكامها ببناءه واعتبار استصحاب
المقدم للتالي في المتصلة المنقسمة الى الزوم والاتفاق كما ذكرنا لم يعد
من قبل الجملات بل وضعوا هذين القسمين نوعين متباينين من الاتصال
اللزومية بالحقيقة والاتفاق بالمجاز ووقع اسم الاتصال عليهما بالاشتراك
فارادوا ان يعتبروا الجملات في كل من هذين النوعين على الانفراد فقالوا
اذا كان في كل من اللزومية والاتفاق وجود التالي في جميع اوقا
وضع المقدم حاصل بالافعال مثلا في اللزومية كما يقال ان كان زيد كاتب
تحركت يده فالمتصلة ضرورية لزومية واتفاقه وان كان في بعض
الاقاات حاصل كما يقال ان كان هذا الشخص انسانا كان متفسا او كان
كانت الشمس طالعة كانت مارة على دائرة نصف النهار كانت المتصلة
وجودية مطلقة بمعنى مطلقة لادائمية في كلا البابين وان كان وجوده بالفعل
معلوما والدام والادوام محتملا كما يقال ان كان هذا الجسم ذاتا نفسا

كان متحركا كانت مطلقة عامة وان لم يكن وجوده معلوما بالفعل بل
بالفوق كما يقال ان كان هذا الشخص انسانا كان كاتبا كانت محتملة
فان كانت هذه الاحكام شاملة لجميع الاوضاع والاحوال كما ذكرنا
كانت القضية كلية وان كانت مخصوصة ببعض الاوضاع والاحوال
كانت جزئية الا ان وجود الحكم الكلي الوجودي مستغنى في الاتفاقية
تكون بين عين كل منهما مقابل الآخر ملاقة اذ كل حكم حال عن الزوم
والالاتفاق الدائم لا يكون للاستصحاب علة فجاز ان لا يعرض التالي للمقدم
في بعض الاوضاع والاحوال كما يقال كلما كانت الشمس طالعة زيد
كاتب والحكم الكلي في المحتملة الصرفة ايضا مستغنى عن الوجود لان
الحكم الممكن لا يكون لازما فان الجملة محتملة لان بولائه في بعض
الاحوال المستندة على علة الكتابة لان بعض الاحوال ايضا لا تخلو عن هذا
الوضع وعلى ذلك التقدير لا يلزم الكتابة فالحكم بالامكان لا يكون
كلما بل جزئيا وجزئيا سبب يعتبر الكلية والجزئية على هذا القياس
هذا ما ذكرنا في الجملات وان اخذوا المتصلة نوعا واحدا مآرا والجملة
وجعلوا الاستصحاب المطلق الذي مآرا الحمل المطلق اطلاقا عاما واحمال
الاستصحاب ملا وجود ما فعل المحال واللزوم مقتضى تأكيد الاستصحاب
ومنه ضرورة الحمل ضرورة والاتفاق وجودا خاليا عن الضرورة
لضعف الاستصحابية موقع المطلقة على رأي قوم والاتفاق موقع المطلقة
على رأي قوم آخر من شرطوا الضرورية اللزومية الدائمة مكان الضرورة
المطلقة واللزومية الغير الدائمة مكان الضرورة الوقتية والمنشئة
والالاتفاق الدائمة مكان الدائمة الضرورية والاتفاق الدائمة
مكان الوجودية الدائمة لم يكن يعبد على الصواب لكن لما لم يكن الضرورة
ماعتنه على سلك هذه الطريقة مع كونها مخالفة للجمهور كان الاولى تركها والحكم
ليس في اعتبار هذه التفصيل زيادة فائدة بل المهم في هذا المقام تحقيق
المصطلات الوجودية على الاستصحابية وقيسها اللزومية والاتفاقية

لا يمنع وجود التالي لم يكن وضع التمام مقارنا لوضع المقدم في شيء من الأحوال
والا لا منقضى حكم الكل في تلك الحال مثله قولنا ليس البتة اذا كانت
الشرط لانه كان التليل موجودا ويلزمها العكس وهو ليس البتة اذا كان
التليل موجودا كانت الشرط لانه وحكم البتة الاتفاقية الكلمة في العكس
يختلف بحسب المواد وان امتنع وجود التالي لم ينكس اذ مفهوم هذه القضية
ان وضع التالي لا يصدق مع وضع المقدم على سبيل الاتفاق في شيء من
الافاق التي يصدق فيها وضع المقدم لان وضع المقدم يقتضي
امتناع صدق التالي واذا امتنع التالي لم يمكن فرض صدقه فكل من
مسألة البتة ان يقال ليس البتة اذا كان البياض مفردا للبصر اجتمعت
الاضداد ولا يصح ان يقال ليس في جميع الاوقات او في بعضها اذا
اجتمعت الاضداد كان البياض مفردا للبصر لا يصدق في وقت ما
والبياض مفرد للبصر واما اذا لم يكن وضع التالي فيعكس ويكون حافظ
للجملة والكمية وبيانها قريب مما ذكر في لزومية وحكم البتة الكلية
الاستصحابية بهذا ايضا يعني لا ينكس بحسب الصورة لان كذب الشخص
ح مستلزم لكذب العام وفي المواد الممكنة التالي ينكس والموجبة للزومية
والاتفاقية والاستصحابية ينكس كلية كانت او جزئية ان اخذوا
المستلزمات نوعا واحدا والافكس للزومية لزومية وعكس الاتفاقية
اتفاقية اما سبب صحة الانكاس فصدق اجتماع المقدم والتالي في جميع
اوضاع المقدم او في بعضها واما ان العكس جزئية فلان التالي يمكن
وتأمل لغير تلك الاوضاع ايضا بسبب احتمال عمومه وان اخذ عكس كل
نوع في اللزوم والاتفاق نظير اهل لم ينجح الى بيان آخر كن اذا قلنا
العكس انصحي الى سبب ان اللزوم يجوز ان يكون من جانبين ومن
واحد فقط نحو كلما كان زيد كاتباً لم يكن يد يد على سبيل اللزوم وعكسه
قد يكون بحيث اذا كان يد زيد لم يكن كاتباً كان كاتباً لكنه لا يجب ان يكون
على سبيل اللزوم وعكسه كما ذكرنا وبهذا قياس سائر الالته والتبته

والله اعلم بحركته لا عكس اذ يجوز ان يقال قد يكون لا يكون بحيث ان كان زيد
مكتوباً كان كاتباً ولا يجوز ان يقال قد يكون لا يكون بحيث ان كان زيد كاتباً
لم يكن يد يد واما عكس المنقضى في المطالبات فان يجعل مقابل المقدم التالي
ومقابل التالي مقدياً بالشرط المذكور ويراد بالمقابل في هذا الموضع المنقضى
لا المقابل المطلق فالسلب واليجاب والموجبه الكلمة للزومية ينكس
وعكسها الصلح كل لزم في اذ رفع الدائم في جميع الاحوال يقتضي رفع اللزوم
مثلاً اذا قيل كلما عرق الانسان كان في المأخرة العكس وسوقنا لم يكن
الالف في الماء لم يغرق والافاقه والاصحاه بحسب الضوابط
لا ينكس اذ من المواد المستغنى التالي يمنع لعكس كما ذكرنا مثلاً يصح ان يقال
اذا كان الزنجي اسود لم يجمع الاضداد ولا يصح ان يقال اذا لم يجمع الاضداد
لم يكن الزنجي اسوداً اما اذا كانت ممكنة التالي فيعكس والموجبه الجزئية
لا تنكس اذ يصح ان يقال قد يكون اذا كان الشخص حيواناً لم يكن انساناً
ولا يصح ان يقال قد يكون اذا كان هذا الشخص انساناً لم يكن حيواناً
والسالمه للزومية جزئية كانت او كلية تنكس والعكس جزئية لزومية
اذا المقدم لا يقتضي على التالي لزم ان يكون في بعض الاوقات وضع
المقدم مع نفي التالي يمنع الوجود والالام صدق تلك المنافاة مثلاً
اذا قلنا ليس البتة اذا كان زيد كاتباً سكنت يده ويلزمه عكسه وهو
قولنا قد يكون ليس بحيث اذا سكنت يد زيد لم يكن كاتباً يعني قد يكون
اذا لم يكن يد زيد ساكنة كان كاتباً وهذا لا ينكس كلياً اذ لا يصح ان يقال
ليس البتة اذ لم تكن يد زيد لم يكن كاتباً اذ على تقدير ان يعقل فعلاً
آخر لم تكن يده وليس كاتباً والتبته الاتفاقية والاستصحابية لا ينكس
اذا يصح ان يقال ليس البتة اذا كان السواد لونا اجتمعت الاضداد
ولا يصح ان يقال قد يكون اذا لم يجمع الاضداد اذا لم يكن السواد
لونا بل دائماً لا يجمع الاضداد والسواد لون فان كانت ممكنة التل
انكست واما بيان عكس الموجبة الكلية يلزمه سالبه كلية مقدياً مقابل

التالي واما لما عرفت المقدم وان عكس البلية موجبة جبرته على هذا الوجه فما
ذكرناه سابقا هنا تمام الكلام في جهة المتصل ونقضها وعكسها ونقض
ان احكام الضرورية في المتصلة شبهة باحكام الضرورية في المحمية واما
اللاحقة باحكام الوجودية اللازمية واما احكام الاستحبابية باحكام
المطلقة العامة واما المتصلة فليس لها دخل في باب الحكم كما ذكرناه
القدر الذي ذكرناه يكفي في النقص ولما لم يكن لاجزاء المتصلة امتياز بطبع
لم يكن للتقدم والتأخر فيها اثر بل حكم الكل والعكس المستور واحد وكذا
حكم عكس النقص في المتصلة الحقيقية وعكس الحقيقة لا يعكس النقص
او عكس النقص لما هو مانعة الجمع يكون مانعة الخلو وعكس النقص لما
هو مانعة الخلو يكون مانعة الجمع هذا تمام الكلام في هذا الباب والله
اعلم بالصواب **المقالة الرابعة** في علم القياس ويسمى اولوطيقا الاول وهو
فان الاول في القياس الثاني في لواحقه والفن الاول قياسات
الاول في تعريف القياس واقسامه وبيان القياسات المحمية فقط وهو
عشرة فصول **الفصل الاول** في تعريف القياس لما فرغنا من بيان
احوال الاقوال الجازمة المولفة من الالفاظ المفردة وكان فائدة هذه
الصناعة معرفة كيفية اكتاب المعارف والعلوم اردنا الان ان
نبين طريق التوصل من ما يثبت الاقوال المعلومة الى الاقوال المجعولة
وسمى قياسا فقول القياس قول شتمل على الزايد من قول جازم
بحيث يلزم من وضع ملك الاقوال بالذات قول آخر جازم معين على
سبيل الاضطرار كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فانه
قول شتمل على قولين جازمين ويلزم من وضعهما بالذات على سبيل
الاضطرار قولنا كل انسان جسم فالقول الاول شتمل على القولين يسمى
بهذا العبارة قياسا وكل من القولين مقدمة والقول الثاني نتيجة وكل ما يثبت
موبعد الاستدلال مستلزما كان او لا اقترانا والموافق قرينة وقد عرفت
في هذا التعريف وقاين ان كلامنا من القياس والقول يطلق على المعاني

المعاني التصديقية حقيقة وعلى الالفاظ الدالة عليها مجازا فان اردنا القياس تصديقا
الفكرية اردنا بالقول ايضا المعنى المركب فان اردنا به العبارات الدالة على الحقيقة
اريدنا بالقول ايضا العبارة **اسم** فاما لو استعمل على الراء ليعلم ان القياس
ليس بخارج عن المقدمات المرشدة **ح** انهم انما قالوا على الراء من قولنا
ان يلزم فلا واحد قول آخر كالعكس المستوي وعكس النقص وسواء يسمى
قياسا **د** ان المراد بقولهم يجب يلزم انه ان لزوم القول الآخر على قدر
سلم الاقوال السابقة لان تلك الاقوال صادقة في نفسها او سلمة
او بعض مقدمات القياسات المحمية والمغالطة وامثالها كاذبة وبعض
مقدمات قياسات المعاندين والمعرضين غير سلمة عند سم ومع ذلك
لزمها النتائج **هـ** ان المراد بعلوم النتيجة انه ليس بها صادقة بل ان
تسلم القياس يضيح وجوب تسليم النتيجة ومنع النتيجة فنقض وجوب
مع القياس يعني ان صدق القياس صدقت النتيجة وان كذب
السيك كذب القياس لكن هذا الحكم لا يعكسان **و** ان المراد بالزوم
اعلم من السمع والبرهان ان لزوم القول غير مشروط بوحدة القول
كما يفهم من ظاهره بل المراد ان القول الواحد لازم في كل الاحوال وان كان
الحق ان القياس الواحد لا يستلزم اكثر من قول واحد والزيادة على الواحد
ان كان البعض متوسط البعض حازت كما سيذكر **ز** ان نقصد القول
بما اخر لان النتيجة ان كانت بالفعل او بالقوة احدي المقدمات
لم يكن القياس من الحقيقة قياسا بل شبهة كما سيذكر في المعالطات **ط**
ان نقصد القول الآخر بالمعنى لان بعض القرائن قد يستلزم ولا آخر لكنه
بالمطلوب من تلك القرينة وسواء يسمى قياسا شاملا أم لا اذا قلنا لا شيء من
الحيوان كجوع وبعض الاجسام حيوان لزم منه بعض الاجسام ليس كجوع لكنه
ليس بمطلوب من هذه القرينة اذ في المطلوب منها يجب ان يكون كجوع
موضوعا والاجسام مجعولة كما يعلم وان قلت ثمانان المقدمات كان قياسا
ستلزاما للقول المذكور والقرينة القرينة الاولى **ي** ان قولهم بالذات

لا حزام الاستدزام بواسطة مقدته اجنبية مثلا اذا قلنا الجسم جزء الحيوان
والحيوان جزء الانسان لزم ان يكون الجسم جزء الانسان لكن بواسطة ان جزء
جزء **ا** انه قد يكون قول فرقة قول آخر واودع في القرائن لزم منه قول
لكن لا بالذات بل بحجة ان ما فرقة لو كان واقعا في تلك القرنة لكان التام
ذلك القول ولما كان هذا الاستدزام بالغير لم يكن تلك القرنة قياسا
بل في حكمه كقولنا لاشئ من الحيوان يسكن وكل شئ يحرك متغير لزمه كل حيوان متغير
وسلب هذا لزوم ان المقدم الاول في قوة قولنا كل حيوان يحرك
ب انهم اما قالوا على سبيل الاضطراب لان بعض القرائن في بعض المواد
والخاصة يستندم النتيجة وفرغنا ما لا يستندم كقولنا لاشئ من الانسان
يفرس وكل فرس صهال لزمه لاشئ من الانسان بصهال ولو كان موضع المقدم
الثانية قولنا فكل فرس حيوان لم يلزم قولنا لاشئ من الانسان حيوان فلما
لم يلزم هذا الاستدزام لم يستندم القرنة بالاضطرار هذه النتيجة فلا يكون قياسا
الفصل الثاني في انواع القياسات القياس البسيط او مركب وتكلم
اولا في البسيط وهو محسب القسمة النوعية فسمان اقرا في الاستثنائي
الاقراني ما لا يكون النتيجة او نقضها مذكورا فيه بالفعل والاستثنائي
ما يكون واحدهما مذكورا فيه بالفعل ورفق بين المذكور والموضوع بمعنى
المسلم فان المذكور قد لا يكون موضوع التسليم والمنع بان يكون جزء القول
فلا يكون موضوعا وكل ما يكون موضوعا في القياس كان مذكورا لا محالة
بحسب القسمة الصفة ايضا فسمان كامل وغير كامل والكامل ما يكون يتناقضه
وغيره الكامل ما يكون مخا جال الى البيان مثال القياس الاقراني كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وهذا الكلام ونقضه ليسا مذكورا
بالفعل في القياس ومثال الاستثنائي ان كان زيد كاسا فزيد متحرك نحو
النتيجة فزيد الصورة مذكورة لاننا عني بالي المتصلة وان لم يكن موضوعا
بل الموضوع تمام المتصلة وبهذا وكذا يمكن به غير متحرك فليس كانت ونقضه
مذكور بالفعل لانه عين المقدم والقياس الاقراني ثلثة انواع ما يتركب من

ما كلفه كاتبه في هذه الحركة

ما يتركب من شرطيات ففهم

من جمليات فقط وما يتركب منها والنوع الثاني اما من متصلات فقط او منفصلا
فقط او منهما جميعا والنوع الثالث اما من جملة ومنصلة او جملة ومنفصلة فجملة
انواع القياسات الاخرى ثمة تسعة والجمليات منها مقدم على الكل لبيانها
فلنبدأ شرح القياسات الجملية **الفصل الثالث** في اصراء القياسات
ههنا ان المقدمات القياس كما عرفت مولف من مقدمات والمقدمة
كل قضية محسوبة صرحا بالقياس والنتيجة كل قضية لازمة له وهذه العرفات
رسمية والمقدمة انما سميت مقدمة لتقدمها بالطبع على النتيجة وكل قرينة
تكون قياسا يسمى منتجا والمسلم بقياس عقيما واخر المقدمات والنتيجة التي هي
المحكوم عليها وهما من كل منهما تسمى حدودا والمثبت بينهما باركان النسبة في الجملة
التي سماها اهل العلم الرياضي حدودا واطلاق اسم الحد عليها وعلى الاركان
المذكورة بطريق المثبتة وعلى هذين السوطين وعلى الحد الذي هو قوله
الشرح بالاستدراك فان كانت المقدمة او النتيجة جملة فالحدود والمقدمة
وسى الموضوع والمحمول وان كانت شرطية فنقضايا وسى المقدم والنتيجة
وفي الاقرانيات التي لا يكون النتيجة او نقضها مذكورة بالفعل يكون
بالقوة لا محالة بمعنى كونه اجزا وما مذكورة كالانسان والجسم فقولنا لكل
انسان حيوان وكل حيوان جسم والا كانت النتيجة اجنبية عن القياس ولم
يمكن لزومها له بالشرط المذكورة ولما كانت النتيجة لازمة للمقدمات كان
لها نسبة الى كل منهما فكان كل من حدوده مذكورا في واحدة منها والمقدمة
التي فيها موضوع النتيجة يسمى صغرى وموضوع النتيجة حدا صغرى والمقدمة
فيها محمول النتيجة يسمى كبرى ومحمول النتيجة حدا كبرى ولا بد بين المقدمات من
مناسبة بانتهك الاجزاء اذ لا تصور الانتاج من القضا الاجنبية
والحد الباقي من المقدمات الذي يعني واحد فيهما وساطة في النتيجة يسمى حدا
اوسط والصغرى في القياس المذكور الانسان والاوسط الحيوان والكبرى
الجسم والاوسط علة تألف القياس والموصل لاحد الطرفين الى الآخر وسو
الذي يكون الانتاج عبارة عنه وسمته وقومته في المقدمات مع الحد الاخر

يسمى شكلاً وسواء يخلو عن انواع اربعة لان الاوسط اما محمول في الصغرى موضوع
في الكبرى كما في القياس المذكور ويسمى شكلاً اولاً ومحمول في المقدمات كقولنا كل انسان
حيوان وهذا المثال يجب لانتفاء اختلاف المقدمات وسواء كان سبباً في وكل
فرس حيوان ويسمى شكلاً ثانياً او موضوع فيها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق ويسمى شكلاً ثالثاً او موضوع في الصغرى محمول في الكبرى على عكس الشكل
الاول نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ويسمى شكلاً رابعاً والشكل
الاول هو الكامل في القياسية دون السوائى او وقوع الاوسط في الشكل الاول
على الهيئة الطبيعية ككافة النواز فيكون الاول افضل ولذا قدم على التواتر
والرابع المقابل له بعد عن الطبع وطهنا اخرج الشكل واستقطب بعضهم
عن التواتر وبعضهم جعل الاول والرابع واحداً باكتفاء وقد عمو الثاني
على الثالث لشرف النتيجة وقلة وجودها كما سبقين وعادة المنطقين
انهم يقدرون الاجاب اشرف من السبب وكذا اشرف من الخفى وبهذا الحكم
حكم المقدمات والمجود والشكال فرسائر الاقرانيات كما سبقين واما
القياسات الاستثنائية فلما كانت نتيجة قضيتها مذكورة بالفعل في المقدمات
بالعين او النقيض والوجه لان يكون النتيجة واحدة من المقدمات كانت
بالضرورة جزءاً للمقدمة وكل قضيتها جزئياً لا باعتبار وقوعها موقع المفرد في
شرطية فالمقدمة الواحدة من القياس الاستثنائي شرطية وجزءها نتيجة
او نقيضها والجزء الآخر الساقط عن النتيجة يجب وان يكون مكرراً لانه في
مكان الحد الاوسط فالمقدمة الثانية عن ان نقيض الجزء الآخر متل ان
كان زيد كاتباً فيكون متحركة كمنه كاتب فيكون متحركة والمكرر في هذا المثال قولنا
زيد كاتب وسوفي مكان الحد الاوسط وفي المقدمة الشرطية جزء القضية
والمقدمة الاخرى هي فقط وهناك قضية تامة ويسمى استثنائية لدخول حرف
لكن وما يحكى مجراه من حروف الاستثناء عليه ولهذا يسمى القياس ايضا
استثنائياً وقولنا زيد متحركة اذا كانت بانفرادها قضيتها كان نتيجة لازمة
للقياس اذا تمهدت هذه المقدمات فلنشرع في بيان القرائن المنتجة وغير المنتجة

المنتجة فان ما لم ينصح منها من المقدمات ينصح هناك في مقام نسب ان تارة
الفصل الرابع في بيان اشكال المحليات وحال ضرب كل منها مع قطع النظر عن
لما كانت المحصورات اربعة وفي كل قياس محلي مقدمان وكل مقدمة يمكن ان
تكون من المحصورات كانت القرائن الممكنة الواقعة في كل شكل ست عشرة
حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة ويسمى كل من القرائن ضرباً وبعضها منتج
وبعضها عقيم وفي كل شكل شرطية ليس شرطية الانتاج واذا اعتبر جهات القضايا
واطلاقاتها وقع في كل ضرب مائتات كثيرة بسمي محظوظات وقد جرت العادة
ان يقر اولاً على سبيل التمهيد بيان الضروب المنتجة والعقيمة لكل شكل
ثم ننظر في احوال احتياط المقدمات والموجبات لكل شكل وضرب وهذا
الفصل مقرر على البحث الاول وفر جميع الاشكال لاني قيا من سالبين و
جزئين ومن قرينة صفراً سالبه وكبراً ما جزئيه والنتيجة تتبع دائماً من
المقدمات في الكيفية والكمية وان كان بعضها من الاحكام غير مطردة بالنظر
في المخططات كما سعلم ان سادسها **الشكل الاول** شرطية انتاجا يجب
الصغرى وكلية الكبرى وانتاجه عام لجميع المحصورات اما الاجاب الصغرى فلان
الاهفر يجب ان يدخل في الاوسط ليكون الحكم على الاوسط بالاجاب السبب
سالمه فان الصغرى لو كانت سالبه كان الاهفر مبيناً للاوسط فالحكم على
الاوسط يمكن ان يكون حكماً على الاهفر وان لا يكون فلا يعلم بالاضطرار ان
بين الاهفر والاكبر ملاقات او مبيانية مثلاً اذا قلنا لاشي من الانسان بفرس
فالحكم على الانسان اما بالاجاب بانه ناطق او بانه حيوان او بالسبب بانه
ليس بصهيال وليس كما فيكون الحكم على الفرس بالاجاب في بعض الكتب
في آخر حقا فالنتيجة لا يحصل من هذه القرينة على سبيل الاضطراب وسواء المعنى
انتاجه واعلمنا اذا قلنا لاشي من الفرس انسان وكل انسان ناطق لزم من هذه
القرينة ليس بعض الناطق بفرس لكن الاهفر في هذه القرينة ناطق والاكبر
فرس فيكون المقدمات مقبولة والانتاج من الشكل الرابع ولهذا يبعد
القرينة في هذا الشكل عقيماً وامثاله في الاشكال كثيرة وموالماد بقيد تعيين

السبح في تعريف الفلاس واما كناية الكبرى فلان الاوسط المحمول على الاصغر اذا احتمل العموم
فما قام مع الاصغر لا يحسن اكثر من البعض فاذا حكم على كل الاوسط بالايجاب والسلب
شمل الاصغر ايضا واذا حكم على البعض لم يعلم انه البعض الملائم للاصغر او غيره فلا يكون
الانتاج ضروريا مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وحكنا بالايجاب والسلب على
بعض الحيوان بالناطق او الصالح كان الحكم في بعض تلك الصورة على الايجاب
بالاجاب وفي بعضها بالسلب فلا يكون منتجا وقد صور ابو البركات البغدادي
هذه البيانات بالخطوط ليسهل الفهم وسنوسم الاصغر مثالا 2 والاوسط
والاكبر ويكون موازاة الخطوط علامة الاجاب وعدم الموازاة علامة السلب
وموازاة المحمول لجمع الموضوع علامة الكلية ولعصاة علامة الجزئية فليضع
لسان الشرط الاول 2 موازي 1 واما موازي 2 او غير موازي 2
1 - فلا محالة يكون حكم 2 في الموازاة مثل حكم 1 مع 1 وان
وضفناه غير موازي 1 وان كان موازي 1 - فاذ ان يكون موازي 2
ايضا وجاز ان لا يكون وان لم يكن موازي 1 - فكذلك ان يحصل اربع صور كذا
الصورة الاولى **الصورة الثانية** **الصورة الثالثة** **الصورة الرابعة**
فلا يحصل الانتاج من له الله ما يرضى كان تصور
بهذا الطريق اسهل ولنضع لجهة بيان الشرط الثاني هذه الصورة 1 - 2 - 3 - 4 -
فالحكم على 2 في هذه الصورة اذا كان اجابيا والحكم على 1 بالجزئية في زمان يكون
1 موازي 2 وان لا يكون فلا يحصل الانتاج والمطابقة للموضع وان كان
واضحا لا يحتاج الى هذه البيانات لكن من جهة تمهيد طريق استيعابها في سائر
الشكال اور دنا ما هيئا واذا علم ان اجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط
والموجبة اما كلية او جزئية والكلية اما موجبة او سالبة ولضرر الاثنين
في الاثنين يحصل الاربعة فالمنتج اربع قران والباقيات عقيبات لا تقا
شرط او شرطين ولتفصل الصواب موضوع في الجدول والنتائج في الكيفية
تابعه للكبرى وفي الكمية للصغرى او الحكم على كل - بالايجاب والسلب شامل لكل

لكل او بعضه الداخل فيه فالسبح انما ينتج احسن المقتضى في الكيف والكم ولا
تباين في الفلاس من سالتين بسبب سلب الصغرى ومن جزئين بسبب جزئية الكبرى
ومن صغرى سالبة وكبرى جزئية لانقضاء الشرطين وهذا هو الجدول

جدول ضد الشكل الاول

الموجبة الكلية	الموجبة الجزئية	السالبة الكلية	السالبة الجزئية
مساو لكل	مساو لبعض	مساو لاشي من	مساو لاشي من
عق	عق	عق	عق
لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من
عق	عق	عق	عق
لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من
عق	عق	عق	عق
لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من
عق	عق	عق	عق
لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من
عق	عق	عق	عق
لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من	لا شئ من

ومن فضائل هذا الشكل انه يجمع المحصورات الاربع مع كمال قياساته ووقوع
حدوده على ترتيب طبيعي وترتيب صوره سكذا الصر الاول كل 2 -
وكل 1 - اصح كل 2 - الصر الثاني كل 2 - فلا شئ من 1 - اصح لاشئ من
2 - الصر الثالث بعض 2 - وكل 1 - اصح بعض 2 - الصر الرابع بعض 2 -
ولا شئ من 1 - اصح لسبب بعض 2 - الشكل الثاني له ايضا ستة اشكال
المقتضى في الكيف وكلية الكبرى كما في الشكل الاول وهذا الشكل لا ينتج موجبة
اما الشرط الاول فلان الاوسط اذا كان محمولا على الاكبر والاصغر فان كان
بالاجاب فيها كحل الحيوان على الانسان والفرس او على الانسان والناطق
او بالسلب كسلبه عن الحمار والشيء او شيئا من ملاقاة الاصغر والاكبر
ومباينتهما مطردة فلا يكون الانتاج ضروريا واما الشرط الثاني فلان مقتضى
اذا اختلفا في الكيف فان كان الحكم على الاكبر ان لا يكون محمول المنتجة جزئية
لم يعلم ان البعض الآخر ملحق للاصغر او مساو له فطسعه مطلقا كحسب افضاء

اكل لا يمكن ان يحل على الصغر ولا ان يسدغ مثلا اذا كان الصغر الاثنى والاول
 الحيوان والاكبر الجسم كان الحكم بسبب الجسم عن بعض الانسان كاذبا وان كان
 الجسم الانسان كان الحكم بايجاب الله الانسان على بعض الانسان كاذبا وعلى هذا
 القياس ان كان الصغرى سالبة والكبرى موجبة وتنص لبيان الشوط الاول بالخطوط
الصورة الاولى **الصورة الثانية** **الصورة الثالثة** **الصورة الرابعة**
 او في الصورة الاولى موجبتان والنتيجة موجبة وفي الثانية كذلك والنتيجة سالبة في
 الثالثة سالبتان والنتيجة موجبة وفي الرابعة كذلك والنتيجة سالبة وبيان الشرط
الصورة الاولى **الصورة الثانية** **الصورة الثالثة** **الصورة الرابعة**
 اذ في الصور من الاولين الصغرى موجبة والكبرى سالبة جزئية والنتيجة في الاولى
 ايجابية وفي الثانية سلبية وفي الاخرين الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية
 والنتيجة في احدهما ايجابية وفي الاخرى سلبية واذا تقررت هذه الشرائط علم
 ان الضروب المنتجة اربعة ايضا والكبرى الكلية ان كانت سالبة فالصغرى
 موجبة كلية او جزئية وان كانت موجبة فالصغرى سالبة كلية او جزئية والنتيجة
 دائما سالبات وفي الحكم تاتي للصغر اذ كلما كان كل 2 او بعضه في ملاقة
 1 ومباينة محال فالحكم كان كل 2 او بعضه مباين 1 ولما لم يكن
 قياسا هذا الشكل كما لا يحتاج كل ضرب منها الى بيان والبيان المحقق بالكمية كما ذكرنا
 بالانية فقد يكون لعكس الصور يكون الشكل الاول وان كانت الصغرى سالبة فيقلب
 المقدمتين وان لم يبق العكس والقلب بسبب كون الصغرى جزئية فبالكلف وجدول
 جمع الضروب المنتجة والقيمتها

جدول الضروب المنتجة			
مقدار	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية
موجبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية	سالبة جزئية
سالبة كلية	سالبة كلية	موجبة كلية	موجبة جزئية
موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	سالبة جزئية
سالبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	موجبة جزئية

وما ان الضروب المنتجة تكون على هذا المنوال الضرب الاول من رتبة كل 2 ولا
 من 1 ويكون لعكس الكبرى ولا شيء من 1 ويكون الضرب الثاني من الشكل الاول
 فينتج فلا شيء من 2 ونقول بالكلف ان لم يصدق هذه النتيجة ليصدق نقيضها
 بعض 2 فاذا اضيف الى الكبرى انتج من رابع الشكل الاول ليس بعض 2
 وهو فصل الصغرى وقد فرضنا صادقة فكذب النتيجة وكذبها ليس بصورة
 القياس والالفة الكبرى المفروض صدقها فمن جهة الصغرى التي هي نقص النتيجة
 المطلوبة واذا كذبت نقيضها كانت صادقة الضرب الثاني من رتبة
 لاشي من 2 وكل 1 لا يمكن لعكس الكبرى ليكون جزئية فيعين قلب المقدمتين
 ليكون ضربا اول من هذا الشكل وينتج بالبيان المذكور لاشي من 2 ويترجم
 بالعكس لاشي من 2 وهو المطا ومضى قلبت المقدمتان يجب عكس النتيجة
 المطلوب المعين كما ذكرنا وقد بشين بالكلف على قياس ما ذكر الضرب الاول
 الضرب الثالث منها بعض 2 ولا شيء من 1 ينتج بعكس كبرى رتبة الى رابع
 الشكل الاول وبالكلف ليس بعض 2 الضرب الرابع منها ليس بعض 2 وكل
 لا يمكن رده الى الشكل الاول اذ السالبة الجزئية لا يكون صفها ولا كبراه
 فيبين بالاقتران بان لشي البعض من 2 الذي ليس 2 يحصل من رتبة
 2 الى 2 قضيتان احدهما جزئية وهي بعض 2 والاخرى كلية وهي كل 2
 ومن رتبة 2 الى 1 ايضا قضيتان سالبتان كليتان احدهما لاشي من 2
 والاخرى عكسها لاشي من 2 والاثنتان من هذه القضايا الاربع متباينتان
 في هذا الشكل وهما الثانية والرابعة واذا اضمنا لاشي من 2 الى كل 1
 كان الضرب الثاني من هذا الشكل وينتج بالبيان المذكور لاشي من 2 فاذا
 اضمنا بعض 2 الى هذه النتيجة انتج من رابع الاول ليس بعض 2 او المط
 2 ويمكن الاقتران في الضرب الثالث ايضا على هذا المنوال لكن البيان
 بار واهل ووضح والكلف في هذين الضربين كما ذكرنا فعلم ان التبين
 والجزئين والصغرى سالبة مع الكبرى الجزئية لا ينتج في هذا الشكل ايضا
 وهذا الشكل موافق للاول في شرط واحد ومقدمة واحدة يعنى الصغرى في الكبرى

مبنى على التصاد وان كانت الكبري كلمة فلعص النتيجه وأما كل وعلى التفاض
ان كاس الكبري خريته الضرب الثاني كل - ولا شيء من - السبع ليس
بعض - ٢ - ساء لعكس الصغرى والحلف كما ذكرنا الضرب الثالث بعض - ٢
وكل - ٢ - مع بعض - ١ - ساء بالعكس والحلف الضرب الرابع كل - ٢
وبعض - ٢ - مع بعض - ١ - وفي هذه الصورة للعكس الصغرى تكون خريته
اذلا فاس من جزئين بل بقدر المقدتان ينتج كما في الضرب السابق
بعض - ٢ - لعكس النتيجه وان شئنا بيانا بالافراض مثلاً البعض من -
الذي هو - ١ - نتيجه - ٢ - فترتبة - ١ - الى - ٢ - الذي هو الموضوع يحدث قضبان
احدهما خريته هي بعض - ٢ - والاخرى كلمه هي كل - ٢ - ومن ساء - ١ - الى - ١
الى هي المجمول يحدث الض قضبان احدهما موجهه كلمه وهي كل - ١ - والاخرى
عكسها وهو بعض - ١ - والاولى والرابعة من هذه القضايا الاربع متر وكم
في هذا الشكل واذا أضفنا الثانية الى صغرى القياس نتج من الضرب الاول
الشكل الاول كل - ٢ - فاذا أضفنا هذه النتيجه الى القصة الثالثة نتج من
الضرب الاول من هذا الشكل بعض - ٢ - بالبيان المذكور الضرب الخامس كل
- ٢ - وليس بعض - ١ - وفي هذا الضرب لا يعكس الصغرى والباله الخريته
لما لم يعمل في الشكل الاول تعين بيانه بالافراض كما ذكرنا الا ان القضية
الثالثة والرابعة في هذا الضرب ساءه كلمه او بالحلف الضرب السادس بعض - ٢
ولا شيء من - ١ - بانه بعكس الصغرى ليكون الضرب الرابع من الشكل الاول
او بالحلف هذا بيان الضروب بالآلهة وختلفوا في ترتيب هذه الضروب
فاجتبر بعضهم تقديم الاحجاب وبعضهم يقدم الـ ١ - ٢ - على الخامس والـ ١ - ٢ -
في ضروب - ١ - في الاسكال هذا الاختلاف فعلم ان هذا الشكل ايضا ينتج من
سابتين ومن جزئين وضروباً له مع كبري خريته وهذا الشكل ايضا ينتج
الشكل الاول في سطر واحد ومقدته واحده هي الكبري وبكالفه في الصغرى
الشكل الرابع سطر الانتاج في هذا الشكل غير مضبوطة كما في سائر الاسكال

الشكل البعده عن الطبع وقد مناسبه للشكل الاول ولان الثاني القياس في اقسام
سالبين وخرئين وصغرى سالبه مع كبرى خبرته واذا علم هذا فيسطر لانتاج هذا الشكل
شرطان احدهما ان السلب والخبرته لا يجتمعان في مقدمة واحدة وثانيهما ان
المقدمتين اذا كانتا موجبتين لم يكن الصغرى خبرته وضابط سائر شروط
ان الكبرى اذا كانت كلية فان كانت موحده فالصغرى لا تكون خبرته وان
كانت سالبه فالصغرى لا تكون سالبه وان كانت خبرته فلا تكون سالبه
فاد اكانت موحده فالصغرى لا تكون خبرته ولا سالبه وبهذا الضابط انتج
الى اعتبار الشرط الثالث وهذا الشكل لا ينتج موحده كلمة اما ان في
هذا الشكل لثاني قياس من سالبين فهو ان الاوسط كالاسان ادا كان
مباينا لكل من الاصغر والكبرى والاكبر كالضवाल او الحكم حاز ان يكون بين
الاصغر والاكبر ملاقة كالفرس والضवाल ومسانه كالفرس والحجر واما ان
ان القياس لا يحصل من خبرتين فهو ان الحكم ادا كان في الصغرى بالاصغر
بعض الاوسط مثلا بالابيض على بعض الحيوان سواء كان بالاجاب والسلب
وفي الكبرى ايضا بالاوسط على بعض الاكبر كالاسود او المفرق للبصر سواء كان
بالاجاب او بالسلب امكن بين الاصغر والاكبر اللذين كل منهما ملاق او مباين
لبعض من الاوسط لا بعينه كمالابيض والمفرق للبصر او المباينة كمالابيض
والاسود واما ان القياس لثاني من صغرى سالبه وكبرى خبرته
فهو ان الصغرى في الصغرى او السلب عن الاوسط مثلا الفرس عن الكاتب
ويكون الحكم في الكبرى بالاوسط على بعض الاكبر مثلا بالكاتب على بعض
الحيوان امكن ملاقة الاصغر مع البعض الآخر من الاكبر كالفرس والحيوان
ومباينة له كالفرس والثاني وهذه الشروط الثلاثة عامة واما الشرط
الخامس فاولها ان السلب والخبرته لا يجتمعان في مقدمة واحدة اذ لو
اجتمعا فيها لم يكن الاخرى الاموجبة كلمة اذ لو كانت سالبه كلمة او خبرته
لتركيب القرنة من سالبين ولو كانت موحده خبرته لتركيب من خبرتين
وقد تنفذ دسما ولا ينتج مع الموجبة الكلمة ايضا اذ في الصغرى لا يعلم

من سلب الصغر كالحوان عن بعض الاوسط كالاسود وادخل في الكبرى
الذي هو الاوسط على الاكبر كالغراب والعراكن ان يكون المحمول اعم وان يكون
الجزء الملاقي للاكبر غير الجزء المبين للصغر كما في الحيوان والغير وذلك الجزئية
كما في الحيوان والغراب ولا ينعى مع الصغرى الموجبة الكلية وفي الكبرى
التي هي الخرسنة التي بعض من الاكبر مبين للاوسط كمثل ان يكون البعض
بالآخر ان مبينا كالحمار والحيوان وان لا يكون مبينا كالجسم والحيوان على
الاول الاكبر كالانسان الداخل في الاوسط مبين للاكبر وعلى الثاني ملاقي
والشرط الثاني هو ان المقترنين اذا كانتا موجبتين فالصغرى لا تكون
جزئية وبيانه ان الكبرى اذا كانت موجبة فلا بد ان تكون كلية والاشك
المقدسان جزئيتين فاللاوسط المحمول على جميع الاكبر حمل ان يكون عشم
من الاكبر كالحوان من الانسان في محتمل الحكم الذي في الصغرى على بعض الاوسط
بالاصغر ان يكون على البعض الآخر الذي هو الانسان كما في بعض الحيوان
ناطق وان يكون على البعض الآخر كالحمار فلا يكون شي من الملافاة والمباينة
ضروريا ولينين هذه الشروط بالخطوط ولنضع لبيان الشرط الاول من
الشروط العانة صورتين **الصورة الاولى** **الصورة الثانية** فان
فيها مبين **او 2** مبين - وفي احداهما ملاقي **2** و **1** دون الاخرى يعلم
ان ملافاة **2** مع **1** ومساها لهما ليست ضرورية وللتأني الصورتين يكون
فيها بعض من - ملاقي **او 2** او مساهلها وفي احداهما مبين **2** و **1** ملافاة وفي
الاخرى مباينة يعلم ان شئنا من المباينة والملافاة ليس ضروري وللتأني
الصورتين **الصورة الاولى** **الصورة الثانية** يكون فيها
- **2** متباينين وبعض من - ملاقي **او 2** او مساهلها وفي احداهما يحصل
ملافاة **2** و **1** وفي الاخرى لا يحصل يعلم ان شئنا منها ليس ضروري
الصورة الاولى **الصورة الثانية** ولسان الشرط الاول من الطرفين
الى صين اربع صور في الاوليين سلب **2** عن بعض **1** وكل على وفي
الصورتين الاخرين يكون **2** محمولا على - و - مسلوبا عن بعض **1** وفي

واحدة من الاولين حصل ملافاة **2** و **1** في الاخرى لا يعلم ان شئنا منها
الصورة الاولى **الصورة الثانية** **الصورة الثالثة** **الصورة الرابعة**
ولسان الشرط الثاني انهما صورتين يكون - فيها محمولا على كل **2** على بعض
- لكن كنهه **2** في احداهما ملاقي - دون الاخرى ليعلم ان شئنا منها ليس ضروري
الصورة الاولى **الصورة الثانية** اذا انقرضت هذه الشرط علم ان
العراكن العقم من هذا الشكل احدي عشرة السبع منها ما يكون فيها الصغرى
او الكبرى سالبة جزئية والثانية ما يكون من اب لبين كليتين والثالثة
ما يكون من موجبتين جزئيتين والرابعة ما يكون من سالبة كلية صغرى و
موجبة جزئية كبرى والخامسة ما يكون من موجبتين والصغرى جزئية وكبرى
السادسات منجات وهي ما يكون الصغرى موجبة كلية مع كبرى يكون المحصور
الثلاث الحاملة بعد اسقاط اب له الجزئية وما يكون من صغرى موجبة جزئية مع
كبرى سالبة كلية وما يكون من الصغرى سالبة كلية مع كبرى موجبة كلية وعلة
انما هما ان الصغرى كالجسم اذا كانت محمولا في الصغرى على كل الاوسط كالحوان
دخل الاوسط في الصغرى قطعاً فكل حكم اجابى يكون في الكبرى بالاوسط على كل
الاكبر كمثل الحيوان على الانسان او على بعض منه كمثل على بعض من النامي كان
ذلك الحكم في قوة الحكم على الصغرى اذا المحمول على المحمول وعلى التقديرين
يكون الاكبر ملاقيا لبعض ذلك الصغرى ويصدق حمل على ذلك البعض وكذا
ان كان الحكم في الكبرى بالمباينة الكلية بين الاوسط كالحوان والاكبر كالحمار
ذلك التقدير من الصغرى الذي هو الجسم مثلا وملاقي الاوسط مبينا للاكبر وفي هذه
الصورة حمل الصغرى لم يكن على ازيد من بعض الاوسط كالانسان على بعض
الحيوان لزم هذه النتيجة واذا كان بين الاوسط والصغرى مباينة كلية للصغرى
متباينين الحيوان والحمار وكان الاوسط محمولا في الكبرى على كل الاكبر كالحوان
على الانسان من الصغرى والاكبر الداخل في مساهلها فلهذا بيان هذا البرهان
بالخطوط ان على المتوال السابق سهل وان اردنا ضبط الضروب العقيمة
والمنتجة على الوجه الذي ادعينا في الضابط الثاني فيقول الصغرى للكبرى الجزئية

الكلمة لا يجوز ان يكون موجبة خربة ولا سالبة خربة لما ذكرنا في السطر الحسن
 فكون موجبة كلمة او سالبة كلمة والصغرى للسالبة الكلمة لا يجوز ان يكون سالبة
 لما سبق سانه فكون موجبة كلمة او خربة والصغرى للكبرى الموجبة الخربة لا يجوز
 ان يكون خربة ولا سالبة لما قر في السطر وط العانة فكون موجبة كلمة والكبرى
 لا تصح ان يكون سالبة كلمة لما سبق فالضروب المنتجة خمسة والعقمة احد عشر
 وساج هذا الشكل يمكن ان يكون محصورات ثلثا سوى الموجبة الكلمة اما السالبة
 الكلمة فتنتج ضرب واحد هو اما اذا كان الصغرى سالبة كلمة والموجبة الخربة
 فتنتج ضربين هما من الموجبات والسالبة الخربة فتنتج ضربين كبراما سالبة واما
 الضروب المنتجة بالاسم كما سوغادة اسل الضاعثة لثقت المقدمات وعكس
 نتائج لكون الشكل الاول في الضروب الممكنة او لعكس الصغرى لكون الشكل
 الثاني او بعكس الكبرى ليكون الشكل الثالث ولا اختلاف في ترتيب الضروب
 وهذا هو جدول الضروب المسح والعقمة وسائر الضروب بالانية على هذا المثال

جدول ضرب الشكل الرابع

موجبة كلمة	دلاشي من	سالية كلمة	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة
كل	كل	دلاشي من	موجبة خربة	سالية خربة

الضرب الاول كل وكل مع بعض ١٢ سانه ثقل المقدس لكون
 الضرب الاول من الشكل الاول وسج كل ٢٢ معكس لمحصل المط او بعكس الكبرى
 لكون الضرب الرابع من الشكل الثالث وينتج هذا الضرب الثاني كل ٢٢

٢٥
 وبعض مع بعض ١٢ سانه ثقل المقدس لكون الضرب الثالث من
 الشكل الاول وعكس النتيجة او بعكس الكبرى لكون الضرب الرابع من الشكل الثاني
 الضرب الثالث لاشي من ٢٢ وكل مع لاشي من ١٢ سانه ثقل المقدس لكون
 الضرب الثاني من الشكل الاول وعكس النتيجة او بعكس الصغرى لكون الضرب
 الثاني من الشكل الثاني الضرب الرابع كل ٢٢ لاشي من ١٢ سيج يسر كل ٢٢ وهذا
 الضرب لاشي من ثقل المقدس بل عكس الصغرى لكون الضرب الثالث
 من الشكل الثاني او بعكس الكبرى لكون الضرب الثاني من الشكل الثالث الضرب
 الخامس بعض ٢٢ ولاشي من ١٢ لا يمكن سانه الضرب بالثقل بل بعكس الصغرى
 لكون الضرب الثالث من الشكل الثاني او بعكس الكبرى لكون الضرب
 السادس من الشكل الثاني وعكس الاقراض في الضرب الثاني والخامس واما في
 الضرب الثاني فحصل من الكبرى اعني بعض ١٢ او اسمينا ذلك البعض ٢٢
 اربع قضا ما الاولي بعض ١٢ والثانية كل ١٢ والثالث كل ١٢ والرابعة
 عكسها بعض ١٢ فالاولى والثانية متردكان كما في الشكل الثاني فافترس كل
 ١٢ بالصغرى مع من الشكل الاول كل ٢٢ وافترس هذه النتيجة كل ١٢
 مع من الشكل الثالث بعض ١٢ ومولط اما في الضرب الخامس فحصل من الصغرى
 اعني بعض ٢٢ اربع قضا ما الضرب اذ اسمينا ذلك البعض ٢٢ الاولي بعض ٢٢ والثانية
 كل ١٢ والثالث كل ١٢ والرابعة عكسها بعض ٢٢ والاولي والثانية
 متردكان اما الاولي فتكا في الاقراض السابقة واما الثانية فتلافة فافترس
 الثانية اعني كل ١٢ بكبرى القياس مع من الشكل الثاني لاشي من ١٢ وافترس
 الرابعة اعني بعض ٢٢ هذه السج مع من الشكل الاول لس كل ١٢ ومولط
 وان اعمر ما الاولي والرابعة متردكيتين كما مر في الاقراض فحصل من اقران الثالثة
 اعني كل ١٢ بالسج المذكورة اعني لاشي من ١٢ وتولنا يسر كل ١٢ لكن في هذا
 الاقراض لم يقع هذا قياس من الشكل الاول بخلاف سائر الاقراضات
 واما الخلف في الضرب الاولين فان يقال ان لم صدق النتيجة لصق
 بعضها واقترانه بالصغرى ينتج من الشكل الاول لاشي من ١٢ او بعكس

قولنا لشيء **س** - وهو صواب بعض الكبري فيكون كذا ولزم من بعض الشيء
فالنتيجة بعض الكاد فيكون النتيجة حقه وفي الصواب التمسك بما حصل من
أمران الشيء بالكبري فيكون الشكل الاول سحبه عكسها مناقض او ضد للصغري
وثبت الشيء بالسان المذكور وان اردنا ان الحذف ما يوافق احدى كبري
سأناه في الاشكال كما سيذكر لكن هذا القدر يكفي في هذا الموضع فعلم ان هذا
الشكل مخالف للشكل الاول في المقدس وفي الكبري موافق للثاني وفي الصغري
لنا لست هذا امام الكلام في الاشكال وما يجب ان يعلم ان امرنا بالشكل
الاول من بين الاقرب وان كانت كاملة وبينة فيها وان سار
الامر اما بغير كامله وفي السامحة الى الرد الى الشكل الاول في القول
او البينة ليشتمل وجوب الانتاج في الدمن لان السبب الطبعي في وضع
الحدود وهو ترتيب الشكل الاول لكن ليس بحيث يكفي الشكل الاول
ويكون مغنا عن سائر الاشكال اذ كثيرا ما يكون بحسب المواد بعض ضرر
العصية موضوعا ما طبع وعصية مجعولا ما طبع والدمن يتبادر الى وضع
جزء منها وحمل اخر عليه على وجه طبيعي والعكس وان كان صادقا لكنه كالحذف
مقتضى التسعة مادة مثاله في الاجاب النارية وفي السبب الثالث
بمرتبه وسما طبعيا وعكس الاول بعض الحار نار والثاني المثلث ليس بنار
غير طبيعي ففي العلوم اذا طلبنا الانتاج من القضاء ما لم يقع شكل من
سائر الاشكال بحث اذ رد الى الشكل الاول لم تغير القضية عن مثبها
الطبيعية فعدم نوع من النقص مثاله في ثمان ان النفس لست بحسب ان
النفس لست بمنقصة واحسب منقصة وهذا يثبت الشكل الثاني وفي ثمان ان
القابل للشيء لا يحسب كونه حافظا له ان يقال الماء قابل للصور وهو ليس
حافظا لها وهذا هو الشكل والنقص في رده هذه الاقضية الى الشكل الاول
طاهر وفي الضروب الثلاثة الاولى من هذا الشكل لا يحصل هذا المعنى من جهة
المقدمات لانها بعينها مقدمات الشكل الاول غاية انها مقبولة كما سبق
لكن يحصل من جهة النتيجة مثلا اذا كان المط بعض الجسم ناطق ففي قولنا

ولنا كل باطق حيوان وكل حيوان جسم مرم عكس المط وان كان على رتب الشكل
الاول وربما يكون عكس المط على خلاف الوضوع الطبعي لكن يحصل من وضعه على
رتب الشكل الرابع عكس المط وفي الصواب الاخر من هذا الشكل يمكن ان يفتي
المقدمات وضع الرتب مثلا كان المط ليس كل محوسا موجود وفقا لحيوان موجود
ولاشي من المحوسر يفتي وعكس الكبري وان امضى الرد الى الشكل الثاني لكنه
يحتمل ان لا يكون طبيعيا وادالم يمكن ترتيب حدود الشكل الرابع كالمقدمات
غنة الطبعي على الطبعي عكسه لم يكن وضع المقدمات على الهيئة الطبيعية بحسب
المادة مقضيا لازاله ذلك النقص ولما اترك المقدمات اعصار هذا الشكل
وقد علم من معرفه احوال ضروب الاشكال ان الضروب المنتجة منها عشرة
واحد منها منتج للموجبة الكلية والاربع لثلاثة الكلية والستة للموجبة الجزئية
والثمانية لثلاثة الجزئية وفي هذه الضروب ثمانية وثلثون مقدمات على قدر
ضعف السابج ومن هذه الجملة ثمان عشرة موجبة كلية والعشرة سالبة كلية والثمان
جزئية والاشنان سالبة جزئية وكل مطلوب كان يحصله اعمه كان جزئية
ونفاسته اكثر وكذا كل ما كان بعينه اكثر كان اشرف واستنتاج الموجبة الكلية
لا يمكن الا من ضرورة واما الاستنتاج منها فممكن في ثمانية عشر موضعا فافترس
المطالب هو الموجبة الكلية ثم السالبة الكلية ثم الموجبة الجزئية واما السالبة
الجزئية ففي الباب من مناخره عن الجملة وهذا اظهر ان المطلوب الكلي اشرف من
المطلوب الجزئي والمط الموجبة من المط السالبة والكلي من الموجبة وعلم ايضا
ان اشرف المط الذي هو الموجبة الكلية يمكن ان يفرق واحد وابطاله باثنى عشر فرقا
منتجا لضده او لنقصه واثبات المط موساله كلمة ممكن باربعة اصناف اربعة
سبعة اضرب منتجة لضده او لنقصه وكل جزئي في الباب من مع بعضه
العكس وعلم ايضا ان ثمانا من الاقرباني لا ينتج بدون مقدمه كلمة ومقدمه
موجبه لا مساع العباس من سالبين وخرس واذ فرغنا من مباحث الاشكال
بلا اعصار الحجات فليست في المحقق **الفصل الخامس** في محطرات الشكل الاول
لما ذكر في الفصل السابق من ما يشرط الاشكال والضروب المنتجة والعصية مع

مع قطع الطعن الجاهل بحث على الوجه المشهور من اهل الصناعة وعلى طريق التبريد
والقريب والغرض من عدم هذا الفصل منع تدويع الفاسد المحل على حسب
افصاء النظر الاول واعتبار الامر الجليل واما تحقيق تلك المباحث فما عتبار
الاطلاق المقدمات وتوجيهها واختلاطها بصور فقول مقدم القياس انما
حسب الاطلاق والوجه من جنس واحد ومن جنس مختلفين والمحلط في الحقيقة
لنوعين الثاني والاو اما بعد في المحلط بالتوسع وفي السلك الاول ان كانت
جته الصغرى من الجاهل التي سألتهما وموجبتا متلازمان كما لمطقة الا
دائمه والممكنة الخاصة والاحصاء الصغرى الموجهة الى مساوئها وسقط النظر
الاول الذي باعتبار الكيفية واما الشرط الثاني الذي باعتبار الكمية ففاق
على قراره فالصواب المنتجة من جملة عشرة ثمانية ويكون الساج على عدد الجاهل
الصغرى او في حكمه مثلا اذا قلنا كل **ج** لا دا ما وكل **ب** ا او قلنا لا شيء من **ج**
لا دا ما وكل **ب** ا سمح في الحالين كل **ج** ا فان ساج الصغرى الى لا بالذات بل
لكونها لازمة للوجه وكذا اذا كانت الفصاة الى لازمة للوجه في سائر
المواضع كما ان الموجهة اذا وقعت في القياس انتجت هكذا الى لانه الملازمة لها
وامثال هذه الساج في الكيف لا يتبع اصل المقدمات بل يتبع الكبرى على الاطلاق
واما في الحكم فبالصغرى وبعض الجاهل كونه جزءا من المحمول في بعض
الاحوال فان كان هذا المعنى في الصغرى وحده لم يؤخذ الموضوع في الكبرى
بحث كونه تلك الجهة خرا منه ليتكرر الحد الاوسط بنهاه اولو تكرر بعض الاوسط
لم يلزم النتيجة الا ان يوضع في الكبرى امر اعم من الاوسط مكانه فنحصل النتيجة
لكن لا مانع بل بسبب دخول الاوسط بالقوة في ذلك العام مثلا اذا كانت
الصغرى كل **ج** لا دا ما واعتبر لا دا ما جزءا للمحمول في الكبرى ينبغي ان يقال
وكل **ب** لا دا ما فهو **ا** ولو قيل وكل **ب** فهو **ا** كان منتجا ايضا لكن بسبب ان
على الاطلاق سأل للعدم والادائم ففي الكبرى يكون اعم مما في الصغرى وان اخذ
بالعكس مثلا اخذ **ب** في الصغرى اعم مما في الكبرى لم يمتح كما يقال كل جسم يتحرك
على الاطلاق لعنى من جهة ان المتحرك سأل للعدم والادائم فقال كل يتحرك

متحرك لا دا ما فهو عنصري فان الحد الاوسط لما لم يتكرر تمامه كانت هذه الكبرى في
حكم الحاشية ومن هنا يعلم ان الكبرى اذا كانت مطلقة غرضه بحث ان يكون المحمول
بالوصف اذ لو كانت مطلقة لم ينتج واما اذا كان المحمول في الصغرى مشروطا وفي
الكبرى على الاطلاق ينتج لعموم الاوسط والمهاول في امثال هذه الدقايق
تقتضي الجبط والغلط وبعد تقرير هذه المقدمات نقول بان المحلط في هذا الشكل
يسنى على اصول الال الاول كلما كانت الصغرى موجهة بواحدة من الجهتين الفعلية
والحكم في الكبرى بحسب ذات الموضوع كاسم النتيجة في الحكمه تالعه للكبرى لان
الصغرى بعضى انصاف الاصغر بالاوسط والفعل واحدا من جهاتهما لا تقتضي الا
اختلاف كيفية ذلك الانصاف ومفهوم الكبرى موافق لكل بالانصاف بالفعل كيف
كان بالاوسط الذي من جملة الاصغر ان كان محمولا عليه بالايجاب او بالسلب
بجته معناه لزم ان يكون الاكبر ملكا لجهة لعموم محمولا على الاصغر ايضا بالايجاب
او بالسلب الال الثاني اذا لم يكن الصغرى فعلية بل بالامكان قالوا ان كانت
الكبرى ضرورية او دائمة كانت النتيجة ضرورية او دائمة ايضا ان لم يكن الكبرى
ضرورية او دائمة لم تكن النتيجة فعلية كالصغرى وسأله في المقام الاول ان الصغرى
اذا اقتضت صحة انصافات الاصغر بالاوسط واقصبت الكبرى ان كل ذات
صصف بالاوسط بالفعل حصل لها حكم الاكبر في جميع اوقات وجودها اي في
وقت انصافها بالاوسط وقيله وبعده فعلى تقدير انصافات الاصغر بالاوسط
كان حكم الاكبر حاصلا له في جميع الاوقات ايضا ويعلم حصوله قبل الانصاف
ايضا وان انصاف الاصغر بالاوسط في هذا الموضع ايضا كان مقتضيا
للتصدق بدوام الحكم لانفس الحكم حتى لو لم يحصل الانصاف بالفعل كفى في التقضي
صحة وهذا الشأن في الضرورى اوضح اذ كل ما يصلح ان يكون ضروريا فهو ضروري
في كل حال لان ليس بضرورى لا يكون ضروريا في المقام الثاني ان امكان
الصغرى تقتضي ان لا يكون انصاف الاصغر بالاوسط محالا فعلى هذا يكون
الاكبر محمولا عليه او مسوبا عنه بحكم الكبرى فلا يكون حمل الاكبر على الاصغر بالايجاب
او بالسلب محالا ولا يلزم حصوله بالفعل لان جهة الكبرى لما جعلت للادام

بجس الذات جازان كون حصول حكم الاكبر للصغر شرط التضاف للصغر بالوسط
بالامكان لا بالفضل فلا يكون النتيجة انفعالية مثله كل رجل عادل بالامكان وكل عادل
منصف وكل رجل منصف بالامكان لا بالفعل فعلى هذه الاصول اذا كانت الصغرى
غير فعلية والكبرى محتملة للضرورة كانت النتيجة ممكنة خاصة والى
احتمل الكبرى للضرورة كانت النتيجة ممكنة عامة هذا ما يقتضيه راي محصل على
الصناعة وهذا المقام محتج الى مزيد النظر وسوان الممكن الذي هو الوجه الصغرى
ان لم يحتمل الدائم الضروري كما يمكن الاختصاص كان هذا الحكم صحيحا وان جعل
التداول الدائم الضروري كالامكان العام او الخاص لم يصح لان الصغر دخل
في الاوسط بالامكان والاوسط المحكوم عليه في الكبرى اوسط بالفعل
الاوسط بالفعل اختص من الاوسط بالامكان فيكون الكبرى في حكم الجزئية
الا ان تؤخذ موضوع القضية بمعنى كل ما يمكن انضافه بالاوسط المحكوم عليه
في الكبرى لكون الكبرى اعم وهذا الاعتبار خلاف المتعارف ومع ذلك اذا
كانت الكبرى مطلقة اقتضت كون النتيجة ايضا مطلقة وهذا خلاف مبدأ
القدرة الجواز ان يقال كل ضاحك بالامكان كانت وكل كانت محرك
العلم ولا يجوز ان يقال كل ضاحك محرك العلم بالفعل كما ذكرنا اذ لو
في الكلام الدائم والضروري ما وسن لكون الصغرى اخص لا محتمل
الدائم فيتكرر الاوسط وبيان هذا البحث سأتى مستقصا ان شاء الله تعالى
الاهل ان كانت اعتبارا وصف الموضوع ان لم يكن فكثر من مفعلة واحدة
كان ساقط في النتيجة وان كان في مفعولين كانت النتيجة انفعالية بحسب
الوصف وبيان ان اعتبار الوصف ان كان خاصا بالصغرى مثل كل نام
ساكن مادام ناما كان وصف الصغر مستلزما لمحل الاوسط ويلزم من
ارتفاع اللازم ارتفاع الملزوم فلزم من ارتفاع السكون ارتفاع
النوم والحكم في الكبرى اذا كان على ذات الاوسط امكن ان يكون ذلك
الحكم في وقت ارتفاع وصف الاوسط الذي يستلزم ارتفاع وصف
الصغر مثلا بقول وكل ساكن متحرك بالامكان فحكم الاكبر على الصغر يكون في

في وصف ارتفاع الوصف فان حمل المحرك على النام انما يكون في وصف ارتفاع
النوم فلا يصدق بحسب وصف الصغر بل يصدق بحسب الذات واعتبارا
ان كان خاصا بالكبرى كان حصول الاكبر للاوسط بشرط الوصف الذي كان
ساقط في النتيجة فيكون اعتبار الشرط انما ساقط مثلا يقال كل حيوان نام
وكل نام ساكن مادام ناما فكل حيوان ساكن ولا يجوز ان يقال مادام حيوانا كن
لما كانت المقدتان بحسب الوصف كانت النتيجة كذلك لان وصف الصغر
يستلزم لوصف الاوسط المستلزم لحكم الاكبر ولا يلزم اللازم لازم لحكم الاكبر
لا يلزم لوصف الصغر كما يقال كل نام ساكن مادام ناما ولا يسمي من كان متحرك
مادام ساكنا فلا يسمي من النام متحرك مادام ناما الاصل الرابع ان كانت جهة
المقدسين الضرورة او الدوام بحسب الوصف كانت جهة النتيجة ايضا كذلك
وان كانت محتلفة اى احديهما ممتدة والآخرى عرفة جهة النتيجة عرفة
محتمل الضرورة والضرورة والحكم الاول طارئة لان كل حكم يكون بالضرورة
ما بع الوصف ضروري هو ضروري ايضا وكذا في الدائم والحكم الثاني في
الصورة التي يكون الصغرى فيها عرفة لان مقتضى ضرورة حكم الاكبر وصف
الاوسط الذي ساقط في النتيجة فيجمل ان لا يكون الحكم بالاكبر بحسب وصف
الصغر ضروريا وكذا في صورة كون الصغرى ممتدة لان حكم الاكبر للصغر
يثبت توسط وصف الاوسط لا يكون الاكبر ضروريا له محو زانه لا يمكن ضروريا
ايضا للصغر واما احتمال الضرورة فلجواز ان يكون في الحكم الاول ام دائما لا
وثالث ضروريا لهما وفي الحكم الثاني محو زانه يكون الامران ضروريين لثالث
وواحد منهما دائما للآخر الاصل الخامس اذا كانت الصغرى بحسب الذات ضرورية
او دائمة وجهة الكبرى مركبة من اعتبار الذات واللفظ على وجه يكون جهة
التضاف ذات الاوسط بالصفة التي بها يكون موضوعا متمتع بالجمع في الذات
مع جهة الصغرى فالمقدتان لا يمتنعان في الصدق مثله كل **ج** بالضرورة
وكل **د** مادام **د** لادائما بحسب الذات او ضروريا بحسب الوصف
ودون الذات لان الصغرى لفظي ان كل ذات موصوفة بالجمية فهو

بالضرورة معصا وصف بالباينة يكون بالضرورة معصا موصوفاً بالباينة
 وفي الكبرى يقول كل ما يوصف بالباينة فصفة البائية ليست بالضرورة او دئمة
 وسوفاً في الصغرى فالصغرى بالضرورة مع كبرى واحدة من الوجهات الخمس
 متناقضان وهي الشرطية والعرفية الدائمة واللازمة اذا كانت الكل للضرورة
 بحسب الذات والمشرطية التي بحسب الذات بالضرورة مطلقة او دئمة
 بالضرورة وكذا الصغرى الدائمة مع كبرى واحدة من الثلاث المشرطية
 والعرفية والعرفية الدائمة وطة التي كل منها لا دأوم بحسب الذات والصغرى
 الدائمة بالضرورة مع كبرى واحدة من هذه الثلاث فاسأل هذه المقدما
 في القياس مستغنى الجمع كمن اذا كانت جهة الصغرى او الكبرى اعم من واحدة
 من هذه الجهات عرض وصح المقدمين نقضي حمل مقدمة اعم على لا
 نقض المقدمة الاخرى مثلا الصغرى بالضرورة مع الكبرى المشرطية
 العامة لا تملك بالضرورة الذاتية واللازمة بالضرورة الذاتية وعلى تقدير
 كونها بالضرورة ساقض الصغرى فيجب حمل الكبرى على الضرورية
 فان استنتاج القياس انما يتصور اذا سلمت المقدتان ويكون نتيجة
 هذا القياس ضرورة ذاتية وكذا ان كاس الصغرى مطلقة عامة والكبرى
 مشرطية خاصة والمطابقة العامة سالمة للضرورة واللازمة بالضرورة
 وعلى تقدير كونها ضرورة تناقض الكبرى فيجب حمل على المطلقة الخاصة
 يمكن صدق المقدمين معا وعلى هذا القياس الكلام في فصل نتائج الجدول
وضع الجدول واذا نظر في هذه الاصول سهل معرفة جهات نتائج الجدول
 بالتفصيل ونحن في هذا المختصر وضعنا في الجدول ثنتي عشرة جهات بحسب
 الذات منها ثلاث مطلقات وثلاث ممكنات ووقتيان ومشرطية
 بالمحمول وثلاث دائيات ووضعا عشرة جهات بحسب الوصف ثلاث
 بسيطة وسبع مركبات اختلفت فيها جهة الذات والوصف بالضرورة
 واللازمة والدوام والادوام وجمليتها اثنتان وعشرة ووضعا
 جهات نتائج كل منها على التفصيل بازاها يسهل ضبطها ولم نورد المطلقة

المطلقة العرفية لتمام العرفية العامة مقامها وكذا ما يكون محمولها مشرطية
 اذا لشرط اذا وقع جزء المحمول عاذا الى اصناف المطلقة ولم نورد ايضا
 الممكن الاستقبالان اعتبار الزمان اذا وقع جزء الموضوع او المحمول تمام
 الممكن الاخص مقامه تمام اختلافها هذه الجهات البسيطة والمركبات اربعا
 واربعة وثمانون يقع في كل منها من الضروب الاربعة وعليها قياس ثاني
 الجهات ووضعا هذه الاصطلاحات في اربعة جداول احدها مستعمل على
 ثنتي عشرة جهات ذاتية يقع في كل منها من المقدمين والنتائج في الجهة
 واحتمال الضرورة ولا احتمالها ينتج الكبرى وفي الفعل والقوة ينتج
 الصغرى وثانيها مستعمل على عشرة جهات وضعت في الصغرى وثنتي
 عشرة جهات ذاتية في الكبرى والكل ينتج الكبرى واعتبار الوصف ساقط
 من النتيجة وثالثها مستعمل على هذه الجهات لكن الوقوع في المقدمات على
 العكس وفي هذا الصنف ايضا اعتبار الوصف ساقط والنتائج من الفعل
 القوة ينتج الصغرى وفي احتمال الضرورة واللازمة ينتج الكبرى
 والكبريات المركبة المقضية لما قضت الصغريات الدائمة لا ينتج مع
 تلك الصغريات ومع اعم منها بعضي تخصص المقدمة كما ذكرنا مثالا للصغرى
 الضرورية مع الكبرى العرفية الخاصة ينتج الدائمة بالضرورة لان العرفية
 الخاصة ان كانت لا دائمة تناقضت مع الصغرى وان كانت بالضرورة
 لم يمكن عرفية خاصة فنحل على الدائمة بالضرورة فينتج الدائمة بالضرورة
 وعلم القياس الرابع مستعمل على الجهات الوصفية
 البسيطة والمركبة ونتاج الكل وصفه وما يحصل من
 مقدمتين عرفتيتين فالنتيجة عرفية وان كانت المقدمتان
 مشرطيتين فالنتيجة مشرطية وما نقض منقضة
 كل لا يخرج يكون موجبا للتخصيص المقدمات
 والساج على احوال التي وضعا ثاني
 الجدول وهذا هو الجدول

الفصل السادس في مخططات الشكل الثاني مع مخططات هذا الشكل التي مثبتة على
تمهيد اصول الكمال الاول قد ذكرنا ان هذا الشكل لا يوجب موجبة لان من شرط
احد الطرفين المقدمتين بالسبب والاحتجاب والان نقول النظر في الجاهات يقتضي
كون شرط الانتاج في هذا الشكل اختلاف المقدمتين في الحكم على وجه لا يصدق انك
الحكمان في قضية واحدة وهذا الاختلاف قد يكون بحسب الاختلاف في الكيفية
فقط وقد يكون من ركة الجمة معها وقد يكون بحسب الجمة فقط وان كان اختلاف
الجمة في التحقق راجعا الى اختلاف الالبات والنفي ما من ذلك انه متى كان
حكما المقدمتين بالاحتجاب والسبب متلازمين او ممكن الجمع على الصدق بانه
الممكنات والمطلقات وموجبتها لم يكن هذا الاختلاف وان كان اختلاف في
الكيفية مقتضيا لمبانيته الصغر للكبر لان الاحتجاب المتحرك على الانسان فقط وسلبه
عنه او على الان في المحوان بحسب الاطلاق صادوق ولا يقتضي سلب الانسان
عن نفسه او سلب الحيوان عنه والسبب ان حكم الطرفين يمكن الجمع على الصدق متى
كان امتناع الجمع على الصدق بحسب الجمة فقط مع الاتفاق في الكيفية حاصلا
اقتضى الانتاج ومما اذا كان الحكم في المقدمة الواحدة على سبيل الدوام وفي الاخرى
حاصلا بوقت دونه وقت او في احدهما على سبيل الضرورة وفي الاخرى كجملته نحو
عن الضرورة كقولنا العلكة متحركة دائما والانسان متحرك في وقت دونه وقت
فالمتحرك دائما مبين للمتحرك في بعض الاوقات وبهذا ان كانت المقدمتان متفقين
في السبب فحكم ان شرط الانتاج اختلاف يمنع الجمع على الصدق سواء كان
بحسب الكيفية فقط او بحسب الجمة مع الاتفاق في الكيفية او بحسبهما فاذا اتفقت
الجمة وحصل شرط الانتاج باختلاف الكيفية انجحت ضرب اربعة من سبب
قرينة ممكنة في كل نوع من انواع احتلاط البسيط بالمركب والبقية عقيمة
كما قلنا واذا اختلفت الجمة وحصل شرط الانتاج بلا اختلاف الكيفية انجحت
ثمانية ضرب منها اثنان متفقان بالاحتجاب واثنان متفقان بالسبب
واربعة مختلفة والبقية عقيمة لخرقة الكبرى وقد يختلف الجمة والكيفية و
لا يحصل شرط الانتاج ويكون جميع الضروب عقيمة مثل ان يكون الاحتلاط موجبة

موجبة مطلقة وسالمة ممكنة فحكم من هذا البحث ان شرط الانتاج اختلاف يمنع الجمع
على الصدق ومما يحصل اذا اقتضى احدي المقدمتين الدوام والضرورة الذاتية
او الوصفية والاحرى معاندة ذلك الحكم اما بحسب الجمة او بحسب الكيفية فعلى ان
الاختلاف راجع الى الالبات والنفي الا انه فراهما للموضعين داخل في نفس
الحكم وفي الاخرى الجمة واذا تم هذا العلم علم ان النتيجة لا يحصل من المطلقات
والممكنات ومما من هذين الصنفين لا يحجب البساطة ولا يحجب التركيب الا
ان يكون مطلقة عرقية بشرط اختلاف الكيفية فانها منتجة وبالجملته وقوع هذه
المطلقة في الاحتلاط بطرق وقوع العرفية العامة كما سيعلم ان شاء الله تعالى
واقام المطلقة النقص والممكنة الاخص كالوقفية والمنشئة والمشرطة
بالمحول وغيره وان كانت متباعدة لكن يتبينها اعتبارا كما ذكرنا في مادة
واحدة يمكن اجتماعها على الصدق مع اختلاف الاعتبارات فمن هذه الالفاظ
البسيطة والمختلطة لا يحصل النتيجة وبالجملته لا يفر الجاهات بحسب الذات ان
يكون احدي المقدمتين ضرورية والاخرى لضرورة سواء اتفقتا في الكيفية او
اختلفت في او يكون كلاهما ضروريتين واختلفتا في الكيفية لنتيجة ضرورية وكذا
فر الدائمة لنتيجة الدائمة وبيان ان مبانيته الضرورية الاحتجاب في الضرورية
ومبانيته الضرورية واللا ضرورية بالسبب ضرورية والا يمكن ان يكون
الواجب محالا او ممكنا فيكون النتيجة سالمة ضرورية وامام في دوام المبانيته
بحسب الدوام الضرب ففصل ان يكون جميع حكم الطرفين كذا ما غير محال وعلى
نقد جميع الحكمين يمكن جمع الصغر والكبر فباينهما بالسبب دائما حاصل على وجه يكون
رفعهما كذا ما غير محال وهذا معنى الدوام في هذا الموضع لكن كحتم في هذا الموضع ان
لكون الصغر والكبر متباينين في الذات وعلى ذلك التقدير سلب احد سماعا للاح
ضروري فالنتيجة دائمة محتملة للضرورة وبالجملته نتائج هذا الشكل دائما بحسب
ان يكون محتملة للضرورة لما ذكرنا فان كانت ذوات المقدمات محتملة للضرورة
كانت النتيجة دائمة بعين هذا البيان واحتلاط الممكنة والدائمة بالنتيجة اذا
احتمل الممكنة الدوام الا ان يعد والدوام في الكليات وبالضرورة

كما ذكرنا وعلى ذلك التقدير ان كانت الدائمة حادثة لم ينتج عنها ولكن الدائمة
ان كانت سالبة وكلية امكن ردنا بالعكس والقلب الى الشكل الاول كما سبق
فعلنا بسبب من حكم بانناج هذا الاصطلاح من غير ان ينتج في الشكل الاول فقولنا
لاشي من الزنخي ما يبيض دائما وكل انسان اصغر بالاسكان ينتج لاشي من الزنخي
باسان وهذا هو دليل على فساد ذلك المذهب ويجب ان يعلم ان من
الممكنة الخاصة والدائمة الصفة المحلقة في هذا الشكل يمكن ثمانية احتمالات
بهذا التفصيل الصغرى ممكنة موجبة والكبرى دائمة سالبة كلتا كليتيهما
العكس 2 الصغرى ممكنة سالبة والكبرى دائمة موجبة كلتا كليتيهما
العكس 3 الصغرى ممكنة موجبة حادثة والكبرى دائمة سالبة كلية **الصغرى**
ممكنة سالبة حادثة والكبرى دائمة موجبة كلية **الصغرى** دائمة موجبة حادثة
والكبرى ممكنة سالبة كلية **الصغرى** دائمة سالبة حادثة والكبرى ممكنة موجبة كلية
وسيج من هذه المحللة الضروب الاربع التي فيها البتة الدائمة بالعكس القلب
والاقرض على المذهب المذكور ولا ينتج الاربعة السابقة وان كانت الكلية
الدائمة والضرورة ساوشتن في الدلالة انجبت ستة ضروب وقع فيها الكلية
الدائمة بالبيان المذكور ولا ينتج السابقة وما موضح من اكل انتاج الصغرى
البتة الحادثة الدائمة مع الكبرى الموحدة الكلمة الممكنة التي مقدماتها في هذه
الصوت اعني بعض الانسان ليس بامبيض دائما وكل ناطق ابيض بالاسكان
صادقة والنتيجة كاذبة وعلى المذهب المذكور حكم لصدق النتيجة بالقرائن
ان تعرض ذلك البعض زجيا ونقال لاشي من الزنخي ما يبيض دائما والعكس
وصاف الله الكبرى فينتج دائما لاشي من الناطق من الزنخي والعكس ونضاف اليه
قولنا بعض الانسان زنجي فينتج دائما بعض الانسان ليس بناطق ولا يفرق
بالتي من هذا الضرب والضرب الحاصل من صغرى دائمة موجبة حادثة وكبرى
ممكنة سالبة كلية وهذا ان الضمان لا ينتجان بيان في اصله لان الممكنة محتمل
بالانفاق الدائمة الحادثة فمحتمل انهما الاصغر والاكبر بالذات والعرض من هذا
التطويل سان حال ذلك الطريق وبعد هذا نقرر ما يجب عليه ان شاء الله



تعالى اهل الثاني الوصفيات كما ان يختلف الكيفية لنتج وصفه الثاني كما
اه وصف الاصغر والاكبر اذا اختلفا في اوصاف وجود الاوسط واقتضاها
وجوده بعد اقليم المباشرة من موصوفها كالكثرة والنوم فان احدهما
يقضي النقطة والآخر موصوفها لموصوف باحدهما لا يوصف بالآخر حال كونه
موصوفها اما اذا اقتضى احدهما وجود الاوسط والآخر لا يقتضي الوجود والآخر
وجود كالكثرة والتفصيل المثال المذكور واقتضاها وجود الاوسط لكن
احدهما بالضرورة والآخر بدونهما كالكثرة والنوم مثلا فليزيم المباشرة
الضرورة من الوصفين لا المعاندة والمباشرة عزم منها كحاز ان يكون
واحدة صفات متباعدة بعضها يقتضي وجود شي وبعضها لا وبعضها
يقضي بالضرورة وبعضها لا بالضرورة بخلاف المعاندة فالمقدمات الوصفية
بشرط الاختلاف في الكيف ينتج نتيجة وصفه وفي حال الانفاق لا يكون
واجبة الانتاج وهو المطلوب اهل الثالث اذا كان اقتضاها والاوصاف
وجود الاوسط ولا وجوده في المقدمتين ضروريا يعني يكون كل منهما متردفا
كانت النتيجة متردفة واما اذا كانتا عريقتين كانت النتيجة عريقة اما اذا
اختلفا بان يكون احدهما متردفا والاخرى عريقة مطلقا او عريقة لا متردفة
كانت النتيجة عريقة مطلقا وقال بعض اهل الصناعة النتيجة في هذا الموضع انضا
متردفة وممكنة بالحجة المذكورة في اختلاف المقدمات بالضرورة واللا ضرورة
وعلى ذلك التقدير ينبغي ان يكون الشكل الاول ان كان كبراه سالبة احد
مقدمتيه متردفا ونتيجة المتردفة لان كل من هذين السكليين يكون شكلا آخر
وعكس البتة المتردفة متردفة ايضا والحق ان هذه النتيجة عريقة كما ذكرنا
وبيان هذه الدعاوى ان اختلاف المقدمات بالضرورة واللا ضرورة الذي
مؤتمك بالحجة يقتضي مبينة الاوصاف بالضرورة كما ذكرنا لا معاندة لها بل
بل قد لا يكون مبينة الاوصاف بالضرورة مقتضية لمباشرة الاصغر والاكبر
بالسبب لا يمكن اجتماع الاوصاف المتباعدة في موصوف واحد كما ذكرنا بل علته
مباشرة بالسبب ههنا اختلاف الاوصاف في اقتضاها وجود الاوسط ولا وجوده

فاذا كان المتضا ان ضرورتين كان اجتماع المقتضين بالضرورة محالاً
 ولهذا بحث المشر وطه مشروط واداك سبب الامتناع ان لا يمكن كان
 اجتماعهما دائماً كاذباً ولهذا البحث العرفيان عرفه لكن اذا كان احد المتضامين
 ضرورياً واما الآخر **ج** يقتضي لا وجود بالضرورة والقضي وجوده بالضرورة
 فعلي تقدير لا اقتضا **ا** وجود **د** اذا كان **ب** غير محال كان اختلاف **ج** و **ا**
 باقتضا، الحصول والتأصول الذي هو دليل التعاند لا يلا وهذا الاختلاف علة
 وجود الحكم بمبانية و بالسلب كما ذكرنا فموجب الحكم في تلك الحال بهذه المبانية
 و يمكن الملائقة بالاجاب وان كان كاذباً فالنتيجة لا يكون مشروطاً بل
 عرفية لا مشروطة فاذا كانت نتائج هذا الشكل دائماً محتملة للضرورة وجب
 في هذه النتيجة ان يحكم بالعرفية المطلقة المحتملة للمشر وطه والتأصول
 لاحتمال ان يكون في اصل متعاند وجب ان يعلم ان الاوصاف المتعاندة
 بالفعل يقتضي مبانية الموصوف بالاسباب لا احتياج الى القياس كالنوم والنقطة
 والحركة والسكون والكون والفساد واما المتعاند بالضرورة التي لا تلزم
 احدهما طرقة من التقابل والآخرى الطرف الآخر كالكثابة والنوم حيث يلزم
 احدهما وجود النقطة والآخر لا وجوداً فلابد ان يثبت اقتضاؤه مساوية الموصوف
 بالاسباب بدونه امثال هذه القياسات الاربعة اذا جتمع اعتبار الوصف والذات
 فلا يحل عن اربعة انواع **ا** ان الحكم بحسب الذات ممنوع اجمع على الصدق وبحسب الوصف
 متعاند وهذا النوع مننتج والنتيجة مركبة من اعتبارين كامل مشروط الدائمة الا
 ضرورية مع المشروطة الاخص المختلفة او مع العرفية الدائمة مشروط الاخص المختلفة
 والنتيجة في الاول مشروطة وفي الثاني عرفية بحسب الوصف ودائمة بحسب الذات
 فيها **ب** ان الحكم بحسب الذات ممنوع اجمع على الصدق وبحسب الوصف لا يقتضي
 الانتاج كالمشر وطه الدائمة بالضرورة والعرفية الاخص المتفقة وهذا النوع
 ايضا مننتج ونتيجة بحسب الذات فقط وهي الدائمة فهذا المثال **ج** ما يصح
 الانتاج بحسب الوصف فقط كالمشر وطه الخاصة مع نظيرها او مع العرفية
 الاخص المختلفة وهذا النوع ايضا مننتج ونتيجة بحسب الوصف فقط وهي المشروطة

المشروطة العامة او العرفية العامة في هذا المثال **د** ما يكون ممسكاً على عاصق
 بحسب الذات وبحسب الوصف لا يقتضي الانتاج كالعرفية الخاصة والمشر وطه
 الاخص المتفقة مع العرفية العامة والممكنة العامة الوصفية المختلفة وهذا النوع
 ليس بمننتج اصل الحكم اذا كان الحكم في الصغرى بحسب الذات وفي الكبرى
 بحسب الوصف وممنوع جعلاً في الصدق وان كان حكماً بحسب الذات غير
 ممنوع اجمع كان مننتجاً ونتيجة مطلقة عامة ان كانت المقدما فعلية والا
 ممكنة عامة وان كان على العكس اي الصغرى بحسب الوصف والكبرى بحسب
 الذات فلا يصح بيان الاول ان امتناع اجتماع الحكم بالابوسط على طرفي النتيجة
 لصحي ان يكون الحكم بوصف الاكبر على ذات الصغرى مع ملاحظة الابوسط غير
 ممكن منع ملاحظة يصبح السلب على الإطلاق وان كان من الاصغر والاكبر
 مبانية ذاتية كان سلب ضرورياً وان مل لها المطلقة العامة فحتم
 النتيجة هي المطلقة العامة مثالة كل انسان متنفذ مطلقاً ولا شيء من النافع
 بمتنفس مادام نافعاً فلا شيء من الاشياء بنافع حال التنفس سلب النافع
 عن الاشياء ليس بضروري وان وضع مكان النافع النافع كان ضرورياً
 فالنتيجة مطلقة عامة وان كانت الصغرى ممكنة والاكبر مشروطة مثل كل
 كاتب بالاسم ولا شيء من الاشياء بكانت بالضرورة مادام امتناع لا شيء من
 الانسان باشي بالامكان يعني باعتبار انه كاتب لا بالاطلاق وهذا الامكان ايضا
 عام محتمل للضرورة كما ذكرنا وبعض المنطقيين لم يعبه واهتمنا امتناع حكم
 المقدمتين وحكموا في الصغرى الممكنة والاكبر العرفية نتائج الممكنة العامة وبطل
 اذ على تقدير ان يكون مادة القضية العرفية الدائمة مشروطة الاخص صدق
 الاسكان العام المخالف والعرفي العام الموافق فعلي بعد صحة الانتاج يلزم
 سلب الشيء عن نفسه بالاسم العام وسو محال الا ان لوخذ الدائم مساوياً
 للضروري كما ذكرنا وحال بيان رده الى الشكل الاول ما ذكرنا وبيان الثاني
 اي عدم الانتاج في العكس ان الصغرى كونها مقارناً بوصف هو كون
 الاكبر فالحكم سلب الاكبر عنه وان كان حالهما مع الابوسط مختلفاً حال مثاله

كل كاس متحرك بادم كاتباً ولا شيء من الذات يتحرك مطلقاً ولا شيء من الكمال
بنائمه مادام كاتباً وكل انسان نائم مطلقاً فان سلب الانسان الكاتب محال
الحل السادس اذا كانت الكبرى وصفية كسب الوصف ضرورياً وجب
الذات لاضرورياً او كسب الوصف أما وجب الذات لا دائماً مع كل
مخالفة في الكف او موافقة مع محله عامة او مطلقة عامة بيانه ان النتيجة
الموجبة مع كل كبرى يكون ضرورية بحسب الوصف دون الذات متناقضة
بالبين المذكور في الشكل الاول واذا لم يصلح النتيجة لان يكون ضرورة
موجبة كانت ممكنة عامة سالبة وكذا النتيجة الدائمة الموجبة مع كبرى دائمة
بحسب الوصف لا بحسب الذات متناقضة فكون المطلقة العامة الية
حقاً دائماً ولا تأثر لاختلاف الصغرى واتفاقها في الكيفية مع الجملة في هذا
الباب فان كانت الوصفة محتملة للدوام الدائم في مع كل صغرى مع مع
الدائمة الذاتية منتجة ايضاً ومع كل صغرى لا ينتج معها غير منتجة وان جعلت
الضرورة قسيت عليها ومن هنا يعلم ان الكبرى الوصفية الاخص مع جميع
الصغرى المتفقة والمختلفة مع مطلقة عامة والكبريات الوصفية مع الصغرى
الدائمة متفقة كاسب او مختلفة ينتج ايضاً مطلقة عامة اذا الكبرى ان كانت
لا دائمة فالنتيجة مطلقة عامة وان كانت دائمة فالنتيجة دائمة وكلها داخل
في المطلقة العامة ومع الصغرى محتملة للدوام بشرط الاختلاف ينتج
ايضاً مطلقة عامة وبشرط الاتفاق لا ينتج احتمال الدوام في المقدمتين الكبرى
المشروطة بالضرورة مع الصغريات المتفقة والمختلفة ينتج الممكنة
العامة وجميع الكبريات الوصفية مع الصغرى بالضرورة وربة الفعلية
ان كانت مختلفة ينتج مطلقة عامة وان كانت متفقة في الموضع
الذي يجعل الدوام في كل من المقدمتين لا ينتج وان ساءوا جعلوا الصغرى
اللا ضرورية الفعلية مع الممكنة الخاصة المختلفة وحكوا على قياس ما في الممكنة
مثلاً الدائمة بالضرورة مع المشروطة الموافقة في الكيفية ينتج ممكنة عامة
لان الممكنة الخاصة المحالفة مستحيلة عليها منتجة ايضاً والكبريات الوصفية مع

مع الصغريات الفعلية محتملة بالضرورة بشرط الاختلاف مع المطلقة العامة وبشرط
الاتفاق لا ينتج احتمال اجتماع المقدمتين على الضرورة او الدوام واذا لم
الاختلاف بالاعتبار من مجال مختلفان بالعموم والخصوص فالحكم للنتيجة الاخص
الصادقة بالوجوب مثلاً المشروطة العامة او الخاصة الكبرى مع الوصفية الدائمة
والدائمة الصغرى باعتبار احتمال الوصفية على الدائمة مع المطلقة العامة وباعتبار
استحالتها على اللا ضرورية ينتج الممكنة العامة فالحكم للنتيجة المطلقة العامة لانها
الاخص على القياس **الكلام في تفصيل نتائج المختلطات ووضع الجدول**
ربعه تفصيل هذه الامور بقول تفصيل نتائج اصطلاحات الجملات المذكورة
في هذا الشكل ومعه ما لا ينتج يعلم من هذه القواعد واذا لم يأت من اختلاف
الجملات التسع الممكنات والمطلقات نتيجة لا بحسب البساطة ولا بحسب
التركيب لا باختلاف الكيف ولا باتفاقه ولا من اصطلاح تلك الجملات اذا
في الكبرى مع الجملات العشرة الوصفية الواقعة في الصغرى ولهذا لم يحجج هذه
الاصطلاحات الى وضع الجدول فوضع لباني الاصطلاحات جداول وثنائج
على تقدير اختلاف المقدمات في الكف كسب بالاسود وعلى تقدير الاتفاق
بالاحمر وذكرنا في سيج ايضا الجدول الاول شتمل على اصطلاحات الكبرى المطلقات
والممكنات مع صغرى دائمة او ضرورية وما ينتج من تلك الجملة بالضرورة
او الدائمة والدائمة بالضرورة بحتم الضرورة كما ان ثنائج هذا الشكل دائماً
سلبية وضرورية او محتملة بالضرورة كما ذكرنا والجدول الآخر شتمل على اصطلاحات
الكبريات الدائمة الذاتية والوصفية مع اصناف الصغريات وحكم اصطلاحات
الدائمة والضرورية مع سائر الجملات مذكور والكبريات الوصفية مع الصغريات
الممكنة على تقدير اختلاف ينتج مطلقة عامة والوصفات المحتملة الكف
بعضها مع بعض ان كاسب كل ماسة مشروطة والافريقية واعتبار
الذات في الدوام والدوام كما ذكرنا والوصفات المتفقة ينتج وصفية
والوصفات الدائمة على تقدير اختلاف والاتفاق مع جميع الصغريات
ينتج مطلقة عامة والمشروطات بالضرورة الممكنة العامة والوصفة المحتملة للدوام

تأليف محمد طاهر الشكلى الثاني وقد كتب الصغريات الدائمة والكبريات
المكتملة والمقطعات المختلفة كبقية بالاسود والمقطعة بالاحمر

[illegible]

جدول مخططات الشكل الثاني فذكرت صفات اصناف الموجات الكبريات الدائمة المدة والذاتية الزمان
المختلفة انكسرت بغير الاثر المتفق بالامر

[illegible]

[illegible]

هذه هي مداول احكامها هذا الشكل هو كذا من ان عادة اصل الصانع انهم
 يبنون اسما كل صرح من المحدثات لعكس الكبري او لعكس المقدمات وعكس النتيجة
 او بالانعكاس او بالعكس والآن نقول في كل احتياط نعكس ثلث الاله كقول البيان
 بالعكس والرد والى الشكل الاول او لعكس المقدمات كما سبق لان الاله يعكس
 الكبري يكون شكلا اوليا مثلا كل **ج** بالاطلاق ولا شيء من **ا** بالضرورة ينتج لشي من
ج بالضرورة اذ الكبري يكون بالعكس لشي من **ا** بالضرورة وسبح لم الشكل الاول
 المطلوب وان كانت الصغرى بالية فقلب المقدمات وعكس النتيجة سيج على
 الصالح كن اذا كانت الاله مطلقه مثلا كل **ج** دائما ولا شيء من **ا** مطلقا فبني
 لا انعكس وعلى تقدير انعكاسها فبنا رد والى الشكل الاول سيج المطبوع فالبيا لعكس
 مسغذرو في هذا الموضع يكن الساب بالعكس بان يقال لو لم صدق لشي من **ا**
 دائما لصدق نقضه بعض **ج** بالاطلاق العام وسبح مع الكبري ليس بعض **ج**
 بالاطلاق وهذا الحكم لا يصدق مع الصغرى وعلمه الكذب في نقض النتيجة فصدق
 النتيجة وبعض العراض المحكوم بانها جهاد لاثنين بالعكس والبالعكس مثلا كما
 من **ج** بالامكان العام وكل **ا** بالضرورة مادام **ا** سيج لشي من **ج** بالامكان
 العام والصغرى في هذه الصوره لانعكس وعكس الكبري حرزته وقلب المقدمات
 لا يقيد بالعكس كونه نقض السج بعض **ج** دائما وينتج مع الكبري بعض **ج** دائما
 وهذه النتيجة يمكن اجتماعها مع الصغرى من الصدق فلذا كبريها بالعكس كبري
 بيانه بالية كما ذكرنا وقد كفي في الحذف كون نقيض النتيجة متبع الجمع على الصدق
 مع مقدرة واحدة مثلا كل **ج** بالاطلاق وكل **ا** بالضرورة اخص سيج لشي
 من **ج** بالاطلاق العام والالصدق نقضه وسبعض **ج** وسبح مع الكبري بالية
 فنصدق النتيجة ومن الصرح الرابع كونه الصغرى كلياته بالاقراض وحاله في احتياط
 حال الضرب الثاني بعينه بيانه ان كات الصغرى لكل **ج** بالجملة التي بعرض
 فاذا سمينا ذلك البعض **ج** كان لشي من **ج** سلك الحجة بعينها اذ لا تغير منها
 الا في اللفظ وانما ينتج على القاعدة التي بناها في هذا الضرب قولنا لشي من **ا**
 بالجملة التي ما في فيعلم بالفساد انك ليس بعض **ج** وهذا الصالح كونه من كل الاول

وليس بغير قياس حقيقة ان تغاير بعض **د** في قولنا بعض **د** مغايرة لفظية لهوائية
د ليس محمول على **د** بل معين **د** وهذا الاقران مناسبة ان يقال كل بغير ان
وكل انسان حيوان فانه ليس بغير قياس حقيقة لانه ما يلزم قولنا غير المقدمات
والكبرى في هذه الصورة عن النتيجة فيستغنى عن ايراد هذا الاقران لكن بسبب
ازالة شبهة تعرض للمبتدأ بسبب تغيير الاسم وتعيين البعض اوردوا في هذا
البيا من صورة الاقران ولا يكون للمقدمة مستلزمة على بدل الاسم جهة بل صحتها
وحملها ليس بمعنوس فظهر ان من الاقراض لا يقع ازمنة من قياس واحد حقيقي
وهذا القياس شمل على انتاج الاحتياط المطر ذلك الشكل بعينه ويجب ان
يعلم ان العكس لما كان لازما للحاصل لم يكن النتيجة لازمة بعد انعكاس بعض المقدمات
عين النتيجة بل لازمها والدارم فيكون عكس مالمزوم ولا فرق في الخلف
بين اثبات صدق النتيجة وعن اثبات صدق لازمها لا كلاهما يتصور
بابطال نقيضها وابطال نقيض النتيجة مستلزم لابطال نقيضها فالاولى في تعيين
جهة النتيجة الاعتماد بالبيانات المتقدمة واسم العلم **الفصل السابع** في محنطات
الشكل الثالث لما كان مقتضى حمل الكبرى على الصغرى بالاجاب والسبب في نتيجة هذا
الشكل ملافاة هذين الحدين بالاجاب حال كونها محمولين على الاوسط او
مباينهما بالسبب حال كون احداهما محمولا عليه والاخر سلبا عنه فكلما كان هذه
الملافاة والمباينة فعلية كان حمل الكبرى على الصغرى بالاجاب والسبب فعلية
ايضا وكلما كانت الصغرى فعلية والكبرى غير فعلية كان الحمل غير فعلي اذ يعلم ان
الصغرى الفعلية ان الاوسط مما يقال عليه الصغرى بالفعل والكبرى يقتضي
ان كل ما هو اوسط بالفعل يمكن له حكم الاكبر فذلك البعض من الصغرى الذي
هو اوسط بالفعل يلزم ذلك الحكم لكن اذا كان الصغرى بالاسكنا والكبرى فعلية
اقتضى ان كل ما هو مقول على الاوسط بالفعل كان حمل الصغرى عليه ممكنا
والاوسط من جملة ما يكون صغرى بالاسكنا ففي النتيجة يمكن ان يقال بعض ما يمكن
ان يكون صغرى حصل له حكم الاكبر لا ان يقال بعض ما هو صغرى بالفعل حصل له
ذلك الحكم لجواز كون البعض الذي هو الاوسط بحيث سلب عنه الصغرى

الصغرى دائما من غير ضرورة فلهذا لا يكون هذا الاقران مستجوابا لنسج هذا البحث بيان
اوفي وسوان الممكن اذا لم يحتمل التام كان بعضه فعليا ويحصل لذلك البعض حكم
الاكبر فينتج كما ذكر في الشكل الاول وفي صورة يكون اجاب الصغرى لازما
فالصغرى الالبتة التي في قوة الموجبة ينتج الصغرى لكن تلك النتيجة هي الحاصلة
من الصغرى الموجبة والضروب المنتجة في تلك الصورة اثنتا عشرة وكذا
اذا كانت المقدمات ما بعين الذات او الوصف كانت النتيجة بالصفة كذلك
كما ذكرنا وفي هذا الشكل احتياط المقدمات الدائمة بحسب الوصف لا ينتج
الدائمة بحسب الوصف مثلا نقول كل كاس يقطن مادام كاسا ومحمك
العلم مادام كاسا ولا يلزم بعض النقطان محرك القلم مادام يقطن وكذلك ان
كاس الكبرى سالمة مثل لاشي من الكاتب ساكن اليد مادام كاتباً او سلب
ساكن اليد عن النقطان الذي يكون كاتباً اما سوفي بعض الاوقات وهو
وصف الكاتبية فالنتيجة مطلقة عامة وصفه والصغرى المتقدمة للدوام في
الشكل لا ينافي كبرى الوصفه الدائمة لجواز ان يكون للدوام وسط
حكمان احدهما دائم بحسب الذات والاخر دائم بحسب الوصف ولادائم
بحسب الذات ففي بعض اوقات حصول الوصف يحصل ملافاة الصغرى
والاكبر او مباينة كقولنا كل نائم حيوان بالضرورة وساكن مادام نائماً
لادائماً فنقض الحيوان ساكن في حال النوم وبلاعتبار النوم يكون ساكناً
بالاطلاق الدائم وبالكلمة لما كان ضرب هذا الشكل بعكس الصغرى فقط
الاخر الذي يعصى ثبوت الحكمه على حالها كما بينا في الشكل الثاني راجعاً الى
الشكل الاول كان حكم احتياط هذا الشكل حكم احتياطات الشكل الاول
بحسب جهة توافق جهة الصغرى الالامى حكيمين بينها في الاخر فضرورات
هذا الشكل ان كانت من اصناف المطلقات او التدايات كان حكمها
حكم الصغرى المطلقة العامة وان كانت من اصناف الممكنات كان حكمها
حكم الصغرى الممكنة العامة فان احتمل الالامى والسلب كان عكسه كذلك والا
فداوان كانت من اصناف الوصفيات كان حكمها حكم المطلقة العامة الوصفية

قاله ايضا وان كان محاطا
كانت النتيجة بالصفة

ان يكون دائمة صفة او ممكنة بحمل الدوام لان هذا الاقتران غير مستلزم وان لم يكن
 ملك المقدمة منعته لم ينتج الاقتران الا ان يكون كبرى القياس وصنعه مركبة
 على وجهين كبريان الاول ان الاقتران يكون بعكس الصغرى على هيئة الشكل
 الثاني ويلزم الانتاج بالبيان المذكور فاذا كانت الصغرى ضرورة او دائمة
 كانت النتيجة كذلك وفي الضرب الثالث اذا كان عكس الصغرى حافظا للكمية
 كانت النتيجة كذلك وفي الضرب الرابع والحاصل ان يكون المطبق فيها
 النتيجة بغير كمة الصغرى اللازم بعكسها لا يكون مضادا لبيان الثاني
 ان الصغرى الغير المنعكسة تحتمل ان يشمل على سلب خاص الموصوع عنه
 كقولنا لا شيء من الناس بضاحك او كاتب بالاطلاق او بالاشكال فادحضها
 الكبرى الموجبة نحو كل ناطق انسان الى الصغرى الموجبة نحو كل ضاحك او
 كاتب ناطق لم يجز الحكم بسبب الناطق عن الضاحك او الكاتب ولابد
 ان لا يكون الناطق فهذا الاقتران بحسب الصورة غير منتج اهل الثالث
 اذا كان احدي المقدتين فقط وصفية فالنتيجة بحسب الذات وان كان
 كليتا بما وصفية فان كانت الصغرى الوصفية مطلقة عامة وان كانت
 كلية فمن العرفيات الخالصة او المحبوسة مع المشروطات يحصل نتيجة عرفية
 ومن المشروطات الخالصة نتيجة مشروطة سان الاول انما اذا قلنا كل
 نائم ساكن مادام نائما وجعلنا قولنا كل انسان نائم كبرى له او قولنا كل
 ساكن جسم صغرى له فكل انسان على السكون او كل نائم على الجسم لا يلزم
 ان يكون بحسب الوصف وبيان الثاني اننا بينا في الاشكال السابقة ان
 نتجان وصفية فبالعكس والرد الى الاشكال السابقة يعلم ان النتيجة في هذا
 الشكل ايضا وصفية وفي الضرب الرابع المنتجة للنتيجة بعكس الكبرى والرد
 الى الشكل الثالث يعلم ان النتيجة مطلقة عامة وصفية وفي الضربين
 الاولين ان ارادوا ان ينهوا بالقلب والرد الى الشكل الاول وعكس النتيجة
 وفي الضرب الثالث المنتجة الكلية يعلم بالرد الى الشكل الثاني ان النتيجة
 من العرفيات الخالصة والمحبوسة مع المشروطات عنه ومن المشروطات

المشروطات الخالصة مشروطة وان ارادوا ان ينهوا بالقلب والرد الى الشكل الاول وعكس النتيجة
 الموضوع السابقة اهل الرابع ان الصغرى الوصفية مع الكبرى الممكنة المطلقة
 في الاقترانات المستلزمة على مقدمة سلبية لا يكون مستلزمة مع الكبرى الضرورية
 والدائمة ان لم يتناقض مع ضرورة ودائمة بيان الاول انما نقول كل
 ضاحك مستلزم مادام ضاحكا ولا شيء من الناس بضاحك بالاطلاق
 وكذا لا شيء من الناس بضاحك بياك مادام ضاحكا وكل انسان ضاحك بالاطلاق
 ولا يجوز الحكم بسبب الانسان عن بعض المتعجبين او الباكين وبيان الثاني
 ما ذكرنا في الشكل الاول بعينه واذا كان عكس الضرورية والدائمة حافظا
 للكمية ينتج فهذا الشكل كذلك الاصل الى ان كانت الصغرى كلية وصفية
 مركبة من اعتبار الذات والوصف على وجه يكون جهة وصف الموصوع
 بالنسبة الى ذاته متمنع اجمع على الصدق مع جهة العصبية كقولنا كبرى
 الموجبة التي يصدق معها الصغرى لا يمكن ان يقع في ذلك الاقتران مثلا
 كانت الصغرى من وصفها اختص والكبرى موجبة دائمة او الصغرى مشروطة
 لضرورة والكبرى موجبة لضرورة لكن اذا كانت احدي المقدتين اعم مما
 يتناقض الاخرى فالمقدمة الاخرى يقتضي تخصيصها وجعلها على وجه يكون
 غير ناقض كما في الشكل الاول اهل الـ اذا كانت الكبرى كلية وصفية
 مركبة فالنتيجة الموصوفة بتلك الصفة الغير الصادقة مع تلك الصغرى
 لا يمكن حصولها لذلك الاقتران بالسان المذكور في الشكل الاول فالنتيجة
 الدائمة الاجابية مع الكبرى الوصفية الاخص سلبية وكذا السلبية الضرورية
 الاجابية مع الكبرى المشروطة للضرورة وفي الضرب الاول ان كان
 اعتبار الذات فقط مقتضيا لانتاج الممكنة العامة او المطلقة العامة
 وهذا الاعتبار مقتضيا للضرورة كانت تلك الممكنة مطلقة خاصة وان
 اقتضى هذا الاعتبار الدوام كانت مطلقة اخص اما الممكنة فيكون مطلقة
 خاصة سلبية لكن ينبغي ان يحكم بالامكان الى اخص جهة ضبط الكيفية للضرورة
 الثاني استلزم مع الاول في هذه المعاني اذ الحاصل من الشكل الثالث بعكس

الكبرى هذه النتيجة دائما في الضرورة الباقية التي تشمل فيها الاقران على مقدمة سلبية
فالنتيجة ممكنة عامة او مطلقة عامة في جانب السلب على كل حال والكبرى بالصفة التي ذكرناها
لا محالة اما موجبة فعلمه او في قوتها فان كانت الصغرى الصغرى كلية وموجبة فعلمه
او في قوتها فالصغرى تكون محمولا على الاكبر بالاطلاق ومنفك بالاطلاق فالأكبر محمول
على بعض الصغرى بالاطلاق الايجابي وطره منه ان النتيجة كانت كلية وكانت في
الضرر الثالث كان بعضا سلبا مطلقا محتملا للاكساب والبعض الآخر مشكوك فيه
كما ذكرنا في عكس الموجبات المركبة وان كانت النتيجة جزئية فيحكم احتمال الايجاب
كأنه ممكنة خاصة او مطلقة اخص وهي تقع في الضرر الرابع وان كانت الصغرى
جزئية وهي تقع في الضرر الخامس لتلك يكون فرق قوة الموجبة الفعلية فالنتيجة تبقى
على أصل الامكان العام او الاطلاق العام وفي هذا الموضع تفاوت بين نتائج
الضرر الرابع والخامس مثاله في الضرر الاول كل مستيقظ حيوان بالضرورة
وكل كاتب مستيقظ مادام كاتبه لا دائما بعض الحيوان كأنه بالاطلاق الخ
اذ لو كان دائما كان متناقضا للكبرى وفي الضرر الثاني كل متغير جسم بالضرورة
وبعض المتحرك متغير مادام متحرك لا دائما فبعض اجسام متحرك بالاطلاق الخ
وكذا ان يكون البعض متحركا دائما وفي الضرر الثالث لاشي من لم يستيقظ بنائم بالاطلاق
الاخص وكل كاتب مستيقظ مادام كاتبه لا دائما فلا يكون كاتبه نائم كاتبه دائما
بالنظر الى الكبرى ويكون الحكم بالاطلاق العام سلبيا صحيحا بهذا الاعتبار واذ
كانت الصغرى في قوة الايجاب الفعلي والكبرى ايجابا فعليا ينتج من ذلك الاول
كل كاتب نائم بالاطلاق وعكسه بعض النائم كأنه بالاطلاق فالحكم في السلب
المطلقة العامة اعني لاشي من النائم كاتب على بعض النائم بالاطلاق الاخص وعلى
الباقى مشكوك فيه يعني ان الكانينة يحصل في بعض الاوقات لبعض النائم
ويمكن ان لا يحصل لشي في وقت اصلا وفي الضرر الرابع كل نائم حيوان بالضرورة
ولاشي من الكاتب بنائم مادام كاتبه لا دائما فلا يصح ان يكون حيوان كاتبه دائما
بالنظر الى الكبرى فيكون الحكم بالاطلاق العام سلبيا بهذا الاعتبار صحيحا يعني
بعض الحيوان ليس بكاتب واذ كان الصغرى في قوة الموجبة المطلقة وهي

40
وهي كل كاتب نائم فبالقلب ينتج كل كاتب حيوان ولزم بالعكس بعض الحيوان كاتب
فعلم ان المطلقة التي ادعيناها في النتيجة اخص وفي الضرر الخامس بعض المتحرك حيوان
ولاشي من النائم متحرك مادام نائما لا دائما فلا يصح ان يكون حيوانا نائما بالاطلاق
الى الكبرى فيخرج الحكم بالاطلاق العام سلبيا اعني بعض الحيوان ليس بنائم والقاب
في هذا الاقران غير منتج جزئية الصغرى فالحكم سلبيا على الاطلاق العام واذ كان جزئيا
في هذه المادة علم ان انتاج الاطلاق الخاص غير متوقع هذا تمام الاصول والقواعد
في هذا المطرب الكلام في تفصيل نتائج المحتطات ووضع الجداول قد علم
من تمهيد هذه الاصول ان محتطات هذا الشكل ليس على سوال واحد بل
سائر الاشكال بل الصرمان الاول على شئ واحد ولثالث حكم آخر والضرمان
الاخران منتزعا في اكر الاختلاطات الا في الوصفات المركبة الكبرى
لحصول التفاوت بين الضرب والضرر الثاني اكثر من بته بالشكل الثاني
والضرر الرابع الاربعة السابقة بالشكل الثالث فوضعا لتفصيل محتطات
هذا الشكل ثلثة جداول احدها تشمل على محتطات الضربين الاولين والثاني
على محتطات الضرب الثالث والثالث على محتطات الضربين الباقيين ففي الجدول
الاول وضعا الممكن العام والخاص المحتتمين للدوام والضرورة حتى لا يجب
الانتاج لذلك الاحتمال فموضع واحد ووضعنا الممكن الاخص الخ عن ذلك
الاحتمال في موضع حده والنتيجة مع جميع الجملات ممكنة عامة الا ان يكون الصغرى
ضرورية او دائمة او النتيجة حذ مطلقا عامة ونتيجة باقى الاختلاطات الفعلية
عامة وان كانت المقدارة وضعيتين فالسلب مطلقا عامة وصفه الا ان يكون
الكبرى الضرورية مع الصغرى المشروطة بالضرورة والكبرى الدائمة مع
الصغرى الوصفية الدائمة المتناقضة وغير المنتجة ومع الكبرى المشروطة
اللا ضرورية اذا لم يكن كون النتيجة ضرورية ففي الممكنات التي قلنا ان
نتيجتها ممكنة عامة يكون بهذا الاعتبار ممكنة خاصة وفر المطلقا الذي يكون
مطلقة خاصة وفر الوصفيات مطلقة عامة وصفية بحسب الذات كضرورة
وكذا مع الكبرى الوصفية الدائمة اذا لم يكن كون النتيجة دائمة ففي الممكنات

مطلقه خاصه سلبية لكن بحكم الممكنة الخاصة لجهة حفظ الكيفية وفي المطلق
 مطلقه خاص وفي الوصفيات مطلقه عامة وصفه بحسب الذات لا دائمة ولا صغرى
 المشروطة الدائمة مع الكبرى الوصفية اذا كانت السببية بالقلب والرد الى الشكل
 الاول مشروطة لضرورة ولم يحرك كون عكسها ضرورة كما ذكرنا في السابق
 فنسلك النتائج كلها مطلقه عامة وصفه لضرورة وعرفنا من ذلك نتيجة الصغرى
 الوصفية الدائمة مع الكبرى الوصفية وصفه لا دائمة وقرنا جدول المشتغل على
 محذطات الضرب السادس لا يحصل النتيجة من الممكنات والمطلقات الواقعة
 في الصغرى والكبرى الا الصغرى لضرورة والدائمة التي ينتجها كون مثل الضرب
 وفي احاطة الممكنة والدائمة استنباه كما ذكرنا في الشكل الثاني واذا كانت
 الكبرى مشروطة لضرورة فكون النتيجة ضرورة ايجابية محال بحكم المناقضة
 وكذا اذا كانت الكبرى وصفية لا دائمة فكون السببية ايجابية محال فنع
 هذه الكبريات لصدق دائما الممكنة العامة السلبية او المطلقة العامة
 السلبية وان لم يكن الصغرى محتملة للضرورة ولم يكن في قوة الموجبة ينتج
 بالقلب من الشكل الاول الممكنة او المطلقة الايجابية وعكسها الممكنة العامة
 او المطلقة العامة الايجابية اخرجت فذلك البعض لا يحتمل الضرورة او دوام
 السبب ولذا كانت النتيجة في الصغرى لضرورة ممكنة ومطلقة عامة
 كلية او خاصة جزئية وفي الدائمة ان كانت مطلقة فعامة كلية او خاص
 جزئية وان كانت ممكنة فعامة كلية او مطلقة خاصة جزئية ايجابية فمن جهة
 حفظ النتيجة بحسب الحكم بالممكنة الخاصة اخرجت السببية وجعلت كبريات هذا
 الضرب مع الصغريات الغير المحتملة للضرورة وكانت في قوة الموجبة
 ينتج بالقلب من الشكل الاول ويكون بالعكس ممكنة او مطلقة عامة ايجابية
 ولما لم يكن هذه النتائج حافظة للكيفية لم نعد هذه الضروب نتيجة والصغرى
 الدائمة اللا ضرورية ايضا اذا كانت في قوة الممكنة العامة الايجابية ينتج
 الممكنة العامة الايجابية اخرجت على تقدير انعكاس الممكنة فان لم يحتمل الكبرى
 الضرورة فالنتيجة اما دائمة كلية مطلقا او دائمة لضرورة جزئية وان احتمل

٩٠
 احتمل الكبرى الضروف على قدر الضرورة كالتبعية ضرورة فالدائمة اللا ضرورية
 لا يحتمل الجزئية والكبرى الضرورية والدائمة مع الصغرى الوصفية ان لم يتناقض نتيجة
 بالقلب من الشكل الاول ضرورة او دائمة كالكبرى بالسان المذكور في الشكل الاول
 واذا انعكست ففي هذا الشكل ان يكون السبب ضرورة او دائمة لكن اذا كانت كلتا
 المقدمتين وصفية فالنتيجة من العرفات الخاصة والمطلوبة مع المشروطة
 ومن المشروطة الخاصة مشروطة كما ذكرنا واذا كانت الصغرى محتملة للضرورة فالنتيجة
 عامة وان لم يحتمل الضروف ففي قوة الموجبة الممكنة فبالعكس يعلم الضرورية
 السلبية في بعض النتائج كما ذكرنا محال فالسبب في البعض مطلق وان لم يحتمل الصغرى
 الدائمة ففي قوة الموجبة المطلقة وسعلم ان الدائمة السلبية في السبب محال نتيجة
 في البعض حص ولما كان في جدول المحطات في الضرب الآخر محال احاطة
 الصغريات مع الكبريات الغير الوصفية الممكنة من اوجه في كلا الضرب وضع
 البجعة مشتملة في جدول ولما كان نتيجة الكبريات الوصفية المركبة مع صفات
 الصغريات متفاوتة ضرب لجهة كل ضرب جدول مفرد وفي هذا الضرب
 لا ياتي نتيجة من كبريات الممكنات والمطلقات مع اصناف الصغريات صلا
 ونتج الكبرى الضرورية والدائمة مع اصناف الصغريات نتج الكبرى
 الدائمة احاطة الممكن والدائم الذي فيه استنباه كما ذكرنا والكبرى الوصفية
 العامة مع الصغرى الممكنة على تقدير اتجاها انما ينتج الممكنة العامة ومع
 الصغريات الدائمة المطلقة العامة ومع الوصفيات المطلقة العامة الوصفية
 والكبريات الوصفية لما كانت بالعكس وصفات عامة كانت مع الصغريات
 الممكنة من الشكل الثاني اما عامة نتيجة او نتيجة للممكنة العامة ومع الصغريات
 السلبية بحسب الذات المطلقة العامة ومع الصغريات الوصفية المطلقة
 العامة الوصفية فان كانت الكبرى وصفية لا دائمة فالنتيجة لا تكون ايجابية
 ايجابية بل مطلقة عامة وبهذا السبب يرتفع احتمال عدم الانتاج مرجحة
 امكان الصغرى ونتج الضرب الخامس بحسب ان يقرر على هذه البجعة اما
 في الضرب الرابع فلما كانت الوصفية الدائمة في قوة الموجبة المطلقة

ذلك التقدير خاصة والوصف بحسب الذات يكون
لا ضرورية واذا كانت الممكنة الخاصة مع احتمال
الدائمة اللازمة وبغيره على قدر
الكثرة المستدرة الدائمة اللازمة
يسقط هذا التباين وبقية على
الامكان والاطلاق العام قد
وضع فريضة الجداول
صورتها الشكل
نماذجها
وندهم
الجداول

[illegible][illegible]

[illegible]

الفصل التاسع في بيان احتمال يعرض في اعتساب الحجات والمحدثات من جهة اعتبار

الدائمة اللازمة وربها الكلية قد مر في علم آخر أن الحكم الدائم ان كان كلياً فلا يكون ضرورياً في نفس الامر داما ان كان جزئياً فيجوز ان يكون حائلاً على الضرورة الدائمة بل واقفاً على سبيل الاتفاق كما ذكرنا قبل هذا ومنه موالا المنطقيين لهذا السبب يثبتوا النسبة بالخصوص والعموم في الكمليات من الدائمة والضرورة المطلقة والرتب ابو علي الذي هو افضل منا في المنطقيين فرق بين الاعيان في الكثرة كالنفساء والنخالة والواسط ونحوها لكنه في الاستعمال ذهب الى ما ذهب اليه غيره قال في الاشارات في اثبات اذكر الجملات واما دوام عمر ضرورة وقال في مثله واما مثال الذي هو دائم عمر ضروري فمثل ان تنفق الشخص من الاشخاص الحيا عليه او سئل عنه صحته مادام موجودا ولم يكن تحت ملك الصحة كما انه قد صدق ان لبعض الناس نفس البشرية مادام موجود الذات وان كان ليس بضروري وقال في موضع آخر ومثل ان تقول **2** - داما حي يكون كافا فلنا كل واحد واحد **3** على اللسان الذي ذكرناه لوجوده **1** واما مادام موجود الذات من عمر ضرورة واما انه هل يصدق هذا بصدق هذا المحل الموجب الكلي في حال او يكون دائم الكذب اي انه هل يمكن ان يكون ليس بضروري دائما في كل احد او سلبا واعمالا على كل واحد ولكن هذا بل يجب ان نوجه فليس بضروري في البعض لا محالة وسلب عن البعض لا محالة فامر ليس على المنطقي ان يقضي فيه بشئ وليس من شرط القضية في ان تنظر فيها المنطقي ان يكون صادقة فقد نظر ايضا فيما لا يكون الا كاذبا فبمقتضى هذه القضية قد حال النظر في احوال الحكمي الدائم الدام بضروري وان كان كاذبا الى المنطق ولهذا اورد قوم بعده نظرا في جهات لقضايا حكما للدائم بانفراده وان كان كلامهم في ذلك الباب لا يخلو عن جمل ونحن في هذا الحق اوردنا على ذلك المنوال احكام الجملات ونقص العكس والمختلف بقدر الجهد وفي كل موضع يكون مقصدي هذا الاعتبار كالحال للوجود ولا يرى جمهور المحققين اقتصرنا على الاشارة ووعدنا البيان

بالاستيفاء والآن نريد ايجاز الموعود بتوفيق الله وسببه فنقول اعتبار الحكم اللاحق
الكل في الضروري فريده الابواب متعلقين بموضعين احدهما تحت جملات القضايا
والآخر تحت احوال الموضوع وسور الكل والآخر في الداخل عليه واعتبار هذا الحكم
في كل من الموضوعين يسري الى الآخر خصوصاً نسبة العكس كمن يجوز الحكم الحكم اللاحق
الناصري في يقتضي ان يكون الحكم الكل اعلم بحسب الدلالة من المطلق الكل بهذا
القدر كما ذكرنا لكن في تحت موضوع القضية والاسوار مثلاً اذا كان الموضوع
كاتباً يقتضي ان كل كاتب بالقوة والامكان اعم من كل كتاب بالفعل كسب
الوجود والحارجي والعرض العقلي وحسب الدلالة ايضا فمجرد ان يكون
لما هيئات مختلفة اشراك في صحة الكاتبة ويكون بينهما امتياز بان بعضها
كاتب بالفعل كسب الوجود والعرض العقلي دون بعضها لان الحارجي ولا
في العقل فاذا قلنا كل كاتب وقع على الكاتب بالفعل دون من يصح ان
ان يكون كاتباً ولم يكن بالفعل ويلزم من هذا عدم وجوب كاتبة هذا الموضوع
اذ على تقدير كون الما تبتة التي لها صحة الكاتبة كانه يكون بعضها من الكاتب
ما كان في الاول محكوما عليه كلما فكون الحكم الكل خيراً اذا تمهدت هذه المقدمة
فنقول كل ممكن موجب لصدق معه الدائم الناصري الكل كما يمكن العام والخاص
لا انعكاس لا قلنا كل لون بالامكان ابيض صادق وقلنا لاشئ من اللون
بابيض وانما من غير ضرورة الضم صادق فمذه المقدمه ينكسر اذ في العكس اذا
جعلنا الابيض موضوعاً وارادنا بالابيض الفعلي خرج عنه الزنجي والاقال الكلية
التي فرضنا صادقة لم تكن صادقة وما يقع عليه الابيض الفعلي كالتج والعاج
والركي وغيره ما يستحيل ان يكون زنجياً فلا يصح ان يقال بعض الابيض بالامكان
زنجي وينبغي ان يعلم ان هذا المثال ان لم يطابق المقصود بسبب ان هذا
عمر مطابق للوجود لم يصح في المقصود بل الحكم اذا ثبت بالبرهان ولم يوجد لئلا
لم يطل ذلك الحكم اذا فائدة ايراد المثال توضيح الحكم لانه ثمة ثم ما ذكرنا في
باب العكس وبين ما يذكر منها في عكس البلية الدائمة الضرورية تفاوت
قلنا ان البلية الدائمة بعضها لازمة وبعضها محتملة للضرورة وهما يتناول

لقول البلية الضرورية لكن مع ان يعلم ان ذلك الحكم بحسب القياس واقتضا
وضع هذا الاعتبار او انه منقضي وجود الكس الذي بالامكان زنجي لا بالفعل كما ذكرنا
وهذا الحكم بحسب سنج حقيقة الحال في نفس الامر يقتضي بالضرورة رفع هذا الاعتبار
ولما اقتضى هذا الاعتبار امتناع انعكاس الممكنة الابجائية كان الكل والآخر في
هذا المعنى سواء واما التمسك بالحكم كما ذكرنا في باب العكس فغير مفيد منها
اذ يقتضي عكس الممكنة في هذا المثال ان يقال لاشئ من الابيض اي ما يفيض ابيض
بالفعل زنجي بالضرورة وهذا حق كما ذكرنا وعكسه لاشئ من الزنجي بابيض يعني
ابيض بالفعل بحسب العرض بالضرورة وهذا الحق وغير متناقض لاهل القضية
لان الابيض بالامكان المحمول على الزنجي ليس هو الابيض بالفعل وان اسقطنا في
هذا العكس قيد بالفعل عن الابيض يسري الى فدان انعكاس البلية الضرورية
التي هي اوضح القضايا المنعكسة لان قولنا في المثال المذكور لاشئ من الابيض
بالضرورة زنجي حتى كما ذكرنا ولا يصح في عكسه ان يقال لاشئ من الزنجي بالضرورة
اسض لان اصل القضية قولنا الزنجي بالامكان ابيض وهذه نقابض
من جهة سور القضية لان سور الحكم في قولنا لاشئ من الابيض زنجي يقتضي
الحكم لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الوجود كما ذكرنا واذا اعتبر خروج
بباض الزنجي من القوة الى الفعل كان ما سلب عنه الزنجي بالضرورة بعضاً
من الابيض فالقضية العكس المنعكسة هي البلية الجزئية وقد تقرر انها انعكاس
وعتبار الدوام بالضرورة فاصل القضية اعني لاشئ من الزنجي بابيض قد
فرضناه متعلقاً بالجملة وفي العكس يسري الى الموضوع والسور وهذا بيان ذكرنا
ان اعتبار هذا المعنى في كل من البابين يسري الى الآخر فنعلم ان هذا الاعتبار يقتضي
فساد انعكاس الممكنات على مذمب قريب من مذمب جماعة جعلوا التناقض والضرورة
والامكان متعلقة بالاسوار وحر محططات الشكل الاول اذا كانت الصغرى
ممكنة ومحملة لدوام السبب لزم ان لا يكون ذلك الاقتران منجماً لجواز ان لا يكون
الاوسط المحمول على الصغرى في الصغرى حاصله بالفعل من جهة صدق السبب
الكل الناصري ويكون الحكم في الكبرى على الاوسط الحاصل بالفعل فيكون هذا

الاول سبانيا للاوسط الاول بالذات والمابهية فلا يتكرر الاوسط ويكون الكبرى في حكم البرية
مثله ان كان للكلمة اشتراك بالعرض مع السباع وبعض الخشرات في صحة ان
يكون في بطن كل منها اجنة كثيرة وكان هذا الحكم من الاشياء دائما السب وفيما
عداه حاصل بالفعل صح ان يقال هذا الحكم حاصل للكلمة بالاشياء وكذا
يقول كل انسان ابيض بالاشياء ولا شيء من الابيض ينبغي بالضرورة وعلة
امتناع الانتاج اختلاف حال الاوسط في القوة والفعل فينبغي ان يكون الصغرى
اخض كما ان مجموعها لا يشمل القوة فقط والكبرى اسم كما ان موضوعها يشمل
مجرد القوة ايضا ليكون نتيجة وان وضع مكان هذه الكبرى عكسها قلنا
ولا شيء من الزنجي ابيض دائما كان التاليف من الشكل الثاني واذا كان بين
الممكن والديام لم ينتج كما ذكرنا وفساد انتاج هذا المثال في هذه الصورة
متعلق بالموضوع والسور في الشكل الاول وبالعكس والرد الى الشكل الثاني
متعلق بالجهة فسمى من الموضوع الى الجهة خلاف الصورة الاولى في الشكل
الثاني يمكن ان يسرى الى سائر المخططات من جهة العكس كما يقول كل انسان
ناطق بالضرورة ولا شيء من الحيوان الا في بطن واحد باحدة كثيرة بناطق
ينتج لا شيء من الانسان باثني اجنة كثيرة في بطن واحد بالضرورة وهذا الحكم
فرضنا به بالامكان وهذا الحكم من الشكل الثالث لكل اقتران صفاه ممكن في
الشكل الرابع لكل اقتران شتمل على مقدمة ممكنة اذ بهذا الاعتبار لا ينتج هذه
الاقترانات ونذهب جمهور المنطقيين ان اكثر هذه الاقترانات منتجة كما ذكرنا
وان اردنا ان لا نحالفهم الزمنا احد المذهبين المذكورين او المذهب المنسوب
الى بعض المنطقيين كما ذكر سابقا او لوحد الدائم والضرورة في الكمليات
سواء كما اخذ متقدموا اهل الصناعة لتوافق مقتضى العلوم الاخرى وبطابق
الوجود والتزام المذهب الاول وان كان رافعا لبعض هذه الاشكال
لكنه خلاف المتعارف اذ على ذلك التقدير اذا قلنا كل كاتب شتمل جميع اشكال
الان لو وجد صحة الكابينة فبهم ومع ذلك شتمل على التزام المذهب الثاني
في صورة واحدة يعني في الموضوع فقط وسرانية الحل الذي يلزم من ذلك

40
ذلك الاسرار في الجهة الى الموضوع معلومة فاعلمنا ان الموضوع ان يكون
مشتملا ولا يطرده على قاعدة واحدة بيانه في المثال المذكور انما اذا قلنا كل زنجي
ابيض بالاشياء وليس ابيض دائما وارادنا ان يعكس الحكم قلنا بعض ما هو
امض زنجي بالاشياء العام ولا شيء من الامض زنجي دائما والابيض في
الموجبة منفي ان لوحد بمعنى به دخل في كل ما يصح ان يكون ابيض ولا يصح
اللبث ان لوحد بهذا المعنى لانه محمول على الزنجي دائما فسد الزنجي
عنه دائما يكون كاذبا بل معنى الابيض بالفعل لمصدق القضيتان مع ان
الزنجي في موضوع الامكن ان لوحد معنى واحد في كلا الحكمين ومقتضى
التفاوت ان نسبة الزنجي الى الابيض ام ونسبة الامض الى الزنجي آخر
سأله ان للزنجي ماهية متقومة بنفسها والابيض من العوارض الغير اللازمة
فالحكم عليه بايجاب هذا العارض باعتبار الامكان وسلبه عنه باعتبار الوجود
صادق ونسبة الزنجي اليها مستوية واما البياض فليس له ماهية متقومة
بعرض لها الزنجي او التركيبة او النتيجة ونسبته الى الكل سواء بل تقوية
بما هيئات تلك المعاني فالابيض الذي هو السلب يمنع ان يكون زنجيا والاشياء
الصادق على الزنجي يمنع ان يصدق على السلب واذا كان كذلك ففيما
اذا قلنا بعض الزنجي ابيض بالاشياء اردنا به البعض الذي يمكن ان يكون
امض واذا قلنا لا شيء من الزنجي ابيض دائما كان ذلك الابيض غير
الامض الذي يقوم بالزنجي فيكون متقوما بشي آخر ومخالفا بالمابهية لذلك
الابيض موضوع العكس يكون مختلف المفهوم ولتقتضي تنوين حكم المذهب
المذكور لكن اذا الزمنا المذهب الثاني لتخلصنا عن هذه الفسادات وفي
انعكاس الممكنات وانتاج مخططات الممكنة متغنا الجمهور **الفصل العاشر**
في تلخيص اعتبار الجهات والمخططات بعد استكمال حال الدائم والضرورة
واذا كان بحسب النظر المذكور اعتبار الدائم والضرورة ساطعا في الكمليات
كان كل حكم على كل شخص في جميع الاوقات ضروريا كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان زوج وكل حكم على كل شخص لا في كل وقت بل في الاوقات

المعينة كقولنا كل كوكب في كرة مستقيمة يكون طالعا في وقت حاض والقمر
 منخفض في الوقت الفلاني او في اوقات غير معينة كقولنا كل انسان متفرد او
 ضاحك او لا يكون على كل شخص بل على بعض الأشخاص في جميع الاوقات
 كما نقول لبعض الانسان اسوداد في بعض الاوقات كما نقول له كاتب والاض
 اما اكثرى كقولنا اكثر افراد الانسان على يده الواحدة خمس اصابع او
 كقولنا لبعضهم ست اصابع او ست وكقولنا لبعض الناس يخرج ورا المراج
 او وصف الموضوع يقتضي دوام الحكم خلاف الذات كقولنا كل كتاب
 محرر اليد وهذه الجملة لا ضرورية فان جعلوا الحكم في هذه القضايا
 باعتبار وجود المحل كانت جهة القضية للموضوع الاطلاق وجملة
 هذه الاضمة تقع تحت المطلق الخاص المستر بالوجودي ومن هذه الجملة
 ما سوية الوصف يكون مطلقة فيه لكن الحكم ان كان باعتبار امكان المحل
 للموضوع وقت هذه القضايا بعينها تحت الممكن الخاص والتفاوت
 من الممكن والمطلق في الدلالة ان الحكم في الكلي المطلق على جميع الأشخاص
 حاصل بالفعل وفي الممكن يتجمل ان يكون على الجميع وعلى البعض فالممكن اعم
 في الدلالة واما في الجزئية فتت ومان وان جعلها باعتبار كما ذكرنا
 فالقضايا اما ضرورية او ممكنة او مطلقة كما قال المتقدمون والعرفية جملة
 تحت المطلقة ولا فرق من المطلقة الخاصة والاحص ولا من العرفية والمشرطة
 وان اخذوا كل واحد من هذه الجملات لغة الضرورية بحيث يشمل الضرورية
 كانت الممكنة العامة والعرفية الخاصة والمطلقة العامة ايضا حاصلة
 وان ارادوا ان يعتبروا بالافراد كل ممكن لا يشمل على ضرورة من
 الضرورات المقضية لترجح طرف على وجه لا يتصور الحكم لطرف قبل
 وقوعه وجب اعتبار الممكن الاخص والافتقار على هذه الجملات الثمانية كما
 في هذه الصناعة اذ لا يستعمل في العلوم اكثر منها وان ارادوا اعتبارا الوتيرة
 والمنشئة والمشرطة بالمحتمل والممكنة المستقبلية ايضا بانفرادها و
 النظر في الجملات الباقية التي عدنا لا يفيد سوى رياضة الافكار ومجان

وامتحان الايمان فعلى هذا حكم المقدمات الدائمة ان كانت كلية حكم افرادها
 وان لم تكن كليات وعلم انها لا ضرورة في حكمها حكم المطلق الخاصة وان لم تكن
 معلومة بحكم المطلق العامة وان كانت الدائمة الجزئية اعم من الضرورية الجزئية
 فان ارادوا اعتبارا في الجزئيات تمام الجملات المذكورات لكن ليس في
 زيادة فائدة وفي التناقض كما ذكرنا كون المطلقة والدائمة متناقضين
 وكذا الممكنة والضرورية واذا كانت الدائمة والضرورية الكلية متساوين
 في الدلالة كان مقتضيا بما المطلقة والممكنة الجزئية متساوين ايضا واذا
 كانت الممكنة الكلية اعم من المطلقة الكلية اذ كل مطلق ممكن بلا عكس كان
 نقض المطلقة يعني الدائمة الجزئية اعم من بعض الممكنة يعني
 الضرورية الجزئية كما ذكرنا وباقي احكام التناقض في العكس
 والمختلط هو الذي ذكره ووضعنا في جميع الكال
 جدول المحتلطات هذه الجمل الثمانية وان
 كان مكررا السعيم ان الزايد على
 هذا القدر غير مهم وهذا
 مواجدول

مدونتايج المحاطات في جميع الاشكال

[illegible]

بافي نايج المحتلطات في جميع الاشكال

[illegible]

القسم الثاني من الفصل الاول من علم القياس في القياسات الشرطية الاقرائية
 والاستثنائية وسوف نأخذ في الفصل الاول في القياسات الاقرائية من المتصلة
 فقط لما فرغنا من القياسات الاقرائية التي من الحكيما فقط شرعنا في الاقرائية
 التي من الشرطيات فقط ونسبها الى النوع الاول من المتصلة فقط والشرطية
 من المتصلة فقط والثالث من الضيق بالاختلاف وكل من هذا النوع
 صنفان احدهما يكون اشتراك المقدمين في جزء تام والآخر ما يكون في جزء غير
 تام ولابد ان القسم الاول ولتورده عقبة القياسات التي من الشرطيات
 والحكيما اذا اشترك في ذلك النوع من جانب الحكيما في جزء تام ومن
 جانب الشرطيات في جزء غير تام ويجوز ان القياسات بقياسات يكون فيها
 الاشتراك من الجانبين في جزء غير تام اي اشتراكا وبين في هذا الفصل
 الاقرائية المتصلة **الكلام** في الاقرائات من المتصلة فقط الاقرائات
 القياسية على مثل الاشكال الاربع محدث من المتصلة كما يحدث من الحكيما
 كما عرفت اذا كان موضع الموضوع المقدم وموضع المحمول التالي للحدود
 اشتركت في هذا الموضع يكون قضايها وشرائط النتائج والضروب المنتجة و
 العقبة واستغناء ضروب الشكل الاول عن السان واجتناب ما في الكمال
 اليه والبيان بالعكس والصدق الافتراض والحلف في الاشكال التسعة
 السابقة بعينها مثل ما ذكر في الحكيما ملائقات مثال الفرق الاول من
 الشكل الاول كلما كان **ا** كان **ج** وكلما كان **ج** كان **ا** وكلما كان
ا كان **ج** ومن الشكل الثاني كلما كان **ا** كان **ج** وليس البتة اذا كان
ج كان **ا** وليس البتة اذا كان كان **ا** كان **ج** ومن الشكل الثالث
 كلما كان **ا** كان **ج** وكلما كان **ا** كان **ج** فقد يكون اذا كان **ج**
 كان **ا** ومن الشكل الرابع كلما كان **ا** كان **ج** وكلما كان **ج** كان **ا**
 فقد يكون اذا كان **ج** كان **ا** وفي الافتراض يكون بعض الحال والوضع في قولنا
 اذا كان **ا** كان **ج** بان يفرض ذلك الحال الذي وضع **ا** مع وجوده
 مستصحب **ج** معناه وسوقها اذا كان مثلا **ج** كلما كان **ج** كان **ج** وهذا

وهذه القضية كلية وعكسها جزئية وايضا كلما كان **ج** كان **ا** وهذه ايضاً كلية وعكسها
 جزئية والاشتان من هذه القضايا الاربع متر وثمانية والافرادان يتألفان مع
 مقدمة كلية من القياس المحتاج الى الافتراض ليحصل قياسان متجانسان كما ذكرنا
 والمتصلات كما مر اما لزومته او اتفاقه والزمومية اما حقيقة او لفظية اما
 العالفة من المقدمات اللزومية الحقيقية المعتمدة على الاوضاع المستحيلة
 فتنتج اللزومية الحقيقية بلا اشتناء الا في مواضع مسمى فيها سان النتائج على
 عكس الموجبة اذ بناء على ما قيل ان عكس اللزومية لزومية كاسم النتيجة بل
 المواضع للزومية وتما على ما قيل ان عكس اللزومية استصحابية وهل البناء
 قياسات تنتج اللزومية وما يقع في العلوم يكون من هذا الصنف وغير ما يقع
 في المجالات والمغالطات وغيرها والزمومية اللفظية البسيطة والمخلطة
 مع اللزومية الحقيقية فتنتج اللزومية اللفظية مثال اللزومية اللفظية ان كان الانسان
 صهلا لا كان حيوانا وان كان الانسان حيوانا كان حسانا وكذا ان كان الانسان
 صهلا لا كان فرسا وان كان فرسا كان حيوانا ومن جهة ان هذا غير متضمن
 على وضع محال لم يكن في الشكل الاول والثاني النتيجة اللزومية الحقيقية من هذا
 الاختلاف واما في الشكل الثالث والرابع فممكن كقولنا ان كان الانسان
 فرسا كان حيوانا وان كان الانسان فرسا كان حسانا لان الوضع المحال لم يكن
 ان يسقط في النسبة فتنتج هذه الاختلاف بحسب الصورة تحتل صفى اللزومية
 واما من اللزومية اللفظية والاتفاقية الحاصلة فلا يحصل النتيجة كما يقول ان
 كان الحمة زوجا كان عددان كما الحمة زوجا كان الانسان ناطقا لم يصح
 نتيجة هذا الاقتران لا بحسب اللزوم ولا بحسب الاتفاق وان كانت الصيغة
 اتفاقية فاللزومية اللفظية لا يصح ان يقع في كبرى الشكل الاول والاتفاقية
 البسيطة والمختلطة مع اللزومية الحقيقية فتنتج تارة اتفاقية واحدية لزومية
 حصية مثله ان كان الانسان حيوانا كان حسانا وان كان الانسان حسانا
 كان انكسارها متفقا وكذا ان كانت الشمس طالعة كانت النجرات متصاعدة
 وان كانت النجرات متصاعدة كانت الكواكب محففة ومن الاتفاقيات ان كان

كان الانسان ناطقا فالغراب ناعن وان كان الغراب ناعقا فالحمار ناعن وكذا ان
 كان الانسان ناطقا فالغراب ناعن وان كان الغراب ناعقا فالحمار ناعن
 وكذا ان كان الانسان ناطقا فالغراب ناعن وان كان الغراب ناعقا فالانسان
 حيوان فالنتيجة تارة اتفاقية واخرى لزومية وبحسب الصورة استصحابية
 ومحتملة للمنفصلين ويجب ان يعلم ان امثال هذه الاقرانات في الحقيقة
 على اقرانات قياسية لان مستلزم العلم لا يكون غير المقدمات فان وضع
 المقدم في اللزومية مستلزم للنتيجة ومن اقران الاتفاقية بتلك المقدمة ترداد
 العلم والحكم في الاتفاقية لما كان صادقا فصدق مع جميع ما يفرض صدقه في
 العالم ولكن لا يزداد به العلم والسلب الاحتمالية اذا وقعت في المقدمات
 لم ينتج مثلا يقول في الشكل الاول ان كان زيد كائنا تحركت يده وليس ان
 كان يده متحركة كان مستبظا وفي الشكل الثاني ان كان زيد كائنا كان مستبظا
 وليس ان كان يده متحركة كان مستبظا واذا لم ينتج هذه السالبة مع كونه
 اللزومية قالوا ان لا ينتج مع الاتفاقية والسلب الاتفاقية مع الموجبة
 اللزومية منتجة والنتيجة تارة اتفاقية وتارة لزومية كقولنا ان كان الانسان
 زوجا كان منقسم الى المت وبن ليس ان كان الانسان منقسما الى المت وبن
 كان الانسان ناعقا وكذا ان البياض موجودا كان اللون موجودا وليس ان
 كان اللون موجودا كان البياض قابضا للبصر وعلى هذا القياس سائر الاشكال
 فتحتاج هذا الصنف استصحابية وابراد تفصيل هذه الاختلاطات في كل واحد
 من الضروب لا يقتضي زيادة فائدة ويستمر استخراجها لازمة تأمل لم يضب
 الاصول السابقة فالاولى الاقتصار على ذكرنا **الفصل الثاني** في الاقرانات
 من المنفصلات فقط لما لم يمتد كل من المقدم والتالي عن الآخر بالطبع في
 الاقرانات لم يتصور اعتبار هيئة الشكل الا انه يفظ من المنفصلتين باعتبار
 الاستنتاج جزء من الانفصال مكرر ويكون بمثابة الحد الاوسط ويطلب النتيجة
 من الجزئين الباقيين والمنفصلة اضافة ثمة احد ما حقيقي والانسان غير
 حقيقي وفي كل صنف يمكن اعتبار المحصور الاربع فالتقضايا المنفصلة يكون

٩٩
 يكون ثنتي عشرة ولما لم يمتد الصغرى والكبرى كان التاليفات الممكنة بين هذه
 القضايا ثمانية وسبعين وان ارادوا امكن وضعها في جدول لكن كثر منها غير منتج
 وببانه مبني على اصول **الاول** ان كل اقران احدى المقدمتين فيه او كلتا محاسنهما لا ينتج
 كقولنا العدد اثنان زوج او فرد وليس ان العدد فرد او ينقسم الى المت وبن او فرد
 العدد فرد او الانسان حي فالنتيجة على التقدير الاول صادقة وعلى التقدير
 الثاني كاذبة ويلزم ان لا ينتج بحسب الصورة وعلى هذا قياس البتين و
 الجزئات **الثاني** ان النتيجة لا تأتي من جزئيتين لاحتمال اختلاف الاوقات
 واحتمال عدم كقولنا فيكون **اب** او **ب** او **ج** وقد يكون **اب** او **د** فان كان
 الوصلان واحدا كان **ج** وان خلتا جاز ان يكون **د** وان لا يكون صورة
 الاقران لا يصح شيئا منهما فاما يكون منتجة لكن اذا كانت احدهما كلية وثمة
 للاوقات والاخرى جزئية كانت منتجة والنتيجة جزئية **الثالث** ان النتيجة
 لا تأتي من موجبتين حقيقيتين لان بكرر جزوه واحد يقتضي ان البتين المنفصلتين
 شيء واحد او امر متساويان في الدلالة فالمقدتان الواقعتان في الاقران
 يكونان في قوة واحدة فلا يكون اقرانا مثالا العدد زوج او فرد والعدد
 فرد او ينقسم الى المت وبن والروح بعينه تنقسم الى المت وبن وان قلنا هذا
 الشخص ان ليس بانيسان وهذا الشخص صاحبك وليس بانيسان فوقع
 الضاحك في هذه المنفصلة انما صدق كونه مساويا في الدلالة لاني فان
 ساوا جعلوا من عين احدهما ونقيض الاخرى منفصلة لكن يكون في قوة المساوي
 للمقدمات كقولنا هذا الشخص اما انسان او ليس بضاحك وان ساوا جعلوا من
 عنهما متصلتين كقولنا ان كان هذا الشخص انسانا كان ضاحكا فان كانت
 المقدم الواحدة مستتمة على جزئين والاخرى على اجزاء كثره او كانتا
 متماثلتين على اجزاء كثيرة وكانت الاقسام الغير المكررة مختلفة كانت الاقسام
 الباقية بعد اسقاط الجزاء المكررة في الدلالة مثاله العدد زوج او فرد
 والعدد فرد او زوج الزوج او زوج الفرد او زوج الزوج والفرد فيعلم ان
 هذه الاقسام الثلاثة الباقية اقسام الزوج وكذا هذا الشيء زوج او فرد وليس

بعد واول او مركب او بعد وبعلم ان ما هو فرد او زوج سواء اول او مركب
الرابع ان النتيجة لاناني من موصوفات ما لغني الجمع فلو ان يقال هذا الشيء حيوان
او جماد وهذا الشيء انا حس او جماد وكذا هذا الشيء انا نبات او جماد وهذا
اما انسان او جماد فاجز ان الباقين كجمل ان يتساويا ويحتمل ان يتباينا
ويحتمل ان يختلفا بالعموم والخصوص والصورة لا يقتضي شيئا منها فلا يكون
شبهة وبعد تقرير هذه الاصول نقول اذا كانت احدى المقدمات مانعة الجمع
والاخرى مانعة الحلو او مانعة الجمع والحلو واحداهما مانعة الجمع والحلو الاخرى
مانعة الحلو فقط كان الجواب في من احدى المقدمات بعد اسقاط الجزء المكروه
من الجزء الباقي من المقدمة الاخرى فيحصل من عين الحاضر ونقيض العام منفصلة
مانعة الجمع فقط ومن نقص الحاضر وعين العام منفصلة مانعة الحلو فقط ومن
عينها او نقيضها منفصلة لزومية وكلها ايجابية مثله هذا الشخص انا حيوان او نبات
وهذا الشخص انا حيوان او ليس بانسان وبعد اسقاط المكرر يكون احد اثنتين
نبات والاخر ليس بانسان والمنفصلة المانعة الجمع من هذين الجزئين يكون
هكذا امانات او انسان والمانعة الحلو بهذا الما ليس نبات او ليس بانسان
والمتصلة بهذا ان كان نباتا فليس بانسان وان كان انسانا فليس نبات
وهذه الثلاثة الفواع التالفة متباعدة وكل منها يمكن ان يتألف من كليتين ومن
كلى وجزئيتين واما ان كان كل من المقدمتين مانعة الحلو فاجز ان الباقين
بعد اسقاط المكرر جاز ان يتساويا وان يكون احدهما اعم والاخر اخص ومن
لا يجوز تبانيهما وعلى تقدير ان يتساويا كان حكمهما حكم الاقرا في الحال من موصوفات
حقيقيين مثله هذا الشخص انا حيوان او ليس بانسان وهذا الشخص انا ليس
بانسان وهذا الشخص انا تام او ليس بانسان فيحصل منه الضروب الثلاثة النتيجة
كما ذكرنا ولا انتاج في الضروب الباقية بالبيان المذكور **الفصل الثاني** في الاقترانات
من المتصلات والمنفصلات جميعا المتصلة فربما هذه الاقترانات جاز ان يكون
صغرى وان تكون كبرى وعمر كل منهما اما ان يكون الاشتراك في تالي المتصلة او
في مقدما فانواع هذه الاقترانات اربعة ولما كانت المتصلة اما لزومية او

اوانتقائية او استثنائية فاعتبر في كل منها المحصورات الاربع كانت المتصلة
تنتج عشرة والمنفصلة اثني عشر فغروب كل نوع من هذه الانواع ثمانية و
اربعة واربعون بعضها منتج وموتمانية واربعون ضروبها من كل نوع واثنتان
عقيدة كما شرحناه فجميع هذه الاقترانات لا تأتي قياس من جزئين كما ذكرنا
ولما لم يلبس المنفصلة اذا وقعت في امثلة كانت احتمال اشتغالها على جزئين
مختلفة كما ذكرنا والاصل الباب في انتاج هذه الاقترانات رول المنفصلة
الى متصلة في قوة تلك المتصلة على وجه يقضي الانتاج والى المتصلة
لا يكون فرق قوة متصلة من هذه المتصلة كما ذكرنا فبالسطر الاول سقط الربع
من العدد المذكور وبالسطر الثاني سقط نصف الباقي وبقي من كل نوع اربعة
وخمسون وهذا تفصيل احوال هذه الضروب **النوع الاول** المتصلة الصغرى
والاشتراك في التالى ونبتداء من المتصلة اللزومية فيقول اذا كانت الصغرى
لزومية ايجابية كلية او جزئية والكبرى كلية مانعة الجمع حقيقية او غير حقيقية
كانت النتيجة متصلة لزومية ايجابية من عين الصغرى ونقيض الكبرى نابعة
للصغرى في الكلية وبيانها براد المتصلة الى متصلة حصلت من عين
الاولى ونقيض الكبرى للحاصل النتيجة من الشكل الاول من المتصلات مثاله
ان كان لهذا العدد ربع صحيح فزوج وهذا العدد دائما اما زوج او فرد ينتج
ان كان لهذا العدد ربع صحيح لم يكن فردا لان الكبرى اذا كانت مع هذه
المتصلة يعني وكلها كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا ينتج ذلك كما ذكرنا
وهذه الصغرى مع كبرى مانعة الجمع فقط ينتج متصلة جزئية ايجابية من نقيض
الصغرى وعين الكبرى وبيانها براد المتصلة الى متصلة جزئية من عين الكبرى
نقيض الاول ينتج مع الباقية الكلية اللازمة للصغرى من الشكل الثاني
من المتصلات مثاله جزئية يلزمها عكس الموجبة الجزئية الذي هو المطلوب
مثاله كلما كان زيد كاتبا كان مباحثا للعلم وقد يكون زيد مباحثا للعلم
وقد يكون مباحثا للسيف ينتج قد يكون اذا لم يكن زيد كاتبا يكون مباحثا
للسيف وبيانها ان المتصلة اذا كانت مانعة الجمع ولزوها جزئية من هذه المتصلة

واحدة من هذه المنفصلة اما سوف لزومية ليس لها لازم من المنفصلة الموجبة
فتنتج ذلك الصنف لا يكون منفصل **النوع الثاني** المتصلة الصغرى ايضا والاشترار
في المقدم اذا كانت الصغرى لزومية اجابته او سلبية والكبرى مانعة اكلو حقيقية
او غير حقة وكلا المقدمتين كليات كانت النتيجة متصلة كلية من نقض الاكبر
وعن الاكبر ينتج من الشكل الاول من المتصلات هذه النتيجة وان الف عين
الصغرى او لازمها مع متصلة تكون من عين الاوسط ونقض الاكبر على تقدير
الكبرى الحقيقية نتج من الشكل الثاني نتيجة جزئية وبهذا الشكل يحصل من كبرى مانعة
الجمع حصصه والانه السمي وكنتها من عين الاكبر ونقض الاكبر او من نقضها
فيعلم هذا السان انتاج اربعة عشر ضربا سبعة على تقدير الصغرى الاجابية و
سبعة على تقدير الصغرى السلبية واذا هبطت الصغرى او لازمها الكلى والاشترار
مع متصلة تكون من نقض الاكبر وعين الاوسط فعلى تقدير كون الكبرى مانعة اكلو
يحصل هذه النتيجة بعينها من الشكل الرابع وبهذا البيان يعلم انتاج ضربين
آخرين احدهما صغرى موجبة كلية وكبرى مانعة اكلو فقط جزئية والاخر صغرى
سالية كلية والكبرى مثل الاولى والضمان الباقيان اعني الصغرى الجزئية
والكبرى المانعة اكلو الكلمة عقيما بالبيان المذكور في النوع الاول فان كان
هذين النوعين يكون نوعا آخر بعكس الصغرى وان كانت الصغرى اتفاقية او
استصحابية كان الحكم هذا شرط قبول الانعكاس ولوازم النتيجة على القرار
المذكور **النوع الثالث** المتصلة الكبرى والاشترار كفي المقدم الصغرى المانعة اكلو
حصصه او لا كلية او جزئية مع الكبرى اللزومية الكلية متصلة موجبة مانعة اكلو
في الكلية وان كانت الكبرى موجبة كانت تلك المتصلة من نقض الاكبر
وعن الاكبر وان كانت سالية فمن نقضها وبيان رد الصغرى الى متصلة
من نقض الاكبر وعين الاوسط ينتج مع الكبرى او لازمها من الشكل الاول هذه
النتيجة مثاله هذا العدد اما زوج او فرد وكل كان هذا العدد زوجا كان
منقسما الى اثنين ومن ثلثه لم يكن هذا العدد فردا كان منقسما الى اثنين ومن ثلثه
لا يبق من هذه المتصلة اعني كلما لم يكن هذا العدد فردا كان زوجا لازمه للصغرى

ويقول في الكبرى الالبية وليس البتة ان كان هذا العدد زوجا لم يكن منقسما الى
اثنين ولازمها ملك الكبرى الموجبة فالنتيجة السلبية والصغرى المانعة
الجمع حقيقة او غير ذلك او جزئية مع الكبرى اللزومية الكلية او جزئية ينتج متصلة
موجبة جزئية وسانه رد الصغرى الى متصلة من عين الاوسط ونقض الاكبر
ليحصل هذه النتيجة مع موجبة كلية او جزئية كبرى او لازمها من الشكل الثالث
من المتصلات وبحسب هذا البيان يعلم انتاج الضروب الستة عشر من اللزوميات
وضمان كونها صغرى اهما مانعة اكلو كلية وكبرى اهما جزئية لانتجان اما في الموجبة
فبسبب ان نقول دائما هذه الاحاد اما ليست بزواج او عدد وقد يكون اذا كان
عددا كان زوج الزوج او قد يكون اذا كان عددا كان فردا لان الحين
في الصورة الاولى السبب الكلى وفي الثانية الاجاب الكلى والالبية على هذا
القياس والضروب الستة الباقية الحاصلة من الجزئيتين عقيمة وحال اختلاف
الباقية كما ذكرنا **النوع الرابع** المتصلة الكبرى ايضا والاشترار في التالي اذا
كانت الصغرى مانعة اكلو جمع حصصه او الكلية او جزئية والكبرى موجبة كلية كانت
السمي متصلة اجابته من عين الاكبر ونقض الاكبر مانعة للصغرى في الكلية وسانه
يرد المنفصلة الى متصلة تكون من عين الاكبر ونقض الاكبر لاوسط ينتج هذه
النتيجة مع سالية كلية لازمه للكبرى من الشكل الثاني من المتصلات وبهذا ان
كانت الصغرى مانعة اكلو حقيقة او غير ذلك كلية او جزئية والكبرى سالية
كلية لازمت هذه النتيجة من كلا النقيضين وسانه رد المنفصلة الى متصلة
يكون من نقض الاكبر وعين الاوسط يحصل مع عين الكبرى ايضا من الشكل
الثاني في هذه النتيجة واما ان كانت الصغرى مانعة اكلو فقط كلية او جزئية
والكبرى موجبة كلية او الصغرى مانعة اكلو كلية حقيقة او غير حقيقة والكبرى
سالية جزئية فتنتج جزئية من عين الاكبر ونقض الاكبر او من عينها وبيان رد
المنفصلة الى متصلة يكون من نقض الاوسط وعين الاكبر ليحصل مع لازم
الكبرى من الشكل الرابع من المتصلات هذه النتيجة وان كانت الصغرى مانعة
الجمع كلية حقيقة او غير ذلك والكبرى موجبة جزئية او الصغرى مانعة اكلو حقيقة

كلمة او جزئية والكبرى سالبة كلية بنج جزئية من نقض الصغرى وعين الكبرى او نقضها
 وسالته برود المنفصلة الى متصلة من عين الاوسط ونقيض الاصل يحصل هذه
 النتيجة مع عين الكبرى من الشكل الرابع وبهذا البيان يعلم انتاج الضروب الستة
 عشرة والضروب الثمانية السابقة من الدوامات عقيمة اما بسبب عدم مقابلة
 كلية او بسبب البيان المذكور في النوع السابق اذ كل من يدين النوعين يكون
 نوعا آخر بعكس الكبرى والقرائن الغير لزومية يكون على قياس هذه القرائن شرط
 الانعكاس وحال لوازم كل نتيجة هو المذكور في القسم الاول ولم يضع الجدول انما
 للاختصار **الفصل الرابع** في الاقرانات من محليات والمتصلات المحلية في هذه
 الاقرانات اما بكبرى او بكمكان الصغرى واشتراك المحلية على كل من يدين
 التقديرين اما مع مقدم المتصلة او مع تأليها فمذه الاقرانات ايضا
 اربعة انواع وفي كل نوع تأليف بين المحلية وبين جزئية المتصلة الذي
 الاشتراك معه على هيئة واحدة من الاشكال الاربعة والمتصلة فمذه الاقرانات
 يجب ان تكون في ابيات المطالب لزومه حصصه ليكون النتيجة صادقة في
 نفس الامور انه كانت لزومية لفظية جازان يلزم من النتيجة محال فمذه
 استعمال جائزا في الحلف دون اثبات المطالب **النوع الاول** المحلية
 كبرى والاشتراك مع المتصلة في الشكل وهذا النوع اقرب الى الطبع اما موجبة
 او سالبة فان كانت موجبة كان القياس ظاهر مستغنيا عن بيان زائد
 على ما ذكر في الاشكال اذ لو اخذ التالي محلية بافرا دما كان التأليف الجنتين
 فحكمها حكم القياسات المحلية بلا تفاوت الا ان النتيجة هنا يكون متصلة مقابلة
 بعينه مقدم الصغرى وتأليها نتيجة تنبك المحلتي مثال الضرب الاول من
 الشكل الاول كلما كان **ز** كان **ب** وكل **ا** بنج كلما كان **ز** كان **ا**
 فان حصول الشك شرط بوضع المقدم فحصول النتيجة ايضا يكون شرطيا به
 وباقر الاشكال والضروب على هذا القياس ان كانت المتصلة موجبة جزئية فمذه
 حال الاشكال والضروب الا ان نتيجة المتصلة يكون جزئية متناهية قد يكون اذا
 كان **ز** كان **ب** وكل **ا** بنج قد يكون اذا كان **ز** كان **ا** واما ان كان

من الشكل الاول

كانت المتصلة سالبة فالتالي يجب ان يكون في كل ضرب نقض صغرى ذلك الضرب
 على تقدير الافراد فماتعلق بالصغرى من شرط الانتاج كان مقابلا للشرط المذكور
 في المحليات والبيان بعينه ما ذكر في الاشكال الاربعة من الشرايط وعد الضروب الستة
 وخبر ما مثال الضرب الاول للبرهنة اذا كان **ز** فليس كل **ا** وكل **ب**
 بنج لبرهنة اذا كان **ز** فليس كل **ا** بانه ان الصغرى في قوة هذه
 الموجبة يعني كلما كان **ز** فكل **ا** وهذه الموجبة مع المحلية الكبرى بنج كما ذكرنا
 كلما كان **ز** فكل **ا** وهذه القضية في قوة هذه ال البرهنة على البرهنة اذا كان
ز فليس كل **ا** وهو المطلوب والبرهنة الجزئية على هذا القياس وباقي الاشكال
 والضروب على هذا المنوال فالضروب الستة من هذا النوع ستة وسبعون
 ستة عشر ضربا من الاشكال الاربعة على تقدير كون الصغرى متصلة موجبة
 كلية وكذا على تقدير الجزئية وكذا على تقدير البرهنة الكلية وكذا على تقدير
 الجزئية **النوع الثاني** المتصلة كبرى والاشتراك الضرب في الشكل المتصلة اذا
 كانت موجبة فحكمها ما يكون شكلا واحدا كما ذكرنا في النوع الاول يعني يكون
 النتيجة متصلة مقدهما مقدم الكبرى وتأليها النتيجة التي يحصل من محليتين على تقدير
 الافراد وتبع الكبرى في الكمية مثلا **ز** فكلما كان **ز** فكل **ا** بنج كلما كان
ز فكل **ا** فان حصول كل **ا** شرط بوضع **ز** فكون النتيجة كذلك
 وان كان مكان كلما كان قد يكون اذا كان كان في النتيجة الضا كذلك
 وان كانت المتصلة سالبة وجب ان يكون التالي في كل ضرب نقض
 القضية الواقعة فكبيرة ذلك الضرب على تقدير الافراد فماتعلق بالكبرى
 من شرط الانتاج مقابل للشرط المذكور والبيان كما له يعني يكون في
 الشكل الاول الصغرى موجبة والكبرى جزئية وفي الشكل الثاني الاتفاق
 في الكيف والكبرى ايضا جزئية وفي الشكل الثالث الصغرى موجبة واحدى
 المقدمتين جزئية وفي الشكل الرابع كبرى الضرب الاول والثالث سالبة
 كلية وكبرى الضربين الاخرين موجبة جزئية والنتائج ايضا سالبة كلية ما عدا
 لكبرى في الكمية مقدهما مقدم الكبرى وتأليها نقض النتيجة اللازم في ذلك

الضرب في المحل البسيط مثال الضرب الاول من الشكل الاول كل **ب**
 وليس البته اذا كان وليس كلما كان **هـ** فليس بعض **ب** ينتج ليس
 اذا كان وليس كلما كان **هـ** فليس بعض **ب** وبما يذ على القياس المذكور
 بر المتصلة البته الى الموجبة والانتاج على ذلك وور النتيجة الى
 البته فالضروب المنتجة في هذا النوع **ب** وسبعون من الاشكال
 الاربعة **النوع الثاني** المحلية صغرى والاشارة في المقدم وهذا النوع
 بعد من الطبع ولهذا لا يخلو كلام بعض المنطقيين في هذا الباب عن
 الجحط ويقول قيل تقرير المطمق متاخر في القياس اما بتدريج
 النتيجة وهذا الكلام موجبة كلية فعكسها الجرحى حق يعنى في بعض احوال
 وضع النتيجة وضع المقدمتين صادق واذا وضعنا احدى المقدمتين على الاطلاق
 فمن وضع الاخرى يلزم النتيجة في جميع الاحوال ولا يلزم من وضع النتيجة وضع تلك
 المقدمة في جميع الاحوال بل في بعضها والابطال الحكم الاول وبعد تمديد هذا الاصل
 يقول وضع مقدمته واحدة محلية هي صغرى القياس حاصل على الاطلاق في هذا
 الاثران والتأليف بين هذه المقدمة وبين مقدم المتصلة يكون وبالمتصلة
 وتالى النتيجة قضية واحدة دائما لا يتغير مثاله في الضرب الاول من الشكل الاول
 كل **ب** فكلما كان كل **ا** كان **هـ** فكل **ب** الذي هو قضية محلية وضعنا
 على الاطلاق والتأليف بين هذه القضية وبين كل الذي **ب** الذي هو مقدم
 المتصلة واللازم من وضعه ومقدم النتيجة يلزم ان يركب من **ج** و **د** ويكون
 تأليها **هـ** بعينه فان وضعنا النتيجة الواحدة من تأتين محليتين وبي كل
ج في السج لم يلزم في جميع الاحوال من وضعه وضع كل **ا** الذي هو مقدمته
 تلك النتيجة اما ان صدق في بعض الاحوال كما ذكرنا **هـ** كما على ذلك
 التقدير فالسج متصلة جزئية على هذه الصورة فذكون اذا كان كل **ج** كان **هـ**
 ولكن من تأليف كل **ج** الذي هو مقدم النتيجة مع كل **ب** الذي وضعناه على هيئة
 الشكل الثاني يلزم بعض **ا** فان كانت كبرى القياس هكذا وكلما كان بعض **ا**
 كان **هـ** كانت النتيجة متصلة كلية على هذه الصورة وهي كلما كان كل **ج** كان

كان **هـ** اذ يلزم من وضع كل **ج** مع الصغرى التي وضعها معلوم مقدم الكبرى الذي يستلزم
هـ فقياسات هذا النوع صنفان احدهما ما يكون تأليف صغراه مع مقدم الكبرى
 مقتضيا لانتاج مقدم النتيجة ونتائج هذا الصنف دائما متصلة جزئية وتأليها ما يكون
 تأليف صغراه مع مقدم النتيجة مقتضيا لانتاج مقدم الكبرى ونتائج هذا الصنف
 دائما متصلة كلية وفي هذا الصنف ان كانت الكبرى جزئية لم ينتج احتمال ان يكون
 مقدم الكبرى اللازم مقدم السج عسم من مقدم النتيجة فالبعض من مقدم الكبرى اللازم
 يستلزم **هـ** غير البعض اللازم لمقدم النتيجة وهذا التفاضل الاشكال **الشكل الثاني**
 الضروب المنتجة من الصنف الاول **ب** عشره بحسب ضرب الاربعة التي هي ضروب هذا
 الشكل في الاربعة التي هي عدد المحصورات لان كل ضرب من ضروب هذا الشكل بحسب
 وقوع الكبرى في مقدم المتصلة التي هي واحدة من المحصورات الاربعة يكون اربعة
 مثلا الضرب الاول كل **ب** وكل **ا** فاذا كان كل **ا** مقدم المتصلة فان كانت
 تلك المتصلة موجبة كلية كان هكذا وكلما كان كل **ا** كان **هـ** وان كانت سالبة
 كلية وهي ليس البته اذا كان كل **ا** كان **هـ** وفي الجزئين انض على هذا القياس وكذا
 في سائر الضروب والنتائج دائما متصلة جزئية نابعة للصغرى في الكيف ومقدم
 كل واحد نتيجة ضرب من محليات التي يستل عليها المقدما وتاليها تالى الكبرى بعينه
 مثلا نتيجة الضرب الاول والثالث من الضروب الاربعة المذكورة تكون هكذا
 فقد يكون اذا كان كل **ج** كان **هـ** وسج الضرب الثاني والرابع هكذا فقد لا يكون اذا
 كان كل **ج** كان **هـ** واما بحسب الصنف الثاني فيمكن تأليف محلية ومقدم النتيجة
 على هيئة الشكل الثالث المحلية سكا الصغرى فتكون دائما موجبة والمقدم الكبرى
 التي هي نتيجة الشكل الثالث تكون جزئية دائما ولما كان ضروب الشكل الثالث
 ستة وضرب التت في الاربعة يحصل اربعة وعشرون وضروب هذا الصنف
 بهذا الاعتبار اربعة وعشرون لكن نصفها الذي كبرياة متصلات جزئية وغير متصلة
 كما ذكرنا يكون ساقطا واذا كانت نتيجة الصغرى الكلية كلية كانت كبرياا او جزئية
 على سواء سقط به الضروب الاربعة وبقي الضروب المنتجة ثمانية الاربعة ما يكون
 الصغرى كلية ومقدم النتائج فيها كل واحد جزئي بالاحاطة واربعة اخرى ما يكون

الصغرى جزئية ومقدم النتائج كلياً فقط الاول كل 2 وكلما كان بعض 1 كان
 2 الثاني كل 2 وكلما كان ليس بعض 1 كان 2 فكلما كان لاشئ او ليس بعض
 2 كان 2 الثالث كل 2 وليس البتة اذا كان بعض 1 كان 2
 وليس البتة اذا كان كل او بعض 1 كان 2 الرابع كل 2 وليس البتة اذا
 كان ليس بعض 1 كان 2 فليس البتة اذا كان لاشئ او ليس بعض 2
 كان 2 الخامس بعض 2 وكلما كان بعض 1 كان 2 فكلما كان
 كان 2 السادس بعض 2 وكلما كان ليس بعض 1 كان 2 فكلما كان
 لاشئ من 2 كان 2 السابع بعض 2 وليس البتة اذا كان بعض 1
 كان 2 فليس البتة اذا كان كل 2 كان 2 الثامن بعض 2 وليس البتة اذا
 كان ليس بعض 1 كان 2 فليس البتة اذا كان لاشئ من 2 كان 2
 هذه الجملة بالتمية كما ذكرنا وبالحلف بان يقال ان لم يكن النتيجة حقة كانت فيها
 متناقضة ومتصلة في الصنف الاول كلية دائماً وفي الصنف الثاني جزئية دائماً وفي
 الكيف مخالفة دائماً لكبرى لان النتيجة تالفة لكبرى وفي التامية مخالفة لها
 فظهر بئس الشكل الثاني بشرط ان يكون نقيض النتيجة في الصنف الاول كبرى
 وكبرى القياس صغرى وفي الصنف الثاني على العكس نتيجة متصلة سالبة
 مقدمها في الصنف الاول مقدم لكبرى القياس وفي الصنف الثاني مقدم نتيجة
 القياس وهذه النتيجة نقيض ما لا يوجد في بعض الاحوال مع وضع مقدم نتائج
 ولكن وضع المقدم مع الكلية التي هي صغرى القياس ومعلوم الوضع يقضي
 لزوم نتيجة هي التي في هذا القياس فيلزم الحلف بسبب فرض وضع مقدمات
 القياس ولا حصول النتيجة مثله في ضرب الاول من الصنف الاول النتيجة
 قولنا فقد يكون اذا كان كل 2 كان 2 فيقول ان لم يكن هذه النتيجة حقة
 نقضها حقا وليس البتة اذا كان كل 2 كان 2 وكبرى القياس قولنا وكلما كان
 كل 2 كان 2 فينتج من الشكل الثاني فليس البتة اذا كان كل 2 فكل 2
 ولكن الصغرى وهي كل 2 مع وضع كل 1 يقضي انتاج كل 2 و هو خالف وفي
 ضرب الاول من الصنف الثاني النتيجة قولنا وكلما كان كل او بعض 2 كان 2

ان كان هذا باطلا كان نقيضه قد لا يكون اذا كان كل او بعض 1 كان 2 حقا وكبرى
 القياس قولنا وكلما كان بعض 1 كان 2 فينتج من الشكل الثاني قد لا يكون اذا كان
 كل او بعض 2 فبعض 1 ولكن الصغرى التي كل 2 مع وضع كل او بعض
 2 يقضي من الشكل الثاني انتاج بعض 1 او هذا حلف والحلف فر با في الاشكال
 على هذا القياس وخاصة هذا الشكل ان الجملة اذا كانت موصولة كلية فان كان
 مقدم الشرطية كلية كانت النتيجة جزئية ومقدمة كلية وان كان مقدم الشرطية
 جزئية فالنتيجة كلية ومقدمة جزئية واذا كانت الجملة موصولة جزئية فان كان
 مقدم الشرطية كلية كانت النتيجة ومقدمة جزئية وان كان مقدم الشرطية
 جزئية فكلتا ان **الشكل الثالث** ضرب النتيجة من الصنف الاول ستة عشر
 فكلما كان الاول مثله في ضرب الاول كل 2 وكلما كان لاشئ من 1 كان
 2 فقد يكون اذا كان لاشئ من 2 كان 2 ومن الصنف الثاني ثمانية ايضا
 على ذلك القياس مثله في ضرب الاول كل 2 وكلما كان بعض 1 كان 2 فكلما
 كان كل او بعض 2 كان 2 والضرب الثاني كذلك لكن الكبرى والنتيجة سالبة
 كليتان الضرب الثالث لاشئ من 2 وكلما كان ليس بعض 1 كان 2 والنتيجة
 مثل ضرب الاول والضرب الرابع كذلك لكن الكبرى والنتيجة سالبتان
 الضرب الخامس بعض 2 وكلما كان بعض 1 كان 2 فكلما كان كل 2
 كان 2 والضرب السادس كذلك لكن الكبرى والنتيجة سالبتان السابع
 ليس بعض 2 وكلما كان ليس بعض 1 كان 2 والنتيجة مثل الخامس
 الثامن كذلك لكن الكبرى والنتيجة سالبتان كليتان وتألف الصغرى ومقدم
 النتيجة في هذا الشكل ايضا على بئس الشكل الثاني لكن المقدمات على عكس ما في
 الشكل الاول وبيان التي والحلف كما ذكرنا وخاصة هذا الشكل ان مقدم الكبرى
 ان كان كلية كان مخالفا للصغرى في الكيف والنتائج جزئية وان كان
 جزئيا كان موافقا لها والنتائج كلية والصغرى الكلية ان كان نتائجها
 جزئية فمقدمة كلية وان كانت كلية فمقدمة جزئية والصغرى الجزئية نتائجها
 ومقدمة كليتان او جزئيتان **الشكل الرابع** ضرب النتيجة من الصنف

اربعة وعشرون حصة من ضرب الستة في الاربعة مثال الضرب الاول كل **2**
 وكلما كان كل **1** اكان **2** فقد يكون اذا كان بعض **2** اكان **2** ومن الضرب الثاني
 ثمانية وباعتبار اثنا عشر كما ذكرنا وتالف الصغرى ومقدم النتيجة في هذا الشكل يكون
 على هيئة الشكل الاول ولهذا يكون موافقا للطبع مثال الضرب الاول كل **2**
 وكلما كان كل **1** اكان **2** وكلما كان كل **2** اكان **4** واذا استمر صدق الكلي
 صدق الجزئي فان كانت الكبرى مثل قولنا كلما كان بعض **1** اكان **2** ينتج هذه النتيجة
 بعينها وقد اخذوا هذا ضربا مفردا الضرب الثالث كل **2** وليس الهيئة اذا كان
 كل **1** اكان **2** وليس الهيئة اذا كان كل **2** اكان **4** كان **2** الرابع كذلك ومقدم الكبرى
 موجبة جزئية الى سر كل **2** وكلما كان لا شيء من **1** اكان **2** فكلما كان لا شيء من
2 اكان **2** الب دس كذلك ومقدم الكبرى سالبة جزئية والب يبع مثل
 الخامس لكن الكبرى والنتيجة سالبتان كليتان والثامن كذلك لكن مقدم الكبرى
 سالبة جزئية وصغرى هذه الضروب الثمانية كلية والتاسع بعض **2** وكلما
 كان بعض **1** اكان **2** وكلما كان كل **2** اكان **4** كان **2** والعاشر كذلك لكن الكبرى
 والنتيجة سالبتان كليتان والحادي عشر والثاني عشر مثل التاسع والعاشر لكن
 مقدم الكبرى سالبة جزئية ومقدم النتيجة سالبة كلية والضروب الاثني عشر
 الباقية التي كبريا جزئية لا تكون نتيجة وقد عدنا الشيخ ابو علي من النتائج مثال
 الضرب الواحد كل **2** وقد يكون اذا كان كل **1** اكان **2** فانه قال نتيجة فقد يكون
 اذا كان كل **2** اكان **4** واجبة بانه اذا كان كل **2** اكان **4** اكان **2** ومنه اوصاف
 لكن لم يقولوا في الكبرى كلما كان كل **1** اكان **2** بل قالوا قد يكون فرجع هذه
 الجحجحة الى الشكل الاول والكبرى الجزئية لانتج فيه وحاصته هذا الشكل ان
 للنتائج الجزئية مقدما جزئيا والنتائج الكلية كليا **الشكل الرابع** الضروب المنتجة
 من الصف الاول ثمانية مثال الاول كل **2** وكلما كان كل **1** اكان **2** فقد يكون
 اذا كان بعض **2** اكان **2** وفرض الصف الثاني تالف الصغرى ومقدم النتيجة
 يكون على هيئة هذا الشكل مثال الضرب الاول كل **2** وكلما كان بعض **1** اكان
2 فكلما كان **2** اكان **4** والضروب التي كبريا ونتيجة سالبة كلية ومقدم

ومقدمها كما في الضرب الاول وهذا الضربان اما نبينا ان من الضرب الاول
 لهذا الشكل ويسقط الضربان اللذان كبريا جزئية فاذا نشأ من كل ضرب
 على هذا المثال ضربان كانت الضروب المنتجة من هذا الصف عشرة ومن جهة ان
 صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي لزم من ضربين مقدم كبريا سالبة كلية ضربان
 آخران مقدم كبريا سالبة جزئية كما ذكرنا في الشكل الثاني فجملة الضروب المنتجة
 اثنا عشر والبيان بالكلية والحلف كما مر فجملة الضروب في هذا النوع من
 الاقران مائة وستة عشر اربعة وعشرون من الشكل الاول ومثلها من الشكل الثاني
 وستة وثلاثون من الشكل الثالث وستة وثلاثون من الشكل الرابع وفي الشكل الاول
 والثاني لا يقع ضرب في كل صنفين متجا لان مقدم كبريات الصف الواحد في كلا
 الشكلين كلي دائم ومقدم كبريات الصف الآخر جزئي لكن يمكن في الشكل الثالث
 والرابع ان يكون بعض الضروب في كلا الصنفين متجا ويكون النتائج مختلفة
 بحسب اختلاف الاعتبار مثلا الضرب الاول من الشكل الثالث في كلا الصنفين يكون
 هكذا كل **2** وكلما كان كل **1** اكان **2** والنتيجة باعتبار واحد جزئية ومقدمها ايضا
 جزئي وباعتبار آخر كلية ومقدمها ايضا كلي وان ارادوا ان ياخذوا الضروب
 المتحدة ضربا واحدا سقط من هذا المبلغ اثنا عشر ضربا لان الضروب الثمانية
 في الشكل الثالث متحدة والاربعة في الشكل الرابع فالضروب المنتجة مائة واربعة
النوع الرابع الكلية الكبرى والاشراك في المقدم وهذا النوع قريب الى النوع
 السابق وفي هذا النوع وضع الكبرى على الطلاق ومقدم الصغرى ومقدم النتيجة
 يكونان مقرونين بالشرطية وما الى الصغرى وما الى النتيجة متحدان فان كان
 مقدم الصغرى بحيث يلزم السح من تاليفه مع كبرى المقدم كانت النتيجة جزئية
 وان كان مقدم النتيجة بحيث يلزم من تاليفه مع كبرى مقدم الصغرى كانت
 النتيجة كلية فتأليف هذا النوع ايضا صنفان **الشكل الاول** مثال الضرب الاول
 من الصف الاول كلما كان كل **2** اكان **4** وكل **1** ينتج فقد يكون اذا كان
2 اكان **4** او يحكم وضع الكبرى يلزم دائما من وضع **2** صدق **2** ويحكم
 الصغرى يلزم دائما من وضع **2** صدق **2** فيحكم الشكل الثاني صدق **2** في

بعض اوقات وضع **2** وهذه هي الحدود في ضرب النكاح والصغرى سالبة
والسان ما ذكرنا يلزم فقد لا يكون اذا كان **1** اكان **2** واحد وفي ضرب
الثالث والرابع هذه ايضا والصغرى موجبة جزئية وسالبة جزئية والنتائج جزئية
وتابعة للصغرى في الكمية وهذه الضروب الاربعة ينشأ من ضرب واحد من
الشكل الاول فكل ضرب من هذه النتائج والنتائج على ما في الضرب
الثاني فالنكاح الكبري مع مقدم النتيجة على شئ الشكل الثاني ومقدم الصغرى
اذا كانت نتيجة الشكل الثاني كانت سالبة دائما والكبرى اذا كانت كبرى
الشكل الثاني كانت سالبة دائما ومن الكبرى ومقدم النتيجة اختلاف في الكيف
مثال ضرب الاول كلما كان لاشئ من **2** كان **2** وكان **1** فكلما كان
كل **2** اكان **2** اذ من وضع كل **2** مع الكبرى يلزم من ضرب الاول
من **2** وهذا الوضع دائما يلزم **2** فاما وضع كل **2** يلزم **2**
ومن كل ضرب ينشأ ضرب اربعة بحسب عدد المحصورات لكن الصغرى
الجزئية لا ينتج من هذا الضرب لما ذكر في النوع السابق فالضروب المنتجة ثمانية
ويلزم من استلزام صدق مقدم الصغرى الكلي صدق ذلك الجزئي الدحل
تحت اضافة ضروب اربعة اخرى لكن هذه الضروب متحدة في المقدمات
مع الضروب الاربعة الاسلمة والسمية محله فباختلاف الضروب
المنتجة اثنا عشر والنتائج كلها محمية **الشكل الثالث** من الضرب الاول عشرة
ضربا مستجبا والنتائج كلها جزئية مثال ضرب الاول كلما كان كل **2** كان
2 ولا شئ من **1** فقد يكون اذا كان لاشئ من **2** اكان **2** وفي الضرب
الثاني يكون تالف الكبرى ومقدم النتيجة على شئ الشكل الاول فمقدم النتيجة
موجبة دائما والكبرى القياس كلية ومقدم الصغرى موافق للكبرى في الكيف
ولمقدم النتيجة في الكم والضروب المنتجة اثنا ثمانية واثنا عشر
الاربعة المتحدة مع الاربعة الاسلمة والنتيجة مختلفة فبصيرتني عشرة والنتائج
كلها كلية مثال الضروب الاول كلما كان كل **2** كان **2** وكل **1** فكلما
كان كل **2** اكان **2** **الشكل الرابع** يحصل من الضرب الاول اربعة عشر

عشرة ونضربا مستجبا والنتائج جزئية مثال ضرب الاول كلما كان كل **2** كان **2**
وكل **1** فقد يكون اذا كان بعض **2** اكان **2** وفي الضرب الثاني يكون تالف الكبرى
ومقدم النتيجة على شئ الشكل الثاني اما وقوع المقدمات فمعاكس الواقع في الشكل
فمقدم النتيجة دائما كلي ومخالف الكبرى في الكيف ومقدم الصغرى دائما سالبة
الضروب المنتجة اثنا ثمانية وباضافة العرب بصيرتني عشرة والنتائج كلها كلية
مثال ضرب الاول كلما كان لاشئ من **2** كان **2** وكل **1** فكلما كان
من **2** اكان **2** وعلى هذا القياس **الشكل الرابع** يحصل من الضرب الاول ثمانية
ثمانية منتجة والنتائج جزئية مثال ضرب الاول كلما كان كل **2** كان **2** وكل
1 فقد يكون اذا كان بعض **2** اكان **2** وفي الضرب الثاني يكون تالف الكبرى
ومقدم النتيجة على شئ الشكل ومقدم النتيجة يكون كبرى والضروب المنتجة
عشرة وباضافة الجبر من المتجهين الى الضربين الاسلمين مع اختلاف النتيجة
بصيرتني عشرة مثال ضرب الاول كلما كان بعض **2** كان **2** وكل **1** فكلما
كان كل **2** اكان **2** وباقي الضروب على هذا القياس وبيان جملة ضروب
اشكال هذا النوع بالحلف كما ذكرنا في النوع السابق فكل ضرب من هذه النتائج
من هذا النوع مائة واربعة وعشرون من كل من الشكل الاول والثاني ثمانية
وعشرون ومن الشكل الثالث ستة وثلاثون ومن الشكل الرابع اثنان وسون
واتحاد الضروب بحسب الامتياز لا يمكن في شكل اصلا اما في الشكل الاول
والثاني والثالث فلان مقدم الصغرى في نوع واحد يكون موجبة دائما وفي الضرب
الاخر سالبة واما في الشكل الثاني فلان المقدمات في صنف واحد مختلفة
الكيفية وفي الضرب الاخر متفقة الكيفية وفي الشكل الرابع جزم الاستفراء
اسقط الضروب المتحدة ببقية مائة واربعة عشر ضربا مستجبا **الفصل الثاني** في الاقسام
من الحليات والمفصلة هذا التاليف قد يكون بالاشتراك مع جزاء واحد من
المفصلة بلا ملاحظة جزاء آخر وقد يكون باعتبار ملاحظة جميع الجزاء
والاول يقول كل **1** واما ان يكون كل **2** واما ان يكون كل **2** وحكم هذا القسم
يعلم من النوع السابق لان المفصلة في قوة المفصلة مثلا هذه المفصلة في قوة

قولنا كما كان **ج** فليس كل **د** وفي قوة متصلا آخر فحكم هذه الاقترانات يعلم
 من معرفة النوع السابق وما يكون بها حفظ جميع الاجزاء اما ان يكون احملية
 مكان الصغرى او مكان الكبرى فعلى الاول يكون التأليف على هيئة واحدة
 الاشكال اما ما يكون على هيئة الشكل الاول فقولنا كل **ا** وكل **ب** واما **د**
 سمح كل **ا** واما **د** وفي هذه الصورة ممكن ان يكون **ا** بعينه واحدا من **ج**
 او **د** ويكون حكمه حكم قياس يكون الحدان فيه بمعنى واحد وكذا كل **ا** ولا شيء من **ب**
 اما **د** فلا شيء من **ا** واما **د** والضربان الاخران اللذان يكونان احمليات فيما
 موجبة جزئية لكنهما لا ينتجان على هيئة الشكل الثاني وعلى هيئة الشكل الثالث
 يكون هكذا كل **ا** وكل **ا** واما **د** سمح بعض **ا** واما **د** وعلى هيئة
 الشكل الرابع يكون هكذا كل **ا** واما كل **ج** واما كل **د** وحكمه حكم الشكل الثاني وان
 كانت احملية مكان الكبرى وجب تعدد احملياته اذ لا تعلق للواحدة باكثر من
 جزء واحد فيرجع هذا القسم الى القسم الاول وانه كانت ازديت من واحدة
 فاما ان يكون للحملة اشتراك في المحمول واحد ولا وهذا ان قسان ونوع من القياس
 مسمى بـ **استقراء** اما ما بسبب التباين بالاشتراك كما سيعلم والسمي **استقراء** ابو القياس
 مقسما يكون من قبيل القسم الاول **القياس المقسم** هذا القياس يجوز ان يكون
 هيئة جميع الاشكال اما على هيئة الشكل الاول فبان يكون لاجزاء المنفصلة
 اشتراك في الموضوع والمنفصلة لابلان يكون موجبة وكذا اجزاها واحكاميات
 متشاكلية الكيف ونتيجة هذا القياس حملية مثال الضرب الاول كل **ا** واما **د**
 واما **د** وكل **ج** و **د** فكل **ا** مثال الضرب الثاني الصغرى ما ذكره والكبرى **د**
 شيء من **ج** و **د** فلا شيء من **ا** مثال الضرب الثالث بعض **ا** واما **د**
ج والكبرى موجبة ككله ومثال الضرب الرابع الصغرى ما ذكره والكبرى سالبة
 كلية واما على هيئة الشكل الثاني فغير ذلك المتوال مثال الضرب الاول كل
ا واما **ج** ولا شيء من **ب** ولا **ج** فلا شيء من **ا** ومثال الضرب الثاني ما بان
 المتقدمان بالتقديم والتأخير وهذا الضرب ومثاله عايد الى القسم الذي قدم
 احملية على المنفصلة ومثال الضرب الثالث بعض **ا** واما **د** ولا شيء من

من ذلك فليس بعض **د** ومثال الضرب الرابع ليس بعض **ا** ولا **ج** وكل **ا** واما **د**
 فليس بعض **د** والمنفصلة الجزئية مع **ا** لانه لا ينتج واما على هيئة الشكل الثالث
 فلا بد ان يكون المنفصلة كلية والشركة في جميع الاجزاء مثال الضرب الواحد
 اما كل **ا** واما كل **ج** وكل **ا** و **ج** فبعض **د** وصر **د** آخر على كل الضرب
 الآخر اما كل **ا** واما كل **ج** وكل **ا** و بعض **د** وصر **د** آخر على كل الضرب
 الآخر اما كل **ا** واما بعض **ج** و بعض **د** وكل **ج** و كل **د** لكن اذا تقاربت
 الجزئتان كقولنا اما كل **ا** واما بعض **ج** وكل **ا** و بعض **د** لا ينتج
 احملية اذ على تقدير كون جزءا كلية كاذبا كان التأليف من الجزئتين فينتج
 متصلا مقدما رافع جزء غير منتج على هذا الوجه يعني ان كان لا شيء من **ج**
 فبعض **د** ضرب آخر اما كل **ا** واما كل **ج** ولا شيء من **ا** ولا من **د** وبعض
د ضرب آخر اما كل **ا** واما كل **ج** ولا شيء من **ا** ولا بعض **د** ضرب
 آخر اما كل **ا** واما كل **ج** وليس بعض **ا** ولا بعض **د** ضرب آخر اما
ا واما بعض **ج** وليس بعض **ا** ولا واحد من **د** والمنفصلة سالبة و
 الجزئية لا ينتج فلهذه الاقترانات واما على هيئة الشكل الرابع فالضرب الاول
 كل **ا** وكل **ج** وكل **ا** واما **د** فبعض **د** والضرب الثاني كل
ا وكل **ج** و بعض **د** واما **د** وبقا الضروب على هذا القياس تقديم
 المنفصلة في هذا الشكل منقذ واما اذا لم يكن للحمليات اشتراك في المحمول واحد
 فيكون على هيئة الشكل الاول هكذا كل **ا** واما **د** وكل **ج** و **د** ينتج
 كل **ا** واما **د** لكن هذه المنفصلة مانعة اكلو فقط لجواز داخل المحمولين و
 توبهما بشرط هذا التأليف هو الذي في الشكل الاول يعني يكون المنفصلة
 موجبة واهكاميات كلية فان كانت احمليات سالبة كان السبب في النتيجة
 جزء الكل واحد من اجزاء المنفصلة متساويا ولا شيء من **ج** ولا شيء من **د**
 ينتج كل **ا** اما ان لا يكون **د** واما ان لا يكون **ه** وان كانت احمليات
 صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا كل **ا** وكل **ج** واما ان يكون كل **ه**
 واما ان يكون كل **د** ينتج اما ان يكون كل **ا** واما ان يكون كل **ه** وسالبة

المفصلة في هذا الموضع غير مستحبة. واما على هيئة الشكل الثاني فكقولنا كل
اما **ب** واما **ج** ولا شيء من **د** ولا من **هـ** ويكون النتيجة هكذا كل **ا** اما ان
يكون **د** واما ان لا يكون **هـ** وهذه النتيجة ايضا مانعة الخلو وان كانت
الحكميات موجبة لم ينتج وتقديم الحكميات على المفصلة ينتج هكذا البعض
د او **هـ** فهو **ا** واما على هيئة الشكل الثالث فكقولنا اكل **ا** واما كل **د**
واما كل **هـ** واما كل **ب** ينتج اما بعض **د** واما بعض **هـ** واما على هيئة
الشكل الرابع فكقولنا كل **ا** وكل **د** وكل **هـ** اما **ب** واما **ج** ينتج بعض **د**
د او **هـ** مو **هـ** وعلى هذا القياس واعتبار المفصلة الغير الحقيقية
مع رعاية القواعد البقية سهل الاستقصاء فكل نوع يقتضي التطويل
فان هذا القدر بل الاقل منه كاف لصاحب الذكاء والزيادة عليه لا تنفع
البليد **الفصل السادس** في انواع القياس التي اشتراكها من الجانبين في
جزء واحد غير تام وهذا النوع كما ذكرنا لا يتصور الا في الشرطيات فقط
واذا علم حال تأليفات الحكميات والشرطيات فكما كان التأليف بين
الشرطيتين في جزء غير تام وفصلنا من الشرطية احد ركبتها الذي كان
معه كانت القضية حكمة فحكم التأليف يعود الى تأليف الحكميات والشرطيات
ثم ننظر الى تفاوت يحدث فحكم من اتصال ذلك الركن بركن آخر ونرى
الحكمة في الشرطية ومقتضى ذلك التفاوت بحكم النتيجة مثلا في المتصلة
المجردة ان كانت المقدما على هذا الشكل كلما كان **ا** فكل **د** وكلما كان **هـ**
فكل **د** فان اشتراكها في التمسك على هيئة الشكل الاول فعلى تقدير حصول كل
د بانفاده كان الاقران من متصلة وحملية والنتيجة عن هذا الوجه كلما
ا فكل **د** ولكن وضع كل **د** مقيد بوضع **هـ** فنجب زيادة هذا القيد
في النتيجة هكذا كلما كان **هـ** وكلما كان **ا** فكل **د** وهذه النتيجة متصلة
مقدمة حملية وتاليها ايضا متصلة وان كان مشترك احدهما في المقدم
مثلا الكبرى يكون هكذا وكلما كان كل **د** كان **هـ** فانفاد هذا المقدم مع الضم
ينتج كلما كان **ا** فكل **د** ولكن وضع كل **د** مقيد ببعض اوقات وضع **هـ**

109
وضع **د** بحكم الحكمين الكبرى فنجب زيادة هذا القيد في النتيجة هكذا قد يكون
اذا كان **د** فكلما كان **ا** فكل **د** وعلى تقدير انفاد كل **د** خالف وضع **هـ**
النتيجة بالتقديم والتأخير واذا كانت النتيجة في المتصلين كلية كان الحكم
في الحقيقة كلية وان كان احدهما او كلنا سما جزئية كان الحكم جزئيا وهذا القيد
اربعة انواع وضرب كل نوع على السؤال السابق والجملة على هذا القيد
وفي المفصلات المجردة من الموجبين على هيئة الشكل الاول يكون هكذا
كل **ا** اما **ب** واما **ج** براما **د** واما **هـ** فكلما كان **ا** واما **ب** واما **ج** وان لم
يكن موضوع المفصلة الاو مستر كما كان هكذا اما **ا** واما **ج** واما **د** واما **هـ**
واما **د** فكلما كان **ا** او **د** واما **ج** وان كانت الكبرى سالبة فكقولنا
وليس البتة اما **هـ** واما **ب** كانت النتيجة فاما لا يكون **هـ** او لا يكون **د**
واما **ج** وان كان احد الجزئين سالبة والاخر موجبة مستر واما ان يكون
هـ او لا يكون **د** مستر اما ان لا يكون **هـ** واما ان يكون **د** واما ان
يكون **د** وعلى هذا القياس ان كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى
موجبة كلية او سالبة كلية لکن يجب كون الصغرى موجبة والكبرى كلية
وان كان على هيئة الشكل الثاني كان هكذا كل **ا** اما **ب** واما **ج** وسر
البتة **د** اما **ب** واما **ج** مستر الحكمية ولا شيء من **د** والضرب البتة الاخر
على هذا القياس وهذا الاقران في قوة الحكميات الصرفة وفي المتصلات
والمفصلات على هيئة الشكل الاول يكون هكذا كلما كان **ا** كان **د** وكل **د**
اما **هـ** واما **ب** ينتج فكلما كان **ا** كان **د** اما **هـ** واما **ج** وان كانت
الكبرى سالبة هكذا ليس البتة **د** اما **ب** واما **ج** مستر كلما كان **ا** فليس
ج اما **هـ** واما **د** وان كانت الصغرى جزئية في اي صورة كانت فعلى هذا
القياس وعلى هيئة الشكل الثاني كان هكذا كلما كان **ا** كان **د** واما
هـ ولا شيء من **د** اما **د** واما **هـ** فكلما كان **ا** فلا شيء من **د** والصغرى في
الصورة مؤلفة من حملية ومنفصلة وان كانت البتة مقدما للصغرى
جزئية كان على هذا القياس وبالجملة ان كان الاقران بين متصلين

واما قياس الحرف فلما تركب من القياسات وسانه بقياس العكس كان الاول ايراد
 بعد بيان التركيب وعكس القياس لما كان التركيب من عوارض القياس كان الابق
 ذكر القياس المركبة في الفن الثاني ونظم هذا الفن بيان احتياج كل من القياسات
 الاقرانية والاستثنائية الى الآخر **الفصل الثاني** في بيان وجه احتياج كل من القياسات
 الاقرانية والاستثنائية الى الآخر القياسات الاستثنائية اما لزومية او عادية
 والعادية راجعة الى اللزومية وموضع الحكم في اللزومية اثبات ان احدهما موضع
 اللزوم والآخر موضع الاستثناء واذا كانا مبنيين كان عبارة القياس على الترتيب
 المذكور مثلا على التكرار اذا كان ينبغي ان يقال لما كانت الشمس طالعة والجمعة
 وان لم يكونا سن كان اثبات وضع المستثنى الذي هو الحكمية مكملا بقياس
 الاستثنائي والاقراني لجواز استنتاج الحكمية من الصنعين واما اثبات اللزوم
 فلا يتصور الا بالقياس الاقراني لان الاستثنائي لا ينتج الشرطية وبهذا الاعتبار
 يحتاج الاستثنائي الى الاقراني وايضا يجب ان يعلم استلزام وضع المقدمات
 بالضرورة وضع النتيجة لخرج فائدة من القوة الى الفعل ومن هذه الحكمية يحتاج
 الى الاستثنائي كمن بين الاحتياجين تفاوت فان احتياج الاستثنائي الى الاقراني
 احتياج الى المبدأ ويقضي تقدم الاقراني بالطبع واحتياج الاقراني الى الاستثنائي
 احتياج الى المعاون ويقضي مقارنته الاستثنائي في تمام الفائدة وذلك
 من القياسين الى الآخر يختلف كما اركبه البعض بقضي نقصا تاما حاليا عن الفائدة
الفصل الثالث من علم القياس في لواحق القياس وعوارضه وذكرنا في كتاب شبه القياس
 وموانعها مقصدا لافربان ان القياس الواحد بسيط لا يكون فيه ازدياد من جهة
 اوسط واحد ومقتضين ووجه وقوع الزايد من هذا اثبات الحكم في القياس
 اما في مقابلة او باعراخ والاول مثل قياس الحرف والاستثنائي من المفضلة
 ولا محالة يكون الاستدلال من نفي شيء على اثبات مقابلة استدلالا من اللزوم
 الى اللازم فالقياسات التي من هذا الجنس تكون لزومية وان كان اثبات
 الحكم باعراخ فان كان اقتضاه الحكم من جهة ان له تعلقا بكل واحد من المحكوم به
 والمحكوم عليه بالاجاب او السلب ليجوز بينهما توسطه لتعلق كذلك ولا يكون

الفصل الاول

يكون كذلك بل يكون وجوده ووضعه مقتضيا لوجود الحكم ووضعه سواء كان له
 بكل منهما او باحدهما تعلق حاضرا ولا والاول قياس اقراني والثاني قياس لزومي
 يثبت الحكم سواء كان الاوسط او ما هو مبني به ولا بد في كل قياس بسيط ان يكون الحد الاوسط
 واحدا وان كان متعددا كان حكمه جزءا واحدا ولو تعدد حقيقة ففي اللزومي
 اما ان يكون مستلزما للحكم وضع المجموع او وضع البعض دون البعض او وضع
 كل ما فراده فعلى الاول يلزم ان يكون الكل فرع حكم شيء واحد وعلى الثاني يلزم ان
 يكون البعض الآخر حشا وعلى الثالث يلزم كثرة الاقيسة على حكم واحد وقد
 فرضنا القياس واحدا وكذا في الاقراني اما ان يكون للمجموع بكل من المحكوم عليه
 تعلق او لبعضهما دون البعض او لكل منهما او لبعضهما تعلق بالمحكوم عليه والآخر
 بالمحكوم به وحكم الثلاثة الاول ظاهر سابق واما الرابع فان لم يكن كذلك
 البعض البعض الآخر هذا التعلق لم يحصل للمحكوم عليه بالمحكوم به تعلق فلا يكون
 قياسا وان كان هذا التعلق كان القياس مركبا لا بسيطا مثلا ان كان
 محكوما عليه **د** محكوما به **و** **ج** حدا وسط وتعلق **د** يكون **ا** وتعلق **د** لم يكن **ب** متعلقا **ج** فمن هذا التركيب يحصل مقدمة متباينان
 احدهما بين **ا** و **ب** والاخرى بين **ج** و **د** ولا يتباين منهما قياسا وان كان **ج**
 متعلقا **د** كان القياس مركبا او يحصل مقدمة اخرى بين **ج** و **د** فيحصل **ا** و **د** بتوسط **ج** وتعلق **د** وبعده يحصل بتوسط **ج** لا تعلق **د** او يحصل **ا** و **د** بتوسط **ج** وتعلق **د** وبعده بتوسط **ب** لا تعلق **د** واذا بطل هذه الالهام
 ظهر ان في كل قياس بسيط لا يكون الحد الاوسط اكثر من واحد فكل قياس
 بسيط مقدمة متباينة لا ازيد ولا انقص اما في الاستثنائي فان اثبات اللزوم و
 استثناء اللزوم واما في الاقراني فتعلق الاوسط بكل من المحكوم عليه وبه السلب
 او بالسلب ففي العدم والمجاطات اذا وجدت مقدمات كثيرة على مطلوبة
 واحد فلا يخلو عن نوعين اما ان يكون جميع تلك المقدمات ضرورية فلا محالة
 بعضها تتم على اثبات بعض مقدمات القياس الاصل فالازايدة اما مقدمات
 قياس اخر او مقدمات استنفاد او تمثيل متبينة بتلك المقدمات وبشيئين **الفصل الثاني**

جملة موضوعات الصغر وهذا الاستنتاج بالحقيقة يكون من قياس مركب من قياسين
 يكون كبرى الثاني نتيجة الاول وتساخما بالنسبة الى القياس الاول يسمى تحت
 النتيجة وبكذلك قياس نتيجتها حكما كليا كان او جزئيا نتيج ذلك الحكم على ما يمكن
 وضعه في الصغر موضع الصغر شرط بقا الكيفية والكمية على القرار الاول وهذا
 الاستنتاج من الحقيقة من قياس آخر اصغره غير الصغر الاول لكن الضرب هو الاول
 وكذا الاوسط والاكثر وتساخما بالنسبة الى القياس الاول يسمى مع النتيجة وان
 حصوا هذا الصنف بآتياء داخله مع الصغر تحت الاوسط ليكون كل حكم
 على الاوسط وحكما على تلك الاشياء لم يتصور ما مع النتيجة فيما سوى الشكل الاول
الفصل الرابع في بيان لزوم النتيجة الصادقة من القياس الصادقة وغير الصادقة
 صدق القياس مستلزم لصدق النتيجة وكذب النتيجة مستلزم لكذب القياس
 واما كذب القياس فلا يستلزم كذب النتيجة ولا صدق النتيجة صدق القياس لان
 هذا القياس اعم من الملزوم فكثيرا ما يكذب القياس مع صدق النتيجة لا بان
 صدقها مستلزم من صدق القياس بل بانها صادقة في نفس الامر ولازمة لوضع
 تلك المقدمات مثله في صورة ان يقال كل انسان حيوان وكل حيوان حساس
 وان بدلنا الحيوان بالحجر قلنا كل انسان حجر وكل حجر حساس وفي صورة قولنا
 كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر حيوان وان بدلنا كيفية المقدمات وقلنا لا
 من الناس حيوان وكل حجر حيوان كانت كلتا المقدمات كاذبة واما النتيجة
 فكما في الاول وحال المقدمات الكلية لا يكون عن ثلاث اما صادقة بكليهما او كاذبة
 بكليهما او مختلطة بالصادق والكاذب وضد الكاذبة بكليهما ونقيضها صادق
 ونقيضها كاذبة بعضها صادق لا ضدها وحال المقدمات الجزئية لا يكون عن
 اما صادقة او كاذبة وكل قياس مقدماه كليتان لا يكون عن ستة انواع محالة
 من ضرب الثلثة في الثلثة بهذا التفصيل **كلتا** هما صادقة **كلتا** هما
 كاذبة **كلتا** الصغرى كاذبة بكليهما والكبرى ببعضها **د** على العكس
كلتا هما كاذبة ببعض **و** الصغرى فقط كاذبة بكليهما **ز** الكبرى فقط كذلك
 الصغرى فقط كاذبة ببعضها **ط** الكبرى فقط كذلك وكل قياس احدى مقدميه

مقدميه جزئية لا يكون عن ستة انواع محالة من ضرب الثلثة في الثلثة بهذا التفصيل
ا كلتا هما صادقة والكلية بالكل **ب** كلتا هما كاذبة والكلية بالكل **ج** كلتا هما كاذبة
 والكلية ببعض **د** والكلية فقط كاذبة بالكل **هـ** والكلية فقط كاذبة ببعض
و والجزئية فقط كاذبة والضروب الستة عشر الواقعة في الاشكال الاربعة
 ستة منها من لصف الاول والعشرة من الصف الثاني والصف الاول على
 تقدير كل من الستة يحتمل ان ينتج الصادقة الا في سبعة مواضع الضرب الاول
 من الشكل الاول اذا كانت الكبرى فقط كاذبة بالكل نحو كل **ج** وكل **د** وكل **هـ**
 او الكبرى فقط اذا كانت كاذبة بالكل كان ضد لاشي من **ا** صادقا فالنتيجة
 حتميا لاشي من **ب** وهو ايضا صادق فيجتمع الضدان في الصدق وهو حلف
ز هذا الضرب اذا كانت الصغرى كاذبة ببعض والكبرى بالكل او على ذلك
 التقدير يكون بعض **ج** ولا شيء من **د** صادقا فيصدق لبعض **ز** فيلزم
 اجتماع النقيضين في الصدق **ح** الضرب الثاني من الشكل الاول في هذا يكون
 بهذا البيان **ح** الضرب الاول من الشكل الرابع اذا كان الصغرى كاذبة بالكل نحو
 كل **د** وكل **ا** بعض **ز** افصح بصدق ضد الصغرى والنتيجة لاشي من **ب** فيجتمع
 النقيضان **ح** الضرب الثالث من هذا الشكل اذا كانت الصغرى فقط كاذبة بالكل
 البيان باشتغال جمع الضدين **و** هذا الضرب اذا كانت الصغرى كاذبة بالكل
 والكبرى ببعض البيان باشتغال جمع النقيضين والصف الثاني على تقدير كل
 الانواع الستة يحتمل ان ينتج الصادقة بلا استثناء مثال الضرب الاول من الشكل
 الاول والنتيجة صادقة من جادقين كما علم ومن كاذبين بالكل كما ذكرنا ومن
 كاذبة بالكل وكبرى ببعض كقولنا كل غراب ابيض وكل ابيض حيوان ومن كاذبين
 ببعض نحو كل انسان اسود وكل اسود حيوان ومن صغرى فقط كاذبة بالكل نحو كل
 انسان كاذب وكل كاذب حيوان ومن كبرى فقط كاذبة ببعض نحو كل انسان حيوان
 وكل حيوان ناطق وتعلم ان سائر هذه الاشكال **الفصل الخامس** في طلب القياس
 على كل مطلوب وطريق الكتاب المقدمات يجب ان يعلم ان فائدة علم القياس ما
 يتم بهذا الباب اذ لا وجه لان يؤلف شخص ما سائجا كيف انفق بل المتعارف

ان ضربا من جمل
 كاذبة ببعض نحو كل

المعاد ان يراد مطلوب معين ويطلب قياس نتيجة ولهذا سئل القياس على تقدير
وتحصيل القياس على كل مطلوب بعد معرفة صورة القياس لا يتيسر الا بالكتاب المقدس
ينبغي ذلك المطلوب وقبل الخوض في طرق اكتساب المقدمات يقول حمل
المجولات على الموضوعات اما بالذات وبحسب امر طبيعي او بالعرض وحسب مقتضى
الطبع في نفس الامر والاول حمل الذات الاسم على الموضوع او حمل حوصه
واعراضه عليه كحمل الحيوان والضاحك والاشياء على الانسان والاشياء على
المعرض على العارض والعارض على عارض آخر والذات الخاضعة على الموضوع
الاعم كحمل الانسان على الضاحك او الضاحك على الكاتب والانسان على
بعض من الحيوان والمراد بالمحمل في هذا الموضع الموصوف الاول واذا كان انشاء
المجولات الى مجولات لانوجد اعم منها كالمقولات والموجود ولواحق
الاشياء فمجولات كل موضوع متساوية وبعد تقديم هذه المقدمة يقول اذا اردنا
اقامة القياس على مطلوب بحسب ان نعتبر فيه الى الصغر والحد الاكبر و
مخططاتها بذاتها وعرضياتها وذاتياتها وذاتيات عرضياتها
وبالحكمة كل ما له في القياس من خل من الاحوال والاعتبارات والضرورة
والامكان والاطلاق في كل حمل ووضع يحكم في المطالب ذلك واذا فرغنا
عن هذه الحكمة طلبنا الحد الاوسط بان ننظر ان المطلوب ان كان اجابا
كلها طلبنا من المجولات الحد الاكبر لاحقا لمحمول الحد الاكبر اذ متى وجد مثل هذا
اللاحق الف قياس على هيئة الضرب الاول من الشكل الاول وان كان المطلوب
سلبا كلها طلبنا لاحقا حد لا يكون محمولا على حد آخر ليحصل قياس على هيئة الشكل
الاول او الثاني او الرابع وافرغ بين ما لا يلحق وبين ما موضوعا ومقابل الاول
اعلم فاذا وجدنا في صورة لاحق حد ضدا لاحقا حد اخر جاز ان يكون كل من
الضدين حدا وسطا في المطلوب السلب فيحصل من ذلك الضدين قياسا متساويا
او **ح** حدان **و** لاحقا **د** لاحقا **ج** فكلما مضى ان فن وجود
ولا وجوده **هـ** يحصل قياس كذا من **د** وان كان المطلوب حكما جريئيا
طلبنا ما يلحق المحدين بالكيفية او لاحد مما بالكل والآخر بالبعض ليكون القياس

القياس على هيئة الشكل الثالث ولاحق لبعض يكون محمولا على كل حد آخر او يلحق
لحد يكون لاحقا لكل حد آخر ليكون على هيئة الشكل الاول او الرابع وان كان المطلوب
سالبية جزئية طلبنا ما يلحق بعض حد وسلب على حد آخر بحسب ادسب عن بعض حد يلحق
الآخر بحسب او يكون محمولا على حد وسلبا عن آخر كلاهما بالكل واحد مما ليحصل قياس على
واحد من الشكل الرابع فاذا وجد هذا الشيء بهذا الشرط يولف القياس كما علم
باعتبار الجملات ويحترز عن طلب نسب يقضي العقم مثلا من طلب لاحقا للمحددين او
يلحق شيئا منهما او ما يهتوب عن الصغر ويحذف للكبر ولا بد في طلب اللاحق ان يبدأ
من المحمول الاسم اذ لو لم يلحق المطلوب الاعم علم ان تحتها لم يلحق ايضا كالجوهر للبياض
فان لم يلحق الاعم نظر الى اللاحق الاقرب فان لم يلحق علم لكون بينهما وان لم يلحق
نظرنا في مرتبة مما يدخل تحت الاعم الى اللاحق الاقرب وفي المصطلح ايضا على هذا
المثال يطلب لوازم القضية وملتزماتها جمة الاحجاب وضمنها جمة السلب وفي
المضادات بطلب المعاندة وفي الحلف بطلب من لواحق طرف واحد مقدمة
صادقة للنتيجة مع المطلوب نتيجة صادقة او مع النقيض سح كاذبة وفي التفرع
اذا وجدنا حدا واحدا مع محمولا لاحقا لموضوعات حد آخر حصل الاستقراء وفي
التشليل اذا وجدنا المحدين مشتركين في للاحق حكمنا بالاشتراك في للاحق آخر معلول
للاحق الاول في حد واحد وهذه المقادير بعد معرفة الحلف والاستقراء والتشليل
ويجب ان يعلم ان هذه اللواحق والمحمولات بعضها حقيقتة وبعضها بحسب الشبهة
وبعضها سببية بالحقيقة او المستمورة والمقدمة اصلية بهذا الاعتبار باي وجه
اخذت كانت القياسات اصلية منها منسوبة لها سواء كانت برأئية او حجية
او مغالطية كما سيعلم وبعضهم عدهم فقط من مقياس القياس وسو غلط اذ لا يحصل
القسمه الامتدة شرطية انصالية وبعضهم قال يمكن بالقياس اكتساب الحد
بمعنى القول الشارح وسببين فده وقد علم في هذا المقام ان اكتساب المقدمات
بلا معرفة الاجناس العالية وما يثبتها منها من الامور العلية غير متصور كما ذكرنا
في صدر مباحث المقولات العشر **الفصل السادس** في تحصيل القياس القياسات
الموردة من العدم وانما المماورات لاثبات المطالب والباطل كما ذكرنا من حرفة

عن الترتيب الطبعي وقد سئل على موثقه الحثوث او نفع من الاضمار فاذا اردت ان
حال القياس والمقدمات وجب روثا بالتحليل الى الترتيب الطبعي واذا اراد
وجوب المحصل المطلوب عن الحثوث والرواد ومما يحدو بعضهما عن البعض يمكن
الكتم والكشف وان قد بعض الحدود والحدود كثره او القليل كثره مولفه تالف
المعنى فالاولى وصح لفظ مفرد موضعها ليندفع التوهم في حال من كثره ثم وجه النظر
في القياس والاخترا والاولى له المقدمات والثانية الحدود وسعى ان يقدم
على المقدمات على طلب الحدود لان عدد المقدمات اقل ووجدتها اسهل وذا
وجدت الحدود وتلخص اجزاها بالتكلف واما اذا طلبت الحدود واولا فيزداد حجم
الطلب كثره الحدود ووجدتها يحتاج الى استنباط النظر في تركيب المقدمات
منها على هيئة يودي الى المطلوب فيطول طريق التحليل يصعب واذا وجدت مقدمات
واحدة ينبغي ان ينظر ان لها مع المطلوب اشتراكا او لا فعلى الاول ان كان اشتراك
المقدمة مع المطلوب في كل جزء من المطلوب كانت تلك المقدمة شرطية والقياس
استثنائيا واشتراك المقدمة الاخرى مع الاول في جزء هو مفقود في المطلوب وهو
الاستثناء فينبغي ان يعلم من حال المقدمة وكيفية الاشتراك مع المطلوب في عين
او نقيضه ومن حال الاستثناء انها متصلة او منفصلة واما ضرب سو وان كان
اشتراك المقدمة مع جزء واحد كان القياس اقربا فان كان الاشتراك في الحكم
المطلوب كانت المقدمة صغرى والكبرى مؤلف من اجزئين الباقيين منها وان كان
في الحكم به كانت الكبرى والصغرى مؤلف من اجزئين الباقيين منها وبعد وجود
المقدمات يعلم حال الشكل والضرب بسهولة وان وجدت مقدمات فاما ان يحصل
من تالفها المطلوب او لا فعلى الاول كانت احدى المقدمات شرطية والاخرى
استثنائية ان كان القياس استثنائيا او يكون لاحدى المقدمات اشتراك مع الاخرى
بجزء ومع المطلوب بجزء آخر ان كان القياس اقربا وان لم يحصل من تالفها
المطلوب وكانتا ضروريين في المطلوب كان القياس مركبا ولما وجب المقدمات
مع المطلوب اشتراكات ثلاث ليحصل الانتاج احدها اشتراك الصغرى مع المطلوب
والاخرى ذاتيا اشتراك الكبرى مع المط في الاكبر والثالث اشتراك المقدمات في

في الاوسط كانت المقدمات المتضمنتان لهذه الاشتراكات مقدمات للمطلوب كانتا
على هيئة ضرب منتج ويكون هذا القياس سيطا بلا حرة كما ذكر وان لم يتضمنا المقدمات
هذه الاشتراكات في المانع المطا لا يحلوا ان يقيده المخرج اشتراكين او احدهما ولا يقيده كما
اصلا والقسم الاول نوعان احدهما ان يكون احدا لاشتراكين بين المقدمة الواحدة والمط
والاخرين المقدمات ذاتيا بينهما ان يكون كلا الاشتراكين بين كل مقدمة مع المط واكبر
كحل من المقدمات مع الاخرى اشتراكا مثال القسم الاول ان كان المط موجب كلية
كل 1 2 والاشتراك مع الصغرى في مقدمة وهي كل 2 والمقدمة الاخرى كل 1 فيكون حكم
آخر محذوف فاهو من القياس مذكورا ومضمر لبقية اشتراك الباقي وسوان كان مقدمة واحدة
كان كل 1 وان كان ازديتها وجب ان يحصل من تالفها هذه المقدمة فكل
2 وكل 1 والاشتراك في الصغرى يقال كل 2 لا يكون منتجا في هذا المط ولا ايضا
ان كانت المقدمة الثانية كل 2 وبجيب الاصول الباقية واما ان كان اشتراك
المقدمة مع المط في الاكبر مثلا كل 1 والمقدمة الاخرى كل 2 فالحكم المحذوف او هذه المقدمة
بجيب ان يكون كل 2 او مقدمات نتيجة وان كانت المقدمة الاولى كل 1 والمقدمة
الاخرى كل 2 لم ينتج لان هذا المطلوب لا يحصل الا بضرب احد من الشكل الاول في
ذلك الضرب بجيب ان يكون الاوسط محمول الصغرى وموضوع الاكبر وان كان المط سائلا
كلية مثل لاشي من 2 فالمقدمة المشتركة مع المطلوب حازا ان يكون موجبة وان كان
سائلا الموجبة المشتركة للصغرى كل 1 والمشاركة للاكبر فكل 2 ولا يجوز ان يكون
كل 1 مع كل 1 وان كانت المقدمة الاخرى ايضا موجبة جاز ان يكون كل 2
مع كل 2 والمحذوف لاشي من 1 او عكسه او مانع واحدة من بائني المقدمات
وان يكون كل 1 مع كل 1 والمحذوف لاشي من 2 او عكسه او مانع من تالف
احدى بائني المقدمات وان كانت المقدمة الاخرى سائلا كان لاشي من 1 مع كل
2 او عكسه والمحذوف على كل حال كل 2 او مانع هذه المقدمة وكان مع كل 1
لا ينتج 1 او عكسه والمحذوف بكل حال كل 2 او مانع هذه المقدمة وان كانت
المقدمة المشتركة مع المطلوب سائلا في النوع اربعة لاشي من 2 ولا لاشي من 2 ولا
اشي من 1 ولا لاشي من 1 والاشي الذين يكونون الاشتراك في الصغرى لا يكونون المقدمات

هذه الآفة وحاسا ان المطلوب قد لم يحصل من أشكال مقدرة كاللينة الخشنة
 فانها لا تنتج من الاشكال الاربعة وتحتجب بآفة الشكل واحد والمطلوب ان يحصل
 من شكل آخر مثله ان كان المطلوب شكل حيوان بضاحك واحد الاوسط الاشكال والمطلوب
 اراد ان يرتب الشكل الاول الثالث والرابع بعد عليه ذلك اختصاصه بالحدود
 بالشكل الثاني وسادسا ان القياس قد يكون مركبا والمقدمة الظاهرة مضمرة والمطلوب
 نفا فلا يحسن اعتبار التركيب والاضمار بل يظن القياس بطلان النتيجة كما ينبغي
 كما يقال في قياس الماواة 2 ساوي 1 ساوي 2 ساوي 1 ساوي 2 ساوي 1
 القياس يقتضي كون 2 ساوي 1 ساوي 1 لكن اذا اوردت هذه المقدمة المضرة
 وهي ساوي 1 ساوي 2 حصلت السحرة الاولى من القياسين وسادسا
 ان المطر او بعض مقدرة قد ثبت بالاستقراء او التمثيل والمطلوب ان
 ثابت بالقياس فيصعب ايراده فضرورة القياس كما سيذكر بعد هذا ان
 وهذا القدر كاف في هذا المقام **الفصل الرابع** في قياس الدور والعكس اذا
 التفت نتيجة القياس لاقراني مع مقدمة واحدة على هيئة قياس نتيجة مقدمة اخرى
 يسمى هذا القياس دائريا واذا الف معادل النتيجة مع المقدمة لنتيجة مقابل المقدمة
 الاخرى يسمى هذا القياس معكوسا والدور والعكس من عوارض القياس فلهذا البحث
 متعلق بعلم القياس وقد بوضع في بعض الثاليفات عكس المقدمة او عكس
 النتيجة موضع المقدمة والسحرة فاذا كان التاكيد على ذلك الوجه ينبغي للمطلوب قبل
 وقوع الدور والعكس في العلوم وكثير في الامتحان والمغالطة اما مثال وقوع الدور
 في العلوم فهو ان بين مطلوب بنوع من برهان ان سمي بالدليل فاذا اريد ذلك
 البيان الى برهان لم كان القياس اياك قولنا هذا الحطب محترق وكل محترق
 مسنة النار فلهذا الحطب مسنة النار وهذا برهان ان فاذا اردنا ان القم قلنا هذا
 الحطب مسنة النار وكل حطب مسنة النار فهو محترق فلهذا الحطب محترق وظاهرنا
 اثبتنا تارة النتيجة بمقدمة وتارة المقدمة بالنتيجة ولهذا يسمى هذا القياس الدور
 وسببين البرهان المذكوران في كتاب البرهان اثباتا واما الدور والقياس العكس
 فهو ان بين مطلوب بقياس الحطب فاذا اريد رد هذا البيان الى القياس المستقيم

المستقيم كان القياس معكوسا كما اذا قلنا في مثال الحطب بطريق الحلف ان كان قولنا
 هذا الحطب مسنة النار كما اذا الصدق لخصه ومونده فالحكمة لم تسبها النار وكل حكمة
 لم تسبها النار لا تكون محترقة فلهذا الحطب لا يكون محترقة وقد فرضنا ما محترقه
 هذا حلف واذا اردنا ردوا الى المستقيم قلنا هذه الحكمة محترقة وكل حكمة لم تسبها
 النار ليست محترقة فليست تمامه النار يعني تسبها النار فظاهرا اثبتنا مرة
 النتيجة بمقدمة واخرى معادل المقدمة بمقابل النتيجة ولهذا يسمى هذا القياس الحلف
 رد الحلف الى المستقيم سببين فربما الحلف اثباتا واسدسا واما وقوع الدور
 في الامتحان والمغالطة فنقل انهم في اثبات مقدرة متنازع فيها من قياس
 يكون مقدرة اخرى سلمة اوردوا النتيجة بطريق التليس بعبارة اخرى
 ليحتملها المستمع مقدرة اخرى ويسلمها فانها اثبتا لهما مع مقدرة مسلمة مقدرة
 متنازع فيها واما وقوع العكس فنقل انهم في البطلان مقدرة متنازع فيها من قياس
 مقدرة اخرى سلمة اوردوا مقابل النتيجة بالحيلة في لباس اخر لينتج مقابل
 مقدرة متنازع فيها وقد جرت العادة بانهم يخرجون الدور والعكس في
 كل من ضرب بحسب الامكان وبعد تمهيد الاول اب بقية لم يحج الى ايراد المقابل
 لكن النظر في ذلك البحث يسجد القرينة وهذا التمرن على وضع حدود القياس
 وسعي الناظر ان يتخضر الاول التي سيذكر وسي هذه الشكل الاول والرابع بعكس
 او قلب المقدمات يقعان في البديل وواجتماع العكس والقلب ببقيان على القرار
 الاصل والشكل الثاني والثالث بعكس المقدمات يقعان في البديل وبالقلب
 ببقيان على القرار الاصل والقلب يقتضي انعكاس النتيجة والعكس يقتضي النتيجة
 على القرار الاصل اقران الصغرى والنتيجة من الشكل الاول والثالث بالمقدمة
 والتأخير وسامستويان يكون على هيئة الشكل الثالث او معكوسا ان يكون
 على هيئة الشكل الثاني او الصغرى مستوية والنتيجة معكوسة لشرط تقدم النتيجة فعلى
 هيئة الشكل الاول وتقدم الصغرى على النتيجة في هذا الاقران في الشكل
 الاول منتج لعين الكبرى وفي الشكل الثاني لعكسها وخلاف هذا الترتيب في
 الشكل الاول منتج لعكس الكبرى وفي الشكل الثاني في عينها وهذا الاقران في

الشكل الثالث والرابع بالقدم والتأخر اذا كانت الصغرى مستوية والنتيجة معكوسة يكون على هيئة الشكل الثاني او على الخلاف فعلى هيئة الشكل الثالث او كلاهما مستوي بشرط تقديم الصغرى او كلاهما معكوس بشرط تقديم النتيجة فعلى هيئة الشكل الرابع وتقديم الصغرى في هذا الاقران في الشكل الثالث ينتج لعين الكبرى وفي الشكل الرابع لعينها وتقديم النتيجة في الشكل الثالث ينتج لعين الكبرى وفي الشكل الرابع لعينها واقران الكبرى والنتيجة من الشكل الاول والثاني بالقدم والتأخر وكلاهما مستوي يكون على هيئة الشكل الثاني او كلاهما معكوس فعلى هيئة الشكل الثاني او الكبرى مستوية والنتيجة معكوسة بشرط تقديم الكبرى او على الخلاف بشرط تقديم النتيجة فعلى هيئة الشكل الرابع وتقديم الكبرى في هذا الاقران في الشكل الاول ينتج لعين الصغرى وفي الشكل الثالث لعينها وتقديم النتيجة في الشكل الاول ينتج لعين الصغرى وفي الشكل الثالث لعينها وهذا الاقران في الشكل الثاني والرابع بالقديم والتأخير والكبرى مستوية والنتيجة معكوسة يكون على هيئة الشكل الثالث او على الخلاف فعلى هيئة

الشكل الثاني او كلاهما مستوي بشرط تقديم الكبرى او كلاهما معكوسة بشرط تقديم النتيجة فعلى هيئة الشكل الرابع او كلاهما معكوس بشرط تقديم الكبرى او كلاهما مستوي بشرط تقديم النتيجة فعلى هيئة الشكل الرابع وتقديم الكبرى في هذا الاقران في الشكل الاول ينتج لعين الصغرى وفي الشكل الثالث لعينها وتقديم النتيجة في الشكل الاول ينتج لعين الصغرى وفي الشكل الثالث لعينها وهذا الاقران في الشكل الثاني والرابع بالقديم والتأخير والكبرى مستوية والنتيجة معكوسة يكون على هيئة الشكل الثالث او على الخلاف فعلى هيئة

جدول اشكال ونتائج بحث في تأليف نتائج القياس

الاشكال	النتائج	الاشكال	النتائج
الاشكال الاول	النتائج الاولى	الاشكال الثاني	النتائج الثانية
الاشكال الثالث	النتائج الثالثة	الاشكال الرابع	النتائج الرابعة
الاشكال الخامس	النتائج الخامسة	الاشكال السادس	النتائج السادسة
الاشكال السابع	النتائج السابعة	الاشكال الثامن	النتائج الثامنة
الاشكال التاسع	النتائج التاسعة	الاشكال العاشر	النتائج العاشرة
الاشكال الحادي عشر	النتائج الحادية عشر	الاشكال الثاني عشر	النتائج الثانية عشر
الاشكال الثالث عشر	النتائج الثالثة عشر	الاشكال الرابع عشر	النتائج الرابعة عشر
الاشكال الخامس عشر	النتائج الخامسة عشر	الاشكال السادس عشر	النتائج السادسة عشر
الاشكال السابع عشر	النتائج السابعة عشر	الاشكال الثامن عشر	النتائج الثامنة عشر
الاشكال التاسع عشر	النتائج التاسعة عشر	الاشكال العشرون	النتائج العشرون
الاشكال الحادي والعشرون	النتائج الحادية والعشرون	الاشكال الثاني والعشرون	النتائج الثانية والعشرون
الاشكال الثالث والعشرون	النتائج الثالثة والعشرون	الاشكال الرابع والعشرون	النتائج الرابعة والعشرون
الاشكال الخامس والعشرون	النتائج الخامسة والعشرون	الاشكال السادس والعشرون	النتائج السادسة والعشرون
الاشكال السابع والعشرون	النتائج السابعة والعشرون	الاشكال الثامن والعشرون	النتائج الثامنة والعشرون
الاشكال التاسع والعشرون	النتائج التاسعة والعشرون	الاشكال الثلاثون	النتائج الثلاثون

هذا المعنى مثله في الضرر الاول من الشكل الاول كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان فكل انسان حيوان
فكل انسان ضاحك وان اردنا انتاج الصغرى فنناكل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق وان اردنا انتاج الكبرى فنناكل ناطق انسان وكل انسان ضاحك ان لم

امكن انتاج الكلية منها لانها بالعكس يكون كبرى الشكل الاول وكذا ان كانت المقدمات
 الموجبتان في الشكل الرابع من هذه المواد ايضا ويكون الدوران متساويين لما كان
 اصل وضع الشكل على انتاج الجزئية كان الاول ان جرى على تلك السابقة لان
 النظر الجاري في مقدمات هذا القياس بحسب المادة المتعلق بالكلية
 ولا يتعلق بالكم صلا ومع ذلك ان ضرب احد عليه فلا يخرج ولما جاز افعال
 كل من هذه المتلازمات مكانا اخرى كانت الضرب المنتجة من كل شكل انتهى عنده
 الضرب الرابعة المولدة من الجزئين في العقبان فقط فان السالبة في اى موضع
 لا ينتج اذا ردت الى الموجبة صارت منتجة متناهية في الشكل الاول من البسطين
 ولا شيء من **ف** ولا شيء من **ل** انتج موجبة اذا ردت الى الاجاب ليكونا على هيئة
 الضرب الثاني يقال كل **ل** ليس **ب** وكل ليس **ب** فهو **ل** فكل **ل** او
 ينتجان سالبة برود الصغرى الى الاجاب ليكونا على هيئة الضرب الثاني يقال
 كل ليس **ب** فهو **ل** ولا شيء من **ل** فلا شيء من **ل** هو **ل** وهذه النتيجة
 باراد الى الاجاب يكون عين ما جاز من الضرب الاول وكذا في الشكل الثاني
 من الموجبتين وفر الشكل الثالث من الصغرى السالبة وفي الشكل الرابع
 بهذا الطريق ايضا من الموجبتين الكلين يكون النتيجة كلية برود الصغرى الى
 البسطة الكلية ليكون على هيئة الضرب الثالث ومن الموجبتين الجزئيتين
 يكون السحج جزئية برود الكبرى الى البسطة ليكون على هيئة الضرب الخامس
 وبعد ذلك ان اراد واردة والنتيجة من السلب الى الاجاب ومن الاجاب الى
 السلب وان كان مقدمة واحدة في بعض القياسات غير مقدمة لهذه
 التصرفات انعقد قياس الدور من المقدمة الاخرى والنتيجة كما ذكر في المقدمة
 الواحدة الجزئية مثلا يقول في الشكل الاول كل انسان حيوان وكل حيوان حساس
 وكل انسان حساس لا مكان انتاج الصغرى من الكبرى والسحج لكن لا يمكن انتاج
 الكبرى لعصيان مادة الصغرى عن قبول العكس واذا نفر هذه الهول فقول
 في كل ضرب من الضرب الستة عشر اذا امكن التأليف من اقدان المقدمات
 وعكسها مع النتيجة وعكسها على التقديم والناخير يجب الامتحان ان انتج

منتج وانما عقيم والمنج من اى شكل وضرب ينتج وان اى تأليف ينتج بعين المقدمة
 و اى تأليف ينتج بقوة القوازم وليعلم ان النتيجة في الشكل الاول مع عكس كل من
 المقدمات كما ذكرنا سيج عن المقدمة الاخرى والصغرى اذا كانت مكانا الصغرى
 والكبرى مكان الكبرى نفس السحج مع كل من المقدمات ينتج عكس المقدمة الاخرى
 والصغرى يكون كبرى وبالعكس وفي الشكل الرابع بجلات هذا المعنى ان عكس النتيجة
 مع عكس المقدمات ينتج عين المقدمة الاخرى بشرط بدل الصغرى والكبرى و
 عن السحج مع عين المقدمات ينتج عكس المقدمة الاخرى بشرط ان يكون الصغرى
 والكبرى كبرى وفي الشكل الثاني النتيجة مع عكس الكبرى ينتج عن الصغرى عكس
 النتيجة مع الصغرى عين الكبرى بشرط كون النتيجة في التأليفين من الصغرى عكس
 الكبرى مع عكس النتيجة ينتج عكس الصغرى وعكس الصغرى مع عين النتيجة عكس
 بشرط كون النتيجة فيها من الكبرى وفي الشكل الثالث كانت النتيجة جزئية لم يصح كبرى
 الشكل الاول فلا يحصل عين شيء من المقدمات من النتيجة ومقدمة اخرى يمكن
 انتاج عكس الصغرى من عين السحج وعكس الكبرى او عكس الكبرى من عكس النتيجة و
 عكس الصغرى بشرط كون النتيجة من الصغرى وهذه النتائج كلها من الشكل الاول و
 باقى التأليفات على هذا القياس وقد وضعنا جد ولا يعلم منه حال جملة التأليفات
 الممكنة في جميع ضروب الاشكال فهذا القدر يكفي في بيان قياس الدور فاعلم من هذا
 السان المذكور في قياس الدور ان السحج الصلة في بعض المواد من الضرب الاول ان
 الشكل الاول ان كانت منعكسة مع حفظ الكمية لزم انعكاس المقدمات ايضا حفظ
 الكمية اذ من تأليف عكس السحج مع اى مقدمة كان يترجم عكس المقدمة الاخرى كما
 ذكرنا واما عكس القياس فما يحصل من تأليف مقدمة مع مقابل النتيجة ومقابلها
 اما مقابل التضاد او مقابل النضاد وتقابل النضاد في الجزئيات لان مقابل الجزئ
 جزئى ايضا وكلما الجزئين مجتمعان في الصدق فكل كل متقابلان الصدق والنقيض و
 لكل جزئى ليس الا مقابل واحد وهو النقيض وفي هذا الباب لا يستعمل من القوازم
 سوى العكس المستوي ومن اسقط الشكل الرابع اسقط العكس المستوي ايضا اذ لا
 يحتاج اليه فيما سواه ولما اخرج اليه فيه اعتبرناه في سائر المواضع او الموجبة الكلية

مع الصغرى على هيئة الشكل الاول ومع الكبرى على هيئة
الشكل الثاني مع ضد المقدمة الاخرى ان كانت المقدمة
سكيتين والابنح نقضها والنتيجة فيها فرض مع الكبرى
واما في الشكل الرابع فنقض النتيجة مع كل
مقدمة اخرى او ضد ما والصغرى والكبرى
فمحملا وما في الثاني على هذا القياس
وقد وضعنا حد ولا يعلم حاله
المانع الممكنة ففرض الشكل
وهذا القدر كاف في بيان
قياس العكس والرد
في القياسات الثلاثة
والسرطانية ايضا
يكون على هذا المثل
وهذا هو الحد

حدود
معا

ساج فياس الدور في ضرب الشكر الثاني

[illegible]

جدوله قياس الدور في الاشكال

نتائج فبأس الدور في ضرب السكل التمثيل

[illegible]

جدول قیاس العکس فی الاشکال

نجاج عكس القياس المنجى للموجب الكلي

[illegible]

منهج عكس القياسات المنسجمة للموجه المحرم

[illegible]

الفصل الخامس في قياس كلف اذا ثبت المطلوب بابطال نقيضه سم قياس كلف وهو

ان تولف قياس من نقبض المطلوب وقدمه غير متنازع فيها منتج تالم ظاهر يعلم
ان حكمة اتاج نقبض المطلوب فيظهر فساد و يعلم صحة المطلوب والقياس الاخرى التي
سرخا تالسي لاز و هذا القياس حقيقة ومعنى الحلف البطل الحال و هذا القياس في الحقيقة
من القياسات المركبة وبنيته بعكس القياس والفرق بين الحلف المستقيم ووجه
1 ان المستقيم مترجم من الابداء الى اثبات المطلوب والحلف الى انتاج حكم على
الف وليستدل به الى فساد نقبض المطلوب في صحة المطلوب 2 ان مقدم
المستقيم موافقة للظ ومقدمات الحلف متشابهة على المناقضة والموافقة 3 ان الانتاج
في المستقيم شرط تسليم المقدمتين شيئا حقيقيا او ظاهريا او تقدير تسليم وبنيته التسليم
كما يعلم في الصناعات الخس وفي الحلف شرط تسليم في مقدمه في نقبض المطاسا قط
4 ان نتيجة المستقيم غير مفروضة في الاول حتى انها يلزم من القياس خلاف الحلف
ثم تأليف الحلف من قياسين احدهما اقتراني تولف من متصلة وحكمة والاخر استثنائي
من متصلة ينتج باستثناء نقبض التالي نقبض المقدم ومقدم المتصلة الواقعة في القرائن
فرض كذب المط وتاليا فرض صدق نقبض المط وهذه المتصلة لزومية ظاهرة
اللزوم اذ لو كذب المط صدق نقبضه مطلقا والحكمة الواقعة في الاقتراني فضية
وضعا غير متنازع فيها فهذا الاقتران نتج مصلة مقدما مقدم المتصلة الاول
بعينه وتاليا بنتيجة الرمت من اقتران تالي تلك المتصلة مع الحكمة المذكورة وهذه
النتيجة ظاهرة الفسا ولما قضتها حكما اخر غير متنازع فيه فهذا المتصلة بضع
في القياس الاستثنائي وبنيته تاليا الظاهر لفساد بالنقبض يلزم نقبض المقدم
والمقدم كما ذكرنا فرض كذب المط فيلزم بطلان ذلك الفرض وحقيقة المطلوب
مثاله المط لاسي من 1 وناحكان غير متنازع فيها احدهما لاسي من 2
والاخر كل 3 فاذا اردنا اثبات هذا المط بالحلف قلنا ان لم يكن لاسي من
2 الذي هو المطلوب حقا كان نقبضه بعض 4 حقا ولاسي من 5 حق وهذا
قياس اقتراني كما ذكرنا في فسادنا ان لم يكن لاسي من 2 حقا كان ليس ببعض
6 حقا فيضع هذه المتصلة في القياس الاستثنائي ولما كان تاليا نقبضها

كل 2- الذي هو منسوخ منه كان باطلا لا محالة فاد استثناءه بالعص واما كمن
 ليس بعض 2- ليس بحق انتج نفس المقدم لاشي من 2 احص واما المط واصل قياس الحلف
 قياس مؤلف من تالي المتصلة الاولى والحكمة وقد يطلق قياس الحلف على ذلك فقط لان
 باقي اجزا القياس تابع لذلك القياس ووجه شبهته بالحلف بالعكس انه مؤلف من
 نقض المط ومن مقدمه يتبنى عليها اثبات المط بالقياس المستقيم كما يستبين في رد الحلف
 الى المستقيم وهذا حكم قياس العكس ايضا والفرق بينهما ان العكس دائما يكون عقيب القياس
 المستقيم والكبرى فيه يكون موضوعا ومتبعنا ليس ينتج من مقابل النتيجة والمقدمة
 الواحدة مقابل مقدمة اخرى وفرا الحلف لا يشترط هذا المعنى بل يجوز ان يورد على
 سبيل الاستدلال وان كان عقيب قياس لم يجب انتاج مقابل مقدمه معصه بل يكفي ان
 ينتج مقابل حكم ظاهر الصحة وايضا المقابل في قياس العكس يحتمل ان لو صدق الصدوق
 النقيض او المط فيه البطلان المقدمة الاخرى فحسب اما والحلف فيجب ان لو صدق
 بالنقيض اذ لو اخذ بالصدوق يلزم من فساد ضد المط صحة المطلوب لا مكان اجتماعهما
 على الكذب وان لم لو احد المقابل بالصدوق لم يكن المقصود الا لصادقة فعلم الحلف
 اعم من العكس من وجه واخص من آخر وفي الحلف يجب ان يعلم ان محلة فساد النتيجة
 الفاسدة نقض المط لئلا يلزم وضع ما ليس بعلة محلة وهو من اسباب الغلط كما بين
 وبيان ان محلة الفساد ما ذكرنا ان القياس المركب من نقض النتيجة والمقدم الغير
 المتنازع فيها لما استندم النتيجة الفاسدة وفساد التالى يقضي فساد المقدم علم ان
 القياس يحتمل على امر فاسد وليس صورة القياس المعلومة صحتها ولا المقدم الغير
 المتنازع فيها المعلومة صحتها فيكون المقدمة المتنازع فيها بلا استثناء وبعد تقديم
 هذه المباهج يقول ان كان المطلوب موجبة كميته فالقياس المؤلف من تالي
 المقصود الاولى والحكمة الغير المتنازع فيها واصل قياس الحلف ذلك امكن ان يحصل
 من الضرب الرابع من الشكل التالى او الضرب الخامس من الشكل الثالث لان نقض
 هذا المط الذي هو الالبته الجبرته لا يمكن تاليفه الا بالموجبة الكلمة ووقوع الالبته
 الجبرته في الصغرى لا يكون الا في الضرب الرابع من الشكل التالى وفي الكبرى الا في
 الخامس من الثالث وهذا القياس لا يمكن ان يكون على هيئة الشكل الاول والرابع

والرابع لان الالبته الجبرته لا يقع في مقدمات بدين الشكلين والمحصول الثاني
 الساقطات يمكن ما بها بالاشكال الاربعه اما الالبته الكلية فبما انه ضروري
 لان نقضها الموجبة الجبرته لا يقع صغرى الا في الشكل الاول والثاني ويمكن تاليفها
 مع الموجبة الكلية والالبته الكلية وكلما يقع في الشكل الاول وفي الشكل الثاني
 لا يكون الا مع الالبته وفي الشكل الثالث يقع مع الموجبة الكلية في الصغرى
 والكبرى ومع الالبته الكلية في الصغرى فقط وفي الشكل الرابع يقع مع الموجبة
 في الكبرى ومع الالبته في الصغرى وهذه ثمانية ضروري والموجبة الجبرته يمكن
 ساقطات بدين قياسا على هذا ونقيضها لا يقع في صغرى الشكل الاول والثاني
 والالبته الجبرته يمكن ما بها ثمانية عشر ضروريا ونقيضها في الصغرى والكبرى يقع
 في جميع الاشكال هذا بيان احوال قياس الحلف واما رد الحلف الى المستقيم فبما ان القياس
 المعكوس عقيب الحلف لان الحلف مؤلف من نقض المط والمقدمة المستمدة
 ونتج القضية المنعومة فاذا الف نقض النتيجة المنعومة المسددة المحالة مع لغة
 المسددة اصح المط على الاستفاد كما ذكرنا فاعكس القياس كان اصل قياس الحلف
 على صورة الشكل الاول ونقض المطلوب واقعا في الصغرى فالرد الى المستقيم
 يكون على هيئة الشكل التالى ونقيض السج الفاسد في الرد يقع في المقدمة التي
 وقع فيها نقض المطلوب في الحلف وان كان قياس الحلف على هيئة الشكل التالى
 ونقيض المط كان في الصغرى رد القياس الى هيئة الشكل الاول وان كان في
 الكبرى فالى هيئة الشكل التالى ونقيض السج الفاسدة يقع دائما في الصغرى وان
 كان قياس الحلف على هيئة الشكل الثالث ونقيض المطلوب في الصغرى كان قياس
 الرد على هيئة الشكل التالى وان كان في الكبرى فعلى هيئة الشكل الاول ونقيض
 النتيجة الفاسدة يرد دائما في الكبرى وان كان قياس الحلف على هيئة الشكل الرابع
 كان قياس الرد على هيئة هذا الشكل ايضا ونقيض السج الفاسدة في الرد يقع في
 غير ما وقع فيه نقض المط في قياس الحلف وهذه الاحكام وان علمت من قياس العكس
 كمن اوردنا الهة المتعلقة بهذا الموضوع في الجدول لقياس عليها الحلف في تالي
 الاقرانات وهذا هو الجدول

[illegible]

واما وقوع اليقين فله في هذا القياس من ان لا يكون نقص المطر عليه فالسبحان
فلا استدلال بهذا والسبحان الفاسدة على هذا ونقص المطر مغالطة وهي نوعان
احدهما لا يشترك في الحد ونقص المطر ومقدما للقاس المنتهج للنتيجة الفاسدة
وهذا النوع لا يخفى الا اذا راعى انه في ثبوت ان الضلع لا يشترك القطر لولا ان
نظم بالقاس الغلاني الاحتمالي كون الحد موجودا وسو محال فالضلع لا يشترك القطر
وثانيهما ما يشترك فيه مثاله اذا كان المطر ليس كل **ج** قلنا ان كان هذا
ابطلا كان نقیضه كل **ج** حقا وكل **ا** وكل **ب** وحق فكل **د** وحق ليس كل **ا**
حقا هذا خلف ونقول ان كان هذا ابطلا كان نقیضه كل **ج** حقا وكل **د** وكل
ح حق فيكون كل **د** حقا فكل الحق ليس كل **د** وليس نقیض المطر في هذين
القياسين اثر فليس لهذا الخلف يعقوب وهذا النوع يحتمل ان يخفى ولا يقع هذا المعنى
في القياس مستقيم الا اذا عي فيه كذب فضية لتحتاج الى عدة هذا تمام الكلام في هذا الباب
والله اعلم **الفصل السابع** في تأليف القياس من المقابلات والمصادرة على المطلوب
كما يزعم من اشتراك المقدمات في القياسات عوارض كالدور والعكس كذلك
يزعم من اشتراك الحد وعوارض اخرى كسلب الشيء عن نفسه والمصادرة على
المطلوب والاول يكون من جهة اشتراك الحد الاخر والاكبر والقياس المنتج
لسلب الشيء عن نفسه يجوز ان يؤولف من مقدمات متقابلة والثاني يكون من
جهة اشتراك الحد الاوسط مع واحد من الحدين الآخرين وفي تلك المقدمات لا
يكون الموضوع والمجول شيئا واحدا والمقدمة الاخرى المطلوب بعينه ولشئ
هذين النوعين على سبيل الاختصار **تأليف القياس من المقدمات المتقابلة**
كل قياس اقتراني يكون من مقدمات متقابلة وكلاهما على السطح فيه واحد
كان للمقدمات في الاخرى اشتراك لا محالة ويختلفان بالاجاب والسلب لتنتج
السلب فان اختلفا في الكمية اختلفا كالمساقيضين فاما موجبة خزانة وسالبة كلية
او موجبة كلية وسالبة جزئية وان اتفقا في الكمية كالمتصادفين فيكونان
كلتيهما لا الجزئيتين او الجزئيتين لا المتقابلتين في الحقيقة ولا يقعان في مقدمة
قياس وهذا القياس يقع على اثني عشر ضربا من القلوب المنتجة في الاحكال

بہف فکون الجولیس کل ۱۲

الاربعة وهي ما سيجي له وسبب الشيء عن نفسه الذي سمحه هذا القياس بمحمل ان
 يكون حقيقيا وظيفيا والحقيقي اما بالفعل او بالقوة وما بالفعل اما صريح او غير صريح
 اما الصريح فمثل ان يكون الصغر والكبر متحدين بالاسم والمعنى نحو لاشي من الاشياء
 باسان واما غير الصريح فمثل ان يتحد معنى ويختلف اسماء نحو لاشي من الاشياء
 بستر وكلاهما بالفعل واما بالقوة فان يكون احدهما جزئيا تحت آخر نحو لاشي
 من الاشياء حيوان او بالعكس وهذا الصنف في الحقيقة راجع الى القياس
 المركب المضمر وبالباطن وعدم التماثل يخرج من القوة الى الفعل لان الحكم على الكل مثل
 الجزئي الذي تحتها فاذا الفت القضية الاخرى المستندة على وحول الجزئي تحت الكل
 مع تلك القضية المستندة على الحكم الكل فالتسمية يلزم من تأليفها مع المقدمة الاخرى
 للقياس الاول سلب الشيء عن نفسه يخرج من القوة الى الفعل مثلا ان كان صورة
 القياس مؤلفة من المتقابين كانت هكذا الشيء في الانسان بحسب كل حيوان
 حاس قبالف قولنا كل انسان حيوان مع الكبري ينتج كل انسان حاس فمن
 تألف هذا السمع مع الصغرى يحصل انتاج السلب الصريح فهذا السلب الذي
 كان بالقوة في القياس الاول يكون محلا بالفعل وهذا الصنف ان ينتج
 كليا احتمل ان يكون كل من الكل والجزئي واقعا في كل من الحدين واما ان ينتج
 جزئيا فلا بد ان يقع في الصغرى نحو ليس بعض الانسان حيوان ولا كوزان
 الكبر نحو ليس بعض الحيوان باسان اذ لا يلزم من هذا الحكم سلب الشيء عن نفسه
 لكونه حقا واما الظني فبان يكون احدهما ملزوما والآخر لازما نحو لاشي من
 الانسان نباطق او ضاحك لان مقدمات هذا القياس ليست في الحقيقة
 بتضادة ولا متناقضة وهذا القياس لما انتج باطلا لم يصح ان يكون برهانيا
 بل يقع في الجدل او في الامتحان والمغالطة اما في الجدل ففي القياس المسمى بتكبيت
 السائل وسوقه وضع الرمية تخص فالاذا لم ذلك الشخص ما قضى في المقدمات
 التي سلمها من جهة اثبات ذلك الوضع فبعد تحصل تلك المقدمات بالفعل مجردة
 عن زوايد هذا القياس القوي عليه لينتج اسع محال وهذا سبب الشيء عن نفسه
 مثلا اذ قال شخص بغير الجزاء الذي لا يتجزى وقال بعد انقضاء الزمان الحال لازم

الحكم الاول ان لا يؤولف الجسم من الجزاء الذي لا يتجزى ومن الحكم الثاني ان يتألف
 منه ومن التأليف ثابتن المقدمتين على هيئة الشكل الثاني ان لا يكون الجسم جسما على
 الشكل الثالث ان لا يكون بعض الجزاء الذي لا يتجزى جزءا لا يتجزى وقد يلزم لاراد
 شخص واحد كلهما في نفسه مثل هذه المناهضات المحضة بالقوة واذا اوردوا
 بقوة الفكر من القوة الى الفعل الف هذا القياس وجملة اصناف هذا القياس
 بهذا الاعتبار ممكنة الوقوع واما ان الشخص الواحد كيف يكون عالما بشي وجاهلا
 له او كيف يحكم بالمتقابين فسامي بيانه واما في الامتحان والمغالطة فيزان
 يولف هذا القياس اسداد وفي ذلك الصورة لا يمكن ان ينتج المقدمات صحیح
 السلب لان سلم المقدمتين المتقابلين لا يصدر عن عاقل كمن يمكن ان يجده يراود
 الاسماء وغيره ليتبرر تقابل المقدمات وروج على المستمع وانضه بكون ان يتبين
 المقدمات نوع من الاسهام ليسم احصم كما حال كل انسان حيوان ناطق ولا
 من الحيوان الناطق نباطق ويراد بالكبر ان ناطق فقط وقد ينتج من قياسا
 مركبة مقدمات متعابلة وهو اقرب الى الزواج **المصادرة** على المطلوب الاول
 اذا كان احدي مقدمتي القياس مطلوبا بعينه يسمى مصادرة على المطلوب الاول
 والحدان الاخران لواقعا في مقدمات واحدة يكونان شأوا واحدا كما ذكرنا وذكر
 الواحد قد يري بترادف الاسم بنوع من التليس تبين احدهما محمول على الآخر
 فكما ان سلب الشيء عن نفسه اشنع المحالات كذلك اجاب الشيء على نفسه اشهر
 الخفيات والمصادرة على المطلوب قد يكون طاسرة وقد يكون حضية وكل منهما
 اما حقيقي او ظني او مجبب الشهرة اما الظاهر فمثل كل انسان بشر وكل بشر ناطق
 فكل ناطق والنتيجة في هذا القياس هي الكبري وهذا الجنب يقع في دلالة
 لا يتجزى واما الحق فمما يكون في القياسات المركبة ليقع كل من النتيجة والمقدمة
 بعيدة من الاخرى فيروج بذلك وكلما كان البعد كان الى القول اقرب
 مثلا في بيان انه اذا وقع خط على خطين متوازيين حدثت زاويتان في
 جهة واحدة ما وبتين قائمتين ان يقال لانهما ان لم يكونا ما وبتين
 لحصل بينهما الاتصال فيحدث مثلت زاويتاه ما وبتان لقايتين وهو

حلف فكون مصادرة على المطلوب لان الحكم المتكلم بانه بالحكم الاول فيكون
الحكم الاول واحدا من مقدمات اثبات الحكم الثاني فيلزم ان يكون ركنها مقدما
مستترين واما الظني فبان يكون الحدان امرين ومن كالمضاحك المستجب
او خاصا وعاما وقد عدا حسب الظن امر واحد او اما حسب الشهرة فبان
لكونه احدا والحين ما عدا الشهرة والمصادرة على المطلوب اذا وقعت في
قاس واحد يحتمل ان يكون نسخة نظير مقدمة واحدة في الكيف والكم وذلك
يكون في اثني عشر ضربا من الضروب المنتجة في الاشكال الاربعة ولا يكون في
الضروب الباقية وهي رابع الشكل الاول وثالث الثاني واول
الثالث وثمانه وسادسه واول الرابع ورابعه لان نسخة هذه الضروب
مخالفة لكل مقدمة في الكيف او الكم واذا كانت المصادرة على المطلوب
في الشكل الاول والمطابقة كلية احتمل ان يكون المقدمة المطلوبة بعينها
هي الصغرى او الكبرى وان كان سالبة كلية لا يكون الاكبر وان كان موجبة
فخبرته لا يكون الا صغرى وفي سائر الاشكال تقاس عليه ويعلم من هذا ان المقدمة
المتخذة الجدين في اي مقدمة يقع والمطلوب البتة اجزائه لا يقع الا في الضربين
من الشكل الثاني والثالث **الفصل الخامس** في بيان كيفية تعارض العلم
واجمل او العلم والظن في رأي شخص واحد وسباب ذلك كون حكم واحد
لشخص واحد في وقت واحد بوجه واحد معلوما ومجهولا باجمل البسيط او المركب
او معلوما ومنظونا محال كمن يمكن ذلك بوجبين بان يعلم بوجه عام او بالقوة
ولا يعلم بوجه خاص او بالفعل مثال المعلوم بوجه عام دون خاص ان يعلم
شخص ان الخنثى فرد لكن لا يعرف ان الخنثى التي في يد زيد فرد لعدم علمه بخصه
فيحتمل ان يعتقد ان ما في يده زوج او بطن ذلك فاني يده معلوم من حيث
العموم ومجهول من حيث الخصوص ومثال المعلوم بالقوة دون الفعل ان
يعلم شخص ان الكوكب اجرام سماوية ويعلم ان الاجرام السماوية لا يترك
العناصر في المادّة فاذا رى كوكبا احمر ظن ان جرمه من النار وفي هذه الصورة
لما كانت المقدّمات المتجنّبان تكون الكوكب ليس من النار معلومين له كان

كان ذلك الحكم معلوما له بالقوة لا بالفعل لشرط التالف في الاتّحاد واذا اجمل
الحكم لم يحسم لم يمنع حصول تقابل فجاز ان يحكم بمعاملة بعض فاسد او تقيد بالظن
فكون الشيء الواحد معلوما ومجهولا من وجبين ولهذا قد يتغير الشخص في فكره وجاز
ان يحصل بفكره وصغرى القياس الاول والعما مع مقدمات القياس الثاني
لينتج الخاص وبما بالفعل فيلزمه حكمان متقابلان ولو لم يفسد من بعض بل
عن نفسه كما ذكرنا والسبب المتداول بين المتأخرين ان المطلوب ان كان
معلوما لما طلب وان كان مجهولا فبعد حصوله كيف يعلم انه المطلوب يحل هذا
السان فانه معلوم بوجه عام او بالقوة ومجهول بغيرهما ومطلوب واذا
كان داخل تحت العام المعلوم او كان في الاول بالقوة ثم صار بالفعل
فبعد ما حصل علم انه المطلوب وقالوا شخص من المتقدمين اسمه مهاتن سأل
عنه وهو في جوابه ذكر مسئلة هندسية فقال هذا مطم مجهول ثم اقام الدليل عليه
فقال ذلك المطلوب صار الآن معلوما وبعد ذلك قال افلاطون هذا ليس
بجواب بل ايراد مادة مشتملة على معارضة محبة اخرى والجواب ان العلم يذكر
بالمعرفة السابقة يعلم المطم كما يعلم الشخص الغائب عن النظر بعد الرؤية قال
واضع المنطق هذا ايضا ليس بجواب بل ايراد مثال بعد فان التذكر يعصى
العلم سبق ولا وجه له فها نحن فيه بل الجواب ما ذكرنا به سويعارض العلم
واجمل او العلم والظن لشخص واحد في وقت واحد وقد يختلف ذلك التعارض
بحسب القوتين كالعقل والهمس حتى انه يحكم بحسب العقل بطرف وبحسب الهمس
بطرف آخر او يكون شاكا في طرف آخر كما يحكم بعض الأشخاص بحسب العقل في
الحلّ ولا ريب في الهمس وقد يعلمون ان يكون في مكان مظلم حال عن الخطر
وبحسب الهمس يحذرون **الفصل السادس عشر** في التاليفات الشبهة بالقياس كالقراءة
والتمثيل قد علمنا ذكرنا سابقا ان التوصل من المعلومات الى المجهول المطا بما بطريق
الاستلزام او بطريق الاستمال وطريق الاستلزام الانتقال من الملزوم الى اللازم
والقياس الاستثنائي عاقل اليه وطريق الاستمال الانتقال من امر الى امر
بينهما مبانيه بمعنى الاستمال فلا يحلوا ان يكون بين المعلوم والمطلوب خصوص

وعموم اولاً وعلى الاول اما ان يكون المعلوم عاماً والمطلوب خاصاً او بالعكس على
الثاني يكون العلم عاماً كلياً لا محالة ليكون بينهما مناسبة احتمالية فطريق الاستقراء
ثلاثة اقسام الاول الانتقال من خصوص حكم لا مركب الى حصوله جزئياً استعمل عليه
ذلك الحكمي واصناف القياسات الاقرانية عائدة الى هذا القسم والتمسك على العكس
والثاني سمي استقراء والثالث الانتقال من حصول حكم لا مركب الى حصوله لا مركباً يسمى
شئياً منها استعمل على الآخر بل هناك من ثالث مستعمل عليهما وهذا يسمى تشبيهاً وراجع الى
تركيب القسمين الاولين فان الانتقال من الحقيقة من جزئياً واحداً الى كلياً ومن كلياً
الى جزئياً آخر واذا فرغنا عن مباحث القياس فلنورد ههنا الطريقين اللتين يثبتن
بالقياس **الاستقراء** وسوكا ذكرنا حكم الحائي او سلبى على مركب حصوله في الجزئيات
كالحكم على الحيوان فيقول المارة بطول العرسب حصوله في واحد واحد من اصناف
الحيوانات القليل المارة كالانسان والفرس والبقر والفيل ونحوها وهذا
الترتيب عكس ترتيب القياس فان ترتيب القياس بل السبابة الطبيعية ان
يكون الانسان والفرس والفيل جداً اصغر والحيوان القليل المارة اوسط
وطويل العمر فيقال لان الانسان والفرس والفيل قليل المارة وكل حيوان
كذلك فهو طويل العمر لكون التاليف على الوضع الطبيعي واما اذا تبدل
الاصغر والاكبر فيرجحان عن الوضع الطبيعي فيكون الكلام على هذه السبابة
وسى ان الحيوان القليل المارة انسان وفرس وفيل وسواها طوال
العمر وهذا استقراء فان تساوى الاصغر والاوسط في الدلالة وسواها
يكون الجزئيات محصوفة والحكم ثانياً في الجميع كان الحكم على ذلك الحكم صادقاً
وكان الاستقراء برهاناً ويسمى استقراء تاماً كما ذكرنا في اقسام القياس وان
كانت الجزئيات منتشرة واخصر غير معلوم لم يظهر تساوى الجزئيات فلم يكن
الحكم على الكل يقيناً لجواز وجود شئ مخالف حكمه كجملة ينتقض به الحكم
الكل كما يقال كل حيوان يحرك فكل الاضل عند المضغ لان الانسان و
الفرس والثور كذلك فان هذا الحكم ينتقض بالتمسك ويسمى استقراء
ناقصاً ولهذا لم يكن الاستقراء مطلقاً موثقاً به لكن فوائد كثيرة لان كثير

المراد الاحكام الباقية الحسية او التجريبية يكتب بطريق الاستقراء وان لم يعرف
الاستقراء كتبه بطريق الاستقراء كما سذكر في البرهان ان شاء الله تعالى
والاستقراء يقدم على القياس في الحقيقة بالنسبة الى الحسن وان كان القياس
مقدماً عليه بالنسبة الى الفعل وكل حكم غير من لم يوجد بين محموله وموضوعه
واسطة يكون بينه لموضوعه ومحموله ويكون محمول الموضوعات بينا لموضوعه
لم يكن طريق اثبات ذلك الحكم سوى الاستقراء ويجوز ان يثبت حكم
بالاستقراء ويكون صفى او كبرى لقياس فان كان كبرى الشكل الاول
لم يجوز ان يكون الاصغر من جزئيات يفيد الحكم على الاوسط كما نقول في
الكبرى كل **الانسان** **امام** **وامام** وكل منهما **امام** فلا يجوز ان يكون
الاصغر **امام** لان هذا البيا دورى بل يجب ان يكون على احد وجهين الاول
ان يكون الاصغر جزئياً آخر لا اوسط حاصله بقسمة غير القسمة الاولى كما يكون
بقسمة اخرى **امام** **وامام** فيكون **امام** اصغر من **امام** ان يقسم الحيوان
الى الناطق وغير الناطق والى الماء وغير الماء فالحكم ان ثبت على الحيوان
كك الناطق وعمر الناطق بالاستقراء ثابت على الماء ايضا بالقياس
بتوسط الحيوان التام ان يكون الاصغر جزئياً داخل تحت القسم الواحد كما ثبت
لبعض من الناطق بالقياس الى اثبات الحيوان بحسب الناطق وغير الناطق
وان كان الاول ان الحكم على الحيوان حكم على الناطق بتوسط الحيوان وعلى جزئيات
الناطق بتوسط الناطق كما سيعلم في عدم البرهان والاستقراء التامين
وقوعه في الجدل لكن يدعى فيه حصر الجزئيات ووقوعه في الجدل لا يكون مغالطة
وفي البرهان مغالطة وفي الاستقراء كلما كان عدد الجزئيات الداخلة تحت
الحكمي في نفس الامر اقل وعدداً كان حصول الحكم فيه معلوماً اكثر كان الحكم
اكثر قبولا لكونه اقرب الى **الحكم التام** قد مر معناه ويسمى قياساً يقيناً ايضا كقوله
استعملهم اباه كما يقال الخيل خير من الحمير كالماء لانه سائر كل الماء وحدود
هذا التاليف اربعة احدها الخيل المحكوم عليه في المطلوب وقانم مقام اصغر
في القياس والثاني في الماء السببه له والثالث السال المشترك فيه الخيل والماء

وقام مقام الاوسط والرابع من الحدث المحكوم به في المطلوب وقام مقام الاكبر و
 شبيه الصغرى بسمي اصلا والصغرى في الاكبر حكما والاوسط الذي هو وجه الميت به
 معنى ووجهها جامعاً وعلته الحكم وامر مشتركاً وهذا التأليف قياساً فيقال القياس
 الحاق فرع باصل في حكم من جهة وجه جامع لهما والحكم في الاصل معلوم بنص الشارع
 فنلحق به الفرع لثبته وقد عتمد على هذا التأليف قوم من جدلي المتكلمين في
 الاحتجاجات العقلية وسموا الاصل بهذا والفرع غايباً وارادوا بانثاباً هذا وجه
 فيه الحكم وعلم بالغائب باجمل فيه الحكم وطلب سواء كانا حاضرين او غائبا
 او احدهما حاضراً والآخر غائباً مثلاً يقال السمانه محدث كالبيت والتمثيل بالتمثيل
 يكون في قوة قياسين احدهما في صورته ان يقال السمانه مشكل ومشكل محتمل
 وصغرى هذا القياس يكون بينا دائماً وكبراه غير بين وحصل التمثيل في القياس
 والقياس الثاني مشتمل على بيان الكبرى على هذه الصورة المشكل كالبيت و
 البيت محدث فالمشكل محدث وهذا القياس شبيه بالاستقراء لان الاوسط
 من جزئيات الصغرى والفرق انهم في الاستقراء يحضرون الجزئيات حتى
 يظهر ون حصول الحكم في جميع الجزئيات وفي هذا الموضع لا يتعرضون
 لدعوى المحرل بقانون بآراء جزئى على طريق المثال وربما يوردون اكثر
 من واحد كنتم لا يدعون المحرر وفي القياس الثاني يكون الكبرى بينا دائماً ويكون
 المحلل في الصغرى ولرجوع هذا التأليف الى هذين القياسين قلنا التمثيل مكسب
 من قياس واستقراء ففي التمثيل ثلثة احكام بينة احدها الحكم بالاوسط على الصغرى
 نحو السمانه مشكل والثاني الحكم بالاوسط على شبيه الصغرى نحو البيت مشكل والثالث
 الحكم بالاكبر على شبيه الصغرى نحو البيت محدث وحكمان محتاجان الى البيان احدهما
 الحكم بالاكبر على الصغرى الذي هو المطلوب نحو السمانه محدث وثانيهما الحكم بالاكبر
 والاوسط نحو كل مشكل محدث والحكم الاول مبني على الثاني فاذا ثبت الثاني لازم
 الاول الذي هو المطلوب على بنية قياس من السكل الاول كما ذكرنا فعلى هذا
 يكون ذكر الشبه وايراد القياس اثباتاً حصوا وفصله والذين اعتمدوا على
 التمثيل في بيان كون الاوسط محكوماً عليه بالاكبر متسكوا بدعوى تقبل الحكم في

لانه مشكل كالبيت

في الاصل بوجه جامع ليلزم ان العلة اذا وجدت في الفرع وجد المعلول فيه
 ايضاً وسم في هذا المقام مطالبون بامر من احدهما ان الحكم في الاصل لم يعلل بوجه
 مغاير لذات الاصل فان هذه القاعدة لو اطردت في جميع الاحكام لزم الدور
 او التسلسل وان كان الحكم معللاً بالذات لقطع الدور والتسلسل فلم يكن الحكم
 المفروض في الاصل هذا الحكم المعلن بالذات والثاني انما لو سلمنا ان كل حكم
 معلل بوصف لم يعلل الحكم بالوجه الجامع ولم يعلل بوصف آخر ففي اثبات تعليل
 الحكم بالوجه الجامع فقط تمسك بعضهم بالدوران وبعضهم بالطردوكس
 وبعضهم بالتقسيم والسير والتمسك بالدوران مثل ان يقال اذا كان الحكم داراً
 مع الوجه الجامع وجوداً وعدماً فانه المعلول وهو فاسد لان المعلول
 كما يدور مع العلة كذلك العلة يدور مع المعلول فيلزم اقصاء الدوران
 عليه المعلول والتمسك بالطردوكس مثل ان يقال كل موضع يحصل فيه
 التشكل سوى المتنازع فيه يحصل فيه الحدوث وهذا هو الطردوكس في كل موضع غير
 فيه الحدوث ليس فيه التشكل وهذا هو العكس والاعتماد في اثباتهما على الاستقراء
 فيقال اذا كان كذلك كان التشكل عليه الحدوث وحكمه حكم الدوران و
 التمسك بالتقسيم والسير مثل ان يورد قسمة منشئة في ان علة الحكم ما اذا وجد
 نقص واصناف الاصل مثل ان علة الحكم التشكل والتوزيع او كذا او كذا فينشئ
 بالسير نقبض كل قسم لبقى الوجه الجامع فقط فيقال بوجه العلة ففي هذا المقام
 اولاً يطالبون بحصر الاقسام ولا فذرهم لم على افاته الحجة عليه فيقول لو وجدتم
 آخر لقام عليه دليل وما لا دليل عليه يجب نفيه وسواء فاسد بل الحق ان
 كل ما يجب نفيه فلا دليل على اثباته وعكسه ليس بكل شيء يوردونه مهملات وتغفلون
 في موضع الكلية فيكون مغالطة ومع ذلك كل ما ليس كل ما يعلم دليل على وجوده
 لا يكون دليل عليه وثانيها يقال لهم يمكن ان يكون العلة كل قسم او كل
 قسمين او ثلاثاً فصاعداً وان يكون الحكم في كل صورة علة اخرى
 فيطالبون باطلاً هذه المطالب ولا يخرجون عن عمدة هذه الاسكالات
 وان سمى هذه الحجة بطريق المصحة لثبت كون الوجه الجامع علة في الاصل

محسب ان يكون في صورة اخرى فان يتوينا يقتضي اسهل الصفر آت في
بعض البلاد دون بعض وهذا المنع يجري دائما في الفرع بعد تسليم تعميل الحكم
بالوجه الجامع في الاصل لما بينهما من الاتساع وبه يعلم ان التمثيل لا يقتضي العلم
بثبوت المطلوب بل غاية ما يفيد النطق فقط هذا الذي ذكرنا حال احسن
تمثيلات يكون الوجه الجامع فيه علة الحكم في الاصل والانقص منه في ايقاع
النطق تمثيل لا يكون الوجه الجامع فيه علة الحكم والانقص من هذا ما يكون
الجامع فيه سلبا او خاليا عن الجامع واما كما واحد وموضع التمثيل القياس
الخطائيه والاتقائيه كما سيذكر ولا يقع في البرهان والجدل فليتموا الكلام
في الاستقراء والتمثيل وقد ظهر ان كلا منهما في قوة قياس كبري صغير ذلك القياس
في الاستقراء او كبراه في التمثيل تخارجون الى البيان وهذا وجه شبهة هذين
التأليفين بالقياس **الفصل الثاني عشر** في اصناف القياس المختص بحسب
الصور او المواد بالقاب منها **قياس المقادير** اذا نتج قياس حكما وارادوا منع ذلك
القياس بابرار قياس اخر منته مقابل مقدمة من القياس الاول ينشئ عليها
ذلك القياس كالكبرى في الشكل الاول او المقدمة الكلية في الاقران الكبري
احدى مقدمتيه جزئية ليمنع ذلك القياس بابطال تلك المقدمة فالقياس
الثاني يسمى قياس المقادير والمقدمة التي كان قياس المقادير موجبا الى انتاج
مقابلهما مقدمة كلية والمقادير اما على وجه العناد او على وجه المناقضة والاول
ان ينتج قياس المقادير ضد المقدمة الكلية والثاني ان ينتج نقيضها ففي
المقادير العنادية لوخذ ضد المقدمة الكلية على وجه يكون موضوعها اعم
ويؤلف معها مقدمة موضوعها موضوع المقدمة الكلية ومحمولها ما كان
موضوعا في هذا الضد وهذا التأليف الاحتمال يكون على هيئة الشكل الاول
وننتج ضد المقدمة الكلية مثاله ان كانت المقدمة الكلية هكذا كل شئ
متضادين فعلمها علم واحد وضد ما على وجه يكون الموضوع اعم يكون هكذا كل
شئ متضادين فعلمها علم واحد فلهذا المقادير اذا افتتح
قولنا كل متضادين متقابلان انتج القياس كل متضادين ليس علمها واحدا

واحد وهذا القياس لا يكون الا على هيئة الشكل الاول لان المقدمة الكلية ان كانت
سالبة فاننتج ضد ما لا يكون الا بالضرب الاول من الشكل الاول وان كانت
موجبة فلا يكون الا بعكس المقدمات وعكس المقدمة في القبول والرواج يكون
على وضع طبيعي لا يكون كالاصل واما المقادير على وجه المناقضة فان يوجد
جزئي داخل تحت موضع المقدمة الكلية فكان ذلك الحكم مسلوبا عنه وبحكمه
وجود ذلك الموضوع له وقره بسبب المحمول عنه ليحصل قياس على هيئة الشكل
الثالث منته لنقيض المقدمة الكلية مثاله السواد والساخ متضادان والعلم
بهما ليس بعلم واحد فبعض المتضادين ليس علمها علما واحدا قياس المقادير
يكون على هيئة واحد من هذين الشكلين **الضمير** قياس حذف كبراه اما لغاية
وضوحها كما يقال خط **ا** وخط **ب** وصل من مركز واحد الى محيط واحد فقياس
واما لغاية الكذب نحو فلان يطوف بالليل فهو حارس او بتوضيح الكبري لظهور
الكذب واكثر وقوع هذا الضعف في الخطائيات **الدليل** هو عند بعض المتقدمين
قياس كبراه مقدمة محدودة مشتملة على الحكم بان الشئ موجود او غير موجود او ما
ينبغي ان يكون او لا او مما ينبغي ان يجعل او حكما عاما او كثر يا وان كان المراد
في تلك المقدمة كليا لكنهم يستعملونها على وجه الاحتمال نحو الاصدقا ناصحون ومن
طلب وجد وجدوا ايضا عنه الفرصة غضة ونحو ذلك ووقعها يكون في
قياس صغراه شخصية وفي اكثر الاحوال بحذف الصغرى كما هو ملتبس في المحاور
ووجه تسمية هذا القياس دليلا ان المقدمة الكبرى دليل حصول ذلك الحكم في
الشخص المذكور **قياس العلة** هو ضمير اوسطه علامة حصول الاكبر في الصغر ويقع
على هيئة الاشكال اما في الشكل الاول فكان يقال هذه المرأة صفراء اللون فهي
نقد ولدت واما في الشكل الثاني فكان يقال هذه المرأة صفراء اللون فهي
جسلي واما في الشكل الثالث فكان يقال كل شئ عظيم لان الحجاب كان شجاعا
وظالما واما على هيئة الشكل الاول من هذه القياسات يكون مطردا بالكلية
غيره لان الاوسط فيما هو على هيئة الشكل الثاني اعم من الطرفين وفيما هو على
هيئة الشكل الثالث اخص ولهذا لو عكسوا كبري الشكل الثاني كان كاذبا اذ في

المثال المذكور بحلي صفراء اللون ولا يلزم ان يكون صفراء اللون جبلي واحتمالي
 المحققين ان يسمى باسم على هيئة الشكل الاول دليلا وابتناءا له وهذا الاصطلاح اقرب
 وقد يسمى بالوسط فقط دليلا وعلاوة **القياس الرابع** يكون في الصورة على هيئة
 التمثيل وفي المادة من مواد الدليل والعلاوة وبهذا القياس يستدلون من
 البينات البدئية على الحلق الاثنية وهذا المعنى مبني على تسليم ان الاحلاق
 التابعة لانفعالات النفسانية والهيئات البدئية معا معلولة للاخرية
 واحوال تركيب الابدان فالاستدلال من احد العلولين الى الآخر استدلال من المعلوم
 الى اللازم وهذا القياس من هذا الوجه يكون شبيها بالدليل والعلاوة واما
 في التأليف فنورد على هيئة التمثيل مثلا يقال اعلى بدن فلان عظم كلاس
 فتواضع شجاع والاستدلال من عظم اعلى البدن على الشجاعة يكون بنوع آخر
 او الطرد والعكس كما ذكرنا في التمثيل وهو انه لما وجد فركاسه هذه الهيئة
 مع الشجاعة واحلاق اخرى كالكرم والحياء وفي سائر السباع وجد هذه الهيئة
 مع الشجاعة وفقد الاحلاق الاخرى فمن عدم تحلف احدهما عن الاخرى يعلم
 المساواة بينهما فاذا كان كذلك كان وجود الهيئة دليل وجود الحلق
 ففي اي شخص وجدت الهيئة حكم بوجود الحلق ومن جهة ايضا حال الكبرى
 نور وعلم هيئة التمثيل هذا تمام الكلام في علم القياس والله اعلم بالصواب
المقالة الخامسة في البرهان وسوسيمى انولو طبقا وهذه المقالة مستقلة على
 فئتين الاول في البرهان والثاني في **الحجة الفصل الاول** في كيفية كتاب التصديقات
 البقائية بالبرهان وسوسيمى عتصلا **الفصل الاول** في الاشارة الى ما يوطئ
 من علم البرهان وذكر سائر المضاعفات العلمية وبيان سرف البرهان وثمة
 العلم كما ذكرنا اما تصور واما تصديق وكل منهما اما مكتسب او غير مكتسب والان
 بقول تصور الاشياء اما التصور تام على وجه يكون صورته الذهنية مطابقة
 لصورته الخارجية بلا تفاوت او تصور غير تام على وجه يكون صورته الذهنية
 قرينة الى صورته الخارجية او شبيهة بها او تصور فاسد غير مطابق القسم
 الاول لا يكون ازيد من نوع واحد ولسر اقسام انواع كثيرة بحسب البعد

البعد والقرب والوضوح والخطاء ولما كان كتاب التصورات بواسطة الاول
 الشارحة والاقوال الشارحة اما مستمدة على المحمولات الذاتية والعرضية اولا وكل
 من الذات والعرضي اقسام بعضها خاص بموضوع يقضي التمييز وبعضها مشترك بينه
 وبين غيره كان القول الشارح اما مستملا على الذاتيات او العرضيات او عليهما
 او لا يكون مستملا أصلا والمستمل على الذاتيات اما مستمل على جميعها او على بعضها
 والقسم الثاني اما ان يفيد التمييز عن جملة الاشياء التي هي غير الموضوع او بعضها
 او لا يفيد التمييز والمستمل على العرضيات ايضا اما ان يفيد التمييز الكلي او الجزئي او لا
 يفيد تمييزا أصلا والمركب كذلك وما لا يستمل على **الاساس** ولا العرضيات
 فلا اقل من ان يفيد صورة شبيهة بالمطلوب بحسب **المطلب** به القرينة البقائية
 والالم يمكن قولنا شارحا فالاقوال الشارحة بحسب هذه الاعتبارات اضاف
 كثيرة وما يستمل من هذه الجملة على جميع الذاتيات لسمه المحققون حداثا
 وسوقول دال على ما هيته المحدود ولا محالة يفيد صورة مطابقة له في الوجود
 وما يستمل على بعض الذاتيات يستونه حداثا قصا فان افاد تمييزا كلياً كان
 حسن الحد ودالناقصه واصل الظاهر لا يفرقون بينه وبين الحد التام لان المط
 غنهم التمييز لا التصور الحقيقي وما يكون من العرضيات فقط او منها
 ومن الذاتيات يستونه ربما فان افاد تمييزا كلياً فقام والافاقص والاسن
 ما تركب من الضيفين وما لا يفيد تمييزا أصلا فلا دخل له في التعريف والامان
 ذاتيا ولا عرضيا ويفيد صورة شبيهة فتمثالا واما بحسب الصور كما ذكرنا من
 ترتيب وضع هذه الاوصاف فيمكن ان يكون اقسام لان بعض الترتيبات
 يكون كما ينبغي وبعضها قريبا اليه او شبيها به وبعضها بخلافه لكنهم لم ينفوا
 لها اسامي مخصوصة وكذلك التصديق اما ان يعنى الاعتقاد او لا فعلى الاول
 اما ان يكون الاعتقاد جازما او لا والجازم مقارن للحكم بامتناع نقيض ذلك
 التصديق مقارنه بالفعل او بقوة قريبة الى الفعل ولما كان الامكان عبارة
 عن عدم الامتناع كان الحالى عن هذه المقارنه مقارنا للحكم بامكان النقيض
 بالقوة او بالفعل وسوكونه غير جازم والاعتقاد الجازم اما مطابق لما في

نفس الامر او ما يقتضي الوضع العام او الخاص بالفعل او بالقوة او غير مطابق له
والاول يقيني والثاني بحسب الشدة او الازام والثالث غلط وفي غير الجازم ان
لم يكن مقارن الحكم بالمكان التقيض بالفعل وكان سبب قبوله مساحته النفس كل
ذلك التصديق اذ عينا وان كان المقارن بالفعل بالمكان اقل او اكثر
التصديق المتعلق بالطرف ارجح ظنا وان تساوى الطرفان فشك ولا يقع
في العدم وكذا المتعلق بالطرف المبرح وكل تصديق لا يقتضي الاعتقاد ان
اقتضى تأثيرا في النفس البسط او القبض ونحوهما يسمى تحيلا ولن لم يقتض تأثيرا
ايضا فلا فائدة في عتباره والتصديق اليقيني من هذا جملة لا يكون الا نوعا
واحدا وهو في الحقيقة متمنع الزوال ولست التصديقات انواع كثيرة ولها مراتب
بحسب القرب البعد من اليقين وبحسب الشدة والضعف في الشدة او النقص
باليقين او ايقاع الظن واقضا التحيل وجملة تلك الانواع ممكنة الزوال
ولما كان كتاب التصديق بواسطة الاقوال الجازمة سمي اقوال الجازم المقتضين
بالذات برئانا وما يفيد رايان مشورا او يقتضي الزام اسمي جدلا وما يفيد اعتقادا
جازما غير مطابق سمي مغالطة وما يفيد اعتقاد غير جازم سمي خطا وما يفيد
تحجيلا سمي شعرا وجملة الاقوال الجازمة المستعملة في العلوم والمجاورا باعتبار
المواد هي هذه الالام الخمسة وكل قسم مشتمل على اصناف كثيرة ونعلم كل قسم صناعة
مفردة واما باعتبار الصور فقط فان كانت على الهيئة المرضية فقياس
وان كانت قريبة اليه او سميته به فاستقراء او تمثيل والمطلوب بالذات
من هذه الالام هو الحد التام المفيد للتصور الحقيقي والبرهان المفيد للتصديق
اليقيني فان غاية المنطق بالذات معرفة طرق كتاب هذين المطلوبين
وبالعرض معرفة كتاب سائر الالام السميته بهما وصناعة البرهان متمثلة
على بيان كيفية تحصيل هذين المطلوبين فخلاصة المنطق هذه المقالة والتصور
وان كان في اكثر الاحوال مقارنا للتصديق اذ كل تصور يخيل عن مقارن
التصديق لا يتفهم به في العلوم لكن لما وجب استلزام التصديق للتصور كما استلزم
الصورة او المركب للمادة ولم يجب استلزام التصور للتصديق استلزام

كتاب القياس البرهاني كتاب الحقيقة واستعمل عليه كاستعمال الكل
على الاجزاء ولا يجب عكس هذا الحكم ولذا سموه بهذا الجزء من المنطق برهانا وان
كان في الحقيقة علم الحد والبرهان ونقدم القياس عليه لكونه اعم منه لان القياس
بنسبة الصورة للالام الخمسة ولذا كان كل برهان على هيئة القياس بل
عكس والترتيب الطبيعي في التعليم يعصم تقدم الاسم واما تقديم ما قدم
على القياس فمن تقدم الاجزاء على الكل بالطبع والصناعات الاربع
الباقيات وان كانت اعم من البرهان باعتبار المواد كما ذكرنا لكن البرهان
مقدم عليهما بوجوه ان البرهان مطلوب بالذات وما عداه بالعرض
ان البرهان نافع بحسب الشخص والنوع وما عداه بحسب المثبات كالتوبة
فقطح ان الخطاية والسر متعلقان بالمطالب الخيرية بخلاف البرهان
والمغالطة والجدل وان تعلقا بالمطالب الكلية كالمغالطة غير نافعة
بالذات بل نفعها الاحتراز عنه فيكون بالعرض ومواد الجدل وان كان
اعم من مواد البرهان بوجه فان الصادق بحسب الغلب مشهور على
لكن الاعمى بالعرض اذ يتعلق الصدق بالشدة ليس بضروري بخلاف القياس
فان اعميته ذاتية لكونه خرا صوريا ولذا وجب تقديم البرهان على
سائر الصناعات **الفصل الثاني** في احوال الصناعات الخمس وبيان احوال
القياسات قد ذكرنا في مفتحة هذه الصناعة ان كل تعليم ونعم ذهني يكون بعلم
سابق وبيان هذا الكلام مشتمل على مباحث ان الاكث ان الذي هو خارج
الشي من القوة الى الفعل لا محالة يتعلق بهئته ولها نسبتان احدهما الى المؤدى
والفاعل لتلك الهيئة فان كل مخرج من القوة الى الفعل لا بد له من مخرج
الاخرى الى القابل ومحل تلك الهيئة واذ كان تلك الهيئة العلم فالنسبة الاولى
نسبة تعليمي سواء كان المؤدى الاستدلال والقوة الفكرية او غيرهما ولما كان المؤدى
تعليميا سواء كان القابل التمييز او القوة الادراكية او غيرهما ولما كان المؤدى
هذا الموضع العلم المكتسب اخذوه مع ما بين النسبتين لخرج عنه غير المكتسب ان
التعليم والتعلم قد يكون فكريا ان يكون تألف المقدمات من الحدود او تصور

بالكتاب المحال بالهوية الفكرية بعد تحشم الطلب وقد يكون حسنا بان يكون
بعض تلك التاليفات او النصوص متمثلة في الذهن بل تحشم الطلب وقد يكون
تفصيلا بان يحصل من تعليم الاستاذ او شخص آخر وقد يكون تبسيطيا بان يكون ذلك
التأليف والتصور ولنا وقد التبت من جهة العبارة فبإيضاح العبارة يحصل
دفعه والذمى الحسم من هذه الجملة ولهذا قيدوا التعليم والتعليم به **ج** ان كتاب التصورات
انما هو بعد تصور اجزاء الاقوال الشارحة وهي المحولات اذا امتلكتها واكتسابها
انما هو بعد تصور الحكم عليه والحكم به وبعد تصور الحدود والقياسية او التفرقة
او التمثيلية المسماة بذلك التصديق ولعل التصديق مقدما وذلك لتأليف هذه
الجملة سابقة على المكتتب انهم ارادوا بالبقية السابقة الذاتية لجواز تقارن
السابق والمسبق في بعض الصور بالزمان **د** ان المراد بالعلم اعم من التصور والتصديق
الساكن للصدق والظن والتكيد وما يقتضي التحصيل فان التصديق يطلع عليها
عرفا واذا تقرر هذه المباحث وعلم ان كل علم مكتتب مسبق بعلم او بعلم فله
لا يصح ان يكون كل علم مكتوبا والالزام الدور او التسلسل المستلزم لانتماع
الاكتساب فانها العلوم المكتسبة في التحصيل الى علوم يحصل بها الكتاب وهي
في التصورات امور عامة كالوجود والواحد وبعض من المعقولات واصناف
المحسوسات كالسواد والبياض وفي التصديقات مبادى القياسات وهي على
الاطلاق عشرة صنفا **أ** المحسوسات نحو الشمس منضمة **ب** المجربات نحو
ضرب الحبس **ج** المتوازات نحو البعد موجود بالنسبة الى من لم يره ونحو
السقراط كان موجودا والاعتبار فريدين الصنفين الى حصول اليقين لاكثره
الامتحان او عدد السمود **د** الاوليات نحو كل عظم من اجزاء **هـ** المحسوسات نحو
الشمس والارض والنفس وهذا يحصل بعد هذه اختلافات اشكال القمر بحسب قربه
وبعد من الشمس والوقوف على احوال الحسوفات **و** قضايا قياساتها مكررة
في الفطرة كالتصديق بان الاثنين نصف الاربعة وهذا ان الصنفان اعني
الحاشي والسادس وان لم يكونا من المبادى في الحقيقة لكن لما استلزاما قياسا بقدر الحكم
بالتحشم الكتاب عدد سما من المادى والفرقان الحد الاوسط في الاول بعلم

بالحدس وفي التاليفات مع الحدس الاجميرين متساويين في الذهن وهذه الامتيازات ليست تسمى
الواجب قبولها ويكون مبادى الرمان **ز** الوسمات وهي الحكم الوسم كحالات العقل
على اشياء ليس للوهم بها طريق كالصدق بان كل موجود ذو وضع وداخل في
الملك او خارج عنه وعلاوة هذا الصنفان القياس المولف من المقدمات الواجبة
القبول التي يساعد فيها الوهم والعقل يتعقد على نقض هذه القضايا وبأبى الوهم
عن قبول النتيجة بعد تسليم المقدمات لقصور الوهم عن ادراك كثير المعقولات
كالوجود والنهاية والمبدأ والعلّة ونحوها وقياسه احكامها على احكام المحسوسات
والجزميات على خلاف العقل وتلك الاحكام باطلة واما حكمها على المحسوسات الجزئية
والمبتدع منها كالاشكال الهندسية فنحن ومطابق حكم العقل بسبب ما في الوهم
العقل مأمن من المعارضة الخيالية وغيرها وسعد من الاستنباط والالتباس فلا يفيد
ذلك من هذا الصنف **ح** المشتبهات وهي قضايا فيها اشتباه يكون حقه
بوجه باطل بوجه وبالوجه الباطل بوجه على طواهر العقول من جهة مشتبهاتها
بالحق فاذا اشتغلت على ذلك الوجه تسمى مشتبهات كما يقال كل عين مبصرة ويراد بها
الفؤارة وهذا ان القسمان من مبادى القياسات المعالطية **ط** المشهورات
الحقيقة المطلقة نحو العدل حسن والظلم قبيح وهذا الحكم يكون مقبولا عند العامة
بحسب مصالح الجمهور والسبب العادى الفاضلة والاخلاق الجميلة الرائجة في النفوس
او بسبب قوة من قوى النفس لها طرفة العقل كالرفق والحكمة والحياء وغير ذلك
وبالجملة يكون عند العقل العملي صحيحة واما عند العقل النظري فبعضها صادقة
وبعضها كاذبة وما يصدق كتحمل ان يكون صدقا بالبرهان وسعى ان يعلم
ليس كل مشهور صادقا بل مقابل المشهور سنيع ومقابل الصادق كاذب والصادق
وان كان الحكم اغلب مشهورا لكنه قد لا يكون مشهورا بسبب من الاستكباب كجائز
ويكون نقضه مشهورا وقد يكون حكم صادقا بقيد خاص ومشهورا بدونه
المشهور الكاذب فيجب ابداء الغير لنفع نفسه فان ذبح الجبان نوع منه وليس
بقبيح عقلا وهذا الصنف يسمى ايضا ذايغات واما هو بحسب مصلح العوم والسياسة
الحكيمة يسمى الاراء المجددة **ي** المشهورات المحدودة وهي يكون مشهورة عند قوم

كالصدق بان التسلسل محال عند المتكلمين وكل من علم وصناعة يكون مثل هذا المشهور
ولا يكون مقبولة عند غيرهم **قضايا** سلمها شخص معين والزمها وبسبب جعل فرجة يوفق
لابطال رآه ويسمى وضعيات وهذه الاصناف الثلاثة يكون مبادئ القياسات
الجدلية **قضايا** يجب ان يسلمها المتكلم في مبادئ التعلم لصدق بها بعد ذلك
في علم آخر وفيه وذلك التسليم ان كان لطريق الاستنكار يسمى مصادرات وان
كان بطريق المباحة وطلب النفس يسمى اصولا موضوعه وهذا الصنف لا يقع
الا في مبادئ العلوم وهذا الوضعيات يسمى **مستلزمات** المقبولات وقضايا
تؤخذ من بونق لصدق كنصوص وضعي الشرايع واشتات ائمة الدين وهذه
الاصناف الثلاثة عشر يسمى مستلزمات لان بعضها سلم عن العقل وبعضها عنه
الاسم وبعضها عن الجمهور وبعضها عند قوم خاص وبعضها عند شخص **ع**
المشهورات الظاهرية وهي قضايا يرى في مبادئ الرأي مشهوره ومحموده وربما
يعلم بانفكراتها منع كالتصديق بان لضره الاخر لازمه لما كان انظروا
فال مشهور كحصى ان الظالم يقع لضرته وان كان اخا او ابنا **المطبوعات**
كالحكم بان من ميب الى عرش بيت شخص في الليل فهو حرام وهذه الاصناف الثلاثة
مبادئ قياسات افتائية وخطابته **المجملات** وهي قضايا لا يفيد التصديق
بل التحليل فحدث في النفس بواسطة ذلك التحليل قبض او بسط او سوق او نفرة
او حال من الاحوال فليقام ذلك التحليل مقام التصديق في التأثير كانت تلك القضايا
مصاد من القياسات الشعرية ومقدما بها مثلا الحكم بان مطبوع الطبع مثل السرا
سهل ثاوله اذ ربما يكون هذا التحليل سببا لسهولة تناول المطبوع والطاعة
نفوس العوام للتحليل اكثر من اطماعها للتصديق وللتصديق الاقناعية من التصديق
اليقينية وهذه هي مبادئ اصناف القياسات وظاهر ان استعمالها اما من جهة التحليل
او التصديق وانما اما بحسب ترجيح احد الطرفين او بحسب الحكم الجزمي والسالي اما
بسبب تزوجه على العقل او بسبب التسليم او بسبب التحقيق والتسليم اما من شخص واحد
او قوم خاص او الاجمال العامة وقال بعضهم التسليم اما معارن بالتصديق او معارن
بالتكذيب او حال عنها والاول مثل المشهورات الحقيقية المطلقة والمحدودة والظاهرة

132
والظاهرة والناس في مثل الوضعيات والتمثيل المصادرات وبالحكمة لهذا التاثير
مراتب وبعض المواد مشتركة وبيان المراتب ان الاول التحليل والثاني الترجيح ثم
الترجيح ثم التسليم ثم التحقيق والتحليل مطلوب في الشرعيات والترجيح في الخطابات والترجيح
في المغالطات والتسليم في المجملات والتحقيق في البرهانيات وكل قضية افادت
التحقيق يكون بحسب الغلبة في معرض التسليم والترجيح وكل ما قارن التسليم والترجيح
افاد الترجيح لا محالة وكل ما اقتضى الترجيح استعمل على التحليل وفيه هذه الاحكام لا ينعكس
يعني لا يجب ان يكون كل موصوف بالترجيح والتسليم مفيد للتحقيق وكذا البرهان
فمواد الشرعيات اهم من الكل لان المواد البرهانية والجدلية وسائر الاضافات يمكن
استعمالها فيها بسبب انضواء التحليل لاقتضاء التصديق ثم المواد الخطابية ثم المغالطية
والجدلية والمواد البرهانية احص من الكل اذ لا يصح استعمال موادها سواء في هذا
سواء اشتركت المواد وهذا الحكم ليس بكل بل بحسب الغلب والاكثروا لافالمواد البرهانية
قد لا تسلم ولا تزوج وتدخل في معرض التسليم والترجيح بنوع من التلطف والندف
ومواد الجدول والمغالطة ربما لا يصل اليها اذ ثام العوام فلا يقع البتة في الخطابة
ومواد جميع الاصناف يحتمل ان لا يقع في الشرعيات ومعلوم ان قضايا التحليل
واذا علم ان في كل صناعة اى اعتبار بحسب سبل استعمال كل مادة بذلك الاعتبار ولا
مانع من استعمال قضية واحدة باعتبار حتم في هذه الصناعات الخمس وما ذكر
بعض المهوسين ان مواد البرهان كلها صادرة ومواد الشعر كلها كاذبة واول
الجدول والمغالطة والخطابة محلوطة لكن الصدق في الجدول اكثرى وفي المغالطة
اقل وفي الخطابة مساو لجيد عدم التحقيق وهذا الحكم غير صادق فيما سوى البرهان
وكذا ما قيل ان مواد البرهان من الواجبات ومواد المغالطة من المنعيات
ومواد الاصناف الثلاثة الاخرى ممكنات اكثرية واقعية ومساوية على
ما ذكر في الصدق لعدم عدم التحقيق وليس بصادق اصلا لان هذه المواد يقع
في البرهان اذا كانت المطلقة ذلك الحكم كما يستعمل واذا اريد تقسيم
مستعمل على اصناف المبادئ المذكورة قبل كل قضية يكون مبداء اول القياس
اما ان يقتضى التصديق او التحليل ولا يقتضى شيئا منهما والقسم الثالث لا يقع

في هذا الصلابة يكون مبدءا ومصليا تصديق اما جازم او غالب والجازم
 اما ضروري او غير ضروري والضروري اما ظاهري او غير ظاهري والظاهري اما
 بالحس فقط وهي المحسوسات او بمشاهدة امر خارج وهي المتواترات بمشاهدة
 امر غير خارج وهي الخبرات وغير الظاهري اما بالعقل او بغيره والعقل اما مجرد
 العقل وهي الاوليات او باعانة امر قياسي وسواء ان يكون اوسطه مركزا
 في العقل او مستفادا والاوّل القضايا القطرية القياس والثاني الجليات
 اولو استفيد من القوة الفكرية لم يكن من المبادئ وغير العقلي الوهميات
 والجازم الغير الضروري مقارن لاحالة بالتعليم التام او غير التام والتام
 اما بسبب ترويج باطل اول والاوّل المشبهات والثاني اما تعليم المجموع او تعليم
 نوم خاص او تعليم شخص واحد والاوّل المشهورات المطلقة والثاني المشهورات
 المحدودة واما الثالث فان ذلك الشخص اما معناه اول والاوّل الوضعية
 وغير المعاندا ما تعلم او تعلم والاوّل المقبولات والثاني المصادرا والاصول
 الموضوعية ومقارن التعليم الغير التام المشهورات الظاهرية ومقتضى التصديق
 الغالب المضبوطات ومقتضى التخيل المجليات هذا تمام الكلام في هذا الباب
الفصل الثاني في اصناف المطالب المطالب بصفة اصول وفروع
 الاول ما يكفي الاقتصار عليه في اكثر الموضوعات وهي ثلثة مطالب كل منها يتقسم الى
 قسمين وبهذا الاعتبار يكون ستة **مطلب** وسواء المطالب معنى التام نحو
 ما الغفقاء او طلب حقيقة المسمى ماهيته نحو ما الحركة **مطلب** هل هو اما بسيط
 او مركب والبسيط لطلب وجود الموضوع نحو هل الملك موجود والمركب لطلب وجود
 المحمول للموضوع نحو هل الملك ناطق والوجود في هذا القسم رابطة وفي الاوّل حمل
 وارسطا ليس ربي الاول موجودا باكمل وانما موجودا بالجزء **مطلب** لم يوجد
 اما بحسب الاقوال او بحسب نفس الامور والاوّل لطلب علة وجود التصديق
 في الذهن نحو لم كان للعالم علة والثاني لطلب تلك العلة في الخارج نحو لم يجب
 المتقاضي لجدد الصنف انما من المطالب التي هي الفروع كثيرة العدد والاسئلة
 مطلب التي ومطلب كيف ومطلب كم ومطلب اين ومطلب متى ومطلب من اجله

١٣٥
 واجهة راجعة الى مطلب هل المركبة ان كان موضع الطلب معلوما بالتعيين نحو هل
 هو ناطق وهل هو اسود وهل هو عشرة وهل هو في الدار وهل هو الآن وهل هو
 زيد والاكثر بساطة من اجله مطلب التي ومطلب التسمية بالفصول الذاتية و
 بالحواس العرضية وان شاء الله **مطلب** التي ايضا من الاصول وارجعوا
 الفروع الباقية اليه نحو التي لون له اي مقدار له في اي موضع هو في اي مكان
 اي شخص هو فعلى هذا يكون المطالب اربعة اثنان طالبا للتصور وهما ما في
 واثان طالبا للتصديق وهما هل ولم وباجلها المطالب الذاتية في العلوم ما ذكرت
 وبسببها المطالب وافرقت بين مطلب ما التام والطلبية للتحقق فان الاول
 لطلب معنى يطبق عليه التام بالاجمال سواء وجد او لا والثانية ما يستلزم التام بالتفصيل
 وسواء ثبتت ذلك المعنى وجوده وتعلق الاول بالغة زيدا والثاني بالناطق
 ويجوز ان يكون معنى واحد باعتبار من مطلب الاول والثانية كما ان تفسير المثلث
 في فاتحة كتاب الهندس مثلا شرح التام وبعد تحقيق الشكل الاول بحث علم وجود
 المثلث كان ذلك التفسير بعينه حقا حقيقا للمثلث فالاول بمثابة المعرفة
 والثاني بمثابة العلم وبهذا البيان يعلم ان مطلب ما التام مقدم على
 المطالب كلها وبعده مطلب هل البسيطة فطلب الثانية ومطلب التي
 الطالبة للفصول داخلان في هذا المطالب في الحقيقة ومطلب هل المركبة ان كان
 بعد تحقق الماهية كان بعد مطلب الثانية وتحققه يكون مطلب لم الطالبة
 للتصديق فقط مقدم على مطلب لم الطالبة للغة وان كان الاول ظاهرا سقط
 وبقي الثاني كما يقال لم يجب المتقاضي الجديد وقد يتجدد ان اذا كان الاول علة
 وينبغي ان مطلب لم متصل بمطلب هل فان لم ان طلبت علة التصديق المحرر والتصديق
 والوجود معاني الكالين اما ان يطلب علة وجود الموضوع او علة على الاطلاق وان
 لم يطلب علة وجود شيء او علة للموضوع وكلها ما مطلب هل والقياس الذي يتبين
 به هل البسيطة الا ان يكون استثنائا من المتصلة والعلّة واقعة في المستثنى
 كقولنا ان وجد موجود وجد وجب الوجود وما يتبين به هل المركبة يجوز ان يكون
 حتمية والعلّة حاد اوسط كقولنا العالم يمكن ان يوجد ومطلب ما يجب الذات تابع

يطلب هل ما تبعته للنبسطة فعل الوجه الذي ذكرنا واما تبعته لمل المركبة ففي
 موضعين احدهما ما يطلب فيه الحد الاكبر والآخر ما يطلب فيه الحد الاوسط والاول
 مثل ان مراد اثبات عرض ذاتي الموضوع معلوم بالماهية والعلية او نقية عنه و
 لا محالة يكون وجود ذلك العرض بالقياس الى ذلك الموضوع من باب هل المركبة
 وبالقياس الى من باب هل البسطة فان كل عرض ذاتي موجود لموضوعه يكون
 موجودا في نفس الامر وليس بوجوده لموضوعه متمنع الوجود في نفس الامر
 اثبات العلية البسطة للاعراض الذاتية يمكن ان يكون اثبات العلية المركبة لتلك
 الاعراض للموضوعات كما اثبت في فائحه كتاب اقليدس وجود مثلث متساوي الاضلاع
 في نفسه لوجود هذا الحكم المثلث متقاطع على نصف قطر مشترك من دائرتين فكان
 العرض الذي من جهة انه يطلب بالنسبة يكون مطلبه تعالى لان موضوع هذا
 الطلب يكون ههنا كما ذكرنا وان كان قد يكفي بالقياس الى هذا الموضوع ما ذكرنا
 مطلبه بالثابتة ونعني عن التكرار كذلك من جهة انه يطلب بهل المركبة يكون
 مطلبه بالطالبة بحقيقة الحد الاكبر بما يعمل المركبة والثاني مثل ان يطلب بعلة
 بهل المركبة بالفعل كما يقال علة انحسار القمر بالقوة كما يقال القمر يخف فقال
 نعم ما الحد الاوسط الذي هو علة هذا الحكم وذكر في ضمن هذا الجواب بالقوة يكون
 مطلوب بل ومعنى لم في الحقيقة ما الحد الاوسط او العلة في ذلك وان كان ما
 في هذا الموضوع طالب الحد الاوسط لمل المركبة كانت تابعة لها ومطلب لم ايضا
 راجع بهذا الوجه الى مطلب ما ومن جهة اشتراك ما ولم في بعض المواضع يقع المنازعة
 عن اجراء الحد الحصري والبرهان كما سيعلم وبهذا البحث علم ان جميع المطالبات مندرجة
 بالقوة في مطلب ما وهل الذين احد ما طالب البرهان والآخر طالب الحد الحقيقي
 لما كان مطلب هل متقدما على مطلب الذاتية لزم تقديم مباحث البرهان على
 على مباحث الحد الحصري ولما كان تحقيق كل من المطلبين متعلقا بمعرفة العلة المطلوبة
 بل بالفعل اجمع في كل من مباحث البرهان والجدل الى معرفة العلة فاور ذاتي
 هذا الموضوع احوال العلة على سبيل المصادرة **الفصل الرابع** في ذكر ادعاء العلة حيث
 يتعلق بها على وجه كل العلة والسبب في هذا الموضوع مترادفان وقد تقرر في العلوم

العلوم الاخران اما ما اربعة مانه وسمى الفاعلية واما ما في الفاعلية وسمى المادية
 او في حكمها كالموضوع واما ما في الصورة وسمى العلة احوال تحتل بحسب القرب والبعد
 من المعلوم بحسب ان العلة بالذات او بالعرض وبالفعل او بالقوة وخاصا وعاما وساد
 جزئي او كلي وبسيط او مركب قد وضعنا امثلة هذه الاصناف بحسب اختلاف تلك
 الاحوال في الجدول التالي وسهلا

جدول امثلة العلة الاربع بحسب اعتبار اختلاف احوال كل منها

العللة الفاعلية	العللة الفاعلية	العللة المادية	العللة الصورية
الفرس كاللاوتاد والخرنوب او العفنة للحمى والبعيد كالنفس للحرارة او السدف للحمى	الفرس كاللاوتاد والخرنوب او العفنة للحمى والبعيد كالنفس للحرارة او السدف للحمى	الفرس كاللاوتاد والخرنوب او العفنة للحمى والبعيد كالنفس للحرارة او السدف للحمى	الفرس كاللاوتاد والخرنوب او العفنة للحمى والبعيد كالنفس للحرارة او السدف للحمى
بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة	بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة	بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة	بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة
بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة
بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة
بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة
بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة
بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة
بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة	بالفعل كالماء والحرارة بالقوة كالماء والحرارة بالذات كالماء والحرارة بالعرض كالماء والحرارة

وبعد معرفة هذه الأصول يفيد في هذا العلم أبحاث أخرى في أحوال العلل وهي هذه **١** بعض هذه
العلل على الوجود كالفاعل والغاية وبعضها على الماهية وهي المادة والصورة
الكتابيتين جزء المعلول الموضوع من علل الوجود لكنه قابل للفاعل **٢** ان هذه العلل
قد يكون صناعتية كعلل سير مركب الخشب والنجار والصورة والكلوس عليه وقد يكون
طبيعية كالطبيعة التي هي العلة الفاعلة للحركة أو تكون في الأجسام الطبيعية المادة
والصورة الطبيعيين وحصول المكان الطبيعي الذي هو غاية حركة الأجسام الطبيعية
وقد يكون نفسانية وهي النفوس والأجرام البنائية والحيوانية والفلكية و
صورها وغايات أفعالها وقد يكون خارجة عن هذه الحجة ويكون من جملة الأمور
التي تقارن المادة ويسمى أموراً تراعى وهي نوعان أحدهما ما هو تراعى بالذات
كالمفارقات التي هي مبادي أو ايل للوجود والآخر تراعى بالحد كالمقادير والاعداد
٢ بعض هذه العلل قد يكون علة لبعض كفاعل علة لوجود الصورة وقد
يكون علة لسعة البعض كالفئة علة للفئة الفاعل **٣** الغاية بما يتبعها علة لوجود
معلول فيقدم بالماهية وتتأخر بالوجود والفاعل علة بالوجوبين فيقدم
وقد يكون بعض هذه العلل متفقة بالنوع مع الأخرى كالحرك والمحرك إذا
كانا جسمين وكانا المقتضين لآجاله بعض الأجسام البها وفي هذه الصورة
الفاعل والصورة والغاية متحدتان بالنوع وقد يكون مختلف **٤** الفاعل قد يكون
فاعلاً تاماً بمعنى يكون على تمام جهات المؤثرية ولا يحتاج في الفاعلية إلى امر خارج
عن ذاته كما هو فوق الطبيعة وبعض العلل الطبيعية وفي تلك الصورة ان كان
الفاعل ما لم يتوقف إلا على استعداد المادة ومع استعدادها يحصل كفاية
الصورة على المادة وان لم يكن ما ديا كان موجوداً دائماً كنفس المادة التي هي
أبدية والفاعل الغير التام كالفعلين الصناعيتين إذ لم يحصل القدرة والازادة
والآلة وسائر الشرائط لم تصور ان يكون فاعلاً والقوا على الطبيعة التي لا يكون فاعلاً
ما لم يحصل الشرائط كالطبيعة المحركة للجسم الطبيعي على الاستقامة بعد خروجه عن مكانه
الطبيعي وتبسط زوال المانع وسائر الشرائط وكما لا يكون حيث لا يظهر التأثير بعد
بعد تأثره من الحرارة الغريبة وكذا في القوا على النفس بنية فالفعل في مثال هذه

هذه القوا على كون متأخر عنها ولا يكفي في الفعل حصول استعداد المادة بل بعد
حصول الشرائط يصدر الفعل بواسطة حركة من الفاعل وهي زائفة فالفعل يحصل في
الزمان ووجود الغاية في وقت انتهائها الحركة يعني في آخر ذلك الزمان يحصل
وكل فعل صادر عن الفاعل التام بالفعل لا يكون بتوسط الحركة أو سرية شيء
بالقوة ليحصل بالتدرج فالغاية فيه لا يكون على هذا الوجه بل يكون نفس
الصورة **٢** إذا كان العلة علة بالفعل حصل المعلول بالفعل وإذا كانت
بالقوة لم يلزم ان يكون المعلول بالقوة لأن قوة المعلول وإمكانه ليس
مستفاداً من العلة بل هو له لذاته بخلاف وجوده المستفاد من الفاعل في الغاية
٢ ان وجود الصورة والغاية مستلزم لوجود الفعل لأن وجود الصورة
مستلزم بالذات ومقارن بالزمان ووجود الغاية متأخر ووجود المادة
في بعض الأمور الطبيعية التي يكون الفاعل فيها تاماً مستلزم لوجود الفعل
كالمسح السادسة **٣** ان وجود المعلول مستلزم لوجود جميع العلل بالفعل
والأوجود الغاية المتأخرة عنه كالقراش الذي وجوده لا يستلزم وجود
الأنطباع والاستان التي لا يستلزم وجودها وجود الموضع **٤** العلة التامة
ما يلزم من وجوده وجود المعلول وهي القريبة وبالذات وبالفعل المختصة
بالمعلول من جهة انها علة وسائر العلل الناقصة وليست بعلة حقيقة بل جزء
العلة وانما قلنا بالذات لأن بعض العلل قد يستلزم وجود المعلول كالمادة
والغاية لكنه بالعرض لأنه سبب استلزام سائر العلل **٥** ان لم يكن المانع للطلب
العلة طلبت العلة التامة إذ لو اردت الناقصة لم ينقطع السؤال لم اذ بقي
شرط اوجده علة كان للسؤال مدخل فإذا كانت العلة تامة سقط السؤال
٦ بكل ما كان علة تامة لمعلول كانت علة تامة لآحواله الواجبة واما آحواله
الممكنة فيحتاج إلى علة أخرى متلا علة وجود الجسم علة لحصوله في مكان لا
يعينه كحصوله في مكان معين يحتاج إلى علة أخرى **٧** العلم التام بالغاية يقضي
العلم بالمعلول على وجه تام لأن المعلول اثر العلة ولازم له بطريق الوجوب
والعلم التام بالشيء مستلزم على العلم التام بآثاره وما يجب حصوله له فان علم

العلة ووان المعلول فاما من جهة نقصان العلم ونقصان العلة في العلية وكل
 علمها نصي علم المعلول سمي بنية ووضوح وقد يكون العلة الغير التامة ايضا بنية اذا
 استرمت المعلول فكل تام بين تلك **العلم التام بالمعلول يقتضي العلم التام**
 بعلم بنية المعلول التي هي اجزاؤها وتقتضي العلم بعلم وجود المعلول على وجه
 التقصا اذ لعل الوجود ما بهيته وعليها حال عارضة لتلك الماهية وتعلق المعلول
 بها لتلك الحال لا مجرد ما بهيته فالعلم بالمعلول لا يفيد از يد من العلم بتلك الحال
 وبعبارة اخرى العلم بالمعلول لا يفيد الا ان له علة واما انما اذا فعلم آخر ان
 يعلم الما واة فعلى ذلك التقدير العلم بالمساواة غير العلم بالمعلول فقط
 بالعلم بالعلة والحاصل ان العلم بالمعلول يقتضي العلم بوجود العلة التامة العلم
 بما بهيته بالعلم بمعلول واحد نصي العلم بمعلول آخر بتوسط العلة لكنه لا يكون تاما
 على الانتقال من المعلول الى العلة **و** فرق بين اجزاء الماهية في الخارج والصور
 والمادة وبين ما هو بمثابة الاجزاء في العقل يعني الجنس والفصل فان الاول
 لا يحل بعضها على بعض بالمواطاة ولا على المركب ولا المركب عليها والناحية
 بهذه الوجوه وليس الجنس والفصل جزئي النوع حقيقة في الوجود بل اجزاء
 الحد في القول كما سيذكر ويجوز ان يكون شئ واحد باعتبار مادة وباعتبار
 جنس كالجسم الحيوان وبازائه الحساس صورة باعتبار وفصل باعتبار بيانه
 ان الجسم باعتبارانه جوهر ذوا بعد فقط بحيث اذا قارن هذا المعنى غيره
 كان حار جاعا عنه ومنصافا اليه كان مادة والحساس بهذا الاعتبار
 صورة والجسم بدون ذلك الاعتبار بل ان قارنه استواء اخرى يتم وجوده
 على وجه التحصيل كالحساس والناطق وغيرهما صدق حمل جوهر ذي ابعاد على
 المجموع او لم يقارنه شئ حتى يقع وجوده بهما غير محصل ومع ذلك صدق حمل
 جوهر ذي ابعاد عليه كان جنس والحساس بهذا الاعتبار فصل حتى يقال
 للجسم حس والحساس جسم ويطبق المركب على كل منهما وكل منهما على المركب
 وان اخذ الجسم مثلا باعتبار مقارنته لم يتم وجوده كالحساس وقد كان في
 الاول غير محصل وكان بهذا الاعتبار محصلا كان مع ذلك المتم نوعا للجسم

١٢٨
 الجسم باعتبار المقارنة الغير مادة وباعتبار مقارنته الغير نوع وباعتبار المقارنة
 التامة مقارنته جنس ومعقولة هذه الاعتبارات من المهمات وحال الجنس والفصل في باب
 العلية مخالفة كماله المادة والصورة لان المادة والصورة على المركب والجنس
 والفصل وان كانا متقدمين على النوع بالطبع كما سيذكر لكنه ما من حيث انما مقولان
 على النوع معلولان له اذ لو كان لهما وجود بالاستقلال حتى فاد وجود النوع لا يستحال
 حملهما على النوع اذ لا يحل موجود محصل على موجود آخر بل وجود النوع يقتضي وجود
 في العقل محتمل له وغيره على الاجمال وجودا آخر محصل له في العقل محتمل له وغيره
 على الاجمال وجودا آخر محصل له ايضا في العقل فان الانسان ما لم يوجد لم يكن حيوانا
 موانا ولا ناطقا وكذا ما لم يعقل حيوانية الانسان لم يعقل حمل الجسم ولا الحاس
 الذين هما جنس الحيوان وفصله على الانسان فالحجوان سبب حمل الجسم والحاس على
 الانسان وان كان الجسم والحاس للذين بمثابة المادة والصورة سبب وجود
 الحيوان لكن وقوع الجسم والحاس عليهما بالاشتراك ومن هنا يعلم ان العام علة لكل
 الاعم على الخاص يعني ان حقوق الاعم من الجنس للنوع يكون بتوسط الجنس وكذا كل من
 العام والخاص كان كونه اول للعام وبواسطة يمتدح الخاص اذ لو كان كونه للخاص
 خصوصيته لما احتج سائر جزئيات العام كالصحة والمرض اللذين للحيوان والانسان
 فانما بسبب الحيوانية يلحقان الانسان والاطما كحما الفرس والنور ومن هذا بحث
 علم ان البسيط باعتبار الخارج امر وباعتبار العقل امر اخر فانه باعتبار الخارج ليس
 مادة ولا صورة وباعتبار العقل ليس له جنس ولا فصل البسيط العقلي شخص
 لان كل ليس له جزء عقلا كالوجود والوجود ليس له جزء خارجا بل عكس كالعقل
 النفس والمادة والصورة بل كاللون والواد والمركب بخلاف ذلك **الفصل**
الحاس في ذكر البرهان واقسامه ونبته بعض حدوده الى البعض وطريق اقالة البرهان
 على كل مطلوب له سبب البرهان قياس مؤلف من اليقينات يلزم منه نتيجة
 يقينية بالذات والاضطرار لان لازم المقدمات اليقينية المؤلفة بالذات
 اليقينية بالذات والاضطرار يقينية بالذات والاضطرار ايضا واليقين كما ذكرنا عقلا
 جازم مطابق والاعتقاد الجازم مركب من تصديق مقارن لتصديق آخر متتابع

نقيض التصديق الاول والتصديق الاول الذي هو الحكم بنسب المحل للموضوع او نفيه
عنه يكون ضروريا وغير ضروريا ودائما وغير دائم بحسب صفات الجهات المذكورة
والتصديق الثاني الذي هو الحكم بان التصديق الاول على الوجه الذي كان عليه ضروريا
النسب بجواز ان يكون بالضرورة يعني ان كون الحكم معلوما كذلك يكون ضروريا
وجوز ان يكون بالضرورة فان كان بالضرورة كان التصديق الاول مطابقا للوجود
للمحالة وكان بهذا الاعتبار يقينا وان كان بالضرورة فالصديق الاول
بسبب مقارنة الحكم بامتناع النقيض حازم لكنه غير يقيني اذ هذه المقارنة ليست
بواجبة في نفس الامر فالثقتين تصديق ضروري او غير ضروري مقارنة التصديق
اخر بان وقوع التصديق الاول على الوجه الذي عليه ضروري مقارنة ضرورية
وكل ضروري دائم فالصديق الثاني في انه ضروري يكون دائما واما الاول الذي
يحتمل ان يكون دائما وغير دائم فان تعلق بوقت معين فالحكم بان الشمس تنكسف اليوم
فان هذا الحكم غير صادق في غير هذا الوقت يسمى يقينيا موقتا ومتغيرا وان تعلق
بوقت معين كالحكم بان الشمس تنكسف في بعض الاوقات المعينة فان هذا
الحكم صادق دائما يسمى يقينيا مطلقا واطلاق اسم اليقين على هذا القسم هو
ومقدمات البرهان وتساخما يقينية دائما بهذا المعنى وبعد تقدم هذا البحث
يقول كل حكم يكون من القضية اما ان يكون بسبب ادلا والسبب اما نفسا او
القضية او امر خارج وعلى التقديرين اما ان يكون سببية السبب ووجه
في العقل اما لان كان الحكم سببا في نظر الى وجود السبب كان الحكم وجبا
وبالنظر الى عدمه لم يكن اجبا بل مكنا فكل حكم له سبب فعلمه بدونه العلم بسببه
لا يكون يقينيا لعدم مقارنته ما يقتضي وجوب الحكم فيكون علمنا ممكن الزوال
وان كان السبب نفسا او القضية يعني يقتضي الموضوع لذاته اثبات الحكم له
او انتفاء عنه وكان سببية ووجه كانت تلك القضية اولية مستغنية
الاثبات بالقياس واما ان كان السبب امر خارجا او جزا القضية كمن
السببية غير وجهه بل يتضمم امر خارج فيجوز اثبات تلك القضية بقياس
برهاني والحد الاوسط فلهذا قياس سبب الحكم في الخارج والعقل او في

او في العقل دائما يعني يكون علة للتصديق وبعد ذلك اما ان يكون سببا لوجوده
في الخارج ايضا ليكون علة للتصديق بنسب الاكبر للصغر او انتفاء عنه في العقل
وعلة لنسبته له او انتفاء عنه في نفس الامر ايضا او لا يكون كذلك والاول يسمى برهان
لم لا فادة القيمة بالوجوهين والثاني برهان ان لا فادة انية الحكم ونسبته واتخذ
الاول في هذا القسم اذا لم يكن علة الحكم في الخارج جازا ان يكون معلولا فيه واولية
له في الدين وجاز ان لا يكون والقسم الاول من برهان الان يسمى دليل الواسع للقسم
الثاني لقب حاض مثال برهان ان في الموجبة مواد هذا المجموع متوجبة الى اعلى البدن
فيكون في معرض السرايم وقر السالبة هذا الحيوان في الحلفة عادم الزية فلا يكون
متنفسا ومثال برهان الان المسمى دليل على عكس هذا الترتيب في الاوسط والاكبر
ومثال القسم الاخر من برهان الان في الموجبة بول هذا المجموع ابيض حائري في معرض
السرايم وفي السالبة هذا الحيوان عديم الصوت فلا يكون متنفسا فان الاوسط
والاكبر معلولان لعدة واحدة وينبغي ان يعلم ان وجود الاكبر للصغر غير نفس
الاكبر والصغر فعليه غير علة كل من الحدين ومقتضى لمية البرهان هو وضع علة
فقط في الاوسط لا وضع علة نفس الاكبر وان جاز ان يكون شي واحد علة لهما
وسواء ان يكون علة الاكبر مساوية لهما في الوجود وليكون علة لذلك انما يكون في
الصغر وغيره او لا يكون للاكبر وجود في غير الصغر ليكون علة الاكبر بعينه علة
وجوده في الصغر مثال الاول حلط الصفراء الزيد مسخن في خارج عوده
قياسه حمى الغيب فان هذا الاوسط علة هذا الحمى علة مساوية فيكون علة لهما في البدن
كل شخص منهم زيد ومثال الثاني وقوع الارض حجابا بين القمر والشمس فينجف فان
هذا الاوسط علة الاكبر ولا وجود له في غير الصغر فيكون علة وجوده في الصغر وقر
غير هذه الصورة بجواز ان لا يكون الاوسط علة للاكبر بل معلولا او للصغر ولا
يكون معلولا لهما بل لوجود الاكبر للصغر ويكون البرهان برهان لم مثال الاول هذا
الحسب في سمت حركة النار فان وصل اليه فان حركة النار معلولة لهما وعلة
لوصولها الى الحسب وكذلك الحسب مؤلف فله مؤلف فان وجود المؤلف يكون اوليا
للمؤلف العام وتوسطه للحسب الذي هو مثال الثاني للمثلث زوايا

مساوية للمقامين فيساوي نصف زوايا المربع فان الاوسط المعول للصغر علة
حصول الكبر له وكذا الانسان حيوان فيكون جسمه او حساسا فان الاوسط المعول للصغر
في الوجود كما ذكر علة وجود الكبر له ومثال الثالث هذا الحيوان غراب فيكون
فان الاوسط في هذه الصورة ليس معولا لواحد من الطرفين الاخرين لكنه علة
لسواد هذا الحيوان والابحور ان يكون الاوسط او وجود الكبر للصغر في العقل
كالمتضايقين او متاخرا عنه يعني بعلم ولا حصول الكبر للصغر وبواسطة الاوسط
مثال الاول هذا الشخص بزيادة فزيد ابنه فان حصول هذين المعنيين الذين
لما كانا متقاربين لم يقتض احدهما حصول الاخر بل يستجيب في الوضوح نظيرة الضم
بعضهما فمن هذه المحذور لا ياتي في قياس ومثال الثاني هذا العدد ليس بفردي فيكون
زوجا فان الحكم بان هذا العدد ليس بفردي ان كان مستفادا من غير علة لم يكن يقينا
وان كان مستفادا منها وسي فقدان هذا الفرد في العدد المذكور حتى لا يتصور
هذا فقدان ما لم يوجد ولا حد الزوج فيتاخر الاوسط في المعرفة عن النتيجة واما
ان كان الاوسط معول حصول الكبر للصغر في الخارج لا معول الكبر فقط او الاخر
فقط بعكس ما ذكرنا في برهان العلم ويكون علة التصديق فذلك التام فيكون
دليلا ويكون هو المعدود من مقام البرهان كقولنا هذا الشخص له حمى غيب فالحظ
الصغراوي الذي في خارج عروقه متقضي وفي هذا الموضع سعي انه يكون المعول
مساويا للعلته ويكون المساواة معلومة بعلم من وجوده وجود علة التي هي الحكم
المذكور والكلام في ان العلم بالمعول كيف يقتضي العلم بالعلته فذكر فيما قبل
في اكثر الاحوال بفيد العلم الناقص الجزئي واكثر وتوهم في الجبرئيات وفي الكليات
لا يفيد اليقين التام المطلق مثلا اذا قيل الانسان ضاحك فيكون ناطقا لا يفيد
هذا القياس اليقين لان ضاحكية الانسان ان علمت بالعقل يجب ان يعلم اولاً
ناطقة التي هي علة الضاحكية فيكون الضاحكية معلومة بتوسط الناطقة وان
علمت بالحس او التجربة لم يكن يقينا كليا مطلقا كما سيذكر وايضا هذا الحكم لا يقع في
حال عدم الضحك وانما ان الحكم بقياس يحلف يكون من برهان الان الذي يحلف
بشئ صدق النتيجة كيدب نقبض المستند للحال وهذه اجملة امور خارجية

خارجية مستندة للتصديق فقط الا في الحلف الذي يكون وبرهان لم يار والى المقسم
فيكون في قوة العلم والقياس المقسم الذي هو استقراء التام وحكم موضوعه يكون
تابعا لجريته يكون ايضا من هذا القبيل ويقول من لا يبتدأ كل حكم له سبب ان كان
السبب نفسا فخر القضية وواضح ان الحكم اوليا كما ذكرنا وان لم يكن واضحا كما
وضوحه لا محالة بالاوسط المقضي للتصديق فقط وبالفطن هذا الاوسط يكون
الاخرس يحصل يقين تام لان المتيه يكون معلومة من وجهين والبرهان المقيد في
هذه الصورة اليقين برهان ان وان كان السبب مرادوا وضحا وسببية فيه
واضح فالبرهان يحصل من وضعه في الاوسط برهان لم كما ذكرنا وان لم يتضح
سببية فمن وضعه في الاوسط لم ينقطع السؤال فاجواب الجملة يكون باسياء يكون
متتممة لسببية لان عدم الوضوح انما يكون كون السبب الاول بعيدا او قصا
يعني جزا سبب على وجه الاستدلال المسبب واما اذا كان قريبا تاما فيكون وضحا
وان جازا انه يكون واضحا ولا يكون قريبا او تاما فاذا كان السبب واضحا كما
البرهان تاما وبرهان لم والسبب البعيد الناقص اذا كان وضحا اخرج البرهان
من المتيه واما السبب الغير الواضح وان كان وضعه في الحد الاوسط نوعا من اليقين
فلا يقع في برهان العلم مثلا نقول هذا الموجود ناطق فلو ان كان كون الناطق
علته لانه هذا الموجودة مشروطة بجوانية اذ لو كان من المفارقات لم يقتض
الناتية كما سيذكر فقوان الشرط يقتضي نقصان العلية وعدم وضوحها
القياس عن البرهانية يكون من هذه الجهة ولا بد ان يكون السبب في برهان العلم
مع وضوحه وكما له يعني استلزامه وجود المسبب دائما ليكون الحكم الذي هو معلوله
يقينا دائما اذ لو احتض علية بوقت كان تعلق اليقين بذلك الحكم مقصودا
على ذلك الوقت كما ذكرنا فمثال الكون واذا علم ان كل حكم له علة فيسببه الاوضح
العلته لا يكون يقينا فكل حكم يمكن بيانه ببرهان العلم فيسببه برهان لان لا يكون
يقينا مثاله البياض وخشونة البول في احمى اللازمة لا يفيد العلم بان المرض في
معرض السرايم ما لم يعلم علة ذنبك المعلوم ووجه سقن احد سماء لا خرد ذلك
استدارة الارض فزعم الهة بشئونها بالانية وفي العلم الطبيعي بالمية وما ذكر

بكون

في علم الهيئة لا يفيد سوى ان الارض لو قد سديرة في وقت احساس حولها اما انها
سديرة دائما فلا يعلم فيه فلا يفيد الحكم اليقيني الدائم واما الطبيعي فيعلم فيه ان
طبيعة الارض لبس طبعها يقتضي السديرة وهذا الحكم يقيني دائم بدوام وجوده
الطبيعية وبهذا البيان علم ان البرهان علم الهيئة مدونه برهان طبيعي لا يفيد
اليقين لفائدة الانية فقط ودون اليقينية وظهر ان اطلاق اسم البرهان على
والاخرى بالتشكيك فلما استعمل البرهان المطلق في البرهان وكيفية وقوع الاسباب
في الحد والوسطية للبرهان سبدا في تفصيل في فصل مفرد عقيب هذا الفصل
ان شاء الله تعالى **الفصل دس** في كيفية وقوع اصناف العلل في الحد والاول
للبرهان العلة الواقعة في الحد الاوسط لا بد ان يكون كاملة في السببية بل يستلزم
المعلول في الوجود ليقضي ثبوت النتيجة وان يكون عليها واضحة كما ذكرنا
ليستزم المعلول في الذهن ايضا فكيف وقوع كل من العلل الموصوفة وبهذه
الاشتمال على سائر العلل بالقوة كما ذكرنا فان الفاعل لا قائل لا يكون فاعلا
تماما والفاعل لا يكون قابلا بالفعل والفعل اذا لم يكن غاية لم يتصور
فاعلية الفاعل وحصول الفاعل دال على حصول سائر العلل فكل من العلل
فان مقام سائر العلل ومن هنا يعلم ان البرهان على مطلوب واحد عائد في كيفية
الى ايراد علة واحدة مشتملة على جميع العلل واما بحسب الظاهر فمجرد كثر
البراهين بحسب اختلاف العلل مثال وقوع العلة الفاعلية في الاوسط
بيان الحروف بنوسط الارض ومثال وقوع العلة الصورية بيان مساواة
مثلثين ضلعاهما والزوايا المحللة بين ضلعيهما متساوية في كل منها بطريق
ومثال وقوع العلة المادية بيان وجود صبيح زائدة بوجود مادة مستعدة
لقبول الصورة ومثال العلة الموضوعية بيان ضرورة الموت بائتناء ديم
الاختلال القسري في الاركان التي هي موضوع الحيوة والموت ومثال العلة
الفائنية بيان يقع الرياضة الحقيقية بعد تناول العت باستفراغ العظام
في المعدة ليستعد للانضمام وقت النوم ويحتمل ان يبين مسألة واحدة بعمل
الاربعة كبيان ضرورة الموت بالعدة الفاعلية من جهة اثبات الحرارة العنصرية

141
العنصرية والعنصرية للرطوبة العنصرية وبالعدة المادية من جهة وجوب طربان
الفساد على طراء عليه الكون وهذا على تقدير كون الحوة صورة كمالية واما اذا
كانت عرضا فالبيان يكون لعدة موضوعية كما ذكر وبالعدة الصورية من جهة
وجوب تناسي افعال القوى الحسائية وبالعدة الغائية من جهة حصول الكمالات
الممكنة للنوع بتعاقب الاشخاص بالنظر في النوع او من جهة التجريد المطلق للنفس
الناطقة عن شوائب المادة بالنظر في الشخص وسبب اختلاف العلوم بحسب
اختلاف الموضوعات كما سبدا فيكون بعض العلل خارجا عن موضوع العلم فالبرهان
بحسب تلك العلل يكون من علم آخر كما سبين في المواد والصور لا يمكن ان يكون
خارجا عن موضوع علم بحالات الفاعل والغاية كالفعل الاول في الطسعا
الخارج عن الامور الطسعة بالذات وغاية فعله خارج بوجه بالحد وبوجه بالذات
وبجوز ان يكون ايضا في الطسعا العلل الاربعة لبعض الخبرات من ذائبات
موضوع العلم فيكون داخل في العلم كالانسان الذي فاعله الظاهر والقرب
الانسان او النطفة او القوة او الصورة ومادة الاطلا او الاركان
وصورته النفس التي هي كمال الجسم الطبيعي وغاية وجوده كمال المركب من الاجرام
الكائنية والفسادة على وجه يؤدي الى اتحاد البدن والنفس التي من شأنها البقاء
الابدني ونيل السعادة الاخرية وهذه اجملة اعراض موضوع العلم الطبيعي
وفي الطسعا الغاية التي يكون بحسب فاعل يقع في ذلك العلم هي المتصلة بشئ
الحركة وهي وجود التعريض مثلا في الانسان واما الغاية الناضرة كالمضغ
فبحسب فاعل على ما هو في ذلك العلم فان الغاية الاولى بحسب الطبيعة او
القوة المصورة والثانية بحسب المفارقات المتصورة كمال الكائنية
وما يكون الفاعل والغاية والصورة من نوع واحد كما ذكرنا يجوز ان يكون
من قبيل الصنف الاول وفي العلم الذي يكون الاوسط من العلل الصورية
كالهندسات لم يمكن ان يكون البرهان من سائر العلوم لان الصور التي هي موضوع
البحث في ذلك العلم منتزعة من المواد فاذا لم يكن للمادة مدخل لم يكن للحركة
والقوة التابعتين للمادة مدخل ايضا فالغايات نفس الصور والاعمال

فيما كالمخطوط الثلثة الفاعلة للثلاث واللاحقة في صورته واذا لم يختلف العلة
يختلف البرهان فلا يمكن اقامة البرهان من علم آخر على مسائل ذلك العلم وفي
الامور الطبيعية قد يكون العلة والمعلول على سبيل الدور فان رطوبة الارض
من المطر علة للتبخير والتبخير علة حدوث الغيم والغيم علة رطوبة الارض من المطر
والبرهان الحاصل من امثال هذه العلة دورتي كقولنا الارض رطبة من المطر
واذا كانت الارض رطبة من المطر فان السؤال في هذه الكبرى عن مطلب
لم يبق وجوابه ان حرارة الشمس تجزئ فيقال مرة اخرى لم يحصل من التبخير رطوبة
الارض فنجاب بان البخار اذا انعقد حصل السحاب فيقال لم يحصل رطوبة
الارض بحصول السحاب فنجاب بان السحاب يبرد ويتكاثف فترى المطر
ويحصل الارض رطبة والرطوبة من المطر باعث باركونه نوعا دائرا لا يتعاد
العلقة والمعلول واما باعتبار الشخص فالعلقة غير المعلول ولادور ولا يكون
البرهان على النوع بل على الرطوبة المعينة وهذه الوسائط بعينها يقع في
الدليل واذا انعكس الترتيب كان الدليل دائرا واذا كان العلة والمعلول
في مسألة واحدة متساويين كان برهان التمسك والآن متباينين بعكس الكبرى
واقامتهما وان كانت دورا في الظاهر لكن بسبب اختلاف الاعتبار
لا يكون دورا كما ذكرنا في قياس الدور والتزجيج يكون بحسب التقدم في المعرفة
مثلا الكسوف اذا علم ابتداء بالاحساس علم برهان الان توسط الشيء واما
اذا علم توسطه اولاً بالاحساس فيعلم الكسوف برهان التمسك وان كان المعلول
علل كبرية كالحلوى من عفونة الخلط وتبب الحرارة بالعصو والهيب الروح
فنن وقوع احدهما في الوسط حصل البرهان على وجود المعلول ولا شك
ان تلك العلة بالنسبة الى ذلك المعلول يكون خص ومن هنا يعلم ان العلة
الواقعة في الاوسط كوزان يكون مساوية واحصن بخلاف الحد حيث لا يقع
فيه الاختصاص كما سبكر والعلقة بالقوة كالفاعل والمادة الغير النامة بالفعل
لا يقع في البرهان لعدم اقتضاها وجود المعلول بل يمكن ان يستدل عليها
بوجود المعلول فاعلها كوزان يكون الاوسط في الدليل والمعلول

142
والمعلولات الشخصية المقيدة بوقت من الما والمستقبل يجب ان يكون علما
الواقعة في الاوسط مقيدة بذلك الوقت بعينه ليقتضي ذلك الحكم والعلة
الاتفاقية مثل في ثاب زيد نحو طلب غريمه الذي هو لعله الفاعل لوجوده كغير
بالاتفاف وهذا الوجدان الذي هو علة غاية للثاب بالاتفاق من قبل
الاسباب العرضية ولا انتفاع بها في العلوم لند وجودها والمسائل
المتخلفة لا تشر الكما في علة واحدة بعد مسألة واحدة كبيان انجد الحبل
في الحجة واجناس الماء في سراقه الماء وانذ فاعله في الانبوبات فان علة
الجملة واحدة بالنوع وهي ضرورة عدم الحلا، وقد يكون العلة واحدة يجب
الجنس كالأصداء وقوس قزح فان علمتهما انعكاس المحوس لكن في احدهما
سمعي وفي الآخر بصري وانه كانت العلة في المسائل مختلفة بسبب القرب
والبعد نقيض اتحاد المسائل بوجود الرتبة فانه علة وجود النفس وجود الصوت
لكن في التماسك بتوسط الاول والجنس لما كان حمل امور علم منه او مساو له
النوع كالحيوان فانه علة حمل الجسم والحساس على الانسان كان الاوسط علة
فاعلية للتبجيج كما ذكرنا وان كانت العلة الفاعلة الاكبر فقط فان النوع من
كمالات الجنس وما ذكر بعض المنطقيين ان العلم موضوع حط لان الموضوع
هنا ليس بالمعنى المستعمل في العلة ومنشأ هذا التماسك التلطف **الفصل**
التابع في حال مطالب السبب لهما وحال الاستقراء والتحرير وسائر
مبادئ البرهان كل حكم لا سبب له لا يكون يقينيا فان موضوع القضية اذا لم
يقض وجوب الحكم وكان الاوسط الموضوع لافادة الحكم غير السبب كما
الحكم بالنظر الى غير السبب ممكنا لا واجبا فلا يكون يقينيا وكما لا يقيد القياس
منها اليقين فكذا الاستقراء لا يقيد اذ في استقراء الجزئيات يكون
الموضوع المساء في الدلالة متوسطا من المحمول والموضوع قبوت الحكم في
كل واحد من الجزئيات اما بسبب اوبه والاول اما بين اولافان كان
باسبب وبينها والاستقراء المستعمل في اكثر الموضوع من هذا القبيل فلا يحلوا
ان يعلم الحكم في كل من الجزئيات بالحس او بالعقل فان علم بالحس لم يكن يقينيا

دائما لجواز اختصاصه بزمان الاحساس وعدم امتناع زواله في غير ذلك الزمان وان
بالعقل فليخرج اما ان يكون المحمول ذاتا مقوما لكل من خربات الموضوع او عرضيا
لها فان كان ذاتيا لما لم يرد ان يكون ذاتيا للموضوع ايضا لان الحكم على جميع خربات
الحكم على طبيعة الكل الا ان يكون اعم من الخربات كالحول اذا كان موضوعا
والناطق الذي لا يرد وعرو و العرضي المحمول لا يمكن عموم الموضوع يكون قاطعا
في صحة الاستقراء واما اذا كان الموضوع مساويا للخربات كما هو شرط الاستقراء
فكل حكم على الخربات يكون حكما على طسعة الموضوع فداتي تلك الخربات ان لم يكن
نفس تلك الطبيعة كان ذاتيا لتلك الطبيعة ولكن في هذا الموضوع لا تخور ان
يكون المحمول ذاتا للموضوع اذ على هذا التقدير يكون تصور الموضوع مستمرا
على تصور المحمول فالحكم لغاه وضوحه لا يمكن ان يكون مطلوبيا وان كان المحمول
عرضيا لجميع الخربات كان عروضا او لا النوع الخربات او ما يقوم النوع
كالضيق والحركة الارادية العارض لخاص الان والام يمكن عرضا لجميع
الخربات وقد فرضناه بلا سبب هذا حلف وانه كان نبوت الحكم في الخربات
بلا سبب ولم يكن نبيا فالكلام في نبوته للخربات كالكلام في نبوته للموضوع و
البيان بالقياس لا يكون يقينا والاستقراء يودي الى التسلسل واما اذا كان نبوت
الحكم في الخربات سبب يقضي نبوت الحكم في الموضوع اعم وبوسطه في
خرباته فالحكم في الموضوع يكون ثابتا بلا توسط الخربات هذا حلف فان
يرحم منه ان لا يقيد التجربة الحكم باليقيني فان الحكم بان سقمونيا بسهل الصفاء اما
يحصل بواسطة احساس ذلك الفعل مرة بعد اخرى وسوا به استقراء وقد
عددتم الخربات من مبادئ البرهان وايضا اذا فرضنا ان في وقت من الاوقات
لم يوجد انسان سوى الزنجي فالتجربة يقضي ان يكون الانسان اسود وسوا باقتنا
فرق بين الاستقراء والتجربة وسوان التجربة مستمدة على برهان مني حتى بخلاف
وسوان تكرار الاحساس بتأثير سقمونيا يقضي العلم بان صدور هذا الفعل منه
ليس بتقاضي اذا الاتفاقي لا يكون دائما ولا اكثر ما بل لسبب وليس حسيه
سقمونيا وما يجري مجراها والا لا تسائر اجسام هذا التاثير فهو امر خاص سقمونيا العلم

والعلم بوجود السبب من جهة انه سبب لسبب معين وانه لم يعلم باهتة كاف في العلم
العلم بوجود ذلك السبب فالحكم بان سقمونيا سهل للصفاء حكم كلي ضروري مستفاد
العلم بسبب نقضه ولا محالة يكون مثل هذا الحكم يقينا دائما وفي الاستقراء ليس
كذلك ولما اشتركت جميع الخربات في الاستعمال على وجود السبب على الاجمال وعدم
العلم بما هيته السبب بالتفصيل عدوا الخربات في المبدأي لعني قضيا لا يحتاج
في اثباتها الى اقامة البراهين بالاشتباف وانه لم يكن في الحقيقة من المبادئ
وجب ان يعلم ان جميع شرائط التجربة والقرائن الموجودة وقت التجربة على سبيل
الاستمرار تعتبر بالضرورة في الخربات لان كل حكم كلي يصدق مقيدا بتلك الالتمات
والقرائن يمكن ان يكذب اذا اطلق عنها كما في سقمونيا اذا وجدوا الحكم خاصا
في زمان ومكان وابدان كان مقيدا بها احتمال ان لا يصح في غير ما وجب ان يجز
عن اخذنا بالعرض مكان بالذات لتلايق الغلط كما سبق في المغالطات
وقد نتعذر في بعض الخربات القصص من سن الاعتبارات الواجبة وغير الواجبة
وبه يقع الحكم في معرض التخطئة ولا يكون يقينا نعم بهذا البيان اما اذا فرضنا
ان الانسان ليس الا الزنجي وحكنا ان كل انسان في بلاد النج هود كما
الحكم باليقيني فالحكم بالخربات وانه كان كليا لكنه ليس كلي مطلق بل مقيد بشرط
واعمارات واحكام كما سيذكر لا يقيد اليقين دائما لعدم وجوب الحكم في غير
وقت الاحساس الا ان يقارن سببا كما ذكرنا في الخربات كالحكم بسواد الغراب
فان هذا الحكم يقارن للحكم بان للغراب فراجا ذاتيا يقضي سواد طائر جسمه والا
لما كان دائما فالحكم يكون حكم الخربات ومن هذا البحث علم ان احسن الفرادة لا
الراي الكلي والتجربة وان اقتضيه لكنها لا يقضيه كليا مطلقا والاستقراء لا يقضي
الا الظن الغالب والمتواترات راجعة الى الحكم بالاحساس فحكمها حكم المحسوسات
واما الاستقراء والتجربة المقضيان اقتضا راي كلي يقيني مطلق في مبادئ الفطرة
وقت اكتساب المعقولات الاول من قبيل معاد النفس في قول ذلك الراي
كالسماوات في المتواترات لامن قبيل طرق اكتساب المعقولات النظرية على سبيل
الاستدراك كما سيذكر فلا يتفق بل ينطقي في هذا الموضوع وعلم ايضا ان معظم الاعتماد في

مبادئ البراهين على اوليات لفهم الراي الكلي البقي المطلق **الفصل الثاني** في
 كنهه لا يتفاح بالبحث في كتاب العلوم بانفراد وان لم يفهم الراي الكلي كما ذكرنا
 لكن يجب ان يعلم ان مفتاح ابواب العلوم الكلية واخرى موكنة بالنفس
 الانسانية من ابدا الفطرة الى ان يحصل لها جميع المعقولات الاول
 والمكتسبات انما لفهم مبادئ الصور والمصنوعات بواسطة الحواس لهذا
 قال المعلم الاول من فقد حسا فقد علم فان النفس اذا ادركت مبادئ الحواس
 انما هي محسوسات رتبتم صورته المساوية له في خيال الشخص حتى انه متى اراد ان يدرك
 تلك الصورة بعينية ذلك المحسوس ادركها ويكون تلك الصورة مساوية
 للصورة الاولى في جميع العوارض والواحد الكمية والكيفية والوضعية والاشكال
 الا انه يحتاج في ادراك المحسوس الاول الى حضور مادة مكفوفة بتلك العوارض
 وفي ادراك هذه الصورة لا يحتاج اليه ان النفس بتوسط الفكر وقوة
 التمييز تبصر في تلك الصورة وينقضي العوارض والواحد الغرض
 عن ماهيته تلك الصورة ويكتسب تجردا من اشراق نور يفيض عليها من
 مبادئها بحسب الاستعداد لتدرك تلك الماهية التي هي مجمع الاعراض الغريبة
 ومستعدة لقبول الاضداد والتقابلات مجردة عنها وتلك الطبيعة هي
 التي سميها كلياً طبيعياً ومن حيث انها تلك الطبيعة لا واحدة ولا كثيرة ولا
 كلية ولا جزئية ولا موجودة ولا غير موجودة بل هي الطسعة فقط لكن نسبتها
 الى جميع الاشخاص على السوية حتى اذا احسن من ذلك النوع جزئيات كثيرة
 واحدا بعد واحد لم يكن لشي منها في النفس ثمة فبلا يحصل من تلك
 الجملة صورة واحدة وهي تصور عقلي مستفاد من الحس ولا يثبت منها بحس
 شي من الحد والرقم والتعريف والبيان العقلي في افادة تلك الصورة فاذا
 اقتضت التصورات الكثرة على هذا النسق ركبها بقوة تامة تجردا من مبادئها
 تركيبات تقييدية وجزئية ليحصل تصورات وتصديقات مكتسبة وكل ادراك
 متعلق بالنفس في حصول ادراك آخر ولذا يكون الادراك الثاني اسهل من الاول
 فاذا حصلت كما لا في الجزئيات استعدت لتعقل ذوات منزلة عن نيل الحواس

الحواس لتعقل الموجودات محسوسة كانت او معقولة ولا بد من جعل المحسوسات معقولة
 بالنسبة المذكورة لكيما تعقلها واما المعقولات فلا يحتاج الى تصرف بل معقولة
 لذاتها وحاصلة مع حصول الاستعداد وهذا هو طريق بوصول النفس من ادراك الجزئيات
 الحسية الى نيل التصورات العقلية وطائفة من فقدان بعض الحواس يقتضي فقدان
 بعض من هذه المعارف واما اعانة الحس في ادراك التصديقات فعلى وجوه ان
 التصورات العقلية اذا حصلت ادركت النفس شيئا بايجابية او سلبية
 بسبب تعلقات يكون لها هيئات تلك التصورات بعضها مع بعض من الاشكال
 والاستدراك والعروض والتقابل بعض تلك الشب مجرّد اشراق نور المبدأ
 عليها وهي الاوليات فان حصولها لا موقوف على تصور الاطراف بعضها
 بمعاونة قوة الفكر في طلب الحدود والوسطية التي هي على اتقاع تلك الشب
 وهي المكتسبات واعانة الحس في هذا البناء يكون بالعرض كما ذكرنا - انما يدرك
 الحكم في الجزئيات المحسوسات على سبيل التمرار فتنقطع منها على حكم كلي او كلي كقول
 في الاستقراء من الجزئيات الى حكم كلي الا ان الحكم في الاستقراء ظني وسنمناهي
 بلا استنباط والاستقراء منها لا يقيد الحكم بل التذكر والتبني المعين للنفس
 والنفس بعد حصول الحكم لا يلاحظ الجزئيات بخلاف الاستقراء واكثر مقدمات
 اليقظة والعلم الطبيعي من هذا القبيل مثل ان لكواكب ملوغة وعزوباء وحركة
 الثوابت حافظة للوضع والنا حافظة والارض ثقيلة وامنا لها بل الحكم ان
 الكل اعظم من الجزء حصل في المبادئ الفطرية للصبيان على هذه السبقة الا انهم
 اذا بلغوا كمال الفعل بنوا الاستقراء السابق وظنوا ان ذلك التصديق موقوف
 عقولهم دائما ولذا يثبتون ناقصات القطر على تصديق الاوليات بهذا
 الجنس من الاستقراء بل بعض العقلاء من اهل النظر مثلاً يثبتون من تذكرهم
 الجسيم من الطرفين وسطا ما نالهما من الملافة على وجوب الحكم بالبيان بحسب
 الوسط **ج** انهم يكتبون بالجزئية حكما يقينا ويكون مركبا من الاستقراء
 والقياس كما ذكرنا **د** انه بقيد القياس الجزئي وسويان يعلم حكم كلي على جنس فقضي
 من احاس نقص جزئيات ذلك الجنس تصور نوع محتمل فيقول بقياس حكم الجنس

حكم النوع فللمجنس عانة في حصول ذلك القياس وهذا القسم في الحقيقة عائد إلى القسم
الاول ولما كان طريق اكتساب التصديقات القياس والاستقراء الحقيقي و
المقدمات الأولية للقياس يحصل معاونة الاستقراء والتعويل في الاستقراء على
الاحساس علم ان شئنا من العلم لا يحصل الا باعانة الحواس فظهر معنى قول الحكم بحسب
ان يعلم ان الحسن لا يبين الا في تصور المعقولات والحكم بالذات في جميع المواضع
هو العقل ولما لا يفيد الحسن انفرادها كليا بل حكما جزئيا خاصا بوقت
الاحساس كمن كان تكرار الاحساس بالحواس الظاهرة يستتبع حفظ صورة جزئية
في الباطن كذلك تكرار الجزئيات في الحسن يستتبع حصول صورة كلية في العقل
واذا فرغنا عن تقرير هذه المباحث فلتسرع في مباحث البرهان بعون الله المنان

الفصل التاسع في شرائط مقدمات البرهان لمقدمات البرهان شرائط

كونها يقينية الصدق لينتج بالطبع صادقا بيقين لا بحسب الوضع فقط كما
فان انتاج الصادق من غير الصادق كما في الجدل وسائر الصنائع لا يكون
برائيا لانها ليست بالطبع وبالذات كونها اقدم بالطبع من النتائج كونها
عللها كونها اقدم منها بالزمان ايضا ليصح التوصل منها الى النتائج كونها
اعرف في العقل من النتائج واوضح واريد يقينا ليقضي وصوغ النتائج و
يقينية لان في يقينية النتائج قصور بل ان يقينيةها يعجز اولاً وبوسطها
يتغير في النتائج كونها مناسبة للنتائج بحسب علم يحصل منه النتائج او علم
يتشارك اذا العلة تناسب المعلول ومعنى المناسبة كون المحولات ذاتيات
للموضوعات كما سبقت كون واصل البراهين على تلك المقدمات ايضا اقدم واعرف
ان يصل الى مقدمات بنيت بنفسها واعرف اقدم من المجلة وبحسب انه يعلم الاقدم
في نفس الامر شئ وبالبنية البنائية اخرى الاول اقدم بالطبع والتمسك بما يحسبنا
او حسنا وكذا الاعرف بالطبع شئ وبحسب عقلا وادراكنا شئ اخر فان الاقدم
بالطبع ما يستلزم رفعه لغيره لا العكس والاعرف بالطبع هو الذي قصد
تحصيله واجاده بالذات ما يقتضي وجود طبائع موجودات العالم وبقاها على
هذا الترتيب والنظام لا ما يقع بالعرض في طريق تحصيل غيره والا قدم والاعرف

والاعرف عندنا ما سبق في ادراك العقل والحس بالذات فاذا اعتبروا الجنس
والانواع كانت الاجناس اقدم بحسب الطبع لاقتضاء رفعها رفع الانواع
والانواع اعرف لان تحصيل الاجناس لو كان مقصودا للطبيعة بالذات
لا يمكن تحصيل الاجناس بدون الانواع ودفع الانقصار على تحصيل نوع واحد
والاجناس بالنسبة اليها اقدم واعرف اذ في بداية العقول تتمثل الامم وبعده
الانحصر فالاحسن بحسب استكمال العقول ومزيد النظر والتأمل الى ان يقع الحكم
على النوع الغير واما اذا اعتبروا الانواع والاشخاص والكلية المعقولة والجزئية
المحمولة فالانواع بحسب الطبائع الكلية اقدم واعرف اما الاقدم فلكونها
واما الاعرف فلان المقصود من وجود الاشخاص استيفاء الانواع وبحسب
الطبائع الجزئية يكون الانواع اقدم والاشخاص اعرف كما ذكرنا وعندنا
الا قدم والاعرف هو الاشخاص بحسب الحسن والانواع بحسب العقل مع العقل
لا يدرك الاشخاص ولا الحسن الانواع اذ ما لم يحس الاشخاص لم يعقل الانواع
وسائر الكل والاذ عقل الانواع امكن تعقل جميع الاشخاص بلا توسط الجنس
وان اعتبر الباطن والمركبات كانت الباطن بالطبع اقدم والمركبات
اعرف وفي العقل قد يكون الباطن اقدم واعرف اذا كان الاطلاع اولاً
على المركبات وتوصل بطريق التركيب الى المركبات كالتوصل الى العمل كالجين
وقد يكون المركبات اقدم واعرف اذا توصل الى الباطن بطريق التحليل
بالعكس كالجسم للمادة والصوت وفي العمل والمعلولات تكون العقل طلقاً
اقدم والفاعل والغاية اعرف ايضا من جهة التقدم في الوجود والمادة و
الصورة للجسم بخلاف ذلك بل كما ذكرنا في الباطن والمركبات وفي العقل حال
العمل والمعلولات كحال الباطن والمركبات واذا اقررت هذه المقدمات
فتقول السلوك من الاجناس الى الانواع ومن الباطن الى المركبات ومن
العمل الى المعلولات بشرط ان يكون الباطن والعمل عندنا اقدم واعرف
يكون سلوكا برائيا اما في الاول والتمسك فالسلوك من الاقدم بالطبع و
العقل ومن الاعرف بالنسبة اليها الى الاعرف بالطبع وفي الثالث ان كان

العلم بادية او صورية فكذلك والآفاسوك من الاقدم والاعرف بالطبع
والعقل في غير الاقدم والاعرف بالوجوه السوك من المكبات الى البساط
ومن الاشخاص الى الانواع على وجه التقراء سلوك استدلالي لا برهاني هذه هي
الشروط التي يجب رعايتها في جميع مقدمات البرهان وباقي شرائطها
ان يكون المحمول ذاتيا للموضوع واوليا بل كليا وضروريا ومعنى كل من هذه
الشرائط غير ما ذكرناه سابقا اما ذاتية المحمول فوجه المناسبة المذكورة وجب
رعايتها في جميع المقدمات باقية الشرائط مختص بما يكون المطالب فيه كية و
كما يشرح حال كل منها ان شاء الله تعالى **الفصل العاشر** في الذات بحسب الصنعة
مناسبة المقدمات ونتائج البرهان ان يكون محمولات المقدمات ذاتيات
لموضوعاتها اذ لو كانت غريبة لم تكن علة للحكم والذات في هذا الموضع اعم
ما ذكر في ايساغوجي فانه هناك بمعنى جزء الحد ومنها بمعنى يشمل العرض الذاتي
وسواء يكون لحوقة الموضوع بحسب ذات الموضوع لا بامر اعم او احض منه
كالحركة الارادية للحيوان وامثال هذه المحمولات قد لا يكون لها مقابل كذا
زوايا المثلث للقائمتين وقبول الجزية الغير المتناهية للمقدار وقد يكون
لها مقابل كالزوجة والفردية للعدد والاستقامة والاشنخاء للخط وقد
يكون بين المقابلين متوسط كالنقص والتمام والزيادة للعدد والنقصان
والمساواة للزيادة لكم وهذا التثنية ان ارتفع عن التقابل حقيقة لكنه
راجع اليه وقد يكون لازما كالضحك بالقوة للكل وقد لا يكون له ضحك
بالفعل وبالحكمة لواحق الشيء مطلقا او على التقابل العارضة له بحسب
طبيعته وذاته مع استحالة وجودها في غيره بسبب اعراض ذاتية له وسبب ان حده
الشيء منها لا يصح ما لم يذكر فيه الموضوع مثلا لا يمكن التعبير عن ماهية الاتفاقة
ما لم يذكر الخط الذي هو موضوعها واذا اريد جمع الذاتيين بهذين المقتضين
في رسم واحد قيل الذاتي موضوع هـ شـ يشتملها حد الموضوع او حدها الموضوع
ولما كان للعلم موضوع محتم فيه عن احواله كالعدد للعلم الحساب وكان
نابز العلوم بحسب تعابر الموضوعات كما سيذكر ان الذات بالوجوه انما اعم ما

149
اعم ما ذكرنا فان الاعراض الذاتي للموضوع كل علم كما يحتمل على ذلك الموضوع كحل ايضا
على النوع تحته وعلى ذلك التقدير حد العرض الذاتي لا يشمل نفس موضوع القضية بل
يشمل جنسه كما اذا حملت اوى الزوايا للقائمتين على مثلث متساوي الساقين لم يكن
حد هذا المحمول شاملا على هذا الموضوع بل هو على مثلث موجه وكذا يحتمل بعض
الاعراض لذاتية على بعضها وعلى النوع تحت البعض وعلى هذا المصدر صرح المحلل
لا يشمل الموضوع بل معرض الموضوع او معرض جنس الموضوع مثلا العدد في علم
الحساب موضوعه والزوج والفرد عرض ذاتي له وكذا الزائد والناقص والتام
وفي هذا العلم قد يقال العدد زوج وقد يقال الثمانية التي هي نوع من العدد زوج
وقد يقال الفرد ناقص وقد يقال زوج الزوج ناقص وفي الصورة الاول حمل
العرضي الذاتي على معرضه وفي الثانية على نوع معرضه وفي الثالثة على عرض
آخر معرضه وفي الرابعة على نوع هذه المحمولات في الصور الاربعة مستقلة
على العدد الذي ليس مما سوى القضية الا موضوعا للعدد بل في الثانية
جنس الموضوع وفي الثالثة معرضه وفي الرابعة معرض جنسه وحمله
هذه المحمولات يعتد في هذا العلم ذاتيات هذه الموضوعات وان لم يكن العرض
الذاتي الحقيقي سوى المحمول الاول لان حقوق الغير انما هو بتوسط موضوعه فيكون
بسبب امر اعم ولكن لما سميت هذه الجملة ذاتية فيده بالاولية وسبب ان تحقيق
معنى الاولية فالذاتي بهذا الاعتبار محمول يقع في حد الموضوع او يقع في حده
الموضوع او جنسه او معرضه او معرض جنسه ولما كانت هذه الجملة مقوما
الموضوع وان لم يكن مقومات بمعنى آخر صرح ان يقال الموضوع او واحد من مقوماته
يقع في حده لكن بحسب ان هذا الحكم ليس على الاطلاق مستلجا لجنس موضوع
القضية ان وقع في حد المحمول وكان ذلك الجنس خارجا عن موضوع العلم كالعلم
الاعم من العدد والحارج عن موضوع علم الحساب فاذا حمل عرض ذاتي له على
كان محمولا داخل في حده جنس موضوعه ومع ذلك لا يعتبرونه ولا يلتفتون الى
امثال هذه المحمولات اذ لا ينفع بل هو قوما للموضوع فلهذا العلم ان يجعلوا المحمول
خاصا بموضوع الصنعة التي خصصوا لحوقة بحسب نوع هو موضوع الصنعة مثلا المساواة

والمسألة من الاعراض الذاتية لكم فاذا حملنا في الحساب على العدد بذلك المعنى لم يكن مفيداً
اما اذا اريد بالمساواة المساواة العددية وخصص في النقط بان قبل هذا العدد مساو
لذلك العدد لانه مساو مطلقا ومساو لذلك المقدار كان المحمول ذاتيا للموضوع ولذا
النسبة فان النسبة العددية مغايرة لسائر النسب واذ انحصرت في الجنس فان
ارادوا اعتبار هذه الحقيقة في رسم الذات التي قالوا المحمول يقع في هذا الموضوع او يقع في حده
الموضوع او مقوماته المعروضة من العلم او قالوا لو محمول يقع في هذا الموضوع او موضوع
العلم في حده واذ اعتمد هذا العلم علم ان الذات يجوز ان يكون اعم من الموضوع
كالزوج للثمانية وخصص كالزوج للعدد ومساويا كالصالح للانسان وخصص
بوجه واعم بوجه كالاولية للزوج والحق يجوز ان يكون شي واحد ذاتيا للجنس
والموضوع كالزوج للعدد والثمانية وبالعكس كالزوج وزوج الزوج للعدد وانه
يكون نوع ذاتيا لنوع وخصص ذاتيا للجنس كالزوج للعدد والمقسم الذي هو جنس
لكم وكل من الانواع والاختصاص من النوع الاخير الى الجنس الساجم يجوز ان يكون له ذات
كالصالح للانسان والموجود في موضوع الجور وكذا الاله والعاقل سوي الا
يكون له ذاتي كالكثرة والوحدة للوجود اما الله الاول والذاتي المقوم
بكل الوقوع في بعض هذه الصور ويجب ان يعلم ان ذاتي الموضوع المطلق غير
ذاتي الموضوع بمقارنته اعتبارا وصف مثلا وجود القطب والمحور لكثرة ليس
بذاتي على الاطلاق بل باعتبار الحركة وخصص هذا المعنى في موضوعات العلوم
من الهمات **الفصل الحادي عشر** في الاولى يجب هذا الموضوع كل ما يحسن
الشيء ويمحق بتوسطه شي آخر يكون نحوه للتوسط او لا لتقدمه بالذات وقد ذكرنا
قبلا ان كل ما يحل على العام والخاص يكون جملة او لا على العام وبواسطة على الخاص
ففي هذا الموضوع كل محمول لا يحل على اعم من الموضوع يسمى ذلك المحل اوليا وان كان
المحل الاول في الحقيقة حصص من ذلك اذا تقرر هذا المعنى فيقول المحمول الاول المقوم
اولا والمقوم يجوز ان يكون اعم كالجنس للنوع ومساويا كالنفس في الجنس والنوع وكذا
ان يكون اخص غير المقوم يجوز ان يكون اعم كشيء واحد وبينه واخرين من جهة
واحدة للثلاثين لوقوع خط على خطين يقيضي تساوي المتساويين ووقوع خط على

على خطين يقيضي تساوي الخارجة والداخلية فان هذين المعروضين وان اتحد بالذات
كثمتا اثنتان بالاعتبار وان يكون مساويا كالصالح للناطق او اخص كالزوج للعدد
والاخص يجوز ان يكون مقوم الانواع كالفصول المقتضية للجنس وان لا يكون كعروضات
غير متوعدة وكل منها قد يستوفي في الانقسام على وجه التقابل كالاتصال والفصل
من الفصول لكم والحركة والسكون من غير الفصول للجنس وقد لا يستوفيها كالتقابل
والضمان من الفصول والطارء والمأشئ والساجم من غير الفصول للحيوان وقد
يكون مع صحة انقلاب الانقسام كالحركة والسكون للجنس وقد لا يكون مع انقلاب
يكون لازما للمعروضها كالذكر والانثى للحيوان اذ يجوز ان يكون الجسم المتحرك لا
يجوز ان يكون الحيوان الذكر انثى وكذا يجوز ان يكون نحوه لنفس الموضوع كالذكر
والانثى للحيوان وان يكون لانواعه كالزوج والفرد للعدد ببيان ان حيوانا
ما يجوز ان يكون ذكرا وان لا يكون فان الفصول المقتضية للجنس لا يمنع
ملك القسمة بخلافه في العدد فان تحصيله بالفصول ان استلزم الزوجية اتحال
الفردية وبالعكس بوجه آخر المذكورة والانوثة لاحضان كجسب المادة
المناسبة للجنس الزوجية والفردية كجسب الصوة المناسبة للفصل فحصل
الوجود سواء الصورة دون المادة في هذا الموضوع قد يقع استنباه للفصول
والاعراض بخلاف ما يكون بصحة انقلاب الالام وبيان ان مثال هذه الاعراض
ليست بفصول ان تصور الحيوان بلا تصور الذكورة والانوثة صحيح والله التوفيق
والانوثة راجعان الى حال آلات التناسل اما بتصور بعد الحيوة والحيوة
ينقوم بالفصل فاما لم يتقوم لم يحصل فاما لم يتصور التناسل وكذلك العدد
الذي موضوع الانقسام وعدده لم يحصل لم يتصور عروض هذين العارضين
المقتضيين للزوجية والفردية وما يحسن الانواع حقيقة فنحوه لنفس الموضوع
ليس بولي كونه اولى كجسب المصطلح المذكور في صدر هذا الفصل وخرق
بين قضية اولية وبين قضية جملة اولى وبين قضية برئانها اولى والاولى
ما لا يكون بين محمولها وموضوعها اوسط ويكون القضية بنفسها بينة كما ذكر
في مبادئ البرهان والثانية ما لا يكون محمولها مجموعا على اعم من الموضوع كما ذكرنا

يسكن

وجازان يكون بينهما وساطة كثيرة اما الاوسط فيجب ان يساوي الاخر ويجوز ان
 يساوي الحدين وذلك لاعتراض يكون للمساوي كمال زوايا المثلث للمثلث والاشارة
 ان يقوم البرهان عليها اولاً وبالذات كبرهان يقتضي حال زوايا المثلث للمثلث
 المطلق فان ذلك البرهان يكون ثانياً وبالعرض لانواع المثلث التي هي جريئاً
 الاصغر والبرهان الحقيقي بالنسبة الى كل مطلوب ما يكون اول وفي هذه الصورة
 يجوز ان يكون البرهان اولياً والنتيجة غير اولية اذا كان الاوسط اعم من الاخر
 فان حمل الاكبر في تلك الصورة على الاخر اولياً واما اذا كان الاوسط مساوياً للاخر
 فالبرهان ليس صحيحاً كلياً او **الفصل الثاني عشر** في الكلي بحسب هذه الضعة
 قد ذكرنا في باري ارنياس ان القضية الكلية ما يكون محمولاً متساوياً ولا يمكن
 امتصاص موضوعها ولم يفرق هناك بين المقول على الكل والمقول على الكلي ونقول
 منها لا بد من اعتبار شرطين ليكون الحكم كلياً احدهما ان يتناول جميع ازمته
 وجود الموضوع ايضاً وباقرا ان هذا الشرط بالشرط الاول يكون القضية
 على الكل ولكن لا يكون كلية وثانيهما ان يكون اولية والكلية تجمع لمدى الشرط
 الثلثة اما اثنتان فلان المطبق بينهما لما كان يقينياً دائماً وجب كون مقدماتها
 دائمة والحكم الدائم التام لا يتحقق للمقول على كل منها مطلقاً كما ينتقض عموم
 بشخص واحد بخلو عنه كذلك ينتقض دونه بزمان واحد بخلو عنه الشخص فلا يكون
 مقولاً على الكل مطلقاً وشمول الاطلاق الخاص للدائم الوفي على الوجه المذكور
 سابقاً لا يخالف هذا الكلام لان الاطلاق ثمة باعتبار الذات والديموم باعتبار
 الوصف ولاننا قضينا بينهما والديموم بينهما متعلق بالوصف كما سيذكر فينا قض
 الاطلاق الذي هو كسب الوصف واما الشرط الثالث فلان الحكم اوالم
 يكن اولياً لم يصدق على اعم من الموضوع فيكون الموضوع فقط جريئاً وقال
 المعلم الاول نحن كبريا الحكم حكماً كلياً ونظنون انه جريئاً وكبريا الحكم حكماً جريئاً
 ونظنون انه كلي مثلاً في الصورة الاولى يقول الشئ في فلكها يتحرك كذا وكذا
 والارض بين الاجرام وهذه الاحكام وان ظنوا انها محصية كمنها في الحصة كلية
 اولية فان الكلي المفرد كما ذكرنا طبيعة مفردة يفارن في الوجود الكثرة اوامكان

اوامكان الكثرة اوامكانها وهذه الاعتبارات المختلفة رايدة على نفس تصورنا فقط
 من جهة انها لا يمنع الحركة بل تقبل الحركة والاشارة موضوع القضية الكلية هو الا
 المشترك بين هذه الثلثة المفروضة لمعنى السور كما ذكرنا فالحكم على شئ يكون حكماً كلياً
 طبيعياً بهذا الاعتبار ليكون معقولاً لا بهذه الشمس المحسوسة فيكون كلياً اولياً وان حكمنا
 على هذه الشمس لم يكن ذلك الحكم كلياً ولا اولياً ولا معقولاً واما انه ليس في الوجود
 الاشمز واحدة فلا يمنع الحكم على الطبيعة المذكورة وان اقتضى الظن جريئاً الحكم و
 الصورة الثانية نوعان احدهما ما يترأى في الطائر انه يحالف الصورة الاولى في مرئ
 الاول انهم يظنون ان الحكم في الصورة الاولى ليس بمقول على الكل وفي هذه الصورة
 مقول على الكل والثاني انهم يظنون انه في الصورة الاولى ليس بولي وفي هذه
 الصورة اولية وفي الحقيقة يكون محالاً للصورة الاولى كمن يكون في الحكمين على العكس
 في صورتين مثلاً كل خطين وقع عليهما خط بحيث يكون الزاويتان الداخلتان
 في جهة واحدة قائمتين كان الخطان متوازيين فان هذا الحكم على كل شخص وفي كل
 زمان فيسأله المقول على الكل والاولى وليس كذلك لان الزاويتين الداخلتين
 ان لم يكونا قائمتين بل متساويتين لما كانا ايضاً متوازيين فالحكم الاول يكون على ذلك
 الخطين المشتركين بين اثنتين الصورتين يعني الداخلتين ليكونا قائمتين او متساويتين
 وان كان كذلك لم يكن الحكم الاول على كل شخص من هذا الموضوع ولا اولياً على ذلك
 الموضوع فلا يكون مقولاً على الكل ولا اولياً وايضاً قد يكون الموضوع انواعاً والحكم
 الذي يجب ان يكون عليه يجعل على كل نوع اما من جهة الضرورة او بالاعتدال
 والحكم على كل نوع يكون جريئاً ونظن انه كلي كما ذكرنا في الوجه الاول اما بالضرورة
 فامور **ا** ان لا يكون الحكم اسماً مطابقاً بل يعتبر عنه باري الاسامي الانواع
 ان يكون كل نوع موضوع صناعتاً بر ثابته بخلاف الكلي فالحكم يكون خارجاً عن
 تلك الصناعة ولا صناعة تدخل فيها ذلك الحكم **ح** ان يصعب البرهان على الكلي
 ويسهل على النوع **د** ان يبعد تصور الكلي عن الخيال ويقرب تصور كل نوع ويؤيد
 من شأن ذلك لعدم استعانة العقل بالخيال مثلاً في الهندسة يقول المقادير
 المناسبة بعد الابدال يكون متناسبة وفي الاعداد هكذا بين كل من بدين الحكمين

جزئي لان هذا الحكم من لواحق الحكم المطلق الذي لا يتجزأ وإذا غفلوا عنه ظنوه كلياً
في كل منهما وهذا المثال شامل لوجوه أربعة من الضرورة المذكورة اذ ليس لهذا
الجنس في اللغة اسم مطابق وخارج عن موضوع الصانعين ولا وجود للموضوع
مفردة والبرهان في الهندسة بالاضعاف وفي الحساب بالاجزاء سهل وبارد
برهان يستلزم صعب لتصور كل نوع بمعدته التحيل سهل بخلاف تصور الحكم الذي
لا يعاون فيه الخيال وهكذا حكم المقدار وانواعه من الخط والسطح والجسم والزمان
في غير التحيل وسهولة واما وجه الغلط فنحن ان يكون الحكم الواجب الطبعي
الحكمي مطلوباً بالغلط فكل نوع فاذا وجد في كل من الانواع ظن انه كلي وليس
كذلك مثلاً اذا لم يطلب يخص حكم المثلث في المثلث المطلق وطلب في مساوي
السايقين فاذا لم يجد اذ ليس كذلك في كل من نوعين مدخل فيه بل وتوهمها
بالعرض كان عاقلاً حتى اذا وجد مثلاً آخر غفل عن استيفاء الاقسام المودى
الى الاستفراء التام والاستفراء الناقص لا يفيد العلم فيظن ان الحكم في الانواع التي
وجد ما كلي ووجه التحيز عن هذا الغلط ان يمتنعوا الحكم في معنى مشترك وبواحد
من اللواحق الخاصة لعدم ان اللواحق مؤثرة في ثبوت الحكم ولا فان لم يؤثر
كان الحكم كلياً وان اثر كان مقيداً بلواحق خاص والاختلاف بين وجهين
استلزم عليهما الصورة الثانية بحسب الاعتبار والافضل كما واحد في المعنى **الفصل**
الثالث عشر في الضرورية بحسب هذه الصناعة اذا كانت مقدمات البرهان
مفيدة لعدم يقيني دائم غير متغير وحسب ان يكون ضرورية اذ حال النتيجة معلولة
لحال المقدمات فاذا كانت المقدمات ممكنة جاز ان يكون النتيجة متغيرة واذا كانت
كذلك فالنتيجة من المقدمات الضرورية في جميع الاوقات يقينية دائمة ومن
مقدمات ضرورية بحسب وقت يقينية بحسب ذلك الوقت ومن مقدمات غير
ضرورية نتيجية كذلك فان قبل فداق في باب القياس من صغرى غير ضرورية
مع كبرى ضرورية نتيجة ضرورية فلم لا يجوز ان يكون بعض مقدمات البرهان
غير ضرورية فلنا ذكر الانتاج ان كان يقيناً كان ذلك القياس في قوة برهان
مستعمل على مقدمتين ضروريتين مثلاً اذا قيل الانسان ماس بالاطلاق الغير القوي

الضروري والماشي الحيوان بالضرورة فالكبرى ان لم يعلم بسبب العلة لم يكن يقينية وطريق
العلم بالعلة ان يعلم ان صدور الماشي عن الحيوان مقتضى طبيعة القارن لا يعلم من ان
كل ما شأنه ان يكون ماسياً كان حيواناً والصغرى يكون بهذا الانسان من شأنه
ان يكون ماسياً ومثل هذه الصغرى ايضا ضرورية في هذا الموضع كما يبين والاول
ذاتي للظرفين وان كان لكل معنى آخر فيكون القياس برهاناً اما ان كانت الصغرى
وجودية مخضنة فالنتيجة وان كانت بحسب الصورة ضرورية كما ذكرنا في القياس
لكنها بحسب المادة لا يكون يقينية اذ لو كان المسمى على حيوانية الانسان لزم ان يكون
حيواناً اذا لم يكن ماسياً لا يتزام ارتفاع العلة ارتفاع المعلول والنظر في القياس
مقصود على حال الصورة وفي هذا الموضع شامل للاختبارين فبحسب ان يكون المقدمات
والنتائج على وضع يقينية الطبع في نفس الامر لطابق الوجود وانتاج الضرورية
من غير الضرورية ليس مقتضى الطبع كانتاج الصادق من غير الصادق وان
كانت المقدمات باعتبار الصورة متساوية للنتيجة مستلزقة لما للفرق بين ان
نتيج المقدمات بالضرورة حكماً هو ضروري اتفاقاً ومن ان ينتج ضرورية الحكم
الضروري والاول وان كان علماً لكنه ليس ببرهان والثاني برهان وبعد تقدم
هذه المتاعول الضرورية في هذا العلم عسى من الضرورية المطلق المستعمل في القياس
لانه هناك ضرورية بحسب الذات فقط ومنها بحسب الوصف بحيث ليس
الذاتي والوصفي لان الضرورية في هذا الموضع محمول يكون ضرورياً بحسب
اجزاء القضية لا بحسب امر خارجي لا يفيد اليقين والضرورية بحسب جوهر
الموضوع الذاتيات المذكورة حتى ان دخلت في هذا الموضوع فمن جهة كونها
مقدمات الذات يكون ضرورية وان دخل الموضوع في حد ثان من جهة كونها
لازمة للذات يكون ضرورية على الاطلاق وعلى وجه التقابل فالمجولات
الضرورية في البرهان هي الجنس والفصل والاعراض الذاتية الغير المفارقة
على الوجه المذكور واكثر هذه المجولات للموضوع يكون بحيث يتغير بزوال
الوصف فان النوع اذا زال نوعيته ففصله وحده واعراضه التابعة
لنوعيته لا يمكن حملها واما الجنس والاعراض التابعة للجنس فيجمل ان نزول ان

لا يزول مثلا الأبيض اذا كان غير الأبيض فان كان متشقا جنة الملون جاززول
واما اذا كان اسود فقريب البصر وغيره نزول وانجس وتولبع لا يزول
فالعلم الدائم بدوام وصف الموضوع شامل للضرورة والنداء لهذه التسمية
العرضية التي ذكرناها والضرورة المطلقة هو هذا الجب هذا الموضوع
في مقدمات البرهان فلا يذكون شرط الضرورة بل يوردون على الإطلاق
ويريدون الضرورة بهذا الاعتبار المذكور ومن هنا يعلم ان القضية التي
ضرورتها لا يجب جوبها جزئيا لا يفيد اليقين وهي مثل المشهورات والمقبولات
التي ستعلم أطرافها واسمها **الفصل الرابع عشر** في كيفية وقوع المقدمات
الغير الكلية والضرورية في العلوم حال المقدمات البرهانية هي التي ذكرنا و
الشرائط المذكورة عامة لجميع المقدمات سوى شرطين احدهما الكلية فانها حاصلة
بالمطالب الكلية اذ لا ينتج المطالب الكلية الا المقدمات الكلية وفي المطالب
الجزئية جاز ان يكون احدي المقدمتين جزئية والاخرى كلية كما علم وتأتيها الضرورة
وهي ايضا حاصلة بالمطالب الضرورية اذ لا ينتج الضرورية الا الضرورية
كما ذكرنا فالملبوس اما ان يكون غير ضروري مطلق او ضروريا يجب وقت
اولا يكون والضرورة الوقيعية احدي مقدمتيهما او كليتهما وقيعية و
الحالي عن الضرورة ممكن والنظر في الممكن اما ان يكون في وجوده او في
امكانه فان كان في امكانه والامكان نفس المحمول يعني ارادوا اثبات
الامكان للموضوع كانت الجهة ضرورية لان الامكان للممكن ضروري وان
كان الامكان جهة كانت المقدمة الواحدة او كليتهما ممكنة لا محالة وان
كان في وجوده فالملط اما اكثر في الوجود او اكثر في العدم او متساوي الوجود
والعدم مثال الاكثر في وجودها ما يعالج الخمس لاشخاص الانسان ومثال
الاقلي السبع السادسة لهم ومثال الحيوان ولادة الذكور للحيوانات
والاقلي الوجود يكون اكثر في العدم فالقسم الاول والاخر داخلان في
الاكثر ايجابا وسلبا والممكن بهذا الاعتبار اما اكثر راو متساوي والوجود والعدم
في المتساوي لا يجوز ان يكون مطلوبا لانه متساوي محض متعلق اليقين

50-
اليقين بالمتساوي محال وان كانت طبيعة المتساوي مطلوبة كان حالها ما ذكرنا في الممكن
واذا كان وجود الاكثر في مطلوبا برهانيا وجب كون احدي مقدمتيهما او كليتهما
ايضا اكثرية كما يقال المواد المتخلطة للرجال على طرفة جلد جديسم وعارضهم يكون كيفية
كان كذلك يحصل لهم العجوبة وكلما المقدمتين اكثر ثباتا ويجوز ان يكون احدهما ضروريا
فان النتيجة تتبع احس المقدمتين وجملة هذه المقدمات يجب ان يكون ذاتية لكن
من الدلائل الغير اللازمة وللاكثر ثبات مراتب كثيرة من حدى الدوام و
التساوي يجب كثرة الوجود وقلة ومبادئ الاكثر ثباتا وما في المقدمات يكون
المجربات وبعض من الحوادث واكثر المطالب من فروع الطبيعية كحوادث
الكون والفساد واحوال المعادن والنبات والحيوان وسائر علوم يجب هذا
العلم كالطب والفراشة وغير ذلك من هذا القبيل والوناقة وعدمها في ذلك
راجع الى كثرة الوجود وقلة **الفصل الخامس عشر** في موضوعات العلوم البرهانية
ومبادئها ومسائلها وما يذكر في فروع بعض العلوم كل علم له ثلثة اشياء موضوع
ومبادئ ومسائل وموضوع العلم ما يجب في العلم عن اعراضه الذاتية ومبادئه
فضا ما يتألف منها برهانية ولا يبرهن عليها فيه اما الموضوعها او كونها مسائل
علم اخر اعلى من الاول او ادنى منه في المرتبة ومسألة قضايا يبرهن عليها فله العلم
مستعمل على تلك البراهين فال موضوع ما عليه البرهان او ما فيه البرهان والمبادئ
ما منه البرهان والمسائل ما له البرهان اما الموضوع فاما مفردا او شيئا كثيرة
والمفرد اما موضوع بحسب الذات على الاطلاق او بحسب العارض والعارض
اما ذاتي او غريب والاول كالعدد للحساب والثاني الجسم من حيث كونه محل
التغير للعلم الطبيعي والثالث الاكثر المتحركة للعلم المنسوب اليها والاشياء الكثيرة
ما لم يكن بينها مناسبات تؤدي الى نوع اتحاد لم يصح ان يكون موضوع علم واحد في
اما الاشتراك في معنى ذاتي كاشتراك الخط والسطح والجسم اذا كانت موضوع
المنسبة في المقدار ذي الوضع الذي جوبس لها او معنى عرضي كالنقطة فانها نظيرة
تلك المنسبة في اتصال المناسبات ان كان لها الصفة مدخل في المنسبة او في نسبة الى
مبدأ او موضوعات علم الكلام المنسوبة الى مبادئ او في نسبة الى غاية كالاركان والافعال

والاحاطة والاختصاص وغير ما عند من بعد ما موضوعات الطب فان غاية معرفة الكل
حصول الصحة واما مبادى العلوم فمن جعلتها مقدمات البرهان وليس كل مقدمات مبدء
بل مبدء البرهان مقدمات ليس لها وسط يعني لا بين المبدأ والوسط وهذا اما باعتبار
العلم المطلق او باعتبار العلم الخاص ومبدء العلم المطلق ليس له وسط على الإطلاق
يعني يكون بيننا بنفسه لا يحتاج الى برهان اذ لو احتاج لكل مقدمات الى برهان لزم
الدور او كون كل منها بينا قبل ان يكون بينا اول تسلسل ومع ذلك كان ثبوت
كل حد لا يجرى وانه بوسط ولا يكون لمبدء علم خاص وسط ولكن في ذلك العلم الخاص
او في علم آخر يكون له وسط لان الوسط متعلق بموضوع علم آخر فان استغلوا بيانه
في ذلك العلم لزم بذات العلم فيلزم اتحاد علوم متعددة فمن اراد ان يحصل علم لزم
عليه ان يحصل العلوم كلها فكما لا يمكن في علم خاص اثبات المبدأ كذلك لا يمكن المتابعة
لصاحب ذلك العلم مع من ينكر ذلك المبدأ او لا يسمي الكلام عليه وباعتبار آخر
المبادى اما عامة او خاصة والعامة اما جميع العلوم او بعضها مثال العلم لجميع
الشيء الواحد اما ثابت او متغير ومثال العلم لبعض الاشياء المساوية لشيء واحد ومتساوية
فانه عام للعلوم الرياضية ولا يقع في غير ثبات ومثال الخاص بعلم الجسم متعلق من المادى
والصورة فانه مبدء للعلم الطبيعي وسواء عام لجميع اجزاء العلم او خاص ببعضها
والموضوع في المبدء الخاص اما موضوع العلم او جزئى منه او نوع تحت او عرض
من اعراضه لذاته ومحموله اما خاص بالموضوع او لا والاول يقتضى ان لا يقع تلك
المقدمة في غير ذلك العلم وانما يقتضى ان يكون استعمال تلك القضية في ذلك العلم
مقتضيا لتخصيص تلك المقدمة كما ذكرنا في مثال العدد والمساواة والمبادى
العامة اما مستعملة بالقوة او بالفعل والاول مثل السبب والالحاق في جميع العلوم
فانه في غاية وضوح لم يعمد التوضيح به الا في البكيات التي يخرج بها على وجه صحيح
لانها رعا المعاندات والاحتجاجات واستعماله في العلوم على وجه ان يقال الحكم القلاني
اما ثابت او لا وكذا ان لم يثبت فلان ثبت فلا ان لا يقال لان الشيء الواحد
لا يكون ثابتا ومتغيرا معا ففائدة تأكيد المقدمات او تحليل القياسات والتحليل
بنفسها مقدمات مفردة وما يستعمل بالفعل كحصوله بذلك العلم اما بحجته كما اذا

او اخصوا مقدمات عامة بالعمدة قالوا المقدمات اما مشتركة او خاصة لانهم حصوا الشيء
بالمقدار والنبوت والنفي بالترك والمباينة واما بالموضوع فقط كما اذا جعلوا
الاشياء المتساوية مساوية للاعداد وقد ذكر حال المحل وما يستعمل من هذه المبادى
بالفعل قد يورد في فائحة العلم كما في الهندسيا وقد يورد في انشاء المبدأ كما في
الطبيعية وقد عدت قوائم الحدود المتعلقة في فوائح العلوم من المبادى وليست الحقيقة
منها فان المبادى مقدمات والحدود من قبل المفردات وبالجملة ما يوضع من
فوائح العلوم ثلثة صنف الاول ما وضع بالمبدء فقط وسيكون مبادى العلم
ويسمى مقدمات موضوعية ولا يحلوا ما ان يكون بينه بنفسها او لا الا ان يكون من
الاوليات والمجربات وامثالها ويسمى اصول المتعارضة والقضايا الواجب
قبولها ومبادى العلوم المطلقة من هذا الصنف والثانية اما بحيث ان يعتقد بها
نفس المتعلم في بداية التعلم بسهولة اعتقادا ظاهريا او تصديقا ولا يكون كذلك الا اذا
يسمى اصولا موضوعية والثالثة مصادرات وتحصيل بلامرية لنفس المتعلم مقابل
الاعتقاد مقابل عدم والصدق يعني يكون خاليا عن اعتقاد وطرف في النقيض او معتقد
الطرف النقيض مثال اهل الموضوع في الهندسة اخراج خط مستقيم متناه على الكفاية
يمكن ومثال المصادرة كل مقدار متناه قابل للجزئية غير متناهية وبعض المنطقيين
لم يفرقوا بين اهل الموضوع والمصادرة وفرق بعضهم باعتبار آخر وليس في الحقيقة
زيادة فائدة ويجوز ان يكون مقدمة واحدة بالنسبة الى تخصيص اصلا موضوعا
ومصادرة باعتبار الذي ذكرنا ويجوز ان يكون قضية من اهل المتعارضة بالنسبة
الى بعض الاشخاص من قبل المصادرة وسبب هذا التسمية الاربعة اقصاها
حصل الفطرة او بعده بسبب انه امرض - تدبر حصل الفطرة باعتقاد قضيا
معا لطيفة بالفعل والقوة مناقضة لمقتضى تلك القضية استنباه لفظ يقتضى
في ذلك الحكم وبازالة ذلك الاستنباه زال ذلك التوقف - غموض يحصل المعنى من جهة
فرط تجرده عن العوارض الحسية والخيالية واستفراغ الخربيات في بعض من هذه
الموضوع يعين على التنبه لان الاستفراغ انفع من القياس والتذكير والتنبه
الصنف الثاني ما وضع بالمائة فقط كالاعراض الذاتية للموضوع فان تحقيق

بليته ذلك خبر من العلم واذا انصرف العلم الى الماشية كان شارح الاسم بعينه جدا
حقيقيا كما ذكرنا في مثال المثلث الصنف الثاني ما وضع بالعلمية والماشية ايضا
وسوف نفس موضوع العلم او ما يدخل فيه كالوحدة فر علم الاعداد اذا لم يحصل
الحقيق للموضوع المستعمل على العلمية والماشية لم يتصور البحث عنه كما ذكرنا وهذه
الاصناف الثلاثة يسمى اوضاعا والاول من قبيل المؤلفات والغرض منه
افادة التصديقا والثاني والثالث من قبيل المفردات وببيان حدود
والغرض منها افادة التصورا وان كانتا مبينتين في العبارة بالتصديقا
كقولهم النقطة ما لا جزاء له وليس له اصل هذا المعنى على النقطة بل تفسير لفظ
النقطة اوحدها وماذا ولهذا لا يتصور المنازعة فيه وقد لا يكون في بعض العلوم
زيادة احتياج الى بعض من هذه الاوضاع كما في الحساب حيث لا احتياج
فيه الى غير الحدود والاوليات وربما احتياج الى الاضافات الثلاثة كما في
الهندسات والطبيعات وان كان العادة في احدهما التمييز وفي الآخر
الخلط واما مسائل العلوم فاما حملية او شرطية والشرطية بالاكتمال تعود الى الحكمة
والموضوع في الحكمة اما نفس موضوع العلم او داخل فيه او خارج عنه والداخل
اما جزء او نوع او خارج عرض ذاتي للموضوع او لنوعه او لغيره في آخره
لنوع عرض آخر كما يقال في مثال الاول من العلم الطبيعي الجسم المتغير واقع
في الزمان وفي مثال الثاني الجسم قابل للتجزئة الى غير النهاية وفي مثال الثالث
النا حقيقه بالطبع وفي مثال الرابع الحركة قابلة للتجزئة الى غير النهاية وفي
مثال الخامس ضوء الشمس سحن وفي مثال السادس الزمان ليس مركب من
الاناث لان الزمان عرض عرض الجسم وفي مثال السابع البطو ليس تجل
الكسرات لان البطو عرض بعض انواع الحركة ومحمول المسئلة اما محمول لانيته
فقط او بالعلمية فقط او بهما فان كان بالانيته فقط لم يحز ان يكون ذاتيا
لمفهوم الموضوع فذلك المسئلة لان تصور الموضوع اذا كان محصلا كان مستلزما
لتصور المحمول فلا يكون محمولا وان امكن بيان بعض ذلك بالحد الاوسط على هيئة القياس
كون ليس كل يمكن بيانه على هيئة القياس يكون بيانه مطلوب بالان لا بالاوليات

102
الاوليات اذا جعل حدود موضوعاتها او موضوعها اوسطا امكن بيانها
على هيئة القياس ما ما يذكر في بعض المسائل ان هذا المحمول هل هو موضوع الموضوع
او جسمه او لا فليس من هذا القبيل فان معرفة المحمول من حيث انه طبيعة
امر من حيث انه ذاتي للغير امر آخر في ان يكون احدهما محمولا ومطلوبا
وذلك فيما اذا لم يفهم الموضوع بمعرفة محصلة وكذا قد يفهم الموضوع بالعرض
فقط ويثبت علمه ذاتيا كما يقال النفس جوهر فان النفس بهما قد فهمت
حيث انها كمال الجسم او سبدا الفعل واريده معرفة بما بهما وكذا اذا
قبل الصورة جوهر فانها في المبدأ لا يفهم الا بالاسم وايضا يحتمل ان يراد بيان الذات
لناقص الفطرة على سبيل التبيين كبيان الاوليات واما ان كان المحمول موضوع
معلوما بالانيته ومطلوبا بالعلمية فمحتمل ان يكون من قبيل الذاتيات كما يقال
مميزية الانسان من جهة ناطقيته او حاسيته من جهة حيوانية وهذا قليل واذا
تقررت هذه القاعدة فنقول اذا كان موضوع المسئلة موضوع العلم او خلا
فيه والمحمول مطلوب بالانيته كان المحمول من اعراضه الذاتية او داخلية فيه تفصل
المعلومة وان كان موضوع المسئلة خارجا عن موضوع العلم جاز ان يكون
محمولا من الامور الداخلة وجاز ان يكون من الخارجة بشرط ان لا يكون من
مقومات الموضوع بل من الاعراض والاعراض الذاتية بجنس موضوع العلم
كونها محمولة لجميع الموضوعات الداخلة والخارجة واما مقدمات البرهان
فحكما هذا لان كل ما لا يكون محمولا للمطلوب لا يكون محمولا للمقدمة الا المقدمات
الذاتية التي جاز كونها محمولة في مقدمة واحدة فقط وان لم يحز كونها محمولة في
المطلوب فاذا كان الاوسط مقوم الصغر والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط سمي
من ماخذ البرهان واذا كان الاوسط عارضا للصغر والاكبر عارضا او مقوم
للاوسط سمي ماخذنا ثانيا ومدار البرهان على هذين المأخذين وينبغي ان يعلم
ان مسائل علوم منبثقة على مبادئ غير بنيت وان كانت في انظر على صورة
قياسا حملية لكنها في الحقيقة على صورة قياسات شرطية اقترانية والمقدم
على وضع المبادئ والنظر صور قياسات المسائل بعينها يعني ان كانت المبادئ

حقه لست المسائل على هذه الجهة فالنتائج في تلك العلوم الباقية منه وطه بوضع المسائل
 وفي العلوم المستقلة على بيان المبادئ يكون بقوة القياس الاستثنائي يقينا مطلقا
 والاستثناء على جهة ان يقال ولكن المبادئ حق فتلك المسائل بعينها غير مستثناة
 والعلم المتم للعلوم يعني تبصير فيه مبادئ العلم بقضياتها جميعا يقينيات مكتسبة
 في العلوم فلا يتم علم بدونه واذا علم ان موضوعات العلوم ومبادئها ومساوئها
 واحكامها ما اذا يقول موضوع المنطق الذي هذه المباحث جزء منه المعقولات
 الثانية باعتبار اقتضاها الوقوف على كيفية اكتساب العلوم والمبادئ بالمعقولات
 الاولى الصور العقلية المستفادة من اعيان الموجودات كالجوهر والعرض
 والواحد والكثير وغيره وبالمعقولات الثانية الصور العقلية المستفادة من
 المعقولات الاولى كالكل والجزء والعدد والاعتدال والعرضي كخونها والنظر في المعقولات
 الثانية ليس في هذا العلم مطلقا بل باعتبار المذكور وكون موضوع المنطق المعقولات
 الثانية يسمى علم التعلم واما المبادئ الباقية التي من قبل المصادر كما حكم بوجوب
 مقارنة العلة والمعلول في الوجود ولعدم العلة على المعلول بالذات وجمه
 عدم عدم مباحث المعقولات العالية من هذا العلم كونها متعلقة بالمعقولات
 الاولى كعلمها لما كانت معينة على اكتساب الحد والعناصر كالب شبيهة بالمصادر
 وسائل العلم في سره والاوضاع والمبادئ في هذا العلم محللة بالمسائل وقد
 جرت العادة ما ان يوردوا هذه المسائل في صدر العلم كمن جهة ان معنى الموضوع
 والمبدأ والسؤال انما يظهر منها انما يراودنا منها اولى **الفصل السادس عشر**
 في اختلاف العلوم وسمي كذلك لسبب اختلاف العلوم اما اختلاف الموضوعات
 او اختلاف اعتبارات موضوع واحد وموضوعات العلوم مختلفة اما متناهية كجميع
 الوجوه او بينهما مشترك والاولى اما ان يدخل تحت جنس واحد ولا يدخل
 مثل المقدار والعدد والذين هما موضوعا الهندسة والحساب في اختلاف تحت
 الكم وغيره يدخل مثل العدد وبدن الانسان الذين موضوعا الحسا والطب والثانية
 اما ان يدخل احد الموضوعين في الآخر ولا فان لم يدخل فلا بد من مشترك كما باعتبار
 وتباينها باعتبار كالتب والاختلاف حيث يشترك في قوى النفس الانسانية

المبادئ الباقية لهذا العلم فمثل ان يكون
 الحكم على شئ عام حكما على جزئياته وما
 يحكم عليه لا يجاب غير حكيم عليه

الانسانية ولكن نظر الطبيب من جهة انها مبادئ الافعال الطبيعية والحكمة ونظر
 الافلاق من جهة انها مبادئ الافعال الطبيعية وما في آخر موضوع العلمين متباينة
 وان دخل فاما ان يكون العام جنبا للخاص اولا فان كان فاما ان يأخذوا الخاص
 عارض اولا فان لم يأخذوا كان مثل المقادير والمجسمات او مثل المجسمات والمقادير
 التي هي موضوعات هذه العلوم ولا محالة يكون العلم الخاص جزءا من العلم العام ودخلا
 وان اخذوا الخاص مقارن عارض فاما ان يكون ذلك العارض ذاتيا او غريبا
 فان كان ذاتيا كان مثل الجسم الطبيعي وبدن الانسان المقارن لاعتبار الصحة
 والمرض وهما موضوعا الطبيعى والطب والاشك ان نظر الطبيعى في موضوع
 الطب نظر مطلق ونظر الطبيب فيه نظر مقيد باعتبار المذكور ومقارنته بهذا القيد
 لا يكون العلم الخاص جزءا من العلم العام بل دخلا تحت مرسته وان كان العارض
 غريبا فاما ان يقيد به للموضوع اولا والا اول كالمجسمات والاكرا المتحركة كالمغز
 لبدن العلمين والثاني كالجسم الطبيعي وبصر ككون باعتبار اتصال محروط النور
 او الخطوط التعليمية في ذلك السطح الى ذلك فانها موضوعا الطبيعى والمنظور
 العلمان يعني الاكرا المتحركة والمنظر تحت الهندسة وان كان موضوعا احدهما نوع
 موضوع الطبيعى وموضوع الآخر نوع موضوع الهندسة والسبب ان العلم
 الذاتية لكل حسب مقارنة عارض التي هي مطالب في ذلك العلم اعراض ذاتية
 لنوع المقدار وان لم يكن العام جنبا للخاص فاما ان يكون معروضا للخاص عارضا
 له وعلى الاول اما ان يكون الخاص مقارنا لعارض آخر اولا فان كان مقارنا
 كان له كالجسم الطبيعي والاصوات باعتبار مقارنة مناسبات عددية هي
 من الاعراض العرسه وكلاهما موضوع الطبيعى والموسيقى ويعتد ذهابا
 تحت الترتيب بسبب اعراض ذاتية مطلوبة في المسائل وان لم يكن مقارنا له
 كالجسم الطبيعى والاصوات المطلقة فالخاص في هذه الصورة جزء العالم لان
 موضوعه من ذاتياته واما ان كان العام عارض الخاص اعلم كالوجود والجسم
 الطبيعى الذين موضوعا الفلسفة الاولى والطبيعى فالخاص في هذه الصورة
 لا يكون جزءا العام لكن يكون تحت وان لم يكن اعلم كالتباينة موضوعين متباينين

كالحكمة الطبيعية والتقليدية للذين موضوعا العلم الطبيعي والمجسمات واحدا معا خاضا
 واما ان كان موضوع العلمين واحدا والاختلاف باختلاف الاعتبارات فاما ان يكون
 احد الموضوعين مطلقا والآخر مقارنا اعتبارا او يكونا مقارنين للاعتبارين مختلفين
 الاول مثل الالكر والالكر المتحركة واحدا معا تحت الآخر والآخر كجرام العلم التي
 السماء والعالم من الطبيعيات وموضوع الهيئة ايضا من الرياضيات كمن في الاول
 باعتبار القوى والافعال وفي الثاني باعتبار المعادير والاشكال من هذه الجسما
 علم ان كون علم جزء من علم آخر بسبب كون موضوعه نوعا او عرضا ذاتيا لموضوع
 العلم الآخر وان كون علم مبنيا لاخر مع اشتراكهما في الموضوع بسبب اختلاف
 المقارنات وكون علم تحت آخر بسبب احراز احداهما خصوص الموضوع ونحوه
 والآخر اعتبارا للمثل واذا اجتمعا فالحكم لا اعتبارا للمسائل وحكم اجزاء العلوم
 في هذه الابواب حكم العلوم وكجزائهم يكون جزء علم داخل في علم آخر باعتبار
 تقارن موضوع ذلك الجزء ككتاب ثاله وقوس قزح من الطبيعيات ويدخلان
 في علم المناظر كحرف باقر العلم وكجزان كجزء من هذه الحالة لمثل واحدة كما
 يقال في الطب الجراحة المستندة بحسب الاندمال اذ من مقارنته الاستدارة
 عرض لهذه المسئلة تعلق بعلم الهندسة وبهذا السبب يكون البيان مركبا من العلمين
 كان يقال الاندمال يحصل بنسب العلم بالحركة من الوسط الى الطرف والحركة من المنته
 صعب من جهة تشابه الجسما والابنات على الت وى من جميع الجوانب متفاد
 الاخر آء بعضها مع بعض واما فيما فيه زاوية فيسهل من جهة تعيين جهة الحركة وموضع
 الابنات وان ذكرنا هذه العلة من الهندسة فقط فالاولان الدائرة اوسع
 الاشكال والفلسفة الاولى بسبب كون موضوعها اهم الاشياء وكانت اعلى العلوم
 ولما لم يكن موضوع علم نوعا من موضوعها ولا عرضا ذاتيا لم يكن علم جزء منها ولما كان
 مبادى بعض العلوم مسائل علم آخر والدور والوسر محال لان انتهاء جميع العلوم
 ذلك العلم والفيلسوف بسبب ان موضوع علمه شامل لموضوعات سائر العلوم كما
 نظره اعم من نظرسائر ارباب العلوم وان كان الجدلى والوسطى في بوجه نظر
 في اصناف العلوم كمن الفلسفي لا ينظر فيما سوى الاعراض الذاتية للموجود والمطلق

الشامل لموضوعات العلوم فنوع نظر الفيلسوف اعم ونظرة شخص وعموم نظره تابع
 لعموم الموضوع وموضوعاتهم خاصة ونظرهم عام وايضا مبادى الفلسفة الاولى يقينا
 وغايتها اصابت الحق كحرف ثابتن الصاعين واشترك العلوم في الموضوعات
 او في المبادى فقط او في المثل فقط او في المبادى والمثل معا او في البرهان
 اما الاشتراك في الموضوعات فقد ذكر وعلم انه على اربعة انواع **١** ان يكون موضوع
 العلمين نوعا من موضوع الآخر كالحندسة والمجسمات او ذاتيا له كالطبيعي وكون
 والفساد **٢** ان يكون موضوع احدهما مطلقا وموضوع الآخر مقيدا كالالكر والالكر
 المتحركة **٣** ان يكون موضوعهما مشترك في جزء كالطب والاخلاق **٤** ان يكون موضوعهما
 واحدا وقد استعملوه باعتبارين كالسما والعالم والهيئة واما الاشتراك في العلم
 في المبادى فقد ذكر حاله واما الاشتراك في غير المقام فاما ان يكون على الت وى
 لا حدما اذ لا وما على الت وى انما يتصور بين علمين مساويين في المرتبة مع الاشتراك
 في الموضوع او جنب كالحندسة والاعداد في المبدأ المذكور وما على الت وى انما يكون
 بين علمين احدهما عال والآخر سافل ليكون المبدأ اول اللغاة وبعدها لى كالحندسة
 والمناظر والاحساب والموسيقى واما الاشتراك في المثل فلا يتصور الا بغير اشتراك
 في الموضوع واختلافها بسبب اختلاف اعتبار الحد الاوسط والآخر البرهان ايضا
 لا المثل فقط مثلا كرتبة الارض فانها مسئلة من الهيئة والطبيعي ايضا كمن البرهان
 مختلف وقال ارسطى طائير حاز ان يكون محط بينوه في علم اوسط اخر من علم
 فالبرهان القائم عليه من علم اعلى يكون لمسا ومن ال فلي تبا والسبب ان
 الاوسط في ال فلي من المعلولات او العلل النافضة ومن المعلولات الم وية للعللة
 على معلول آخر كالاثر وغيره ما وفي العلم الحكم من العلل النافذة متلا في العلم
 الطسعي يتقون المبدأ والمفارق للطبيعيات ثم النظر في حال الحركة الدائمة التي
 هي علة وجود الزمان وهو برهان اتى وفي الالهى يتقونه من النظر في ان المبدأ
 الاول لا يجوز ان يكون مبداء فرييا للطبيعيات بل اوسط وسور ثابن لى وبكذا
 ما يعلم في العلوم الجبرئة بالعلل والامارات وفي العلوم الكلية بالعلل كمثل
 علم القرائة بالنسبة الى العلم الطبيعي وما يكتسبه اصحاب العلوم العملية بقياسات

الخيرية بالنسبة الى تعبد لا يكتب بها محاب نظريات تلك العلوم من الاصول والافعال
 اليقينية وهذه تعقل باب المعرفة في المسائل واما الاستدراك في المبادئ والمبادئ
 معا فبان يكون قضية واحدة مبداء علم ومسألة علم آخر فمندان العلمان اما ان
 يختلفا بالعلو والسفل او لافان مختلفا فاما ان يكون مبداء السافل مبداء العلو
 او بالعكس والاول يكون على وضع طبيعي ومبداء حقيقي كوجود المادة والصوت
 فانه مبداء في الطبيعة ومسألة من الفلسفة الاولى واما في العكس فليس مبداء حقيقي
 بل بالقياس الى نظرنا كنفى الجزء الذي لا يخفى فانه مبداء اثبات المادة في الفلسفة
 الاولى ومسألة من الطبقات واه لم يختلف ذلك فلا بد من اشتراكها في الموضوع
 او جهة كمال علم الحساب فانها يكون مبادئ في جزء من الهندسة مثل علم بيان
 مشاركة المقادير ومباينتها وان كانت تلك المبداء ضرورة البيان لا في
 نفس الامر قال الواهركات حازان كون قضية واحدة مبداء في علم ومسألة
 منه ايضا بشرط ان لا يكون في مرتبة واحدة لتلازم الدوم مثلاً مبداء
 - و - مبداء ج في مرتبة واحدة وفي مرتبة اخرى مبداء د ه مبداء
 ا وهذا الكلام مردود وان ارد بالمبداء مبداء العلم لان سبب مبداء
 في هذه الصورة ليس الاعداد من سبب الوضع والافاق مطلقا من المبادئ
 ان وقوع هذا المعنى في علم واحد محال وان امكن في علمين كما علم سابقا وان ارد
 به مبداء مسألة اخرى بان يكون بعض المبادئ مبادئ في علم اخر فيكون
 المراد في هذا الموضوع مبداء العلم في لوجه لا شراطة اختلاف المرتبة فان
 المتوسطين اوج في هذا الحكم والاشترار في البرهان فبان يبين مسألة في علم
 بخلاف وسط من علم اخر فلهذا والقياس لساقية الوقوع في العلمين كما ان مسائل
 علم المناظر التي هي اعراض ذاتية للمحيط بينين باوساط هندسية وان اخذ
 المحيط مطلقا كانت تلك الاوساط والاعراض بعينها مسألة من الهندسة فيكون
 البرهان من الهندسة في الامل ونقل الى علم المناظر ينوع تخصص وهذا يسمى نقل
 البرهان ولا مخالفة يكون بين علمين احدهما عال والآخر سافل لان كل علمين
 يكونان في مرتبة بحسب اختلافهما اما في الموضوع او في الاعتبار فالماخذ البرهانية

البرهانية في كل منها لا يجوز ان يكون واحدة واذا نقلوا بعض من علم و
 جعلوا مبداء علم اخر سموه بالاجل اي نقل البرهان كمن الاول بهذا الاسم اولى و
 ينبغي ان يعلم ان رايين علم المناظر والموسيقى في الحقيقة من الهندسة وانما
 كمن لما كان لكل من تلك الصور التي تسمى الفروع في صناعتها نظائر كثيرة
 بالقوة بحيث يخرج عن جهة الاحصاء واخراجها بالتام من اصول الصناعة بفعل
 لم يكن في وسع بشر وان اخربوا بعضها المحتاج اليه في وقت آخر او علم اخر
 لم يكن ذلك العلم متناسبا لتلايق في ذلك العلم التعرض لاشكال ذلك وفي
 العلم السافل لما اخرج اليه وحسب سانه فينبون فيه على وجه خاص لموضوع
 تلك الصناعة وهذا هو سبب ضرورة نقل البرهان في هذا الموضع بالحقيقة
الفصل السابع عشر في بيان ان المجولات الغير المناسبة لا تقع في مقدمات
 البرهان ذاتها بحسب كل محمول لا يكون ذاتيا للموضوع بحسب الموضوع او جهة
 القريب لا يكون مناسباً كما ذكرنا فاما ان يكون ذاتيا بحسب جهة البعيد
 او لافان كان لم يكن وجوده للموضوع مطلوباً في ذلك العلم خصوصاً بالموضوع
 كمن يمكن ان يكون مطلوباً في علم على موضوعه بحسب البعيد مثلاً الحكم بان
 الانسان ملون او متلف لا يكون مطلوباً في الطب واحتمل ان يكون مطلوباً
 في الطبيعى ولكن لا يكون هذا المحمول في الطبعي غير ذاتي وغير مناسب للمحمولات
 العرضية الخمس من الموضوعات وان كانت لازمة لم تكن مطلوبة في صناعة على
 الاطلاق وكما لا يصح ان يكون مطلوباً لا يصح ان يكون حداً او سطاً في من
 المطلوب او لا يقتضي حكماً للموضوع من حيث انه موضوع بل ان اقتضى فانما
 يقتضي من جهة اعراضه لا يكون عارضاً عاماً لذلك الامر بل ذاتياً مثلاً
 اسباب قرض البصر لسواد الغراب ليس من جهة كونه غراباً لان الزنجي والغراب
 الغراب مع التباين في الحكم بل اثبات هذا الحكم لاشياء منها الغراب ويكون
 هذا الحكم ذاتياً اولياً له وتناوله للغراب ثانياً وبالعرض فاذا كبر قبان
 من هذه الحدود وكان صادقا لكنه لا يكون برهاناً وعلم بهذا البيان ان
 العرضية الخمس لا يكون في العلوم البرهانية حداً اكبر ولا اوسط واما المحمولات

لا يكون ذاتا لا يجب الجنب القريب ولا يجب الجنب البعيد بل غيرهما مطلقا
 كالحسن والقيح للخط والزوجة والفرديّة للأبوة فلا يكون محولا لفضل من كان
 حذرا لبرهان قال ارسطاطليس القياس الذي اوردته ايرس في اثبات ترجيح
 الدائرة ليس بربان لانه لا يناسب علم الهندسة وانه كانت مقدّمة
 صا وقة وبينة وذلك القياس ان الدائرة اكبر من كل شكل مضلع مستقيم
 الاضلاع غير المتساوي موقفا وصغر من كل شكل مضلع مستقيم الاضلاع غير
 المتساوي فانه يكون مساوية لكل شكل مستقيم الاضلاع غير المتساوي موكيفا
 من كل مستقيم الاضلاع يقع فيه وصغر من كل مستقيم الاضلاع يقع خارجا عنه
 وجد كل مستقيم الاضلاع مساو للدائرة وقال في وجه كونه غير برهان ان
 بحاص بالهندسة بل يشمل شيئا مختلفا الاجناس وقال بعض الساجين
 وجه التحليل ان هذا الكلام يثبت بقوة مقدّمة هي قولنا الاشياء التي اكبر من
 الاشياء المعلومّة كالضلع الداخلي وضم من الاشياء المعلومّة كالضلع
 الخارجي متساوية كالديرة والمضلع المطلوب فاذا كان موضوع المقدّمة
 الاشياء الغير الحاصّة بالهندسة لم يكن برثانيا قال شيخ ابو علي ليس على هذا
 القياس ما ذكر فان هذه المقدّمة بتبدل لفظ الاشياء بالاسكال يكون حاصّة
 مع ان التحليل باق بل العلة ان المضلعة الغير المتناهيّة المرتبة المذكورة
 في المقدّمة لا يكون موجودة الا بالقوة وكذا المضلع المطلوب المذكور
 في النتيجة والقوة والفعل من الاعراض الذاتية للوجود وبطريق التخصيص
 لا يقع الا في علوم متعلّقة بالحركة والتغير دون علوم متعلّقة عن المادة
 كالمهندسة لانه يكون عرضا غريبا والامور الواقعة في هذا العلم يكون شرط
 الوجود ولما لم يكن المضلع المطمّن رالیه بالفعل بل موجودا بالقوة لم يكن
 القياس برثانيا بل جليا او منطبقا هذا الكلام والاضطرار يلزم من هذا القياس
 ان يكون سطح اكبر من مضلعات داخلية وصغر من مضلعات خارجية وهذا محال
 فان الدائرة الموجودة على هذه الصفة واما ان ذلك السطح مضلع بالفعل فلا
 يلزم من هذا الكلام والمطلوب في الاصل ليس الا هذا واسكان وجوده ليس بجواب

بكانت فان امكان وجود الاسكال ليس من المطالب الهندسة كما ذكر ولما لم ينفذ
 هذا القياس المطمّن وجه حاص هذا العلم وجه التحليل هذا لا توقع الامور بالقوة في
 المقدّمات فانهم في هذا العلم كسر ما يوردون الامور بالقوة بشرط ان ما
 يعرض وجوده من تلك الحكمة كان حكما موجودا آخر مفروض كقوله اضعا غير
 متناهيّة في رسم التناسب ونقطه غير متناهيّة في طلب مركز دائرة بل حط غير
 متناه في سائر الموازاة وغير ذلك هذا تام مباحث البرهان **الفصل الثامن عشر**
 في نسبة كل من العلم والظن الى الآخر ورسوم الفاظ استدالة في بعض المواضع
 قد جرت العادة بحكم مباحث البرهان ببيان نسبة كل من العلم والظن الى الآخر
 فنقول العلم والظن متقابلان بوجه واحد فاما لونا فلهما والاضطراب وكلاهما
 داخل تحت الزاوي فالراي اما علم او ظن والمراد بالعلم بهما القسم التصديقي
 بالانفراد او ليس للتصور منه الى النظم ولما كان العلم البقيني اعتقادا بحكم
 ضروري او غير ضروري مع الاعتقاد بان ذلك الحكم كذلك بالضرورة على وجه
 يمنع زواله وما ليس بعلم يكون ظنا فلنظن اقسام احدى الاعتقاد الاول مع اعتقاد
 الثاني ليكون جازما او بدوذا الاعتقاد والثاني لتلك يكون جازما ولكن كلاهما يمكن
 الزوال لعدم استناده الى العلة وثانها وجود اعتقاد ضد الاعتقاد
 الاول مع الاعتقاد بان ذلك الحكم بالضرورة كذلك يكون جازما او بدوذا
 ذلك الاعتقاد لتلك يكون جازما والثالث وجود الاعتقاد الاول او ضده
 مع الاعتقاد بتجويز ان مقابل ذلك الحكم حق والنتيجة مشتركة في امكان
 الزوال بالامكان القريب والسعد ولما كان لكل من قبيل الظن والاول
 ظن صادق والثاني ظن اوجمل مركب والثالث ظن اوجمل بسيط وكما يكون
 العلم اكتسابيا حاصلا من سبب مقتض لوقوع العلم وحازا ان يكون
 بغیر سبب كذلك الظن قد يكون بسبب يقضي وقد لا يكون والعلم والظن
 لشي واحد لخص واحد في وقت واحد لا يجتمعان لان امكان الزوال وامتناعه
 لا يجتمعان في موضع واحد وكذا الظن ان المختلفان لان كل طرف راجع يكون
 هو الظن والمرجح لا يكون منطوقا وان تساوى الطرفان كان الحكم متوكفا لا

منظونا وقد اردوا في هذا الموضع رسوم اشياء وان كان موضعها العلوم الاخرى
كما ينبغي والاحكام وهي هذه الذين قوة استعدادية للنفس في اكتساب الحجة
والادراك والفهم جودة تبيوه لهذه القوة لتحصيل تصور انبث في طلبه والحدس
قدرة هذه القوة على اقتناص الحد الاوسط في كل مطلوب من تلقاء نفسها
والذكا وجودة تتولان يكون ما اقتنصه بالحدس في زمان قليل والفكر حركة
الذين باحضار المبادئ يرجع منه الى المطالب بالاستنفاد والصناعة
ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية مقصودة بحسب تلك الملكة بغير روية
والحكمة خروج كمال النفس الانسانية من القوة الى الفعل في العلم والعمل انما في
العلم فان تصور الموجودات كما هي ويتصدق بالقضايا على ما هي عليه واماني
العمل فان يحصل له خلق العادة المستمرة على تدرج القوى النطقية
والشعورية والغضبية وقد يطلق الحكم على استكمال النفس باحاطتها بالمعقولات
النظرية والعملية بلاعتبار الخلق ولتتم الكلام في كيفية اكتساب التصورات
اليقينية بالبرهان على هذا الفصل والشرع في كيفية اكتساب التصورات الذاتية
الفصل الثاني في اكتساب التصورات الذاتية بالحدس وموانعها
الفصل الاول في بيان امكان اكتساب التصورات ذب فقم الى امتناع اكتساب
التصورات بالحدس ودوا مجرى مجراها لان المطلوب ان كان حاله في الذين
استغنى عن اكتساب والالم تصور اكتسابه لانه ان لم يتصور لم يكن مطلوباً وان
تصور لم يعلم انه المطلوب او غيره بخلاف التصديق فان اطرافه تتصور و
تطلب الحكم بالانبات الواسع وسبب هذا الغلط الفقد عن كيفية حصول
التصورات وهي ان معرفة الاشياء كما هي ليست امر يحصل فاعمل لها امر
في القوة والضعف والوضوح والغموض والخصوص والعموم والكمال والنقصان
وبينا ان الشيء معرفة بذاته ومعرفة بذاتياته ومعرفة بعرضياته ومعرفة
باسبابها ونظائرها واحداً انهم من الاخر كما انب النور في الظهور والاختفاء
ومثاله في المحسوسات ان رجل يرى شخصاً من بعيد فيعلم انه جسم كيف يعلم
انه مجرد او حيوان فمعرفة ذلك الشخص معرفة عامة مجردة ناقصة محتملة

محتملة لهذه الانواع وبعد ما وجدته محتملاً بعلم ان حيوان فمعرفة هذه المعرفة احسن واحداً
تفاوت في ذلك الشخص وكذا ان علم بالوقوف على اثره ان الانسان او فرس او غيره
اي ضئف وبعده اي شخص وتحصيل هذه المعرفة واستكمالها في ذهن ذلك الرجل
بسبب الوقوف على المحققا واحدة بعد واحدة لا يقتضي ان يكون لذلك الشخص وجود
عام في وقت ويكون بعده بالتدرج وجود خاص ومع ذلك لا يقتضي ان يكون
الرجل في بعض الاحوال محطياً ومعرفة غير مطابق للواقع وبعده ذلك مصباح معرفة
مطابقة للواقع وكذا اذا لم يعرف رجل النار وحسن ولا الخان وعلم
النار مصدر النار وان حسن بعده نور النار وعلم ان مصدر النار خافض
وحسن بعده حرارتها وعلم انها مسخنة وبعده ذلك شاهد جرمها فلا محالة يكون
معرفة في التزايد الى ان يصل الى معرفة الحقيقة واذا كان حال المعارف
بكذا جاز ان يكون شيء معلوماً بمعرفة عامة وناقصة ومجهولاً من جهة الخصوص
الكمال ومطلوباً من جهة انه بالذات شيء واحد ليكون بالوجه المجهول بعضه معلوماً
يعرف بعد الوجدان ان المطلوب هو الشيء الذي كان معلوماً بالوجه فلا بد من نقص
على القاعدة وبزول تلك الكليات بالكلية **الفصل الثالث** في ذكر تصورات مكتسبة
وغیر مكتسبة والاشارة الى اصناف التعريفات المعقولة المتصورة في العقول
والاذا كان اما ان يكون بنية بنفسها واستغنى عن الاكتساب ولا وفيه الاول
اما معقول محض كالوجود والوجوب والامكان والامتناع او محسوس كالحواس الطاهرة
كالحرارة والبرودة والسواد والساخ والنور والظلمة او مدرك بالحواس
الباطنة كوجدان كالفرح والغم والحزن والشبع والجوع والفرق بين القسم الاول
وبين القسمين ان المراد بالمعقول الصور الكلية التي ليس للحواس الادراك جزئياتها
طريق وان كانت تلك الجزئيات مقارنته للمحسوسات لكن من شأن العقل ان
يلاحظها بقوة تميز مجردة عن المحسوسات وبالحدس عن المحسوسات يكون
كلية والمحسوس المدرك الصور الكلية التي انتزعتها العقل من الجزئيات و
جزئياتها مدركة بالحواس الطاهرة والباطنة واقناص هذه التصورات في
مبادئ الفطرة وان كان يتصور بنوع كتاب يشبه بالاستقراء كما مر في

للعقل بعد تقرير الصور الفاقية الى وجه الاكتاب البنية ولما يكون بنا وادنى
 الصور ومبادئ التصورات المكتسبة من التصورات البنية الى الصور المكتسبة
 بطريق الانتقال اما من المجهولات الذاتية المقنونة التي ببناء العقل في الذهن
 لما هيئات الموضوعات الى الموضوعات او من المجهول العرضي الذي ببناء العقل
 الذهنية او غير الذاتي الى المعروضات او من العقل ذاته في الخارج الى المعطيات
 او على العكس او من الشبه الى الشبه ومن المقابل الى المقابل وبعض هذه الاشياء
 يفيد التصورات ناقصا شبيهة بالتصورات التامة او غير شبيهة به وسواء اقسام
 حسب المراتب حسن الوجوه الاسفل من الاعراض الداسة الى المعروضات
 او من المعطيات الى العقل وبعضها الانتقال من الشبه الى الشبه والمقابل الى
 المقابل وسواء التعريف المتكامل والذاتيات المقنونة والعقل الداسة المقنونة
 لانها دة الصور يكونان احراز الحد ودوا المعطيات والعوارض المقنونة
 لانها دة الصور عرضي اخر اء الرسوم وايراد النظائر احراز الآله والساد
 في كل حال يجب ان يكون اعرف من المطالب في العقل فان كانت اقدم بطبع
 ايض افادت المعرفة الحقيقية على الوضع الطبيعي وكانت بمثابة برهان في
 التصديقا وان لم يكن اقدم بطبع افادت المعرفة الناقصة فكانت بمثابة
 برهان ان وما من المعطيات الى العقل يكون بمثابة الدليل والحاصل ان
 عند العقل استغنى عن الحد والرسم وعمل السن ان كان مركبا او معطيات مقنونة
 وعنده بنية امكن كتب به بالحد اكتب باتاما وان كان بسيطا او غير معطيات
 والاعراض الذاتية وغير الداسة والخواص ولوازمها بنية امكن اكتب بها بالرسوم
 انقص من الاول وان كان كشيء او ضد امكن الوقوف عليه بمثال وقوف اجليا
 وما لا يكون ببناء بنفسه ولا المقومات وعمل معطيات وعوارض تطايرية
 لا يكون طريق الى معرفته اصلا وكل من العقل والمعطيات الواقعة في الحد ويجب
 ان يكون ذاتية ومساوية والمعطيات المساوية الذاتية كالاعراض الذاتية
 والخواص التي ببناء الاعراض الذاتية والعقل منقذة على المطلوب والمعطيات
 متأخرة عنه وللعقل الاتفاقية والاعراض الغريبة لا يكون مدخل في الحد والرسوم

الغير المكتسبة كما ذكر في التصديقات
 ولا يجب ان يكون كل تصور غير مكتسب
 مبدأ التصور مكتسب والتوصل
 من التصورات البنية

المحقق التامة وهو الانتقال من الذاتيات
 المقنونة الى الموضوعات ومن العقل الذاتية
 الى المعطيات وبعضها يفيد التصورات

والرسوم وبعد تقرير هذه المتكاملات التعريفات باسبانيا متقدمة على المعرف وهي
 العقل والمقومات او باسبانيا متأخرة وهي الخواص والاعراض وبالمركب الصنفين
 او بالخارج من الصنفين والاول ما يجمع المقومات والعقل وسواء التامة او
 بعضها وسواء الناقص والحد التامة مشتمل على الاجناس والفصول وفي الحد
 الناقص لا بد من الفصل والام بغير التمييز واقل فائدة التعريف التمييز والحد التامة
 لا يكون اكثر من واحد وكثير الحد ودانقصة وكلما كان الذاتيات فيه اكثر كان
 الى الحد التامة وفي الترتيب لعدم التامة لانه اعرف وايضا احصى مدله الزايف
 قدم لزوم التكرار واذا قدم التامة خلا عن هذا التحلل واما التعريف بالخواص والاعراض
 فوسم مفرد ولا بد ان يفيد التميز والام يمكن رسما وافادة التمييز بالخواص كتعريف
 الانسان بالضاحك المنتصب القامة او بالاعراض العامة الزائدة على واحد
 لتكون المجموع مساويا للمعروض كتعريف الكفاش بالطارر والولد والاول اولى
 لانه يفيد التميز بالذات واذا اجمع الاعراض والخواص وجب تقديم التامة والتعريف
 بالاعراض الذاتية الحقيقية حسن التعريف الرسمية لان الاعراض الداسة شاملة
 بالقوة على المعروضات واما التعريف المشتمل على الذاتيات والعرضيات فوسم
 مركب وحسنه ما يكون الذاتيات ليكون الماهية موضوعه او الوجه للوجه
 ليفيد بعد ذلك بالافاضة وكلما كان الجنب اقرب كان احسن ويجب لعدم التامة
 على الاحصاء والحد على العرض فان كان العرض عاما والذاتي خاصا يجب تقديم
 العرض لما ذكرنا وما يفيد التمييز الكلي من الرسوم يسمى رسما تاما وما عداها ناقصة
 وبعضهم يسمى الرسم المركب تاما والمفرد ايضا ناقصا واما التعريف بغير الذاتيات
 والعرضيات فتعريف بالنظائر والاشباه وسوفرة التعريف بالعرضيات
 لان وجه المتشابهة امر عارض للشبه وايراد النظائر قد يكون جهة بيان
 التماثل وقد يكون كجهة المقابل فان الذهن كما ينقل من الشبه الى الشبه
 ينقل ايضا من المقابل الى المقابل وحسن الاشياء ما يشتمل على وجه متشابهة
 المثال والمتمثل ووجه تماثلها كما يقال ارادة النفوس الفلكية مثل ارادة
 النفوس الحيوانية في الشعور بفعل نفسها وانذاره والمخيلة بينهما ان الافعال

الفكرة يكون على نهج واحد كالأفعال الطبيعية فان هذا البيان يحمل على من ليس كل منهما
يتضمن وجه الماهية ووجه الماهية ووجه الماهية ووجه الماهية ووجه الماهية ووجه الماهية
كالحيوان والنوع كالإنسان والشخص كزبد والمثلث كمثلث من هذا القبيل
وكذا تعرف العقولات بالمحسوسات كتعريف النفس بالنور وتعريف الحجر بالجماد
واستنباس العقول النافضة الى الآلة ازيد ولهذا يكبر استعمالها في محاطات
المستعدين والعلوم وبالمجمل المقصود بالذات في هذا الموضع الحمد الثام وما سواه
مقصود بالعرض والاسباب السائر الضاعا فان الفائدة الهيكلية من التحديد
تخيل صورة عقلية مطابقة للحدود والتمييز فقط كما يرمي به اهل الظاهر فانه
بالضرورة ينبع التصور الحقيقي والاقتضار على طلب التمييز لا يعني عن غير
التمييز التام يستدعي تقديم حصول التمييز والتمييز عنه يعني كما يغيره من
التصورات الغير المتناهية والاول دور والثاني محال والتي قد يكون بينا
بحسب بعض العوارض وغيره بحسب الذات او بحسب سائر العوارض كالفكر
فانها من جهة انها موجودة ومتصرف في البدن بينه وبين جهة ان ما بينهما ما
اوسى جوهر او عرض غير بنيت فبالاعتبار الاول يستغنى عنه الحمد وباعتبار
الثاني يحتاج اليه وما هو بين مطلقا بحسب العقل واكس لا يفد الاستغناء
اذ لا بيان مثل ما يفيد العقل واكس فضلا عن الزيادة وبحسب ان يعلم
انه لا يصح التعريف حديا كان او رسميا او مثاليا بلفظ مفرد لان الانتقال
المعنى المفرد الى معنى آخر بسبب لزوم اوجه اخر ضاعى لا يصح والمراد بالتعريف
ههنا التعريفات الصناعية التي فيها يدخل في التعريفات الاحتمالية
وذلك بتأليف معان سى اخره القول في اوصاف التعريفات **الفصل الثالث**
في ابتداء الكلام في الحمد وبيان مناسبة البرهان والحد وبيانها قال قوم
الحد قول مستعمل على تفصيل معان يدل عليها الاسم بالذات على الاجمال بحسب وضع
الوصفين وفهم المستمعين والفرق بين الاسم والحد ان دلالة احدهما بالاد
والآخر بالتفصيل يعني هذا لا يكون الحد انما مستملا على مجموع الذاتيات
والحد الناقص على بعضها والرسم على العرضيات لان الاداء والعرض من صف

اوصاف المعاني المعقولة دون الالفاظ المسموعة فلما اعتبر اكمل هذه المعاني
في الحد ولا حظوا في الحد والحقيقة الوجود والحد والحد والحد والحد والحد والحد
ليست تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا وانما لو كان كل دل عليه الاسم حدا كما
كل قول مؤلف بل كل قصيدة وكتاب يكون اسما كان سمي حدا ومعلوم انهم
لم يعتبروا الحد على هذا المنوال مفهوم الحد بحسب اصطلاح اهل العلم اعم من
التفسير من وجه واحد من وجه والذي يقتضيه التحقيق انه قد يكون حد
بحسب الاسم يتناول الموجود وغيره فان كل اسم اطلق على معنى معقول وغير
معقول كان له تفسير بحسب غنائه الوضع والمسمى فان كان ما فتمتع
ذلك المعنى كان مصيبا ولا فخطئا ولا تصور فيه نزاع الا انه يقع اشتباه
بين ما يدل عليه الاسم بالذات وبين ما يدل عليه بالعرض فيكون ذلك النزاع
لغويا لا معنويا وعادة ما يمكن في سائر وجه الصواب التمسك بالنقل واشتمال
وجه استعمال لفظ ومع ذلك لكل واحد ان يقول انا اريد بهذا اللفظ
هذا المعنى فالكلام معه يجب ان يكون على ذلك التفسير ومطلب ما الساحة
للاسم يكون بحسب هذا الحد ولهذا الحمد استفسار الالفاظ المبهمة والتمسك
فيها في مبادئ المحاورات ليحصل الاتفاق بين القائل والمستمع في المعاني و
يكون حد آخر بحسب ذات الحدود وهو لا يكون الا الحد وله ذات وما بهيته
موجودة ولما اختلف اعيان الموجودات بانه كان بعضها بدني التصور
بعضها غير بدني وغير البدني بعضها واضح وبعضها خفي وبعضها متصور
بالحقيقة وبعضها بحسب العقل والاسباب وبعضها بحسب المعلولا والاد
وبعضها بحسب العوارض والادوات الاخر اختلف الحد الدال على الماهية
هذه الاختلافات فكان بعضها تاما وبعضها ناقصا وبعضها بامورية
وبعضها بامور خارجية والنقضي من بين هذه الامور لازم ليتخلص الحد
الحقيقي التام الذي هو القول الدال على ماهية الحدود وتصوره والمفوض
لحصول صورة عقلية لموجود خارجي ويعلم من ذلك مراتب الحدود والاخرى
بحسب القرب والبعد والنزاع في هذا الحد يمكن لجواز ان يقال هذا الحد مطابق

للمحدود وادرك غير مطابق فاما وجوب الذات باعتبار جازان يكون حد الجذب
 باعتبار آخر ان كان تلك الذات اسم مطابق كمن هذا الحكم لا يحسن ولا يبرهان مع
 الحد حسب الذات مناسبة وله في التبيين على الحد منفعة وان لم يمكن ان يكتب بنفس
 بالبرهان كما سذكر ووجه المناسبة ان البرهان كما يفيد وجود الحكم للموضوع
 يفيد نفس وجود الموضوع ايضا وما لم يعلم وجود الموضوع لم يتصور الحد حسب الذات
 ووجود الموضوع لا يمكن ان يعلم بالحد لان الحد يستعمل على الذاتيات والوجود
 بذاتي لاكثر الموجودات ولا يمكن ان يعلم بالبرهان لانه يستعمل على العرضيات
 لانه لا يحتاج بوجه الى بيان واذا لم يتصور اثبات العرضيات الغير البينة بما
 سوى البرهان فاثبات وجود الموضوع الغير البين وجوده يمكن بالبرهان في
 هذا الموضع ان كان الحد حسب الالتم مطابقا للمسمى مستملا على الاوصاف الذاتية
 وعلى الماهية تحول ذلك بمقارنته برهان يعطى العبدية المطلقة حد حقيقيا كما ذكرنا
 في مثال الثلث المتساوي الضلع فان حد الثلث في الاول يستعمل على ذكر الضلع الثلثة
 التي هي علة ذاتية للثلث فتعديها وجود الثلث يصير ذلك القول حد حقيقيا
 فالبرهان كان معينا على اعطاء الحد الحقيقي وهذا السبب في ان مطلب بل بطل
 متوسطة من مطلبي في المرتبة وفي موضع يكون البرهان على بل المركبة وتفيد
 عرض ذاتي للموضوع بشرط ان يكون الحد الاوسط علة وجود الاكبر علة ذاتية
 متوسطة وعلة وجوده ايضا لا يصغر ليكون وجوده مطلقا فلا توسط باعتبار
 علة وجود الاكبر لا يصغر يكون مفيد البرهان وباعتبار ان يتصور علة حصول
 لتصور الاكبر كان حدا او جزا كما كان مفيد التسمية كان مفيد التسمية فكان
 البرهان مقتضيا للتبيين على الحد فاجزاء البرهان والحد يقع في هذا الموضع مستكة
 بلا مبرنة ولهذا وقع مطلب ما ولم بحيث خلق احدا بما لا آخر كما هو المناسب بين
 البرهان والحد يكون على هذا الوجه ويقع البرهان في كتاب الحد في الموضع
 يظهر كبحر ان يعلم ان هذه المشاركة ليست بجهة كما ظن بعض المنطقيين قولا
 بان كل حد مشاركة برهان وكل برهان مناسب لحد حتى حكوا بان كل ما يكون
 حدا اوسط في البرهان كان حدا محمدا واذ لا يجب ان يكون الحد الاوسط ذاتيا

ذاتيا مقوما دائما كما ذكرنا وايضا اذا كان الاوسط علة وجود الاكبر في الصغر علة
 وجود الاكبر مطلقا كالحوان فانه علة وجود الجسم الذات لا علة وجود الجسم في
 نفسه وان كان علة لكن لا يكون علة مساوية للاكبر بل احص ولا يكون علة طيفا
 كما يقع في برهان ان لم يمكن ان يكون حدا وكذا لا يجب ان يكون كل حد محمدا وحدا
 اوسط برهانيا لان الحد ليس محمول على المحدود حقيقة بل هو عينه وان حملنا في اللفظ
 كان هذا الحمل دائما كليا ايجابيا مساويا ولا يجب كون مقدمات البرهان على هذه
 الشرايط دائما لان السببي والجزئي والمجولات الغرضية مساوية يقع في البرهان كثيرا
 وايضا اجزاء الحد يكون ذاتيات مقومة واجزاء البرهان في اكثر الاحوال
 اعراض ذاتية ولا يحتاج الاكبر الى برهان وجاز ان يكون اجزا وما يحتاجه
 الى الحد والماهية الظاهرة الوجود كالموحدة التي مبدء موضوع علم الحد
 قد يحتاج الى الحد دون البرهان فظهر بهذه الوجوه ان الحد والبرهان في اكثر
 المواضع متباينان واشتركا خاص بمحصل المواد كما ذكرنا وبعد هذا بين كيفية
 المشاركة ان كانت **الفصل الرابع** في ان الحد لا يكتب بشئ من البرهان وقسمته
 والاستقراء من بعضهم حكيم ان الكل من البرهان والقسمه والاستقراء نوع
 معا فانه في كتاب الحد ان كل منهما بطريق لاكتسابه وهو باطل اذ لو ارب
 بالبرهان لم يكتب الا بالضر الاول من الشكل الاول لان نتيجة موجبة كلية
 ولا بد ان يكون الصغر المحدود والاكبر الممتد وبين متعاكسين وحيث يكون الاوسط
 مساويا لهما لا محالة وكل محمول مساوي للموضوع اما فضله او خاصته او حدة
 رسمه وارضطاطليس غده هذه الجملة في هذا الموضع خواص فيقول لا يجوز ان يكون
 الاوسط فضلا او خاصته او رسما للصغر لان حمل الاكبر على الاوسط اما على وجه
 ان الاوسط باعتبار انه اوسط يحمل عليه الاكبر او على وجه ان كل ما يوصف بالاول
 يحمل عليه الاكبر والاول كاذب لان الفصل من حيث انه فصل لا يكون
 حدا وكذا الخاصه والرسم والثاني لايج اما يراود بالموصوف بالاوسط طبيعة
 المحدود او كل واحد من الخاص فاعلى الاول كان الحد معلوما بالاوسط الاوسط
 وعلى الثاني كاذبا لان حد الطبيعة النوعية لا يكون حدا الخاص وان كان

شخص واخلاني المحرود والحاصل ان الكبرى كاذبة اولاً فيفيد احد الصغرى ان كان
 الاوسط حداً كان حداً آخر اولاً يتصور حدان تامان فيكون احدهما ناقصاً والا
 لا يكون تاماً والاعلم بحجج الى وضع الكبرى وان كان الاوسط ناقصاً والكبرى
 تاماً كان الاوسط جزءاً الاكبر فكان اكتب بالحدية نظير ما ذكرنا في الفصل
 وان كان الاكبر حداً ناقصاً آخر خارجاً عن الاوسط كان مثل ما ذكرنا في
 الخاصة وانضج حل الاكبر على الاوسط اما على وجه انه حده وحل الاوسط على الا
 ايضا كذلك ليكون الاكبر حده او على وجه الحمل المطلق فعلى الاول كان
 اثبات الاوسط للصغرى اثبات احد المحرود وبما برهان او بتوسط حد آخر يفتي
 الى التسليم ان يكون بين احد والمحرود حد وغير متناهية ومع ذلك
 كان مفهوم الكبرى ان ما يكون الاوسط حده يكون الاكبر حده وهو مصادرة
 على المطلوب لان المطلوب ليس الا ان الموضوع مشتمل عليه وعلى التسليم
 من حل الاكبر بتوسط الاوسط على الصغرى كون الاكبر حداً صغيراً في الجولات الذاتية
 كثيراً ما لا يكون حدوداً فاذا علم بعد ذلك بوجه آخر ان تلك النتيجة كانت
 حداً كان البرهان الاول غير مفيد للمحرود وقال بعضهم اثبات الحد بالقياس
 الاستثنائي ممكن ان يقال اذا كان المحرود ضد الشيء الفلاني كان حده ضد
 ذلك الشيء حد المحرود وهذا ايضا باطل اذ الكلام في حد الصد الاول هو الكلام في
 حد الصد الثاني فلا يكون احدهما اوضح من الآخر ويقضي ان لا يكون حد لا يكون
 له ضد ومن هذه الجهة يعلم ان كتب بالحد بالبرهان والقياس غير معقول
 القسمة ايضا كما لا يفيد القياس بحسب البيان المذكور في باب القياس لا يفيد الحد
 ايضا بالانفراد وصورة القسمة هي ان يقال مثلاً الانسان حيوان اولاً فان
 كان حيواناً تاماً ناطقاً اولاً فان كان حيواناً ناطقاً كان الحيوان الناطق
 حداً له ووجه الخلل في هذا البيان كثيراً ان يبين الحيوان في القسمة الاولى والاطقة
 في الثانية دعوى مجردة عن البيان وبما تستلزم تقييد القسم الآخر امكن البيان
 لان تقييد القسم الثاني اخفى من عين القسم المعين او مسأله وان لم يحجج الى ان
 كان القسمة حواً ان حمل الاوصاف المتفرقة على الموضوع كثيراً ما يكون صحيحاً

صحيحاً دون الاوصاف المجتمعة كالثاني عروا والجهد على زيد فعلى صدر تحصيل الاوصاف
 من الصغرى لا يعلم ان جملة على المحرود على سبيل الجمع **ج** ان جمع الاوصاف بالصغرى
 ما لا يكون مؤدراً الى الاتحاد المحصل لما منه الموصوف كالاسود والحار وما دلم
 يمكن كذلك لا يكون حداً ان القسم قد لا يكون بالذاتيات ما فهم المحرود مثلاً
 الى الماشي وغيره فيلزم امراد الذاتيات في احد ان القسم قد لا يكون اولية
 مما يقسم الجسم الى الناطق وغير الناطق فيسقط بعض الذاتيات **د** ان جمع
 على الترتيب المعبر في الحد قد لا يفيق فحتم الحد بسوء الترتيب ان جملة الاوصاف
 اذا اجتمعت فبأي شيء يعلم انها حد فان رتبوا قياساً بان مجموع تلك الاوصاف
 قول دال على الماهية فيكون حداً كانت الصغرى عن النتيجة او شمله عليها و
 الاستقراء ايضا لا يفيد الحد لان الاستقراء الحقيقي يكون من الاشخاص المحسوسة وليس
 للاشخاص المحسوسة حد كما ذكرنا وايضاً الحد المعلوم اولاً في الاستقراء اما ان يكون حد
 كل واحد من الجزئيات ثم ينقل ذلك الحد الى النوع كما في الحكم المعلوم بالاستقراء او
 يكون حد النوع لا سبيل الى الاول لان حد الجزئيات مختلفة والاختلاف لا يجوز
 ان يكون بالذاتيات والالكان المنقول الى النوع اكثر من واحد ولا الى الثاني
 لان حد النوع يقع اولاً على النوع وبعد ذلك سواول الجزئيات بالعرض وبالحال
 ان لا يعلم النوع وحده ويعلم تمازجاً ولما للجزئيات هذا بيان ان كلامنا من الوجوه بالانفراد
 لا يجوز ان يكون طريق كتب بالحد واما ان الانتفاع بكل منها في كتب بالحد
 كيف يكون فنبين بعد هذا ان شاء الله تعالى **الفصل الخامس** في ان طريق كتب بالحد
 هو التركيب اذ علم ان المحرود تحت اي جنس من الاخصاس العالية وان محمول الذات
 المقومة تحت ذلك الجنس مسمى بها تلك المحولات سواء كانت اعم من المحرود
 او مساوية له وسواء كانت اولية او لا ولا امتناع في الوقوف على المحولات الذاتية
 فان تصور الذاتيات بالقوة مندرج تحت تصور الماهية ثم ينظر ان كان بعض
 تلك المحولات واخلاني ضمن البعض حد فاما المكرز فان وجدنا مجموع الذاتيات
 الاعم اسماً محصلاً وصفها مكانة تلك الذاتيات وسواكس القريب للمحرود وان
 لم يجد اسماً محصلاً للمجموع بل لبعض وضعها مكان ذلك البعض وسواكس

الكل وكذا اذا وجدنا مجموع الذاتيات المساوية اسما محصلا وضعنا مكان المجموع وهو
الفصل وان لم نجد اسما محصلا وفي المعنى اختلاف وكل منها بانفراد كاف في اقامة
التحصيل وتحقيق النوع او ردنا الجملة وكل منها فصولا يحصل من المجموع يساوي
المحدود وفي المعنى ليفيد تصور كمال ماهية المحدود وفي الانعكاس ايضا ليفيد التميز كذا
فيكون حدانا مثلاً اذا اردنا ان يعلم حد الانسان نظرنافوجدنا تحت مقولة الجواهر
والاوصاف الذاتية له القابل للابعاد الثلاثة وذو النفس الفاذية والذاتية
والمولدة والحساس المتحرك بالارادة والمدرک والمميز والناطق فلما نظرنا في
هذا الاوصاف وجدنا المدرك في ضمن الحساس والمميز في ضمن الناطق فحذفنا سواد
وجدنا للاوصاف العامة اسما مشتركا وسو امكن ان فعلنا ان احيوان جنس الطير
فصل بالمجموع حدوا اردنا ان يعلم حد جنس المحدود حذفنا الاوصاف الاولية
عن هذه الجملة لان الادنى الخاص فصل المحدود والعالم جنسه والفصل لا يدخل
في حد الجنس والجنس لا يكون حد لنفسه فلا يصلح شي منهما لان يقع في حد الجنس وايضا
نأخذ الاوصاف العامة الغير الاولية الواقعة في جواب ما هو بالمشتركة وهي الجواهر وذو
الابعاد وذو النفس المتحرك والحساس فيضج مكان الجواهر ذي الابعاد والجسم وذا
لم نجد مكان الجسم ذي النفس اسما محصلا علمنا ان الماهية المولدة من هذا المجموع
وان لم يكن له اسم محصل جنس احيوان واذ لم نجد مكان المتحرك والحساس ايضا اسما
محصلا وعلمنا ان كلا منهما يفيد تحصيل نوع احيوان علمنا ان كلا منهما فصل فلا
يفتقر في احد التام على ايراد واحد منهما بل نورد هما جميعا وان كننا في احد
المميز ولا بد من رعاية الرسم وسوق تقدم الاعم على الاخص كما ذكرنا والرسم
في الفصول المتبذية في المرتبة ان يقدم فصل بنسب الفاعل والمادة على
بنسب الصورة ويؤخر العامة عن الكل لبنسب الرسم الطبيعي وان لم يكن
الفصول بهذه الاعتبار كالحساس والمتحرك بالارادة لم يكن تقدم احدهما او
وجب ان يعلم ان اجزاء المحدود والرسوم يجب ان يكون سنما ارتباطا يحصل
من المجموع واحد يكون حد او سماء وذلك الارتباط في احد الاربع لا يمكن ان يكون
تفصيل في اللفظ كما ذكرنا وفي احد الدال على الماهية بحصول اتحاد لئلا يؤدي الى تصور

تصور ماهية في الفعل مطابقة لذات موجودة في الخارج ادنى العقل ايضا **الفصل**
السادس في بيان وجه الانتفاع بالحس والقسمة في انتفاض المحدود وغيره كما كان
الاعتماد في القياس ان يوضع المطلب ثم يطلب مقدمات نتيجة كذلك في المحدود ويوضع
اولا المحدود ثم يطلب ذاتياته بطرق التحليل والقسمة ونحو ما لا يتركبوا منها المحدود
المجملات الذاتية بطرق التحليل يكون بان تتأمل في ماهية المحدود وانما تحت
اي جنس داخل من الاجناس العالية وان الانواع الداخلة تحت ذلك الجنس هي
والمشاركة والماهية الذاتية بين تلك الانواع وهي صفة ليحصل كل من الذاتيات
المشتركة والخاصة والاستقراء في هذا الباب معاونة تامة مثلاً اذا اردوا ان
يعلموا ذاتيات الحط نظروا فعملوا ان الحط تحت مقولة الكم ومن نوع الكم المتصل
والخط المستقيم والخط المستدير والخط المنحني والخط المجدب مشتركة في معنى الحط فاذا
تأمل في المعنى الذاتية لكل منها ظهر ان الخط مستقيم طول بلا عرض يكون النقطه مقرونة
عليها متقابله والخط المستدير طول بلا عرض يكن ان يفرض نقطة اذا مد منها خطوط
اليها كانت متساوية والخط المجدب طول بلا عرض عليه نقطة هي موضع اتصال الخطين
المستقيمين على غير سقاة والخط المنحني طول بلا عرض يكون قطعة من المحيط زائدة
او ناقصة ومكافئة واذا اسقطت هذه الخصوصيات بقي الحط طولاً بلا عرض والطول
متضمن للمعنى الكم المتصل فهذه المعاني مجموع ذاتيات الحط والمحدوف لقبه خصوصيات
كل من الانواع وان لم يبق بعد حذف الخصوصيات معنى مشترك علم ان ما كان مقولا
على تلك المعاني كان مقولا على سبيل الاشتراك اللفظي مثلاً اننا نقول على الاشكال
والالوان ومعنى احد ما يناسب الاختلاف وتساوي الزوايا ومعنى الآخر الفعل
الحاسة من احد الامر من كانه فعال من الآخر واذا كان كل من هذين المعنيين خاصا
بكل من هذين الموضوعين ولا يبقى مشترك بين المعنيين نظرا ان وقوع التباين عليهما
بالاشتراك اللفظي واقفا على المشتركات الذاتية بهذا الطريق الذي سبدا من
اقرب الى الاحتياط من الابتداء من الاعم لانهم اذا نظروا الى التباين الى
ان العارض نوعان من جنس الكيف فلما انه عرض ذاتي بجنس الكيف واشتركا
الانواع فيه اشتراك معنوي وهذا الظن خطأ وايضا اقتضاها الكلمات التي

في مبدأ الفطرة من هذا القبيل واذا كانت الصناعة محاذية للطبيعة كان اقرب الى
الانسان واما القسمة فتوزعان قسم الكلى الى اجزائيات وقسم الكل الى الاجزاء
والاول اما بالفصول الذاتية والاوال والاوال اما بالاولى وبغيره الاو واما بالاولى قسم
الجنس الى الانواع القريبة كقسم الحيوان الى الانسان والفرس واما البعيدة كقسم
الجنس الى الانواع البعيدة كقسم الجسم الى هذه الانواع والقسمة بغير
الفصول الذاتية اما قسم المعارض الى المعارض والعكس وقسم المعارض الى
المعارض والاوال اما الى المعارض الصفية او المعارض الشخصية والاوال اما
الجنس الى اصناف الانواع كقسم الحيوان الى العرب والعجم وقسم النوع الى اصناف
كقسم الحيوان الى الذكر والانثى وقسم الانسان الى العرب والعجم والثاني قسم
الجنس الى الاصناف كقسم الحيوان الى زيد وعمر وقسم النوع الى اصناف كقسم الانسان
الى هذه الاصناف وقسم المعارض الى المعارض وقسم الصف الى المعارض
الجسمية كقسم الكاين والفاصل الى المعدن والنبات والحيوان او الى المعارض
النوعية كقسم الطائر الى العقاب والغراب او الى المعارض الشخصية كقسم النوع
الى زيد وعمر وقسم المعارض الى المعارض وقسم الصف الى الاصناف كقسم
الطائر الى اكل اللحم واكل الحب واكل الكلاء وبهذا لا يتسع الا بالقسم الى
الفصول الذاتية والاولية ومعرفة هذه الفصول سنورد في فصل على حدة واذا
اخذنا الذي اعم يعني الجنس الكلي وقسم الى الفصول الذاتية والاولية مرة بعد اخرى
الى ان يصل الى انواع سافرة لا يكون اختلاف فيها الا بالاصناف علم جملة الفصول
على الترتيب في الطول وان كان في البين فصل غير اولي وقع طرفة بلامرته
كما اذا قسم جسم ذو نفس الى ناطق وصالح كان فصل الحيوان ساقطاً من البين
واذا قسم الحيوان الى متصل الجناح ومنفصل الجناح كان اعتبار غير الطائر ساقطاً
من البين بل يجب اولا قسم الجسم في النفس الى احساس وغير احساس وقسم
الحيوان الى الطائر وغير الطائر وثانياً هذه القسمة ثم ينظر في كل مرتبة حتى ان
قسم الجنس الى عدة فصول متوالية في المرتبة بحسب اعتبارات مختلفة
كقسم الجسم الى النفس الى احساس وغيره باعتبار والى المتحرك بالارادة وغيره

193
وغيره باعتبار اخر اعتبره وانما تلك الفصول ايضا في العرض وبهذه بين النوعين
بسطت تمام الذاتيات بلامرته وكانت القسمة مفيدة لثلاثة اشياء ترتيب
الفصول الذاتية المختلفة بالعموم والخصوص في الطول كقابل الابعاد وذي النفس
ثم احساس المتحرك ثم الناطق كل حد يحصل في هذا الترتيب يحصل من تركيب
فصل مع الجنس الكلي وفصل اخر مع جنس آخر الاحاطة بجميع الذاتيات في
الطول والعرض مع تركيب الحد فكلما وسع في النطق ان هذه القسمة انما يوضح
بعد معرفة الفصول العرفية المتناهيبة المقضية لمعرفة الانواع الغير المتناهية
استحال معرفة الغير المتناهي استحال هذه القسمة لان قسم الحيوان الى الناطق وغيره
مشاكلات وان وقع الحد في طرف الناطق لم يمتد الى تفصيل غير الناطق
وان احتمل ان يشمل القوة فصولا غير متناهية وان وقع في طرف غير الناطق
وجب القسم على سبيل الاستنباط الى الصالح وغيره فان وقع في طرف
الصالح استعمل عن تفصيل الطرف الآخر وعلمه القياس واذا كانت الذاتيات
المقضية بينة علم الطرف المطب بالسهولة فلا يحتاج الى معرفة غير متناهية وقسم
الكل الى الاجزاء المتبينة كقسم الخط الى قمتين او الى الاجزاء المختلفة وهي
تأليفه كقسم الحيوان الى الاعضاء وازكيبه كقسم الاعضاء الى الاخطاط
وفي هذا الموضع قسم الكل الى الاجزاء التأليفية والتركيبية مفيدة وهي في محله
لكون فركهم متساوية الحيوان بالترشح الى الاعضاء والية وقسم الاعضاء
الآلية الى الاعضاء البسيطة وقسم الاعضاء البسيطة الى الاخطاط وقسم
الاخطاط الى الاركان اذ كما يعلم من قسم الكل الى اجزائيات ان الحيوان تحت
جسم ذي نفس كذلك يعلم من قسم الكل الى الاجزاء انه مركب من جسم وطب
ومن جسم يابس واذا كثرت الاجزاء والانواع علم من مقارنات الاجزاء
ومبايناتها الاحكام الكلية مثل ان الحيوان العاقل الاذن يبيض بصره وذا
الادنين ولد حنينا ويعلم لمية وجود البعض ايضا كما ان لبعض الحيوانات كرسا
دون البعض او لبعضها قرنين دون البعض وبعضها سنان في فكه الاعلى دون
البعض وبعضها جبين دون البعض والاذنان والقرنان وعدم السن

متاوية في الوجود بالجزئية والرجحان منها وبه يعلم ان كونه ذي حلق ليس على شيء
منها فمعانوه النظر في القواعد الطبيعية يعلم ان وجود القرن على عدم السبب
صحت المادة الى القرن وعدم السبب على الاحتياج الى الكرش لسلاقي مقصور يحصل
بسبب نقصان المضغ كذا يعلم من التقسيم الثنائيات الى الاجزاء واعتبار حوال
الاقسام ان وجود عرض الورق وانتشاره في الشجر مثل العنب البن من مساويها
صحيح ان الرطوبة التي هي سبب تماسك الاجزاء بسبب عرض الورق يكون في
التساوي وبهذا الوجه كان العرض سبب الانتشار وامثال هذه العلل يقع في
البراهين والحدود وينفع بها ويجب الاحتياط في ان يلزم كل لازم ما هو
مثلا يوضع مكان الملزوم امر اعم او اخص ليلزم اخذنا بالعرض مكان ما بالذات
وينتقض الحكم ويجب ان يعلم ان المسائل الكثيرة في علوم المعادن والنبات والحيوان
يستفاد من هذا النوع من القسمة وسعلم به حدود الاشياء والكثيرة ولكن فائدة
قسمة الكل الى اجزئيات في الحدود واكثر فائدة قسمة الكل الى الاجزاء في
البراهين والاقضية **الفصل السابع** في بيان حال الفصول لاجتاحت اسم في اقتناص
الحدود وبعده معرفة الاجناس العالية من استكشاف حال الفصول لان اجناس
والانواع المتوسطة والافلية بل الحد والخصف يحصل من تركيب اجناس الفصول
المرتبة كما ذكرنا وقد عدا الفصول واصفا وشرايط كثيرة لكن اكثر ما تكثر
بين الفصول وبعض الخواص والاعراض الذاتية وما يقوم الفصل من تلك الجملة ويكون
برعاية فصلا شرط واحد وما يقتضي كمال الفصل بحيث يكون الفصل برعاية قريبا
شرطا آخر وسائر الشرايط وان كانت لوازم الفصل لكن برعاية هذين الشرطين يعني
عن تلك الجملة والانتصار على تلك الشرايط بل برعاية هذين الشرطين ليس بكان
والشرط الاول منهما ان الفصل يحصل جو الجنس على وجه التفرع والجنس وجود
عقل بهم محتمل لانواع مختلفة ولا يكون في الخارج موجودا محصلا بل زيادة لاحق لوذا
اضيف ذلك اللاحق الى الجنس صار المجموع نوعا محصلا فذلك اللاحق محصل ومنوع
للجنس والفصل عبارة عن ذلك اللاحق الا ان الفصول القرنية والبعيدة مشككة
في هذا المعنى والشرط المميز للفصل القريب عن غيره ان حقه للجنس اولى يعني لا يكون

194
بسبب امر غير ذات الجنس لان الحق اللوحى الاخر اعم من الجنس بسبب جنس الجنس او
مادته او عرض من اعراضه ولحق ما يبا وبها بسبب فصل الجنس او مادته او عرض من
اعراضه وهذه الجملة يلحق الانواع والاشخاص الداخلية تحت الجنس والانواع الجنس
والقسم وما يكون احص ولا يكون اولا يكون للجنس فضلا بعيدا او لاحقا فضلا
قريب او بعيد والفصل القريب يمتاز عن هذه الجملة بعد الاول وهذا الفصل
يحمل ان يكون من الاعراض الذاتية للجنس لكن من الاعراض العامة مساوية بل من
الاعراض الخاصة بالجنس على سبيل التقابل كالاتصال والانفصال لكنم وغير
التقابل كالناطق والصال العارض للجنس لتقسيم الجنس الى الانواع والاعراض
الذاتية الاولى الغير مساوية المقضية للتقسيم اذا خلت عن الشرط الاول لم يكن فصلا
كالذكورة والانوثة من المتقابلات والطار والساج والماشى من غير الحيوان
وبعد لمرر هذا الشرطين بقول الاوصاف والشرائط التي ذكرناها اهل الصناعة للفصول
اما راجعة الى هذين الشرطين او من قبل الاوصاف المشتركة من الفصل وغيره و
لعل تلك الاوصاف هذه ان يكون المقسم حسب وقد ذكر حاله ان يكون طقس الفصل
خارجة عن طبيعة الجنس ويكون الكل عوارض الجنس **ج** ان يكون الفصل على وجود
الجنس بلا دور كما هو حكم المادة مع الصورة وان حصوه بهذا الموضع بقيد
رجع الى الشرط الاول **د** ان يكون حقه الى الاعراض الذاتية لا بسبب امر
اعم او اخص والاعراض الذاتية كذلك ومع ذلك يجب ان يكون لا بسبب امر
مساويا ومحقق هذا الشرط راجع الى الشرط الثاني ان يلزم القسمة يعني يكون
فصل الاسم منتزعا فان قسمة الحكم الى الحركة والسكون اولية واما المنفك
مخوza ان يكون ساكنا والكن متحركا والذكورة والانوثة في هذا الحكم مع انها
ليس من الفصل **هـ** وان يكون مانعا من التفرع الى سائر الانواع يعني يكون حقه
الى الجنس مانعا من كون الجنس نوعا اخر فان الذكورة والانوثة مع اللزوم
ليست بافتين من كون الحيوان انسانا وفسا وبعض العرضيات ليس كذلك
فان الزوجية مع لزوم القسمة يمنع تنوع العدد الى السكنة والجمعة ان
لا يقبل السدة والضعف وهذا الحكم مطلقا ليس بصحيح لان كل نوع يقبل السدة

والضعف كان فصله كذلك لا ان يفيد بان لا يقبل التوزيع فيكون هذا الحكم العقل
ح ان لا يكون عدما وهذا موضع يجب بحوزة ان يكون جنس محتملا لمقابلين احدهما
وجودي والاخر عدمي وبكل منهما يكون نوع محصل كالكم الذي يكون احد المشترك بالوجود
والعدم نوعين وكذا الاستدلال الطولي المحتمل لمقارنته العرض والمقارنة فيقيد الا
مقارنة يكون نوع الخط وهذه العدم ليست بعدم مطلق بل عدمي مقابل للوجود
كالعدم والمملكة اذ لو كان عدما مطلقا كان طبيعة الجنس بعضها طبيعة النوع
لا يكون سلبا بمعنى عدم بل ما ذكر من معنى العدمي هذا حال الشرط وعلى بعد صحته
على الاطلاق جميع الذاتات في هذا الحكم الفصل يجب ان يكون مقولا في جواب
شيء وهذا يجب ان يفيد بالذاتي والافان خاصة ايضا كذلك وبحوزة ان يكون
المقول في جواب اي متضمنا للاشارة الحسنة مع الاسم العلمي وموفيا اذا كان اي
مضافا الى الاسماء المتراكمة كواهم زيد واما اذا كان مضافا الى الجملي نحو اي
شيء زيد فالجواب لا يكون الاجزئيا مميزة او اي في جميع الموضوع لطيف التميز والتميز
لتحصيل الذاتيات فهذا الشرط ايضا راجع الى الشرط الاول ط ان لا يكون
مرتبة فضلا اذ لو حصل باحدهما تحصيل النوع كان الآخر فضلا والالم يكن فضلا
وهذا الحكم وان كان صحيحا بحسب التحقيق وسائر العلل والاعراض الذاتية كقصه
ايضا مستر في هذا الحكم كمن يجب هذا الموضوع بحسب ان يعلم ان الفصول الكثرية
من العلل المختلفة ممكنة كما يذكره والعدالتامة وان كانت شيئا واحدا شاملا
لجميع العلل كمن كل منها سببا في فصل اللزوم فاداة التحصيل العقلي وايضا قد يغتر
بسبب عدم الاسماء او قل الشهور تحقق الفصول عن الفصل بلازم الاحتضار
والشيء الواحد الذي ليس في غاية الباطنة بحوزة ان يكون له لوازم منه وية
في مرتبة كالحساس والحركة الارادية للنفس الحيوانية فيعد كل من الحساس والحركة الارادية
باعتبار فضلا وليس على المنطقي بيان انهما واحد بحسب الذات او متحد كما يجب
عليه بيان ان انهما عرض ذاتي بحسب الذات فقط وانما يجب اعتبارا آخر ان
مكون من النوع وسببا ايضا بحسب وسوان طبيعة الفصل اذا نظرت بانفرادها
لامن حيث انها تخص الجنس فيكون من النوع باعتبار آخر مثلا الناطق مطلقا

مطلقا بحوزة ان يسيل النفوس والعقول الفكرية واما اذا قيد الحيوان به فلا يسيل
الانسان فعند الناطق الذي هو فصل الحيوان يساوي النوع لا الناطق على الاطلاق
وكذلك يكون حصته الجنس وكذا القسام الى المتساويين انهم من الزوج كمن اذا قيد
يكون فصل الزوج او ما يمتد الزوجية وعلى تقدير صحة هذا القدر بعض الخصائص في
هذا الحكم هذا بعض اوصاف الفصول التي اوردنا وحال كل منها وباتي احوال
الفصول بعلم في المواضع الجديسة ونظم هذا الفصل بحسب مهم من مباحث الفصل
وسوال بان الفصول اما من المجموعات العامة او داخلية فيها فان كانت
اجناسا عالية وان كانت داخلية فيها كان تميز الفصل وتخصيصه من الجنس
المطلق بفصل آخر ولازم التسلسل وحل هذا الاشكال ان الفصول ان كانت
من المجموعات العامة لا يجب ان يكون اجناسا عالية فان الاعراض الذاتية
للجناس العالي ايضا مجموعات عامة وكذا الامور العامة كالوجوب والوجود
والوحدة وايضا الجنس الحيواني لم يكن فصلا لنفسه كمن بحوزة ان يكون مبدءا لفصل
جنس واحد ان لم يدخل في الاجناس العالي لم يلزم ان يكون امتياز ما بفصل آخر
لان الامتياز بالفصل محقق بالنوع الممتاز عن الجنس بالفصل واما امتياز النوع
عن الفصل فبالجنس وامتياز الفصل عن الجنس بالذات وكذا امتياز العوارض
عن المعروضات فكل ما لا يدخل في الجنس في حوله لا يحتاج في الامتياز الى
الفصل ومبادئ الفصول كالتأطيق والاحتراز ان كانت انواع الاجناس العالية
بشرط ان لا يدخل تحت غير ذلك الجنس الذي يكون في مقسمة له كمن لما كانت
فصولا كالتأطيق والحساس وحلت تحت الجنس المذكور لا على انها انواع له بل
انه محمول عليها كما يحل المعروض على العرض الذاتي لا كالجنس على النوع ولهذا
يقال فصول الجواهر جواهر وفصول كيف كيف واكثر هذه المباحث وان كانت
مسئلة بعلم آخر كمنها لما كانت مفيدة منها اوردنا **الفصل الثامن** في
كيفية وقوع العلل في الكل مجردا عما يمتد وجوهه علل ذاتية مساوية بنية وجوه
اشمال حده على تلك العلل ليقيد صون في العقل مطالعة للحدود في المخرج
وان كانت العلل ناقصة مثلا بعيدة او جزئية افادت صورة كما لا ينبغي

ولهذا لا يكون الحد التام المؤلف من العلة الا واحدا ووقع هذه العلة في الحد
في موضع الفصل لان العلة محصلة وتحقيقه لوجود المعلول وتخصيص الماهية
وتخصيصها بتصورها بالفصل فيجب ان يكون في اصل المفعول وجوده في شئ
لتصور تخصيصها وتأثير العلة يكون حاصلا به والذال على موجوده في شئ يكون
جانب فيجب ان يوضع في الحد ولا الجنس ثم تخصيصه بتخصيص العلة في موضع
الفصل والعلة لا يجوز ان يكون نفس الفصل لان الفصل يحمل على النوع
والعلة لا يحمل على المعلول فيكون مبدء الفصل مثلا لا يقال حتى الغيب عطفه
الضغائر بل من عطفه الصغائر وكذا لا يقال الرعد انطفاء النار بل من
انطفائها والعلة الصورية اذا كانت مع المادة امكن حملها كاذن
والنطق والعلة الواقعة في الحد يجب كونها مساوية للمفعول لوجوب تساوي
الحد والمحد ودد في المعنى ووقع كل من العلة وحد ثاني الحد يمكن اما العلة
فتجو الغيب حتى تحدث من عطفه الصغائر خارج العروق واما المادة فتجو
النور عضو مؤلف من العصب والرباط واما الصورية فتجو العائمة زاوية تحدث
من قيام خط على خط مساوية لزاوية في الجانب الآخر واما الموضوعية فتجو العطف
سواء بعصر لا يكون الا في الانف واما الغاية فتجو الحائز حلقه لوضع في الابع
وكذا مجموع العلة نحو السيف آلة ضاعية من الحد يد الطويل العرض الحاد والظفر
يقطع بها في الحرب اعصا والحسم فان الآلة جسر والضاعية فصل من علة
فاحلية ومن الحد يد فصل من علة مادته والطويل والعرض والحاذن
صورية والبنس من غائته وما يعبر بصور ماهية بلا حظته وجوده كفي فيه الاقتصار
على علة ماهية وسبب قطع النظر عن الوجود اما ظهور الوجود وان الحد بعد
بحسب الاسم واما ما يلاحظ وجوده فيجب اعتبار علة وجوده ايضا في الفصل
ان كانت مساوية وزاوية ويجوز ان يعبر بصور الماهية لا بحسب جوهريتها
بل بحسب عرض من اعراضها ويجوز ان يعبر مثلا بالنظر الى الفاعل اعتبار الحرارة
في المحرق اذ لا يجد الاحتراق بلا ذكر الحرارة وبالنظر الى الغاية اعتبار اللبس في
اللباس وفي الامور الطبيعية لما كانت المواد ملائمة للصور ووجود الصور

154
بالمواد منسغا وقعت العلة المادية بالضرورة في الحد وفي الهندسة والعدد في مكانات
الصورة منسغة عن المواد لم يقع المواد في الحد ويكون سائر اعتبارات سهل من تذكر
احوال العلة فمنها القدر كانت في هذا الموضع **الفصل التاسع** في بيان مشاركة
البرهان والحد البرهان المشارك للحد في الاجزاء يكون على هذا المثال القمر جرم يتفاد
نوره من الشمس ومن شأنه ان يتوسط الارض بينه وبينها وما يكون كذلك كان نوره
منحيا وقت التوسط فالقمر جرم ينحى نوره وانحاء نوار القمر حروف فالقمر جرم منحيف
وهذان برهانان بهما يتم اثبات حروف القمر اذ لو اقتصر على احدهما وقيل القمر
جرم يتوسط الارض بينه وبين الشمس فيخسف القمر وقيل القمر جرم ينحى نوره
فيخسف لاور وبرهان ناقص وبقي مجال السؤال يلزم فالبرهان التام هو الاول المستعمل
على القياسين المذكورين والحد من الاوسطين توسط الارض وانحاء النور والاول
علة الثاني والثاني حقيقة الحروف من جهة كونه معللا بالاول واذا ذكرنا الحروف
كان هذا الاوسطين حروف كمن وهو ما في الحد على عكس هذا الترتيب لان
حد الحروف انحاء والنور القريب توسط الارض بينه وبين الشمس وهذا يكون جدا
تاما ومستلما على شئ شيا احد ما توسط الارض الذي هو العلة ويسمى مبدء البرهان
والثاني انحاء والنور الذي هو المعلول ويسمى كمال البرهان والثالث الحروف والمحدود
وما بهيته مجموع الامر من الاولين وهذه الثلاثة متحدة في العموم والخصوص و
متعاكسة والالم تصلح للوقوع في الحد فلو اقتصر في الحد على الامر من الاولين كان جدا
مفصلا للتمييز من جهة الماهية لكنه لا يكون تاما مفصلا لكمال تصور الماهية
بل ناقصا مستفادا من برهان ناقص فالحد الناقص في هذا الموضع نوعان احدهما
من مبدء البرهان وحدها خذ من كمال البرهان ونمثال آخر السحاب جرم طيب
ينطفئ فيه النار وكل رطب ينطفئ فيه النار تحدث فيه الصوت وكل صوت يحدث
في السحاب فهو رعد وهذا برهان تام على وجود الرعد في السحاب والحد التام للرعد
صوت حادث في السحاب بسبب انطفاء النار فيه والحد الناقص من مبدء البرهان
انطفاء النار في السحاب والحد الناقص من كمال البرهان صوت يحدث في
السحاب والبرهانان الناقصان على قياس ما سبق وايجز في هذه الثلاثة تقارن

وأما نفي البرهان كالتجاذب والنار والصوت اللذين هما جفت الحروف والرعد ومثال آخر
 لفلان إرادة الانتقام وكل من له إرادة الانتقام يغلي دم قلبه فيكون له غضب هذا
 برهان تام والحد التام للغضب غليان دم القلب من إرادة الانتقام والحد الناقص
 والبرهان الناقص على المنوال المذكور فظهر أن ترتيب الأجزاء في كل من البرهان
 والحد على عكس الآخر كمن إذا لم يكن البرهان من العلة الذاتية بل من الأعراض والوقوع
 كما قال القمر جرم من شأنه أن لا يكون في بعض الاستقبالات للشخص من طرفة عين
 يكون حروف لا ياتي من اجزائه حد بل ان امكن باني رسم مناسب لذلك البرهان
 هذه كيفية متراكمة الحد والبرهان في الأجزاء وهذه المتراكمة تخص بموضع ذكرت
 فيها سبق **الفصل العاشر** في كيفية وقوع الأعراض الذاتية في التعريفات التعريف
 بالأعراض الذاتية والحواس الأولية ثلثة أقسام **أ** ان يكون العرض الذاتي أشهر
 من المعارض فيتوصل من تصور العرض إلى تصور المعارض كالمتوصل من الضحك
 إلى ما منه الضحك وهذا تعريف رسمي بشرط التأليف **ب** ما لا يكون لما بهيته المعارض
 بحسب اللغة اسم فيعذر بسبب التبعير عنه بالمطابقة فيستدل عليه بالعرض المعهود
 عروضة له والعدول عن المعارض إلى المعارض يكون للضرورة في هذا الموضع
 وقد يكون العرض في المعرفة تابعاً للمعارض وهذا يكون من قبيل التعريفات
 اللفظية كما حال ذو وضع في الكميات لجنس الخط والسطح والجسم **ج** ان يكون
 المعارض وذاته شئاً من شأنه صدور ذلك المعارض منه ويكون وجود ذلك
 العرض لبنياً ولا يتصور له حقيقة وذات سواء كما قال الجادبة قوة من شأنها
 جذب العداء والعرض في هذا الموضع بعد تعريفها بما بعد معرفة الوجود
 لان هذا التعريف دال على حقيقة المتصور من جهة انه متصور وإذا صدرت أعراض
 كثيرة من ذات واحدة لازم ان يكون الأول وبالذات من تلك الجهة واحدة
 أولاً يتصور من ذات مفردة سوى معلول واحد والشيء يكون بوسط ذلك
 العرض بسبب الاعتبارات فان كان هذا العرض بنياً لم يكن تعريف المعارض
 بغيره كالنفس الانسانية الصادر عنها التهمة والضحك والجملة والحياء وغيرها
 كمن الاول وبالذات التسمية والبناء بحسب اعتبارات مختلفة يصدر عن القوة المميزة

المميزة تعرفه لا يصح لغيره صدور التسمية عنه والنطق عبارة عنه وأما اذا كان المراد
 على العرض الواحد بنياً ولم يكن اوله واحد من تلك الأعراض بينه فلم يكن التعريف لوجود
 منها اولياً واما كل منها باعتبار آخر يكون دالاً على المعارض كالحساس والمتحرك بالاداء
 على النفس الحيوانية ووقوع الأعراض الذاتية في التعريفات الحسية يكون في موضع
 الحد والحدود والتركيب كالتأليف والحساس في تعريف الانسان والحيوان
 والنطق والحس العرض لا يمكن ان يكونا نفس الفصل بل دالان على الفصل و
 تعريفات البسيط الذمينة كالاجناس العالية لا يقع في موضع الفصول اذ
 ليس لها فصول مقومة بل يكون على سبيل التعريف اللفظي أو الرسمي لذات المعارض
الفصل الحادي عشر في تمام الكلام في الحد وسان احوال الحد ودرجتها الى
 الحدود المعاني المتصورة اما بسيطة او مركبة وكل منها اما ذمينة او خارجي
 البسيط الذمينة كالاجناس العالية والجمولات العامة على الاطلاق التي لا ينسب لها
 ولا فصل والبسيط الخارجي كالعقل والنفس بل كالسواد والبياض والمركبة الذمينة
 ما له جنس وفصل من الماشية النوعية والمركب الخارجي ثلثة صفات **أ** ما لا يكون
 جزءاً من اجزائه بانفراده قوام بل قوام كل منها بالآخر كالمادة والصورة في الجسم
ب ما يكون لكل من اجزائه قوام بانفراده كالحل والعسل كنجين **ج** ما يكون جزءاً واحد
 بانفراده قوام ويكون للجزء الآخر قوام به كالسواد والجسم في الاسود والبسيط الذي
 لا يحد كما ذكرنا والبسيط الخارجي يحد واحد بسبب اشتراكه على الجنس والفصل
 التركيب فانها وان كانا اجزاء أحد في القول كنهما ليس باجزاء الحد وفي
 نفس الامر كما ذكرنا لهما على الحد وبالطوالة بخلاف الجزء حيث لا يعمل على كل
 وصورة البسيط ما بهيته اذ لا تركيب فيه واما المركب الخارجي فتصورته غير ما بهيته
 لان الصورة جزء المركب وذلك الجزء حال في الصنف الاول او ما بهيته مقارنة
 بعض الأجزاء مع البعض مقتضية للاتحاد والتركيب في الصنفين الآخرين
 وما بهيته المركب مجموع الأجزاء تلك المنة على وجه التركيب الذي به يكون المركب
 مركباً وبعد تقرير هذا الامل يقول حد المركب يكون مستملاً على حدود الأجزاء
 كاشمال الجسم على المادة والصورة او بالفعل كاشمال حد الاسود على حد

بجسم السواد وحده كنجسين على الكل والعسل والحناء ما يلحقه وادخل على الزيادة
او النقصان المساوي يكون للمحدودات البسيطة والقائمة بنفسها وانما نقص
كالحدود والناقصات المستعملة على بعض الدائيات والزايد كحدود البسائط
بالغير كالأعراض الدائية لا متناهية تصور العرض بدون تصور العرض ولهذا
بيان ما هيته العرض الى ذكر المعروض كازوجه التي هي الانقسام الى المتين
في العدد فلا بد من ذكر العدد في هذا الحد وسومحذات المحذوف وفي الاضافات
يلزم زيادة اخرى وهي ذكر ذاتي كان المضاف بالقياس اليه مقولا كما يقال
الابوة حال حيوان يكون من نقطة شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك فكل
الحيوان الاول الذي هو الابل والحيوان الثاني الذي هو الابن زايدين على ما هيته
الاضافة ومع ذلك يتكرر المحذوف في الحد من جهة التبيين على ان وجوده هنا في هذا
المعنى فقط وسوقولنا من حيث هو كذلك اذ لو حذف هذا القيد لم يكن الاضافة
حقيقية وهذا القيد تكرار معنى الابوة ولوقوع المضاف اليه في تعريف المضاف
ظن قوم ان تعريف احد ما بالآخر جابر وفي المكرر من العرض والمعرض
يتكرر المعروض كما يجب ان يقال في حد العدد والرفع مؤلف من احد متفقه
الى عدد من متساوين فالعدد يتكرر مرة في المؤلف من الاحاد الذي هو واحد ومرة
في حد حاضره وكل محذوف هو يكون كما او ذاك وعرض له بعد تحصيل النوعية انقسام
المادة فاذا ارادوا ان يجدوا جزؤه من حيث هو جزء وقع لكل في حد اجزائه
من جهة الاضافة بخلاف المركبات التي يقع فيها الجزء في حد الكل مثلا انسان
في حد السبع والدائرة في حد القطعة والقائمة في حد الحادة والسطح في حد
المتاين مادة عقلية والفرق بين هذه الثلاثة ان الاصح جزء بالفعل
الانسان والقطعة والحادة ليستا جزئين بالفعل من الدائرة والقائمة
وايضا الدائرة مالم يوجد بالفعل لم يوجد القطعة وان لم يكن الدائرة بعد
القطعة دائرة ولا يجب كون القائمة بالفعل موجودة حتى يوجد الحادة كمن
يقطع الحادة بلا تقطع القائمة غير متصور لان معنى الحدة ميل خط الى خط صالح
وتصور الميل يكون بعد تصور قيام الخط على الخط بلا ميل فتصور القيام بالمادة

بالمادة والمساواة وتصور الميل بالخروج عنه واذا قيل الحادة زاوية كبرى من الزاويتين
الحادتين المختلفتين في الصغر والكبر كان متصورا لانه تصور للمادة والمساواة
لان الكبر هو الزايد على المتساوي والصغر هو الناقص عنه وبعد تقرير الفرق بقول هذا الجزء
لست فانه مقبولة لكل من جهة ان يكون طبيعيا نوعيا لكل فلا يقع في حد الكل فان
الانسان من حيث انه انسان لا يكون الا سبع جزء منه ولا يحتاج في نظره الى
تصور السبع الا ان يراد بالانسان شخص كل من الاجزاء فيكون السبع جزءا ذاتيا
وهذا الانسان ليس الانسان الاول الذي باعته الماهية النوعية فقط واما في الحد
الاصح فلا بد من ذكر الانسان بذلك المعنى فان السبع جزء جسم الانسان لا بسبب
فقط بل بسبب طوق الانسانية لتلك المادة وبهذا القياس في سائر الصور
وبعد تقرير هذه المباحث يقول قد علم من الفصل السابق ان لنا حدا يجب الاتم
وحدا يجب الذات تاما وحدا آخر ناقصا وحدا مشاركا للبرهان تاما وحدا
ناقصا من مباد البرهان وحدا ناقصا آخر من كمال البرهان وايضا حادساوا
للمحدود وحدا ناقص منه وحدا ازيد منه وهذه الجملة ليست متساوية في معنى
بل بعضها اولي من البعض في هذا المعنى فوقع احد على هذه الجملة بالتشكيك و
الحذف كحذف مساوي المحذوف في المعنى وقد بالغ ابو علي في صعوبة تحذير اعيان
الموجودات قائلا بان ايراد الجنس اقرىب من الفصل الذي المقوم الا بالاعمال فضل
مقسم للجنس او مقوم للنوع في الطول والعرض اذ لا يراد العمل مكان الفصل في
غاية الصعوبة وبعض اهل الصناعة ردوا هذا الكلام عليه وبالغ في سهولة
التجديد وقال احد يكون بحسب الاتم والاتم بحسب تصور الوضع وفهم السامع
والحق ان المراد ان شكل الحد الحصري التام المطابق للمحدود بالذات وفي نفس الامر
بلا زيادة ونقصا فالحال على ما ذكره ابو علي وان اريد التعريف بحسب تصور
المتصور فالحال على ما ذكره المعترض اذ يعلم من تصور الشيء معنى داخل فيه بالذات
واي معنى خارج عنه ولهذا كان الشيء واحدا بحسب اعتبارات مختلفة حدود مختلفة
كما للصورة والطبيعة والقوة في العلم الطبيعي مع انها متحد بالذات وكذلك
حدود المفاهيم المختلفة اللازمة من تلك الاعتبارات هذا تمام الكلام في الحد ومن

علم الجدل يحصل زيادة اطلاع على احوال الحوادث والرسوم الناقصة وغير الناقصة
 ويعلم وجه فساد يقع في كل منها ويحتمل هذه المعالجة ببيان كيفية تناول البرهان
 والحد الشخصيات **الفصل الثامن** في ان الشخص الحجة لا يقيم البرهان عليها
 كل حكم يكون على الشخص الكائنة والفاصلة لا يكون برهانيا لان وجودها لا يعلم
 الا بالحس والحكم الذي هو مقتضى العقل لذات لا يكون الا على الموضوعات الكلية
 ولا شيء من الكلي يقتضي ان يدخل فيه الشخص المعين فان اقتضى شخص معين ان يدخل
 تحت الكلي قد خوله في ذلك الكلي يكون امرا عرضيا لذلك الكلي حادثا في وقت
 يكون الشخص وزايل في وقت فساد في لا يمكن ان يحل محمول على شخص معين
 الا في وقت احساس بوجوده فان كان ذلك المحمول ذاتا مقوما مستلزاما للحكم
 بالانسان على زيد لم يصدق الا في وقت احساس بوجوده اذ بعد الغيبة عن
 احسن ان انعدم لم يبق انبأ وايضا اثبات ما من شأنه احساس لا يمكن الا بال
 واما الدواعي المعقولة التي يمكن اثبات بعضها بتوسط البعض فيمكن اثباتها بحسب
 بنوع قياس كاثبات الجسم بتوسط الحيوان لزيد ولكن اثباته لزيد ليس بالولي لانه
 لا يكون اولئك الانسان والحكم يتناول بها القياس للشخص يكون حاصلا بوقت
 احساس وجوده فامثال هذه القياس بالنسبة الى الشخصيات لا يفيد حكما ثابتا
 اولها فلا يكون برهانيا وبعد وضوح النفاذ بين هذا القياس وسائر القياسات
 البرهانية ان سماه احد برهانا فلا ضائقة في العبارة لكن يجب ان يعرف ان الحكم
 البرهاني عليه وعلى الاحكام الثابتة الاولى ليس بمعنى واحد واما البرهان على القضايا
 الوقفية كما كتبت فينبغي حكما بقبولها على الطبيعة الكلية للشمس لا بحيث يتغير بوقت
 ووجه وقت وغلق ذلك البرهان كمسوف معين في حكم ما ذكرنا في الشخصيات
 وكما لا يمكن البرهان على امثال هذه الشخصيات كذلك لا يمكن ذكر الحوادث والرسوم
 فان الحد يكون بالذاتيات والامتيار بين شخصين من نوع واحد لا يمكن ان يكون
 بالذاتي فبالذاتيات لا يعلم خصوصياتها والرسوم يكون بالعرضيات وهي كليات
 ومن تركيب الكلية لا يحصل خبري معين بل المجموع على البنية وافادة التبعين لا يحصل
 الا بالاشارة الدالة على التعلق بالمكان الحاض والزمان الحاض والمادة الحاضرة

169
 الخاصة والاشارة متعلقة بالاحساس او بالحري مجراه وايضا اجزاء الحد والبرهان منه
 في بعض المواضع واذا لم يمكن قامة البرهان على الشخص لم يمكن ذكر الحد واذا لم يمكن جعل
 الذاتيات على الشخصيات او عالم يمكن تناول الحد ايضا دانا والحد وال على الماهية
 دانا فوقع اسم الحد بل اسم الماهية على الشخصيات وغيره بالاشارة للفظ واذا نفع
 هذه المتاع علم ان دخول الشخصيات في البرهان والحد يكون دحولا ثانيا وبالعرض و
 متعلقا بوقت دون وقت وبابند التوسيق **المقالة السابعة** في الجدل وتسمى
 طوبيقا وسوئلته فنون الاول في المقدمات والثاني في المواضع والثالث
 في القضايا **الفصل الاول** في بيان ما هي اجزاء الجدل ومنفعة
 وذكر احوال السائل والمجيب الجدل صناعة علمية يمكن بها قامة الحجة من مقدمات
 مسلمة على كل مطاريد ومحافظة وضع اتفاق على وجه لا يلزم المناقضة وعبارة
 اخرى صناعة يقضي الاقتدار على تسمية الحجج المتولفة من المسلمات او دنا
 على حسب الارادة وعلى الاحتراز عن لزوم ان تقضي في محافظة الوضع والاضاعة
 ملكة نفسانية يقدر بها على استعمال موضوعات ما بالبصيرة في تحصيل
 بحسب الارادة بعد الامتناع وبهذا الرسم يدخل في الصناعة البرهان والجدل
 واما الاضافات المذكورة بل سائر العلوم والاداب والحرف وقد يوجد
 شخص يكون كسب الفطرة مستعد الصناعة حتى يحصل له بحسب نزاوله خبرها
 تلك الصناعة تجارب بعين على تعاطي تلك الصناعة لكنه لا يسمى بهذا القدر صناعة
 الصناعة بل هو شخص له قوانين رعايتها توصل الى الغرض من تلك الصناعة فان
 من يعالج بالكمياسة الفطرية والتجارب فقط لا يكون طبيا بل لابد من
 اختصار قوانين حفظ الصحة وازالة المرض وكذا اذا شرع شخص في هذا الفن
 بقوة الذكاء او كثرة الممارسة لا يكون جديبا بل لابد من اختصار قوانين يحسن
 بهذه الصناعة وليس كل صناعة متكفلة بالبلوغ الى اقصى الكمال في ذلك
 الغرض مثلا الطب ليس متكفلا بآرائه جميع الامراض ولا المصارعة متكفلة
 بالقاء جميع المصارعين بل الصناعة عامتفاوته في الاصل الى اخره
 بحسب زيادة المواد ونقصانها في الاستقصاء عن الانفعال والمساعدة

في ذلك وترتب إمكان وجود الفرض بعده فالقصور الواقع بهذه الأسباب في
قوات الفرض لا تقح في نفس الصناعة بل هي موصلة إلى المطاوعة والالتزام وتقر به
المباحث تعلم أن غير المجادل عن تحصيل بعض مطالب منفعة الحصول لا تقح في
صناعة الجدل بل يكون كغير سائر أصحاب الصناعة عن الوصول إلى عرض لم يتقبل
الصناعة لحصوله والجدل يطلع على شخص واحد مما يحفظ الوضع والوضع منها
رأى بعينه ويلتزم كالمذايب والملل المختلفة التي أنزها أهل الأدمان والأخر
من مقص في كل الوضع مقدمات يسلمها ملتزم الوضع ويكون حجة عليه الأولى
بشي مجبها والثاني سائلا وفي عرف بعض المتأخرين يسمى الأول مبدءا والثاني
معترضا واعتماد الجيب في تقرير وصفه على المنهات المطلقة أو المحدودة
بحسب تسليم أصل الوضع واعتماد السائل على ما يسلمه الجيب فالمواد الجدلانية
من المسلمات المطلقة أو المحدودة أو حسب شخص وصوره ليست بالقاس
بل مؤتمرا يشبه من الاستفراء وغيره فالقياس في هذه الصناعة وغيره لا
ذكره قول مؤلف من أقوال وصفها ملتزم قول آخر في نفس الامر أو بحسب
القياس وواضع تلك الأقوال إما الحق وطبيعة الوجود وهي مواد القياس
البرهاني وإما غيره كالمحمور أو قوم أو شخص أو شئ من الأول فانما وضعه غير الحق
يحتمل أن يكون مستحقالا يرضه الحق انصفه فكل من الصور والمواد في الصناعة
أعم مما في البرهان ومقدمات كل قياس طرف واحد من طرفي النقص كطرف
البرهان طرف واحد بعينه وفي الجدل لا بعينه لأن نظر الجدلي على الالتزام لا
تعيين المرام كما أن نظر الطبيب على حصول الصحة لا تبريد المزاج أو تسخينه و
استعمال الطرفين المناقضين بحسب الفرضين المختلفين كاستعمال الطبيب
دوائين متضادين بحسب مرضين مختلفين ولما كان كل عمر يقضي طبيبا والطن
جملا لا على أشمل الطن المطلق على الجمل المتضائف كالجمل المركب والمخلوط
بالطن مقارن بالجمل ولكن ذلك الجمل نصفي فإدعاءه تفارنا وكل الأقسام
على ما ينبغي وإنه كان كذلك لا يكون علما واستعمال أمثاله في استفادة المطاوعة
لا يكون معتمدا عليه في نفسه فلا يكون مفيدا بالذات لكن يحتمل أن يفيد عند الغير

الغير فالجدل بحسب الشخص لا يكون نافعا بالذات بل منفعة يكون بحسب الشريعة
ولهذا تأخر عن البرهان ووجه منفعة الجدل ان يعيش الانسان بلا معاونة ولا نكارة
ممنوع وحسن المشارة مبنية على التزام الجمهور من احدهما بحسب الاقرار به كالاعراف
بوجود الخالق وصحة النبوة واثبات المعاد والثاني ما يحجب العلم كالعبادة
والمعاملات فالتأخر الى حصول هذا الاعتقاد بالسهولة يكون نافعا للجمهور في
الشريعة وما يقتضي البطالة يكون صارا والبرهان المبني على المعقولات الصفة
لا يفده بالنسبة الى عقول الكل اذ ليس لبعضها استعداد القبول والبعض يستعد
بالصعوبة وصرف الاوتها واما الجدل فمبني انه مبني على ما هو محدود ومقبول
بحسب ارادة الجمهور يفيد ذلك فالجدل نافعا بالذات في امورات كثيرة ومتوجه
الى الغرضين احدهما تقرر الاعتقاد النافع وتاكيد و الاخر غير النافع ونقصه
والاول متعلق بالمحجب والثاني بالسائل واما منافع الجدل بالفرض فامورا ان
صاحب هذه الصناعة يكون متراضيا في كتب المقدمات حتى تقدر على ايراد
مقدمات كثيرة بالكم ومقبولة بالكيف في كل باب ولا يخرج في اقامة الحجج على المطالب
العلمية وغير العلمية ان يمكن بقوة هذه الصناعة من تأليف مقدمات تنجح الطعن
وتفحص حال كل شخص الحق وتجيب الطرف الموافق وتزيف الطرف الآخر كما كان
من بضع الخواص والعراض تحصيل الاصول **ج** ان معرفة من كل شيء ومقابلته
زادة بصيره في معرفة لاقتضاء التمييز فالنظر في المواد والصور الجدية يكون نافعا
في البرهان وبالنظر في المقدمات العامة بتبعية البرمانية عن عمر البرماني **د** التعليم
اذالم يحقق المصادرات في علم خالص حصل ان يكون جملة به مقتضيا لاستنتاجه
وتنفره وموجبا لحرمانه من ذلك العلم والمقدمات الجدلية لما افادت التصديق
ازالت تلك الوحدة والنفرة فيجتمه في تحصيل ذلك العلم الى ان يبلغ مرتبة
تحقيق المصادرات **هـ** انه ينفع طالب الفطنة ايضا في الوصول الى مقصوده
ولما كان المقصود من الجدل التزام الغير استعمل الاحتمال على النزاع وفي اغلب الاحوال
يحتاج الجدل الى استعمال نوع من الغش والاحتيال لاسما فيما لا ينفع الرائي الحق
المطلق ويحتاج الى ايراد مشهورات منتخبة ودرج مشهورات وصادات

منتهى لقابله وان كان حقا لكن انبأه بالبرهان بحسب ادراكه ثم رضى بضرته
 يحتاج الى التحمل والمراوغة في المشهورات والى ضرب من التجاذب ولفظ الجدل
 اللغة ينشئ على نزاع قولي شتمل على تسلط يقضي قوة الكلام في الازام ومفان
 باستعمال زيادة قوة وحيلة ربما يخرج عن العدل انصرف والانصاف المطلق
 ثم وضع لهذه الصناعة وسائلها من سائر الالفاظ التي بعد الاستدراك
 في المحاورات العلمية فان المحاورات مثلا يكون بين متفكرين يتيسر من انضمام
 مقتضى حدس كل منهما الى الآخر اقتباس علمي ليكون كل منهما باعتبار جزاء معمم و
 باعتبار متعلما تاما والمناظرة يكون بين صاحب رأيين متقابلين كل منهما متكفل
 ببيان رآه بشرط ان يسا عد كل منهما الحق بعد وضوحه وهذه المعاني متعلقة
 بالعلم المطلق والمباحثة استكشاف غامض كيفما اتفق بطريق التعاون
 واما المعاندة والتحجان والمغالطة فمن مواد المغالطة الا ان غرض المعاندة
 اظهار نقصان المحاطب وانجاءه وغرض المنهج استكشاف قوته في استقال
 الحق وغرض المغالطة التزويق والتلبس عليه والتشبيه بغيره او المحادلات
 يناسب هذه المعاني في هذا الحكم وهي منها لا يناسب هذه الصناعة ونظر الجدل
 لا يخص موضوع علم دون علم بل لان ينظر في موضوع كل علم كما ذكرنا في موضوع
 بحسب هذه الصناعة لا يكون محدودا ولا مبادى صناعته محدودة ايضا بالذات
 او للجدل ان يستعمل مبادى كل صناعة وغير مباديها في تلك الصناعة بشرط الشهرة
 سواء كانت تلك المسئلة مبرهنة في نفس الامر ككون الشمس اعظم من الارض او
 مبرهنة ككون القمر سحر الكون كونه محدودا بالعرض لانها لا يكون الا من
 الدقائق والمستكما كما ذكرنا والجيب الحافظ للوضع لا يقيم الحق على تقرير الوضع
 الا من مشهورات سلمها الجمهور او قوم الزعماء ذلك الوضع فلا حاجة لكونه من الدقائق
 مع ان كل جيب لا يجب ان يقيم ابتداء حجة على انبأ وضع بل ان ذبح عن
 وضع يمنع مقادير ما ان كان مبيها ايضا والى بل يولف مقدمات يلزمها
 المجيب على وجه ينتج نقض وضعه فمقدما مستلما من المجيب ومقاومة حجة
 وجود فعل ومقاومة المجيب بحجة عدم استقال وجب ان يعلم ان المباحث الجدل

الجدلية ينبغي ان تؤدي الى المقصود بالسرعة لتقرب الى الفهم الجمهور لان ما يحصل الى المط
 بعد وضع المقدمات والاولى الكثرة ويحتاج الى التدرج والترتيب الاكثر كما
 اشبه بالتعليم وكان عادة القدماء ان السائل يسأل المجيب عن مقدمة مسندة بطريق
 الاستفهام اي هل كذا او كذا وليس اذا كان كذا فكذا والمجيب كان يعلم ما وافق وضعه
 الى ما اراد ان السائل فكان يرجع السائل في ترتيب مقدمات ينتج نقض الوضع والمجيب
 ان قدر نقضه عنه ودفع مقادير منه ولما خزن طريق آخر وسوان الى السائل
 الا عن مذمب المجيب اورائه في المسئلة المتنازع فيها وبعد استكشاف المذهب
 يولف قياسا من مقدمات ينتج نقض ذلك المذهب المجيب يستعمل تلك المقدمات
 فيحمل ان يعلم او يستعمل بالنقض والمنع والمغالطة والتجاذب والى بل على هذه
 القواعد لا يكون سائلا لان السؤال عن المذهب ليس له دخل في الصفة بل كوضع
 الهدف للتسايقين في الرمي والى هذه المقدمات التي اوردنا الى السائل بل لا يجب
 لا يكون حجة على المجيب فلا يكون مقدمات سائل وان اورد من المشهورات
 المطلقة جاز ان ينازع المجيب في ذلك المشهور كما ان استمار المتقابلين يطول
 سعي السائل فطريقه المتقدمين اقرب الى السبابة الطبيعية والى طريقه المتقدمين
 المهارة في الصناعة فان السائل يحكم ان يعلم انه عن اي شيء يسأل ليولف
 النقض مناسبا له وكف ينبغي ان يعقل لتلافيف المجيب على موضع النقض و
 المجيب يجب ان يعلم ان اي شيء ينبغي ان يعلمه لتلافيف النقض وهذا انما يكون
 بعد الوقوف التام على كل مقدمة بالتفصيل وكيفية تليق ذلك على وجه نافع او
 ضار والطريقة الثانية بجلافة هذه لان السائل يحتمل ان لا يعلم غير تلك المسئلة التي
 بينها وقرنا وان حولوا المقدمات عن الترتيب الذي في جباله حتى ان يتوض
 والمجيب ايضا لا يعلم ان كلامه باي وجه يريد اذاه ولا يقف على موضع النقض بالم
 يحسن بالفعل **الفصل الثاني** في ذكر مواضع جدلية وكيفية انشغال المقدمات
 منها الموضوع حكم منفرد يستعبد منه احكام كثيرة كل منها ثمانية خبري بحثه يبين ان
 يكون مقدمة قياس جدل باعبار الشهرة مثلا الحكم المستفاد من قولنا اذا وجد
 احد الضدين لموضوع وجد الضد الآخر لضد ذلك الموضوع والحكم المستفاد من قولنا

ان كان الانسان الى الاصل فاحتمل ان كان الاساءة الى الاعداء حسنا جرمي تحت ذلك
الحكم ومنع منه ومشهور يجوز ان يكون معدة في قياس جدلي ونفس الموضوع ان كان
مشهورا حاراه يكون موضوعا باعتبار ومقدمة باعتبار وان لم يكن مشهورا
لم يكن مقدمة واكثر المواضع بهذا الوجهين الاول والثاني انهم العد من طواهر العقول
فيكون شهرته اقل والاخران العام في معرض النقض ازيد من الخاص لان
نقض الخاص يعرض نقض العام بلا عكس بل للعام نقوض ليس للخاص ولهذا كان
الاطلاع على كذب العام اسهل فان في الموضوع المذكور اذا صور جريئات النقد
وكان السواد موجودا للجسم ولا يكون ضده موجودا الضد الجسم حصل الوقوف
على الكذب بالسوالة واما المثال المنعقد فاذا نظرت فيه ولم يكن له بعض بحسب
الجزئيات ولم يطلع على مشهور لقائله احتمل ان يكون مسلما ولا يلتفت الى امور
خارجة عنه وان نقضه شخص مثلا بابراد النقض في حكم عام امكن ان يقال هذا
الحكم خاص بهذه الصورة او لا يلزم من ثبوت الحكم في الخاص ثبوت في العام
لا يلزم من امتناع تعاقب الزوجية والفردية على موضوع واحد امتناع
لعام جمع الاضداد وفائدة الموضوع ان يكون لصاحب الضميمة اصول
معددة ومحافظة ترتب منها مقدمات بحسب الحاجة ولا يصح بتلك الاصول
لما يورد في معرض الرد والنقض وانما سموه موضعا لانه موضع الانتفاع
او الاعتبار والحفظ كما يقال موضع النظر والبحث وموضع الامن والحول والمعلم
الاول سمي الكتاب المشتمل على هذا الفن كتاب المواضع ومعنى لفظ طوبيقا
لان اكثر هذا الكتاب مشتمل على ذكر الموضوع وباقي الكتب المذكورة قبله وبعده
يكون معدرا على بيان كيفية الاستنباط واستعمال المواضع وسبب الاحتياج الى
ذكر المواضع في هذا الكتاب دون البرهان ان اسباب شهرة القضايا بالماكانت
كالامور الخارجية غير محدودة اجمع الى ايراد التفصيل وفي البرهان اسباب الضد
محدودة واخرها القضايا المستضمنة لها فاستغنيت عن التفصيل **الفصل الثاني**
في اخر آداب القياسات والمطالب الجلية واصناف المواضع كل قضية او ردائل
في حال السؤال عن تلك القضية او مقابلهما كحرف الالفها م يسمى بذلك الاعتبار

142
الاعتبار مشتملة حدته وبعده لم يجبا اياها اذا جعلها جزء القياس سميت بذلك
الاعتبار مقدمة جلية ونتيجة القياس المسماة في العلوم البرمانية مطلوبا يسمى في الجدل صفا
ومعنى الوضع قريب الى معنى الدعوى المراد اثباتها او ابطالها وقد يطلق الوضع على
كل دعوى لا يمكن اثباتها لا بالبرهان ولا بالجدل بل يكون دعوى صرفة بحسب القول
كان يقال جميع الموجودات واحدا ولانا نقض من اراد اهل العالم اول وجود
الحركة ومنها لا يراونها المعنى بل المعنى الاول المذكور فبنا القياس الجدلي يكون
على مسئلة وجزؤه مقدمة ونتيجة وضع وموضوع المسئلة جازان يكون واحدا
بالذات ومختلفا بالاعتبار ومجول المقدمات اما في الموضوع في الاعتكاس او لا
والاول سمي خاصة والثاني اما واقع في جواب ما هو الاول والاول سمي حسنا والثاني
عرضا فالمجولات بهذه القسمة ثلثة الخاصة والجنس والعرض والمجول المسمى بالاول
على الماهية او لا والاول اما واحد وهم محل الاسم لفظي فيكون ساقطا وما لا يدل على الماهية
اما مفردا او مؤلف والمفرد خاصة المفرد والمؤلف خاصة المؤلف وهو باعتبار
انه يعرف الماهية بسمي رسميا ولا يفيد في هذا الفن الفرق بين الافراد والاشياء
في المجولات ويسمى كل منهما خاصة والخاصة بهذا المعنى احص ما ذكرنا او لا فالحجول
المساوية اما حاد و خاصة والمجولات بهذا الاعتبار اربعة الحدة والخاصة والجنس
والعرض والجنس شامل لكل من الجنس والفصل واخرها بهذا الاعتبار لان الجملة افعلة
في جواب ما هو والعرض شامل للعرضيات العامة والخاص من الموضوع فان الجملة
غير مساوية وغير واقعة في جواب ما هو والنوع لا يكون محمولا لانه انما يحل على شخص
او الصنف والشخص قطع عن الاعتبار لان ما حلت الجملة وحمله على الصنف
بمناسبة حمل اللوازم لان النوع ليس بنوع للصنف فوقع النوع يكون في موضوع
القضية لا محمولا وبعده هذا التقرير يقول احد قول دال على الماهية او قول دال
ما به الحد ومحدوده وهذا الحد ورسمه قول قائم مقام الاسم في الدلالة على الذات
والجنس كقول على اسم مختلفه الحقيقة واقعة في جواب ما هو وسهل هذا
الرسم للجنس والجنس هو الفصل من حيث ذاته يقع بالقوة
على اسم مختلفه الحقيقة وان كان من حيث يفيد به الجنس لا يقع بالفعل على

استا مختلفة كما ذكرنا والحاشية على الوجه الالهي يكون محمولا شكاً وعلى الوجه الانساني مع هذا
 القيد وهو ان لا يدل على المادية والعرض محمول غير مساو وغير واقع في جواب ما هو
 وبوجه آخر محمول بحيث ان يثبت لطبيعة الموضوع ويحتمل ان لا يثبت يعني يكون
 للسبب الطبيعة فقط وجمله المطبوعة متوجهة الى اثبات واحد من هذه المحمولات
 او ابطاله وبعد تقدم هذا البحث نقول قال اهل النظر من المنطقيين يكفي في اثبات
 العرض اثبات وجوده للمحمول وفي اثبات كل من الخاصة والجنس ايضا شرط
 آخر وهو في الخاصة وجوب المساواة في الانعكاس وفي الجنس الوقوع في جواب
 ما هو ويجب اثبات هذه الثلاثة في الحد مع شرط رابع وهو لقيام مقام الالهي
 في الدلالة على الذات ويجب التحقيق لابد في اثبات العرض من شرطين آخرين
 سببيين ان لا يكون مساويا ولا واقعيا في جواب ما هو وفي الخاصة ان لا يكون
 واقعيا في جواب ما هو وفي الجنس اما اثبات العموم ليكون جنسا او المساواة
 ليكون فضلا وفي الحد والجنس الفصل المحتاج بحسب الحقيقة الى اثبات الوجود
 كما ذكرنا لكن ردد في الحد شرط آخر وهو المساواة في المعنى ولكن لما لم يعتبر بحسب
 الفرق بين الحد والجزاء الحقيقية وغير الحقيقية اخرج الى اثبات الوجود وشرط
 الحد اربعة بشرط كل من الجنس والخاصة والعرض ثلثة بحسب التحقيق وعند
 النظر بين شرط الحد والخاصة اثنتان وشرط العرض واحد وما يكثر شرط
 يكون اثباته سهبا وابطاله اسهل اذ في اثبات يحتاج الى اثبات جميع الشرط
 وفي ابطال يكفي واحد منها وما يعل شرط يكون على العكس ولما كان يجب كل
 من المحمولات مواضع معدة كان مواضع نافعة لاثبات والابطال المطلقين
 في جميع المحمولات ومواضع لكل من هذه المحمولات يكون بعضها نافعا في الحد
 ولما حمل الانشراك في الاعراض ان يكون على الوجه الانشائي والضعف بخلاف الحد
 والجنس والخاصة لان الشدة والضعف امر بالنسبة الى الغير فيكون عارضا في
 الحد اكثر المطالب مبني على الاول وغير الاول كان مواضع معدة لجهة اثبات
 الشدة والضعف وليسمى مواضع الاول والآثر ويكون متعلقة بالاعراض وايضا
 من جهة النظر في الحد يلزم النظر في بحث آخر وهو هو هو بين شئين يكون

بينهما مغارة باعتبار ومشاركه باعتبار والمشاركه ما يجب الجنس كالماتان و
 الفرس او حسب النوع كما زيد وعمر او بحسب الشخص كما اذا اخذ السعد وان كان
 كلياً والمشاركه كانت بالذات والحد والمغارة بحسب الالهي كالماتان والنبش
 بحسب الحاصتين كالماتان والضاحك فان كلا منهما خاصة لآخر او بحسب خاصة
 واحدة والحد وعنها كذا الانسان وهذا الكاتب او عرضين كهذا الكاتب وهذا
 البنت اذا كانا شخصا واحدا واللاحق باسم هو هو هذا القسم واللاحق منه ما يكون
 المغارة بالاسم فقط وما يكون بحسب الخاصة ثم ما يكون بحسب العرض وعلم من
 البحث ان اصناف الموضع ثمانية وبور دونهما في ستة ابواب الالهي والالهي
 العرض واور دو وما ح الاول والآثر والجنس الفصل واور دو وما ايضا في باب
 والحد والخاصة ح هو هو واعتبار هذه المحمولات في البرهان واجب لان المطلوب
 فيه التحقيق واما في الحد فنحتاج اليها من جهة طلب الموضع وبعد معرفة الموضع
 يتوصل الى الالهي والابطال على وجه يكون مطلوب الجدلي لا اعتبار حال
 المحمول انه من اي صنف اذ لا يقع في الحد من كل اعتبار **الفصل الرابع**
 في بيان حال المبادئ والمسائل ومقدمات القياس الجدلي ومطالبة المبادئ
 في الحد كما ذكرنا في المشهورات ويتحال الحق المشهور في هذه الضاعمة
 لان صاحبها في احتمال شيء من القضايا لا يدعي انها في نفس الامر صادقة بل ان
 النظر ان هذا الحكم بهذا الشكل معترف به ومعتمد ثم مقبول الى غير ذلك وحقيقة
 الحق وان كانت ذاتية لكن شهرة المشهور اعرضي وهذا يكون بحسب مناسبة
 للمشهورات مع الاذعان حتى اذا ادركوا بالسهولة قبلوا وعددا محمودا واذا
 كان هذا المعنى عاما كانت القضية ذالقة ومشهورة والمناسبة استباقي
 استهارة الاراء واذا كان الجمهور في اكثر الاحوال غافلة عن تلك الاسباب
 وبذلك الاعتبار عدوا للمشهورات من المبادئ الغير المكتبة فان الحكم اذا كان
 ملاحظة السبب كان مكتبا واستباقي المناسبات كثيرة وبعض منها هذه سهولة تصور
 اجراء القضية التي يقتضي سهولة انجذاب النفس بهذا الوجه صعوبة تصور
 يقتضي صعوبة التصديق وذلك يمنع الشهرة ولهذا الوجه عن الحكم المشهور بعبارة

عرضة يقتضيه نفرة الطبع خرج عن معرض الشهرة وكذا الكليات المدركة بعقل
 بلا معاونة احوال البعد في الشهرة من الخربات التي للجمال والحسن مدخل فيها فان
 الذم من يكون محمرا عن استحضارنا لما ولما كان قول الموقوف به والمجرب به
 ومن يكون بيانه واضح وجيد ومن سمع كلامه يسمع الرضا في معرض سبب
 حسن الموقع وكان اسهل في القبول من مقابلة ولا يمكن ان يكون مردودا بزوار
 هذه العوارض - الاستمال على الصدق بحسب الظاهر فان اطلاع على الكذب
 بالسهولة يقتضي نفرة كذب المشهور بحسب ان يكون محققا لثباته في الشهرة
 ٢ - الاستمال على المصلحة العامة وامثاله يمكن ان يكون مجمعا عليها للحجاب الملل و
 بمثابة الشرايع العامة الغر المكشوفة - تألف الطبع بحسب الترتيب والنزب
 والعادة وهذا الصنف يمكن ان يختلف - فصلا خلق من الاحلاق اياه
 كالجمة والافقة حسن محافظة الحرم والحيا فح كشف العورة والرتة والرحمة
 فح بعدد الحكمة ملا فائدة - متاكدة الحق في الظاهر وان كان مخالفا لوجوب
 حق والشهرة بسبب الاسم المشترك من هذا القبيل وكذا اما اذا قيد بشروط كان حقا
 واذا اطلق كان مشهورا استفاد الجينات ولهذا يسمي العوام بالسهولة ما كثر
 مثاله لا واحد او اكثر ولا يقفون على نقص ظاهر ولما اختلف اسباب الشهرة اختلف
 الشهرة بالكيف والكم والاعتبار الاول يقتضي تسمية المشهورات الى مشهور حقيقي
 وظاهر وشبهه بالمشهور والمشهور الحقيقي بحسب تعقب الراي وفي جميع الاحوال يكون
 مشهورا ويحتمل ان يكون شهرته مستورة ويتضح بمقارنته مثال مطابق للمشهور
 الظاهر يكون مشهورا في بادي الراي وبحسب التعقب لا يكون مشهورا وشبهه بالمشهور
 يرى مشهورا بسبب عرض غير لازم وزوال ذلك العرض زال شهرته فشهرته
 يكون في وقت وجب حال والمشهور الظاهر يجوز استعماله في الخطايات وشبهه
 بالمشهور في القياس المتخيلة كما تذكر وهي منها لا يستعمل في الجدل والاعتبار
 انما في يقتضي تسمية المشهور الى العام كقولنا الكذب قبيح والعدل حسن الاكثري
 كقولنا الله تعالى واحد والخاص مثلا عند الخواص كان يكون اثارا جميل افضل من
 اثار المذند وعند العوام كعكس وعند اهل الصناعة الحاجة صحة الاجماع عند الفقهاء

الفقهاء او عند اتباع فاضل كاطلاق الطبيعة الحامسة على الفكك عند اصحاب العلم
 والمشهورات من المادى المشتركة من السائل والمجيب واما المتكلمات فيكون
 ولكن للسائل خاصة والسؤال الجدل لا يجوز ان يكون من المشهور المطلق او المحذور في الجدل
 او اسل صناعة اشهرت عندهم لان السائل اذا سأل عن المشهور المطلق فقد اورد
 في معرض الاستنباط والتنازع وسيجب المجيب على مخالفة المشهورات بل ينبغي ان يكون
 اراده على سبيل تمهيد القواعد وكذا لا وجه لان السائل عن انية الاشياء لثبوتها
 لانه يعلم لا جدل بل السؤال عن الماهية اما على سبيل استفسار اللفظ او على وجه ان يقال
 هل يقول ان الانسان هو الحيوان الناطق ام لا ليورد النقض على التعريف به فحتمل
 ان يكون السؤال على هذه الجهة ان حد الانسان ان لم يكن الحيوان الناطق فاشيئ
 هو والمجيب ان يذكر الحد ان كان المصطلح ذكر الحد في هذا الموضع والاي قول كجب
 على ذكر الحد وعن التمية اما على وجه ان يقال لم قلت ما قلت اذا كان السؤال عن علم
 الحكم او هل يقول ان العلة كذا وكذا ام لا اذا كان السؤال عن العلة الخارجية او
 النوع المذكور في الماهية والمقدمات الجلية جاز ان يكون مشهورات مطلقة
 او محدودة او مشهورات بالقرين او ما اثبتوه بالمشهورات او مقابل المشهور
 الذي هو شنيع وقد من المشهور المطلق والمحدود واما المشهور بالقرينة فمقدما
 ليست بنفسها مشهورة ومحدودة وسبب الاتصال بالمشهور المطلق او المحدود
 من جهة المتبته او التقابل يكون مشهورة والاتصال بقدر انتقال الذهن
 من تصور الشهرة الاولى الى تصور الشهرة الثانية وان لم يجب ذلك الانتقال في
 نفس الامر فالشهر الثانية يكون منوطه بالشهرة الاولى كما يقال ان كان العلم
 بالاضداد واحدا كان احسن بها واحدا لان احسن نيب العلم وكذا ان كان احسن
 الى الاصدقاء احسن كان الاسماء الى الاعداء احسن واما ما اثبتوه بالمشهورات
 فبان يكون مطوبا في قياس ومقدمة في قياس اخر واما مقابل المشهور فيقع
 في القياسات الحقيقية وسبب القياس الجدل ايضا لا يجوز ان يكون مشهورة حقيقة
 لانها لا ينكر ولا يحتاج الى اثباتها الا بالقياس الى المتبته كما ينبغي على الاولين بالقياس
 الى الغالطة او الى شخص لا يكون ذلك المشهور عنده معروفا والجهة لا تنفع بتكرار

المشهورات بن جواهرهم اما الغريب كما انكرى حسن عبادة الحلاق وبيع عقوق الولد
 او العطاء والمرحمة عليهم كما انكرى كون الصخرة محمودا او النخلة والاسنذ كما لم يقبل
 النسخ في كل يوم شخص آخر او تخلف الاحساس كما لم ينكر ضو الشمس وحرارة النار والشمس
 المتخلفة فيها جاز ان يكون مطلوبه وينتبت بالقياس الى طرق المنازع وسائر
 المطالب الجلية اما احكام ليس للمجهول فيها راي مثل ان الاحكام المنطقية اربعة واحكام
 ليس للعلماء فيها راي مثل ان عدد الكواكب زوج او فرد واحكام متنازع
 فيها بسبب كافي كالحج او بسبب مقدار الحج على كل من الطرفين وبالحجة قد يكون
 جدلي مشترك للبرهان وقد يكون بيان له والمشاركة فيها اذا جاز انبثا بالمبادي
 البرمانية والمبادي الجدلية كدوث العالم والمبانة فيها اذا كان للثبات حاشا
 بالبرهان كاثبات حال ازوايا القائمة الذي لا يدخل للبرهان فيه او خاصا بالجدل
 كاثبات سعادة الكواكب ونحوهما الذي لا يدخل للبرهان فيه وتام مقدمات
 هذه الصناعة ومسائلها محصون في ثلثة اصناف المنطقية وهي اراء نافعة في
 اراء اخرى نظرية او عملية كما يقال حدود الاضداد اما ان يكون بعضها داخل في البعض
 اولاً الحقيقات وهي اراء متعلقة بافعالنا تعلفا اوليا نحو الذرة محمودة
 اولاً او غير اولي نحو ان تبدل الاحلاق ممكن اولاً والعدالة قابلة للشد والضعف
 اولاً الطبعيات وهي اراء متعلقة باليس بافعالنا من اعيان الموجودات نحو ان
 العالم قديم ومحدث والنفس باقية اولاً وهذا الصنف وان كان نافعا في الحقيقات
 ايضا لكنه بالعرض وبالقصد الثاني **الفصل في ذكر ادوات الجدل** التي
 لقد الارتياض فيها ملكة جدلية والاشارة الى سائرنا فعملها ما فرغنا عن بيان
 حال الاجزاء البسيطة والمركبة للقياس الجدلي فتنا صورة الحجج الجلية اما قياس
 او استقراء والقياس وان كان اقرب الى العقل والزمان لم يكن الاستقراء
 بالحس اقرب من الاستقراء فيه واكثر قبولا عند الجمهور من جهة استعماله على المسئلة
 وفائدة القياس والاستقراء انما يتم بمعرفة مواضع التي البحث عن المواد وتنظيم
 المواضع واستعمالها لا يتصور الا بملكه جدلية وهي لا يحصل الا بحصول امور تسمى ادوات
 الجدلي وهي اربع الاولى استحضار انواع المشهورات من المواد المنطقية والحقيقة

والحقيقة والطبيعية وهي المشهورات المطلقة والمشهورات التي يتضح بآراء الناس
 والمشهورات الغير الواضحة بين الجمهور واذا تصور واحد وما كانت مقبولة في
 اذمانهم ومحمودة كالكبر الموضع الموردة في هذه الصناعة والمشهورات المحمودة
 عند اهل كل صناعة واراها كالكبر كل صناعة كبقراط في الطب وفيناغوريس في
 موسيقار والمشهورات التي اكتسبت الشهرة بسبب تشابه مشهور آخر او تشابه
 والمشهورات المتقابلة التي كل من طرفها باعتبار وعند قوم يكون مشهورا مثلا
 بحسب ما قيل الموت مع الذكر المحمود خير من الكهنة مع حقوق العيب والفقير مع
 عدالة خير من الغني مع الجور وجاز ان يكون الطرف الآخر اولي بحسب اعتقاد بعض
 الأشخاص وطبعه وكذا بحسب الشريعة المشهورة ان العدالة اولي وبحسب بعض
 الطبايع المتفقة اولي وان قارنت اجور وفي الشريعة العامة الغير المكتوبة
 ان تزوج امرأة على امرأة حميدة موافقة لا يبيع لاقتضائه وحشمتها
 وفي الشريعة الخاصة المشهورة انه صحيح وعند الخواص المشهور ان السعادة تهنه
 اقتناء العلم والعدالة وعند العوام انها الملك والظفر عن المراتب الدينية
 وعند بعض الخواص المشهور ان العلم اولي من العبادة وعند بعضهم بالعكس
 وعند بعض العوام جمع المال اولي من ثقافة وعند بعضهم بالعكس اذا انتفاع
 بكل طرف في وقت ممكن وكذا اضداد المشهورات المناقضة لذلك الحكم
 ان كانت في غاية الصناعة لكن يمكن استعمالها في الحلف بطريق الانتقال
 من الضد الى الضد ينفع التوصل منها الى المشهورات المطلقة وبعد تنقضا
 هذه الاصناف ينبغي ان يقدر على جميع النظائر في الحكم الحكمي الجامع لجهة الضبط
 والحفظ وعلى تفصيل ذلك في الاحكام المفصلة الجزئية بحجة ايراد المقدمات
 فان الاول طريق استنباط المواضع والثاني طريق استعمالها في الصناعة الاولى
 الثانية القدرة على تفصيل الالتم المشترك والمتشابه والمشكك للمناقضات
 فيه على دعوى مجردة بل يتناول وجه الاشتراك او التشكيك مثلا اذا طلقوا الحكم
 على الصحة والمصح وقع على الاشتراك اللفظي ووجب بيانه في الاول والاعتماد على
 الجور وفي الثاني على فاعل الجور وقد وردنا في صدر الكتاب بعض قوانين معرفة ذلك

اللفظي وعدمه من جهة موافقة المبتدئ وهما نقول بحسب الناظر في هذا الكتاب
القوانين المذكورة اما راجعة الى حدود لولات اللفظ وما بينهما والى العوارض والخواص
والقسم الاول ان يتأملوا في المحذور والماتبيات شيئا يطبق على كل منها لفظ واحد
فاما ان يجدوا بين تلك المتماثلات اشتراكا وسواء لول اللفظ اولاً والاول بالاشتراك
ذاتي او عرضي فان كان ذاتياً او عرضياً ولم يكن مختلفاً بالاشد والضعف كان ذلك
اللفظ متواطئاً وان كان مختلفاً كان مشتركاً والثاني مشترك وينبغي ان يكون اتحاد
على حقايق المتماثل على الالفاظ الموردة في المحذور لاحتمال ان يكون تلك الالفاظ
ايضا مشتركة ويكون بازاء الالفاظ المحذورة متماثلة صحيحة مشتركة ودال على ما
الي اعتماد البدن وسواء اشتراك اذ لا يقع على سبب الاعتماد وعلامة
بمعنى واحد وبعد تقرير هذا المعنى بقول الارتقاء الى الاجناس المختلفة سواء كان
اجنس عليا كاجنس الطبيعي والتعليقي اللذين يطبق عليهما الجسم ويكونان تحت
جنسين عاليين او كان متوسطا غير مترتب كالة القبان والجماد حيث يطبق
عليهما ايضا الجماد واحد تحت الجماد والآخر تحت الحيوان دليل الاشتراك
واما ان كانت الاجناس مترتبة كالجسم والحيوان فلا يكون دليلا وكذا اختلاف
المدلول بالخصوص والعموم كالموصوف بالامكان الخاص والعام حيث يطبق
عليهما الممكن ويقبول الشدة والضعف ولا قبولهما كالشعاع والحر حيث يطبق
عليهما النور وبالفصول المختلفة التي يكون للمدلول كتنسيق البصر وحسن التدبير
التي فصول اللون فان الاول فضل البصر والآخر فضل اللون المسموع الذي
هو جنس من الالحان او بان يكون مدلول فضل اجناس مختلفة كالحاد فانه فضل
صوت والالة الصناعتية دليل الاشتراك اللفظي والقسم الثاني ان يجبر مناسبات
تلك الاشياء للامور الخارجية بانها متفقة او مختلفة ويحكم بحسبها بالاشتراك
اللفظي وعدمه ومن تلك الجملة اعتبار اختلاف اللغات والقران والاضافات
والاضداد وفي الاضداد اما ان يكون لواحد فقط ضدا ولما ولكن يكون مختلفا
بالاسامي وان لم يكن ولكن يكون لواحد فقط متوسط او يكون لهما متوسط ولكن يكون
مختلفا بالاسامي او يكون في واحد متوسط واحد وفي سائر الاشياء كثيرة على ما ذكر

178
ذكرنا في صدر الكتاب بعضها من ذلك وكذا في المتقابلات بالسلب والاجاب والعدم
والملكة كقولنا ان لم يكن بصيرة كان لا اعمى يطبق على معنيين بالاشتراك ولا شك ان
طرف الاجاب والملكة الضا يكون مشتركا وبهذا حكم وقوع المتقابلات في الاجناس
والموضوعات المختلفة وحوادث الافعال والاثار الصادرة عن كل كائن في الصوت
واللون الغر مختلف بحسب اعتبار الضد والمتوسط لكن لا تأثير احدهما يكون في السمع
والآخر في البصر وحوادث المقاييس كالحدة في السيف والصوت والطعم القابلة للشدة
والضعف لكن في السيف بالقياس الى سيف آخر لا الى الصوت والطعم الآخر دليل الاشتراك
ايضا وبهذا استنفادات والتعاريف فان اشتراك الهم الموضوع يقتضي اشتراك
الاسامي المشتقة منه كاللون والمتلون الحاسن كل منهما بحسب السمع والبصر والجملة بحسب
ان يكون استعمال هذه القوانين ومنها لملكة ومعرفة التماثل ان يكون معلومة
بهذا الطريق واما في التشكيك فاللفظ الواحد يتناول شيئا ومبانيته بالحد والماتية
كما ذكرنا في الاشتراك لكن لا يجب الاشتراك اللفظي فقط بل يجب الاشتراك المعنوي
وبهذا القيد كالحال الاشتراك وبيننا وله البعض يكون اولى واول والبعض لا وبهذا القيد
بحالف التواطئ وسونظير تناول حال زوايا المثلث للمثلث ولدت وى الضلع
فانه الاول بالذات والثاني بالعرض لان تناول هذا الحكم لمت وى الضلع بسبب المثلث
وان كان مضلع اخر مت وى الضلع لا يكون هذا الحكم متناولا له وانما فيه بالاشياء
بالمبانيته بالحد والماتية لان تناول الاسم للشيء المختلفة بالعموم والخصوص كانت
المطلق والمثلث المت وى الضلع وان كان اول العام وثانيا للخاص ولكن لا يكون
من هذا القبيل لان هذا الاختلاف ذهني وليس في الوجود مثلث الامتسا وى الضلع
او نوع مخالف له بالماتية وساول الوجود للجوهر والعرض المتباينين بالماتية وهو
لاحدما اولاً والآخر ثانيا تناول بالتشكيك من جهة حصول القيد المذكور وتناول
منسوب الى غاية اشياء منسوبة الى الغاية ومختلفة النسبة كالصحي الامور معينة او تناول
لفظ معينة منسوبة الى غايات كثيرة على وجه الاختلاف لتلك المتماثل كالعالم للعلم
بالمقابلة التي نسبتها الى اصناف المتقابلات مختلفة وكذا تناول العلم للعلم المنسوب
الى المبدأ والعلم المنسوب الى الغاية وتناول المشتبه لما موجب المبدأ كالمداواة

وما يوجب الغاية كالصحة وما له بالذات كالحلاوة وما له بالعرض كالحرقان كونه منتهي
 لكونه مسكراً من هذا القبيل وأكثر هذا الصنف في الامور المضافة والمنسوبة كالعلم المضاعف
 الى شيء والسموة التي تكون الشيء والتملك الذي يكون للملك الاداة التي له القدرة على
 التمييز بين المتشابهات بالفضول وغيرها وهذه المكنة يحصل بطلب الفرق بين شيئين
 متشابهة خصوصاً في اعتبار اختلاف احكام شيء واحد كالوحدة التي لها احكام مختلفة
 باعتبار مختلفه وكذا بطلب الميانية بين شيئين اجناساً متشابهة كالفرق
 بين احكام الحس والاعمال والاداة الرابعة القدرة على بيان تشابه المختلفات
 بالذاتات وغيرها على عكس الاداة السابقة وهذه المكنة يحصل بطلب وجه المتشابهة
 في شيئين بينهما كمال البعد وتحصيل ما به الاشتراك وان كان بالمعنى السببي كما يشترك
 الجوهري والكم في ان ليس لها ضده ويحتمل ان يكون وجه المتشابهة النسبة العارضة
 ووجه النسبة المتصلة او منفصلة المقصد ان يكون شيء واحد في الطرفين منسوباً او
 منسوباً اليه او في احدهما منسوباً وفي الآخر منسوباً اليه كما يقال نسبة المكنة الى الوجود
 نسبة الى عدم ونسبة الردية الى النفس مثل نسبة السماع اليها ونسبة النقطة الى
 الخط مثل نسبة الخط الى السطح والمنفصلة كما ان نسبة الحس الى المحسوس مثل نسبة العلم
 الى المعلوم وكذا اطلب وجود المتشابهة في الاشياء المختلفة المتجانسة بعد الاشتراك
 في الجنية كالانسان والفرس نافع في هذا الباب ومنفعة الاداة الاولى في تشابه
 المواضع واستعمالها ظاهر ومنفعة الاداة الثانية في التفرع عن المعاني والمساواة
 واستعمالها مع المعاندين والمتجانسين في وقت الضرورة كما سبق في السبق
 واما ان الاداة ان اذا كانتا مكنيتين كفتا كثير من منازعات غير واردة في الجاهل
 فائدة مثلاً المتكلمون السنيون والمعتزلون من الخلقون في نفى ردية الله تعالى و
 اثباتها وقدم كلامه وحدونه ووضعها في الحقيقة غير متقابل لان احدهما يريد ردية
 بالادراك البصري كما يحصل في المرأة المقابلة وسعى ذلك والاخر يريد معنى لا يقدر
 على التعبير عنه ونسبة واحد ما يريد بالكلام المسموع المؤلف من الحروف ويقولون
 والاخر يريد معنى لا يقدر على التعبير عنه ويقول يقدره واطلاق اسم الردية والكلام
 عليهما بالاشتراك لتحقيق عدم التقابل بين المطلوبين بحسب الاداة الاولى اوبين

اوبين اشتراك الاسم بحسب الاداة والثانية محصل الطائفتين عن النزاع ومنفعة
 الاداتين الباقيتين في اقسام الحدود والرسوم الذي يطلب فيه الاوصاف المشتركة
 والمتميزة طاهرة وفي هذا المقام يمكن المجزئ ان يطلب المنازع بالفرق حتى انه
 ان مجزئ لم تسليم حكمه وهذه المعاملة في الجدل عدل وان كان بحسب التحقيق العجز عن
 ايراد الفرق بل عدم الفرق غير مقتض للحاق شيء ردي كما ذكرنا هذا سوبياً وان
 الجدل والمنفعة الكلية في الارتياض بهذه الادوات وتمن الذين عليه حصول
 مكنة جدلية اذا انتفع من الجدل بلا حصول المكنة غير متصور **الفصل الثاني** في
 المواضع وموتة فصول **الفصل الاول** في مواضع الاثبات والابطال قد جرت
 العادة بان يكون الابداء من مواضع الاثبات والابطال لان نفع العلم بالموضع
 واثبات الاعراض وابطالها ايضا داخل في هذا الباب وابطال عرض غير بلا
 وجود في الكل لا يتصور اذ لا وجود في البعض لا يقتضي ابطال العرض وفي الجدل
 والحاشية لابد ان يكون الوجود في كل الموضوع والعدم وجود في كل الموضوع
 واثبات المساواة وان كان صعباً كان المقصود ابطال العرض والاثبات
 والابطال امام من جوبه الموضوع او خارج عنه وبعض المواضع الخارجة حاصلة في
 النفع وبعضها عام ومشترك واشهر المواضع ما اوردها في عشرين نجماً اناخذ
 حد الموضوع والمحمول وتكلم كل منهما الى اجزاء ذهنية يعني الجبر والفصل والجزاء
 خارجية يعني المادة والصورة والجزاء الاجزاء الى ان يصل اليها بطلانها
 كان المحمول اوحده او جزؤه المسمى محمولاً على الموضوع اوحده او جزؤه
 المساوي لنصفه الاثبات الكلي والعكس نصفه الجزئي وان كان بين الكلي والجزئي
 اوبين الجزئي منافاة كان بين الموضوع والمحمول منافاة ايضا مثلاً اذا اردنا
 ان يعرف ان الفاصل يكون حدوداً او لا لاخطنا حد الفاصل بانه الذي افضاله و
 انفعاله وتلذذه وثأته يكون على وجه محمود ومن هو على سيرة العدالة
 وحد المحمود بانه الذي اذا خبر عن حسن حال الاخبار نأذي وهذا النأذي ليس
 محمود ولا على سيرة العدالة فيعلم ان الفاصل لا يكون حدوداً وهذا الاعتبار نافع
 في الابطال وكذا في العلوم البرهانية وبالجمل يذكر كيفية كتاب المقدس في هذا

الموضع مفيد لكن يجب ان يعبروا الحدود والرسوم الحقيقية المشهورة لاحتمال ان يكون
الحكم في المشهور ربما حقيقة وبالعكس فيجب الحقيقة فاسدة وبسبب الشهرة
صحيحة وبالعكس وهذا الموضع يجب جوهر الوضع **ب** يقسم الموضوع الى الانواع و
اصنافها وما تحتها الى ان يصل الى الخاص ويطلب المحمول في كل منها ونزول الشيء
من الاعلى الى الاقل فان في الكل والاكتر حكما بالاثبات الكلي وان هذه هي سبب
الكل والاكتر في الجدل قائم مقام الكلي بشرط عدم المناقض وانضم ان لم يقدر
على النقض وجب عليه التسليم والا كان في معرض الاستنزاء وهذا موضع طلب
الحكم بالاستقراء ونافع في اثبات والابطال وان كانت الاجزاء محصورة
كان علما والاشهر اصراف **ج** عوارض المحمول يعرض للموضوع وعوارض الموضوع
للمحمول وواحد لا يعينه من موضوعات المحمول التي هي انواعه لانه يكون محمولا على الموضوع
بالكل والجزء وهذا في الحقيقة ثلثة مواضع مثال الاول حينما نميزنا وكل نميز
يحتل الصوب والخطا ولا على وجه لزوم التسمي بل بصفة الانقلاب فالحسن جائز
يكون مصبها وجاز ان يكون محطنا وهذا الحكم علمي ان كان عروضا لعارض محمول
كلية وجدلي ان كان اكثر يا وفي اثبات بفتح هذا الموضوع لا يكون عاما فان
عارض العام لا يجب ان يكون عارضا لكل خاص لكن يكون عاما في الابطال لان ما
لا يكون عارضا للعام لا يكون عارضا للخاص ومثال الثاني اذا كان علم شريف
كالنوحيد وعلم حسي كالسكر فيكون حال شريف وحال حسي وهذا موضع علم لان
عارض الخاص عارض العام وفي اثبات الكلي غير نافع لان العارض لا يعلم الكل
ولا في الابطال لان الحكم اذا لم يكن للخاص لا يجب ان لا يكون للعام ومثال الثالث
ان الكائن العالم اما طبيب او فقيه او نوع اخر من انواع العالم وهذا موضع
علمي ونافع في اثبات بوجود نوع غير معين وفي الابطال بلا وجوده ولكل وهذا
الموضع في المنفعة قريب الى قسمه الكلي الى الجزئيات **د** يجب اعتبار
مطابقة الاسماء والمخاض ان قضى اسم بالنسبة الى المعنى المقصود وزيادة
او نقصانا او لم يتطابق او اعتبار وصف او نقضي ذلك التفاوت تفاوتنا
في المطلوب من اطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى كما اذا استعمل مكان الشجاع

الشجاع قوى القلب او على القوة او نحوها ووجدت تفاوت في اثبات القضية بين
لفظ الشجاع وهذه الالفاظ وهذا الموضع في استكمال المطول والخروج عن الالتباس
وتغيير المعاني بسبب اسماء يظن انها مترادفة وليست كذلك من هذا القبيل ان
احترعوا لفظا بجملة معنى وارادوا اطلاقه على ما يدخل تحت ذلك المعنى فليكن
يمنعه ويقول يجب من ابعده الجمهور في استعمال الالفاظ لاني ادخل الجزئيات في
الكليات بل الواجب من متابعي الحق مثلا العوام اذا سموا مقيدة الصحة بالمصح
تابعنا هم كمن اذا اطلقوه على تناول المسهل في الامراض الحادة قبل النفع منفعنا
وقد ادخل هذا المعنى في مقيدة الصحة لا يتفق بوضع العوام وهذا الموضع نافع في
الاثبات والابطال وجدلان البرهان في المضائق في الالفاظ بل اعتمادا على الكلي
و ان كان اثبات الحكم العام في امور متعددة مطلوبا وامكن البينة في واحدة
ووقع عليها اهم بالاشتراك او التكيك وعدوه بحسب الشهرة متواطئا كمن
بذلك البينة اثبات الحكم في جميع المتعجب بحسب الجدل كمن في الحقيقة مغالطة المنازع
الجدلي ايضا ان وقف على الاشتراك نقض الحكم او منعه الا ان يكون قد سلم ان الحكم
الاسمي حكم واحد منها واما في الابطال فلما حكم حكما عاما كفي مخالفة واحد من تلك
الجملة وهذا الموضع في الحقيقة حيلة لاثبات الحكم فيما لا طريق لاثباته فان وقوع
الحكم المطمع مع شيئا اخر في تحت الاسم المشترك لا يقيد المثبت بحسب التحقيق ولا غيره
الا ان يقول بحسب اظهار القدرة هذا الحكم ليس على المط فقط حقا بل على
كل ما مع المطلوب مندرج تحت الاسم ويجب ان يعلم ان استعمال الاسم المشترك
مكان المتواطئ على وجه يقف عليه المنازع يستدعي الاستنزاء والصحاح **ز** يجب ان
ينظر ان لزومات المط او لوازمه ما هي فان اثبات الملازم يقيد اثبات
ونفي الملازم يقيد الابطال **ح** وجود مقابل المحمول للموضوع يقتضي الابطال
لا متناع جمع المتقابلين **ط** اعتبار اختلاف الزمان فيما سوزماي يكون نافع في
الابطال كما اذا قيل المقدي تام بالذات قلنا هذا الحكم باطل باعتبار زمان الوقوف
والاخطاط وكذا اذا قيل التذكر يعلم قلنا سويل فان الاول تحصيل العلم المتناهي
والثاني تحصيل العلم للمستقبل واري ان هذا الموضع على هذا الوجه البين هو

هو وجود الشيء للموضوع غير احوال الوجود كانه وام والاكثرية والافقية ونحوها ولين
من تسليم كل منها تسليم الوجود بلا عكس ولا من تسليم بعضها تسليم البعض الآخر فيجب
الاختراز من استعمال بعضها مكان البعض والمدعى اذا ادعى على الاجمال انزم المطالبة
بالتفصيل والتعيين وهذا الموضوع على ذم في الالبات والابطال ومن توجب هذا
الموضوع ان ما يوجد بحال او وقت او موضع او في موضوع يكون موجودا مطلقا وما
يكون بحسب غرض ممكن اذا فاعا او حبيلا يكون ممكنا ذم فاعا وحبيلا ومطلقا
بحسب المشهور قد يعاند بان قبل الاخر الكفاية فلا يكون حسنا وذن قبل الاخر
مطلقا والكذب في موضوع يكون جائزا لا مطلقا وهذا الغلط بسبب الاشتراك اللفظي
فان مطلقا يقع على المحس والجائز في الحكمة بلا زيادة وعلى المحس والجائز في جميع احوال
ومع جميع الزايدات والاولى حق والثاني ناقص الحكم الاول وهذا بعد بالانفراد
موضوعا وكذا اكل ما يحل بمعنى الاشد والضعف يكون محمولا مطلقا فان بعض الحكم اكثر
اسكارا من البعض مع ان المحل مكره وهذا على ويصلح للابنات وفي المشهور
يعاند محمود الشهوة حسن من العجز ولا يصلح ان يقال محمود حسن وفي الحقيقة
لا حسن فيها بل محمود فيبيع والشجر اقيم وهذا ايضا بعد موضوعا بالانفراد عروض
الضدين للموضوع يكون على التام وان كان احدهما طبيعيا فالآخر كذلك
والا فلا مثلا ان كان البعض عارض القوة الغضبية فالجانب عارض لها لا عارض
المشهوة وان كان الجمل عارض الشهوة فالحكم كذلك لا عارض النطقية وفي
الابطال نافع وفي الابنات ايضا ان كان المطامكان العوض لان كان المط
الوجود وبحسب التحقيق موضوع الصدق واحد وما جاز بانها قلب لازم
بل يجوز ان يكون احدهما لازما او متوقفا الى العدم وسبب شهرة الحكم المذكور
الاستقرار وهذا الموضوع في القوة مقابل الموضوع الذي سبق ان ضد عارض الموضوع
عارض ضد الموضوع **ب** كل ما يقضي بالمقارنة حالا او كل ما يقضي بزيادة زيادة
حال ثبت له تلك الحال ايضا مثال الاول العدالة في الشخص تقضي بانه يكون عدلا
جسيما ومثال الثاني ان الشيعة اذا قرنت العدالة ازادوا الفضيلة فيكون
الشيعة ايضا فضيلة وهذا الموضوع مشهور ضعيف يستعمل في الحكمة ولا يصلح

ولا يصلح للابطال ولا يكون عليا فان الحكمة اذا قرنت المادة اقتضت الحرارة
فبازديادها يزداد الحرارة وهي ليست بكار **ج** ما يكون في الموضوع اكثر كان في المحل
ايضا اكثر مثلا يقول ان كان اللذة خيرا فكل ما يكون لذته اكثر كان خيرا اكثر وهذا
مشهور فان السنجين نافع ولا يلزم ان يكون متى كان اكثر كان نفعه الا ان يكون
المقدم كليا مثل السنجين قليلا كان او كثيرا نافع وهذا الموضوع في الابنات
والابطال نافع ويتصل بمواضع ثلثة اخرى الاولى اذا كان محمولا ان احدهما
اولى للموضوع امكن من ثبوت غير الاولى ابنت الاولى ومن عدم الاول ابطال
غير الاولى والثاني ان يكون موضوعان احدهما اولى للمحل والثالث ان يكون كل
من الموضوع والمحل اثنين واحل في احدهما اولى وحال الابنات والبطال
كما ذكرنا واحكمه مشهور ان لو اراد بالاولى الاقدم بالطبع كان حقا والآخر
ان يكون باطلا مثلا ان كان الاول وغير الاول متقابين كان وجود غير الاول
منا في لوجود الاولى وهذه المواضع الاربعة تسمى مواضع الاكثر والاقل لموضع
اربعة اخرى يسمى مواضع المساواة على هذا المنوال ايضا بان ثبت من وجود
المساوي في الاستحقاق وجود المساوي الاخر ومن انتفاء ابطال نظيره **د**
ما كونه خيرا خيرا وما كونه شررا شررا في الفساد فان ما فاسده خيرا فهو شررا
فساده شررا خيرا وهذا الموضوع مشهور وان قالوا فاعل الخير خيرا فاعل الشر شررا
مشهور في غاية الضعف ويحتمل ان يكون في العلم كذبا وهذا يسمى موضع يكون
الفساد **هـ** موضع آخر منسوب الى الواحد والكثير ويصلح للابطال كما اذا قال
العلم فمقابل العلم بالاشياء الكثيرة معا يكون ولا يكون فمما مع انه علم **و**
الحكم الكاين للشيء ويسمى مواضع المثبات بها ومن نظير المثبات الا ان وجه
المثبات في التمثيل محتاج الى البيان غالبا ومنها ليس كذلك مثلا ان كان العلم
بالاضداد واحدا كان الظن بالاضداد واحدا والابصار ان كان يخرج شي من
البصر كان السمع يخرج شي من الاذن ويستعمل في الابنات والابطال كونه
مشهورا صريحا **ز** اذا حصل مقابل لموضوع على حال حصل مقابل آخر بمقابل
الموضوع على تلك الحال او للموضوع على ضد تلك الحال وفي هذا الموضوع يمكن ان

كون المؤلف من ثلاث مقابلات مثلا احدا الاصدقا والاعداء والاشياء
الاجسام والاساوة والثالث الذي يكون حالا وضده الجبل والقيح ودائما
طرفا المتقابلين متقارنان والطرف الواحد من المقابل الثالث مقارن لكل
المتقابلين على سبيل التكرار فمن هذه المقابلات الثلاث الاول يولي في تضايها
الاولى ان الحسن الى الاصدقا جميل الثابت ان الاساوة الى الاصدقا قبيحة
الثالث ان الاساوة الى الاعداء جميلة الرابعة ان الحسن الى الاعداء قبيح فكل
من هذه القضايا الاربع ست متصلات فان مقدم الاولى مع تالي كل من السلا
الباقية ومقدم الثانية مع تالي كل من الشقين الباقيتين ومقدم الثالثة مع تالي
الرابعة فقط يمكن تأليفها وهذا الموضع يكون مشهورا كما ذكرنا فان الحركة يمكن ان
يقارن الحار والبارد والطبيعي والاصا اذ كان النور مبيضا لا يلزم ان يكون الظلمة
مسووة وهذا يسمى موضع المتقابلين **موضع** اخرى من المتقابلين لكن من اللجأ
والسبب يكون كعكس النقيض وسو يكون عليا والعكس المستوي قد يكون في بعض
المواد حقا وفي بعضها باطلا وفي بعضها مشهورا وكذا سائر العكوس للانتقال
من النقيض الى نقيضه ظاهرا وفي الهندس يحتمل ان يكون صحيحا وان يكون مشهورا كما
ان السجاسة فضيلة والجبن رذيلة والصحة مرغوبة والمرض مخدرة وينبغي
ان يكون الاصناف الكثيرة من هذا الجنس ومن مواد العكس المستوي منعكسة
وغير منعكسة بحسب الاستواء معدة وفي بعض المواد لا يكون هذا الحكم حقا فان قيل
المزاج واستواء التركيب مستلزم للصحة وفي الضد على العكس يعني ان المرض مستلزم
لضد ما وفي العدم والملكة ان كان البصر حيا فالعدم محسوس وسوحي في النضال
ان كان ذو ثلثة اصناف كثير الخفاف كان ذو ثلثة اجزاء كثيرة الاجزاء وان
كان العظم ظنا فالمعلوم منظون وان كان البصر حيا فالمبصر محسوس وسوارة
اجزاء الفضية واعتبار حال النضال على طريق التوسيط في هذا الباب
موضع المعروفة بالنظائر وسواء في اهم بحسب النسبة الى شيء كالعادل
بحسب نسبة القابل والمقبول والصحي بحسب نسبة الغاية او الفاعل والفعال
والعقوي بحسب نسبة الغاية او المبدأ **موضع** الماخوذة من التصاريف

التصاريف التي لا يكون بحسب اتفاق الاكم ويعبر عنها بذكر المناسبة والملازمة كالتي
محرمي الطسعة ونسب العدالة وبأخذ الحكم ونسبة كل الى المنسوب كنسبة الآباء التي
مكون على سسل التصاريف وقد قالوا التصاريف احص من البطر والاسماع بهذين
الصفين من وجهين احدهما خاص بالحكمة كقولنا العدالة ان كانت محمودة فالعدل
محمود وان كان الجاري محرمي العدالة محمودا كاسب العدالة محمودة والمساواة في سائر
المجالات ليست بواجبة لان موضوع المقدم والتالي مختلفان بالحد والمماهية وايضا
بحسب اعتبار المتقابلين كقولنا ان كانت الشيعة حكمة كان السجاسة حكما وان
كانت جارية محرمي الحكمه فالشيعة حكمة وهذا الموضع جدلي صرف وغير منعكس لان
مقارنة الوصفين في موصوف لا يقتضي حمل احدهما على الآخر واشهر مواضع هذا الباب
المقابلات والنظائر والتصاريف والاكثر والاقل والكون والفساد وهذه مواضع
كلية مشتركة في اكثر المطالب كما سيعلم وهذه هي مواضع الاثبات والابطال المطلق
وهذه المواضع نافعة في الاعراض ومن المواضع الخاصة من الاعراض ان المحمول كان
جنبا او فصلا او حاصلا لم يكن عرضا وهذا موضع علمي لا بطلان وان ارادوا الاثبات
فلا بد من ابطال التثنية واكمن ذلك بتعليم الوجود وان العرض اصلا يكون عارضا
للموضوع ولا يحل عليه بالمواطة ولبس من العرض وهذا يصلح للابطال فقط لان
الفصل والخاصة الضد كذلك وان العرض والمعرض لا يكونان واحدا وايضا
يصلح للابطال **الفصل الثاني** في مواضع الاول والآثر اصل الباب ترجيح احد شيئين
بينهما مشاركة بوجه من الوجوه والالفاظ المتداولة في هذا الباب الآثر والافضل
الاولى والاكثر والازيد والاشد والاشرف والاقدم وما يجري مجراها ومقابلات
كل منها ومعاني اكثر هذه الالفاظ ظاهرة والاعم نسيب الآثر والافضل والآثار التي يدانها
المباحث عليها فنقول معنى الآثر الاول بالاحتياط وهذا المعنى وان كان في الظاهر
خاصا بالحكمة ولكن بحسب التحقيق يكون النظر في الآثر متعلقا بالنظر في الاول
واللازيم فيسرى الى غير الحكمة ولفظ بين الافضل والآثر فان العلم افضل من اللب
دائما لكن اللباس للعارى ربما يكون اولي بالاشارة والافضل يستعمل في معاني
يشترك فيها في فضيلة تقبل المساواة واللامساواة وله مثل للغير والزيادة

كالاغنى **ب** ان كانت الفضيلة قابلية للسدة والضعف دون المساواة يكون له اسدة
 كالاغنى **ج** وان لم يكن قابلا للسدة ايضا وكان اسما وبين في تلك الفضيلة ولكن فضيلة
 اخرى حاصلة كالشجاعة العفيفة بالنسبة الى الشجاعة المجردة وما لا يكون مشاركا بل كل منهما
 فضيلة وفضلته ثابتة وناقضه ينفع في المطلوب بالذات كالحكمة بالنسبة الى اليسار
هـ اما ان يكون فضيلة في وجوه المصلحة اعم كالشجاعة بالنسبة الى العفة او اعم
 كالصبر بالنسبة الى اليسار واما ان كان اكثر بلا اعتبار آخر فيحمل ان يكون افضل
 كالشجاعة والعفة بالنسبة الى الحكمة واما ان يكون اولى من الغير في الفضيلة يعني يكون فضيلة
 له بالذات وللغير مستفاد منه او بالعرض واما اذا استعمل الاول بالانفراد في ترجيح
 الوجود ويطبق بذلك الاعتبار على المعنى الذي ذكرناه في الوجه السادس بعينه
 على معنى آخر وسواء كان الحكم على غير ثباته وتمامه شرطية كثيرة غير محصورة و
 بعضها محفظة واذا اخذ وجودها مع مقارنته عدد كثير من تلك الشرايط واجرى مع
 مقارنته عدد قليل كان حصول الحكم مع الاول اقرب الى الوقوع بحسب الظن
 من حصوله مع الثاني واما بحسب الوجود فان كانت العفة تامة كان حصول
 المحصول واجبا وان لم يكن تامة كان حصوله مستغنيا عن كونها تامة فلو كان حصول
 تمام الشرايط ولا حصوله لم يحكم بالوجوب والاشياء فطرف الحكم الذي ينسحب
 الى حصوله زيد يسمى اولى ويحمل ان يريد ابا بالاولوية ترجيحها في معنى آخر مقارنتا
 لما قبل في الذكر كما ان الشرخ الانارة اولى من المصباح والاولوية جازان
 يكون اعتبار الوقوع كما يقال ان احدى العرض كان اولى يعني ان اتفاق
 وقوع هذا الطرف احسن وان يكون باعتبار الحمل كما يقال اداء العرض اولى
 اى اجملا والاولوية يقع في جميع المقولات والجمهور كما يقال الصورة والبنوع
 اولى بالجمهور من المادة والجنس وهذا باعتبار سبق الوجود والافاقا كالمادة
 الجوهريته متساوية وفي الكم كالاغنى والاكثر وفي الكيف والفعل والافعال
 التي يفضل السدة والضعف ظاهر وفي الاين ككون النار اولى من الهواء وفي
 متى ككون نوح اسبق من ابراهيم عليهما السلام وفي الوضع ككون الفلك في الايام
 الثاني اميل ما في الاقليم الاول وفي الملك ككون المجرى اولى في الدفع من الزيادة

الزيادة وفي هذه المباحث قد يكون الموضوع شبيها كما يقال الشجاعة خير من العفة وقد
 يكون المحمول شبيها كما يقال الفضيلة الطراو اعمل وهذا في المعنى عايد الى الاول ويحمل
 يكون التشبيه في الطرفين مثل ان اللبن في البياض اسد من الغراب في السواد ويحمل ان
 يكون الموضوع فيهما اوفى احدهما منى مثلا الحكمة مع الشجاعة احسن من الحكمة مع العفة
 وهذا بغير رجز والفرق مع الحكمة احسن من الغنى مع الصحة وهذا بلا تكرار ويحمل ان يكون
 المحمول ايضا منى مثل ان الحكمة والعدالة انفع في الدين والدنيا من الحكمة والشجاعة
 وبعد تقرير هذه المعاني الشرح في تفصيل المواضع فيقول لا يحتاج الى اعداد مواضع
 الا في امور يحكى فيها التفاوت فايراد ما شرط به يكون حشا والمواضع المشهورة
 هي التي اوردها في خمسة عشر بحثا كل سوا طول زمانا واكثر ثباتا احسن اى ابر
 وهذا مشهور وان قيد بالتساوي في النوع كان عليا والفرق بين الاطول زمانا
 والاكثر ثباتا ان المتساويين في الزمان جازان يراى احد سما في السدة والضعف
 دون الآخر **ب** محنا الشريعة احقة او الفضل الحسن الاحتمار او محنا اكثر الناس
 يكون افضل ومشهور ايضا وكذا ما يقال محنا ركل افضل فان المحن ان كان حشا
 بالذات كان عليا والا فالحصنة التي هي محنا الجمهور ليست بفضل من السعادة
 التي هي محنا قوم قليل **ج** المحن في صناعة اشرف كالحكمة افضل من المحن في صناعة
 اخسر كالوسيقى والحكم ما ذكر وما دخل تحت جنس الفضيلة كالعائلة افضل مما لم يدخل
 كالعادل لان فضيلة العادل منه ومثله هو ايضا لان الاشتر كليس معنوى **هـ**
 المطلوب بنفسه كالصحة افضل من المطلوب بسبب غيره كالرياضة والمعالجة وهذا
 على الا ان المفضل قد يكون اثر باعتبار آخر وبقرنته ما يقال المطلوب بالذات
 افضل من المطلوب بالعرض الا ان ما بالعرض قد لا يكون مطوبا بالحقيقة كالصحة
 المقارنة للحلاوة عند من يطيب الحلاوة وقد يكون المطا بالعرض بسبب الكراهة
 ضد المطلوب كفضيلة البعد والتي ضد تاسيب الشر وسبب الحذر بالذات كلفاء
 المال احسن من السبب بالعرض كالمحنت احسن في طرف الشر بالعكس يعني ان علم
 الكفائية اقمح من البحث الضيق **د** المؤثر المطلق كالصحة او من المؤثر بسبب عذر او
 حال لولا تمام المؤثر ذلك كمرض كحسب نفع او كالعلاج ويقرى منه ان المؤثر بالذات

كما علم حسن من المؤثر بالعرض كالكتابة **2** السبب المطلوب بالذات كالمصباح للنور
 حسن مما بالعرض كالمراة المضيئة للنور بالانعكاس وهذا علمي **ط** ما يكون
 حسن ما يكون للحسن وهذا يكون علميا بقية ان يكون الاثر في ذاته باثرت فان
 لجهة الرجل ليست حسن من شجاعة الاسد ومع القيد يجب ان يقال افضل اثر
 لجواز ان لا يكون للاختيار فيه مدخل **ي** ما هو حجب الاقدم كالصحة التي بحسب المزاج
 حسن مما هو اقدم بحسب الغير كالحال الذي بحسب تناسب الأعضاء وكذا يتحقق
 بالاشرف كصحة النفس من جودة النظم **يا** الغاية بنفسها حسن من فاعل غاية
 اخرى وموسمهور فان الصحة غاية عند الجمهور والفضيلة سبب السعادة و
 حسن من الصحة وبحث آخر متصل بهذا الموضوع وسوان فضل غاية الفصل على
 غير الفضل اذا كان اكثر من فضل غاية غير الفضل على فاعله كان فاعل غاية افضل
 افضل من نفس غاية غير افضل مثلا اذا كان فضل السعادة على الصحة اكثر من
 فضل الصحة على المصح كانت الفضيلة حسن من الصحة فان نسبة الغاية الى
 الغاية نسبة الفاعل الى الفاعل فضل الفضيلة على المصح المساوي لفضل السعادة
 على الصحة اكثر من فضل الصحة على المصح فالفضيلة افضل من الصحة **ب** المؤدى
 الى الغاية بالسرعة حسن ولهذا اختار الجمهور اسباب نفع المعاش على
 اسباب نفع المعاد ولقد تساوى كون علميا **ج** المطلوب بنفسه وبجته
 الغير حسن من المطلوب بجته الغير فقط كالصحة والمال **د** مزوم الخير الاكثر اول
 وان تساوى وان في الخيرية فهو مزوم الشر القليل حسن واللوامز اما
 متقدمة كجمل المتعلم او متأخرة كعمله والمتأخر ان كان الغاية فهو اولي **هـ**
 الخير الاكثر عدد الحسن من الاقل ودخول الاقل في الاكثر شرط ليكون حقا في المثال
 ان كان وجود احد مما يجبه الآخر فليس له عا زيادة مزية على وجود الحسن مثلا
 الصحة والعلاج لا يكونان افضل من الصحة فقط **و** الالذ عند الجمهور حسن وفي
 الضد بالعكس مثلا الذوا والاسهل الاكل حسن **ز** ما لا م فيه ولا لذة حسن مما
 لا لذة فيه فقط ومما فيه الالم ايضا وهذا مشهور **ح** حصول المطلوب في الوقت
 المناسب حسن كالنعيم في الشباب والحكمة في الشيخوخة وان كان العكس اغرب

اعرب **ع** العجب **ط** النافع في جميع الاوقات او اكثر ما حسن مما في الوقت الحسن
 او في القليل وفي التحقيق يحتمل ان يكون النافع في وقت مقيد لا يرد على المقيد
 في جميع الاوقات ويعرب منه ما يقال ان المطلوب في جميع الاحوال كالحكمة
 حسن من المطر في بعضها كالاكل **ك** ما مع وجوده لا يحتاج الى الغير حسن من
 وجوده يحتاج الى الغير كوجود العدالة والشجاعة في جميع الاحوال **ل** ما يكون
 الرغبة الى حصوله اكثر او الاضرار من فساد اكثر كان اولي **م** ما يكون مرضيا لغيره
 حسن مما لغيره وما لا يكون مرضيا لغيره **ن** ما يتكرر بجمته فاعل آخر حسن من ذلك
 كالنفوس ومجبة اللذة **د** ما يصدر عنه فاعله الخاص حسن مما يصدر عنه فعل
 آخر كالانسان العاقل من الانسان الشجاع **ك** السببه بالحسن حسن من السببه
 بغير الحسن وهذا مشهور ضعيف ويعاند بان الفعل السببه بالحسن من
 القدر السببه بالانسان فحجب ان يقيد الحكم بما فيه السببه وينبغي ان يعلم ان
 بعض مواضع الاثر يقتضي انما رقت ذلك الشيء مثل ان الانفع اذا كان اثره
 النفع مؤثرا وان تساوى امران وانقضى مخرج اولوية احد الطرفين كان المخرج
 ايضه اثر مثل ان الخير بالطبع حسن من الخير بغير طبع فوجود الطبع يكون حسن
 من عدمه وان شاء او جمعا وهذا الموضوع اعم بتبديل الاثر بالازيد مثلا يقال ما
 يقتضي حاله بالطبع يقتضي اكثر مما يقتضيه بغير الطبع وسبب العموم ان الاثر
 ازيد في حال الاثارة والحال المطلق اعم من حال الاثارة فقط واستعمال
 الموضوع المشتركة المذكورة في باب الابطال والاثبات منها مثل ان يقال
 في المتقالات اذا كان هذا الكلام وسوان جميع اللذة ان كانت خيرا
 كان جميع الاذي شر مشهورا كان هذا الكلام وسوان لذة معينة ان كانت
 خيرا كان الاذي المعين شر مشهورا ايضه وفي باب الاكثر والاقل ان كان
 العلم او الخيرية من اللذة واللذة خير فالعلم يكون خيرا والعلم ليس خيرا
 فاللذة لا يكون خيرا وعلى هذا القياس **الفصل الثالث** في مواضع الحسن
 لغوام هذه الصنعة زيادة وفوق على حال الحسن والموصوفون بالتميز
 يستعملون اللوامز الغير المنعكسة مكان الجنس كالمقيم للعدد والصالح للقطع

أو يكون مقولا

المطر والحواس الضال لا يرعون الشرايط كما يقضي التحقيق ولهذا لم يميزوا بين الجنس
الفصل والمواضع الجنسية بعضها مشتركة مع الفصول وبعضها مختصة بالجنس
وتميزا حدها من الآخر وان لم يكن من عادة اهل الصناعة لكنه نافع في العلوم
ولهذا اوردنا كل قسم بانفراذه ولما كان اكثر هذه المواضع علميا حصصنا المنسوبة
بالتعريف وابتنينا بالمشترك كما وسي هذه اما اوردوه مكان الجنس ان لم
يكن على بعض الانواع او الانحصاص مقولا لكن لاني جواب ما سألتم بكون جنس
وفي المشهور لم يفرقوا بين نفس الجواب والواقع في الجواب وما يحل عليه حد
النوع حملا ذاتيا **ج** وما يقع النوع على اكثر منه كالمظنون اذا عد نوع المعلوم
د ما يتناول بعضا مما يتفق مع الماهية دون بعض كالابيض لافراد الانسان
هـ وما يكون الفصل له مكان النوع سواء كان ذلك الشيء بمثابة النوع كالسود
اذا اعتبر الجنس فالبيض البصر فان النوع لا يكون اعم من الفصل او كان بمثابة
الجنس كالعدو اذا اعتبر الفرد مكان الجنس والفرد ليس بفصل حقيقة لكن لا
مضايفة للمثال **و** وما يقع النوع مكانه وهو مكان النوع مثل ان جعلوا
سودا المخرج حس المرض والايصال حس اللقا والمزاج حس الاحتياط
ز والجنس والفصل اذا ابتادوا لامتثال ان يقال تصديق قوة الراي والحواس
الراي القوي **ح** وان جعلوا الجنس فقط جزء الفصل ونفسه كما سوفي موضع
الجنس لا يكون جنس مثلا جعلوا الاحتياط جزء فصل المزاج او نفسه **ط** وما
يكون الفصل او الحاصه جنسا ويوضع مكان الفصل **ك** وما يحل محمولات
نوعه على شيء منه مثلا جعل العدو جنس النفس ومحمولات النفس كالحج والجناس
والمدرك لا يحل على شيء من العدد **يا** وما يحل على الانواع لا بالتواطي بل بالاشراك
او التباين كالاتفاق على النعمات وعلى حال الاصدقا **و** وما يقال بطريق
الاستعارة او التشبيه كالدخان على السحاب **ج** ان يجعل الملكة كجنس الفعل او
بالعكس كان يقال كحس حركة جسمانية والجنس مبداء الفعل والحركة نفس
الفعل او قوة المصاهرة جنس الملكة كجعل نظم الغيظ جنس الحكم او مضاه
على الحرف جنس النجاسة او القوة على الفعل جنس الفعل كما يقال السرة الله

القدره على الاسماع من تلك الغير بالاختصاص والقدرة ليست بدموية و
الفعل مذموم **د** واللازم الموضوع مكان الجنس كالنم للغيظ والغم اكثر
من الغيظ وكذا ما نزول في بعض الاحوال وبقى النوع كالنامي للحيوان او كالبس
كالملكة النفسانية للذكر فان الملكة ثابتة والتذكر متغير **هـ** وما يكون موضوع
غير موضوع النوع كالام للغيظ فان الام متعلق بالجنس والغيظ بالقوة
الغضبية وهذا نافع في الاثبات ايضا **و** وما يقال على جزء النوع او كل جزء
الجزء كالمحوس للانسان فانه محس بسبب سائر البدل وباجل كل ما يكون بسبب
امر غير ما به النوع ومقولا على النوع **ز** واذا جعلوا المنفصل جنس الانفعال
نحو الزج سواء متحركة او بالعكس وكذا ما يقال الجدة ما بمنجد والجدة ليس بما من كان
ما والطين تراب مختلط بالماء وما يتوهم ان الجنس في هذه المواضع كحل
على المحذور **ح** وكذا اذا وضع المادة موضع الجنس مثل الحيوان جسم حال النفس
والسري خشب كذا وكذا اذا وضع الموضوع مكانه مثل الغرة ما مستدير **ط**
وما يحلف بما لا يقتضي القسمة لذاته كالابيض المختلف بالجنس والشيء فانه قسمته
العارض الى المعروف **ك** وما ليس نوع من انواعه متشارك كالذكور الموضوع
الذي يكون الجنس بالقياس اليه كالحركة التي انواعها كالنفقة والاستحالة ليست
متشركة للذات فلا يكون جنس للذات وهذا بشرط احصر انواع وهذه الجملة
نافعة في الابطال **كا** واحده من شيئين متساويين لا يكون جنس كما يمكن
والاجتناب للسايق وكذا النوع الذي بالنسبة الى الضدين سواء كان لنفس
الى المتحرك والساكن وهو موضوع تحت الجنس كالمحرك لان الساكن ثابت
وهذا مشهور **كب** وما يكون ضده مقولا على النوع **كج** والنوع ان كان مضافا
الى الماهية كان الجنس كذلك وبالعكس وهذا على وان كان المضاف
لازم للنوع كان لازم للجنس ايضا وفي عناده يقال العلم مضاف والكيفية
ليست بمضافة واما اذا كان الجنس مضافا فلا يلزم ان يكون النوع مضافا
كالعلم والطب كما ذكرنا وهذا ايضا مشهور فان الطب يجب للفظ ليس
بمشهور ولكنه لكونه نوع العلم مضاف **كد** وفي التمييز بين الجنس والفصل يقال

الجنس اول على الذات والمابهية من الفصل لان الدال على الذات هو الجنس والادال
على تكميله الفصل فان قال شخص بل الفصل اول لان تحصيل النوع وتحققه فيه
سببه بالصورة كان مقبولا والفرق يكون من جهة اخرى ويكون هذا
علما ويقرب منه ما يقال الجنس اقدم من الفصل في المعرفة من جهة العموم
والفصل اقدم من جهة النوع في الوجود من جهة العلية والتقوم والنظر في
الموضع العامة كالاقول والاكثر والمساوي والمتقابلة والنظائر والتضام
وغیرها بقيد مواضع في هذا الباب مثلا اذا لم يكن النوع قابلا للشد والضعف
كخلاف الجنس كالعلة والفضيلة فافرض جنسا لا يكون جنسا وبالعكس
وهذا موضع علمي ان كان قبول الشدة والضعف بحسب المابهية وبهذا ان كان
احد المتساويين جنسا كان الآخر ايضا جنسا كالغم والظن للغيظ والالم يكون احد
منهما جنسا وهذا مشهور وان كان غير الاول جنسا كان الاول كذلك وان
لم يكن الاول جنسا لم يكن غير الاول جنسا مثلا القوة اولى من الفضيلة بالجنس
لضبط النفس فان كانت الفضيلة جنسا كان القوة ايضا جنسا وان
لم يكن القوة جنسا لم يكن الفضيلة ايضا جنسا وبالشقاق وان كان
العالم جنسا للطبيب كان العلم جنسا للطب وان كانت العلة نوع العلم
كان العادل نوع العالم وفي الكون والفساد ان كان الانحلال نوع نوع
ما كان فاسدا لزم ان يكون الانحلال ما يكون فاسدا هذه هي المواضع المشتركة
التي تبدل لفظ الجنس او الفصل بغير هذه الاحكام على الفصل وان لزم ان
الاشياء غير هذه الاشياء ما يحصل بالجنس بلا متاركة الفصل فمذهبا ما يقع
في جواب ما هو بالاشياء فقط لا يكون جنسا فان الفصل يقع بالوجوبين وما يقع
مع النوع في مقولتين كالساض والنبيح وما يكون مساويا للنوع في العموم وما
يكون حد النوع مقولا عليه وان لم يكن ذاتيا كان يجعل الموجود نوعا تحت الجنس
ولامحالة يكون ذلك الجنس موجودا وما يرتفع طبعه برفع طبيعة النوع وما
لا يمكن ان يكون له نوع اخر وما لا يكون الجنس مقولا عليه في طريق ما هو
اذ لو كان مقولا عليه بالاشياء كان اثبات وجوده للنوع كافيا في الاثبات

الاثبات لاحالة كون الجنس مقولا دون الوسط وبالحكمة اذا كانا مقولين في جواب
ما هو واحد ما لم كان ذلك جنسا وهذا يصلح للاثبات **ج** وباعتبار التقابل ان
كان للنوع ضد ولم يكن بالجنس ولم يكن الجنس مقولا على ضد النوع لم يكن جنسا وهو
يصلح للاثبات ايضا **ط** وان كان للجنس ضد وضد النوع لم يكن نوعا لم يكن
جنسا وهذا مشهور وليس في الحقيقة للجنس ضد والضدان تحت جنس واحد
بحسب الشهرة مثلا الفضيلة والرياء جنسان متضادان والعفة والفجور
نوعان تحتها **ي** وان وقع في الجنس المتضادين متوسط ولم يقع في النوع او
بالعكس لم يكن نتي منها جنسا لان المتوسط بين الجنسين يجب ان يكون جنسا
متوسطا بين نوعين **ب** وان كان احد المتوسطين وجوديا والاخر عديميا
رفع الطرفين لم يكن ايضا جنسا لان الوجودي لا يكون جنسا والناوغي للعدي
وكذا العكس بل العدمي جنس للعدمي كعدم الملكة **و** وان لم يكن متوسط
الضدين اللذين تحت جنس واحد من ذلك الجنس لم يكن ذلك المعنى جنسا **ون**
كان للجنس ضد ولم يكن للنوع لم يكن ما فرض جنسا وهذا الحكم ايضا مشهور
ويورد الغناد بان المرض له ضد ولا ضد لبعض انواعه كاستداره للعدو
هـ وان كان نوع جنس تحت جنس اخر وضده تحت جنس اخر كالبردة
والحرارة فان وضعا البرودة التي هي جنس تحت النور الذي هو جنس تحت الحرارة
تحت الظلمة لم يكن نتي من ذلك جنسا **ز** واذا لم يقع واحد من الضدين تحت
جنس كالم يقع الضد الاخر ايضا وهذا ايضا مشهور **و** والعدم والملكة لا يكونان
تحت جنس بل العدم ان كان له جنس فجنسه عدم جنس الملكة كعدم الابصار تحت
عدم الجنس فان لم يكن عدم النوع تحت عدم الجنس لم يكن ما اخذ جنسا جنسا
ايضا مشهور وفي الحقيقة يكون عدم العام تحت عدم الخاص **ح** وان ضعف النوع
الى شيء لم يكن الجنس مضافا اليه لم يكن المعروض جنسا كالضعف المضاف الى النصف
وكثير الضعاف الذي بمثابة الجنس ليس بالاضافة الى النصف فلا يكون جنسا
وهذا مشهور ضعيف بمقارنة المثال وليس يحق فان الزايد الذي هو جنس
الضعف بالاضافة الى النقص الذي هو جنس النصف **ع** ان عدي الجنس تحت

عدى النوع بها ايضا كالادراك والاحساس وهو مشهور ضعيف فان العلم يكون شئيا والمعرفة
 يكون شئيا والزيادة يكون على شئ والضعف ضعف شئ واما المواضع الخاصة بالفصل
 فبعضها بحسب التحقيق قد علم فيما سبق وما بقي منها يورد هنا كمبيلا للمصنف وبه هذه
1 لا يجوز حمل الفصل على الجنس جملا كلياً - ولا الجنس على الفصل جملا ذاتياً **2** ولا النوع
 على الفصل جملا كلياً او ذاتياً - ولان لو أخذ الجنس مكان الفصل اما على التباديل كما
 ذكرنا واما على غير التباديل فكان يقال العدالة مساواة في الفضيلة واما ما قيل
 الفضيلة للملكة محمودة والمحمودة جنس الفضيلة فبحسب الشبهة واما بحسب التحقيق
 فكل من الملكة والمحمودة اعم من الآخر بوجه لكن الملكة بالجنس اولى لدخولها في مقولة
 الكيف بخلاف المحمودة فان دخولها في المقولات العرضية **3** ولان لو أخذ النوع
 مكان الفصل كان يقال البقية شئ او استخفاف والاستخفاف نوع من الشئ فان
 الشئ قول موزون ال على عيب المحاطب والاستخفاف قول موزون ال على فلة خط
 المحاطب ويجوز ان يكون نوع فصل الجنس كالتأطير للحماس فصل النوع **4** ولا يجوز
 ان يكون الفصل فصلا جنسين متباينين في مقولتين لان الجنس مقول على الفصل
 كما ذكرنا يعني ان فصل الجوز جوهري وفصل المصايفات والمقولات لا يمكن ان
 شئ واحد **5** ولا يجوز ان يكون فصل الانفعال والاتحالة نوعا كالبرودة للماء
6 ولا فعل من افعال النوع كالبريد للماء **7** ولا خواصه كالمثلث للمثلث **8** ولا
 عوارضه كالمانى والارضى للجوان لان هذه الجملة يكون بعد تقدم النوع **9** وبحسب ان يكون
 لكل فصل تحت الجنس قسم محصل كفرق البصر كجامع او غير محصل كغير الناطق للناطق **10**
 الفصل العدمي لا يكون الا فيما يكون الجنس فيه عديميا وحال الفصل العدمي قد مر
 واما الجنس العدمي فمن الاعداد كالسكون جنسه عدم الحركة وهو يمكن ان يكون
 مقارنا للفصلين احدهما قوة الحركة والآخر لا قوتها فبالاول يكون السكون و
 بالثاني النبات وبحسب ان يكون الفصل خاصا بجواب اى وان كان متشارك
 للجنس بوجه في جواب ما هو الجنس اولى به منه بوجه آخر كما ذكر فيما مر هذه هي المواضع
 المتعلقة بهذا الباب وفي بعضها للحد ودمشاركة **الفصل الرابع** في مواضع
 الخاصة بالخاصة ههنا كما ذكرنا تانيا ولان المواضع المفردة والمركبة والرسوم وتسايط

١٨٥
 وشروط الخاصة نوعان احدهما عام لجميع الخواص والآخر خاص بالرسم الذي يقال له شرط
 حودة الخاصة والصنف الاول شرطان ما يكون دائما للموضوع وما يكون مساويا له
 في الانعكاس والصنف الثاني شرط واحد وهو ان يكون اعرف منه لممكن تعريف الموضوع
 به ومواضع هذا الباب بعضها باعتبار ان ما يورد هناك الخاص بالخاصة ام لا و
 بعضها باعتبار حودة الخاصة وبعضها بحسب قوانين مشتركة والمواضع هذه
1 بحسب ان يكون الخاصة المطلقة لاحقة للنوع من جهة نوعيته كمال الزوال والتمت
 لامن جهة امر آخر كالملازمة للانسان والخاصة المقيدة فقد بحسب ان لو أخذ
 بذلك القيد او لا يكون بدون ذلك القيد خاصة مثلا ان كانت مقيدة
 بالطبع كالرجلين للانسان فاذا ترك هذا القيد يكون مخصوصة ببعض من
 النوع وان كانت مقيدة بالاول كالشئون للسطح كان مع عدم القيد موجودا
 في الجسم فلا يكون خاصة وكذا اذ واربع اصابع الانسان بقيدان يقع على
 سبيل المذرة ويجوز ان يكون الخاصة بحسب الصورة كالطف الاخرى في القوم
 للنار وبحسب المادة كالانفصال للحمس ويجوز ان يكون بحسب النسبة الى كل موضع
 كالحاس للحيوان او جزء منه كالقلم الحاصل للانسان بحسب القوة الفكرية ويجوز
 ان يكون بحسب القنية والاكساب كالعلم للانسان وان يكون بسبب امر اعم
 كالحاس للانسان بسبب الحيوانية ومثل هذه الخاصة يكون بالقياس الى غير الحيوان
 لالى الاعمار وان يكون باعتبار الغاية في الاطراد كالخفيف للنار اذ بدون
 هذه الاعتبار يقع على الهواء ايضا فيكون خاصة بالجسم الحار لا النار والهواء
 وخاصة الموضوع مطلقا يكون خاصة له في جميع الاحوال مع مقارنة الاول
 المختلف وبدونها فان الضاحك الذي هو خاصة الانسان خاصة للسمي والحمل
 والكاثر وليس لمقارنة هذه الاوصاف في ثبوت الخاصة اثر فوق كل منها
 في هذا الموضع كون البعض واما الخاصة بحسب وصف فلا يكون خاصة بزوال ذلك
 الوصف وهذا الموضع على ونافع في الاثبات والابطال **2** ما يصدق على بعض
 من الموضوع دون بعض لا يكون خاصة لعدم الغلط للعلماء فان بعضهم
 يغلط وكذا ان كان الموضوع متشابه الاجزاء ووقع على الاكثر كالمالح كالماء

البحر واكتفى بطلق النار لجواز ان يكون جزء ليس كذلك او على الاقل كالمستحق للآل
ج وما يكون اعم من الموضوع لا يكون خاصة **د** ولا لا يكون موجودا دائما لا يكون خاصة
للموضوع كالكلمة للسان ويقرب منه التعريف بشي خاص بزمان كالجلوس
لزيد بالقياس الى عمره والقاعد بشرط ان لا تؤخذ المعرفة بمقدار زمان وحال بل
بالاطلاق وكذا اذا كانت الخاصة بالقياس الى اجسام والاحساس لا محالة زمني فلا
يكون دائما كالنوكب المضي في الغاية فوق الارض للشمس فان هذا الحكم لا يصدق في
الليل واما ما يكون كلياً وان كان بحسب الحسن كالتلون للسطح فليس من هذا القبيل
وكذا لا يجوز ان يكون موجودا قبل الموضوع او بعده كالنفس بالقياس الى زيد
لا يجوز ان يوضع الموضوع مكان الخاصة كان يجعل الانسان خاصة للضحك لجواز
ان يكون لموضوع واحد خواص كثيرة فان كان الموضوع خاصة بكل منها لم يكن خاصة
لشيء منها **هـ** ولا يجوز ان يوضع الفصل مكانه **و** ولا يجوز ان يكون بحسب اسم
ولا يكون بحسب مرادف كالحجر مثلاً اذا جعل خاصة المط ولا يكون خاصة لشيء
وهذه المواضع بحسب اعطاء نفس الخاصة واما باعتبار جودة الخاصة فمذه **ح**
بحسب ان لا يكون احق من الموضوع والاخرى نوعان احدهما ان لا يكون تعريفه بدون
الموضوع كان يقال محرك الحيوان خاصة النفس وتعريف الحيوان لا يكون الا بالنفس
والاخرى لا تنوقف تعريفه على معرفة الموضوع لكن يكون احق من الموضوع وهو ايضا
نوعان احدهما ما يكون احق بحسب التصور كالسبب بالنفس في اللطافة للنار
والاخر ما يكون احق بحسب التصديق يعني يكون وجوده بالموضوع حقيقياً كما يكون
تعلق النفس اولاً بالبحر والآخر بهذا الموضوع على ونافع في الابطال واما في الاشياء
فبعد مساواة بحسب ان يكون اعرف بالتصور والتصديق وينبغي ان يعلم
ان الاعرف اما بذاته كالاضاءة للنار او بالنظر وسو نوعان احدهما ما يكون حقيقياً
بنفسه ويعرف بالنظر وعلته المعرفة بكون الموضوع فيكون اعرف بالسبب اليه
ككبرية الراوية كارجة للمثلث من الدائرتين المتقاطعتين لتي وزاوية المثلث
لغايمتين والاخرى ما يعرف بالنظر ولا يكون علة المعرفة النظر كحال الزوايا للمثلث
واسم الرسم من خواص المركب يقع على ما يكون المعرفة بالموضوع اما في المعنى واما في

ظاهر او بحسب الاسم يعني اذا لم يفهم الاسم لم يفهم الخاصة انه على معنى يدل وان كان المعنى
اكثر معروفاً فبما من الخاصة كوقوع حال الزوايا في تعريف معنى اسم المثلث على تقدير ان
لا في تعريف ما بهيته واما ان علم الموضوع بحسب المعنى والاسم جميعاً فافاد هذه
الخاصة لا يكون مع قابلية لغير اعطاء الخاصة **ط** وبحسب ان لا يساوي الموضوع
في المعرفة كالضد والمضاد في تعريف متقابل كل منهما واما المكنة والواجب فليس
من هذا القبيل لان كلاهما اعرف من متقابل وهذا ايضا على **ي** وبحسب ان
لا يورد موضوعات الموضوع مكان الخاصة كان يقال ما يكون نوعه الا
في موضع خاصة الحيوان فان هذا الموضوع راجع الى القسم الاول من الاخرى **ا**
وبحسب ان يكون مميزاً كالفصل او مفيداً للتعريف يكون مطلوباً في هذا الموضوع
فان المشترك لا يكون معرفاً **ب** وبحسب ان لا يكون والابا لا يشارك اللفظي لاجزاء
في خاصة الحيوان اذا المراد ان كان بالفعل لم يكن مساوياً وان كان بالقوة
كان مساوياً وخاصة اللفظ لا يخص واحداً منهما وفي موضع الضرورة وجب
تعيين المقصود **ج** وبحسب ان لا يكون في القول تكراراً بفصل كجسم الطفل
في تعريف النار او بالقوة كجسم المثل من الاجسام الى المركز في تعريف الارض
وبحسب الشهرة كل لفظ ممكن ادراك المعنى بدون ويجوز بحسب العادة فافاد
ليس بمضى واما بحسب المعنى فان كان للمعنى بذلك اللفظ تعلق بالذات
وجب ايراده والابا في التكرار كما سبق **د** ولا يجوز ان يورد اكثر من
خاصة واحدة مكانها كالا لطف واحف الاجسام للنار وبحسب التحقيق
التعريفات المتوالية بالخواص الكثيرة جائرة **هـ** والشرط الاسم في الجودة وضع
الجنس مع الخاصة فان الجنس يكون والاعلى الماهية بوجه والتميز بالخواص
يتصور بعد تعقل ماله الامتياز وبحسب القواسم المشتركة المذكورة **و** يجب
ان يكون ضد الخاصة خاصة ضد الموضوع كالا فضل والاحسن للعدالة وكجور
وهذا الموضوع مشهور صريح كما ذكرنا **ز** من المضافات مثلاً ان لم يكن افعال
خاصة الضعف لم يكن الفضول خاصة النصف **ح** ومن العدم والمكنة ان
لم يكن عدم الحسن خاصة العلى لم يكن وجوده خاصة البصر **ط** ومن المتناقضات ان كان

خاصة كان لا خاصة لا وهذه المواضع الثلاثة يصلح للاثبات والابطال
خاصة الموضوع لا يكون خاصة لتقيضه وتوطأ به ولا يصلح الا للابطال
كان قسم الحيوان على سبيل السفال الى المحسوس والمعقول والى المائت
وغير المائت وكان المائت خاصة المحسوس وغير المائت خاصة المعقول
صالحا للاثبات والابطال باعتبار التصارييف ان كان العمل خاصة
اجمیل كانت العدالة خاصة اجمال ومشهور في الاثبات والابطال والنظر
كذلك وبالنظر العلمي الضاحك خاصة الناطق والضحك ليس خاصة للنطق
اذ ليس مقولا عليه وان قارنه في الموضوع واما ان كان في العكس فالمصدق
ان كان خاصة للمصدر كان المشتق خاصة للمشتق وباعتبار النسبة ان
نسبة المراض الى خصب البدن نسبة الطبيب الى الصحة ومفد الخصب خاصة
المراض كان مفد الصحة خاصة الطبيب ومشهور للاثبات والابطال والنظر
العلمي ان علم المساواة كان ذكر النسبة حشا والالا يكون معلوما بالنسبة
كذلك وفي الكون والفساد ان كان يكون امر خاصة ليكون الموضوع كان
فساده خاصة لفاده وسو علمي في الطرفين وكذا من الاقل والاكتر
ان كان الاكثر تلونا خاصة لما هو اكثر جسمية كان الاقل تلونا خاصة لما هو
اقل جسمية والتلون المطلق خاصة للجسم المطلق وان لم يكن لم يكن ويكون
علميا ان كان الخاصة والموضوع كلاهما قابلا للشدة والضعف ونقل
هذا الحكم الى الاولى لا يكون علميا كمن الاقل والاكتر في النسبة ان كانت
نسبة الجنس الى الحيوان اولى من نسبة العلم الى الانسان والجنس ليس من
خاصة الحيوان فالعلم ليس من خاصة الانسان والعلم من الخاصة فالجنس من
الخاصة ولا يكون علميا لان خاصة لا يكون اولى من خاصة وكذلك ان
كان كون اللون خاصة بالسطح اولى من الجسم وليس للسطح فليس للجسم ولا
يصلح للاثبات لان الخاصة لا يكون بشئين ويكون علميا ان اردت بالاد
ما يكون اوليا بالذات والخواص من هذا الجنس كثيرة كـ وعكـ او
بوجدان اولي من لان يكون خاصة ولكن خاصة فيكون

تكون خاصة ولكن ليس فليس ليس علمي لان علمي لا يفتقر الى شرط لا محالة
فلا يكون خاصة ولا يبقى اولوية كـ ان كانت خاصة متعلقة بامر بالقوة واقوة
متعلقة بشئ يتحمل ان يعدم ولا يبقى قوة في تلك الحال فيبطل الخاصة كما فرض خاصة
لم يكن خاصة كالمشتق بالقوة الذي هو خاصة الهواء بالعرض بعلقة يكون
بوجود الحيوان فحيوان ان انعدم لم يكن هذا خاصة الهواء وهذا الموضوع
المشهور يصلح للابطال وفي النظر العلمي ان اردت بالمواودة انفعال يكون
لطبيعة الهواء احتمل ان يكون خاصة وان لم يوجد حيوان لا ينبغي ان يكون
الخاصة مأخوذة بمعنى الاشتقاق فيا اذ لم يكن الموضوع او لم يعلم كان غير ذاته
كالطف الجسام للنار اذ على تقدير عدم النار او عدم المعرفة بوجودها كان
الالطف الهواء **الفصل** في مواضع التحديد في المقالة البتة كيفية
اقتضاض الحد ودورها نريد ان نذكر كيفية اعتبار حال الحد في وجهه على وجهه
يحتل بخص منه الوجه الاخص وقيل المحض في المطبق يقول النظر في الحد هاتين
ان اطلاق الحد على الحد هو صادق ام لا او الجهة انه يشمل على الجنس كمنبغي
اولا وجهته انه في الانعكاس والمعنى مسا والمحد هو اول او جهة ان له تاليفا
حسا او فته شئ او زائد منه نوع من فساد يقتضي انتفاض الحد او لا وهذه جهات
اربعة وقد علم الاول في مباحث الاثبات والابطال والثاني في باب
مواضع الجنس ولكن الثالث ما يتعلق بمساواة الانعكاس في باب مواضع
الفصل وباب مواضع الخاصة والامساواة في المعنى فتعلق بصناعة
البرهان فالملط منها البحث الرابع وفيه ثلث مباحث الاول البحث
عن الالفاظ والثاني البحث عن التجاوز على قدر الكفاية في الحد بابراد
الزوائد والثالث البحث عن غفال الوجوب او العدول الى اللازم
المقتضى رداء الحد وفاده وهذا تفصيل المباحث مواضع الالفاظ يجب
ان لا يسجل الحد على لفظ مشترك او متعلق بغيره على معنى كقولك يكون
سواء المصير الى الجوهري فان المفهوم الاقرب من هذا الجنس الرجوع الى المكان الطبعي
وسواها حركة ويجعل ان يكون هذا الانعلاق في الحد هو ان لا يشترط

على المتخالفات فالحال ان يكون بالفاظ مشتركة دالة على تلك المعاني كان يقال
للمنور المشترك بين المعقول والمحموس الحد بانه الكاشف بالتصالح للمدرك وهذا الحد
راجح في الظاهر لطابقته المحذور لكنه ليس بحقيقة اذ لا يدل على تحصيل معنى محدد
معين ويحتمل ان لا يكون الحد مشتركاً لكن متنازلاً والمعاني المحذورة كحد الحنوة المشتركة
بين النبات والحيوان بنى قوة فاذية وهذا المعنى للنبات بالذات والحيوان
بسبب استلزام النفس النباتي لسبب تناول المعنيين بروج ولكنه فاسد في
الحقيقة والاشترار بسبب الاستعارة يكون اروج مثلاً يقال الغفة اشترار
اتفاقي وهو ايضا فاسد لان هذا المعنى لمحق النعات ايضا فيلزم ان يكون الغفة
تحت جنسين متباينين يعنى الفضله والاتفاق لا يجوز ان يعدل في الحد
عن الالفاظ المستأولة الى القرينة كان يعدل عن الامتلاء الى مغفلة المسح
وعن العين الى المطلقة بالحاجب وعن الملح الى عاوى العظام والالفاظ العربية
جاز ان يكون استعمالها اتفاقاً وان يكون استعارة مشهورة وان يكون استعارة
جديدة غير معهودة وان يكون مستقاة من الفاظ وحشية غير مستأولة وقد يمنع
دلالة اللفظ على المراد بسبب غايته بعد النسبة وعموم المعنى المناسب كان يسمى
الشرعية كمالاً او مقدراً وجميع هذه الاصناف سيج وقيس فالالفاظ المستأولة
في الحد ودينغى ان يكون واجهة الدلالة على تمام المراد بلا زيادة ولا نقصان
وعذبة ومقبولة في الاتماع موضع التجاوز على قدر الكفاية **2** يجوز ان يكون
سبب الزيادة في الحد وضع العام موضع الجنس من اللوازم كالموجود والشي
بلا ضرورة اذ في بعض الموضع يكون ضروريا او الاجناس العالية على وجه
يستغنى عنها وان يكون ايراد امر يجعل المحذور خض كالبياض اذا اخذ في حد
الاشنان او الناطق او الصالح اذا اخذ في حد الحيوان فان الخرج يكون
اخض مشتقاً على الزايد **3** ويجوز ان يكون تكرار بعض الاخرى بالفعل كالقول
الحركة زوال وانتقال من مكان الى مكان والبرودة عدم الحرارة بالطبع اذ
عدم الملكة يتناول الطبع اذ معنى العدم ان يكون الطبع باقياً بالفعل معدوماً
او بالقوة كان يقال الانسان جسم ناطق حيوان وايراد النوع مكان الفصل

١٨٨
الفصل ايضا من هذا الباب **4** ويجوز ان يكون ايراد معنى غير محتاج اليه نحو الطبيب
محدث الصحة والمرض وحدث المرض للطبيب بالعرض فيكون ذكره ختوا موضع
باقى مباحث الحد **5** يسعى ان يكون اجزاء الحد اقدم في المعرفة وبالطبع ايضا
كما مر اذ لو لم يكن اقدم في المعرفة لم تعرف الحد **6** وان لم يكن اقدم بالطبع
لم يكن حد ابل رسماً او نوعاً من التعريفات الناقصة والاضمة لو كان الاعرف
كافي لكان شئ واحد ودكتيرة حصصه بالقياس الى الأشخاص والاحوال فله
اذ الاعرف بالقياس الى كل شخص وفي كل حال جاز ان يكون شئاً آخر وغير
الاعرف نوعان مساو في المعرفة واحق فيها المسمى كالضدين المتضادين
والامور المتوالية الرتبة الداخلة تحت جنس واحد كالزوج والفرد والاحق
نوعان احدهما ما يتوقف معرفته على معرفة المحذور والتعرف به دورتي
والآخر ليس كذلك والاول امدور صريح بمرتبته كتعريف الكسفة بالقياس اليه
وتعريف المتباعدة بالاتفاق في الكيفية وتعريف الشمس بالكوكب النهابي
وتعريف النهار بوقت كون الشمس فوق الارض وخفى بمراتب كتعريف
الاشنين بالزوج الاول والزوج بالمتقدم الى المتأخر وبين والمتأخر بالابد
من اخذ الاشنين في تعريفه وبالحكمة يكون الحد في التعريفات الدورية
متضمناً لنفس المحذور كما ذكر في الاشئلة الاولى وتضمن النوع منه كما في تعريف
الزوج ان كان الزوج جنس الاشنين كما المشهور وتعريف الملكة بالعدم
والاجاب بالسلب وما هو من هذا القبيل كتعريف الصحة بالمرض ونحو ذلك النوع
الثاني من الاخرى الذي ليس بدوري ما ذكرنا في باب الخواص **7** ومن وجوه
فساد الحد ترك الجنس وايراد الفصل مكانه كتعريف الجسم بنى ابعاد ثلثة او
ترك بعض الفصول كتعريف الكاتب بمن يقدر على الخط والقدرة على القراءة
فصل آخر واجب الابد الا ان يقنعوا على الانعكاس فقط ولم يطبقوا
المعنى **8** ويجب ان يكون مدلول الاسم مدلول الحد لان الحد يكون قائماً
مقام الاسم والاختلاف بينهما ان الاختلاف يتعرض للاسم لا الحد كما يقال الضو
جسم مركب من الاخلاط او بالعكس كما يقال النار الطيف اجسام او يعرض لها

ولكن في الحد لا يذكر المضاف اليه كما يقال الارادة شوق مجرد عن الذي فان الشوق
 وان كان مضافا كالارادة كان النسب ان يقال الى شئ يعجزه لكونه معنى
 الاضافة محصلا او ذكر المضاف اليه ولكن يورد ما بالعرض مكان ما بالذات
 كان يقال الشهوة شوق الى اللذية والشوق بالذات يكون الى اللذة
 وبالعرض الى اللذية او يورد وغير الاول في تعلق الجنس او الفصل به مكان
 الاول كان يقال الفهم ملكة اسفاد الانسان او النفس لتذكر الورد
 بالسهولة وهذه الملكة يكون اولي المفكر ثم النفس ثم اللسان ويقرب منه
 ان يؤخذ الاضافة على وجه يكون محالا او بعض من المضاف اليه كان يقال
 الطب علم بالموجودات فان العلم بجميع الموجودات محال وانما يمكن اذا
 اخذ بعض من المضاف اليه ومع ذلك لا يفرق بين الطب والهندسة ومن يبا
 التبا ما يكون الاسم اولى بجزء من اجزاء الحد كان يقال النار مجموع اللهب والحبر
 سى اللهب اولى **ط** وان كان للحد مقدار وكيف لم يجز ان يعمد في الحد
 يقال الفاجر من لم يسل الى اللذة وكل شخص هكذا والفاجر يتنازل بان يتجاوز
 ميله الحد المخصوص مع شرط آخر وكذا القول بان القليل ظل الارض من غير
 ان يبين الوجه والكيفية وكذا السحاب هو الهواء المتكاثف والريح
 حركة الهواء والزلزلة وحركة الارض بلا بيان الوجه والكيفية **ح** وان وقع
 الحد في زمان يجب ان لا يختلف زمان الحد والمحدوه كان يقال المراج
 كيفية يحدث في حال تفاعل الاركان وسوحدث ببدلتفاعل **ح** ويجب ان
 لا يجعل الحد المحدوه علم كان يقال الهيئة علم باعيان الموجودات **ح** ويجب ان
 لا يكون موضوع المحدوه غير موضوع الحد كان يقال النوم ضعف احسن والسكر
 تساوي الافكار والفتوة اعتدال الاحلاط ان كان يكون لتأني احسن وان كان الفكر
 والصحيح اختلاط الشخص وهذه الجملة اسباب المحدوه لانفسه وهذه كلها
 من وجوه ف واحد التي جعل سبب المحدوه نفس المحدوه **ح** وان كان
 المحدوه موجودا يجب ان لا يجعل الحد لا موجودا او متع الوحد كان يقال
 البياض لون محال بل النار هو لا موجودا والمكان خلاء مملوء بالجسم وهو

١٨٩
 وهو متع الوحد **ح** والشئ المطلوب لذاته يجب ان لا يجعله المحدوبا لغيره كان يقال
 العدالة هي المحافظة للسنن وليست العدالة للسنن بل العكس وان كان لذاته وغيره
 ايضا يجب ان يرعى الوجهان **ح** وان كان الحد ومخصوصا محال وجب ان لا يجعله
 الحد متعلقا بمحل آخر كان يقال الابصار ادراك ولون اذ لا يصار بمحل واحد ولما ذكر
 وتلون محلان احدهما مدرك والاخر مدرك **ح** ولا ينافي تعلق الشئين كالعلم بالذات
 تعلقا بالعالم بوجهه وبالمعلوم بوجهه وكذا ان يكون احدهما حقيقيا دون الآخر
 مثلا تعلق البصر بالمبصر بحسب الهوية وبالمراي بحسب اللزوم في حصول الاثر فاذا
 ذكر والحد باعتبارين يجب ان يقال انه يدرك بها الحيوان الالوان وما يفر
 لانهما في ان حدوده من جهة اعتبار الذات فقط وجب ان لا يكون بحسب الاضافة
 وان حدوده بحسب الاضافة فقط وجب ان لا يكون بحسب الذات ومثال
 الاول ان يقال الكوز آلة من حرف او نحاس كذا وكذا ويذكر عام واصنافه ومثال
 الثاني الكوز ايضا بان يقال ما يشرب منه الماء **ح** يجب ان لا يبدل غاية المحدوه
 بما يقع في طريقها بان يقال مثلا التجارة ملكة لخت السرير والخت ليس غاية للنجاة
 بل واقع في طريق الغاية اذ الغاية ما يحصل بالخت وتقال في عبادة غاية اللذة
 ما يحصل به الالتذاذ لا ما ينقطع وهذا الغاية مقبول فان الغاية منه مستقرة
 ومع الانتهاء يحصل الحركة ومنها مقارنته بالحركة غير مستقرة وكذا في التفكك **ح**
 وفي الهنداد ينظر ان الحد الضد ضد الحدام لا وفي الحد الجاز ان يكتب حد احد
 الضدين من الآخر اذا كان اشبه بحد الآخر كما يجب التحقيق وهذا بالحقيقة
 يكون حد القطب لا معنويا وانما في الابطال **ط** والمحدود ان كان قابلا
 للشد والضعف وجب ان يكون الحد كذلك اذ لو كان احدهما في التزايد
 والاخر في التناقص فسد الحد كما اذا حد العشق بشهوة مباشرة ومع تزايد
 العشق يغفل الشهوة وايضا قد يكون الشدة والضعف مختلفين بحسب الاجزاء
 كحد النار بلطف الاجسام والاسم ملتبس النار اولى منه ملتبس البرق واحسن
 البابل والالطف بالعكس وان كان الاسم في الوقوع على كل منهما مساويا فالحد ليس
 مساويا **ح** ويجب ان يكون حدودا للمكانات والحالات وسائر الاوصاف

متناسب بحسب الاشتقاق فان اللذان قد مالا مع الحسن ولم يكن اللذة نفعاً
حسباً كان خطأ ويعلم بهذا الاعتبار من حد اللذة حد فاعلمها وحد موصوفها و
امتثالها المتعلقة بها وفي المتقابلات اذا كان جنس مضائق جنس وجب ان يكون
النوع مضائق نوع مثلاً ان كان الاعتقاد الكلي بحسب المعقود كلياً كان الاعتقاد
الحاص بحسب المعقود خاصاً وفي حد العدم والمكدة ينبغي ان لا يفعل عن القبول
والقابل والزمان مثلاً بحسب في حد العدم البصر عما من شأنه الابصار في وقت
يمكن فيه ذلك بعضه مخصوص **ك**ا وحدانيتها التي ما بينها مؤلفة من امور متعددة
باراد تلك الامور على سبيل العطف كان يقال العدالة شجاعة وعفة القضاء
ان يكون كل منهما بافراده عدالة والضا اذا اعتبر ضدهما كان الجواز بحسب العجز
فالجبن بلا عجز يكون جوراً وعلى ذلك المعدر كان العفة المحرمة عدالة وجور
ايضا اذا كان مع الجبن فلم يزد كون العدالة جوراً اذا اريد المجمع لم يستقم ايضاً
اذا لم تعتبر الهيئة التركيبية والتخصص في هذا الموضع ان المؤلف من الاجزاء ثلثة
النوع احدها ان يكون المؤلف نفس الاجزاء المتضمنة كتأليف الاعداد من الاحاد
والثاني ان يكون مع هيئة زائدة على الاجزاء كهيئة البيت بسبب وضع الاجزاء
والثالث ان يكون مع امر زائد غير الاجزاء والهيئة كما في الكنجين فيحصل
بعد التأليف ويدفع به الصفراء وفي المؤلف الاول كفي ايراد الاجزاء دون
الثاني والثالث فالاول شئ وشئ والثاني شئ مع شئ والثالث شئ من شئ
كد كما ان الحد ليس كل نفس الاخرى كذلك ليس نفس الركب كما حال الكنجين
ركب الحل والعسل لان الركب امر والركب امر آخر والركب في الحقيقة جزء كما
ولا يجوز ان يكون الحد كل جزء او **ك**د وقد ورد في الحد اجزاء لا يجمع بعضها
مع بعض كان يقال الحسن ما يكون لزيد في السمع ولزيد في البصر وما لا يجمعان
في شئ واحد باعتبار واحد فكل منهما حسن ولا حسناً معاً وكذا ما قال في وجود
ما يكون اما فاعلاً او منفعلاً والحد بالقسمه يكون كذا مثل ان يقال القضية ما
يكون اما موجبة او سالبة ويلزم منه كون الموجبة ايضاً اما موجبة او سالبة وال
هذه بحسب التخصيص علامات لاحد ودون الاربع **ك**د وكذا في حد المركب ان يحصل حد

190
حد كل بسيط لان يكون بتبديل اللفاظ كان يقال الانسان العالم بشئ محقق او يجده
احداً ما يبقى الآخر على حاله او يتبدل بلفظ آخر وقل ما في الباب في تبديل اللفاظ ان
يبدل باللفاظ مراد فاعرف دون العكس كان تبدل البحر الابيض بالبحر النجمي و
افتح من هذا ان يختلف المعنى ايضاً كان تبدل العلم النظري بالنظر في النظرى وان
اوردوا الاحاد الجزئيين حدوا بقوا الآخر على حاله فالاولى ان يبقى الجنب لان العلم
يكون اعرف وبنسبة المفروض عنه والاشكال في معرفة الدقيق المحصور وهذا
الحكم بحسب الغلب يجوز ان يكون العام اكثر اشكالاً في هذه الصناعة **ك**د ويراد
حد واليبس في حد المركب بحسب ان يكون بحيث اذا حذف نصيب بسيط
لم يحل نصيب البسيط الآخر كان يقال في حد الانسان العالم حيوان ناطق متصور
حقائق الموجودات والمحل مثل ان يقال في حد العدد والفرد عدد ذو وسط وب
الساواة لظن انه جيد لكن اذا حذف العدد كان نصيب الفرد ذو وسط فيدخل فيه
الحط والسطح وكذا اذا قيل الحط مستقيم طول بلا عرض ذو نهايتين كل نهاية بسطة
والنهاية الاخرى فان نصيب الحط اذا سقط كان نصيب المستقيم المتناسي لا
مستقيم المطلق المتناسي وغير المتناسي **ك**د لا يجوز ان يحد البسيط بالمركب كما
يقال الخطيب من له ملكة الاقناع في كل شئ والسارق من يأخذ كل شئ حثيئة فان
هذا الحد على تقدير جوازه حد الخطيب الحاذق والسارق الماهر **ك**د والمحدودات المركبة
من طرفي المتضادين بحسب ان لا يكون حد ما بحسب طرف واحد بل على حال التوسط
شئ مقضي الركب مثلاً حد المركب من الخبز والسر لا يكون بالحد المطلق او السر المطلق
بحسب الاختلاط **ك**د وما يقبل الضدين على التاوي ولا يحد بايراد ضد واحد كان
يقال الانسان قابل للعلم فانه كما يقبل العلم يقبل الجهل **ك**د والمحدود الكائن عتباراً
فصل من علة الاجوز ان يحد باعتبار فصل من علة اخرى كما يقال الحب المال المحض متشاق
الى المال من جهة الكسب ومن العلية وبحسب ان يكون من الغائبة **ل** وايضا
ان كانت العلة الواحدة متشعبة بحسب ان يؤخذ بحسب المقصود حتى لو قيل ايضاً
في محب المال متشاق المال لرد الفرض كان كاذباً بل بحسب ان يقال ليكون حجاب
ثروة هذه هي الموضع المخصوصة بهذا الباب وبحسب ان يعلم ان كل حد حمل للسطح

ومع ذلك كان صادقا على المحرر وانا قد التفتير كان رسما ومعرفة هذه المواضع والمواضع
في هذه الصناعة ما فقه غايه النفع في صناعة البرهان **الفصل الثاني** في مواضع هو
هو النظر في موصو والوحدة والمفارقة يستحق ان يكون مقصودا بنفسه لان النزاع
في هذا الباب يقع كثيرا ونفعه في الخطا لان الرسم والحد هو موصو واحد فاما يكون نافعا
في ابطال موصو يكون نافعا في ابطال الحد وليس كذلك في الاثبات لان ما يكون صحيح
غيره واحدا هو موصو لا يلزم ان يكون موصو لغيره ساء واحدا والواحد يطلق على معان
والمراد منها غير المنقسم بالعدد وان كان كلياً مثلاً يقال النجاعة والعدالة
واحدة ام لا يعني انها متحدتان بالمماهية والحقيقة لئلا يؤول حد كل واحد منهما الى
اولا واذا اتحد السمي هو موصو وفي باب موصو ينفع من المواضع المشتركة المذكورة
كان يقال من مواضع التصريف ان كانت العدالة النجاعة كان العدل نجاعة
وبالعكس ان كان العدل نجاعة كانت العدالة شجاعة بشرط ان يكون بالحد
لان هذا الحكم غير لازم فيما هو محسب احمل فقط والمقارنة بالعرض في موصو واحد
وهكذا يعتبر في النظر والمقارنات والكون والفساد والاقل والاكثروا
وفي باب الاقل والاكثرا اذا كان كل منهما في ترتيب اشياء بعينها اولى مما هو
كانا متحدين الا ان يختلف الترتيب فيكون احدهما عاما والآخر خاصا مثلاً
الحيوان افضل اضافة الكائنات المترتبة التي قبله والانس كذلك وليس
بمتحدين لاختلاف الترتيب بل احدهما عام والآخر خاص ويعاند هذا الموضوع بان
الآخر المطلق اعلى العناصر وكذا الخلف المطلق وكلما امتد بالموضوع ومختلف
بالحقيقة والجواب ان المراد بالآخر نفس الموضوع وبالاختلاف ايضا ذلك لان
الحارة والخفة وموضوعهما واحد بالذات وينبغي ان ينظر ان الشئين كيف
يكونان هو موصو واحد وما يكون بكل منهما واحدا هو موصو بل يكون باخر ايضا هو
واحدا ام لا وكذا في كل من المحولات الذاتية العالية وغير العالية واللازمة وغير
اللازمة والناظر والخاص بل يحصل الاتحاد ام لا وحمل كل منهما على الآخر بالمساواة
يكون صادقا ام لا وعلى تقدير زيادة ثالث على كل منهما يكون المجموع هو موصو واحد
ام لا وكذا في حال النقصان وفي اللزوم والرفع على مثال الشرطيات يلزم من كل

كل منهما ما يلزم من الآخر ام لا مثلاً ان كان الهواء واحدا فكما يلزم من رفع الهواء
وضع الحلاء وجب ان يلزم من رفع الحلاء ايضا وضع الحلاء وليس كذلك فليس المتحدين
واكثر هذه المواضع ينفع في الابطال فقط وهذا تمام الكلام في المواضع الجدلية **الفصل الثالث**
في الوصايا وشروطه فصول **الفصل الاول** في وصايا السائل لا يسأل من ثلثة اشياء
1 تصور موصو يريد ان يؤخذ منه المقدمة كيفية التوصل الى تسليم المقدمة والنتيجة
على وشكرها وهذا يجب ان يكونا معقدين فل **الشرح** ما في ضميره على وجه الخطاب
الى الغير واما نفس المسئلة التي هي بمثابة وضع الهدف فقد ذكرنا ان ليس للجدل دخل
فيه والفيلسوف يشترك الجدل في الاولى فقط اذ لا بد له في البرهان من واحد يمكن
حكمه بخلاف الحكم الجدلي فانه مجتهد في تبجيل النتيجة عن المقدمة واحقا لزومها يلزم
المقدمة والفيلسوف يريد التقرب ووضع اللزوم لانه لا يحتاج الى تسليم شئ
وكل قضية يوردها الجدلي اما ضرورية او غير ضرورية والضرورية ما يكون بنا حجة عليها
وغير الضرورية يوردها لا اعتراض اربعة **الانظمة** ر في كج **اخفاء** النتيجة
2 تفهيم الكلام **د** تخلف الايضاح والاستقراء الذي يورده الجدلي اما ضروري
او استظها ر في الاول ما ثبت به نفس المطلوب او بعض مقدماته والثاني ان يجعل
موضوع مقدماته طلبا لشيء وان كانت مقدماته محمودة في معرض التسليم في كل المحاولات
مع سائر الجرائم ليكون تلك المقدمة حتمية لا سيما واظهرت مثلا اذا اريد ان
يسم قولنا العدل واجب قبل الانصاف والعدل ومنا بعة السنة وما يجري مجراها من
اسباب التمدن واجب والقسم التي تعقلمها الجدلي احتمل ان يكون واجبة اذ كان
بناء الكلام عليه واحتمل ان يكون مقتضىه للزنية كما اذا اراد بيان شرف علم قال
شرف العلم اما بشرف الموضوع او بقاء البرهان او بشمول النفع والمقصود من الحكم
واحد ومحصل مقصوده يدرك قسمه بافراده لكنه يريد بهذه القسمة ترتيب كلامه
واذا انقرر هذا المعنى فنقول مقدمات البرهان والاستقراء الغير الضرورية من قبل
القسم الاول اعني ما يوردها بحجة الاستظهار ويكون ختوا في المقصود و **اخفاء**
النتيجة يكون بخلاف المقدمات بالزوايد ليس النافع بغيره وبايراد المقدمات
لا على وجه يقع في الحاطرة انهما بالسهولة وتفهم الكلام يكون بسط القول و **ايراد**

الله والاستشادات وتبدل الجسار وانما الفضايلة ما يجر مقالة نفسه والتعجب
 من وقاحة منكره او بانشماله المحاط وحوالة الانصاف اليه او ذم بعدم الانصاف
 في منع تلك المقالة والغرض من هذه الجملة ان يعلم تصديق كنهان اليه السائل وتعال
 هذه التحيل وان كان للمفاد او ليكنه مرخص في المجادلة مع اصحاب تعذر واعن
 الانصاف كما ذكرنا في اثباته انك اللفظ وايضا الجدل لا يجزئ عن ثبوت حجة كما
 ذكرنا في صد المقالة وايضا الكلام يكون تبدل الالفاظ وايراد الاشكال وصر
 الامثال والاحتجاج بشوايد الاشعار والعرض تبديل التصور والوصف في تسليم
 المقدمات ان لا يطلب في اول تسليم مقدمات التسليم مقدمات ضرورية ولا يتركها
 في وقت طلب التسليم صريحا في معرض السؤال بل يجعلها اعم او حص لتوسل بعد ذلك
 من اعم الى القياس ومن الاخص الى الاستقراء بعينها او يورد مساو بها يجعلها
 مادة التمثيل ان كان التمثيل معلما لعدم مثلا اذا كان المطلوب ان العلم بغير
 واحد يقال في التعميم ليس العلم بالمتفادات واحدا ويقال في التخصيص ليس العلم
 بالحار والبارد والاسود والابيض واحدا ويقال في المادى ليس العلم
 بالمتفادات واحدا وكذا الانتقال من المقدمات الضرورية الى النظائر و
 التصارييف والمقدمات بشرط ان لا يكون الانتقال من الاشهر الى غير الاشهر
 يكون مفيدا في تسليم النتيجة مثلا اذا اراد محض ان يثبت ان الغضبان قد
 الى الانتقام فان سأل صريحا احتمل ان يمنعه المجيب ويقول ان زيد اغضبنا
 على اخيه ولا يريد الانتقام منه لكنه اذا قال ان كل ليس الغضب شهوة
 الانتقام سلمه المجيب فيعود الى كل ويقول فالغضبان مشتمى الانتقام وايضا
 ان استعان في اثباته استعمال بعض هذه الطرف بالبعض الآخر على وجه
 يكون او فحق كان نافعا وكذلك التماس في التسليم والتدلف في السؤال على
 وجه لا يعرف ان مطلوبه اي الطرفين يكون نافعا وتقديم الطرف الغير النافع
 يكون نافعا ايضا كما اراد ان يعلم ان اللذة خير قال ان اللذة ليست
 بخير فطن المسئول عنه ان مطلوبه هذا الطرف خاصة لبعده عن الشهارة وانه يريد
 ايراد النقص على تسليم مقابلة الذي هو مقدمات السائل ويحتمل ان يكون السؤال على وجه

ليس

علم المشهور في الكلام

وجه التذكير وطلب التحقيق على سبيل الاستفادة واطهار الميل الى الانصاف
 وترك اللجاج نافعا للسائل وكذا في اثبات الكلام اذا ناقص كلامه وعارضه وقال قلت
 بهذا الكلام حسنا والاقرب الى الانصاف ان اقول كذا واراد كلام نفسه فقد
 حث المحب على مساعدته وكذا اذا قال اجماع العقلاء على هذا والعادة مستمرة
 على هذا جعل المنكر اذا في انكاره وينبغي ان لا ينظر المحضر على تسليم ما لا يستلزم
 بل يساهل للمنازعة والجحج انصاف ولا يظن انه عاجز في غير ذلك الكلام ثم يورده
 في معرض التسليم في وقت اخر وفي اثبات كلام اخر ويجب ان يعلم ان طبائع
 الناس متفاوتة بعضهم المائل الى الاحتياط لا يسم بسهولة بل يتصدي لاضائها
 شديدة وبعضهم المعجب والمغرور بعلمه والمائل الى التصلف بتسامح في التسليم
 طئنا منه ان تسليم لا يورث ظفر الخصم عليه لانه في زعمه يخلص عن جميع ما يتوجه
 اليه وطلب تسليم ما هو عمدة القياس من الطائفة الثانية الاولى ان يكون
 في الآخر حيث يحصل لهم ح الملال ويسمحون كثيرا ويعرفون غاية جهدهم في المنازعة
 في الاول ومن الطائفة الثانية الاولى ان يكون في الاول حيث يكون بعد على
 طبيعة المسمحة فانهم اذا احسوا الالتزام في الآخر يحصل لهم الشغب واللجاج اما
 العرضية في النتيجة فهي ان لا يورد المقدمات على الولا والطبع بل على الانتقال
 من الابد الى الاقرب او على العكس او ياراد مقدمات غريبة في البين
 يشوش عليه مثلا يقف على تكرار الاوسط الذي يقتضي الانتباه واذا حصل ملل
 قياس واحد منتج لمقدمة ينبغي ان لا يتغل بانساجه لئلا يظن المجيب انه يجعل اخفا
 نتيجة المطلوب بالاحتفاء خاصة وان كان انتاج القياسات المتقدمة
 مذكورة بالفعل وقع ملزوم المطحسا ويجب ان يعلم ان الاولى يستعمل في
 القياس مع الخواص والاستقراء مع العوام وفي الاستقراء ان كان للمعنى المشابهة
 اسم كان الكلام مشوشا لان انتقال السائل الى مقدمات كلية وايراد المجيب يقتصر
 عليها يكون صعبا ويحتمل ان يكون غير المشابه بذلك السبب دخلا في الاستقراء
 ومقتضايا خط السائل وغلط المجيب في امثال هذه المواضع لزم ان يجتهد في
 اثبات رسم لذلك المعنى ووضع اسم له بحسبه ونقص الاستقراء بانتهاك الامم

غير مرضي كما سعض الحيوان حساس بان الحيوان الميت ليس بحساس الا ان يشهد له
 بعدم الاشتراك وان كان في الحقيقة مشتركا ويحتمل ان يخصص المحجب الحكم بالتعليم
 في حال بوجه النقص بمراد محض من المحجرات المذكورة كما اذا حكم بان
 الحيوان يحرك فله الا فضل باستفراء الانسان والفرس والثور ونقص التمساح قال
 هذا الحكم خاص بالحيوان الماشي فانه ان يقول قد علمت هذا القيد في الاول
 لم يضح هذا الطريق على بعض الاصطلاحات فلذا يجب ايراد المقدمات الكلية
 بالاحترارات والقيود الواجبة لنا من هذه الآفة والقياس المستقيم في الجدل
 ادلى من الحلف او لوجعلوا الشك الشائعة مقابل المطسقط التمسك بالحلف
 والاسئلة المتعاقبة من السائل والتمسك بالمتواترة من المحجب بلان اذية الى انتاج
 المطلوب سرعا كان فيجيب من السائل ودالا على محله وقصور مرتبة على
 انه لا يعرف بعد ماذا ينبغي ان يقول والاشياء التي يصعب على الجدلي اقامة
 القياس عليه صنفان الاول المبادئ او طريق اثباتها ليس الا تصور الحدود
 واقامة القياس يكون بتجليل الحدود او الرسوم كما ذكرنا ويسمى الحد من المحجب
 صعب فان حال السؤال عن الحد ودون الذي ذكرنا وايضا اثبات المحجب
 وابطاله سهل والرسوم متاخرة من المبادئ وجاز ان يكون كثيرة واذا
 كانت الاشياء كثيرة ولا ترجع لبعضها على البعض تغذر التمسك بواحدة منها
 وجاز ان يكون البيان متوشا بسبب اشتراك اللفظ ويكون في معرض النقص
 والصف الثاني الاشياء البعيدة عن المبادئ ولصعوبة اقامة القياس عليه
 اسباب كثيرة كثرة طرق السكوك من المبادئ الى المقاصد طول السكوك و
 الخروج عن الحد المجادلة احتياط المالك بعضها ببعض المقضي بخلاف ذلك
الفصل الثاني في وصايا المحجب لهدم كل من السائل والمحجب في الصفا
 يكون باعتبار من الفعل والقدرة والاول للسائل بان يكون سؤالا عن
 مقدمات وجب تسليمها وتاليفها على وجه لو أدى الى المطلوب والمجيب بان
 يكون في تسليم المشهور ومنع غير المشهور مخوف عن جادة الشهرة و
 ان في السائل بان يكون في بيان الكلام تحمل ليقدر على الالتزام بمقدمات غير

على وجه لا يقدر عليه غير
 بمقدمات مشهورة

غير مشهورة والمجيب بان يكون في مقام الالتزام او في مقام الدفع والقدرة على
 القدرة في المقام الاول ان يكون بحيث لم يتوجه اليه الالتزام فحجبه بل اذا كان
 مسؤولا بواحد من طرفي المسئلة علم ان الالتزام يتوجه اليه من تسليم احد الطرفين لكنه
 لما عد قبح العناد في المحجرات اشنع من قبح الالتزام اذ ان يظهر ان الالتزام
 وان يتوجه اليه من تسليم هذا المحجور لكنه احب عنده من ارتكاب الشنع وهذا بسبب
 ضعف الوضع لامن قصوره وفي المقام الثاني بان يكون قادرا على دقايق القضايا
 وايراد الفروق وكذا يمكن له ان يخرج المشهور مع كونه مسلما مطلقا من اشتها
 الصرف بقيد واعتبارات حتى لا يعدوا منسجما فيجيب منه مع تلك القيود او
 يكون بحيث لا يكون تسليمها على ذلك الوجه مستلزما للنتيجة ويندفع عنه الالتزام
 وهذه الحكمة يكون في المجادلات الجهادية التي يكون نظرا بل على الالتزام ونظر
 المحجب على عدم الالتزام واما في المحاورات العلمية التي يكون النظر على الفائدة
 فلا وجه للتمسك في منع الاول والمشهور والمبالاة بالالتزام والالتزام بل يجب ان
 يكون التهمة مقصورة على استكشاف ترجيح احد الطرفين ووضع الحق بالاستيفاد
 بالمشاركة ويزاوضا في المناظرة ويجب ان يعلم ان انتاج غير المشهور من المشهور
 وان كان ممكنا كان انتاج الكاذب من الصادق فان التوسس مثلا كتحجج نضار
 الافعال على اثبته الفاعل الاول واما انتاج مشهور من غير المشهور ايضا فممكن
 بخلاف الصادق والكاذب والسبب انه ليس كل مشهور حقا او كل باطل مستعمل
 في الجدل منتجا بالذات وهذا الحكم يجب الاكان واما يجب الوقوع في غلب
 انتاج كل صنف من نظره المشهور من المشهور والشيء من الشنيع والسبب ان
 النتائج الجدلية لا يكون بعيدة من المبادئ بعدا تاما كما ذكرنا واذا كانت قريبة
 كان لزوم النتائج للمقدمات في حال تصور المقدمات لا كما في شري آثار الشهرة والاشياء
 من المقدمات الى النتائج ولا يكون لازم المحجود معنى عن الاحكام والالزام الشنيع
 الساعية بوجه من الوجوه بل يكون انتاج المشهور من المشهور اعرف وفي
 المقابل قريب منه وايضا الشهرة لا يخلق بطرف النقيض الا نادرا او ممتنع في
 المشهورات المطلقة فيكون في المشهورات المحدودة باعتبار قوم وقوم واري

رأى ووقت وقت مثل اتيار جمع المال مع الترافة بين العوام واثار اللذة مع الفرح
 عنهما عند العوام والخواص واثار الشهادة بالذكرا جيل مع صون النفس عن الوقوع
 في المهالك بين الخواص واذا كان كذلك فالاولى لحفظ الوضع المشهور ان يمنع
 بحسب الغلب عن تسليم غير المشهور لان بعض وضعه انما يتوقع من مثاله وحافظ
 الوضع الشيع بالعلم كمن ينبغي ان يتلطف في منع المشهورات ويقول مثلاً انما
 الذي ما سلمت ان الخير والشر متقابلان كيف اسلم تقابل العلم والجمل او يحل
 الى الوضع ويقول وضع هذا المذهب لم يسلم امثال هذه القضايا ومع الشخص
 الناصر لوضعه ينبغي ان يتكلم بمقدمات مقبولة عنده وان سلم مشهوراً اعلم ان
 الوضع وان كان مضراً لكن الباعث الى اليه اثار الانصاف كما ذكرنا وحافظ
 الوضع الحالي عن الشدة والساعة لا يبالى من سلم اي طرف كان لان المسافة
 من الطرفين بامثال ذلك الوضع يحتمل ان يكون بعيدة وحارجه عن جد الجدل
 للموجب التوقف في تسليم السائل ليتضح معانيها بالاستفسار ويحصل الوقوف
 على تفصيل معاني اللفظ المشترك لان ما لا يفهم لا يمكن تسليمه ولا عار عليه في
 الاعتراف بان لم يفهم معنى هذا الكلام وان وقف حتمل ان يبين معاني اللفظ
 بالبرع ويذكر تسليم بحسب سلم ومنع ما يجب منعه بالتفصيل ويحتمل ان يقول
 للسائل من لا تحكم على موضع النزاع وان صدق الحكم على جميع المعالم يكون في
 التفصيل زيادة فائدة وان سلم في الاول بالاحمال فاذا وصل الى الانحياز
 وشرح تفصيل الاشتراك وتفضي عن الالتزام جاز لكن يحتمل ان يحلوه على تصور
 مرتبة المجيب ومحلله وعدوله عن الانصاف واذا كان فاسد السائل على نقص
 وضع مشهور كانت كلمتا المقدمتين واحديهما شيعية لا محالة فليقر ان كان
 وجب ان لا يصد عن المجيب لحاج في المشهور فينبى الى التعسف بل اقتصر على
 المنع الشيع وعلى تقدير الاول كان الكبرى بالمنع اولى لان منع الكبرى يقتضي منع
 القياس ومنع النقيض بحالات الصغرى مثلاً اذا قيل زيد قاعد فيكون كائناً لم يلزم
 من منع الصغرى منع كائناً زيد لجواز ان يكون قائماً وكائناً لكن يلزم من عدم كون
 من القاعد وبعض القاعدين كائناً ان لا يكون زيد كائناً لا بهذا القياس ولا بهذا

وان كان المنع كائناً فيكون
 من القاعد بعض القاعدين كائناً

ولا بهذا الاوسط في قياس آخر ومما في المجيب اما ان يكون بحسب القول او بحسب القائل
 والاول ما يمنع الدعوى وايراد النقص عليه او يمنع المقدمات وايراد المناقضات
 عليه على وجه يمنع السائل عن الوصول الى المقصود ومنع الاستفراء مع تسليم الحكم في
 الجزئيات فيجوز الاشتغال بالمعارضة استيفاء القياس على نضرة وضعا
 وان ذكر حاله بعد هذا ان ساء السد تعالي وبحسب القائل ايضا نوعان الاول
 ان يكون المقدمات مودعة الى المطلوب كمن يلجأ في قود يعجز السائل عنها المجيب
 سلم المقدمات ويظهر عدم الانتاج ويحيله الى سوء التاليف والثاني في تخيير
 السائل بايراد المحتوالمحل الذي يجعل النتيجة مستورة وتضييع الاوقات مع احتمال
 ان يكون المجيب سائلاً في اثباته ويجعل السائل متحيراً وبالكلمة هذه المعاملة و
 سائر الافعال الخارجة عن الصناعة قبيحة وحسبة وتبكيه كمثل تلك المشهورات
 يكون بحسب الاحكام لا بحسب الاحتمار وبهذا السبب يحصل لهم في بعض
 الاوقات التمسك بالخارج عن الصناعة كما ذكرنا فان المغالط للمغالط عدل غلب
 سقاط على معاند سفيه باشتراك الهم وقد كثرت جماعة يصير غلبة بتعليم
 بعض مقدمات مستحيلة على منافقهم وان خفي فان منكر المشهورات
 ان يتكلم جميعاً فينبغي ان يعلم ان الذنب لهم اولا في ارتكاب الشيع وثانياً في
 تسليم ما يلزم الزامهم ومواقع استحقاق الممانعة بحسب القول التي لا يبرر
 رداً القياس حسنة ان لا يكون مقدمات منتهية لا بالقوة ولا بالفعل يعني
 ما ينبغي غير المطلوب **ج** ما ينبغي المطلوب من مقدمات غير مناسبة مثلاً الكاذبة
 والشيع او الصادقة ولكن اخفى من المطلوب واستحال مقدمات كاذبة لا على بل
 اكلف ولا من جهة ان يشارن الشدة ولا في موضع كان العرض نقص وضع
 صادق وكان استعمالها ضرورياً من هذا الباب **د** ما يحتمل بزر وباء يحل
 النتيجة مكتوبة او يحتاج الى قود اخرى لينج ما يستعمل على المصادرة على المط
 او مقابلة حقيقة كما ذكرنا او بحسب الطن وسوءه النوع **هـ** ان يؤخذ العلم موضع
 الاخص كاخذ العلم بالمقابل موضع العلم بالمضاد في القياس **و** على العكس في
 الاستفراء **ح** ان يكون الدعوى على الجملة وجعلوا المصادرة بقياساً مختصة

على واحد واحد من تفصيل تلك الجملة **و** ان جعلوا اللزوم مكان اللزوم **هـ** ان يضعوا
 المساوي في العموم موضع ما وآخر والمصادرة على مقابل المطلوب ستة انواع
١ ان تؤخذ بدل المطابق **ب** ان تؤخذ ضد **ج** ان تؤخذ في الجبر على مقابل الحكم
 دعوة في الكل **د** ان تؤخذ ضد لازم حكم وضوءه في المقدمات **هـ** اول لازم ضد **و**
 اول لازم ضد لازم حتى اذا ارتقوا على النتيجة ادى الى اخذ النتيجة في بيان نفسه
 وعلة الصادقة في المصادرة على المطلوب متعلقة بالنتيجة التي هي بعينها مقدمات
 واحدة والمصادرة على مقابل المطلوب يكون من مقدمات غير متساوية
 احدها صادقة او مشهورة والاخرى بخلافها وحال المقدمات في الشهرة
 وعدمها سبب حال النتائج فان كانت المقدمات متحدة كانت النتيجة
 بحسب الاستنتاج في الوسط او يات الى احد الطرفين وكما ان يكون المقدمات
 الغير المنتجة المشهورة احسن من المنتجة الغير المشهورة فان الاولى يادى الى زيادة
 يكون منتجة ورواج القياس الفاسد في الجدل دليل قصور المحجب في الصناعة
الفصل الثالث في الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب من اراد ان يكون
 صناعة الجدل ملكة له فلا بد بعد تحصيل الادوات المذكورة ان يجعل عكس القياس
 بالتقيض عادة له ويجتهد في استنباط قياسات كثيرة من قياس واحد حتى اذا
 اخفى العكس بالحيلة وكان للعكس شهرة قدر على ان يتقيض القياس من نفسه
 بالتلطف ولا بد ان يقدر على جمع كثيرة على المطم من المواضع الكثيرة ليحصل لها
 ذلك الباب درية تامة وعلى مقابلة من مواضع اخرى كذلك وينبغي في تقصير
 كل مقدمة مقدمة من الجائزين بمقدمات بقدر الامكان ليكون ما بهر في اثبات
 الاوضاع المتقابلة وواقفا على وجوه التحز من الابطال ويقدر على تغيير فضل
 المتقابلين عن الحسن ليحصل احدهما بالانبار في وقت الحاجة ويجتهد عن الآخر
 فلا بد ان يحفظ المسائل المختلف فيها وطرق نصره كل وضع وان يكون خفياً
 جدا في حدود اصول صناعة شيع فيها ومبادئها التي تشعب عنها بعض القياسات
 كما ذكرنا وان يقدر على تحصيل الاقوال والكثيرة من قول واحد بطرق القسمة
 والتضاريف والتظاير والاشمال وتحليل الحدود والقياسات وتبين من و

رد الجائزات الى حكم عام بالاستقراء وضبط القوانين وان كان اراد العام صعب ينبغي
 ان يجتهد السائل في تعميم الحكم والمجيب في تخصيصه اذ كلما كان الحكم المتعمم كان
 احسن للسائل وكلما كان اخص كان احسن للمجيب لان القياس على السائل والمقابلة على
 المجيب والمعارضة ايضا للمجيب وسواء القياس متنافي فاصح لوضعه محاذي قياس
 سائل يبطل وضعه وسواء يعمل وقت العجز عن المقابلة فليقل ان لا يفتل الى
 معارضة وسواء يكون على حسب الاصطلاح والمنافضة التي للمجيب يستعملها في ابطال
 الاستقراء او كذب كبرى القياس والقياس والمعارضة يتبدآن من كثرة
 وينتهيان الى واحدة والمنافضة والمقابلة على العكس بحسب الوحدة الى
 الكثرة وبجملان بعض جزئيات الكلي المنقوض مختلفة الحكم والمقابلة والتقيض
 الانصرف من الواحد الى النتيجة الى المقدمات المتكثرة وايضا يخرج الى الضم
 مقدمة فاسدة بمقدمات اخرى وصناعة الجدل وان افادت قوة اكل القياسات
 والمنافضة والمعارضة والمقدمات ومعرفه صحة السئلة وفاد ما كمن ينبغي
 ان لا يكتفل للمجيب بحفظ كل وضع ونصرة ولا السائل بهدم كل وضع بل ينبغي
 للمجيب ان ينظر المشهور والصادق والسائل ان يبطل اضدادهما وان جاز
 مكافاة المتعنت بالنعف والمجادلة بالحدود وينبغي ان يجتهد عن اشخاص يضاهون
 في اسم المشهورات ويجادلون للتعقيب الشقوق واطهار العلم بالكذب لئلا
 يندس الطبع بمجادلة رتبهم بها موالاة من علم الجدل والفتن اذا تم على هذا القدر
 كان كمالا في الصناعة والبيد لا ينفقه اضعاف ذلك وباسد التوفيق
المقالة الثانية في المغالطة ويسمى سوطيقا وهي فصول ثلثة **الفصل الاول**
 في بيان نيكيت المغالطة وذكر ضاعات المغالطة ومنفعة كل قياس يكون
 نتيجة تقيض وضع يسمى بالاعتبار الى صاحب ذلك الوضع نيكيتا وعلى هذا القياس
 المواد فاذا كانت حقة او مشهورة او صورتها منتجة بالذات يكون نيكيتا
 او جدليا كما ذكرنا وان لم يكن حقة ولا مشهورة او صورتها لا كما ينبغي فلا حرج كونه
 متبته بالحق او المشهور وبالجمله يروج ويدخل في معرض التسليم اما بالوجه
 او بحكم الاتساق والافليس بقياس في لغة واستعمال الشبهة بالحق مكان الحق

لها

البرهان واستعمال الشبيه بالمشهور مكانه تشبه بالجدي وسببها ليس الا الغلط والافراط
 فالمتشبه بالبرهاني يسمى سوفسطائيا والمتشبه بالجدي مشاهييا ولهذا يسمى بتكبيتهما بتكبيتهما
 وان كان في الحقيقة تضليلا لا تكبيتا ويحتمل ان يسمى كل منهما باعتبار عرض آخر امتحانيا او
 عندا يانضا كما ذكرنا واذا كان بسبب وقوع هذه المواد في القياسات ووجها على
 العقول وسبب الرواج المتبته فببب الغلط على الاطلاق ان ينصب الذهن
 قلة التمييز الشبيه مكان الشبيه ليتقبل الحكم الخاص باحدهما الى الآخر من غير ان يكون
 له شعور به كما يقع للمحاسب في عقد الحساب مع نفسه ان يأخذ عددا مكان شبيهه
 فيقع الغلط في حساب مثلا الناظر اذا وضع في الذهن الاسم المشترك مكان المعنى و
 غفل عن اختلاف وقوعه على المعاني المختلفة انتقل لامحالة الحكم الخاص ببعض المعاني
 الى الآخر فيقع الغلط وان كان منهما المعنى وارا احدث هذه الحالة في وقت
 الغافل عنه كان ذلك الفعل منه مغالطة ولباعث على المغالطة المحضة التي
 لا يكون للامتحان او مدافعة المعاندين المبطلين ليس الا اغراض الفاسدة كإرادة
 بالعلم والتشوق الى الحكمة والاضطرار في سلك الفضلاء وطلب التفوق بآلاف
 بالعلم والحكمة والسبب الاكثري ان الاعجاب بالنفس والحرص عن وقوف الغير
 على نقصانه اذا كان مذكورا في اكثر الطبايع ففضل ان تراض وتؤذ بتهمة
 سياسات العقول والشرائع وتاديبها اذا دخلوا في زمرة اهل العلم وفي معرض
 السؤال والاجاب مع العوام حصل لهم العار من الاعتراف بالجهل ويحيطون في القيل
 وقال يستندوا عند العوام فاذا وقعوا في مقابلة العلماء اضطروا الى
 التمسك بانواع الكيل والمغالطات ليرجع كلامهم ويلتصوا بالعلماء عند الظاهر
 فيجحدون في اكتب قوانين المغالطة وجعلها ملكة لهم حتى قدروا على تغلبتها
 في اى موضع ارادوا بحسب الامكان فح يكونون صحا بصناعة وبمى المغالطة ومعرفة
 تلك القوانين ينفع الحكم والجدي ايضا لئلا يغلط ولا يؤثر فيه غلط غيره وقد رعى
 تخصيص من غلط في تلك المواضع كالطبيب الحاذق اذا عرف احوال السموم يحذر عنه
 ويأمر بالاحتراز ويخلص السموم وهذا سوفادة تعلم هذا الفن وله فائدة اخرى وهي
 ان المغالط اللوح انما ينكر المغالطة كما قبل الحديد بالجدي فيعلم واجزا هذه الصفاة

الصناعة شيان احدهما يقضي المغالطة بالذات والثاني ما يقضيها بالعرض والاول
نفس التكيك والثاني امور خارجة عنه وهي اربعة اصناف **١** التشنيع على المحاط بانه
سلمه او اعترف به **٢** سوق كلامه الى الكذب وظاف المشهور زيادة لاحقة وتأويل
٣ ايراد ما يحججه وتبوش قلبه لتحجيد وحفر نفسه او كلامه والاستدراك وقطع كلامه
والصفاته واستعمال الالفاظ الغريبة والمصطلحات الغير المتداولة **٤** ايراد الحشو
والهديان والكرار وبالحكمة ما لا يتعلق بالمقصود ويجب ان يعلم ان هذه الصناعة
لما شابهت الصناعتين الحقيقيتين يعني البرهان والجدل جاز ان يكون موضوعها بارأ
موضوع الصناعتين فنظر المغالط لا يكون في اشياء محدودة كما ذكرنا ومباديها
ايضا شبيهة بالمبادي المذكورة كما سيذكر مسائلها بارأ تلك المسائل ولكن
تلك الصناعة حقيقة وهذه ظسمة او تخنيد اذ الما منه يكون كجب الطن او
التخيل ويجد الرواج لضعف القوة المنيرة واذا لم يكن للمحج قصور لم يتصور صنعة
المغالط فهذه الصناعة ليست بصناعة حقيقة بل شبيهة بها وقد مر على اخطا
وتعلقها بالكمليات بخلاف اخطاها واما سبب عدم زيادة تعلق المغالطة بالكميات
فسيذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ومولد هذه الصناعة المشبهات والوهميات كما ذكرنا
والوهميات داخله في المشبهات بوجه كما يذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى والمشبهات
جاز ان يكون بنفسها من الاوليات اذ كانت غير مشهورة وبشبهة بالمشهور
ويستعملها المتعني وجاز ان يكون من المشهورات اذ كانت غير اولية وبشبهة
بالاوليات وتستعملها الوسطاني وجاز ان لا يكون اولية ولا مشهورة وتستعمل
مع البرمانية والجدلية كموا القياسات الاتحائية او العنادية ولكنهما تسمى مواد
مغالطية باعتبار تشبه القايين بالبرهان او الجدلي كما ذكرنا **الفصل الثاني** في
مبادي سبب الغلط والمغالطة الدخلة في نفس التكيك اقضاً وتكيك المغالط المغالط
اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى واللفظي ما يلفظ مفرد او مركب والمفرد ما يحجر
اللفظ او بالهنة وحال اللفظ والهنة وحال اللفظ اما ان يلحق بسبب امور
خارجية اولا وفي المركب اما ان يقتضي نفس التركيب المغالطة او توهم وجوده او
توهم عدمه فالمغالطة اللفظية منحصرة في ستة انواع ثلثة منها راجعة الى الافراد وثلثة

أخرى إلى التركيب وهي هذه **١** بحسب جوبس للفظ وهي مغلطة بالاشتراك الاسم وتسمى
اضافة دلالة الاسم على المعاني المختلفة كالاشتراك والتشابه والمجاز
الاستعارة والفعل والتشبيه والتشكيك وغيره مما مثله ان يقال انتم انا واجب
فان كان واجبا كان خيرا لان كل واجب خير فلا يكون شررا **٢** وجب ان يكون
موجودا اذ كل باليس له وجوب لا يكون موجودا فلا يكون شررا وكن وجوده
ظاهرا وهذه المغالطة بسبب وقوع الوجود على عمله وجب وعلى ما وجوده
واجب بالاشتراك وكذا قولهم القائم المقام عدوا ولا فاعلى الاول لزم ان يكون الشيء
الواحد قايما وقاعدا معا وعلى الثاني لزم ان لا يعقد القائم والمغالطة بسبب
وقوع القائم على الموصوف بالقيام مطلقا وعلى الموصوف به من جهة انه قائم
بالاشتراك وينبغي ان يعلم ان المغالطة بالالفاظ اكثر من المغالطة بالمعاني
ومعظم المغالطات اللفظية بالاشتراك الاسم وقد صنف اهل طون في المغالطات
كتبا ولم يتعرض لشرحها الا جزاء المنطق وحسب سبب الغلط في اشتراط اللفظ وحسب
عن اعتبار سائر الانواع **٣** بحسب الهيئة وحال اللفظ في نفسه وتسمى مغالطة
باحتلاف شكل اللفظ وهي ان يختلف اللفظ بحسب اختلاف التصاريف و
التذكير والتانيث واسم الفاعل واسم المفعول ومن عدم التمييز بوضع احدهما
مكان الآخر كحرب الاسم وحرب اللفظ ومختار الفاعل ومختار المفعول
الفارسية بازار للسوق وبازار اخر باعادة الالفاظ **٤** بحسب الهيئة وحال
يلحق اللفظ من الخارج وتسمى مغالطة باختلاف الاعراب والعجاء ويحتمل ان يكون
في اللفظ مثل ما يتحقق بالاعراب والبناء ويحتمل ان يكون في الكتابة مثل ما
يتحقق بالجمع والنقطة واختلافه بقتضي انواع التصحيح واللفظ قد يكون طاهرا
كالرفع والنصب في ضرب الرجل الغلام اذ بالقديم والتأخير تبدل كل من الفاعل
والمفعول وقد يكون في الهيئة مثل ضرب الفتى سعدى ويقال في الفارسية زيد
حاضر است تارة يكون اجزاء واخرى استغما والتفاوت يكون بغير
في اللفظ هذه انواع ما يتحقق باللفظ المفرد **٥** المغالطة بحسب نفس التركيب وتسمى
عمارة وهي ان لا يكون شيء من المفردات مشتركا بل يقتضي التركيب الاشتراك في كل

كل من يقول في حق زيد شيئا فهو كذا فان لم يفهم من احد ما ان زيد كذا والآخر
ان القائل كذا كذا وهذا الاشتراك من جهة احتمال رجوع الضمير إلى كل منهما وكذا التوسيم
في الفارسية وانا دليز است ولا ايضا مفهومان احدهما ان يكون دانا موضوعا وليس
محمولا والآخر بالعكس وهذا الاشتراك من جهة اهتمام التقديم والتأخير **٦** بحسب
وجود التأليف وتسمى مغالطة بالاشتراك القسمة وهو ان يكون الكلام بلا ملاحظة
التأليف صادقا ومعما كاذبا وسونوعان احدهما ما يكون التأليف والتحليل في
الموضوع فقط والثاني ان يكون في القول والاول ان يكون للموضوع اجزاء
وكل جزء حكم فلاحكام الصادقة على الاجزاء بالتحليل اذا جعلت على الموضوع
بحسب التركيب كانت كاذبة نحو الحمة زرع وفرد وكل ما يكون زوجا وفردا
كان زوجا كما ان ما يكون صفرا وحلوا كان صفرا فيكون الحمة زوجا وكذا
اذا استعمل الموضوع مكان الاجزاء نحو الحمة اثنان وثلاثة فيكون اثنان
واما ما يكون في القول فكان يقال زيد شاعر حبيب وحمل الشاعر فقط صاف
وكذا الجيد فقط كذبة كاذب بحسب التركيب لانه ليس جيدا في الشعر وفي الفارسية
الناسي مي رفت بافرسي سخن مي گفت فان قول انساني مي رفت بافرسي صادق
وكذا سخن مي گفت وباسم كاذب وتركيب المتصلا الصادقة من الجملات الكاذبة
قد مر سابقا **٧** بحسب توهم عدم التأليف وتسمى مغالطة بالاشتراك التأليف وهي
بان يكون الكلام صادقا بلا ملاحظة التأليف وكاذبا بدونها نحو يمكن ان يحكم كذا
والكلمة مستحكمة فان القضية الثانية صادقة باعتبار دحو لما في حكم الايمان
على سبيل العطف واما اذا اعتبرت متا نفة بحيث اقتضت الحكم المطلق فيكون
كاذبة وكذا ان كان الخلق موجودا كان قابلا للتقدير والابعاد من ملاحظة
قولنا والابعاد من ملاحظة ان لم يؤلف مع الاول كان كاذبا وهذه انواع المغالطات
اللفظية واما المغالطة المعنوية فيكون بسبب خلل يكون في نفس التبكيت او في
اجزائه والتبكيت قياس خاص والتحليل نفس القياس اما بلا ملاحظة النتيجة او
بدونها والاول اما ان يكون النتيجة غير المقيدة او لا والاول مصادرة على
المطلوب والثاني اما ان يكون النتيجة مطلوبة من ذلك القياس او لا والاول

يكون م

ليس محتمل والثاني يكون وضع ما ليس بعلته واما احتمل في نفس القياس فلا
ملاحظة النتيجة فاحتمال شرط من شرط انتاج القياس كما بين في علم القياس واما
الحتمل في اجزاء القياس فاحتمال في القضايا فانها الاجزاء الاولى للقياس للاجزاء
الثانية مدخل في الصدق والكذب واحتمل في القضية اما باعتبار نفس القضية
او نقيضها والاوّل اما راجع الى الموضوع او المجموع او التركيب والراجع الى الموضوع
بان يكون الموضوع ازيد من واحد ويكون له محمولات مختلفة ويطن ان الموضوع
واحد فيقع استنباه بين المحمولات المختلفة لثبوت ذلك الموضوع والراجع الى
المحمول ان يكون محمولا على الموضوعات المختلفة ويطن انه محتمل لبعض والسبب
ايهام العكس والراجع الى التالف احتمال شرط مذكرة فمات سابق كالاضافة
والشرط والجزء والكحل وغيره ولا محالة يكون سبب استنباه من يتعلق بالقضية
بالذات وما ليس كذلك وسواء ما بالعرض مكان اما بالذات واما ما هو عتبات
نقيض القضية فبإيراد غير النقيض مكان النقيض وبذلك السبب يكون المشتبه
مسائل كثيرة لان السؤال عن طرفي النقيض سبب تعلق واحد من الصدق
والكذب بهما لا يكون الا واحدا محتمل غير المتناقضين او يروج اصوله كثيرة
فاسباب المغالطة المعنوية بحسب هذا الباب محصورة في سبعة انواع **المصا**
على المطلوب الاول وضع ما ليس بعلته وقيد بين حالها **2** تحريف القياس
عن القياسية وسويسي سوء التكيث ويعلم من معرفة شرط القياس **نقض**
3 سوء اعتبار الحتمل الذي يكون من عدم التمييز بين المحمول المطلق والمحمول الشرطي
والمحمول بالعرض كما لو وجد الذي يكون تارة محمولا بالاطلاق وتارة جزء
المحمول وتارة رابطة ولا اختلاف وقوعها يختلف معاني القضية وكين
المغالطة كحلولها لا ينظرون بوجود وكل ما هو موجود ومنظنون **4** عدم اللزوم
من جهة ايهام العكس ومومن عدم التمييز بين المذموم واللامزم والكره في
في الحسن كما اذا قيل كل عمل صفر سيال يظن ان كل اصفر سيال عمل واذا حصل
بالمطر رطوبة للارض ظن ان كل رطوبة لها منه وفي الفعل اذا كان كل متكون
مبدأ وظن ان كل له مبدأ فهو متكون **5** اخذ ما بالعرض مكان بالذات

بالذات وسوان يظن ان عروض كل من عوارض موضوع واحد آخر بالذات او عروض
عارض عارض لنفس الموضوع كذلك مثال الاول اذا كان ان ان بعض كتابا فخطبت
كل **نقض** كما تبين بظن ان كل بعض كتاب وكذا اذا قال تعرف اني عن اي شيء اسألك
فان قال نعم قال عن اي شيء وان قال لا قال عن زيد الخيت تعرفه ووجه الخطأ
ان زيدا مسئول عنه ومعلوم ايضا كونه مسئولا عنه من جهة كونه معلوما من مقارنتها
في زيد بالعرض ومثال الثاني التحتمل بعرض ايهام بسبب احرارة العارضة لها فافا
اخذوه عارض الجسمية كان من هذا الباب ايضا من هذا الباب ما يقال زيد غير عمر
وعمر ان فردي غير انسان فان مغايرة زيد لشخصية عمر والعارضة لطبيعة الانسان
بالذات والمعروض بالعرض والصلوب ان يقال زيد غير انسان معين **3** جمع مسائل
كثيرة في مسئلة واحدة كما قال زيد شاعرا كاتب زيد وعمر انسان ام لا
فاد كان الجواب اكثر من واحد فاحتمل ان يقتضي تحريم الجيب وقد يكون السؤال
في اللفظ واحد لكن الجواب لخصي ان يكون اكثر من واحد كان يقال ساكت
اما المطلق او باعتبار انه ساكت وكذا قولهم ما يتعلم زيد ايعلم ام لا وحكمة اذكر
هذه اسباب المغالطة المنحرفة في ثلثة عشرة نوعا وسعي ان يعلم ان السبب الحكي
في جميع المغالطات احتمال شرط من الشرط المذكورة في القياس والبرهان
والجدل اذ لو تأملت حدود القياس ووجدت سائر الشرط وجب الانتاج
فاذا كذب النتيجة ظهر ان شرطها منها سف فاذا كان القياس ما يكون متحيا فاما
يورد بحسب المغالطة لا يكون قياسا بل شبهة واطلاق اسم القياس على كل ما
الحكمون على المصور وكذا حال المواد وبيان ان القياس في هذه الصنف عمة
ليس بقياس ان اللفظ المشترك مثلا يقتضي مغايرة حدود القياس والنتيجة لخطأ
القياس عن الاوسط حتى لا يكون بالنسبة الى النتيجة قياسا وما بالعرض يقتضي مغايرة
خرشي اتفاق حاصل بموضوع معين واذا اقيم موضوع بالذات فقد حكم بمقارنة الحكمين
فازم جعل المقدمات الغير الكلية الغير الضرورية كلية وضرورية فلا يكون القياس
قياسا واحتمل الذي من جهة ايهام العكس شبهة بالحكم بالعرض بوجه لان ما بالعرض
لخصي ان لو اخذ الامور المتغايرة لطريق هو هو وفي ايهام العكس الامور المختلفة بالهم

والخصوص بالتسوية في موضوعات ما بالعرض كون اعم ولذا كان اسما لعكس كونه مجبيا
بالعرض وان اختلف الاختبار واحد مقدمات كثيرة في مقدته واحدة يقتضي
احتمالات موضع الصدق والكذب مختلف اجزاء القياس ويكثر المقدمات ويؤثر
صورة القياس وهكذا الحال في سائر المغالطات فعلى الجمال مرجع جميع المغالطات
اصل واحد وهو احتمال القياس وعلى التفصيل اسباب عديدة بعد السبب الوجودي
المذكور في صحة القياس والسبب الكلي في احتمال القياس وفي جميع المغالطات
في الحصة شي واحد وهو عدم التمييز بين الشيء وشبهه كما ذكرنا وهو باستقراء عدم
الفرق بين الغر وهو هو او بين النقيض وشبهه اذ في اشتراك الالفاظ المفردة
والمركبة عدم الفرق بين الغر وهو هو او في اشتراك المالف والصمة عدم
الفرق بين حكم التفصيل وحكم المجموع الضار راجع اليه واذا كانت المباشرة في
الالفاظ اكثر مما في المعاني والصا كان التفكير في اكثر الاحوال يحمل الالفاظ كانت
المغالطة بسبب الالفاظ اكثر وعادة الى عدم الفرق المذكور واما في المغالطات
المعنوية فاحد ما بالعرض كان ما بالذات الضرب عدم الفرق من هو هو
العر وفي تحريف القياس عدم الفرق من شرط الاطلاق وشرط التقيد ايضا
عند اليه وفي المصادر من المقدته ولازمها وفي توابع الحمل من المحمول والشيء
وفي وضع ما ليس بعلة من المشاركة الحصة للمقدمات والشيء والمشاركة
حكم الظن وفي اسما العكس من اللازم والمزوم وهذه الكلمة عادة الى عدم الفرق
بين الغر وهو هو وفي احد ما في مسألة واحدة من النقيض والشيء والاشكال
شرائط البرهانية كالمناسبة وصوره المقدمات ودخل في باب وضع ما ليس بعلة
عده وكذا شرط الجدلي فالبس في جميع المواضع عدم التمييز وهو من جهة المناسبة
ولذا سمي مبادئ المغالطة المشبهة وسمى ما يجب مشابها الاوليات ويجب
مشابها المشهورات ويدخل في المشبهات الاحكام الكلية الصادقة بقبول حقيقة
والكاذبة بدونها ولا يدرك الوجودا وعدمها وكذا الومهمات التي
تعملونها من مبادئ الصناعة داخل فيها بسبب التباس الفرق بين حكم العقل
والوهم وصور القياسات المغالطية التي بسبب صور القياس الحقيقية ولتفقد الشرط

الشرط لا يكون قياسا سمي قياسات مشبهة والله اعلم **المصل الثاني** في بيان اسباب
المغالطة من الامور الخارجية وذكر ما ينفع السائل والمجيب في هذه الصناعة ولما غفلنا
عن الاجزاء الذاتية للصناعة شرعنا في بيان الاجزاء العرضية وهي الامور الاربعة
الخارجية التي ذكرنا ما فيقول بالاشنع السائل فله وواع بعضهما هذه **ع** المجيب
عن دفع التبكيت **د** عدم التحصيل فيما ذكر جوابا وسوا ما من نقصان الجواب اولانه
ليس بجواب حقيقة او من الغموض والالتباس **ج** اراد الحشو والتكرار **و** التكرار
الكذب وحالات المشهور ويحتمل ان يستغل السائل قبل عقد التبكيت بالاشنع
او لسوق الكلام الى الكذب والاشنع وسومان مثال عن طرف في النقيض فان
الطرف الذي بني التبكيت عليه التبكيت وان سلوا الطرف الآخر وكان
شبهها بوجه من الوجوه بخلاف المشهور او الكذب وجد مجالا للاشنع والاشنع
بلا حتى او اضافة قيد ليكون تحت ينفع في التبكيت او كاذبا وشيئا ليشنع عليه
فيظهر ان المجيب سلم على هذا الوجه وهذا موضع سوق الكلام الى الكذب و
الاشنع وهو واحد من الامور الاربعة ومن اسباب عجز المجيب عن دفع
التبكيت اراد الابهام في التبكيت على وجه يتجسط في النقيض والابجاز والاشغال
لسلا بجملة النظر لطول الكلام ليس في الموضوع المهم ويغير ترتيب القياس
ليس في النتيجة ومن اسباب عدم التحصيل في الجواب السؤال عن غير طرف في النقيض
بحدف بعض الاقسام كان يقال طاعة الاباء في جميع الامور واجبة او لا يكون
في شيء منها واجبة فيغفل عن القسم الثالث وجميع اسئلة كثيرة في مسألة واحدة
كما ذكرنا والاشنع بالتكرار قد يكون في القضية وقد يكون في الحد الاول مثل
ان يقول السائل الانسان انسان او غير انسان فان قال الانسان شنع بانك
قلت الانسان انسان فانه تكرر وان قال غير انسان شنع بانه يناقض ولزوم
هذا التكرار من جهة السؤال فان فجع كان السؤال افجع منه وفي الحد كقولك ان يكون
لا بالحق وان يكون بالحق الاول في هذه اشياء يجب فيها التكرار كما ذكرنا و
الاشنع فيها ليس شنع وانما في مثل ان يقول المجيب الشهوة شوق الى الذي
يقول السائل فليس شوق ايضا متعلق بالذات فيصل الحد ان الشهوة تلهذ

باللذية وموافقا لطلب الشهوة قد يكون للنافع والجيد والغلبة وغيره وان لم يكن كذلك
بوجه الشنيع بارتكاب الكذب او غير المشهور بان يكون السؤال على وجه الاستدراك
او الابهام لمجيب عنه المجيب بالفتنة ويحمله السائل على الوجه الكاذب ويستغل في شنيع
وكذا اذا سأل عن المشهورات المتقابلة مثل ان يقول طاعة الانبياء افضل ام طاعة
الاباء فان قال الاول قال فيلزم جواز محقق الوالدين وان قال بالثاني قال فيلزم
جواز مخالفة الشريعة وكذا اذا قال العدل افضل ام الصالح فان قال بالاول شنيع
بمخالفة الشهرة فان قال بالثاني شنيع بمخالفة العقل والشرع وهذا هو الاسارة الكيفية
استعمال القسمين الاولين من الامور الاربعه واما الثالث فمثل ان يقدم على امور
انفعال المجيب كاستخاطه بالوقاحة وباتك لا يقول جيدا وكلما كان صادرا عن جهل ونحو
ذلك ليكون انفعال نفسه مانعا من الفكر واما الرابع الذي هو ايراد الفكر الهداية
فواضح لان مثال التكرار المذكور ومثال الهذيان ان يورد السائل كلمات عديدة
غير متباعدة مغلقة ومتماثلة بعضها بنسبة النجاسة لبطونها بنسبة برئانية هذه الاحال
الامور الاربعه المذكورة واما ما ينفع المجيب والسائل فهو ان السائل المشاغف
ينبغي ان يقف على المشهورات المتقابلة وعلى احكام شريعة يكون في كل وضع سواء
كانت على سبيل تسليم او على سبيل الذموم مما قد سلموه ليشنع به اذ لا يخرج عن مثله
مذهب ومقالة وعلى الاسماء المشتركة كذلك وعلى استدراجات سيدك في الخطابة
وينبغي ان يكون اذا اراد الاستفراء بحيث يظهر الحقائق بانها مسلمة اليك
فيها النزاع بل بعدا واحدا واحدا ليحصل اعتراف الخصم بذلك ويؤخر في بيان
الحجة ويختصر ولا يعجل بالالزام لئلا يقفوا على الخلل ولا يجدوا زمان مبدئ التفكير
يدرج الحجة في الحجة لتجبر المجيب فان دفع واحد منك بالآخر واذا اراد المجيب
دفع تنكيتك انتقل بالعجالة الى الآخر وقطع كلامه قبل ان يظهر الدفع ولا يمكن المجيب
من الاستغفال ببراءة التنكيت والدخول في معرض السؤال اذ لو كان المجيب سائلا
سقط الترتيب واحتمل ان يعجز السائل المجيب ينبغي ان يكون قادرا على تفصيل
الاسم المشترك وجوده في غير من الاسماء وانباها وجعل ذلك مأكدا فالقاعدة
مع الثاني امر ومع النجس امر واحتمل ان لا يكون الاول مقيدا في المحاورة والاسم

والاسم المشترك كما جاز ان يكون اداة المغالطة جاز ان يكون وبالالعاقبة اذا اورد
ما هو نتيجة التنكيت فلم يجز ان يقول ان لم ارد بوضع هذا المعنى الذي يطلعه بل اردت
المعنى الثاني الذي ما فهمته وينبغي ان لا يكون تسليم المجيب سائلا السائل على سبيل
القطع بل على التجوز والتسك لتلاييزول زمام الاحتياط عن يده والسائل اذا
جمع المسائل لم يستغل في جواب حتى يفرد ويفضل ولم يقبل من السائل كل كلام منها
ومجمل حتى يبين ويفضل وما يكون طرفاه مشهورين لم يقبل واحدا منهما مطلقا بل
مقيدا بقيود ولو اوضح بحيث خلا عن المناقضة وينبغي ان يعلم ان المشهور
الطبيعية والنية كثيرة ما يكون غير ظاهري ويكون بحسب القول الجليل والنية
اظهر فينبغي ان لا يميل الى التسليم الطرف الاول الذي فيه للتشنيع محال كثيرة وينبغي
ان يفصل اجزاء القياس من الحدود والمقدمات ويلاحظ النسبة بينها و
بين النتائج بحسب الشرايط المذكورة في التأليف وينظر فيها ليقف على الخط
ان اشتملت عليه بما اردنا بيانه في هذا الفن والله اعلم **المقالة الثامنة** في
الخطابة وهي تسمى بطريقها وهي ثلاثة فنون الاول في القواعد والثاني في الانواع
والثالث في التواضع **الفصل الاول** في اصول الخطابة وقواعدها ومواردها
الفصل الثاني في ما يهتد به الخطابة ومنفعاتها ونسبتها الى صناعة الجدل وسائر صناعات
الخطابية صناعة علمية بها يمكن اقناع الجمهور فيها ينبغي لهم ان يصدقوا به بقدر
الامكان وقيل الخطابة قوة على تخلف الاقناع الممكن في كل من الامور المفردة واورد
بالقوة الملكة النفسانية الحاصلة بتعليم القوانين او بحصول التجربة من كثرة
مزاولة الفاعل والمراد منها كلاما معا وهذه القوة اخص من القدرة الحاصلة
لكل شخص بحسب الفطرة وللتكلف مغنيان احدهما تعاطي الفعل لامن جهة الانشاء
بل بآداة مقارنة بالاستكراه والآخر تعاطي الفعل ببلغ قصد في انما والمراد
المعنى الثاني والاقناع الممكن وهو الفعل الذي يتعاطاه المستكلف وقد يمكن
اذا لم يحصل الاقناع لكل مصديق بفرض او في كل شخص بفرض كما ذكرنا في الجدل
ومثلهما بمثل الطبيب والمداواة وكل واحد من الامور المفردة يعني كل جزئي يقع
اتفاقا او كل مقولة تكون موضوعا لها تحت تلك المقولة فان

موضوع الخطبة كموضوع الجدل غير محدود وسائر الصناعات العلمية لا يكون على هذا الوجه فان الطب يبحث عن كل من الامور المفردة الخاصة بموضوع ذلك العلم فالقوة جنب الصناعات الحس وغيرهما وتختلف الاقناع الممكنة في موضوع الفصل وينبغي ان يعلم ان سائر الصناعات لا يقوم مقام الخطبة في افادة التصديق الاقناع لان عقول الجمهور قاصرة عن ادراك الصناعات البرهانية كما ذكرنا بل وعن الجدلية ايضا لانها يتعلّقها بالكماليات تجري مجرى البرهانية ولهذا اذا سمع العوام في اثبات وضع او ابطاله تقريرا جديلا يظنون ان ما يقتضي الالتزام بالذات فصل قوة المقرر ولا يدخل نفس الكلام فيه الا بالعرض ويحتمل ان يقال ان كان للمنازع تلك القوة او اكثر لدفع ذلك الكلام وعلة هذا الظن قصور عقولهم عن ادراك فضل الكلام او قوته وضعفه فان نظرهم مقصور على العلية المجوسية في المجاورة واذا لم يفد البرهان والجدل هذه الفائدة وكانت المغالطة ساقطة عن الاعتبار في باب النفع بالذات فالصناعة المتكفلة لافادة الاقناع في اذعان الجمهور لا يكون الا بالخطبة واذا كان بقاء نوع الانسان يشترط وسومني على التجاوز والتعامل وسما مقتصران الى احكام صادقة بحسن والبيع في الامور العملية المقتضية شمل المصلحة واضدادا توجب التثبت وهذه الاحكام متعلقة بالعقائد الالهية وتقرر بهذه العقائد العملية والاحكام العلمية في نفوس العوام بالبرهان والجدل معزز والخطبة متكفلة بما قبلها الوجه احتياج النوع في البقاء الى هذه الصناعة ضروري ثم بين الجدول والخطبة مشاركة ومشاركة في شئين احدهما الموضوع حيث يكون موضوعا غير محدود واما في الجدول كما ذكرنا واما في هذه الصناعة فاذ ليس للعلوم قدرة التمييز بين الموضوعات وايضا الاقناع بالمعادن والخطبة نافع ومحتاج اليه في الآليات والطبيعات والحكميات والسياسة فللصناعة تعلق بموضوعات هذه العلوم لان المباحث الجدلية من هذه الموضوعات كثر ما حث هذا الفن جزئته ويحتمل في بعض الصور ان

ان يقال في الكلمات ومن جهة عموم الموضوعات كان لها بين الصناعتين مناسبة واما كلمة لكل من العلوم البرهانية والثاني العلية فان غاية كلتا الصناعتين العلية اما في الجدول فطلب العلية بالالزام وفي الخطبة بالانفعال يعني طلبوا ان يذعن المجادل وهذه الصناعة احسن من الجدول ما يقع التصديق لان اعداد الجدول بالقصد الاول كجته الالتزام على سبيل العلية ولهذا كان مبنيا على المستند والمتسلل واعداد الخطبة بجته التصديق واما اسفاده التصديق من الجدول فلا يسهل مواده على ما يقتضي التصديق من الصادقات البرهانية والمقتضات الخطابية وذلك لانها خاص متوسطين من ثابتن الطائفتين يعني خواص العوام وعوام الخواص واما استعمال المعلم الجدول في تقرير المصادرات المتعلم فلمس لافادة التصديق بل لتكسب نفسه وحازيا مجرى نوع الالتزام في كسب الحكم النوعي واذا كان مقتضى التصديق بالذات سواء البرهان للخواص والخطبة للعوام وافادة منفعة الموفق مسعدة على دفع مضرة المنازع كان للخطبة نوع لعدم على الجدول واساره نص البرهان لقوله عن من قال ادع الى سبيل ربك الاله موافقة لهذا الترتيب واما كلمة الجدول والخطبة ففي كون باديها المشهورات وان كان في احدهما حكم كحصه وفي الآخر كجيب الطائر وايضا الخطبة في المصالحات الشفوية الاقناع كما يقتضي الجدول الالتزام والاقناع في المتفادات في وقت ومعا غير ممكن لا يتصور النفع من استعمال حكيم متضادين في قضية واحدة بل التعلق بطرفي المتقابل حاص بهاتين الصناعتين من طريق القوة وذهب الصناعة وحكم الحكم في التعلق بالطرفين حكم اعضاء الانسان في الاشتراك بإمكان الالفاظ والالاءام وحكم القوى الالهية في التعلق بالحجر والشركا ان فضيلة الاعضاء والعوى في التعلق بطرف الالفاظ والحجر كذلك فضيلة صاحب الصناعة في القصد الى الطرف الفضل واستعمال الطرف الحسن على وجه لا يكون خارجا عن الفضيلة كما استعمال البيع والجور في العدد على طريق المكافاة بوجه يكون حسنا وعدلا ووجه آخر من المتكلمة وموان تعلق العقل النظرية التي هي اصول العقائد الصحيحة والتعلق بالسياسة من طريق الرؤية والفكر بالمجدرات كما انها لا تحصل في نفوس

الموسطين بالجدل فلابد ان نعزل العقل العله في اصول الاعمال الفاضلة وليس
ايضا تعلق بالمجودة لا يحصل في نفوس الناقضين بالخطبة فكل من ثامن
الصناعة ناسب البرهان من وجه وسعى ان يعيهم انه كما يكون في الجدل قياس
جدلي حقيقي وقياس من شبهه يستعمل المتبعي فكله امكن في الخطبة قياس منفع
من مشهورات على سرته ومطلوبات حقيقته وقياس شبهه به يكون له سبب
مشاركة الاسم او بوجه من الوجوه المذكورة في المغالطات مثبته بالمطلوبات
الحقيقية واقضية القسم الاول للنتائج يكون بحسب الظن واقضية القسم
الثاني لها سبب المثبته المذكورة الا ان المطلوب في هذه الصناعة لما كان
حصول الظن المجموع وكيف ما اتفق للمحض المصن او ما هو بمثابة دخل القسمان
في الصناعة بخلاف البرهان والجدل فان القسم الحقيقي منه نفس الصناعة والقسم
العرضي ضدها وتعارض الصناعة وضدها منه لا سبب تباين الغرض فقط فان
قصد التلبس والرواج كما يذم في تنبك الصانعيتين يذم ايضا في هذه الصناعة
لكن لما كان استعمال تلك المواد منها في الصنع غير ممكن بخلاف مواد الصانعيتين
لم يكن للمعالطة في هذه الصناعة اعتبار على حدة الا ان ادراكها سيندر وحوار
هذه الصناعة من عموم الأشخاص متداول فان اكثر المجاورات والمعاوضات
مستعمل على تقرير مدح وذم وشكر وسكاية ومشاورة على وجه صناعي وان
كان بعض منهم اقدم من بعض على تقرير كل صنف وايراده وتصرفاته في باب
الافقاع الحج لكن القواعد الكلية المجردة عن المواد لا يحصل غير صاحب هذا العموم
العموم الاول وان كانوا مصيبين في وجه الاستعمال ولكنهم غير واقضين
على لمبة ما يستعملونه ونفعه واذا حصل الفواش الكلية حصل منه ايضا بلائكة
الاعتبار ونمته واقضاع فمن استجمعها كان حليبا فاضلا وضاعية تامة **الفصل**
السادس في اخفاء الخطبة الخطبة مستعمل على شيئين احدهما العمود والاخر الاعوان
والعمود قول نبي المط بالذات بحسب الظن والاعوان اقوال واحوال خارجة عنه اذا
كان الغرض من هذه الصناعة الافقاع لا التحقيق المطلق والالزام الصريح فكل
ان افاد الافقاع سواء كان داخلا او خارجا اعتبر في الصناعة وليس كل الافقاع

الافقاعات بالقياس القولي بل قد يكون الشهادة الصادقة وبالامارات ايضا
بالجملة مقتضى الافقاع اما مقتضى نفس الافقاع او مقتضى استعداد مقتضى الافقاع
اما عمودا وشهادة شابه والشهادة اما شهادة القول او شهادة الحال وشهادة
القول اما شهادة قول المقتدى كالنبي او الامام والحكيم او الشاعرين الذين
يقولهم او قول الشهود المصدقين للمدعي او قول الحكم والحاضرين المصدقين له
سبب ان قوله يقبضه لهم الافقاع وشهادة الحال اما حال يدرك بالفعل كفضيلة
القائل وشهرته بالصدق والتميز والاعتقاد او حال يدرك بالحس وهو ما يجب
القول كالتمحي والتمسك والعهد والتمحي يطلب البني من المنكر المعارضة في راد
المعجز لصدقه ان عجز كطبيب يقول لمنارعه داو هذا المرض والافا داو اوت
اعترف بفضل واليمين معروفة والعهد شريعة خاصة يكون بين شخصين بوضعها
ولا يجوز لهما العدول عنها او بحسب امر آخر وهو الامارات كمنته المسرور والمبشرون
الحائف للمنذر وهو الصانعان احدهما ما يتبع الانفعالات النفسانية كما ذكرنا
والاخر ما يطرأ من الخارج كالهيئة والعقوبة لمخبر الثواب والعقاب واما مقتضى
استعداد الافقاع فلا بد ان يتوجه الى شخص يكون المطلوب منه الافقاع وهو
اما المحي طب او الحكم المستمعون ويكون بحسب القائل او القول او المستمع و
الاول مثل ان يورد القائل في معرض المقتول القول وسو يكون بانثا الفضيلة
له او بهتة في الاقوال والافعال قبل الخطاب وفي تلك الحال يكون مثلا في سميت
صالح منمنع او سميت صادق جيد الادب متان وكثير من الوعاظ يكون بحيث
يتأثر الناس بمجرد منظره ويحصل لهم الرقة والبكاء قبل تكلمه بمسألة شكله
والثاني قبل ان يورد الكلام برفع صوته او خفضه او نطقه او حدة في معرض
القبول والثالث مثل ان يجعل المستمع بالاستمالة والاستعطاف في معرض
التصديق وسو يكون باحداث انفعال في المستمع مناسب للحال كالرقة
والرحمة او القساوة او بابها مخلق كالسجادة والسجدة والانفعالات
والاخلاق بعضها يقتضي المسارعة في التصديق في بعضها بالصدقة مثلا المستمع
بوحاته العاقبة يكون اكثر تصديقا للناذر والحائف من الغناد يدخل برعا

في ثمة المصدقين والمجته والمدح بفضيلان تصديق المجوب والمادح والغضب
 والقفاوة تصديان الامتناع عن التصديق وتقرر فضله الحكم والصفه
 يمينه الى تصديقه واستخاطه على الخصم الى كذب قوله فعلم بهذه المقررات ان
 الامور الخارجة التي هي الاعوان صنفان في افادة التصديق احدهما ما يقتضي
 نفس التصديق كالشهادة وتقرر ان الشهادة معتقة والشهود اذكياء والمخبر
 الحق وسوكون بطرق الحق لضره والآخر ما يقتضي استعدا التصديق كاحداث
 الانفعالات وايها اخلاق يسمى استبراجا وسوكون بطريق الحكمة فاجزا الصفا
 الخطابية ثلثة العمود والضرة والحيلة والاهل بوالعمود وصاحب ملكة العمود
 بعد عالما فصيحا وصاحب ملكة الاجيرين عاقل اذكياء وعلم من هذا البحث ان
 هذه الصناعة تشارك صناعة الاخلاق في الموضوع لان معرفة الاخلاق و
 الانفعالات في هذه الصناعة ضرورية واما التصرف في الموضوع فليس فيه
 مشاركة كما سبقين والصا المطلوب في تلك الصناعة الاعتقاد الجازم و
 منها الاقناع كالف والتصديقات الحاصلة بهذه الطرق صنفان احدهما
 صناعي والآخر غير صناعي والاول تصديقات يمكن اكتسابها بواسطة الصناعة
 ومثلثة اشياء التثبيت واستنباط معناه سميت المسكوكات وبنيت استنباط
 السامع بالاقوال الحكيمة والانفعالات وغير الصناعية تصديقات ليس للصناعة
 فيها تأثير بل يحصل اما بالوضع او الشرع كما يتعلق بالاكراه يقول الشارع او
 ان هذا **فصل الثاني** في القياسات الخطابية وحال موادها وصورها كما
 ان الاعتماد في الجدل على القياس والاستقراء فكذا في الخطابية على القياس و
 التمثيل وكلاهما معا يسمى التثبيت وسوقول يمكن ايقاع التصديق بنفس المطلوب
 بحسب الظن والتثبيت ان كان قياسا يسمى ضميرا وتفكيكا الضمير باعتبار ان
 الكبرى كما ذكرنا والتفكيك باعتبار الاستعمال على الحد الاوسط الذي يقتضي التفكير
 وان كان تمثيلا يسمى اعتبارا فكل اعتبار يحصل به المقصود سرعا يسمى برهانا
 وكل من القياس والتمثيل اما اهل او بحسب الظن اهل كما ذكرنا واما بحسب الظن
 قياس غير منتج او مغل خال عن الجامع بعد تنجي واستعمالا على الجامع بحسب الظن و

والتمثيل اقرب الى طبع العلوم من القياس لان القياس محتاج الى بيان تمثيل
 وبذلك السبب يرى عليها والتمثيل مستغنى عنه وحذف الكبرى في سائر الصفا
 للابحاز وفي هذه الصناعة لاحقا عدم الصدق الكلي كما ذكرنا او للاشعار بان
 البيان المنطقي مادام لم يوجد لم يقع ظن المستمع انه بالقوة العلمية ملزم للتصديق
 وفي المشوريات اكثر الاتعمال على هذا الوجه وان اهلوا في وقت اورده
 محملة للماحصل الوقوف على كذب كلمة الكبرى وسوادرو والغالب ان
 اظهار الكبرى في هذه الصناعة يقتضي الشك وبهذا يكون موضع تنمية
 لخصي زيادة الشرح المهم المستمع ولوجب زياده الشك والتطول و
 الكسار يقتضي استيجاش نفس المستمع فمعنى ان يكون القياس الخطابي موجزا
 وموصلا الى المطلوب بالسرعة والاستقراء ايضا قد يكون مستغلا في
 بعض الموضع ولكن سفي ان يظهر وان اجزئات المذكورة في الاستقراء
 كانها عين الكلي وفي التمثيل على وجه ان الحكم في الكلي مقرر والحري المذكور مثال
 له ويحتمل ان يعتبروا تمثيلا بحسب الوضع والاصطلاح كما ان فقهاء الشيعة
 في الدلائل القليلة سمو اكل مقدمة من شأنها ان يكون جزءا تثبت بالقوة
 او بالفعل موضعا وسموا القوانين التي يخرج منها المقدمات وينقل من نتيجة
 الى نتيجة بالتدريج الى ان يوصل الى المطلوب انواعا مثلا نقل الحكم من ضدي
 ضد نوع ويخرج منه مقدمات الى ان يوصل الى المطلوب الذي هو ان كان
 القيد مستحقا لاساءة المحي طيب فعم والذني صد بيقه يستحق حسنة ومواد
 التثبيتات محمودات ومقبولات ومنطونات والمحمودات صنفان عام
 وحاض والعام حقيقي او غير حقيقي والحقيقي ما ذكرناه في الجدل وغير الحقيقي قضايا
 تنزاعية على سبيل المناقضة مجودة بحسب راي الجمهور او بحسب راي قوم غير
 محصور ولقضى الاقناع وسوم من جهة مث بهن المحمود يكون حقيقيا بسبب
 اشتراك الاسم او من جهة اتمال قيد حقي او بوجه آخر من وجوه المث بهن و
 بالحكمة مشتمل على مخالطة حفية وبمراجعة الراي يوقف على ذلك الحكم فلا يفتد
 مشهورا في الحصة والحكم الاول الذي يفعلونه في بادي الراي لاحاد تلك

القضية لم يكن حكما واجبا بل كان على سبيل انذار النفس بخلاف المجمود المحقق الذي
لا استنباه في حمله وان جاز ان يقع استنباه في صدقه ونسبة المجمود المحقق الى
المجمود انما من نظير نسبة الاوليات الى المجمود المحقق والمجمودات الحقيقية يكون
مجمودة ايضا بحكم الظاهر بحسب الطلب لكن هذا الحكم لا ينكسر فالمجمودات المستعملة
في هذه الصناعة يكون علم ما ذكرنا في صناعة الجدل كما كانت مواد الجدل علم
من مواد البرهان والمجمودات الحاصية ما يكون بحسب شخص او شخاص معهود
مجمودا وبحسب قوم آخر غير مجمود واستعماله في الخطبة معهم حسنا ومع غيرهم
قسحا والمصولات ما ذكرنا حاله وبني باعتبار من قبيل المجمودات الخاصة بالغير
المحدودة والمطنونات المطبقة المشتملة على ترجيح طرف بلا اعتبار الجدل
مستعملة وبني ايضا داخله بوجه في المجمودات الخاصة فان المطنون بالنسبة
الى شخص يميل ذهنه الى الحكم باحد الطرفين مجمود فان كان سبب الميلان
ذلك الطرف اكثرى كان ذلك مطنونا مطلقا وان تساوى الطرفين فلا بد
للتزجج من سبب وسوفي القضية قد اوقرتية فان المطنون مقيد بذلك المقيد
والقرينة مثاله زبد سكم من داخل القلعة مع الحصار علانية فهو حزين ولا
باعتبار ملاحظة حكمه مع الحصار وكذا زبد سكم من داخل القلعة مع الحصار
علانية فهو مسرحان وهذا باعتبار ملاحظة العلانية ومثل هذه المواد غير مضبوطة
فعمدة هذه الصناعة المجمودات الظاهرية العامة بحسب الجمهور او قوم
محدود وباجلته كل ما موافقا على لان القياسات هذه الصناعة التي تقتضي
الاتفاق يكون اقناعه بالمادة والصوره وفي الخطبة لا يبحث عن الأمور
الضرورية الا نادرا مثلا بان يكون البحث عن مسألة الميتة او طبيعة يكون
للعوام فيها مدخل وفي ذلك الموضع ايضا ان طلبوا التحقيق بحسب هذه الصفة
فقد طلبوا وطلبوا مسائل من شأنه ذلك والمعدات الضرورية على هذا
الوجه ستعملونها ويقولون مثلا حب الشهوات وفضله الفقه لا يحتمل
في زيد وعمرو اذا كان منكرا للبعث والثواب لم يراقب الجانب الاخر
استعمال القياس في الخطبة من الاشكال الثلثة يمكن بسطه الاقناع كما ذكرنا

قلت

ذكرنا وكجز الاناج مثلا من موجبتين في الشكل الثاني وما يكون متجاوبا بالنظر
لاني الحقيقة يسمى رؤسم ويستعملون بحسب المادة الضرورية والممكن الاكثر في المتساوية
بشرط ان يعرض له الحكم مثال الضمير من الصادقا المطلقة من الشكل الاول زيد
عالم زكي النفس فكون سعيدا في الآخرة ومثال الدليل الصادق من الشكل الاول
فلانة ولدت فليت يكر لان الولادة دليل عدم البكارة ومثال الدليل الاكبر
زيد كاف الاذني عن الناس فكون محبوبا وهذا يسمى دليلا اوليا واسمه
ومثال المتساوي زيد ساعي عمر ولانه يشاور الامير ساعة قبضة واما في العلان
التي لا يكون ملزوم محمول النتيجة لازم الموضوع او لازم الموضوع ملزوم
المحمول بل يكون شي واحد لازمهما او ملزومهما فيقع على واحد من الشكلين الآخرين
وكون الحكم اكثر ادمتا وبامثاله من الشكل الثاني فلانة عظيمة البطن فهي
جلى ومن الشكل الثالث الفقيه يكون عفيفا لان زيدا فقيه عفيف والعلامة
في الميتاويات يكون علانته طر في النقيض واما الاستعمال فكل منها فنيب
قرينة لضاف اليه كما ذكرنا في مثال المطنون المقيد والدلائل والعلامات
قد يكون علل الحكم وقد يكون معلولاته وقد يكون مضافه وقد يكونان معك
علل واحدة وبعضهم قسم الضمير الى ما هو من الآراء المجمودة والى ما هو من الدليل
وقسم الدليل الى العلامات والمثبات والرأي المجمود يقال لقضية باقية
في المتشورات واذا وقعت في التفكير كانت نتيجة رأيا آخر ولكن الرأي الثاني
لا يكون مقنعا بانفراذه لانه يكون رأيا مكتسبا فالرأي ثلثة انواع رأى طاهر
مقبول عن الجمهور ورأي طاهر عند المحاطب او قوم خاص وكلاهما مستغن
عن البيان ورأي مكتسب يكون طاهرا بمقارنته البيان ورأي يرى بانقراده
شبهيا بمقارنته البيان يكون اولى كان يقول رجل اللابق لا مثالي ان
لا يقتضوا الفضل فانه على هذا الوجه شنيع لكن اذا قال امثالي اذا اراد وان
لا يدخلوا في معرض الحساد فاللابق لهم ان لا يقتضوا الفضل راجح الكلام
وحتمل ان يكون البيان في امثال هذا الموضع مقتضيا للتخييل ولكن استعمال المحل
ان اقتضى الاقناع كان خروجا عن الصناعة والرأي كليا فينبغي ان يستعمل على

وجه الاحمال او الاكثرى كان يقال مثلاً كثيراً ما يكون كذا او الاكثر ان كذا او اس
 الاراء بسجج الشرايط النشئة ان يكون مشهوراً ومقارناً بالمتال ومقتضياً
 لما نفعه ان يكون لذينا في المسمع وبمنابه ضالة وحدث او شئ من شئ
 فانه يعيد الذمة وبالفرج واذا كان شتملاً على امر خلقى كان بمنابه سنة
 كما يقال مثلاً المتعلم المتواضع بسجج علومه كثيرة في زبان قليل كارض عاير بسجج
 المياه وبالجملة المقدمات الخطابية لا ينبغي ان يكون وضحة بالاطلاق مثل
 ان الشمس مضيئة للعداء عن الفائدة ولا ان يكون محتاجة الى زيادة بيان
 تشبيه بها بالعلم اذا العوام لا ينتفعون بالمجاورات العلمية والعلماء
 بينهم كالغريب بل اكثر انتفاعهم من السخاوص منه المراتب يمكنون بالغير
 الى انهم فينبغي ان يكون المقدمات بحيث اذا سمعت حدثت منها ظن
 في الذهن كان يقال القناعة خير والطبع شر وكان يقال حسن البضاعة
 ما لا يذل له يعني ينبغي ان يعرف العلم الى طلب بضاعة يامن الهب وتخلص
 ما لا يفاق لعنى العلم وينبغي ان يعلم ان كل شئ يقتضى اثبات حكم يكون
 بمثابة قياس من قيم وما يشتمل على توجب يكون بمثابة قياس الحلف والتوجب
 النفع في بعض المواضع لاقتضائه نوم الطرفين واذا كان موما كان اكثر
 تأثر **الفصل الرابع** في اصناف المحاطبة بحسب الاغراض المختلفة وطريق
 استعمال كل منها اعراض صاحب هذه الصناعة بحسب الغلب اثبات
 فضيلة الاشياء ونفعها اور ذيلتها وضرتها وبالجملة ما يكون نافعا في شئ
 النوعية ضارا بوجه من الوجوه وسواها ان يتعلق بشئ غير حاصل او بشئ حاصل
 وغير الحاصل اما ان يكون شئاً يحصل في المستقبل ولا محالة يكون للارادة والاحتمال
 مدخل في تحصيله او تحصيل منفعة ودفع مضرة ليكون البحث عنه نافعا
 وبحسب الصناعة مطلوباً لان البحث عنه وجود الاشياء ولا وجودها
 بحسب الطبع لا يتأخر بها الفن واذا كان كذلك كان غرض الخطيب تحقيق
 الطرف النافع من طرفي الفعل والترك وهو اذن ومنع وهذا القسم يسمى

يسمى مشاورات والقسم الثاني ما كان حاصلاً في الماضي وسواها ما كان نافعا
 او ضاراً فان كان الاول وقرروا وصول نفعه فلهي طلب ان يناع فيه لان
 هذا التقرر يكون على سلسل الخراف ويسمى سكر او ان كان ضاراً فلا نزاع فيه
 فمقرر وصول الضرر يكون شاكياً او نائب شاك وتقرره يسمى شكايه ودفعه
 اما معذرا او نائبه ودفعه يسمى عذرا وهذا القسم يسمى مشجرات وخصائش
 والقسم الثالث ما يكون حاصلاً في الحال او في حكم الحاصل فاما ان يقرر او اثبات
 فضيلته ونفعه او ضده والاول يسمى مدحا والثاني ذماً ويسمى هذا القسم
 مشاورات فالمدح وصفا الخطابية اما مشاورات او مشجرات او مشاورات
 واسمعون ثلثة اشخاص المحاطب الذي يكون الخطبة معه ويحتمل ان يكون
 خصماً والحاكم الذي باقناع قول واحد من المتخاصمين والحاضرون الناظرون
 وليس لهم الا النظر في قوة احد الطرفين وضعفه والحاكم في المشاورات
 مدبر الجمهور اذ نائب عنه وفي سائر الاقسام متوسط يكون ثقة الجانيين موجود
 الحاكم والحاضرين في جميع اصناف الخطابة ليس بضروري بل لا يتصور
 الخطابة بدون ثلثة قول وقائل ومحاطب والقول اما نفس الفرض او وقع
 في طريقه ونفس الفرض في المتأوري طلب الاقناع في نفع شئ او عده
 وفي المنافى في مدح شئ بفضيله وضده وفي المذموم شئاً ظلم او
 عذر بنفي الظلم والواقع في الطريق ان يبتدأ اسلاً بمدح وينقلوا منه الى
 مشورة ويسمى تصديراً وفي عرف الشعراء اذا ابتدوا بالغزل يسمى تشبيهاً
 وليس جميع المشورة راجعة الى النافع المطلق بل ما يدعي نفعه او جميل يكون
 ضاراً في الحال من هذا البتة ايضا والمدح ايضا قد يكون للضار كائناً لموت
 على الحيوة ولكن يتوقع منه النفع بوجه آخر ويحتمل ان لا يحتاج الخطيب في
 الجرائم الى اثبات امر او عده في الماضي او الحال والمستقبل بل يبين
 النافع اما العدل او النافع او اضدادها اذ في المشاورات ان كان الحكم
 على الوجه الكلي مبيناً في شريعة عامة كوجوب شكر النعم واحسان الولدين
 او حاصنه كاحكام النكاح والطلاق او الاخص كالعهود فالاسارة الى

تضمن الفعل والترك لا محالة لعارض الاشارة الى الحسن والقيح وفي المساجرات ايضا
اذا كانت الاحكام الكلية بان اي فعل عدل واتي فعل جور مفروعا عنها كفي شي
وجود الفعل وكذا اذا كان الفعل من فروع تلك الشرايع والخطايا والائمة
فرعوه كالعرفات البقية وكذا اذا لم يكن في ذلك الباب حكم كاش بعض الجراحات
اذا لم يكن للحصاة نزاع في هذا الباب وكان في الاول بعض الاحكام بحيث كان
الحصاة يتنازعان فيه فاتما افترع كان الحاكم حاكما بقوله وهذا الجسر متروك
هذا الايام وفي مثال هذه الكلية المذكورة لا نفع للحيل الاستدراجية لان الحكام
دفعوا الشاكر والشارع والائمة فرعوا عن وضعها والضا لا يدخل الفعل كل
في التصرف في مصالح العموم بل ذلك التصرف على الوجه الكلي لاسان كبير
ان يكون رائه مدبر صلاح اهل العالم وسوال الشارع الاتي الذي لا بد من وجوده
على سبيل التفرع لا شاخصا قفين على سيرة ولا تجاوزا وروا عنها وان فروعها في
الراي واستعمالها في الجزئيات مفوض الى الحكام المقولين بفضل الحصوات
للحاكم قوة التصرف في القوانين والادوية بقى بذلك اذ في فضل الحصوات لا يمكن
التأخير قدر ما يحصل فيه تفكر وضع القوانين والالواضع القوانين امكان بيان
الجزئيات المفضلة الغير المتناهية وبالحكمة في امضاء الحكم الكلي في الشخص الجزئي
يحتاج الى ثلثة اشياء احدها الكون الجزئي ولا يكونه وابانة على الخطيب و
الحيل الاستدراجية نافعة فيه وثانيها القانون الكلي ووضعه متعلق بالنوع
واصحابه وثالثها دخول تلك الجزئي تحت ذلك الكلي وحكمه مفوض الى الحاكم وربما
يحتاج الحاكم فيه الى اعانة مفسر ومبين الحكم الكلي في الصورة الجزئية على وجه كلي متعلق
بزمان وشخص معين وبيان يسمى فتوى والحاكم بمضنه في الاماكن الجزئية والائمة
المعينة والحيل الاستدراجية لا تنفع فيما يتعلق بالوضع والحاكم والمفسر الا في
ذكرنا ونش الحكم في هذه الحكومات يظهر سريعا لان الانحراف عن الاوضاع الكلية
غير ممكن واما في الاحكام التي في الاحكام فيها مجال تصرف فلا يظهر وما يطب فيه
النفع والضرر على وجه آخر كصلاح المعاش فان كان النفع والضرر ظاهرا كان
للمجور والخواص وقوف عليه ولا يحتاج فيه ايضا الى بيان وان كان حقيقيا

حتى يكون وجه التاويل الى النفع والضرر حقيقيا من الخطيب ان يبين ويحكم الحاكم بان
الذي يليق به وان كان النفع والضرر اذ بالحق ايضا متعلق بالحاكم وعلى الخطيب
اثبات وجوده فقط مثلا يقول الفعل الكلي نفع على هذا الوجه ام كيف يكون
والحاكم يقول مجزا او لاد صالح او لا يصلح يعني نافع في الآخرة او لا في الدنيا
ان كان الحكم الكلي بالمدح او الذم في الشريعة العامة او الخاصة معلوما مثل ان
العدالة فضيلة والصوم فضيلة لم ينجح الى اثباته ايضا بل يجب اثبات الكون
الجزئي وحدته واثبات وجه الذم او الثم ان كان حقيقيا وبهذا البيان
علم ان نفع الحيل الاستدراجية في المساجرات والمنافرات اكثر وسميت الخطيب
في هذا الباب نافع دون الاقناع في الامر مستقبل فان صلاح الخطيب حسن
سمته لا يدل على اصابته رائه بل الراي متعلق بالعلم فالخطيب المتوجب
ان يكون موسوما بفضل والكياسة واصابة الراي والحاكم كذلك بل
ينبغي ان يكون اعلى مرتبة والحاكم المتأخر لا يحتاج الى فضل راي لان احكامهم جاز
قد اوضحها واضع السنة والرسوم ويعلم من هذه المباحث ان الخطيب
بعد ما يكون مستحضر الاضناف المجموعات المحصية والظاهرة ينبغي ان يكون
له مواضع وانواع معدة في اثبات الاحكام والامكان والكون واللا
كون وكون الشيء متوقفا وغير متوقع وتقسيم الاشياء والضعف والينبغي
ان يعلم ان الامعاء بالعدل والربان وضرب الامثال والاستشهاد
بأحوال الماضين وان كانت نافعة في جميع الابواب لكنها في باب المساجرات
النفع لان وجود المطلوب في حيز المكان واما الفضائل والاضداد كما في المنكرات
والجور وما يجري مجراه في المساجرات فظا سبب حصولها بالفعل مستغنى عن
الاستدلال بالمثل وان احتاجت الى البيان فالضحية يكون النفع والآلة
التي يوردونها اما حال موجودة مشهورة والعرض من الاستشهاد به نقل
الحكم الى المطلوب او حال غير موجودة تفرض على الوجه الممكن لينقلوا احكامها
او حال مستغنى يكون العرض من ارادته نوعا من المحاكات معينة على التصديق
مثلا في الاشارة الى ان المصمم لا يحوز الاعتماد عليه يقال من الصنف الاول ان

ان زبانا اعتمدت على قصير وارت منه مارت ويقال من الصنف الثاني اذا طلب شخص
 في الحرب امين جصماته وشا ورمحه في امور الحرب وعمل على وقت ما يراه صوابا مع
 انه يعرف ان اشارته لمقصي ظفر قومه كان حسن من الاتقاد على المصمم ويقال من
 الصنف الثالث لما اعتمدت اليوم على الغراب كما ذكر في كتاب كليل وضمنه حصل
 لها ما حصل واكثر الحكايات الموضوعة على السنة الحيوانات الغريبة الناطقة
 يقيد هذه الفائدة والتمسك بالمثل وان اقرب لطباع العوام لكنه يكون بعد
 العجز عن التفكير وعن تحصيل المنفعة فان في الاقتناع يكون ثم وايراد المثل
 مقارنا للضمير حسن وموافا على وجه المنفعة او على وجه الضرورة والاول مثل
 ان يورد بجملة الضاح نفس الضمير والثاني مثل ان يكون بجملة نصيحة الكبري وفي
 النصيحة يحكم ان لعدم المثال على الدعوى ليكون الخ فان المثال يجعل المستمع
 مائلا الى التصديق واذا كان نفسه في وقت استماع الدعوى مستعدة
 للقبول حصل له التصديق سرعا اما اذا تقدم الدعوى فلما حاله نظر الانكاس
 على طبع المستمع من استماع الدعوى كما يطر من التصريح بالكبرى ويحتمل ان لا يزل
 ذلك الانكار بالمثل واما اذا اكل الضمير في ايقاع الاقتناع كان تقديم المثال
 وتأخره سواء وينبغي ان يعلم ان استعمال الرأي وضرب الامثال ليس لائق
 كل شخص بل مختص بآرباب التجارب والمشايج ليؤثر بحسب المناسبة لان الناس
 والاعمار ان ذكر والنوايج واما لا مع انها سيج منهم لا يقع محل القبول ومعرفة
 مناسبة الاشياء وما يليق بكل وقت وكل موضع وما يناسب طبع كل شخص من
 انواع الكلام النفع الاشياء في هذه الصناعة وينبغي ان يعلم ان الكلام
 في المساورة صعب من المجرة لان الكلام هناك يكون في المعدمات
 وسهنا في الموجودات والتمسك بالشرع في المناجرات في غاية النفع والمساورة
 والمناخلة متقاربتان فانك اذا قلت زيد فعل كذا فهو فاضل كان مدحا وان
 قلت افعل كذا ليكون فاضلا كان مشورة والفضائل النجبة كالمرورنة
 والاتفاقية لا تورد في المدح الا للتاكيد والافالمح حقه يكون بالادب
 والافعال الارادية واذا ارادوا ان لا يجعلوا لها مشورية قالوا مثلا المستحق

مطل

المستحق للمدح مثل فلان الذي وجد الفضيلة بالبحث لا بالكسب **الفصل الثاني**
 في اعداد الانواع وهي ثمانية فصول **الفصل الاول** في اعداد الانواع المتعلقة
 بالمشاورات المشورة قول باعثة على حركة ارادية غايتهما الكتاب الجبر او
 الاجتناب عن الشر فلا بد في معرفة الانواع المشورية من معرفة الجبريات والشرور
 الممكنة الوقوع في طرق الاكساب والاجتناب الاراديين واما الجبريات المشورية
 الضرورية وما يكون وقوعه بالطبع وان كان ممكنا فلا يتعلق بهذا الباب بل بالاعتناء
 للارادة بوجودها الا ان يتعرض لها بالارادة كاصطاع المجموع بجمع الشئ
 اصطاع المريض بالمدادات والانواع الخاصة بالمشوريات بحسب الاقتناع
 والظن لا باعتبار التحقيق نوعان احدهما ما يتعلق بامور عظام والاخر ما يتعلق
 بالجزئيات والمشوريات العظام اربعة ا ما يتعلق بعقود المال والدخل و
 الخرج والخطيب المشير في ذلك الباب يجب ان يقف على كمية الدخل والخرج
 وكيفيتها ليراعى العدل وينفي من النفع له في التمدن وكبح المشرقة ويقف ايضا
 على وجوه الانتفاع من العمارة والزراعة والتجارة والتوفقات المتغيرة
 وعلى مصارف الاموال على طريق الوجوب او غير الوجوب **فصل** فعمل الحرب
 والصلح ويجب ان يقف في ذلك الباب على السبب الباعث على الحرب بل
 سبب الارشاد حط المخابرة او كظم الغيظ او في دواء آخر خارج عن
 المخابرة او لا ويقف بعد ذلك على احوال الشخص ذلك الفصل من الجاهل
 وعدد كل وعدة ومما ستم احروب وثباتهم وغايمهم وما يتوقع منه المدد
 واصناف المكاييد ودفعها وعلاقت كل فعل محمود او مذموم وبجارية
 كل طائفة من الماضيين واهل زمانه **ح** محافظة البلدة وفي هذا الباب يجب
 ان يقف على حال البلاد السهلية والجبلية والبرية والبحرية والصيفية
 الشتوية ووجه محافظة كل منها وعلى اوضاع بلدته ومواضع المقامات والفتور
 والمواضع المحيطة وغير المحيطة واصناف الحيل ودفعها وحال نبات الاشخاص
 وكيفية سلامته وحال النصارى الضرورية وغير الضرورية ووجه ترتيب كل منها
 وكيفية الاستعانة من كل صنف من اصناف الناس **د** امور الشرايع والسنن وهي

نوعان كليتان وجزئيات الكليات في الشرايع العامة الغير المكتوبة مانطق بالنسبة
الحكمة والعقل وفي الشرايع المكتوبة ما يستعمل عليه كتب الانبياء ولما راعى
استخراج الفقهاء المجتهدين من القوة الى الفعل وتلك الحكمة موضوع مرتبة
الجزئيات فهي تحافظ السنن والدول وهذا الباب اخطر ابواب الخطية والمشير
في ذلك ينبغي ان يكون اعلم الخطباء وامهرهم ويجب اولا ان تقف على الاشراك
المفردة والتركيبات المتولدة منها وما يقتضي كل اشراك من العادات والاحكام
واسباب الانقياد والانسحاب للاشراكات فان مقتضى الاشراك اتحاد
غرض الجماعة ومقتضى الافراق ظهور ضده من خارج بحسب مضادة الغرض
او من داخل بحسب عطف بالافراط او مسامحة بالافراط صادري عن المدبرين
مع انقضاء فتح غرايم الاغيار واصناف السياسات الحافظة للاشراكات الاربعة
وبالاشعاب سنة السياسة الوحشية وهي سياسة لا يرضى صاحبها بشركة
الغير فيها ومن شيعها سياسة التغلب التي عرض اليها فيها التغلب وحمل الحجة
مرتبة في خدمته وسياسة الكرامة التي نظر المدبر فيها على الكرامات المتنوعة
من الجاه والبيت والمدح وبفقد العظمة بحسب الاستعداد للاشراك في ذلك
سياسة القوة التي العرض فيها اقتناء الاموال ومراحمه الرؤساء في تلك السياسة
غير مضره اذا تداوى الكفاية **ح** السياسة الاجتماعية والغرض منها الحرية
وسمي ايضا سياسات الاحرار والجماعة فيها مساوية في الحقوق وضبط الحكم
واستبداله مفوض اليهم **د** سياسة الاجبار والغرض منها اقتناء سعادته العار
والاجل ويشتمكون ريثا بالطبع وسوكون افضل القوم وان كثرة واكثر
بمناسبة نفس واحدة ويكون تحتها سياسات جزئية مرتبة بحسب اصناف الضمانات
بعضها انزل من بعض ولا يتصور المحالفة والمنازعة في ذلك الاجتماع وقد عتبر
قوم السياسة الضرورية التي هي سبب اجتماع امر ضروري لكسب القوة وسياسة
اللذة ايضا ومن تركيب التغلب والكرامة يحدث السياسة الوحشية ومن
تركب التغلب والقلة يكون سياسته الحسب وسياسة الكرامة تغلبا وفي سياسة
الاجتماعية ايضا كمثل ان يحدث التغلب من فرط مسامحة المدبر وجوده السياسة

السياسة لغرض حفظ السنن وروائها احتلالها وبالحكمة يلزم في كل باب بحسب
الاخلاق والعادات والاعراض امور لا بد من معرفتها ليعرف على حفظ مصلحة
كل منهم وسوءه في تجارب الماصين وليس ليس الفعشي في هذا الباب واما
الجزئيات الغير العظام فغير معدودة والحكمة عائدة الى طلب صلاح الحال فلا بد
ان يعلم معنى صلاح الحال وانواعه واجزائه ليتمكن بحسب اعداد الموضع في كل
باب وصلاح الحال اجتماع الفضائل النفسانية والجسمانية وصدور الافعال
بحسبها مع محبة القلوب والحرمة والسعة وطيب العيش وما يقتضي سدة
ذلك وهذه المعاني بعضها نفسي وبعضها جسماني وبعضها خارج عنها
واجزاءه فضيلة النفس وفضيلة الجسم وطهارة الاصل والنباهة والكرامة
واليسر ووقور القوم والنجاة الحسن فان كل من ختص في الحكمة بهذه
المعاني وكان له بعد وفاته ذكر بالحج وثواب اخروي كان سعده مطلقا
عند الجمهور واجزاء الفضائل النفسانية قد ذكرت بعد هذا واجزاء الفضائل
الجسمانية هي الصحة والقوة التامة واعتمد الالبنة والحال وطهارة
الاهل ان يكون كمثل كان اسلافه مضبوطة بحسب هذه الفضائل وكذا الاصل
والاولاد وفي البنات العقل والحياء والحال والعفة وحسب الزوج و
نشاط العمل وبعضهم اعلم الزينة ايضا واجزاء النباهة الشهرة واصالة
الراي وجمال العقل واجزاء الكرامة تصدر في المجالس والشرقة بالحج
والصيت السار وكونه بحيث يحبه الناس ويدعون له ويساعدونه في مطالبته
ويطلبون التقرب اليه ويحترزون من غضبه والكرم من كونه حلالا للحمية
وتفصيل الحاصل يختلف بحسب العادات والامطلاحات واجزاء اليسار
اصناف الاموال ونفاستها وحفظها ودوامها وتمازها واجزاء وقور
القوم كثرة العشرة والاصدقاء والخدم والعبيد وصلاحيتهم وحصول اللذة
بعد من الخير وان كان منافيا للفضيلة على بعض الوجوه والحيات المسخفة
بالنجاسة ساء ساء وتوقعها كالعمر الطويل ووجدان الكثرة وكل ما يحد
عليه وهذه هي اجزاء صلاح الحال واكثر ما حيرت بحسب نظر القوم بحسب

اعداد الانواع من كل منها طرق الكتاب الاروايات وبعد ذلك اعداد الانواع
لطرق كتب الحيات النافعة والفرق بين الخير والنافع ان الخير يكون مطلوباً
لذاته والنافع لغيره كالرياضة للصحة وبعض النوافع المشتركة يكون قال الخير
كالصالح بالذات كالغذاء او بالعرض كالهدوء وبعضها ملزوم للخير المقارن كالحسن
السيرة لاسخفاف المدح واللاحق كالنعم للنعم وبعضها اسباب الخير كالمال
والحفظ في النعم وكجزان يكون سمي باعتمداً خيراً وباعتمداً نافعاً كالصحة
والاحسان والمكاشاة والهداية والنصيحة وكجزان يكون الوقوع على وجهه
شرطاً في الخير والنافع واللام يمكن خيراً ونافعاً مثلاً كل احسان يضر عن الاسكان
بعد تقصير او المكافاة ايضا كذا بل السبب في الحيات اكثر وفي السراويل
والاستاة الى الاعداء على سبيل الابداء متجاوزاً عن حد الضرورة كجمل الفضل
واذا كانت لقد الضرورة كجمل على العدل وكثير من الاحسانات لا يمكن الحكماء
لها مثلاً الافعال والاقوال المقتضية للذة كالمحامات والفكاهات والاحسانات
القولية الواقعة في المجاورة واحمال الشروط والقود يكون من اسباب
الغلط وتوجه العناد فان الشجاعة مثلاً في نفسها خيرة وفي حفظ الحرم نافع ومن
حيث انها جعل النفس معرض القتل ضارفاً فاقبل نافع مطلقاً او ضار مطلقاً
كان معالطة وتوابع الخيرات والنوافع قد يكون ايضا خيراً ونافعاً وقد لا يكون
ومعرفة كل في تحصيلها او التخلص عنها مفيدة هذا هو الكلام في الخيرات والنوافع
ومن جملة الاشياء النافعة في هذا الباب وسائر الابواب وبجانب ذلك كماله
سائر الانواع الكلام في الاستد والانعف وهو الذي يذكر في هذا الفصل **المصدر**
الاشد في الاستد والانعف الفصل الحرات ما يكون اعم وادوم واكثر في جهات
النفع واولى بان يكون مطلوباً لذاته والواحد الذي يكون خيراً بوجهه كثيرة
خير من الاشياء الكثيرة التي خيرات كلها اقل من خسر الاول والخير الذي نفعه
عظم اولى كالحكمة التي نفعها معرفة الباري تعالى اولى من العبادة التي لا نفعها
استحقاق التواب والخير المستبح للخير حسن منه كسلطنة من الحرمة وسبب
الخير الافضل اولى من الخير المفضول كالكفاية التي يكون سببها من الجبال والخير

والخير المستقر كالصحة اولى من غير المستقر كاللذة وما يغني عن الآخر خيراً منه كاليأس من
التجارة وما يكون مسبباً او شرفاً كان فضله كجوده الرأى من الشجاعة وغاية الفعل
الاولى اولى كالبصائر من الشتم والاعمال اولى كالذهب اولى من الغنى في النفع بوجه
كالهدية وما يكون فقداً خيراً كان نفعه والاصدق اولى كالحسن من الخلاف
وكجزان يكون النافع اولى كالطبيب من جز الانقال والادوية اولى كالنحو
من الهمة والعلم بالاولى اولى والمجته بالاولى اولى فما يكون شهرة اولى اولى كالحفة
من اللذة والالذ اولى وكذا الاجل ومختار الاقل والملوك واسل الرأى اولى
وحصول المحتاج اليه للاحق اولى كالمال للشيخ المرض ومن التصار لفايض
الشجاع اولى من العفيف لان الشجاعة اولى من العفة والصدور من المصدر الا
والاقل صدورا اولى لان الغريب يفتقر الى النعيم في جانب الخير كجوده الرأى
من البتة وفي جانب الشر كالزنا من الشجاعة **الفصل الثاني** في اعداد الانواع
المتعلقة بالمنافع الجليل يكون محمداً ومحموداً ولزيمه الاسباب هي اخر من
جته خيرة به والفضيلة نوع من الجليل وهي ملكة تقضي تحصيل الخير بالسهولة و
النوع الفضيلة الحكمة وهي مذهب القوة النطقية وتحصيلها بوقتها بالقوة
من النظريات ومبادئ العلمات والعدالة وهي كون الاعمال بحسنة ملكة بعد
تمذهب القوة النطقية ويسمى برأيها وقيل ما يفتقر الى القوة بحسب الاستحقاق
والشجاعة وهي تمذهب القوة القضيية وقيل ما يقتضي الثبات وسائر افعال
النافعة في الجهاد ومقاومة الاعداء والعفة وهي مذهب القوة الشهوية
وقيل ما يقتضي استعمال الشهوات البدنية بقدر حصته الشرج او اقل منه وللغنى
القريبة للفضيلة بحسب النظر الحكيم هذه الاربعة فقط واما بحسب الظاهر فلا
يعتدون بهذا التدقيق بل يعتقدون السجادة وهي ما يقتضي الفعل الجليل بنيل
المال والمروة وهي ما يقتضي التباله بوسيع الطعام واظهار التواضع
وبشاشة الوجه وعظم الهمة وسوما يقتضي قصد الافعال العظيمة في الكتاب
الحمد والحكم وهو التحمل على وجه يصون العرض واصالة الرأى وهو ما يقتضي
اصابة في المساورات وامثال ذلك من جملة الانواع القريبة للفضيلة وان كان

واحدة في الحصة في الانواع المذكورة واضداد هذه الانواع ايضا يعلم
هذا البيان وسائر الفضائل اما واحدة تحت هذه الانواع واسباب هذه
الفضائل وعلاماتها مثال ما تحت النوع الاثار الذي تحت الشهوة ومثال
السبب الجيّد الذي سبب العفة ومثال العلامة مصابرة الاكل على العذّة في
مطالبة الامانة التي هي علامة العذّة ومن جملة ما يستدعي المدح بعد الفضائل
مخالفة الهوى فان اتباع الهوى منافي لصفات الفضائل وكذا شرف السلف
لكن المدح بالكتب حسن مما بالموروث او بما يتعلق بالبحث ولهذا ياتي العا
الهمة ان يمدح بذلك وكذا الحمد في كتب الفضيلة وصلاح حال الغير والافعال
من العفو وكبر النفس وترك انذار الناس والافعال الموجبة للصيت وذكر
الاجتناب الكثير في الامور الضعيفة الذي هو امارة الجراءة ويحتمل ان يمدح بالفضة
اذا كان المطلوب الجرم واهل الرذائل يمكن ان يمدحوا في حال الضرورة بآثار
يمكن ان يقال انها تشارك الفضيلة مثلا الجور بالكساسة في المساورة والفاق
باللطف في المعاشرة والابله بقلة المبالاة بالامور الدنيوية والمتور بالافعال
في مواضع الخطر والمبذر ببذل المال واذا علم مقتضيات المدح كان مقتضيات
الذم اضدادها ومنفعة معرفة الفضائل في هذه الصناعة بوجهين احدهما في
المنافرات والاخر في باب اوصاف نفسي تصديق القائل **الفصل الرابع** في
اعداد الانواع المتعلقة بالمتاجرات ونبتاء من الشكايات فيقول الشكاية
يكون من الجور والجور اضرار الغير على سبيل التعدي من رحمة الشرع بطريق
القصد والارادة وسواء ما بخالفة الشريعة المكتوبة او بخالفة الشريعة المأثورة
او في الملك او في الكرامة او في السلامة وعلى شخص كسب المال او على جماعة كالفكر
عن الرخف واسباب الضرر اسباب الافعال مطلقا وهي سبعة لان الفعل الغير
ارادة او بها والاول اما اتفاقا او اضطراري وهذا اما طبعي او قسري والثاني
اما على سبيل العادة او الشهوة او الغضب او الفكر مثال الاتفاق في رمي
صيدا فقتل انسان ومثال الطبعي الحمل الذي يفل على الحمل بحسب العادة فتولد
ومثال القسري ان يؤخذ يد رجل مع سكين فيقطع شئ ومثال العادي جبانة

جبانة تحصى عاداته السرية في شئ لا يكون رغبته والشهوى والغضب معروفان
ومثال الفكري القصد الذي يكون بطريق الاحتمال وما هو بحسب الارادة من هذه
الجملة يكون داخل في الجور وهو ايضا نوعان احدهما ما يتبع الافعال كسب الشهوة
والغضب والاخر ما يتبع الروية والفكر وفي جميع الاحوال يكون الارادة صالحة
بالفعل وفاعل الجور يسمى بالاعتبار التام سريرا والمخطيبت منفعة في معرفة هذه
الافعال وقسم الجور بحسب الانسان والضاة كما كان يقال السباب بقصد
الحرم والدم والشيخ بقصد المال والغني بقصد اللذة ومثال ذلك لا يكون
قسمه ذاتية لان السباب انما بقصد الحرم والدم سبب علة الشهوة والغضب
للسبب السباب وكذا لكل صنف حق يكون السبب له سبب امر عارض وعلى
هذا القياس يمكن ان ينفع في باب الاستدراج كما ذكر وبالحكمة غاية كل جاني طلب
نفع اوله وان حذف بحسب الاحوال مثلا المحتال يطلب النفع كثيرا والفاجر
يطلب اللذة وقد ذكر معنى النفع واما شرح اللذة فهذا شرح اللذة يقول
اللذة حركة النفس على سبيل التوجه الى شئ خاصة بسبب الزمرك الطاهر
او باسطن يصل اليه نتاجه من حصول امر يكون طبيعيا لذلك الحسن في ذلك المحرك
يكون لذبا وضده مولما والحرك اما ان يكون بالطبيعة او بحسب العادة
فالامور الطبيعية والعادية والتخليقية لذذة مثلا الاستراحة والحمل النوم
لذذة طبيعية والجد والمداومة واليقظة مولمة غير طبيعية وكل لذة يكون
بحسب الراي والفكر يسمى لذة عقلية او عقلية وحلافا طبيعيا والسمع والبصر بحسب
ان يكونا سببي لذة عقلية بنادية الخير والفضيلة وصورة الفعل الجميل
والحاصل في الالذاذ يكون تابعا للحس وهو يكون اما بالتدليل او بالتذكير
فالحس يكون الالذاذ بالحاضر والتذكير بالماضي والتأمل بالمستقبل ولذة البعض
يكون بحسب القوة الشهوية كالمباشرة والمضاحك والفكاهات و
البعض بحسب القوة الغضبية كالغلبة والصيد ولذة السطح والرزق
وكما من هذا القبيل ويحتمل ان يكون الغلبة بالعدل والواجب لذة البعض
بالجور والتبليس ولذة الكرامة الضامن هذه القوة من ركة النطق وهي

نقصه بالنسبة الى الاقرباء والاصدقاء والاقربان والعلماء والجمهور ليكون
الذي ونقصه بالمجوسية بالنسبة الى نفسه وخير الاصدقاء بالنسبة اليهم بعض
الذات يكون بحسب القوة الخيالية كما ذكرنا وبعضها بحسب القوة العينية
كالخمس عن الحرف والفعل الجليل كالحج والافعال الجليل كالحج كالحج بحسب القوة
النطقية لذند وكذا الجمل اللطيفة من جودة الترتيب ومجالات الصور
الحسية والقيمية من جهة نوع القدرة عليها وتجدد الاحوال من جهة القوة
على الغرس والتكرير من جهة الادراك وادراك المألوف والمعاني ويكون
ايضا لذند بهذا السبب وجميع اصناف الذوات كوزان يكون غايات
الجور **ذكر اسباب يقضي بها الجور** اسباب اخرى يقضي التسهيل في
ثلاثة اقسام **القسم الاول** ما يعود الى الجائر مثل ان يكون واقفا بانه لا
يطلب لعلونه او كونه اعوانه او تفخر بالجور او قور في قلبه لعمامة
او عوقب كثير او تمن عليه ولذا كان من سواكته عارسته في الحرب اتجج
او يكون ضعيف الرأى مغورا بالنفع العاجل غير متفكر في العقوبة الالهية
وربما يكون قوم على العكس يتحكون المضرة العاجلة نظرا الى النفع الاجل
او هيباء والعدو وجما كالشهود الاستكراه والاتفاق او يكون قادرا
على دفع كلام المستكلم بالمال الحكام باللباج وطول المدافعة عندهم او انها
يسهل الحاكم او يظن الناس انه لا يجوز من الورع والاستغناء او ضعف
الحال **القسم الثاني** ما يعود الى الجور عليه مثل ما يرتفع به الحشمة لضعفه او
سبب آخر او عدم ان جيرا وعدم وصول الضلالة من الجور او عدم حصول
مقصود الجائر عنده او يتاح بسبب الصداقة او القرابة او يقبل القدر
بالسهولة او لا يجعل في نفسه في معرض النظم لعلومته او كسده او حيائه
وحوف الفضية او كان عادته الدعوى الباطلة واللباج فلا يسمع كلامه
لذلك او الحكام لم يربوا ظلمه او الحاكم والناس على تقصير منهم او قصده
آخر كقتل السارق او كان في معرض جور آخر كاخذه مال خص يكون في
معرض المصادرة والغارة ويحتمل ان يكون الجور عليه من جهة اللذة

اللذة كالغربة والغائبين الذين ينفجون سريعا ولذا يوذى الصبيان المجنين
وكذا الجور على الحكيم بسبب العجب من جهله ويحتمل ان يكون بسبب التقرب الى الجمهور
كما يفعل المشبهين ومن يكون حسن الطن يكون في معرض الجور لثباته **القسم الثالث**
ما يعود الى نفس الجور مثل ان يكون بحيث يمكن اخفاؤه مثلا يكون من المشاهدة
الصباح او لا يكون بحسب حاضره او يكون غرضه اقل من غرضه او يكون غرضه عاجلا وخرى
اجلا او يامن سوء العاقبة ما ان يكون متلاحقا في موضع ليس فيه حاكم او
يمكن ان ينسب الى الزل او يكون على سبيل اخذاع الاوامر بان يكون علانية
او سببه لظن ان لا جور والالم يكن علانية والمخفط عن الجور القدر غير
كما تحفظ عن جور الاصدقاء هذا ما يتعلق بالشكايات وبعد هذا بيكلم في اعتبار
الحكام في الغنى والافتقار **القسم الاول** رفع الظلمة الى الحاكم والظلمة المطعون
وما زاد الظلم كون من الظالم التفضل و هو دفع كلام المنظم فلاح اما ان يكون
بالاستكراه او بالاقرار والاستكراه المطلق وجود الظلم او وقوعه على وجه يكون
فان اصناف البشر كسب الوقوع على وجه حاصه كون شر والافنى في الضميمة
ليست بشر وتحد يد الوجه اما بالسرعة المكتوبة او السرعة المكتوبة ويحتمل
ان يتجلفا مثلا في سرقة القليل لا يؤخذ سرقة العشرة المكتوبة مواخذه عظيمة والمكتوبة
يقطع اليد وغير المكتوبة لا تؤخذ احد الجناية غيره والمكتوبة يطالب العقلة
بذنب القاتل ويجوز ان يتجلفا بالعموم والخصوص فان الشكاح جائز في غير
المكتوبة وفي المكتوبة له احكام مفصلة مانع من يجوز وكيف يجوز ومع من لا يجوز
وكيف لا يجوز وبالعكس فان الحكم في المكتوبة حزر وفي غير المكتوبة حزر في
بعض الموضع وقيح في بعضها فان بعض الحكم عجز والفتنار بالاقرار المطلق
استغفار وهو التماس الحكم والفضل والتماس الحكم استقاط العقوبة والتماس
الفضل التماس بذل ما اخذ وترك الغرامة وطرس التماس الدعوة الى العفو
بان ظلمه السرقة وان كان عدلا وجهه سيئة والعفو والكرم اولى وان
الاعتبار بمنع ان يكون بالنية دون العمل وبالكثرة لا بالقل وبالكثرة الجمل لا بالشيء
ومكافاة الاساءة بالاسان اولى ولا ينبغي ان يكون الفعل على قدر الاقتدار وكذلك

ذكر الحقوق الالف والوعد بالافعال الجليل وباجلته استحقاق الفعل بخلاف الشاكي الذي
 يبالغ في اغتباطه ونقصي الاستغمام والاستحقاق يحتمل ان يكون كثره الاضرار وقلة
 فان الظلم على الجمهور عظم من الظلم على شخص واحد والقيل اعظم من النهب والعرض
 المحرم اعظم من التعرض للبلال ويحتمل ان يكون كثره الاضرار فانه مع الاستحقاق
 اعظم مما بدونه وان يكون بحسب النسبة الى الشدة فان الظلم على المحسن اعظم
 مما على المستحق وان يكون بسبب حسنة الفعل كالمسرة من وقف المسجد وفعل الشاكي
 اذ ليس فيها كثير ضرر لكنها بعد ان عظمين هذا السبب والتأثير في الشبهة
 يكون بالعقوبة وهما مرجع الى الجمهور بالعقوبة والفضيحة والحكم بالشرعية
 الحكم المذكور وبالعامة المحلوط بالساسة الملكية **الفصل الخامس** في اعداد انواع
 النافعة في تصديقات غير ضمنية اسباب التصديقات العارضا عن النافعة
 في المتجرات خمسة سنن وشهود وعمود وايمان وتغذيات الخطيب
 نصر السنن الفهم المكتوبة باتفاق العقول وتطابق الامم وتناول المصالح وان
 المحال يقتضي الفضيحة ونصر السنن المكتوبة بطاعة الله تعالى ومتابعة صاحب
 الشريعة والوعد وبان الله اعلم بمصالح عباده وينظر الطرف الآخر في غير
 المكتوبة بان العقل اذا الى المصالح فان لم يكن التعيين جازيا كانت مكتوبة و
 الاحكام يختلف بالدفاق والقدر وفي المكتوبة بالفسخ والتأويل وان كلام
 الانبياء مقدر على عقول العوام والتكليف الظاهر للجمهور وحكم الخواص امر آخر
 ويعلم ذلك من اسرار التأويل وينظر الشهود ان كانوا قدما بالفصل وفي العلم
 المعروف والسبق في الخيرات ونقص حكمهم بان لكل زمان حكما والمناظر يعلم كل
 يعلم المتقدم مع الزيادة وصالح عقلة المتقدم وخلة يكون على المناظر وان
 كانوا معا صرين بالتركية والصدق ونقص حكمهم بالمداهنة بسبب الصداقة او
 العداوة او الشبهة او الجبانة والامارات الفهم من قبل الشهود ونظر الطزن
 فيما يوجد الواقع على قياس انشائها وينظر العهود بالوفا وكبر النفس وان العهد
 شريعة حاشية ومحافظ الشريعة متلازمة ونقصها اما بالما قبل المفظي او بان
 كل ما لا يكون مكتوبا كان بدعة او بان الحكم ان غير الاحكام بحسب المصالح ونظر السن

البمين ما في العهد ونقصه ذكراته به ووجاهة عاقبة بعض البمين ومن ثم لم يثبت
 مقبول القول وسقطها بالتأويل واللفظ وان الكفارة اولى من احوال المصلحة وان
 الامان الكثرة يجعل صاحبها في معرض ان يكون قوله مردودا او ما يكون صاحب
 مروه لا يذكر البمين لاجلها او كبر النفس ويحتمل ان يذكروا لدفع سوء الظن وطلب
 الحسن اما من التهور او الثقة بالصدق او الثقة بحسن الحكم او من جهة المنفعة و
 الامتناع منها يقتضي تصديق الحكم واما نضرة قول شخص يطلب منه التصديق
 بالغضب فبان الشخص لا يذب في مثل هذه الحالة ونقصه بان العيون تثبت
 بكل شيء وطالب الاحكام بنسبكم بانواع التحيل وضرب الامثال نافع في كل موضع
الفصل السادس في ذكر الانفعالات والاحلاق النافعة في الامور
 واعداد الانواع بحسبها لما لم يتم الخطابة في المنازعات بلا حكم وسبق كان
 حال الحكم والسامع مجتهد في الكياسة والحس ومثاله الراي ظهران معرفة الانفعالات
 من الغضب والرحمة والصداقة والعداوة وانما لها واحلاق لكل صنف نافعة
 في الخطابة في اعداد انواعها وفي استدراج المعين ولهذا كان لمن المدعي في الكلام
 وحشونة فيه سببا للسنن الحكم وحشونة في الخطاب معه والحكم لا بد ان يسمع الكلام
 بالتمام ويتامل في الحق ولا يحكم بالافعال حتى يبلغ الكلام الى المخلص ويورد ما يتوجه عليه
 لئلا يكون مائلا عن سنن الصواب ونبتذ من بيان الانفعالات وعوارضها و
 يذكر في اثبات الانفعالات اخلاق بعض الانفعالات بسرعة اذ لا يحتاج منها الى الفرق
 فنقول الغضب المفسد في يحدث على السوق الى حلول العقوبة على شخص معقولة
 لعب الغضب او استحقاقه لذة تؤسم الغلبة يقتضي نزاهة الغضب وكذا اضرار
 المفضوب عليه ووجاهة والغضب لا يكون الا على احوال من حشونة معتبة بخلاف بعض
 فانه يتعلق بالانواع والاهتمام كالسارق مثلا والاستحقاق ظهور اثره يقتضي عدم
 استحقاق الضاية التحص او عدم رجاء الخير والخوف من نكرة وسوئته اقسام **الاول**
 الاستمانة وهي اظهار ولا مل ذنابة الشخص وسواها لنفس ذلك الشخص ولا قربا
 واصدقائه وغضب الوالد على الولد والزوجة على الزوج يكون بهذا السبب
 تنقبض الاستحقاق في المال والكرامات اليه من باب الاستمانة والاستمانة

من لا كابر لا موجب الغضب بل يحتمل ان يحل على التاديب او يكون وقوعه في معرض
عقابهم ما لغا من الغضب وفي النزل والتمويه ايضا لا موجب الغضب من ادراك
لذة الله الا ان يصور المحذوقه او الاستغناء **السبب** النعمت وهو لغرض
منعه عما يريد ان يفعل بحجة الالتماذ بجعله مستحزا او متخيرا او سوا هذا لعدم
المبالاة لذلك الشخص **السبب** الشتم وهو التلطف بما يقتضي العيب وسبب لذة
الشتم بعد توهم الغلبة بجعل برأه نفسه من ذلك العيب والنبذ واهل
النزوة كثيرا ما يقدمون على الجور من العجب وقد تنفكر في فتح ذلك الطير مركب
من النعمت مع واحد من القسرين الحزين المعجب بالفضيلة او الحكمة والقوة
يحل قليل وغضبه سريع وكذا المنعم ومن توقع الخير من شخص اذ رأى منه شرا ومشغول
بالمهمات والمبتلى باللام البدنية او العوارض النفسية والمخروم من الاعراض
والمملول ومن حمله اسباب الغضب قطع الاحسان المقادير والتقاء عد من خفاء
الاحسان وكلما حسيس وكذا خفاء الاحسان بالكفران او الاساءة وتقاء عد
الاصدقاء من البصرة والمساهمة في الخير والشر ومن اسباب فتور الغضب
عدم تصور قصد الاستمالة بل حمله على السمو والعلو والاعتزاز والافتخار
والخسوع والنذل والسكوت والحكمة وتلقى البشاشة المقتضى ابتساط طبع القلب
وهيبة المفضوب عليه والحياة منه وشهرته بالجودة وقلة الاذى وحسن
وتوبخ الغير عليه وخطا الفعل الموجب للغضب بالفعل الجليل والامر بالمعروف
وبهذا الانتقام وادراك التار والظفر وزول البلاء الآخر على المفضوب
عليه وطول المدة ومعاملة المفضوب عليه مع نفسه او مع اصدقائه مثل فعل الخشب
والتعدي من الغضب الى غدا للغضب بحيث ينشئ الغضب في جنبه والخوف
والغضب لا يجتمع **السبب** الصداقة حال الناس من جهة انه يريد خيرا لغيره لنفسه واذا
صارت له صارت بحسب احسان والصدق لشارك الصديق في الشراء والضراء
ويرتاح بما يسهل التصديق ويعتم بما يسوء بخلاف العدو واهل ان يقتضي الصداقة
من الجانبين والمنعم يكون محبوا خصوصا اذا اتوا الى الغام وكان لطيف النفس لا توقع
خفاء وبلا مئة وكذا من يتوقع منه الاحسان وصدق الصديق وعدو العدو

العدو والمعطي الغم الطامع كالاحياء وغير الطامع مطلقا كالابرار ومن يغش
كثرة ابلاتونه وسليم الصدر بلا غيلة واهحاب الفضائل وعظم القدر على الهمة
والطرفة واسل العشرة واسل الصلاح واسل المساعدة ومن يصلح انواع الحملات
لا يصدر منه الغياب والتوبخ فان اللوم وان كان من خشق يقتضي العداوة
والملاح ومن يمين بالاعتدال والمخيل والجميل الاخلاق والقضيان ومن
لا يتوقع منه الشر ولا يصدر والمتودد ومن يراوان يصادق معه وكانهم لا يراوان
واسباب الصداقة طول الصحبة والموانسة بالملاقاة والموصلة بالقرابات
او المعاداة وتوقع الخير وحال العداوة ايضا يمكن ان يعلم من هذا التقرير
الخوف حزن النفس وحسرتها من يحل ضرر يقتضي ان يحال او ابلا ما في المستقبل
فرما وقد انشادوا ابلا ما لاجل ان الكسل والفقر ضرر ولا يخاف عنهما وقد
قربا لاجل ان الموت لا يخاف عنه ما لم يقرب وركوب الخطر مقارنة الضرر او
السبب على القرب واسباب الخوف الاعتبار بمعنى مناهضة حلول الضرر الغير
والخبرة والاحسان واختار الغير والحس والخوف يكون من شخص لا يمكن دفعه
خصوصا اذا كان طالما ومن كان له معاقبته والعامل بخلاف الظن
القادر على المنازعة مما لا يقبل الشك والعدو ومن يحفي قصده كالملك
والمجادع والساعي والداعي ومن لا يوقف على شره والصدق المظلوم
اكثر وقوعه من شئ لا يمكن تداركه في حال لا يمكن اكله منه وعمره كالنفس ثم
المغزورون بالقوة او المال او الصفة الغير او المتوكلون او حسن الظن بغيره
والامن على هذا القياس **السبب** الشجاعة ملكة ينشأ صاحبها بالخلص وليست بخلق
المكارة وينشأ على سبيل حسن الظن والآخر يتمكن من الدفع ودور
الشجاعة كثرة الناصر وفرط القوة والبراة من الظلم وعظم النفس لا يخجل
الضيم والخبرة والثقة بالعاقبة الجيدة والامن من غلبة الاقدام والعجب
والغور والعظمة والامور التي ينبغي عليها ما لا يقبل التلف وما يمكن تلافيه
والحقرة وما لا يعلم قدره وما يترتب عوض اعلى منه وما هو غير محرج وما هو
مراد لم ينفذ ويحتمل ان يكون هذا المعنى سبب الجبن ايضا **السبب** الحجة والحياة

حزن وجبة للنفس من غرض ما يقتضي المنة وبارئها الوفاة وهي خلق لا يبالي به من
فوات الحقد وحقن الدم والفاضحات كالفرار عن الزحف ومزاولة الامور الدينية
والحجامة ومخالطة اهل التيم واظهار الحرص على المحرمات والنقبة مع الزوجة و
المصنف بالكذب والتجمل ما ظهره غيره من انزاع الفضيلة والخرج على الضرر
والخلق المفرط ومن الدواعي الخبيثة الرضا بان يتخذه وانه وراولة الامور
الحسنة ومحاماتها وكحل الشر من غاية الحرص والحياة ومن يعتقد الحر في المستحي او
مكون معصية او محامها جال الله او ما دحا او صاحب سر او صاحب راي او
شيء يكون اكثر والفضيلة بالجلالة وبالقياس الى الافراء والاقارب والاطنين
والاعداء ومسح العيب والمستتر من الدين يكون فم حسن الظن يكون اعظم
وبالقياس الى الاصدقاء الخاصة ومن لا يبالي بهم والاطفال والغرباء يكون قل
و شكر النعمة وكفرانها النعمة امر نافع اذا وجد ومن الغير كانوا مستغنى الله
والمطيعين والتكرين له وهي الجحمة او الصنعة والمنة العظيمة ما يكون وقت
استداد الحاجة او من المنفعة بالانعام او من المنعم الاول او ممن كثير النعمه ومن
لا يتوقع المجازاة او ممن يستر النعمه ولا يبين ومن يزيل المنة ان يكون للمنعم نظر الى
عوض او عرض او يكون في النعمة تصور عن الواجب غير محتاج اليه وعلى سبيل القضا
او الضرورة او الغلظة وما يكون بمركب الاحسان والاعداء وبمقارنة بعضها
كاملته والاستعداد للشفقة والانتقام بالغير لم تضاني لغرض من وصول ضرر
غير متوقع الى الغير الغير المستوجب له اذن خوف وصوله ولا انتقام بالميت لان
الموت ليس بغير متوقع واكثر ما يكون الانتقام بالاصدقاء والافراء والمضامين
واصحاب السر واهل الكمال في الصناعات والمظلومين والعاجزين والاشقياء
الذين في معرض حلول الافة او حصل لهم ضرر بلا تقدم جناية والانتقام بالاولاد
كمن ان يبلغ في الافراط درجة لا يعدا بينهما واسباب فلة الانتقام كثرة الحاج
او قلته ومقاساة الشدة والغور بالاقبال وتر في المرتبة بحيث لا يفتق
الى احد وحسن الظن والشجاعة والغضب وقساوة الطبيعة والاستعداد
والشغل العظيم والغم الكثير وبعض هذه العوارض كما يقتضي عدم الشفقة بقتضي

ايضا ان لا يكون شفقة بصاحبه ولا يكثر الانتقام ممن يكون حامل الذكر او حقير او اوطلا
وما كان عنه اسل الانتقام اسباب الملك والغضب والالام والامراض والفقر
وسوء النجس ونحوها **ح** والحسد انتقام وسوء نضاني بسبب وصول الخير الى
المستحق ومن تركب الالم والقدرة والخير والسر والاحتقان وعدم يحدث امور
متقابلة بعضها من باب الفضيلة كالفرح من وصول الخير الى المستحق والناقم من وصول
الشر الى غير المستحق وبعضها من باب الرذيلة كالحد وسوء الخزن من وصول الخير
الى المستحق واما الخزن من وصول الخير الى غير المستحق فلا يكون حسدا بل غبطة ونعمه
والخزن ان كان للسبب وصول الى المستحق بل بسبب حرمان نفسه عن مثل ذلك الخير لم
يغضب بل غبطة وكذا الخزن الاصل من نجاح العدو في المقاصد المقتضى لزيادة
القدرة وفرح اهل السر بالسر ليس من باب الحد والحسد بحسب على جميع الخيرات
حتى الحسن والجمال والنجاة الحسن والناقم لا يتالم من الفضائل والخيرات الطبيعية
كالجمال والموروث وما هو بالنجاة ويشترط في الحد نوع من المشاكلة بين الحاسد
والمحدود وان يكون ذلك الخير ممكنا للحاسد واكثر ما يكون الحد لاهل الكرامة والحق
والزينة ولا يكون للمهينين والبغضين في المسافة ومن سوفي اعلى المراتب
او اسفلها **ط** العبرة والحكمة مقاربان وهي حزن يحدث من فوات الخير ووصول
الى الغير وسوء من كان ذلك الخير حال لا سلافه ثم اخضع غيرهم بذلك واكثر ما يكون
في المال والجمال والشجاعة والرياسة والاحسان وكسب الحد ونقل في الحر الطبيعية
الفصل السابع في اخلاق الانساف اختلاف الاصناف او بحسب الانساف
او بحسب اختلاف ما يتحقق بالاتفاق كالغنى والنب والتجرب والجلد او بحسب
الاعراض والهم كالسلطنة والسياسة والزهد والصناعات او بحسب اختلاف البلاد
كالعربي والعجمي والتركي والهندي والرومي او بحسب اختلاف حال النفوس في العظم
والصغر وثبته من اخلاق الانسان ويقول للسان شهوات المناسك والملاسر
مكون اكثر ويكون فهم تغلب الطبع وسرعة الغضب وقوة وسرعة اللوم
وحسن الحق وكبحون الكرامة والغبطة ولا يتجملون الضيم ويتولى على طبعهم الشجاعة
محلولة مع النعمه ويتخبرون سريعا ويقبلون كلام كل احد بسبب حسن ظنهم وقلة

نفسهم ويخرجونهم ويكون فيهم فتحة الامل والاستحياء وعلو الهمة ويتصورون لانفسهم
في الافعال كياسة واذا اخطوا انكسر واسرعوا وسيرتهم طلب اللذة واما نفع
في ذلك البتة ويجون الاقران والمصاحبين لسبب جسم المصاحبة والمخالطة
والمعاشرة ويميلون في الافعال الى الافراط والغلو ويظهرون الظلم من سوء
الغضب وقلة الخوف وفي قلوبهم رحمة من سرعة تصديق الغير ويعضون
الجربزين والمكاريين ويجون النزل والمزاج وسماع الامار وشبههم النجس
في بعض الاخلاق كحسن الظن وسرعة الغضب وقلة الخوف واخراج ونحو ذلك
وهذه اخلاق اشخاص منهم اقل من النصفين بحسب الغلب والاشباح بعد ما
ذكرنا من سوء الخلق والحرص على المكمل وسرعة الغضب من سرعة الانفعال و
يجون النفع ولا ينجحون ولا ينجحون في حكم من كثرة التجربة ولا ينفقون الى
المدح والذم ويكونون سعي الظن وحائضين من الغيوب ولا يقولون في الصدقة
والعداوة بل اصدقا في صور الاعداء واعدا في صور الاصدقاء وصغار
الهمم والمتعادين ولا ينفقون الى ما سوى اسباب المعاش ولا يميلون الى
والكرامة بل في طبعهم بخل وحرص على المال ومصيبين في الاراء وما يبين العدل
لامن الفضيلة بل من صغر النفس والمترأس للصالح من عدم الميل الى اللذات
لا طامعي الفضائل لعدم الرجاء ورحماء القلوب لامن قبول قول المتكلم بل
من صغف النفس ومن تعظم الشر وصابرين وما يصدق الى الجدة وشبههم من
له سوء الخلق في بعض الاخلاق وهي اخلاق من سنة كاذر الحسب ومتوسكون
بين التور والجبن والتصديق والتكذيب وسائر الاخلاق فاحتملهم يكون
كما ينبغي الشجاعة حاله عن الطرفين والتصديق بلا تخرار والنزل مخلوطا بحد
والعفة لامن العجز وابتار الجليل لا ابتار اللذة والنفع وعليه قياس سائر الاخلاق
واما في اخلاق اصحاب الامور الاتفاقة فقول اهل النسب والابوة يجون
الكرامة والمدح ويعطون السابقين اكثر من المعاصرين ويكونون متكبرين و
مستأولين وما دام انكراهم ما كان طبعهم مائلا الى المروءة والكرم واذا
تغيرت الاعصار ونحلت النار كانوا بلا كفاية واذلا وفي طبعهم غنى

والاغنىاء يجون الانخفاف وتنتط ويكونون معجبين وطوال اللذة و
متصليين ويجون المدح ويظنون ان جميع الاشياء لهم ويعدون جميع
الاشخاص حسادا لهم وفي ضعف الروية ونحو ما يشاهدون بالنساء وفي القوة و
الانظمار في بعض الاخلاق مشاهدون الشبان كالبها في الظلم علانية فان كان
فطر القوة باغتيالهم على الخرص واستكثار المال زادت حساستهم وان ابا لهم
الى محبة الكرامة كانوا ارباب الاراء العظيمة ومتواضعين ولا يظلمون بحقير بل
ان ظلموا ظلموا بشئ خطير وكبرون فيه ومن يكون ثروته قدية كان انيل
وضده احسن لممكن صغر النفس ودنو الهمة في حلاقة واهل النجس الحسن
البايعون من مراتب الدنيا الى المنازل العالية يجون النعم والتمتع بالذات
ولا يبالون باسباب اليسار والكرامة ويجون انهجا ويتوكلون وحسينون
الظن في اكثر الاحوال ومن كان موسوما بالجلادة تكون قوى القلب
وكثيرا لامل والمعجب بعد الاشياء العظيمة حقيرة ويكون قادر على احوال
التعب ولا يبالى بالشهوات واللذات واما في اخلاق اصحاب الاعراض
والهمم فيقول الساطين معجبون ومتكبرون ويجون المدح ولا يرضون بركة
في الامور بل يطلبون التفرد ويظهرون الاستبداد ولا ينجحون منه شخص
ولا يثبتون في الصداقة ويشنون الحقوق وحفاظ السن يكونون صحيح
القول سيد الرأى وما يصدق الى الامانة والوفاء وصدق القول ومتكبرين
للذات والشهوات ومحرزين عن الميل والمداهمة والحماة ولا ينجحون
في الصداقة والعداوة ولا يلبثون في مكافاة الخير والشر كل غاية والزناد
يجون المدح ولا يكونون في الوقايح منكسري القلوب وبتها ولون في الامور
الدنيوية ولا يحدطون ولا يعاشرهم ويحترزون عن الجور واما في حال
البدان فيقول العرب يكون سحيا وشجاعا ونضيجا وذاحمية وانفة وقوى
الحماة وغليظ الطبع والحاجي وبلا مبالاة والمتهور والعجيب وسديد
الرأى والبذير ولطيف الطبع وسريع الملال والترك شجاعا وقاسي القلب
وجابرا ولا وفاقا له ولا صداقة ولا مبالاة والهنديكون حابيا وفطنا

وسحق الطبع وكذا با ومخالا ومكارا وحفودا وروم يكون كيب وحسن الطبع وسخا
 وذا ذقنا واما وسريع الغفر وكثرة الانفعال واما في احوال النفوس فغظيها المشت
 يكون كالشجاعة وضده كروى القلب وبما في الاصناف على هذا القياس هذا ما
 الكلام في الاخلاق وينبغي ان يعلم ان وقوع ذكر الفضائل والاعلاق والسيئات
 في هذه الصناعة بالعرض ليقع في المفاد من احكامها العارضة لها والكلية
 كيف ما اتفق واما البحث عن اعراضها الذاتية فتعلق بالحكمة العملية فان هذه
 المعاني موضوعات لبعض من تلك المتباحث وما ظن بعضهم ان هذه
 الصناعة مركبة من الجدل والاعلاق فظن بعيد عن الصواب **الفصل الثامن**
 في الانواع المشتركة وحتم الكلام في الانواع الانواع المتعلقة بالمكن وغير المكن
 والمتوقع وغير المتوقع والكائن وغير الكائن وتقسيم الاشياء وتقسيمها وان
 كانت عامة ومفيدة في جميع اصناف الخطابة كمن يعلق المكن وغير المكن
 بالمتورات والكائن وغير الكائن بالمتجرات والتقسيم والتقسيم المتفاوت
 يكون اكثر وانواع المكن وغير المكن هذه بعض المكن وشبهه والجارى مجراه
 والمضاف اليه يمكن ايضا واذا كانت الاسباب مكنها كان الاسباب مكنها وسو
 داخل تحت المضاف وما كان وجوده مكنها في حال كان وجوده مكنها مثلا اذا
 امكن البناء الجيد كان البناء مكنها واما امكن ابتداء كونه امكن انتهاءه وبالعكس
 واذا امكن المتأخر بالطبع كالرجل امكن المتقدم بالطبع كالطفل وبالعكس وما
 كان مستقانا اليه بالطبع كان مكنها لان الحال لا يكون مستقانا اليه واذا امكن
 كل من الاخرى امكن الكل وبالعكس واذا امكن طبيعة النوع امكن طبيعته
 وما يقتضيه علم كالطب او صناعة كالزراعة كان مكنها وما يكون متوطنا به
 ما كان مكنها وما يتعلق بمجته الا فضل والاصدقاء مثلا ما يتعلق بالمال والجاه
 ويجعل ان يجلب كان مكنها وما يمكن للمدني يمكن للتسليف وما يمكن للجاهل و
 البطل يمكن للعالم والصانع والنوع غير المكن مقابل هذه الانواع واما انواع
 الكائن فمنه اذا كان الاقل استعدادا كائنا كان الاثم استعدادا كائنا
 واذا كان النابغ كالتسبي كائنا كان المتبوع كالعلم كائنا واذا كان اسباب

اسباب الفعل كالقدرة والارادة كائنا يعني اذا انضم الى القدرة الشهوة او
 الغضب والشوق كان الفعل موجودا خصوصا اذا لم يمنع مانع واذا كان
 مقتضى الكون كائنا كان مقتضاها كائنا واذا كان معارضة الشيء كائنا كان
 في السحاب كان ذلك الشيء كالرعد كائنا واذا حاولوا فعلا ولم يكن في طبع
 القابل تاب كان الفعل كائنا واذا كان الاستعداد الثاني حاصل كان الاول
 حاصلا مثلا اذا حصل استعداد المقاتلة كان الاستعداد حاصله وانواع غير
 الكائن على هذا القياس وبعض هذه الانواع ضرورية وبعضها كثرية واما
 المتوقع الكون والاكوان فنجيب حصول الاستعداد والحصول له وفي التقسيم
 والتحقيق كفي ما ذكر في المشوريات واذا حصص كل من هذه الانواع بواحد
 من الجوانب حدثت انواع كثيرة ومن الانواع المشتركة نوع نقل فيه حكم
 الى ضد آخر ويجعل ان لا يكون مقبولا لانه ليس بضروري ونوع آخر من النظائر
 والاشباه والمضامق مثلا يقال ان كان فعل فلان حسنا كان الفعل حسنا
 ولا بد ان يحفظ التسوية على العادل والاستقامة ونوع آخر من الاقل و
 الاكثر ونوع آخر جري يقال للمحاطب ان كنت فاضلا فافعل فضله كذا وان
 كنت قادرا فافعل ذلك الفعل وفيه اسهام تجرى ونوع آخر يقال اساء زيد
 فعل كذا وفيه اسهام برآة ساحة لفسد ويجري بلا جناية بعد من هذا الباب ونوع
 آخر ان كان الفعل الفلاني حكم السلطان فالسلطان موجود وان كان فلان اذا
 لم يتجمع لم يتل فضله فالفضيلة هي السجاعة وفي الاول اخرج حكم من حدوني
 الثاني بالعكس ونوع آخر من لوازم الحكم كما يقال لا يمكن فاضلا لئلا يكون مجودا
 ولكن فاضلا ليكون مكرما وكذا من التضاد اذا كان طرفا الضد وسط حكمه
 يقال مثلا السكون خير للبرء فانه اذا صدق عادة الحق وان كذب عادة
 السوء والتحكم خير للبرء فانه اذا صدق اجبه السوء وان كذب اجبه الحق ونوع
 آخر منسوب الى الوزن والمعادلة والوزن وضع مقابل بآء ومقابل
 والمعادلة وضع حكم بآء حكم يقال ان كان الطويل احمق فالصغير كبر ومن
 هذا الباب ما يقال لا على سبيل الا لزام مثلا لشكر العلم ان يكون علما فان قال

نعم قيل له فقد عرفت بوجود العلم وان قال لا قيل له فقد اذنت علما وموخرات
بوجوده ونوع آخر يقول في الظاهر حجة مقبولة وفي الباطن مرادة ليس ذلك مثلا
في دفع مدته حب الذرة يقول جنة حتى اياها انها بغير نقوب الطبيعة والشرع
الصدر وجلالة الذم من لا ترى ان احباب ما حولها ينفعهم المباشرة بسبب
بسط الروح والمنصوفة ينفعهم مشاهدة الوجه الحسن بسبب العرض الحقيقي
ونوع آخر اذا كان شئ بسبب ضد كان ضده بسبب الضد الآخر اما اذا كان
شئ بسبب الضدين فلا يصح تخصيصه بواحد ونوع آخر متعلق بالالفاظ يقال
شرع موسى لم موسى يعني الكاد والقاطع وشرع محمد صلى الله عليه وسلم محمد وبالجملة
يمكن ان يقع في كل نوع من المجاطبة انواع كثيرة مما ذكرنا واذا وقع الاطلاع
على هذا القدر لم يسكن كل واحد من نوع متداول من المواد فانحصار ادلى و
ينبغي ان يعلم ان المقالات اذا كانت مقبولة بحسب الظن واقعة في هذه
الصناعة لا يكون مغالطة ويسمى ضمنا محرفة مثلا في مدح الكلب يقال من
اشترى اسم لا ترى ان الكلب على السماء من اوضح الكواكب ومن الكلب
والنفصيل يقال فلان يعرف الحروف والهجاء فيقرأ المكتوب ومن احب ما يقرأ
يقال لا بد ان يكون مع الشخص داما يعمل ورسم لا ينظره فان يزدجر لما كان
مع درهما فملوه ومن اللواحق يقال فلان يستعمل الزينة فقصده الفجور
من احب ما ليس بعلية يقال فلان يميمون القدم محسن وصل حصل الامر وكذا
الضد ويحتمل ان يكون المصادرة على المطلوب من جهة محض التكرار متفقا
كان يقال لم قلت ان زيدا خان فقال لانه كان وسائر المقالات على
هذا القياس والمغالطة في هذه الصناعة تكون بحيث اذا لم يكن مقبولة
موقعا للظن يستعمل في موضع يطلب فيه الاقتناع كان يقال يجب ان يودب
السكران في حال سكره لان في حال صحوه يفارق عنه جنابته فلا يحق
التدبب وانتال ذلك لخلوه عن ايقاع الظن يكون حارجه عن الصناعة
ولقطة الالتفات اليه لم يضعوا له صناعة على حدة هذا هو الكلام في الانواع
وينبغي ان يعلم ان الانواع كلها كانت اقرب الى الجزئية كانت ابعد لان احد

217
احد المواضع يكون منها اسهل وكذا المقدمات كلما كانت احص كانت انفع مثلا اذا
قيل في المدح زيدا افضل ولم يكن هذا المدح حاصلا بل امكن ان يساكره عمر وفيه لا يقتضي
مبالغة واما اذا قيل زيد افضل بالفضيلة الغلانية المقضية للفعل القلا بوجه خصه
فيحصل المبالغة ولهذا السبب يقال في المدح موفرا في دهره في الفعل الغلاني
والعجوبة اياه واول من وضع هذه السنة وضع الشريعة في هذه الفضيلة والعرض
التخصيص والامتيار بالفضيلة هذا تمام الكلام في الانواع الخطائية **الفصل الثاني** في
التوابع والمبهمات وموقوفات **الفصل الاول** في حال الالفاظ ما يتبع الخطا
يسمى تحينات وترتيبات وهي اصناف ثلثة 1 ما يتعلق باللفظ 2 ما يتعلق
بالترتيب 3 ما يسمي الاخذ بالوجود والنفاد ايضا بمعنى رواج المتاع ومتعلق
بهئة اللفظ او بهئة الالفاظ من الامور الخارجية **الكلام القسم الاول** ينبغي ان لا يكون
اللفظ ركيبا ولا في المتانة بالافراط بل معتدلا ليكون حسنا ورفيقا في اللفظ
بين الجودة والمتانة كما ان في الحلقة فرقا بين الحسن والقوة ومتانة اللفظ وان
كانت مرضية لكن اذا كانت بالافراط تجاوزت عن المحاورت العامة ولم
ينفع الجمهور والمراد بالاعتدال ان يرتفع عن درجة الركابة الكائنة في كلام العلوم
ولم يكن في التكلف بحدود من محاورات الخواص ومثل هذه الالفاظ يسمى مستوليا
وينبغي ان يكون فضيحا اي دالا على تمام المراد بلا نقصان او زيادة في المعنى وجلالة
في اللفظ يعني غير شتمل على مبالغات يقتضي كذا باطلا ولا يكون حسنا لانه يجعل
الكلام ركيبا وان الرباطات التي تعقد الكلام المتصل والتوصل التي تجعل الكلام
الغير المتصل على حاله مرغية في مواضعها وان يكون حالها عن الحسنى الذي يقطع نظام
الكلام ومراعيات شرط التقدم والتأخر بحسب اقتضاء اللغة وكثرة عن ايراد
كلام في اثنا كلام آخر قل تمامه فانه لوجب الاخلاق ونحو شئ عن الابهام والمغالطة
واحتمال الضدين فان استعمالها بحجة الزينة فعل الشعراء وبالعقد طريق
الكاهنين والمخمين الذين يريدون دائما ان يتموا كلامهم حتى اذا كذب طرف
بقي احتمال الطرف الآخر وسنعي ان مراعي الاعتدال في الاكثار والتطويل
يحصل التماسك فان الاجازة محل والتطويل محل وفي الخطاب المستمع

الحقيقة حسن - ان يكون عدد الالفاظ المفردة ايضا متساوية كان يقال القضية
كثرتا في والعلة انيس مشايخ 2 ان يكون الالفاظ مع تساويها متساوية ولو
معاودة كان يقال العقل موهبة السريعة والعلم فضيلة عظيمة وان يكون المقاطع
المحدودة والمقصورة ايضا معاودة كان يقال طلب السعادة افضل الاثبات
القضية الفع الاعمال - ان يكون جوامع الكلام ايضا متساوية كما يقع في الاسماء
كان يقال للعلم مرتبة عظيمة وللحكم منزلة جسيمة وحسن الاوزان ان يكون كل من
المطربين متعلقا بالمطربين الاخرين كان يقال حزم عمار بن بادر الى الخماره وان كنت
قادرا على اعتذاره اذ ليس كل من الراي منكرا متوجها الى استماع العذر ورعاية
الموصل والفصل في الكلام في مواضعها بقضي سببه وزن وكل لغة في هذا الباب
حكم آخر ونقليات يكون بهذا اما فلان ففعل كذا او اما فلان ففعل كذا ايضا
وزنا وكذا استقالات يكون بهذا لا يلزم من بوجه الجواهر على الجواهر العوام
عن النزل وزيد روتق المنقبات بجملة ظهور بعض الالفاظ في بعض
الاخر ورعاية التقابل في التسميات ايضا يكون مرضية كان يقال بالفارسية
اكر من حرار جسم رن حوند زهر را باران زحمه زن بايد كفت ومنغى ان يعلم
ان التجميع والوزن والتقابل وامثالهما بقضي سهولة الحفظ لكن يجب رعاية
الاعتدال في جميع الابواب فان طول المطربات يورث الاملال وقصرها
الاستحغار وبعض اللغات في استعمال بعض الترتيبات زيادة مدخل كلغة
العرب في امثال هذه الصناعة واثبات المطبوع على المصنوع في جميع المواضع
واجب وسعى ان يعلم ان الخطابة المكتوبة تسقا والمفظة تسقا آخر اذ ليس للسكر
مجال في المفظة كلمات المكتوبة وايضا المكتوبة في معرض التجليد وللنقاد
مجال لتصرف كلمات المفظة وما يقع في المكتوبة في الرسائل يكون على وجه وما
يقع في سجلات الحكام يكون على وجه آخر مثلا اكثر ما يقع النظر في الرسائل على
واكثر ما يقع النظر في السجلات على ايضاح الكلام وتصحيحه ومن المفظة ايضا ما يقع
في المحافل العامة ويكون على وجه ما يقال في المجالس الخاصة ويكون على وجه
مثلا استعمال الاخذ بالوجه في الاول الفع ويخلص الكلام وتجريه عن التكلف

الكلف في التما في الفع ولهذا كان من له ملكة في نوع من الانواع غالبا واذا اشهدت
الطباع القويمة والاذواق السليمة في كل باب على ما عصى الزينة والطراوة واضدادها
كفي هذا القدر في هذا الباب والاعلم بالصواب **الفصل الثاني** في نظم الاقا والمخطبات
وترتيبها كل كلام شتم على ايضاح مدح كان ينقسم الى جزئين احدهما الدعوى والاخر الحجة
وتقديم الدعوى على الحجة وما ختمها عنها يختلف بحسب المصالح كما ذكرنا واكثر الاقوال
المخطوبة لها صدر واقصا وحاشية والصدر بمثابة الرسم والعلامة للعرض كان
المخطاط يعلم بالنقط والنقاش يرسم والمؤذن ينسخ والمغني يترجم فلا بد ان
الصدر على العرض بالمقصود والتلوين الى ما يستعمل عليه سائر الاجزاء مثلا كما يصدر
كتاب الفقه بقوله الحمد لله ناصرنا والماء وقاهر اعداءه ولصدر مدح شخص بان
تقديم الفضلاء والكرام العلم من اللوازم ولصدر الشكايه بان من كلام القدماء
ان العدو والعاقل خير من الصدوق الجاهل وبالحكمة التصدير بالامثال والابيات
اللطيفة المرضية ولا بد ان يكون الافتتاح بما لا يطير به ولا بالافح والمكروه بل
تفأل به وبحسن المرضي وان يكون الاحتتام بالخير ولو كان الاول مؤثرا في القلوب
بالفكرة اجمل ان يكون الاخر ما نغما من التصديق ولا يحصل الاتباع والتصدير
بالمثبات ورات احسن لان التصدير بقضي عظيمة المطلوب فيكون بالامور العظام في
والامور العظام اخف من المات ورات كما ذكرنا وكوز في الرسائل الحسبانية المكتوبة
طول التصدير واما في المفظة فاحسن ان يكون التصدير بعبارة احسن لان طول التصدير
دليل حسن القائل وشماعة القول الا ان يريد القائل مدته فعل ويحتمل ان يكون
التصدير بذكر فضيلة نفسه ورفيله الخضم وهو نادرا واما في الاعتذار فترك
التصدير واجب لان التمعين ينظر في الجواب والاعتذار ينبغي ان يكون على العقل
فحسب ان يكون الافتتاح بحاصل الجواب ولبس الدفع والاعتذار بعد ذلك بيانا
وباراد الاستدراج والتصدير في المناقشات يكون حسان مرضا وشكر المدح او
الباحي لعظم القبح او لا ثم يختص بالمطوب واما الاقتصار في رسم وعلاية التصديق
وسوايراد فحسب بان امي شي وجد او فعل ويختص بالمساجرات والمناقشات لان القضية
اما شتمه على امر ماض واريد نسبة الى القول والظلم او شتمه على امر حاضر واريد

فا صر في باقي الانواع

نسبة الى الحسن او القبح وفي المنازعات لما كانت دلالة على صحة مستقبله لم يتصور
فيها اقتصاص واصحاب المصدر ينبغي ان يكون على سبيل التلطف وخلوطا بالحقايق
وبعد الاقتصاص لا بد من ايراد الناحية لمحصل الاقتناع وسو تصديق الحكم واما
الحكمة فجمع المطالب ويذكر ما دفعه على سبيل الوداع كما قال في المنوريات
ما علمته من المصلحة فقد ذكرته والراي بعد ذلك رايتكم و ايراد المصدر والحكمة
يكون من جهة المستمعين في العقل وجهة الزينة في الكتابة والالم ينفع الحكم
ايراد التصديق بالمنازع **الفصل الثالث** في الموازنة بالوجوه او تقرير
النوعين قد ذكرنا ان الامور الخارجية التي من باب الاخذ بالوجوه نوعان الاول
ما يتعلق بهيئة اللفظ وسمى ثقلة الصوت وحفنة وارتفاعه وانخفاضه
وحدة ولينه المقضية لانواع الانفعالات لان للغضب صوتا خاصا و
للخوف ايضا كذلك وهكذا سائر الاحوال مثلا الارتفاع والنفقة يقضي
الهيمنة والاخفاف والحدة يقضي الضعف وفائدة استعمال تلك الهيئة
امران الاول ان يتصوروا المستحكم على حاله اراد ما من القوة او الغضب او غيرهما
والثاني ان يحدث في المستمع انفعال ارادة من الغضب او الحكم او الفاد
او الرقة او غيرهما وما يتعلق بالثغمة ذات يكون في انشاء اللفظ يستدل بها
على الخبر او الانهاض او قطع الكلام او امثال المستمع لفهم الكلام ويحتمل ان يدل
على حيرة المستكم او غضبه او تهديدا للمخاطب او التضرع له ويحتمل ان يدل على
الموازنة والمعادلة بين المطرعين وقرائن ان هذا شرط وذاك خفاء وهذا
موضوع وذاك محمول والغرض من هذه الجملة تقرير المقصود في نفس المستمع على
كون مطلوبها وهذه الجملة بمثابة الحمل ولهذا لا ينفك في العلوم الى امثالها
بل يرسم الالفاظ على الاطلاق في العلوم بفعل المتعلمين بالخطا والمخاطبة
في الصناعات الخيرية فلها فوائد كثيرة فان الخزانة والركاكة والوفاء والتجمل
التي يرعاها المؤدي في اللفظ تنسب الى المعنى وتتمثل في حاطر المستمع ايضا وكذلك
النبات النوع الثاني ما يرجع الى هيئة الفاعل ليقبل ذلك القول منه كما ذكرنا بعضا
من ذلك وسو على وجوه بعضها قول وبعضها فاعلي والقول كناية المستكم على نفسه

نفسه واطما نقصان جسمه او نقصان ضد كلام نفسه وتقرير ما يقضي لصور الخيرة وان
له منزلة وكذا ادفع المستمعين والنساء عليهم وعلى الحكم الذي لم يسمع اليه التصديق والقبول
والاستدراج بما ينبغي عن هيئة مستورة في التكلم ليقضي خفا وانفعا لا في المستمع
كما ذكرنا والفعل كراعاة شرايط الذي والهيئة والمنظر والاشارة والال المؤكدة
لكلامه والاستدراج تارة قد يكون للتقريب وكسب تارة بالتعبير والغرض
وتارة بالاستنباط تارة بالايحاء في طاعة العوام واحتمل في الاستدراج اكثر
من اطماعهم نفس الكلام ولهذا كان المراد بالزهد والشك اكثر قبولا عندهم وان كان
قوله واعتماده مذموما والمعلم الاول انما جعل هذه الناحية من اجزاء الخطابة لان حذاف
القبول بامثال هذه الافعال يكون اكثر وينبغي ان يكون الخطيب في موضع يريد ان
يحدث الانفعال ان لا يتغل بالزهد والضمير لان النفات النفس الى التفكير يكون
ما نفع من الانفعال بل يقتصر على الفاظ يقضي الانفعالات مثلا ما ينبغي الحكمة والانه
في الانحاط وما يقضي الرقة والشفقة في التظلم وما يقضي الحكمة في المغالطة والتجمل
الجملة بالاقتوال شعرية ايضا نافعة في الاستدراج ولهذا كان الشعر مغنيا للخطابة
في ايقاع الاقتناع واول ما يتمكن في النفوس الاقوال الشعرية ثم الخطابة ثم سائر
الصناعات على الترتيب ولهذا كان امثال هذه التفردات اول الدلائل والخطيب
ياخذ منه وينبغي ان يعلم ان الاخذ بالوجوه النسب بالحيل الطبيعية والحيل اللفظية
وغيرها نسب بالصناعية وفي المكتوبات لا يفيد الصنف الاول بل لا يقع صوره
استعماله فالافتناع مع ترك الاخذ بالوجوه يكون لفضل قوة ومع استعماله
يكون بلطف حيلة والحيل ينبغي ان يبنى على الاخذ بالوجوه ويقول هذه حيلة و
مثلا ليس بيجاء بل بذاك طرازي **الفصل الرابع** في ذكر المنازعات والمفاوآت
الخطابية وما يتعلق بها اختصاص المنازعة بالجدل اكثر من اختصاصها بالخطابة
لان الخطيب في اكثر احواله يخاطب الجمهور في الاقتناع والمجادل يخاطب الخصم
فالمجادل بمثابة مبارز يحكم مع خصمه والخطيب بمثابة الشخص مفرد يحول في المضام
والجاعة يشاهدون افعاله واكثر وقوع المنازعة في المناسبات التي يثبت النكاح
البحر ويكثر المعتدروا كخارجه يحتمل ان يكون بوجوه كما ذكرنا انه قد ينكر الفعل

اصلا وقد شكر بعضا منه ويقول لم يقع كذا وكذا او ينكر الضرر ويقول
وقع الفعل لكن لا على وجه يضرا وشكر كثرة الضرر او بوجه بل كان وجبا او حسنا او
يقول كان وجبه فوجه ضعيفا وقليل او يقول انه كان بحظا او يقول انه كثر في
الشكايه وقد شكى في الوقت القليل وظهر انه كان باطلا او يقول كان ينبغي ان
وان حصل له ضرر كان مستحقا على مصلحته او يقول ان اسأله مرة فقد كنت حسنت
اليه مرارا وان فعلت فعلا سيئا فقد فعلت شيئا سيئا وتعدبت عن
الاعتدال ويحتمل ان يجعل شكايه التي يانه مبصر على قوله ولا يفيد العذر له
فان لم يسمع الحق فانه لا يسمع او قوله بل يسمع لم يسمع ان يستغل بحجاب مثل
ذلك الشخص وسيله فخر العذر والجود بالتبليغ يقتضي تطبيق طرق الحجج على مقتضى
كان يقول صدر الفعل ولم يكن ضرارا وان قال صدر الفعل والضرر وكان بالحق
زاد التطبيق والجود المطلق يقتضي تطبيق طرق الحجج على التي وقالوا ان
افضل من الشكايه لان التي يقتضي المذمة واثبات الجور والمغدر للفضيلة
واثبات العدل ولهذا يوضح المقدر العفو ويظهر انه لا يريد الا التحير بخلاف
التي التي الذي دعوتها بالحق والابتداء او اما المشورة فان وقع فيه منازعة كانت
مثل ان يقول المتنازع هذا الامر الذي يقول المشير لا يكون واقعا وان وقع
لا يكون نافعا وان نفع لا يكون عدلا وان كان عدلا لا يحتاج الى المثاليه او
ينبغي ان يكون على وجه آخر غير ما ذكره المشير وشروط المتنازع ان ينقص اول الكلام
انخصم ثم يثبت النقص فان المشير اذا ابطال سائر المهورات كان المستمعون
حراصا على استماع مشوريه وينبغي ان يعلم ان سبب كذب المشير احد الهمم
الثلاثة الجمل وشهره الطبع وعدم التأمل في حال المستمعين من عدم الغايه
وسبب ميل الناس الى تصديق شخص احد الامور الثلاثة ايضا عقله وفضله انهم
يحبونه والاطال كما ذكرنا اما بالمعارضه او المناقضه والمعارضه ما ذكرناه
سابقا والمناقضه اياد المقادير وهو يكون بانواع كما ذكرنا في الجدل فانه اما ان
الي قول المدعي او مقدمات قوله او القائل وتضييع الزمان وتوسيع فعله والمنهج
الى القول والمقدمة واما ان يقتضي نقص نفس تلك القضية او يقتضي ما يقوم بها

متامها كالكل في الاسم او يخرج في الاختصاص شبهة يمكن نقل الحكم منه الى القضية او يقتضي
اثبات ذلك الحكم في ضد القضية او يرفع حكم القضية بحكم التضاد ويحتمل ان يعيد
مقاومة النسبة مثلا قال المدعي هذا الحكم غير موافق لسنة فيقول المناقض موافق
لان النسبة صحيحة علمه او فقيها من الفقهاء حكم في الصورة الصورة الغدانية
على هذه الجملة وان كانت الحجج ضمير امينيا على الرأي الجودا يمكن النقض بالمقاومة
الدالة على ان المقولة ليست صادقة دائما وهو يكون بابر وجري من نقض وفي الروايات
يمكن النقض ببيان عدم نتائج الشكايه بهذا الحكم من مقتضى الاستدلال بالثبوت
وبان عموم الحكم ليس واجب وان ظن عموم فلا بد من بيانه بان وجه الحكم غير
المستبته المقتضيه ومقاومته خصم الشكايه لا يكون مقادير لان ابطال كلام لا يكون
اثبات كلام المقادير او المقادير انا توجه الى قائل باثبات زمته بامر فعلي
كان يقال هو لا يقول الكلام من البصرة او بامر حلقى كان يقال هو سكتكم وشي
معانيه سبب الطبع ولا ياتي في الامور والاستفحال بالنزول ايضا نوع من المقادير
بامور خارجيه وهو دال على عدم المبالة بالخصم ولكن لا يفي كل صنف بهل بناء
فان اهل التمييز تاذون عن التعريض والعوام لا يبالون عن التعريض والسؤال
في الخطابه قبيل الوقوع كالنزاع ويحتمل ان يكون نافعا وسوان يكون المائل
واقفا من المتنازع بانه لا يجيب الا ما يقتضي مطلوب السائل او يكون الطرف الآخر
تسبعا فقيها وان ذكر ذلك الطرف كان للسائل مجال التفتيح ويحتمل ان يكون سؤالا
بحجة ان المجيب ابله اراد ان يظهر بلامته او يتناقض في اجواب فينكسر به او اراد ان
المجيب وان كان صادقا كن اذا اطال في اجواب عوالم كلامه منوينا انفسه
متحيرا اذ ينبغي للعوام ان يكون اجواب مختصرا متقيا وفي موضع لا يقع الجواب كذلك
يقع المجيب في معرض سوء ظنهم **المقال الثاني** في الشعر ويسمى بنظورها وسؤالات
الفصل الاول في الاساق الى ما هيته الشعر ونقطة وما يتعلق بذلك الصفة
الشعرية ملكة بها يفكر على انباء خيالات هي مبادئ الانفعالات المخصوصة على التوجه
المطلوب واطلاق الشعر في عرف الفداء كان على معنى وفي عرف المناظرين على معنى
آخر ومحققا المناظرين ذكره له جدا جامعا للمعنيين على الوجه الاعم وسوانه كلاما يحل

مولف من أقوال موزونة متساوية مفقاة والكلام الموزون يطلق بالاشتراك على
أحد ما حقيقي وسوقول حروفه المملوطة بحسب الحركات والسكنات عدداً يعاين
والثاني مجازي وهو منه للكلام يكون من جهة تساوي أقواله بحسب الظاهر بسببه
كما كان في النحس والنبات القدمية ووزن الخطابة ترتيب لهذا المعنى وهراداهل
هذا العصر بالموزون بالمعنى الأول فقط وهراد القدماء كل المعنيين معا ومعنى
المتساوي ان يكون اركان القول التي يجمعها العوضيون ان يعامل متساوية
في جميع الاقوال ومتساوية في العدد اذ لو لم يتساوى به جمل الجوان لم يساو
في العدد اختلف الضرب فاجتمع المسمى متساوياً في ستة واحد ومعنى المعنى
كون خواصم الاقوال متساوية على وجه يكون مسطوحاً وشبه التقفية لم يكن في القدم
وكان مخصوصاً بالعرب وسائر الأمم احدى منهم والنظر فيه متعلق بعلم القواني
ولم علم تحت علم اللغة والنظر في الوزن كحسب الماهية متعلق بعلم الموسيقى
وبحسب الاصطلاح والخبرة متعلق بعلم العروض ونظر المنطقي خاص بالتحليل وانما
يعتبر الوزن لاقتضائه التحليل بوجه فالتعريف المنطقي كلام مجمل وفي عرف
المناظرين كلام موزون مقفى اذ بحسب هذا العرف كل كلام له وزن وقافية
سواء كان خطيباً او برثانياً وسواء كان صادقا او كاذبا وان خلاص الوزن
والقافية وان كان مجيلاً لا يسمى شعراً واما القدماء فقد اطلقوا الشعر على كل
مجمل وان لم يكن موزوناً حقيقياً وشعار اليونانيين كان بعضهم كذلك وفي سائر
اللغات القديمة كالعبري والسرياني والعربي ايضا لم يعتبر الوزن الحقيقي وكان
الوزن الحقيقي كان اولاً للعرب كالحاقية وسائر الأمم تابعوهم وان فاقهم بعض
كالفرس والجملة للرسوم والعادات في امر الشعر من اجل عظمته ولهذا كان المقبول
في عصرهم من قوم مردوداني عصر آخر او عند قوم آخر ومن التحليل الذي نظر في
صليه معتبراً وان لم يعتبر طرف الاستعمال وهذه الصناعة باحثة بالذات عنها
وبالعرض عن سائر الاحوال فائدة الشعر والكلام وصورة عند المناظرين الوزن
والقافية وعند المنطقيين التحليل واذا تقررت المعاني فيقول التحليل كلام يقضي
الانفعال في النفس بالبط او القبض او غيرهما بلا رادة وروية سواء انقضت ذلك

دوى

ذلك الكلام تصديقا او لا لان اقتضا التصديق غير اقتضا التحليل ويحتمل ان يكون
الكلام مقتضيا للتصديق فقط على وجه مقتضيا للتحليل فقط على وجه آخر وتكون
اكثر الناس للتحليل اطوع من التصديق وكثير من الناس اذا سمعوا كلاما مقتضيا
فقط تنفروا وسببه ان عجب النفس من المحاكاة اكثر مما يكون من الصدق لان
المحاكاة لذية واما التصديق فان كان مشهورا كان كالشيء المكرر والمنسوح
من جهة الظهور وان كان غير مشهور لم يلتفت اليه في معرض طلب التذاد
يحتمل ان يكون الصادق الغرض اللذيذ لذية بخلاف مقتضى التحليل ويحتمل ان يكون التقاضي
الى التحليل مانعا للنفس عن الالتفات الى الصدق والتصديق وان كان كالتحليل
انفعالا لنفسانيا لكن انفعال التصديق من جهة قبول القول بحسب اعتبار مطابقة
للخارج وانفعال التحليل من جهة الالتداد والعجب من نفس القول بلا ملاحظة
امر آخر فالاول بحسب حال المقول عليه والثاني بحسب حال القول وبعد تقديم هذه
المعاني نقول الامور المقتضية للتحليل في القول اربعة ١ عدد ازمته القول على
وجه ايقاعي او ترتيب له وهو الوزن ٢ ما يسمع من القول لغنى الالفاظ ٣
ما يفهم منها يعني المعاني ٤ الامور المتعلقة بها معا واقتضا المسموع التحليل بالبحر
اللفظ او بالهيئة المذكورة في باب الاخذ بالوجوه وما يقتضي كجهر اللفظ اما
ان يقتضي بضمها للفظ وجزالة او بحسب الجملة وكذا ما يقتضي التحليل
المعنى اما ان يقتضي بقرابة المعنى او بحسب الجملة والامور المتعلقة بها ايضا على
هذا القياس والتحليل الصانع المتعلق باللفظ او المعنى او بهما يسمى صنعة و
معرفتها تحت المناظرين علم مفرد من علوم الشعر ومثال اللفظ المجمل بحسب الضم
والمتانة من الفارسية جو فردير ايد زكوة اقباب من ركز وميدان وارسا
ومن العربية المت فحبت ثم قامت فودعت فلما تولت كادت النفس تن
ومثال المعنى المجمل بحسب القرابة من الفارسية نكر حشوم جهانباز كجفت
حوشى بايدا يا باره زجان بريد ومن العربية اجد الملائكة في هواك لذية
جاء لذكرك فليدني النوم وحال الصانع يذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ويتبع
ان يعلم ان التحليل الذي هو مقتضيا بسايط الالفاظ والمعاني لا يكون صنعة

ومقتضيات التركيب صنفاً الأول ما يحدث من التركيب الأول المشتمل عليه النوع
الاقوال المفردة والثاني ما يحدث من تركيب الاقوال والصفة الأولى لا يكون في انفراد
التجسيم التام لان الاقوال المفردة بمثابة الموضع والانواع والمقتضيات الكلية
في الضمانات المذكورة وليس لها بافراوفاً بلا مقارنته قول آخر يقتضي بالمكان
الجزئية واما ما يحدث من بالاضافة فيفيد التجسيم على وجادة وفي موضع
ارادوه ويسمي قياسات شعرية واكثر تطفها بالامور الجزئية كالخطبة وفائدة
حدوث الانفعال النفسية من البسط والقبض والتعجب والحيرة والحكمة
الفنون والنشاط وغيرها وغیرها التابعة للتجسيم ليحكم النفس بحسبها
بالعظم والتصغير والتمويل والتسويل للامور وينفع في الاعراض المدنية
المذكورة يعني المشاجرات والمساورات والمنافرات ويكون باعثة على
اقتناء الفضائل والمنع عن الرذائل وسائر الحركات النفسية والخطبة
وان شارت الشعر في هذه المنفعة كمن يقع الخطبة في التصديق والتعريف
التجسيم والتحمل في بعض النفوس اكثر تأثيراً من التصديق كما ذكرنا والمنفعة
الخاصة بهذه الصناعة التذات النفس وتجميعها واشعار المتأخرين لهذا
الغرض كثيرة واكثر اقوال المتفكرين في الاعراض المدنية وفي احد اذا اعتبر الغرض
بحسب ان يقال الشعر كلام مؤلف من اقوال مجتمعة ينبغ ذلك التجسيم انفعال مطلوب
بحسب غرض من الاعراض المدنية وغيرها واذا كانت التصديقات المنطوية مستورة
او قريبة للشهرة امكن حصرها وبحسب ذلك اعداد الانواع لا يتعدى واما التخييلات
فلعدم شهرتها لا تقبل الحصر فان كل ما كان اكثر غرابة واستبداداً كان اكثر لذة
وتجسداً والعدة ان الفعل النفس مما يصل اليها مغاضة اكثر مما يصل اليه
او يتوقع وصوله ولهذا يكون المضاحك المتواذر في اول الاستماع الذي يرتضي
بالكثرة لفرقة النفس فخر اعداد الانواع هذه الصناعة متعدي وينبغي ان يعلم ان لكل
من التجسيم والوزن والقافية مراتب كثيرة في الجودة والرواة اذ من التجسيم ما
يقضي البساط المفرد ويحتمل ان يقضي الانقباض المفرد وكذلك في سائر الانفعالات
وفي الطرف الآخر من التجسيم يحتمل ان لا يفيد زيادة تأثيره ولقدرة بعض الشعراء

مع الانبياء

من القدماء على التصرف التام في نفوس العوام اوردوا الشعر في تلك المصنفات
وفي هذا العصر ايضا اشعار الجيدة يكون اكثر تأثيراً من الخطب في بعض المناسبات
بوجود وزن في كمال الناسب يجعل ايضاً ينعان بعض الحيوانات في حركة واهتزاز
وقد يكون وزن بعين عن الناسب بحيث لا يدرك انتظامه بعض الأشخاص
وفي القوافي يوجد قافية مشتملة على صنعة لطيفة كلزوم ما لا يلزم وقافية منقولة
على خلل نحو اقوا او ابطا او اسنادا وعيب آخر من العيوب المذكورة في علم القوافي
وكان لليونانيين اعراض محدودة في الشعر وكل منها وزن خاص مناسب لا
كان نوع مشتمل على ذكر الحيرة والحب والتخلص بلح واحد من تلك الطائفة
وسموا اطراعوديا وكان احسن الانواع وكان وزنه في غاية اللذة ونوع
آخر مشتمل على الشبه ورر والقباح ويحصى نوع آخر مشتمل على امور الحرب
والجدال ويصح الغضب والصخرة ونوع آخر مشتمل على امور المعاد وتهويل النفوس
السرية ونوع آخر يقضي الطرب والفرح ونوع آخر مشتمل على السياسات و
النوميس واخبار الملوك وكذا سائر الانواع وكل نوع اخر، خاصة مرتبة مؤثرة
الى المقصود فحين كانوا يستعملون تلك الاوزان والتخييلات المناسبة لكل نوع متفاناً
له كان اشده تأثيراً وبالجملة لما كانت تلك البيات مجهزة في هذا العصر لم يكن
زيادة فائدة في شرح تلك الانواع **الفصل الثاني** في تحقيق التجسيم و
المحاكاة وبيان وجوه استعمالها المحاكاة ايراد مثل شئ بشرط ان لا يكون هو
كالحيوان المصور للطبيعي والخيال في الحقيقة محاكاة النفس لاجنان المحوسات
محاكاة طبيعية وسبب المحاكاة اما الطبع كما في بعض الحيوانات التي تفعل المحاكاة
الصوتية كالبيغا والشماتية كالقرد او العادة كما في بعض الأشخاص القادرين
على المحاكاة بالادمان والصناعة كالنصوير والشعر وغيرهما والتعليم يضر
نوع من المحاكاة لانه يصور امر موجود في النفس وكذا التعلم ويكون المحاكاة
لذنية من جهة توهم الاقتدار على كاد شئ ومن جهة يحيل امر غريب وبهذا
السبب كان محاكاة الصور النفسية والمستكرهه لذينة ايضا والمحاكاة اما
بالقول او بالفعل والشعر يحاكي بكنة اشياء بالبحر والنفحة فان كل لغة تحاكي

حالان ان النعمة القوية كحكي غضبا والضعيفة خونا ونه الصنف خاص
 بنصف روده مناسب للمحس ويكون من قبل العرض وكذا الدلالة على الغضب
 الحكم والتحقيق والارتياب اودقة الكلام والبرآي بالجد والزل وانطها
 احدا وما واخفا، الآخر على سبيل الاخذ بالوجه كما ذكرنا من هذا الباب
 بالوزن الذي يحكي الاحوال ولهذا يقضي الانفعالات في النفوس فان الوزن
 ما يقضي الطيش ومنه ما يقضي الوقار ونفس حروف القول في الشعر لا وزن
 الا بقافية **ج** بنفس الكلام المجهل فان التخييل محاكاة والتأكي
 الموجود فقط بل قد يحكي المعدوم كالمباني الاستعدادية الحالية المنوعة
 او هيئية الاستعداد الباقية من الحال الماضية كما يصور المصور صورا على
 هيئة شخص بعد الاجاد الفعل او فارغ من اجاده وبقا اثر منه وهذه الهيئة
 التي ذكرنا ما يمكن اجتماعها وافتراقها مثلا المحاكاة باللمح فقط في الهوت
 التاليفية وبالوزن فقط في الاتقاعات الحاصلة بضرب اليقظ او بعض
 وبالكلام فقط في المنشورات المجيدة المجردة عن النعمة وباللمح والوزن
 في المزاير وباللمح والكلام في الحاد المودى بالنعمة وبالوزن والكلام
 في الشعر المودى بالنعمة **و** بالثبته في الشعر المقرون بالنعمة والقصائد
 يكون حسن باللمح واسهل لان المحاكاة اللحنه تجعل النفس اكثر استعدادا
 والفرض من المحاكاة المطابقة بواحد من هذه الشئ المجرد والمقارن
 بالتحسين المقارن بالتبقيح ومطابقة المجرّد كحكاكاة النفاث للصورة
 المحسوسة والتحسن كحكاكاة الملك والتبقيح كحكاكاة الشيطان وبما يحكي
 الحاك في صورة غير الحيوان في صورة الحيوان لغيره على محاكات ما هو
 اعرب منها كما ان كتاب ماني صور والرحمة والغضب في حسن
 الاشكال وافتقار الشعر، يفعلون مثل هذا كثيرا كما ان شعرا الذين
 جعلوا الخمر بمثابة شخص وفعلوا عنه حكايات وكذا الشعر والمحاكات
 الشعرية بالتخمين والتبقيح يكون الذكاء كما يفعلوا في المدح واللمح والنفوس
 الحرة اميل بالمحاكاة التخييلية والشعرية بضد ما وادمير من الشعر

بحال

الشعراء اليونانيين كان يحكي الحزن والاضيلة وبما كان مقدما على شعرا غيره وبما
 المستهزى كان يحكي ثلثه استهزاء احدا ما يفتح ما يستهزاه والتأني ابتداء
 بالاضطر وقلة المباني والتأني لم يعمد لمحاكاة بعضه الغضوب فانه يحكي
 الماضي والعزم وشمول الغضوب عليه ومن التأني في شمل بعض الحيوان خصوصا
 الانسان يعلم صفاته انما محاكاة الاحوال المختلفة وعلة وجود الشعر شيان
 اثنان لذات المحاكاة والشغف بتأليف المتفق المركز في جواهر النفس وبذلك
 يصلونه بتدبير الصانع مندرجا من مرتبة نازلة الى مرتبة اعلى منها
 في حسن النظام والتنبيه والاستعارة من جهة المحاكاة اللفظية وقد يكون
 للباطل كما لتبقيع عن الوجه بالقر وقد يكون للمركبات كما لتبقيع عن العظام
 الزهرة بقوس من الفضة وبندقة من الذهب وقد يكون للذوات كالتبقيع
 عن البستان بالزمان ومن الخد بالورد وقد يكون للصفات كالتبقيع عن
 العين في حال الدلال بالسكر والنوم وقد يعبر عن الصفات بالذوات كما
 عن المنية بالطوق وعن لبنان بالسيف القاطع وقد يكون مشهورا ذابعا
 كالتبقيع عن العين بالرجس وعن القدر بالسرو وقد يكون غريبا مشهورا
 الشعر في تشبيه التبقيح ولازورية ترميز رقتها **ج** بين ارباب على امر التوا
 كانها فوق قنات صفق بها **د** اويل النار في اطراف كبريت وقد قام
 السببه مقام الاصل وقد يراد انطها بالمقايضة واثبات المثابه وقد يكون
 الاستعارة بالممكنات كترج المسك للريح الطيبة وقد يكون بالمحالات
 كمن الحال وعين القتب وما يشتمل على العدول عن الممكن الى المحال بسمي
 وقد يعبر عنها ولذا قيل حسن الشعر كذب وبما يحكي المحاكاة الشعرية اما
 ان يكون بطريق الاستدلال او بطريق الاستحالة والاستدلال ان يستدل بحال
 شبيه على شبيه آخر والاستحالة ان يظهر شي ويراد غيره مثلا يظهر الزل
 ويراد الجذ والحفلات ممكنة بالوجهين والاستدلالات الصاعدة حمسة
 المحاكاة بالامور المذكورة **د** الاستدلال الساذج بلا حرافات كما يستعمل في
 الخطبة **ج** التذكير كما اذا راي الربيع وذكر الجبينة **د** الاستدلال بالمشابهة

كما ان اراى سرابا ويذكر الماء **هـ** التبعير عن الشيء بحال كما اذا ارادوا المبالغة في حسن صنعة
شخص وقالوا ففعل فعلا غير مقدور للبشر وغلط الساعسوا المحاكاة كلفظ المصور
اذا جعل للفرس ظفارا وللأسد حافرا وللعشعر علم مفرد من علوم شعر ولشعر
المحاكاة اسباب اربعة **الف** التفسير في المحاكاة كما قيل في صفة الثوب يعود
كالنعال ويظهر كالطير **ب** التحريف كما قيل لسان في البيان كاليمان والحداد باليمن
ج السيف **د** الكذب المحسن كان يقال اخذ عذاره من الشفايق اللون والريح الطيبة
فان نسبة الريح الطيبة الى الشفايق كاذبة **هـ** الكذب المحال كان يقال عرض
من عارضة للملال حروف وحسوف الملال محال ومحاكاة الناطق بغير النطق
يقتل ان يؤدي الى تكبيات لا عز لا قضاة فله الترف بجلاف العكس ينبغي
ان يعلم ان اعتبار انواع الاخذ بالوجوه والنفاق اسم الاشياء في الشعر
منفعة في التحيل يكون كثيرة وتلقه اولاد بالذات بالسر ونائيا بالخطاب لما
سبق شرحه في الخطابة لم ينجح الى ذكره **ههنا الفصل الثالث** في احوال الالفاظ و
الاشارة الى الصنائع الشعرية على سبيل الاجمال اجزاء اللفظ كما ذكرنا حروف
والحروف اما صامتة او مصونة والصامتة اما مبسوطة مثل تا وطا التي لا يكن
مذمومة او مهموسة بخلافها كالسين والسين والمصونة اما محدودة وهي حروف المد
او مقصورة وهي الحركات والمركب الاول من الحروف مقاطع محدودة و
مقصورة والمركب الثاني اللفظ ويحتمل ان يكون بعض المقاطع والحروف بلا
تركيب بمثابة الالفاظ والغالب ان من قبل الادوات كبعض الحروف الوصلة
الواقعة في ابتداء الكلمة كمنزلة الوصل والاستفهام او في حركاتها كواو العطف
او في آخرها كالسين وكذا بعض من الحروف الفاصلة كياء في الفارسية او
في العربية ومن الالفاظ وما هو بمثابة الالفاظ اصناف الاقوال كالخبر و
الاستخبار والامر والنهي والنداء والقسمة والثناء والتمني والرجي وغيرها
مركبات كما بينه اهل علم اللغة واستعمال الالفاظ على وجوه مختلفة
مكن وبعض اسامي اصناف الالفاظ المستعملة في المستوى واللغة والوزن
والنقل والموضوع والمنفصل والمتغير ومعنى المستوى ذكرناه في الخطابة

واللغة يطبق على الفاظ متعلقة بقوم مخصوص ولم يكن مشهورا مطلقا و
كما لمعربات ولغات القبايل والزيه الفاظ لاسل تركب الحروف فقط بل
بمقارنة هتة او مد كما ذكرنا في الجبر والاستفهام في لسان الفرس والنقل الفاظ
اطلقت بعد وصفها لمعنى على معنى آخر كلفظ الجنب على النوع والعكس واللفظ
نوع على نوع واللفظ السببه على سببه مثلا يطلق ليل العمد وحرifa العمد على
الشجوخة والموضوع الفاظ يصفها الاعد ولم يكن مستعملة قبله وقد يحتاج اليه
اهل العلوم ايضا وهم يحرمون الاسم الموضوع لاسم شئ بالمسمى بحسب الحقيقة
والاعلان يزد على ملاحظة النسبة الجبالية والمنفصل الفاظ محرفة عن اصل الصع
بجذف شئ كالمخفات او بقصر لمد او بعد القصر او بالقلب وهذه التغيرات
قد تصدر عن اللغوي وقد تصدر عن الشاعر ولذا يقال يجوز لث عر لا يجوز
لغيره والمنفصل يسمى محتطا ايضا وقيل المنفصل الفاظ تعبر بلفظها الطول
او تنا فرح و فها والصواب هو الاول والمتغير ما ذكرنا في الخطابة ومن هذه
الكلمة استعمال المستوى استعمال حقيقي والباقي لويرد للغابة والتعجب والتحيل
او للضرورة او للضرورة وكما مع واما التحيل المستعملة للتحيل فاما متعلقة بالمفرد
او بالمركبات والمتعلقة بالمفردات قد ذكرت واما المتعلقة بالمركبات فاما ان
يرجع الى نسبة اجزاء القول بعضها الى بعض وسياما بالث كلمة او بالمحاكاة كل
منها اما تام اذا قص ويرجع الى اللفظ فقط او مع المعنى وما يرجع الى اللفظ فقط
اما بحسب اجزاء اللفظ يعني الحروف والحركات الغردالة بانفرادها او بحسب
والحركات الدالة او بحسب الالفاظ البسيطة او بحسب الالفاظ المركبة وما يرجع الى
المعنى اما بحسب البسيط او بحسب المؤلفات مثال المثال كلمة التامة في اجزاء اللفظ غير ال
في الحروف تشابه او آخر الالفاظ الواقعة في السجع والقافية وان كانت في جميع
الاجزاء كانت اصناف المتعدي وفي اجزاء اللفظ غير دال على الحركات تشابه الكلمات
المستترة بالترصيع نحو سجع المجد مرجع الشرفا معدن الفضل مجاز الضعفاء وان
اجتماع كان الرصيع ما كان في الفارسية اي متوزن بنجوم حال وفي غير نور كمال
ومن العربية يا اوحده يا نور البصر يا مجد العصر يا فجر البشر

المتكلمة النامة في الادوات تكرر حروف النداء في اول هذين المصنفين وتكرار الالباء
 في قوله هو والمتكلمة في الحركات والحروف التي هي اجزاء اللفظ يكون باعتبار آخر
 متساوية ناقصة في الالفاظ ومثال المتكلمة النامة في بساط الالفاظ تكرار الروف
 او الحركات في اواخر الابيات كما هو المتداول عند المتكلمين بالفارسية او تكرار الكلمة في
 جميع الابيات او جميع المصراع على حسب التزام الشاعر واشتركا في جميع الابيات
 في كلمة واحدة المسمى بالجمع او اشتراك او كل بيت وآخره فكل واحد المسمى
 العجز على الصدر وبعضهم يسميه البيت الدبر وان كان متساوية اللفظ مع محالفة
 المسمى يسمى تجنيسا تاما كما عرفت المستعمل في معنيين وان كان بحسب الكتابة يسمى تجنيسا
 ومثال المتكلمة النامة في الالفاظ المركبة نوع من العقب على هذا الوجه الذي يقال
 هذا فرض عين وعين فرض وكما يقال سافرت وقتا الى مصر الى مصر وقتا سافرت
 ومثال المتكلمة الناقصة في اجزاء اللفظ ان كانت حروفا فكل من متقارين
 واقعتين في الاسجاع وان كانت حركات كالزصيعا التي حركات الحركات فيها غير
 متساوية جملة كالتزير والكرم ومثال المتكلمة الناقصة في الالفاظ البسيطة
 ان يكون الالفاظ مع اتفاقها في الجوز مختلفة في التصريف كالسك والساكن ان
 اختلفا في الجوز كانا متساويين في الحروف كالتايس السابق او متقارين كالصق
 والبعج او متساويين في التصريف كالعليم والعظيم او بالصيغة نحو دفع وبع
 او يكون احدهما جازما من الآخر كالحكي والحمار والسبي والشهاد او جازما من الآخر
 والجمل والماء والمال والمتكلمة الناقصة في الالفاظ المركبة على هذا القياس
 المتكلمة النامة في المعنى البسيط ان يورث اسم المعنى الواحد باستعمالان مختلفة
 وسوق كثير اوجب التركيب ان يبين المعنى المركب بينات مختلفة ونوع
 منها يسمى شعرا معنويا والمتكلمة الناقصة ان ياخذ مكان المعنى شيئا يناسبه و
 ياخذ حجب الاعتبار مختلفا واما المتعلق بالمحالة فلا بد ان يكون مع المحالفة
 متساوية او متساوية لفظية او معنوية يقتضي نظاما والالم يكن من قبيل الصنعة والحق
 في اجزاء الكلام اذا التزم على وجهين جاز ان يكون نوعا من انواع الصنعة
 اللفظية بشرط المناسبة في البناء من الاجزاء مع تكرار منظم والمحالفة في بساط الالفاظ

الالفاظ ان كانت بمنزلة المعنى يمكن ان يكون مترادف الالفاظ وان كانت
 بمنزلة المعنى كانت كاستعمال القارئ بعضها مع بعض كالاعداد والاهداء وتسمى
 مطابقة وازدواج ووجه المتساوية اما الاشتراك في النسبة كما هو من السبلد
 والملاح في السفينة او في استعمال القوس والكتاب او في الحمل الطول والعرض
 او في الامم كقرص الشمس والقوارة وان كانت مع محالفة المعنى ولكن تحمل المتساوية
 بوجه من جانب اللفظ كاستعمال شبيهة بالصد كان الضد كالبياض مع السواد وفي
 الولاية والقرى والكوكب مع النجم بمعنى الكلام وان كان يحيل المناسبة من جانب المعنى
 كاستعمال النوب مع جهنم القرية في المعنى للعقاب الذي هو ضد النوب وهذه
 الابواب باعتبار من المتكلمة المعنوية وباب المحالفة معنوية فقط يكون ابهاما ومغالطة
 بحسب البسيط والتركيب وباب المحالفة لفظية ومعنى معا يكون صنعة تسمى مزلا
 وبادي تحريف اللفظ فيه يكون المعنى ضد المطلوب وباب المتكلمة والمحالفة
 معا صنعة يسمى الجمع والتفيم كقولك زيد وعمر وجران احدهما في الاعطاء والآخر
 في البلاء ويجوز للخلف فيه رجاء وخوف الرجاء الرحمة والخوف من سطوة وكذا
 ما يسمى استدركا نحو يده سحاب الا ان السحاب وقت العطاء يسكن ويهوى
 وتساوي انواع المحالفات الناقصة والنامة على هذا القياس ومن جملة الضمايع
 انواع متعلقة بجمع الشعر كالمونج والترجيع او ببعض الابيات كاللمع والمسمط
 وينبغي ان يعلم ان الخطابة كما ان لها اجزاء كالصدر والاقصص والتبصير
 والتخاتمة كذلك الشعر اجزاء كالمطلع والنشيب والتخلص والنداء والقطع
 وبحسب كل ممكن ضمايع مختلفة وتفضل علم مفرد بيانها اقصر ما هنالك على
 هذا القدر وما وعدنا في هذا الكتاب لما فار
 الامجاد انزنا الاتمام حامد الملك العلام
 قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة
 على يد اقرع عبد الله الكريم
 المذنب عبد الله بن ابراهيم
 في سنة

سبحي و
من الكتب التي وقفتها الغفيرة
إلى الأبد ربه ذي الموائب
محمد بن عويين الصدوق
١٧٥ وكفى عجباً

[illegible]

و بخت علم بشی قایم بودن صورت شی نبات عالم کفایت